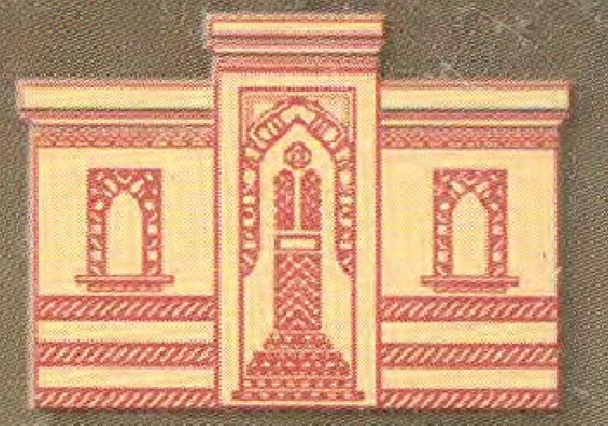


دار الكتب والوثائق القومية
الادارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

أوروبا فى القرن التاسع عشر

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨

تأليف
د. محمد فؤاد شكرى

تصدير
د. السيد فليفل

المجلد الثانى

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

أوروبا فى القرن التاسع عشر :

الصراع بين البورجوازية والإقطاع

١٧٨٩ - ١٨٤٨

تأليف
د. محمد فؤاد شكرى

المجلد الثانى

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

شكرى ، محمد فؤاد.
الصراع بين البورجوازية والإقطاع/تأليف محمد فؤاد شكرى . ـ ط 2. ـ [القاهرة]: دار الكتب والوثائق القومية، 2008.
مج 2 ؛ 24 سم.
فى رأس العنوان: أوربا فى القرن التاسع عشر
تدمك 7 - 0596 - 18 - 977
١ - أوربا - تاريخ - القرن التاسع عشر
ب - العنوان

٩٤٠,٢٨

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٨/٢٠٧٦٢

I.S.B.N. 977 - 18 - 0596 - 7

المقـــدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين . صدر فى شهر مارس من هـذا العام (١٩٥٨) المجلد الأول من (الصراع بين البورجوازية والإقطاع) الدراسة التى عقدناها لتاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر ، أو بالأحرى فى النصف الأول منه بين سنتى ١٧٨٩ ، ١٨٤٨ . وكنا حاولنا فى هذا المجلد الأول إظهار الصلة بين نشوء المبـدأ القومى والمذهب الحر ، وبين ظهور البورجوازية أو الطبقة المتوسطة ، تخوض غمار نضال عنيف ضد أصحاب السيطرة من الطبقات الممتازة فى المجتمع الأوروبى : ذلك المجتمع الذى لم يكن حتى هذا الوقت قد استطاع القضاء على بقايا الإقطاع فى أوروبا ، لا من الناحية الاجتماعية ، ولا من الناحيـــة السياسية ، أو الأخرى الاقتصادية .

وكنا قد أوضحنا فى المجلد الأول كذلك ، كيف أن الثورة الفرنسية كانت التجربة الكبرى التى مرت بها البورجوازية ، عندما راحت هـذه تعمل لتشييد صرح الدولة القومية ذات المبادىء الحرة ، فتوقف على نجاح هذه التجربة ظفر البورجوازية بالسلطة فى ظل نظام « دستورى » ، وتلك كانت الغاية التى هدفت إليها الطبقة المتوسطة دائماً فى نضالها ضد الطبقات ذات الامتيازات فى (النظام القديم) . ولقد كان معنى فشل البورجوازية ، لو أن عناصر الرجعية فى أوروبا تمكنت من قمع (الثورة) ، أن يقضى لمدة من الزمن — لاشك فى أنها سوف تطول كثيراً — على القوميـة والمذهب الحر ، كمثل عليا يسترشد بها المجتمع البورجوازى فى أوروبا ، فى بناء نظامه السياسى بالشكل الذى عرفه القرن التاسع عشر بعدئذ .

ونحن فى هذا المجلد الثانى ــ الذى بين يدى القارىء الكريم ، قد قطعنا

شوطاً آخر فى دراسة (الصراع بين البورجوازية والإقطاع) ، وذلك فى فترة من التاريخ الأوروبى ، بين عامى ١٧٩٩ ، ١٨١٥ ، شهدت أحداثاً جسيمة ، خلفت آثاراً عميقة على كيان المجتمع الأوروبى من الناحيتين المادية والروحية معاً . ولقد كان بسبب ذلك أن اصطلح المؤرخون على تسمية هذه الفترة (بعصر نابليون) . ولم يكن غرضنا فى هذه الدراسة تفصيل تاريخ الإمبراطورية النابليونية — لبيان الأحداث والوقائع وحسب ، ولكننا توخينا أن نبرز الحقيقة التالية : وهى أن الإمبراطورية التى أقامها نابليون ، كانت « امبراطورية بورجوازية » قامت على أكتاف الطبقة المتوسطة فى فرنسا ، واستطاعت أن تفرض سلطانها على أوروبا خصوصاً بفضل مؤازرة البورجوازية (العالية) لها واستندت على تشريعات تؤمن أهل الطبقة البورجوازية على مصالحهم ، ووضعت لها تنظيمات كفلت لهؤلاء السيطرة السياسية والاقتصادية فى الدولة .

ومن هذه الناحية ، كانت الإمبراطورية النابليونية ، إذاً ، حلقة أخرى فى سلسلة التجارب الكبرى التى مرت بها الطبقة المتوسطة ، منذ قيام الثورة الفرنسية ، إلى أن أمكن أن تفوز البورجوازية نهائياً بالسيطرة فى النظام الأوروبى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ؛ وتدعمت بذلك أركان القومية والمذهب الحر : الدعامتين اللتين تقوم عليهما هذه السيطرة البورجوازية .

وكما حدث أن رضيت البورجوازية ، أثناء الثورة الفرنسية ، بتضحية المبادىء الحرة ، الديمقراطية . فقد حدث عند تأسيس الإمبراطورية النابليونية أن رضيت البورجوازية كذلك بتضحية كل الحقوق السياسية التى كان من حقها التمسك بها . ومبعث التضحية فى كلا الحالين ، كان رغبة البورجوازية فى الاطمئنان على مصالحها بالصورة التى تخيلتها حينئذ . أما نابليون فقد أخذ بعوض البورجوازية عن حقوقها السياسية التى فقدتها،

بابتداع ألقاب النبل والشرف ، وإقامة (بلاط) أمبراطورى ، وإصدار أوسمة جوقة الشرف ، وغير ذلك من « مظاهر » الإمبراطورية اللازمة (لنظامه) وحتى يتسنى مكافأة هذه البورجوازية المالية على الخدمات التى صارت تسديها لإمبراطوريته .

ومثلما كان للثورة الفرنسية آثار ظاهرة فى أوروبا من ناحية القومية والمذهب الحر ، فقد خلفت الإمبراطورية النابليونية كذلك من هذه الناحية آثاراً خطيرة الشأن على أوروبا ، كانت أهمها مباشرة — ولاشك — استثارة (الأمم) للمقاومة ضد نابليون ، وهى المقاومة التى أدت إلى انهيار السيطرة النابليونية فى أوروبا . وسوف يرى القارىء ، أن مبعث هذه المقاومة (الأممية) ضد نابليون ، كان انتشار الشعور الوطنى ، وذيوع الآراء (القومية) التى نادى بها قادة الرأى والمفكرون فى البلدان ذاتها التى خضعت لنظام نابليون وامبراطوريته .

بقيت كلمة أخيرة ، هى أننا أضفنا إلى هذا المجلد قسما من البحث المتعلق (بأوروبا تحت نظام مترنخ) ، وهو الذى يشمل الفترة الباقية من هذه الدراسة — أى بين سنتى ١٨١٥ ، ١٨٤٨ ؛ على أن يتم نشر بقية فصوله فى المجلد التالى . وقد رأينا أن نرجىء الكلام عن أهمية الصراع بين البورجوازية والإقطاع فى هذه الفترة ، حتى تتاح الفرصة إن شاء الله لصدور المجلد الثالث والأخير من هذا الكتاب .

والله ولى التوفيق ؟

العباسية { ٣ ربيع الثانى ١٣٧٨ / ١٦ أكتوبر ١٩٥٨ } المؤلف

الكتاب الثالث

عصر نابليـــون

الباب الأول

القنصلية

(١٠ نوفمبر سنة ١٧٩٩ — ١٨ مايو سنة ١٨٠٤)

تمهيد : الجمهورية القنصلية وديكتاتورية الفرد

ذكرنا أن مجلس الخمسمائة الذي اجتمع برئاسة لوسيان بونابرت مساء يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٧٩٩ ، وهو يوم انقلاب ١٩ برومير ، كان قد قرر أن يعهد إلى اللجنة القنصلية التنفيذية التي تألفت من (سييس) و (روجر ديكو) و (بونابرت) بتنظيم إدارات الحكومة ، ونشر السكينة والاستقرار في الداخل ، والوصول إلى تحقيق السلام على قواعد ثابتة ومشرفة في الخارج . ولم يكن ذلك برنامج الهيئة الحاكمة فحسب ، بل كان السلام في الداخل والخارج مطلب الأمة بأسرها ، بعد أن أتعبتها الحروب الطويلة ، وأنهكت أعصابها الانقلابات المتلاحقة ، وصارت ترنو إلى تحقيق الآمال الكبيرة التي كانت تجيش في صدور أبنائها ، وقت أن بدأت الثورة سنة ١٧٨٩ ، أو تريد أن تجعل أمراً مفروغاً منه ، نتيجتين على الأقل ، من نتائج هذه الثورة : إلغاء الحقوق الإقطاعية ، وعملية بيع أملاك الدولة . وذلك كان برنامجاً ضخماً ولا شك ، ولكن بونابرت ، الذي تسلم من الآن فصاعدا زمام الحكم في نظام الجمهورية الجديد ، كان يدرك ضخامة المهمة الملقاة على عاتق هذا النظام ، ولم يتردد في تحمل مسئولية الاضطلاع بها وحده . ولكن قبل أي نشاط آخر كان يجب الفراغ من وضع الدستور الذي كانت قد تألفت لجنة لوضعه ، وهو الدستور الذي تحتم لذلك أن يكفل للجنرال بونابرت أكبر قسط من السلطة ، كي يتسنى له تنفيذ مشيئة الأمة على أساس البرنامج الذي أوضح معالمه قرار مجلس الخمسمائة يوم أن عمل هذا المجلس على (إنهاء الثورة) .

الفصل الأول

دستور العام الثامن

(١٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩)

استغرق وضع الدستور الجديد مدة شهر ونصف شهر تقريباً من ١١ نوفمبر إلى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ . ومنذ أول ديسمبر كانت جريدة المونيتر قد أذاعت ملخصاً لبعض الآراء التي تقدم بها (سييس) كقواعد للدستور الجديد ، يبغى منها أن يجعل حق الانتخاب مقصوراً على شاغلي الوظائف العمومية في الهيئات الإدارية والقضائية والتشريعية في الدولة ، الذين سماهم الشعب أصلا لهذه الوظائف ، أو الذين عينتهم الحكومة بها ، وصاروا لذلك يهتمون جديا بضرورة المحافظة على المبادىء التي أتت بها الثورة والإبقاء على النتائج التي تمخضت عنها . وأما الهيئة التشريعية فقد أشار (سييس) بأن تتألف من أربعمائة عضو يتجدد ربع عددهم سنوياً ، يضعون القوانين وفق حاجات المجتمع ومطالب الحكومة . وقد وضع (سييس) على رأس هذا النظام كله (ناخباً أعظم) لا يمكن عزله ، يعطى مخصصات قدرها ستة ملايين فرنك ويقيم في قصر فرساي ، ويلحق بخدمته ثلاثة آلاف حارس ، تصدر باسمه القرارات والقوانين وأحكام القضاء ، ثم إن هذا الناخب الأعظم يسمى قنصلين : أحدهما للحرب والآخر للسلام .

هذه المقترحات لم تلق قبولا لدى بونابرت الذي سرعان ما هاجمها هجوما عنيفا بدعوى أنها خليط من الآراء المهوشة . وحمل بونابرت على ذلك (الناخب الأعظم) خصوصاً ، إذ قال عنه : إنه (ظل هزيل لملك كسول) . وأمكن بفضل وساطة (تاليران) و (رودرر) Roederer تجنب القطيعة

بين بونابرت وسييس ، ولكن بونابرت مالبث حتى جمع لديه بمقره فى قصر لكسمبورج أعضاء لجنة الدستور (يوم ٢ ديسمبر سنة ١٧٩٩) ، فلم يمض أحد عشر يوما على اجتماعهم حتى كان قد تم إنجاز مواد الدستور الجديد فى ٩٥ مادة ، وذلك فى ١٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ (أى يوم ٢٢ فريمير من السنة الثامنة) ، وقد صار يعرف بدستور العام الثامن .

وقد احتفظ هذا الدستور بنظام التمثيل النيابى ، ولو أن هذا التمثيل كان اسميا فقط ، حيث كاد يقضى النظام الذى جاء به الدستور على كل صوت للشعب . ذلك بأن الانتخاب جعل على أربع مراحل ، إذ ينتخب سواد الشعب (أعيان أو نواب القومونات) ، بينما ينتخب هؤلاء من بينهم عشر عددهم فقط (أعيان أو نواب المديريات) ثم ينتخب هؤلاء بدورهم من بينهم عشر عددهم كذلك (أعيان أو نواب فرنسا) ، ثم يجرى من بين هؤلاء الأخيرين انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية .

والهيئة التشريعية تتألف من مجالس ثلاثة : مجلس الشيوخ Le Sénat من ٨٠ عضوا يعينهم القناصل لمدة حياتهم ، مهمتهم السهر على الدستور والإشراف على تطبيقه ، ثم تعيين أعضاء المجلسين الآخرين (التريبون) Tribunat والمجلس التشريعى Corps Législatif باختيارهم من قوائم الانتخاب . وأما (مجلس التريبون) فيتألف من مائة عضو ، ومهمته بحث ومناقشة القوانين والمسائل التى تعرضها عليه الهيئة التنفيذية . (والمجلس التشريعى) يتألف من ٣٠٠ عضو ، ومن حقه فقط الموافقة على هذه القوانين أو رفضها .

أما السلطة التنفيذية فقد تألفت من ثلاثة قناصل لمدة عشر سنوات ، من الممكن تجددها بصورة مستمرة ، على أن يكون بونابرت (قنصلا أول) وأن يحتفظ بالمنصبين الآخرين لكل من كمباسيرس Cambacérès و(لبران) Lebran ونصت المادة ٤١ من الدستور على أن من حق القنصل الأول

«استصدار القوانين ، وتعيين وعزل أعضاء (مجلس الدولة) Conseil d'Etat حسب إرادته ، والوزراء والسفراء وكبار الوكلاء الخارجيين ، وضباط الجيش في البر والبحر ، وأعضاء الحكومات (الإدارات) المحلية ، وقومسييرى الحكومة (نوابها) لدى المحاكم ، وهو الذى يسمى كل القضاة لدى المحاكم الجنائية والمدنية ، خلاف قضاة الصلح وقضاة النقض دون القدرة على عزلهم» بينما نصت المـــادة ٤٢ على أن للقنصل الأول القول الفصل فى كل أعمال الحكومة الأخرى ، فيكفى قرار القنصل الأول لاعتماد أى إجراء أو لإبطاله ، وليس للقنصلين الثانى والثالث إلا صوت استشارى فحسب .

وواضح إذاً أن هذا الدستور أعطى كل سلطة فعلية للقنصل الأول . فإلى جانب الحقوق التشريعية والتنفيذية الواسعة التى صارت له ، كان من حقه (بالاشتراك مع القنصلين الآخرين ، ولم يكونا فى نفس مرتبته) تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وهؤلاء هم الذين يعينون أعضاء الهيئة التشريعية (بمجلسيها : التشريعى ، والتريبون) ، وذلك باختيارهم من بين الأسماء الواردة فى آخر قائمة للانتخاب بعد تعدد عملية الانتخاب ذاتها فى مراحلها الأربع السالفة الذكر . فلم يعد الشعب قريب الصلة بممثليه ، بل كادت تختفى تماماً فى هذا النظام كل إرادة له .

ولقد أعلن هذا الدستور رسمياً يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٧٩٩ . وأدرك سواد الشعب أن الدستور الجديد إنما يعطى كل سلطة لقائده المظفر (بونابرت) . ولم ير الشعب فى ذلك إلا سبباً لرضائه ولزيادة اطمئنانه على أن الأمور سوف تسير فى الطريق المحقق للسكينة والاستقرار فى الداخل ولبسط ألوية السلام فى الخارج .

وأعرب الشعب عن ثقته الكاملة فى النظام الجديد ، عندما تقرر الاستفتاء العام على هذا الدستور ــ (تطبيقاً للمادة الأخيرة منه) ــ فى اليوم نفسه (١٥ ديسمبر) ، فأيد الشعب الدستور بأغلبية ساحقة ، حيث تبين عند

إعلان نتيجة الاستفتاء فى ٧ فبراير سنة ١٨٠٠ ، أن الذين قبلوا الدستور ٣,٠١١,٠٠٧ ، بينما الذين رفضوه بلغوا ١٥٦٢ فقط . ولم ينتظر بونابرت ظهور نتيجة الاستفتاء ليعلن بداية العمل بالدستور ، بل تحدد لوضعه موضع التنفيذ يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٩٩ .

وبادر بونابرت بتأليف (مجلس الدولة) ، فاختار للتعاون معه رجالا اعتقد فيهم القدرة على القيام بمهامهم ، دون نظر إلى ماضيهم السياسى . من هؤلاء كان بولاى دى لامورث Boulay de la Meurthe صاحب القانون المعروف الذى حرم نبلاء العهد القديم كل حقوق المواطن ، ثم رودرر Roederer من رجال العهد القديم ، وأحد أعضاء الجمعية الأهلية التأسيسية ، ثم ديفرمون Defermon وكان من الجيروند ، ثم برون Brune وكان من مؤسسى نادى الكوردلييه قبل التحاقه بالجيش ، ثم غانتوم Ganteaume وقد اشترك فى الحرب الأمريكية. وقد تعين هؤلاء لرئاسة أعمال التشريع ، والشئون الداخلية ، والمالية ، والحربية ، والبحرية .

وكذلك اختار سييس ، وروجيرديكو ، وكباسيرس ، ولوبران مع بونابرت أعضاء (مجلس الشيوخ) دون تمييز بين الأحزاب أو الهيئات القديمة ، سواء كان الذين وقع الاختيار عليهم من رجال (العهد القديم) أو أعضاء الجمعية الأهلية التأسيسية ، أو حكومة الإدارة ، كما كان من بينهم علماء وعسكريون وماليون وغير ذلك . وقد اختار أعضاء مجلس الشيوخ هؤلاء — حسبما نص عليه الدستور — أعضاء المجلس التريبون المائة وأعضاء المجلس التشريعى الثلاثمائة .

ووقع الاختيار على الأعضاء السبعة الذين تألفت منهم الوزارة ، دون نظر كذلك إلى ماضيهم القديم ، أو إلى الأحزاب والهيئات التى كانوا ينتمون إليها سابقاً . نذكر من هؤلاء الوزراء (برثييه) Berthier الذى تعين للحربية ، وتاليران الذى تسلم وزارة الخارجية . وفوشيه Fouché الذى

عين للبوليس (أو الشرطة) ، وكان إلى جانب هؤلاء وزراء للبحـــرية ، والمالية (لوسيان بونابرت) ، والعدل .

وهكذا كما قال بونابرت : سوف يجد رجل الثورة (الثورى) مايبعث على الثقة فى هذا النظام عندما يشهد فوشيه وقد صار وزيراً ، وسوف يملأ الرجاء صدر الرجل من النبلاء فى إمكان العيش بسلام طالما أن أسقف أوتان القديم (أى تاليران) قد صار كذلك وزيراً ، فاحد هذين يحمى يسارى والآخر يحمى يمنى . لقد افتتحت طريقـــاً عظيما فى استطاعة الجميع أن يسيروا فيه » .

ولتحقيق « العيش بسلام » عمدت حكومة القنصل الأول إلى استصدار التشريعات التى ألغت بها قانون الرهائن ، وأجازت عودة المبعدين الذين كانوا قد نفوا على أثر انقلاب فريكتدور ، وأوقفت إضافة أسماء جديدة على قوائم المهاجرين ، واستبدلت بالقسم القديم (الذى تقرر من ١٦ يوليو سنة ١٧٩٧) وكان منطوياً على كراهية شديدة للملكية ، وعداً بسيطاً بالولاء للدستور ، وبدأت تحقيقاً لمعرفة عدد القساوسة الذين كانوا فى السجن .

ومن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لنشر السلام الداخـــلى ، استصدارها العفو عن ثوار الغرب (الشوان) Chouans الذين يرضون بالتسليم ، مع التهديد بتوقيع أشد العقوبة على زعماء ثورة ڤنديه الذين لا تزال تمدهم انجلترة بالمعونة . وفى ١٨ يناير سنة ١٨٠٠ قبل أكثرية زعماء ڤنديه وبريطانيا الاتفاق مع الحكومة ، واستطاعت هذه التخلص من زعماء الثورة الذين أصروا على المقاومة (مثل فروتيه Frotté فى نورماندیا الذى قبض عليه وأعدم فى ١٨ فبراير سنة ١٨٠٠) . وأما فى بريطانيا فقد انهزم زعماء الثورة ، وسلم كادودال Cadoudal فى ١٤ فبراير ، ثم لم يلبث أن فر إلى انجلترة (فى مايو) عندما اكتشفت مؤامرة للملكيين ضد النظام الجديد (فى مايو) من السنة نفسها (١٨٠٠) .

ولتأمين السلام الداخلى من أعداء (الجمهورية) الذين اتخذوا من بعض

الصحف أداة ينفثون بها سمومهم ، قررت حكومة القنصلية إلغاء حرية الصحافة ، وهى التى نصت دساتير الثورة الثلاثة التى صدرت بين عامى ١٧٩١ ، ١٧٩٩ على وجوب احترامها — ولو أنه لم يكن لها وجود عمليا — فصدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٠٠ بوقف وتعطيل كل الصحف السياسية فى باريس « طوال مدة الحرب » ، وكان عدد الصحف التى سمح باستمرار صدورها ثلاث عشرة صحيفة فقط ، وجب عليها أن تجعل اهتمامها مقصورا على « العلوم والفنون والآداب والتجارة والإعلام » .

الفصل الثانى

السلام العام

صلح أميان (٢٥ مارس ١٨٠٢)

ولما كانت مهمة النظام الجديد ، تحقيق السلام العام ، أى إنهاء الحرب التى كان يهدد استمرارها بقاء التحالف الدولى (الثانى) قائماً ضد فرنسا ، فقد صار واجباً على بونابرت مواجهة الموقف الخارجى ، بمواصلة الحرب مع النمسا ، حجر الزاوية فى هذا التحالف ، وحمل انجلترة على عقد صلح مشرف مع فرنسا .

وبدأ بونابرت بأن نشر خطابين مفتوحين ، أحدهما إلى ملك انجلترة جورج الثالث بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٧٩٩ ، والآخر إلى الإمبراطور فرنسيس الثانى ، يعرض عليهما الصلح ، ولكنهما رفضا أن يجيبا على رسالة من شخص اعتبراه « مغتصباً » للحكم . ثم إن الحكومة الإنجليزية (وزارة وليم بيت) كان قد صح عزمها على إضعاف فرنسا ، واعتقدت أن فى وسعها إذا استطالت الحرب بضعة شهور أخرى ، وتزايد ضعف فرنسا ، أن تحصل من هذه على شروط أفضل للصلح . وأما النمسا فكانت مرتبطة بحليفتها انجلترة ، ولا تريد علاوة على ذلك مغادرة إيطاليا . وحينئذ لم تسفر عن شىء المحادثات التى دارت بين الفريقين ، فكان جواب انجلترة أن عودة الأسرة القديمة (البربون) إلى الحكم فى فرنسا كفيل وحده لدرجة كبيرة بضمان السلام والهدوء فى أوروبا . وأظهرت هذه المفاوضة بونابرت أمام الشعب الفرنسى بمظهر الراغب فى السلام حقاً ، والذى صار مرغماً على أن

يخوض غمار حرب « ضرورية » ، كان بونابرت - ولا شك - يريدها على أمل الفوز بانتصارات جديدة لزيادة دعم سلطانه .

وعلى ذلك فقد أخذ القنصل الأول يتهيأ للحملة المقبلة . فن الناحية السياسية ، عمل على عزل النمسا بأن استمال بروسيا (فردريك وليم الثالث) إلى التزام الحياد ، وروسيا (بول الأول) إلى الخروج من التحالف ، ومن الناحية العسكرية اتخذ عدة إجراءات لضمان تموين الجيش بحاجاته الكاملة ، ومنع سرقات الموردين ، وذلك لاعتقاد القنصل الأول أن طاعة الجند ، وخضوعهم للنظام الدقيق ، مرتهنان بسد حاجاتهم من الأغذية والملابس والعتاد . كما دعا للخدمة العسكرية كل المطلوبين للجندية فى هذا العام ، وجمع فى ديجون Dijon جيشاً من الاحتياطى يبلغ الستين ألف رجل تحت قيادة الجنرال (برثيه) . ومهمة هذه القوة الأولى كانت تخليص الجنرال ماسينا Massena الذى كان النمساويون قد أرغموه مع الجنرال سولت Soult على الارتداد بجيشه إلى جنوه ، وفرضوا عليه الحصار بها .

وكانت حملة هذا العام (١٨٠٠) قد بدأت منذ شهر إبريل ، بالعملية التى أفضت إلى محاصرة (ماسينا) فى جنوة ، مع زميله (سولت) ، وكان الأول هو صاحب القيادة على جيش إيطاليا . واستطاع القائد النمساوى (ميلاس) Mélas أن يرغم جيشاً فرنسياً آخر بقيادة (سوشيه) Suchet على الارتداد إلى برغيتو Borghetto ثم لم يلبث أن وضع قوات كبيرة على حصار جنوة ، بينما صار يتعقب (سوشيه) ببقية جيشه على أمل أن يتمكن من افتتاح الحدود الفرنسية ذاتها من ناحية (بروفنس) .

ذلك كان الموقف عندما تدخل بونابرت ليفسد خطط النمسويين . فبينما استعد (مورو) Moreau قائد جيش ألمانيا لعبور نهر الراين لغرض الزحف على فينا بطريق حوض الدانوب ، عهد بونابرت بشئون الحكم إلى (كمباسيرس) . ثم غادر باريس فى ٦ مايو ليزحف بجيشه عبر جبال الألب السويسرية ، حتى يتسنى له بالنزول إلى سهول بيدمنت ، أن يشن

هجوماً على الجيش النمسوى فى خطوطه الخلفية . وتقرر عبور الألب من ممر سان برنار . فوصل بونابرت إلى جنيف فى ١٠ مايو ، وبدأت عملية الزحف والعبور الشاقة ، فلم تمض أيام قلائل حتى كان الجيش (٣٥,٠٠٠) قد بلغ القمة (١٥ مايو) ، ثم بدأ الهبوط ، وبعد يوم واحد (١٦ مايو) كانت طلائع هذا الجيش قد استطاعت بقيادة (لان) Lannes الاستيلاء على (أوستا) Aosta ، وبعد تذليل بعض العقبات استأنف الجيش زحفه إلى شاطىء نهر تيشينو Ticino وفى الوقت نفسه كانت قوات فرنسية أخرى قد عبرت الألب (عند سان جوثار) ومون سنيس Mont. Cenis وعندئذ بدلا من الزحف صوب الجنوب لتخليص ماسينا (بما أرغمه على التسليم فى جنوه فى ٤ يونية ، وإخلاء جنوه فى اليوم التـــالى) ، اتجه بونابرت صوب ميلان (٢ يونية) . وقد وزع بونابرت قواته إلى ثلاث فرق ، فارتكب خطأ مواجهـة الجيش النمسوى الرئيسى بقيادة (ميلاس) بقسم من جيشه فقط . وفى سهل (الكسندرا) Alexandrie إذا استطاع العدو اختراق خطوطه (١٤ يونية) ؛ وكان ميلاس وهو رجل مسن قد أخذ منه التعب فانسحب إلى (مارنجو) متخلياً عن القيادة العامة لرئيس أركان حربه الجنرال دى زاك Zach الذى كان عليه إتمام العمليـــات الأخيرة لإحراز نصر صار مؤكداً . ولكن لم يلبث أن وصلت إلى ميدان المعركة قوات فرنسية جديدة بقيادة الجنرال ديزيه Desaix سدت طريق زحف النمسويين ، الذين سرعان ما أوقفتهم مدفعية (ديزيه) ، ثم شن الفرسان الفرنسيون على جناحهم هجوماً عنيفاً أرغمهم على التقهقر إلى (الكسندرا) فانقلب انتصار النمسويين إلى هزيمة ، وبذلك صار النصر من نصيب الفرنسيين فى هذه المعركة المشهورة ، معركة مارنجو (١٤ يونية ١٨٠٠) ، التى كلفت (ديزيه) حياته ، وخسر الجيشان المتقاتلان خسائر جسيمة ، وارتد النمسويون فى اليوم التالى إلى ما وراء (المنشيو) Mincio فأخلوا

لمبارديا وبيدمنت (بمقتضى اتفاق الكسندرا الذى عقدوه مع الفرنسيين فى ١٥ يونية ١٨٠٠) .

ويعتبر انتصار (مارنجو) نجاحاً حاسماً لسياسة بونابرت الإيطالية ، حيث استطاع إعادة تأسيس جمهـــورية ما وراء الألب Cisalpine فى١٧ يونية ١٨٠٠ ، والتى اتسعت فى ٧ سبتمبر بضم إقليم نوفارا Novarais وسمى الجنرال جوردان Jourdan حاكما على بيدمنت ، وأمر بهدم القلاع القائمة على ممرات الألب للدفاع عنها ومنع المرور منها . كما ترتب على هذا النصر الحاسم ، أن تمكن بونابرت من تأكيد سياسته السويسرية ، حيث أمر بحل حكومة الإدارة فى الجمهورية الهلفيتية Rep. Helvétique فى ٨ أغسطس ، وسمى رينهارد Reinhard قومسييراً سامياً ، على رأس قوة من خمسة عشر ألف رجل، وطلب من تاليران أن يعد مع المختصين دستوراً جديداً لهذه الجمهورية .

ولقد كان انتصار (مارنجو) كذلك ذا آثار حاسمة على الموقف الداخلى فى فرنسا . فقد تأكدت بفضله سمعة بونابرت ، وزادت سيطرته الداخلية ؛ فى حين وضع هـذا النصر حداً لمؤامرات الملكيين التى كان يدبرها لويس الثامن عشر من منفاه (فى ميتاو Mittau من أعمال كورلاند الروسية ، وبالقرب من ريجا) ويمده الإنجليز بالمال ، ويتخذ له وكلاء لهذه الغاية فى باريس وأوجسبورج ؛ ثم إن بونابرت لم يلبث أن أقدم على مناورة جريئة من أجل استمالة الملكيين إليه عندما حذف بجرة قلم واحدة أسماء (٥٢,٠٠٠) مهاجر من قوائم المهاجرين — أى سمح لهم بالعودة إذا شاءوا إلى فرنسا - ولم يشترط فى نظير ذلك سوى شرط واحد بسيط فقط ، هو أن يقسموا يمين الولاء للحكومة ، وذلك فى ٢٠ أكتوبر ١٨٠٠ .

وفى الوقت الذى زحف بونابرت على رأس جيشه عبر جبال الألب ، وأحرز انتصار مارنجو الحاسم على جيوش النمسا فى سهول بيدمنت ، كان جيش آخر (هو جيش الراين) بقيادة الجنرال (مورو) Moreau قد عهد

إليه كجزء من خطة غزو النمسا، بالتوغل فى ألمانيا والزحف بطريق نهر الطونة (أو الدانوب) من أجل الوصول إلى فينا والاستيلاء عليها . وقد قام (مورو) بمناورات بارعة فى بفاريا ، حتى وصل إلى (أولم) ULM (١٩ يونية) ولم يعق تقدمه إلا إرساله النجدات إلى إيطاليا . ومع ذلك فقد تمكن من قطع خط الرجعة على النمسويين بقيادة الجنرال (كراى) Kray الذى طلب مرغما (فى ١٥ يوليو) وقف العمليات العسكرية حتى يخلى بفاريا وعندئذ اضطر الإمبراطور (فرانسوا الثانى) النمسوى إلى الكتابة إلى بونابرت (منذ ٥ يوليو) جواباً على رسالة بونابرت السابقة إليه منذ ديسمبر سنة ١٧٩٩ التى يعرض فيها الصلح . وأوفد الإمبراطور مفاوضاً من قبله لإبرام الصلح ؛ وكان الإمبراطور يرجو فى الوقت نفسه أن يطول أمد المفاوضة ، وذلك نزولا على رغبة الإنجليز الذين دفعوا له مبلغاً جسيما من المال فى نظير عدم إبرامه الصلح مع فرنسا قبل شهر فبراير من عام ١٨٠١ ولكن (تاليران) و (بونابرت) سهل عليهما توريط مندوب الإمبراطور (الكونت سان چوليان) Sain Julien حتى وقع على (مبادىء الصلح) فى ٢٨ يوليو ، وعندئذ أنكرت عليه حكومته هذا العمل ورفضت الاعتراف به ، واقترح النمسويون بدلا من ذلك عقد مؤتمر للصلح تدعى إليه انجلترة فوافق الفرنسيون ، ووقع الاختيار على (لونفيل) Lunéville مكاناً للمؤتمر وحدد (تاليران) يوم ٢٤ أغسطس لبداية جلساته .

وفى (لونفيل) كان يمثل الإمبراطور ، رئيس وزرائه (كوبنزل) Louis de Cobenzl (الذى خلف الرئيس السابق ثوجو Thugut منذ ٢٥ سبتمبر) ، ويمثل بونابرت شقيقه جوزيف (منذ ٢ أكتوبر) . ومع أنه كانت قد بدأت المفاوضات من أجل الصلح ، فقد خشى بونابرت أن يعمد النمسويون إلى الخديعة بإطالة أمد المفاوضة ، فأصدر أوامره إلى قواده فى ٢٢ نوفمبر باستئناف العمليات العسكرية ضد العدو . فاستطاع (مورو) أن يلحق الهزيمة بجيش الأرشيدوق جون الذى خلف (كراى) فى قيادة القوات

النمسوية ، فى واقعة هوهنلندن Hohenlinden فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٠٠ ، وعندئذ انفتح الطريق إلى فينا . فاضطر الإمبراطور إلى طلب الهدنة (فى ستيار Steyer فى ٢٥ ديسمبر) . ومن ناحية أخرى تمكن جيش الجنرال برون Brune (جيش ماوراء الألب) التقدم حتى تريفيزو Tréviso (فى إقليم البندقية) فى ١٥ يناير سنة ١٨٠١ ، بينما عمل الجنرال (مورا) Murat (والذى تزوج من أخت بونابرت ، كارولين ، فى يونية سنة ١٨٠٠) على تدعيم قوات الاحتلال الفرنسى بقيادة الجنرال ميوليس Miollis فى تسكانيا ووافق على منح النابوليتان (أهل نابولى) بعد هزيمتهم ، الهدنة فى فولينو Foligno فى ١٨ فبراير سنة ١٨٠١ .

وفى الوقت الذى كان يتهيأ فيه بونابرت لمفاوضات الصلح فى (لونفيل) أمر بعقد معاهدة مع أسبانيا فى سان الديفونسو San Ildefnso تنازلت بمقتضاها أسبانيا عن لويزيانا وست بوارج أسبانية ، فى نظير أن ينال لويس دوق بارما ، وهو ابن شقيق ملكة أسبانيا ماريا لويزا ، وعدا بإنشاء مملكة إيطالية له تتألف من تسكانيا والمقاطعات البابوية Legations أول أكتوبر سنة ١٨٠٠ . وعشية هذه المعاهدة كان بونابرت قد جعل شقيقه جوزيف يعقد معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية (فى ٣٠ سبتمبر) تنهى الخلافات السائدة من وقت حكومة الإدارة بين البلدين بشأن حرية البحار من جهة ، ومن جراء تدخل الفرنسيين فى نزاعات الاتحاديين (الفدرائيين) والجمهوريين فى الولايات المتحدة . فاعترفت الجمهوريتان فى هذه المعاهدة إذاً (معاهدة مورتفونتين Mortefontaine) بمبدأين أساسيين من المبادىء الدولية الخاصة بالملاحة فى البحار ، أحدهما تبعية المتاجر للدولة التى تحمل السفينة علمها ، والآخر عدم سريان حق التفتيش على كل سفينة يحرسها ويرافقها مركب حربى . وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٠٠ وقع قيصر روسيا بول الأول على وثيقة (حياد مسلح) يقوم على نفس هذه المبادىء مع كل من السويد والدانمرك وبروسيا .

وكان فى هذه الظروف حينئذ أن انتهت المفاوضات فى لونفيل (من ٢ يناير إلى ٩ فبراير سنة ١٨٠١) إلى إبرام الصلح فى ٩ فبراير ، الذى أملاه القنصل الأول وكادت شروط هذا الصلح تكون مطابقة تماماً لشروط صلح كامبوفرميو .

فبمقتضى صلح لونفيل تنازلت الإمبراطورية الجرمانية عن كل الشاطىء الأيسر لنهر الراين على أن ينال الأمراء الذين انتزعت أراضيهم تعويضاً يعطى لهم من أملاك الكنيسة الكاثوليكية فى ألمانيا . وجدد الإمبراطور التنازل عن المقاطعات البلجيكية والأراضى حتى حد نهر الرين ، واعترف باستقلال جمهورية : خلف الألب (سيزالباين) التى ضمت إليها إقليمى فيرونا Veronais وحوض البو Polésine وذلك بعد أن كانت قد ضمت إليها إقليم نوفارا Novarais الذى اقتطع من بيدمنت حتى يفتح لجمهورية ماوراء الألب طريق ممر سمبلون Simplon ، كما ضمت إليها كذلك المقاطعات البابوية (أو الرسولية) Legations . واعترفت النمسا أيضاً باستقلال جمهوريات (بتافيا) هولندة و (هلفيتيا) سويسرة ، وليجوريا (جنوة) . وحصـــل دوق مودينا الذى كان قد فقد دوقيته فى صلح كامبوفرميو ، على (برايسجاو) Breisgau فى ألمانيا ، كما نص على أن ينال دوق تسكانيا تعويضاً فى ألمانيا كذلك : هو مطرانية سالزبورج Salzbourg بعد تحويلها إلى إمارة علمانية ودائرة انتخابية أى ذات صوت فى انتخاب الإمبراطور . وأما غراندوقية تسكانيا ذاتها فقد أنشئت منها مملكة إتروريا Etruria ، وأعطيت إلى لويس دوق پارما . ومن ناحية أخرى احتفظت النمسا بأملاكها القديمة فى البندقية حتى نهر الأديج Adige . ولم تذكر معاهدة (لونفيل) شيئاً عن ملك نابولى أو ملك سردينيا (بيدمنت) ، أو البابا ، الأمر الذى جعل مصيرهم ومصير بلادهم فى يد بونابرت . وعلى ذلك فقد امتدت حدود فرنسا حتى نهر الراين فأنشئت مديريات أربع جديدة باسم مديريات الراين (منذ ١٩ مارس سنة ١٨٠١) ، وهى مديريات : الرور Roer ، والسار Saare والراين —

موزيل Rhin et Moselle ، ومونت تونير Mont - Tonnerre .

وفى ٢١ مارس ١٨٠١ أبرمت معاهدة (أرانجوز) Aranjuez مع ملك أسبانيا شارل الرابع ، تأكدت بمقتضاها شروط معاهدة إلديفونسو Ildefonso السابقة فيما يتعلق بلويزيانا ومملكة إتروريا .

وفى ٢٩ مارس أبرم فى فلورنسه ، فردنند الأول ملك نابولى معاهدة تنازل بمقتضاها عن الأقاليم التى كانت له فى تسكانيا وعن جزيرة إلبا ، ووافق على احتلال الفرنسيين اقلاعه ، وعلى إغلاق موانيه فى وجه السفن الإنجليزية .

واستمرت المفاوضات بنجاح مع بول الأول قيصر روسيا الذى كان يبغى القيام بحملة ضد الإنجليز فى الهند .

وفى انجلترة سقطت وزارة بيت (٥ فبراير ١٨٠١) عندما حاول رفع القيود السياسية التى كان يقيد بها الكاثوليك — مسألة تحرر الكاثوليك Catholic Emancipation وخلفه فى الوزارة أدنجتون Addington الذى سميت وزارته الجديدة ، حتى قبل تشكيلها ، بوزارة السلام .

وهكذا تضافرت — على ما يبدو — كل العوامل التى جعلت الأمل كبيراً فى أن يسود السلام أوروبا ، وتبلغ القنصلية مقصدها الأول الذى تولت السلطة والحكم بزعامة بونابرت لتحقيقه ؛ ولكن لم يكن مقدراً الوصول قبل مضى عام كامل إلى هذا السلام العام الذى ينشده كل فرنسى ، وينشده بونابرت نفسه . ذلك أن بونابرت كان يهمه أن يظفر من انجلترة على موافقتها على كل التغييرات التى أحدثها فى سويسرة وفى إيطاليا ؛ وأن تبقى مصر فى حوزته ، قبل أى شيء آخر ، وكانت لا تزال (الحملة الفرنسية) فى مصر بقيادة الجنرال منو Menou ، وأن يسترجع مالطة التى كانت قد سلمت للانجليز منذ سبتمبر ١٨٠٠ ، وذلك حتى تسنى له بفضل امتلاكه لهذين المركزين : مصر ومالطة ، بسط السيطرة الفرنسية على حوض البحر

الأبيض الشرقى . وكان تحالفه مع القيصر بول الأول شرطاً أساسياً لنجاح سياسته هذه . ولكن حدث فى ليل ٢٣ مارس ١٨٠١ أن اغتيل القيصر على يد رجال بطانته ، الذين كانوا قد قبلوا العمل مع انجلترة . وبموت القيصر انهـــار (الحياد المسلح) ، فضرب الأسطول الإنجليزى مدينة كوبنهاجن فى ٢ إبريل وحطم الأسطول الدانمركى . فكانت تلك باكورة نشاط (وزارة السلام) الإنجليزية الجديدة .

ولما كانت قد فشلت مؤامرة دبرت قبل ذلك لاغتيال بونابرت بوضع مفجرات فى طريقه فى شارع سانت نيكيز Saint - Nicaise فى ٢٤ ديسمبر ١٨٠٠ ، أى قبل حادث اغتيال القيصر بول بثلاثة شهور فقط ، وتبع اغتيال القيصر ضرب كوبنهاجن ، فقد عزا بونابرت هذه « الجرائم » إلى تدابير الإنجليز الذين قال عنهم إنهم فشلوا فى محاولة اغتياله يوم ٢٤ ديسمبر ، ولكنهم نجحوا فى إلحاق الأذى به فى سان بطرسبرج ، العاصمة الروسية بفضل اغتيالهم القيصر بول .

ولم يكن ذلك كل الأذى الذى ألحقه الإنجليز بالقنصـــل الأول ، ولإحباط مشروعاته . فهم قد استطاعوا إنزال قواتهم فى مصر ، وأوقعوا بالجنرال منو هزيمة قاصمة فى معركة (كانوب) فى ٢١ مارس ١٨٠١ ، ثم لم تمض شهور ثلاثة حتى انهزم القائد الفرنسى الآخر (بليار) Belliard الذى اضطر إلى التسليم فى القاهرة فى ٢٧ يونية من العام نفسه . وتضاءل أمام هذه الهزائم ذلك النجاح الذى أدركه أمير البحر الفرنسى (لينوا) Linois فى قتاله مع الأسطول الإنجليزى أمام (الجزيراس) على الشاطىء الأسبانى الجنوبى عند مضيق جبـــل طارق (٨ يوليو) ثم فى قادش على مسافة إلى الغرب من الموقع الأول (فى ليل ١٢ — ١٣ يوليو) ، أو نجاح القائد الآخر لاتوش — تريفيل Latouche-Tréville فى الجولة بأسطوله فى موانى القنال الإنجليزى (بحر المانش) دون أن يستطيع أمير

البحر الإنجليزى تلمسون فعل شىء لوقفه فى محاولتين أخفق هذا الأخير فيهما فى ٤ ، ١٥ — ١٦ أغسطس ١٨٠١ .

على أن انجلترة سرعان ما وجدت أنها قد صارت إلى جانب هذا فى عزلة متزايدة عندما اضطرت البرتغال إلى عقد معاهدة فى باداجوز Badajoz مع أسبانيا فى ٦ يونية ١٨٠١ — تحت ضغط فرنسا التى أرغمت ملك أسبانيا شارل الرابع على غزو البرتغال وكان ملكها صهرا له، فقام بالغزو المطلوب، ولكنه بادر بعقـــد الصلح مع البرتغال خشية حدوث تدخل فرنسى ، وتعهدت البرتغال فى معاهدة (باداجوز) — وتقع هذه على الحدود بين أسبانيا والبرتغال — السالفة الذكر إلى إغلاق موانيها فى وجه السفن الإنجليزية ، وتنازلت عن مقاطعة أوليفنسا Olivenca لأسبانيا ، ودفعت عشرين مليوناً من الفرنكات تعويضاً لفرنسا . أضف إلى هذا أن انجلترة كانت تعانى من قلة المؤن والأغذية ، بينما بلغ الدين العام ملايين عدة من الجنيهات ، الأمر الذى جعل الإنجليز يميلون ـ الآن ـ إلى عقـــد الصلح مع فرنسا .

وعرض (هوكسبرى) Hawkesbury وزير الخارجية البريطانيـة على الوكيل الفرنسى (لويس غليوم أوتو) Otto أن تحتفظ فرنسا بمصر لقاء أن تحتفظ انجلترة بمالطة . ورفض بونابرت هـــذه العروض ، ثم دارت المباحثات وتعددت صنوف المساومة حسب تغير ظروف السياسة والحرب بين الفريقين ، حتى أمكن التوقيع على ما يعرف باسم (مقدمات الصلح) فى لندن فى أول أكتوبر ١٨٠١ ، على أساس إرجاع مصر إلى تركيا ، ومالطة إلى فرسان القديس يوحنا (تحت ضمان الدول) . واستبقت انجلترة بعض فتوحاتها : سيلان التى أخذتها من هولندة ، وترينداد التى حصلت عليها من أسبانيا ، ومستعمرة رأس الرجاء الصالح التى صار الحكم فيها ثنائياً بين انجلترة وهولندة . واقرت انجلترة امتلاك فرنسا لشاطىء

الراين الأيسر ، واعترفت بالجمهوريات الحديثة التى أقامها بونابرت . وتم التصديق على مقدمات الصلح هذه فى ١٠ أكتوبر .

وتبع عقد الصلح مع انجلترة ، الدخول فى مفاوضة مع ماركوف Markoff مندوب اسكندر الأول القيصر الجديد، انتهت بعقد معاهدة للصلح بين روسيا وفرنسا فى باريس فى ٨ أكتوبر .

وقد لزم مضى ستة شهور قبل أن تتحول « مقدمات » لندن إلى صلح نهائى ، وذلك لأن الحوادث كانت تسير فى مصر بالصورة التى أرغمت (منو) على التسليم فى الإسكندرية يوم ٣١ أغسطس ١٨٠١ ، والانسحاب إلى فرنسا ، حيث وصـــل إلى طولون يوم ١٥ نوفبر ، أى بعد توقيع مقدمات الصلح فى لندن ، وعندما كانت تسير المفاوضات بكل همة من أجل الاتفاق على شروط الصلح النهائية . فانتزعت هذه الحوادث كل قيمة لذلك التعهد الذى التزمت به فرنسا فى مقدمات صلح لندن بشأن إرجاع مصر إلى تركيا . أضف إلى هذا زيادة مخاوف الإنجليز من أطماع القنصل الأول الذى عمـــد إلى تأكيد سيطرته على إيطاليا باستصدار دستور جديد لجمهورية ماوراء الألب Cisalpine (والتى ستعرف بعد قليل باسم الجمهورية الإيطالية) والتى تعين بونابرت رئيساً لها (فى ٢٥ يناير ١٨٠٢) .

وكان أكثر ما يخشاه الإنجليز إصابة مصالحهم التجارية بالضرر بسبب نشاط الفرنسيين فى العالم الجديد ، عندما تجددت الحرب بين الفرنسيين والزنوج فى جزيرة سان دمنجو بزعامة توسيان لوفرتير Toussiant L'Ouverture فأبحرت حملة من الموانى الفرنسية إلى جزر الهند الغربية فى فبراير ١٨٠٢ ، وكانت الحملة بقيادة الجنرال لكلير Leclerc ، وعندما أبرمت فرنسا معاهدة أرانجوز السالفة الذكر مع أسبانيا وهى التى أعطت لويزيانا إلى فرنسا ، لتتخذ هذه منها قاعدة لمناوأة تجارة الإنجليز فى أمريكا .

ولكن التباطؤ فى إبرام الصلح لم يكن ليخدم المصالح الإنجليزية فى شىء ، كما كان من العبث الامتناع عن الاعتراف بالجمهوريات الإيطالية . وعلى ذلك فقد وقعت انجلترة على الصلح مع فرنسا فى أميان Amiens يوم ٢٥ مارس ١٨٠٢ . وقع المعاهدة من الجانب الإنجليزى لورد كورنواليس Cornwallis ومن الجـــانب الفرنسى جوزيف بونابرت . وبمقتضى هذه المعاهدة تنازلت إنجلترة عن كل فتوحاتها أثناء الحرب ماعدا ترينداد وسيلان اللتين بقيتا فى حوزتها ، كما وعد الإنجليز بإعادة مالطة إلى فرسان القديس يوحنا ، ونصت المعاهدة على أن تضمن استقلال هذه الجزيرة كل من بريطانيا والنمسا وأسبانيا وروسيا وبروسيا ، ثم حصل الاتفاق على إرجاع مصر إلى تركيا ، وتعهدت فرنسا بإخلاء مملكة الصقليتين (أى نابولى) ، وإعادة أملاك البرتغال .

واعتبر البرلمـــان فى إنجلترة شروط هذه المعاهدة مجحفة بالمصالح البريطانية ، وشعرت الأمة الإنجليزية بأنها تنطوى على إهانة لها ، حتى إن البرلمان عند موافقته على معاهدة اميان ، وضع التحفظ الآتى : « إن البرلمان يوافق على المعـاهدة ولـكنه يضع ثقته التامة فى حكمة ويقظة جلالة الملك (جورج الثالث) لاتخاذ كل الإجراءات التى قد تصبح ضرورية فى حال تبدل الشئون العامة لمـا هو أفضل ، وعندئذ يعد البرلمان والأمة بمؤازرة جلالته بكل ما يملـكون من أنفس ومال وبنفس الهمة والولاء كما فعلوا فى الحرب الأخيرة » .

ولـكن هذا « التحفظ » لم يلق أى اهتمام من جانب فرنسا ، بل كان كل مايعنيها هو الوصول إلى السلام العام بعد عشر سنوات من الحروب المتصلة ، فتعود تأتى إلى فرنسا محصولات المستعمرات ، والمؤن والمواد الأولية ، ويعود إلى للعمل فى الحقول الجنود المسرحون ، الأمر الذى سوف يترتب عليه انتشار الرخاء ، وبسط ألوية الحرية فى كل مكان .

ومع ذلك فلم يعد يبدو أن هناك أى أمل سواء فى فرنسا أو فى انجلترة فى أن الصلح الذى أمكن الوصول إليه فى (اميان) سوف يستمر طويلا . فلم تلبث أن تجمعت الأسباب التى أدت إلى العداء بين الدولتين ، بعد مضى عام واحد فقط . ولكن قبل الدخول فى تفاصيل هذا العداء ثم تجدد الحرب الأوروبية العامة بعد ذلك ، كانت حكومة القنصل الأول قد أنجزت برنامجاً واسعاً من الإصلاحات الداخلية التى جعلت بحق أيام القنصلية من أزهى العهود التى شهدتها فرنسا فى تاريخها ؛ ومهدت — إلى جانب غيرها من العوامل — لقيام الإمبراطورية .

الفصل الثالث

الاصلاح الداخلى : مجد القنصلية

وكما لقيت سياسة بونابرت الخارجية النجاح الذى زاد من رفع سمعته بين بنى وطنه ، لقيت إصلاحاته الداخلية النجاح الذى أفادت منه فرنسا لأجيال قادمة فى تنظيمها الإدارى والتشريعى خصوصاً .

فمن ناحية التنظيم الإدارى أنشأ بونابرت المركزية الإدارية الكاملة، حيث استبدل « بضباط » النظام القديم ، وبأولئك الذين ملأت الثورة بهم الوظائف « بالانتخاب » ، موظفين تعينهم وتعزلهم الحكومة ، ويربطهم نظام دقيق صارم للتوظف ، يحملهم مسئولية الأعمال التى يقومون بها . وقد ساعد على تثبيت دعائم هذه المركزية الإدارية ، تقدم المواصلات بفضل ما أدخل من تحسينات على نظام البريد ، ثم استخدام البرق (الذى كان يخترعه المهندس الفرنسى كلود شاب Chappe (١٧٦٣ — ١٨٠٥) والذى استخدم لأول مرة فى سنة ١٧٩٤) . وصدرت القوانين الخاصة بالتنظيم الإدارى الجديد فى ١٧ فبراير ١٨٠٠ و٤ مارس ١٨٠١ .

واهتم القنصل الأول بشئون المال من حيث العمل على تنظيم تقدير الضرائب وطرق جبايتها ، فصدر قانون فى ١٨ مارس ١٨٠٠ ، لتعين الحكومة محصلاً خاصاً فى كل ناحية أو قسم ، وفى ٤ فبراير ١٨٠٤ صار الجباة موظفين يصدر تعيينهم من قبل القنصل الأول ، ومنذ ١٨٠١ تعين مفتشون عموميون للخزانة ، من عملهم مراجعة حسابات المحصلين والجباة وسائر موظفى المالية . وصار لكل مديرية ومركز وناحية فئتان من الموظفين ، تتألف الأولى من المدير Directeur فى المديرية ، والمراقب Controleur فى المركز ، و « الموزع » Répartiteur — أى مقسم أو مقدر الضريبة

المباشرة على المطلوب منهم أن يدفعوها — فى الناحية أو القسم. وينحصر عمل كل هؤلاء فى تقدير وفرض الضريبة. وأما الفئة الثانية فتتألف من الخازن العام (الخازندار) Trésorier Gén. والمحصل العام Réceveur Gén. فى المديرية، والمحصل الخاص Receveur Particulier فى المركز، والجابى Percepteur فى الناحية أو القسم. ويخضع الجميع لسيطرة وزيرى المالية والخزانة فى النهاية.

وفى ١٣ فبراير ١٨٠٠ أنشىء (بنك فرنسا) الذى أشرف على إدارته فى أول الأمر لجنة من ثلاثة أعضاء، يعاونها مجلس من خمسة عشر نائباً بلغ عدد أسهم تأسيسه الأولى ثلاثين ألفاً قيمة كل منها ألف من الفرنكات. قوبلت بالمعارضة الشديدة مما اضطر القنصل الأول وكبار الموظفين إلى شراء معظمها. وكان على هذا المصرف — وهو مؤسسة رسمية — أن يقرض الحكومة. ولكن بنك فرنسا كان قبل أى شىء آخر مصرفاً (خصوصياً) لتنشيط التجارة بتسهيل عمليات الخصم للتجار. وبينما اضطرت الحكومة فى بداية عهد القنصلية إلى عقد القروض بفائدة ١٨ ٪ على الأقل، فقد انخفضت قيمة الفائدة بكل سرعة حتى وصلت إلى ٦ ٪ وإلى ٤ ٪ نتيجة لنشاط هذا المصرف. وفى ١٤ إبريل ١٨٠٣ صار لبنك فرنسا الامتياز الذى انفرد به لاستصدار ورق النقد (البنكنوت) لمدة خمس عشرة سنة. واضطرت المصارف التى كان لها الحق قبل ذلك فى إصدار ورق النقد إما لتصفية أعمالها، وإما لأن يبتاعها بنك فرنسا نفسه.

وقام تنظيم القضاء على مبدأ التخلى عن انتخاب «القضاة». وصار من حق بونابرت «تعيين» كل أعضاء الهيئة القضائية فى مختلف مراتبها من القوائم المجهزة بأسماء المرشحين لوظائف القضاء. وحيث إنه لم يعد هناك ما يجعله يخشى من عودة الأرستقراطية القضائية التى تألفت منها (البرلمانات) فى العهد أو النظام القديم، فقد أنشأ بونابرت ٢٩ محكمة استئنافية، أقيمت أكثرها فى الأماكن نفسها التى وجدت بها من قبل

(البرلمانات) ، كما جعلت لها معظم الاختصاصات القديمة التى كانت لهذه البرلمانات أيضاً . وفى ١٨ مارس ١٨٠٠ صدر قانون لتنظيم الهيئة القضائية على نفس الأساس الذى قام عليه تنظيم الإدارات الأخرى . حيث تأتى بعد قاضى الصلح ، المحكمة الأولية (واحـــدة فى كل مركز) ثم المحاكم الاستئنافية وعددها ٢٩ محكمة . وإلى جانب هذا تحتفظ كل مديرية بمحكمة جنائية . وفى قمة النظام القضائى ، محكمة النقض والإبرام ، ثم وزير العدل المسمى (بالقاضى الأعظم) .

وكان من ضروب الإصلاح القضائى ، ولعله من أهمها ، استصدار مجموعة القوانين التى عرفت باسم (قانون نابليـــون) Code Napoléon أو القانون المدنى Code Civil ولم يكن هذا القانون من صنع نابليون وإنشائه . ولـكن كان للقنصل الأول الفضل فى إنجاز هذه المجموعة وإصدارها . فقد شهدت البلاد قدراً من التشريعات أو القوانين المتضاربة من بقايا العهود القديمة ، بعضها رومانى المنبت ، وبعضها يستند إلى العرف والتقاليد ، وبعضها صدر عن المجالس أو الهيئات الثورية ، السابقة ، حتى لقد ظهرت الرغبة الملحة فى ضرورة التأليف بين هذه التشريعات والقوانين وتوحيدها من أيام مجالس الثورة ، فوعد دستور ١٧٩١ ، ثم دستور ١٧٩٣ بتحقيق هذه الرغبة . فنص الدستور الأول على قانون مدنى عام للبلاد بأكملها ، وتحدث الثانى عن قانون مدنى وجنائى موحد لـكل الجمهورية . فتشكلت لجنة برئاسة (كمباسيرس) فى ١٢ أغسطس ١٨٠٠ ، لإخراج مجموعة القوانين المطلوبة ، وكان (كمباسيرس) قد حدد منذ ٩ سبتمبر ١٧٩٤ ما عرفه بالضرورات الثلاث التى يجب توافرها ليستطيع أى إنسان الحياة كعضو من أعضاء المجتمع البشرى : « أن يكون سيداً على نفسه ، وأن يملك مالا يسد به حاجته ومطالبه ، وأن تـكون له القدرة على التصرف فى شخصه وماله بما يحقق أكبر نفع ممكن لصالحه » . وكان أن عملت اللجنة على هدى هذه « الضرورات الثلاث » ، فانتهت من عملها بعد أربعة شهور .

حتى إذا فرغت اللجنة من وضع القانون ، أبلغت صورته إلى محكمة النقض والإبرام وإلى المحاكم الاستئنافية ، لتبدى هذه ما يعن لها من ملاحظات عليه ، ثم أحيل المشروع مع ملاحظات هذه الهيئات القضائية إلى (مجلس الدولة) حتى يبحثه القسم القانونى أو التشريعى بهذا المجلس . فبدأت مناقشة القانون فى هذا المجلس يوم ١٧ يولية ١٨٠١ ، وعقد المجلس لبحثه جلسات عدة (١٠٢) حضر منها بونابرت وترأس ٥٧ جلسة ، ورفض مجلس التربيون عندما عرض عليه المشروع بعض بنوده ، وفعل مثل ذلك المجلس التشريعى ، فتريث بونابرت حتى يتجدد أعضاء هذين المجلسين (حسب الدستور مرة كل سنة) على يد مجلس الشيوخ ، وعندئذ أقر المجلس التشريعى كل بنوده بين ٥ مارس ١٨٠٣ ، ١٥ مارس ١٨٠٤ . وفى ٢٧ مارس ١٨٠٤ صدر قانون باعتماده فى مجموعة واحدة من بابين أو فصلين و ٢٢٨١ مادة .

والقانون المدنى ، أو قانون نابليون ، مع أنه تقنين مناسب لمجتمع من الطبقة المتوسطة (البورجوازى) المحافظة التى يستغرق الاهتمام بالأرض كل عنايتها ، ويقوم نظامها على روابط الأسرة الشرعية التقليدية ، فقد كان متأثراً كذلك بصورة واضحة بكل المبادىء والقواعد التى أتت بها الثورة ، مثل المساواة بين كافة الأبناء فى الحقوق ، والحد من حرية الوصية ، ثم المساواة بين جميع المواطنين والأخذ بالفكرة العلمانية فى الزواج المدنى ، بأن يحدث هذا الزواج سابقاً على العقد الدينى ، وأن يتسنى فك رباط الزوجية . ولعـــل أصدق تعليق على القانون المدنى القول بأنه : « لم يكن ابتداعاً ، ولكنه كان تنسيقاً ... وهو إنما يحمل فى طياته موجزاً لكل تلك التقاليد التاريخية الطويلة المتوارثة من الأزمنة القديمة بعد إحيائها وتجديدها على يد الثورة . وأمكن أن يكون متلائماً مع حاجات المجتمع الذى تمخضت عنه الأزمة . لقد حفظ بضعة من المبادىء الأساسية التى جاءت بها الثورة . وحيث إنه صادر عن شعور قومى ومعبر له ، فقد كان عامل وحدة كذلك ،

وهو مما يشترك الفرنسيون جميعاً وعلى السواء فى امتلاكه ، أى أنه قانون عام واحد ايطبق عليهم جميعاً » ، ومع هذا لم يعد قانون نابليون فرنسياً وحسب ، بل صار أوروبياً كذلك ، لأنه كان ينقل فى بنوده المبـــادىء الرئيسية التى نادت بها الثورة الفرنسية .

ووجه القنصل الأول عنايته للناحية الدينية . ذلك بأن « العبادات » التى أتت بها الثورة كعبادة محبة الله والإنسان ، وعبادة الفضيلة ، وعبادة العقل الخ كانت قد فقدت – الآن – كل اعتبار لها . وعند عودة الهدوء بعد عواصف الأيام السابقة ، نشد الشعب السكينة الروحية فى العودة إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية . واستطاعت كنيسة روما (البابوية) أن تسيطر فى هذه الظروف على القساوسة الفرنسيين الذين صاروا خاضعين لها وحدها سيطرة لم تكن تمارسها إطلاقاً حتى فى ظل نظام الاتفاق الكنسى Concordat الذى أبرم مع البابوية فى عام ١٥١٦ . أضف إلى هذا أن بونابرت نفسه لم يكن يدين بعقيدة دينية معينة ، ولكنه كان يدرك مدى القوة الروحية العظيمة الكامنة فى العقيدة الدينية ، والتى تجعل منها عامل استقرار سياسى واجتماعى فى الدولة . ولقد خبر بنفسه فى إيطاليا منذ ١٧٩٦ القوة التى تمتعت بها هناك كنيسة روما ، كما خبر قبل كل شيء قوة الروح الدينية العميقة والمتغلغلة دائماً فى نفوس الفرنسيين ، وقد أمكن أن يفيد الملكيون المناوئون للنظام القائم من هذه الروح الدينية القوية لإثارة الإضطرابات والعصيان فى إقليم فنديه خصوصاً . فهل يعجز بونابرت عن استمالة هذه القوة إلى جانبه لتأييد النظام القائم بإعادة تأسيس الكنيسة الفرنسية (الجاليكانية) وإرجاع سطوتها الدينية إليها والعمل على تحريرها من كل سيطرة رومانية .

وكان البابا الجديد ، (بيوس السابع) ، الرجل الذى فى وسع القنصل الأول أن يتفاهم معه لإبرام الاتفاق الذى يريده مع الكنيسة . فقد توفى سلفه (بيوس السادس) فى أغسطس ١٧٩٩ ، وانتخب الكردينال

كيارا مونتى Chiaramonti باسم بيوس السابع تحت حماية النمسا فى البندقية فى مارس ١٨٠٠ ، ولكنه استرجع كل الأملاك البابوية بعد قليل ، بفضل انتصارات الفرنسيين فى مارنجو (يونية) : ولذلك فقد صار يرحب بمقترحات بونابرت الذى أسر إلى أحـــد الكرادلة منذ ٢٥ يونية رغبة فى إعادة العلاقات بين فرنسا وبين « رئيس الكنيسة العالمية » . فبدأت من ثم مفاوضات طويلة وشاقة بين ممثل القنصل الأول وممثل البابا . وأشرف بونابرت بنفسه على قسم من هذه المفاوضة، ودارت المباحثات حول مسائل ثلاث : (١) هل يجرى إعلان الكاثوليكية دين الدولة الرسمى ، وحصل الاتفاق على أن تكون ديانة «أكثرية الأمة» (٢) ثم كيف يجرى اختيار الأساقفة للقيام بإدارة شئون الأسقفيات التى خفض عددها فى التنظيم الجديد . وكان القنصل الأول يريد اختيار أشخاص جدد لاستبعاد القساوسة المستنكرين أو المخالفين الذين ثبت تطرفهم ومن المتوقع أن يصعب قيادهم ، وكذلك القساوسة من غير المستنكرين ولكن ثبت أنهم كانوا موضع شبهات كثيرة ، لاعتقاده أن الاختيار الحسن وحده كفيل بإنهاء الانقسام فى صفوف رجال الدين من مستنكرين وحلفين . ولم يكن البابا يظهر أى عطف على من سماهم «بالدخلاء» على رجال الدين ، أى أولئك الذين هادنوا الثورة وساروا فى ركابها وحلفوا يمين الولاء لها . ولكنه اعتقد أن ليس من حقه التصرف فى « وظائف » كان يشغلها أصحابها قبل سنة ١٧٩٠ ، ولم يكن هناك معدى عن الوصول إلى حل وسط لإنهاء هذه المسألة (٣) وثم كيف يكون حل مسألة الأملاك الأهلية ، أى أملاك الكنيسة التى استولت عليها الدولة . ولم يكن فى وسع البابا التخلى عن أملاك الكنيسة حتى لا يتهمه أحـــد بأنه قد تصرف فى أملاك الكنيسة - وهى شىء مقدس - بالبيع أو الشراء أى بثمن زمنى (Simonie) فصار ضرورياً البحث عن عبارة تمنع من توجيه هذا الاتهام إلى البابا من جهة ، وتستبق

الأملاك الكنسية فى أيدى أصحابها العلمانيين الذين استولوا عليها من جهة أخرى .

وأخيراً بعد الاتفاق على كل هذه النقاط أمكن توقيع الاتفاقية الكنسية (الكونكردات) فى باريس فى ١٥ يوليو ١٨٠١ وكانت من سبع عشرة مادة ، وبها اعترفت حكومة الجمهورية بأن الكاثوليكية هى دين أكثرية المواطنين الفرنسيين إلى جانب قناصل الجمهورية ، وجعلت العبادة الكاثوليكية علنية فى كل أنحاء فرنسا . وألغيت كل الأسقفيات والمطرانيات القديمة ، وطالب البابا رجال الدين بالتخلى أو الاستقالة من مناصبهم لتحقيق هذا الإلغاء . ثم أنشئت عشر مطرانيات وخمسون أسقفية جديدة جعل تعيين شاغليها من حق القنصل الأول ، بينما يأتى التثبيت فى وظائفهم الدينية من لدن الكرسى البابوى فى روما . واعتمد البابا المبيعات التى حصلت من أملاك الكنيسة أيام الثورة ، وتعهد عن نفسه وعن خلفائه بالتنازل عن أية ادعاءات للمطالبة باسترجاعها فى المستقبل ، وتعهدت الحكومة الفرنسية من جانبها بأن تأخذ على عاتقها تخصيص معاشات أو مرتبات كافية لإعالة رجال الدين من كل الدرجات . وأخيراً تحتم على رجال الدين أن يقسموا يمين الولاء للحكومة القائمة ، وصار الدعاء للجمهورية أو للقناصل قسما من الصلاة التى تتلى فى الكنائس .

وصار التصديق على هذه الاتفاقية الكنسية (الكونكردات) فى ١٠ سبتمبر ١٨٠١ ولكنها لم تصبح قانونا نافذا إلا يوم ٨ إبريل ١٨٠٢ عندما أضاف بونابرت إلى (الكونكردات) قرارات أساسية أو تنظيمية Articles Organiques ، كان الغرض من إضافتها التغلب على معارضة الهيئة التشريعية ، وبمقتضى هذه القرارات أو المواد امتنع على روما إرسال أية رسالة (براءة) بابوية أو منشور بابوى وغير ذلك ، أو أن تبعث لتمثيلها سفيراً أو رسولا بابوياً ومن إليهما من غير موافقة الحكومة ،

كما صار رجال الدين ممنوعين من عقد أية مجامع دينية ، أو مجالس للمباحثة فى شئون الكنيسة من غير موافقة الحكومة . بينما تناولت القرارات تنظيم شئون الإدارة فى الكنيسة وكيفية الحكم فيها بصورة تؤكد الحقوق والحريات الجاليكانية التى كانت للكنيسة الفرنسية بمقتضى قرارات سنة ١٦٨٢ ، أو الإعلان أو التصريح Declaration الذى صدر فى عهد لويس الرابع عشر والذى فصل الكنيسة فى فرنسا عن كنيسة روما وضمن لها حياة مستقلة ، وجعل رئيس الدولة فى فرنسا هو كذلك رئيس الكنيسة بها .

وقد احتج البابا على هذه القرارات أو المواد التنظيمية التى لم تكن ضمن الشروط التى تمت الموافقة عليها فى اتفاقية ١٥ يوليو ١٨٠١ والتى أضيفت من غير سابق إنذار إلى المواد السبع عشرة التى اشتملت عليها الاتفاقية المذكورة . ولم يأبه بونابرت لاعتراضات البابا . وفى ١٨ إبريل ١٨٠٢ ، أقيم احتفال صلاة للشكر على ذلك السلام العام الذى انتشرت ألويته بفضل صلح أميان ، وذلك السلام الذى صار يسود الكنيسة . وقد أرضى هذا السلام « المواطن الفرنسى » عموماً .

وشملت عناية القنصلية مسائل التعليم . ومن المعروف أن المؤتمر الوطنى أيام الثورة كان قد أنشأ نوعاً من المدارس المركزية Ecoles Centrales أو المتوسطة ، أفلح عدد كبير منها فى تأدية رسالته بالرغم من عقبات الفوضى الاقتصادية والحرب المشتعلة على الحدود ، وصعوبة موازنة الميزانية ، إلى غير ذلك من صعوبات الحياة فى تلك الأيام ، ومع ذلك فقد ساد روح « الحرية والاستقلال » هذه المدارس ، وكان كل ما يخشاه الأساتذة والمدرسون ما بدأ يظهر من حذر واسترابة من جانب القنصلية نحو هذه المدارس التى انعدمت الثقة بها . وقد تحققت مخاوف هؤلاء عندما أصدر وزير الداخلية (شابتال) Chaptal فى ١٦ مارس ١٨٠١ منشوراً إلى مأموريه

افتتحه بقوله : إنه لم يعد يكفي وجود مدرسة مركزية واحدة بكل مديرية للتعليم العام ، وإن مطلب الأهلين فى كل مكان منذ عشر سنوات إنما هو إنشاء معاهد للتعليم ناجحة يلقى فيها الشباب تعليما سهلا قصيراً . وبمقتضى المشروع الوزارى استعيض عن المدارس المركزية أو المتوسطة بعدد من مدارس القرية Communales (٢٥٠ مدرسة) يحتل بها تعليم العلوم المكان الأول مع تقوية تدريس اللاتينية ، وإلغـــاء بعض المواد التى كان منها الأجرومية والتاريخ : ثم دار الكلام عن « مدارس رئيسية « Principales (٢٥ مدرسة) . وفى ١٢ مارس ١٨٠٢ عهد بالإشراف على التعليم العام إلى (رودرر) Roederer وهو منصب ألحق بوزارة الداخلية . وفى أول مايو ١٨٠٢ صـــدر قانون ألغيت بمقتضاه المدارس المركزية أو المتوسطة واستعيض عنها بمدارس التعليم الثانوى أو الليسيه Lycées وبينما تركت الدولة لعناية الإدارات المحلية ، وللجهود الشخصية ، المدارس الأولية والابتدائية ، تولت هى الإشراف على مدارس الليسيه وعلى المدارس الخاصة . وقد أوضح (رودرر) الغرض من هذا التنظيم فى قوله . إنما هو ربط الآباء بطريق الأبناء ، أى أولئك الذين انتهى تعليمهم بأولئك الذين يبدأ تعلمهم ، بالحكومة ، وربط الأبناء بطريق الآباء بها ، وإنشاء نوع — على حد تعبير رودرر — من الأبوة العمومية Paternété Publique — وكان « رودرر » نفسه هو الذى أوضح كذلك أن الغرض من التعليم سياسى أكثر منه أدبى أو خلقى .

وبالطريقة نفسها أراد بونابرت الذى كان من أعضاء المجمع العلمى منذ ٢٥ ديسمبر ١٧٩٧ ، — والذى أنشأه المؤتمر الوطنى فى سنة ١٧٩٥ ليحل محل الأكاديميات القديمة — نقول أراد بونابرت أن يتخذ من هذا المعهد أداة لفرض السيطرة الذهنية ، أى السيطرة على الفكر فى فرنسا . فصدر قرار فى ٢٣ يناير ١٨٠٣ ، انقسم المجمع بمقتضاه إلى شعب أربع للعلوم الطبيعية

والرياضية ؛ واللغة والآداب الفرنسية ، وللتاريخ والآداب القديمة ، والفنون الجميلة ، وهو تقسيم ألغى أقسام علوم الأخلاق والسياسة التي جذب إليها دائماً أصحاب المثل العليا .

وكما عمل بونابرت على تنظيم التعليم ، والمجمع العلمي ، والقضاء والإدارة والكنيسة . . . إلخ . فقد وجب كذلك تنظيم الجيش ، وتوجيهه الوجهة التي يريدها القنصل الأول ، وبمعنى آخر ، وتعبير أدق ، صار على الجيش أن يعاون في تأليف تلك الطبقة الأرستقراطية التي أرادها بونابرت الآن ، على شريطة أن لا تكون مستندة إلى حق المولد ، بل تقوم على تأدية الأعمال والخدمات العامة التي يتميز أصحابها عن غيرهم بما يبذلونه من جهد وتضحية يجعلانهم جديرين بكل تكريم من جانب الدولة . وعلى ذلك فقد اقترح بونابرت عن طريق (مجلس الدولة) إنشاء نظـــام جوقة الشرف Légion d'Honneur التي تتألف من خمسة عشر حشداً أو جماعة تتألف كل منها من سبعة ضباط عظام ، وعشرين قومنداناً ، وثلاثين ضابطاً ، وثلاثمائة وخمسين فارسا ، ولكل من هذه الرتب مكافأة مالية معينة . وكان من قول بونابرت : إن الواجب يقتضي أن يكون هناك توجيه لروح الجماعة في الجيش ، وتأييد هذا التوجيه . وأما ما يلقاه الجيش من تأييد قائم الآن فبعثه الفكرة التي لدى أولئك العسكريين أنهم يحتلون مكان النبلاء القدامى أو الأسبقين . إن من شأن هذا المشروع ـــ مشروع جوقة الشرف ـــ أن يزيد من قوة نظام التعويض والجزاء (أو المكافأة) وإنه ليؤلف كلا واحدا وإن في ذلك لبداية تنظيم الأمة » .

وقد لقي هذا المشروع معارضة شديدة بدعوى أنه ينطوي على خطر محقق من وجهة النظر الاجتماعية ، ومع ذلك فقد قدمه (رودرر) إلى المجلس التشريعي بوصف أنه يعمل لإقامة منظمة يعضـــد وجودها كل « قوانيننا الجمهورية » ، وتعاون من غير شك على دعم أركان الثورة ، فصدر

قرار ٩ مايو ١٨٠٢ الذى أنشأ جوقة الشرف ، يشترط (فى مادته الثامنة) على كل شخص ينضم إلى هذه الجوقة أن يحلف يمين الشرف على خدمة الجمهورية بأمانة وولاء ، وللمحافظة على أرض بلاده وعدم التفريط فى أى شبر منها ، والدفاع عن حكومته وعن قوانينها ، ومقاومة أو محاربة أية محاولة أو مجهود يبذل من أجل تأسيس الإقطاع من جديد ؛ وذلك بكل الوسائل التى تقرها العدالة والحكمة والقوانين القائمة ؛ وأخيراً التعاون بكل ما لديه من قوة فى تأييد مبادىء الحرية والمساواة . ووقع الاختيار على أحد كبار علماء الطبيعيات (لاسبيد) Lacépède ليكون أول رئيس لجوقة الشرف هذه . وأما توزيع أوسمتها ، فبدأ للمرة الأولى بعد تأسيس الإمبراطورية ، وذلك فى ١٤ يوليو ١٨٠٤ تحت قبة مبنى الأنفليد (Invalides) .

ولقد ترتب على عقد السلام العام ، واستقرار الهدوء فى الداخل ، أن نشط دولاب العمل ، ودبت الحياة من جديد فى مختلف ميادين الإنتاج ، فشهدت البلاد عودة الرخاء من جديد ، وتوفرت أسباب العمل ونقص عدد المتعطلين . ينهض دليلا على ذلك معرض الصناعة الذى أقيم فى مارس ١٨٠١ بفضل جهود (شابتال) Chaptal . أضف إلى هذا إصلاح الطرق ، وإنشاء الفنارات والموانىء ؛ وتأسيس البورصة (١٨٠١) ، والعمل بنظام القياس المترى الذى كانت قد قررته الجمعية الأهلية التأسيسية ؛ وإعادة تنظيم شوارع العاصمة ، وشق شوارع جديدة بها (شارع ريفولى) ؛ وبناء الأرصفة على نهر السين (رصيف أورساى) Quai d'Orsay والعمل لإقامة الكبارى على هذا النهر نفسه [وهى التى صارت بعد قليل كوبرى الفنون Pont des Arts وكوبرى المدينة Pont de La Cité وكوبرى أوسترليتز d'Austerlitz] .

ونشطت الحياة الاجتماعية فى عهد القنصلية حول بلاطين تأسسا من جديد فى قصرى التويلرى Tuileries ومالميزون Malmaison واشتدت المنافسة بينهما ، واجتمع نبلاء العهد القديم القدامى ، مع أصحاب السراويل الطويلة من طبقة العامة الذين أثروا حديثاً ، وتقدموا درجات فى الحياة الاجتماعية الجديدة ؛ وذلك فى مناسبات الولائم والأعياد التى كان ينظمها (كمباسيرس) أو (تاليران) أو (مدام دى ريكامييه Récamier) .. إلخ . وتجدد (الباليه) فى أوبرا باريس منذ فبراير ١٨٠٠ ، وأضحت باريس مرة ثانية ملتقى الزوار الأجانب ، والمكان الذى تصدر عنه طرازات الأزياء الجديدة . ووصف الكتاب المجتمع الفرنسى فى عهد القنصلية « بأنه كان ينبض بالحياة ، ويشع بالسعادة ؛ لا يفتر عن الحركة والنشاط ويدأب على الاستمتاع بلذائذ العيش ، حقاً لقد كان ينقصه الكياسة والسجايا الطيبة ، ولكنه قبل الحياة على علاتها بسماحة وخلق رضى دون التورط فى تعقيدات عاطفية ، أو البحث — دون جدوى — وراء آراء وفكرات معينة . لقد كان مجتمعاً اتسم بسلامة المزاج ، عرف كيف يعيش طيباً ، ويأكل جيداً ، ويحب حباً قوياً ... لقد كان مجتمعاً سعيداً » .

ولا جدال فى أن الطبقة الوسطى (البورجوازى) ، وهى الطبقة الحاكمة فى الأمة من أيام الثورة ، قد جنت أعظم الفائدة فى ظل هذا النظام الاجتماعى الذى تدعمت أركانه على عهد القنصلية . ولكن لا جدال كذلك فى أن سواد الشعب أو الطبقة المحكومة منه قد أفادت من انتشار الرخاء العام ، ومن تأمين الطرق ، وتقدم وسائل النقل (والمواصلات) وارتفاع الأجور ، وانخفاض نفقات المعيشة .

لقد جعلت كل هـــذه الإصلاحات الفرنسيين يعتبرون بونابرت الذى سمت مكانته فوق الأحزاب جميعها ، سواء من أنصـــار الثورة

أو النظام القديم ـــ الزعيم الذى استطاع إنهاء الثورة بطريق العمل على دعم تلك المبادىء التى قامت عليها وذلك بوقف المغالاة والتطرف الذى صحب تطبيق هذه المبادىء مع عدم التخلى عنهـــا فى الوقت نفسه بل الاستمساك بها بكل قوة . ولقد عبّر بونابرت عن موقف (اللاحزبية) الذى اختاره لنفسه فى قوله : «لئن حكمت بواسطة حزب من الأحزاب ، لصرت عاجلا أو آجلا معتمداً فى حكومتى على مؤازرته ، وتابعاً له . . . إنى رجل قومى » .

الفصل الرابع

التمهيد للامبراطورية

كان من أثر الانتصارات التى أحرزها بونابرت فى الخارج ، وتوصله لإبرام الصلح فى أميان فى مارس سنة ١٨٠٢ ، ونجاح إصلاحاته الداخلية ، الأمران اللذان ترتب عليهما استتباب الهدوء والسكينة والاستقرار الداخلى خصوصا ، أن زادت نقمة المتطرفين الثوريين ، والملكيين على القنصل الأول الذى حطم كل أمل لديهم فى إمكان إنهاء النظام القائم، فتآمر الفريقان على حياته ، وتعددت محاولات اغتياله . من ذلك محاولة الملكيين قتله فى شارع سانت نيكاز بتفجير برميل من البارود فى طريقه وهو يمر بعربته من هذا الشارع إلى دار الأوبرا فى باريس . وقد ذكرنا كيف نجا القنصل الأول وأخفقت هذه المؤامرة (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٠٠) . وقد سبقت هذه المحاولة محاولة أخرى فاشلة من جانب اليعاقبة عند ما حاول المتآمرون طعنه بمدية وهو يريد الدخول إلى دار الأوبرا (أكتوبر سنة ١٨٠٠) . وقد انتقم بونابرت من اليعاقبة بإرسال عدد كبير منهم إلى المنفى فى كايين فى جويانا الفرنسية بأمريكا الجنوبية .

ولكن كان لانتصارات القنصل الأول فى الميدانين الخارجى والداخلى أثر من نوع آخر ، كان أخطر شأنا ، هو التمهيد لقيام الإمبراطورية ، ولإنهاء عهد القنصلية . ذلك بأن مجلس التربيون بعد إذاعة معاهدة الصلح الذى أبرم فى أميان اتخذ قرارا إجماعيا يوم ٦ مايو سنة ١٨٠٢ ، بضرورة التعبير للقنصل الأول عن تقدير الأمة لجهوده الرائعة وشكرها له . وفى ٨ مايو قرر مجلس الشيوخ (السناتو) عندئذ أن يمد قنصلية بونابرت عشر سنوات أخرى تبدأ مباشرة بعد انقضاء السنوات العشر الأولى التى نص

دستور العام الثامن (دستور القنصلية) عليها . ولكن هذا القرار لم ينل رضا بونابرت الذى طلب ــ الآن ــ أن يكون للأمة صوت فى قيامه بأعباء منصبه. ووضع بنفسه صيغة القرار الذى صدر يوم ١٠ مايو لاستفتاء الشعب فى أن يصبح بونابرت قنصلا مدى الحياة وبالفعل جرى استفتاء الشعب ، كما أراد بونابرت . وأعلن مجلس الشيوخ النتيجة يوم ٢ أغسطس سنة ١٨٠٢ ، فكانت الموافقة بأكثرية ٣,٥٦٨,٨٨٥ صوتا من مجموع ٣,٥٧٧,٢٥٩ صوتا .

وعلى ذلك لم تلبث أن أدخلت بعد يومين فقط على إعلان هذه النتيجة (٤ أغسطس سنة ١٨٠٢) التعديلات التى وجب إدخالها على دستور العام الثامن ، حتى يتلاءم الدستور مع الأوضاع الجديدة التى نشأت كما قال (كميا سيرس) عن وجود نظام حكومى يستند على « رجل واحد » فقط ، وكان الغرض من هذه التعديلات أن ينفرد القنصل الأول بكل سلطة فى الدولة ، فهو الذى يسمى رؤساء المجالس فى الأقاليم (ومهمتها ترشيح قضاة الصلح وأعضاء مجالس البلديات وأعضاء الدوائر الانتخابية) وهو الذى يسمى رؤساء الدوائر الانتخابية فى المراكز (وتتألف من ١٢٠ إلى ٢٠٠ عضو يضاف إليهم عشرة يعينهم القنصل الأول) . وكان من هذه التعديلات كذلك « مراجعة مادة الدستور التى تخول مجلس الشيوخ (السناتو) حق تنصيب القناصل » ، وإعطاء هذا المجلس كل الخصائص اللازمة لأن يصبح مزودا حقا بالسلطة الوقائية الضرورية لصيانة النظام القائم . فيكون لمجلس الشيوخ القدرة على البت فى المسائل التى أغفلها الدستور ، والتى لا غنى عن الفصل فيها لصالح الدستور نفسه . ثم يكون له حق وقف وظائف القضاة فى المديريات مدة خمس سنوات ، وإلغاء الأحكام الصادرة من المحاكم ، وحل المجلس التشريعى ومجلس التريبون . وقد نص التعديل على أن يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ (السناتو) ثمانين عضوا للقنصل الأول أن يزيد عليهم أربعين آخرين . ثم قل عدد أعضاء (مجلس الدولة) بسبب إنشاء

(مجلس خاص) Conseil Privé كما أنقص عدد أعضاء مجلس التريبون إلى خمسين فقط . وقد نجم عن إدخال كل هذه التعديلات ما صار يعرف باسم دستور العام العاشر (٢٤ أغسطس سنة ١٨٠٢) .

على أن القنصلية لم تلبث أن شهدت فى أيامها الأخيرة ، تحطم ذلك السلام العام الذى بذل بونابرت قصارى جهده لتحقيقه فى معاهدة أميان (٢٥مارس سنة ١٨٠٢) نزولا على رغبة الأمة الفرنسية التى نشدت السلام دائما وكافأته على جهوده من أجله . كما شاهدنا تنصيبه قنصلا أول مدى حياته ، ولقد كان من أثر نقض السلام بالصورة التى سوف نعرضها ، أن تهيأت الأسباب التى أبدلت جمهورية القنصلية بالإمبراطورية .

أما أسباب زوال السلام فكانت متعددة : منها (١) تذمر الهولنديين الذين تحولت بلادهم إلى جمهورية عرفت باسم الجمهورية الباتافية ، ولم تكن سوى جزء من الفتوحات الفرنسية ، يهدد منها الفرنسيون انجلترة مباشرة ، لا سيما وأنهم كانوا يحتلون كذلك (انفرس) Antwerp فى بلجيكا (٢) ومنها ازدياد القلاقل فى إيطاليا الشمالية . (٣) ومنها التداخل المتزايد فى شئون ألمانيا ، فإن بونابرت لما كان قد وعد (فى معاهدة لونفيل) بتعويض الأمراء الذين انتزعت منهم أملاكهم على شاطىء الراين الأيسر ، فقد حصل من الدياط الألمانى (أو المجلس الإمبراطورى) المنعقد فى راتزبون Ratisbon على ما يعرف باسم القرار النهائى الألمانى Recés Germanique أو النتيجة الرئيسية Conclusion Principale التى وصل إليها وفد الإمبراطورية ، وذلك فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٠٣ ثم لم يلبث (الدياط) أن اعتمد هذا القرار فى ٢٤ مارس ، وصدق عليه الإمبراطور فى ٢٧ إبريل من السنة نفسها . وبمقتضاه ألغى عدد من الإمارات الألمانية الصغيرة بلغ ١١٢ . ولم يعد عدد كبير من المدن الحرة مربوطا مباشرة بالإمبراطورية ، وهى التى كانت أصلا خاضعة فى حكومتها للامبراطور وتابعة له وحده ، وتسمى لذلك أيضا (بالمدن الإمبراطورية) ، وكان

عددها إحدى وخمسين مدينة حرة ، فصارت — الآن — ستة فقط . وهذا بينما زيدت مساحات الإمارات الكبيرة فى ألمانيا — وذلك خصوصاً على حساب الإمارات الكنسية التى حولت إلى أخرى علمانية — فأمكن تعويض بروسيا عن المساحة التى فقدتها (٧٥٠) كيلو متراً مربعاً بمساحة أخرى فى إقليم وستفاليا بين نهرى الإلب والراين مقدارها اثنا عشر ألف كيلو متر مربع ، وبدلا من عدد السكان الذين فقدتهم (١٢٥٫٠٠٠) ، ضمت إليها نصف مليون نسمة . وكذلك نالت بفاريا تعويضاً إقليمياً ، وبالمثل بادن ، وورتمبرج ، وحتى النمسا — بالرغم من الهزائم العسكرية والسياسية التى توالت عليها .

وهكذا عمل بونابرت على وضع أكبر مساحة من الأراضى الألمانية فى أيدى حفنة من الأمراء الألمان الذين سوف تقل حاجتهم لحماية فرنسا لهم بقدر زيادة قوتهم . وخدم بونابرت كذلك قضية البروتستانتية فى ألمانيا ، عندما صار هناك ستة ناخبين للامبراطورية من البروتستنت (ثلاثة منهم قدامى فى إمارات هانوفر وبراندنبرج وساكس ، وثلاثة جدد ، هم أمراء بادن ، وورتمبرج وهس . بينما كان عـــدد الناخبين الكاثوليك أربعة : فى ماينز راتزبون ، بفاريا ، بوهيميا ، سالزبورج تسكانيا . وهذا إلى جانب أن صار للبروتستنت سبعون صوتاً ضد أربعة وخمسين صوتاً للأمراء الكاثوليك . كما أضحت الدوائر الانتخابية فى المدن من البروتستنت . وبذلك يكون بونابرت قد مهد لقيام امبراطورية بروتستنتية فى ألمانيا ، حتى ذكر المؤرخون أن (الثورة الألمانية) التى أوجدت الإمبراطورية الحديثة فى ألمانيا إنما انبعثت من ذلك القرار النهائى أو تلك النتيجة الرئيسية التى قررها الدياط أو المجلس الإمبراطـــورى فى Recès Germanique راتزبون سنة ١٨٠٣ .

وبينما كان بونابرت يسعى لإلحاق الأذى بالتجارة الإنجليزية بزيادة المكوس الجمركية ، كان يعمل لتحقيق هذه الغاية بوسائل أخرى ، ارتبطت

فى واقع الأمر بخطة واسعة « استعمارية » لصالح فرنســـا . ذلك أنه أبرم معاهدات مع وجاقات الغرب، مع طرابلس فى ١٧ يونية سنة ١٨٠١ ، ومع تونس فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٠٢ ، واتخذ من نهب القرصان لإحدى السفن الفرنسية ذريعة لمحاولة غزو الجزائر ، فوصل أسطول فرنسى إلى ميناء الجزائر فى ٧ أغسطس سنة ١٨٠٢ . وخشيت انجلترة أن يكون غرض فرنسا أن تستعيض عن خسارتها لمصر بالاستيلاء على الجزائر . ولم يضع جلاء الفرنسيين من مصر حداً لأطماع بونابرت فى « الشرق » بل بقيت مشروعاته الشرقية « سراً » لا يدرك حقيقته أحد . فهو يوفد الكولونيل سباستيانى Sebastiani فى « بعثته » المشهورة فى سبتمبر ١٨٠٢ بوصفه مندوباً تجارياً إلى طرابلس الغرب ومصر والشام ، ومن المعروف أن تقرير سباستيانى لم يلبث أن أذاعته الجريدة الرسمية فى يناير من العام التالى ، ثم هو (أى بونابرت) يقترح على القيصر اسكندر الأول تقسيم أملاك السلطان العثمانى ثم هو يعين الجنرال (ديكان) Decaen فى يونية ١٨٠٢ قائداً عاماً لمراكز (مخازن) التجارة الخمسة الفرنسية فى الهند ـــ الأمر الذى سبب القلق لانجلترة خصوصاً عندما أبحر (ديكان) إلى مياه الهند مع أسطول قوى (مارس ١٨٠٣) . ولو أن الأوامر لم تلبث أن وصلته وهو لا يزال فى طريقه ، بالتوقف عند جزيرة (إيل دى فرانس) . ثم إن الجنرال لكلير ـــ الذى تزوج من باولين Pauline شقيقة بونابرت ـــ لم يلبث أن أبحر مع زوجته فى فبراير ١٨٠٢ إلى سان دومنجو على رأس قوة من عشرة آلاف رجل ـــ وقد سبق أن ذكرنا ذلك وقبض لوكلير على زعيم الثورة الزنجية هناك (توسيان لوفرتير) فى ٧ يونية ، وكان توسيان قد أعلن دستوراً (فى ٩ مايو ١٨٠١) للحكم الذاتى فى الجزيرة . فأرسله لكلير ـــ الآن ـــ إلى فرنسا ، حيث مات مسجوناً فى إحدى قلاعها بمرض السل (فى ٧ أبريل سنة ١٨٠٣) . وأعيد نظام الرقيق إلى الجزيرة فى يوليو ١٨٠٢ . ومع ذلك فقد اشتعلت الثورة من جديد فى الجزيرة فى شهر سبتمبر واستطالت

الحرب ولقى لوكلير حتفه فى ٢ نوفمبر ١٨٠٢ ؛ ولم يسع (روشامبو) Rochambeau الذى خلف لوكلير إلا التسليم فى ١٩ نوفمبر ١٨٠٣ ، وبدا كأنما فرنسا قد أصابتها الهزيمة الكاملة فى هذه الجزيرة . وأما فى المستعمرة الفرنسية الأخرى ، لويزيانا ، فقد تعين الجنرال فيكتور Victor قائداً عاماً لها (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٠٢) ، وتأسست بها إدارة مدنية قوية برئاسة لوسات Laussat الذى تسلم مهام منصبه فى شهر مارس من العام التالى . ولكن لم يمض قليل حتى كانت قد أبرمت بين بونابرت والولايات المتحدة الأمريكية الصفقة التى تم بها ابتياع هذه الأخيرة لمستعمرة لويزيانا الفرنسية بمبلغ ثمانين مليوناً من الفرنكات (٣ مايو ١٨٠٣) .

تلك إذا كانت مشروعات بونابرت الاستعمارية ، ولم يكن أكثرها ناجحا ، ومع ذلك فقد كانت كافية لإزعاج انجلترة التى طلبت « تفسيرا » لهذا النشاط كله . وفى نوفمبر ١٨٠٢ كانت المباحثات قد وصلت إلى مرحلة لا تبشر باستمرار السلام طويلا . فقد رفضت انجلترة إخلاء مالطة ، متذرعة فى رفضها هذا ، بكل تلك التغييرات والتعديلات التى يدخلها بونابرت على « الوضع » القائم فى أوربا . بينما تمسكت الحكومة الفرنسية بمعاهدة أميان ، وكما أملى بونابرت تعليماته على تاليران (فى ٢٣ أكتوبر ١٨٠٢) ، التمسك بكل مواد هذه المعاهدة ، وعدم قبول شىء سواها — وهى التى استطاع بونابرت بفضلها تأكيد التغييرات التى أرادها وأدخلها على « الوضع » فى أوروبا (ألمانيا ، إيطاليا ، هولندة ، سويسرة) ، والتى تحتم بموجبها على انجلترة التخلى عن مالطة . أما الانجليز فقد تمسك وزير خارجيتهم لورد (هوكسبرى) من جانبه ، بضرورة العودة « بالوضع » القائم فى أوربا إلى ما كان عليه وقت إبرام معاهدة إميان ، ولاشىء غير ذلك ، فاستطالت المفاوضة حينئذ مدة ستة شهور دون الوصول إلى نتيجة .

وفى ٦ مارس سنة ١٨٠٣ اتخذت الحكومة الانجليزية (وزارة أدنجتون) قرارا بالتعبئة . وبعد أيام قليلة طلبت من الحكومة الفرنسية

إخلاء هولندة وسويسرة ، وإعطاء ملك سردينيا تعويضا مناسبا عن أملاكه التي فقدها في بيدمنت . وقررت الاحتفاظ بمالطة حتى تتم إجابة هذه المطالب. وفي ١٢ مايو غادر السفير الانجليزي لورد هويتورث Whitworth باريس ، وفي ١٩ منه قبضت الحكومة الانجليزية على سفينتين فرنسيتين . فقرر بونابرت إلقاء القبض على كل الرعايا الانجليز في فرنسا بين الثامنة عشرة والستين من عمرهم ، وأرسل قواده (مورتييه) Mortier لاحتلال هانوفر في ألمانيا ، (وسانسير) Saint - Cyr لاحتلال أنكونا في إيطاليا وللزحف على أترنتو وبرنديزي بينما رحل بنفسه إلى نورمانديا وإلى البلجيك ليشرف في موانئهما على بناء النقالات اللازمة لعبور بحر المانش (القنال الانجليزي) ثم انبرت الجريدة الرسمية (المونيتور) Moniteur للحملة على انجلترة وتوجيه الاتهام لساستها الذين يعملون — كما قالت لإرجاع ملكية البربون إلى فرنسا ، وإرغام فرنسا على الانكماش في دائرة حدودها القديمة ، وتحطيم كل المآثر التي أتت بها الثورة .

وانتهز المهاجرون تكدر العلاقات بين فرنسا وانجلترة بهذه الصورة، ليجددوا نشاطهم باستئناف المؤامرات ضد القنصل الأول ، فإن أحد هؤلاء المهاجرين « الملكيين » الذين لجأوا إلى لندن (جورج كادودال) Cadoudal وكان من زعماء ثورة الشوان Chouans — الاسم الذي أطلق على الثوار الملكيين في إقليم بريطاني — استطاع في أغسطس ١٨٠٣ النزول سرا وبصحبته الجنرال بيشجرو Pichegru وإثنان من أسرة بولينياك في مكان على ساحل نورمانديا نقلتهم إليه سفينة إنجليزية ، ثم قصدوا ثلاثتهم إلى باريس حيث حاولوا إشراك الجنرال مورو Moreau معهم في مؤامرة لاغتيال القنصل الأول ، اعتمادا على ما سمعوه عن تذمر هذا القائد، ولأنه كان يتمتع بسمعة عالية كقائد مظفر يجذب إليه الجماهير . ولكن المتآمرين كانوا من أول الأمر موضع رقابة البوليس القنصلي . ومع أن (مورو) اجتمع مرتين اجتماعا خاصاً أو سريا برئيس المؤامرة

كادودال وبالجنرال بيشجرو ، وكان معروفاً عنه التذمر من النظام القائم والمعارضة له ، يرى فريق من المؤرخين أنه لم يكن بحال من الأحوال مؤيداً للمؤامرة على اغتيال حياة القنصل الأول ، أو أنه اشترك بصورة فعالة فى تدبيرها . ولكن ما إن وقف (فوشيه) Fouché ناظر (وزير) البوليس على حقيقة المؤامرة حتى ألقى القبض على كل من مورو فى ١٥ فبراير ١٨٠٤ . وبيشجرو فى ٢٩ فبراير ، وأخيراً كادودال فى ٩ مارس ، ثم تبع ذلك إلقاء القبض على أكثر من أربعين متهماً فى هذه المؤامرة . ويعزو كثيرون تقرير القنصل الأول القبض على مورو إلى رغبته فى التخلص من أكبر منافس له ، أو المنافس الوحيد الذى كان بونابرت يخشى خطره ونفوذه .

وكان أثناء محاكمة كادودال وزملائه أن أعلن أحد المتهمين أنه كان من المنتظر أن يرأس أحد الأمراء هذه المؤامرة ، مما جعل الحكومة تشدد المراقبة على السواحل على أمل القبض على الكونت دارتوا Artois شقيق الملك لويس السادس عشر والدوق دى برى Berry (ابن الكونت دارتوا) . أضف إلى هـــذا أن أحد العملاء السريين (ميهى ديلاتوش Méhée de La Touche، وكانت الحكومة الفرنسية قد بعثت به للتجسس فى لندن ثم فى ألمانيا ، أبلغ المسئولين فى باريس ، أن دوق أنجيان Enghien الإبن الأكبر لدوق بربون وحفيد برنس كونديه Condé يقيم فى بلدة اتنهايم Ettenheim فى إقليم (أو إمارة) بادن على مسافة قريبة من بلدة ستراسبورج على الحدود الفرنسية . وكان دانجيان مشغولا بحبه العظيم لإحدى قريباته شارلوت دى روهان Rohon ، ولا يدرى شيئا عن مؤامرة كادودال أو غيرها من المؤامرات . ولكن سبق أن حمل السلاح ضد الثورة ، وكان دائماً على استعداد لحمله مرة أخرى إذا ما قام المهاجرون بأية محاولة لإعادة أسرته (البربون) إلى العرش فى فرنسا . وكان دانجيان لذلك على علاقات بالمتذمرين فى الألزاس (وأهم مدنها ستراسبورج) من النظام

القائم. ولما كان قد أزعج القنصل الأول سيل التقارير التي أتته من كل مكان عن المؤامرات التي تدبر لاغتياله ، وتزعم الملكيون هذه المؤامرات ضد حياته ، فقد صمم على إنزال العقوبة الصارمة بهم ، وقرر القبض على الدوق دانجيان ، معقد آمالهم ، واعتباره شريكا فى المؤامرة التي حاك خيوطها كل من كادودال وبيشجرو وذلك بالرغم من أنه لم يقم أى دليل على أن دانجيان كان ضالعا بحال من الأحوال معهما فى هذه المؤامرة أو يدرى شيئا عنها. ويبدو أن بونابرت اعتقد بوجود مؤامرة لتدبير غزو على فرنسا باشتراك دوق دانجيان بمعاونة (ديموريه). وفى ليل ١٥ مارس ١٨٠٤ اقتحمت ثلة من الجنود الحدود وقبضت على دانجيال فى إتنهايم ، ثم اقتادته إلى قلعة ستراسبورج. وبعد يومين نقل بسرعة إلى باريس ولكنه ما وصل إلى (بوا باتها) يوم ٢٠ مارس حتى نقل إلى قلعة فينسن (Vincennes) بالقرب من باريس، وفى نفس الليلة أجريت محاكمته أمام محكمة عسكرية تشكلت بكل سرعة ، فصدر الحكم بإعدامه ، وأعدم فى صباح اليوم الثانى الباكر (٢١ مارس ١٨٠٤).

وأما أصحاب المؤامرة الحقيقيون ، فقد حوكموا فى شهر يونية من السنة نفسها. وكان (بيشجرو) قد انتحر فى سجنه قبل المحاكمة (منذ ٦ أبريل) فصدر الحكم بالإعدام على كادودال وثمانية عشر آخرين ، بينما حكم على (مورو) بالسجن سنتين ؛ وقد استبدل بونابرت بهذا الحكم النفى إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم تنفذ حكم الإعدام فى (كادودال) وعشرة من زملائه فى ٢٥ يونية ؛ وصدر العفو عن الثمانية الباقين ، وكان من هؤلاء الماركيز دى رفيير Rivière ثم عفوا أسرة بولينياك اللذان سلف ذكرهما.

وكان الذى صادق على هذه الأحكام ، وأمر بالعفو عن المدانين الثمانية الإمبراطور نابليون الأول. لأنه كان من الآثار المباشرة لاكتشاف هذه المؤامرة التى دبرها (كادودال) وإخوانه ، أن أقام بونابرت صرح الإمبراطورية فى فرنسا ، وتبوأ عرشها.

الباب الثاني

الامبراطورية

١٨٠٤ — ١٨١٥

تمهيد :

كان بونابرت يرمز فى نظر الأمة الفرنسية إلى النجاح الذى وصلت إليه ثورتها الكبرى بمعنى تأمين النتائج التى تمخضت عنها هذه الثورة ، والآثار التى ترتبت على قيامها فى داخل البلاد ، وفى علاقاتها مع الدول . وكان تشبث الأمة الفرنسية ، وعلى وجه الخصوص « الثوريين » الذين قامت على أكتافهم الثورة ، بالنظام الحكومى الذى يحفظ للطبقة المتوسطة كل الحقوق الجديدة التى حصلت عليها ، العامل الحاسم فى كل تلك التطورات التى شاهدناها من أيام اجتماع الجمعية الأهلية التأسيسية وصدور دستور الثورة الأول سنة ١٧٩١ إلى وقت « إنهاء الثورة » فى انقلاب برميير المعروف فى نوفمبر سنة ١٧٩٩ الذى أسقط حكومة الإدارة ، ومهد لقيام القنصلية ، وفى كل التطورات أو التغييرات التى حدثت ، وصدرت بسببها أو كأثر لها دساتير الثورة المعروفة : دستور ١٧٩١ ، ثم دستور ١٧٩٣ (دستور السنة الثانية للثورة) ثم دستور العام الثالث (١٧٩٥) الذى قامت عليه حكومة الإدارة ، وأخيراً دستور العام الثامن (١٧٩٩) ، وهو دستور القنصلية — نقول إن الغرض من كل هذه الأحداث كان إنشاء النظام الذى يكفل « بقاء » الثورة ، ويذود عنها كل خطر داخلى أو خارجى على حد سواء يهدد بعودة النظام القديم ، وفى ركابه طبقة الأشراف الأرستقراطية القديمة وطبقة رجال الدين ، وهما الطبقتان اللتان جردتهما الثورة من امتيازاتهما وأملاكهما لحساب البورجوازية الناشئة التى قادت البلاد إلى

الثورة ، وبقيت مسيطرة على مقدراتها ، ويعنى فى اعتبارها « استمرار » الثورة ، دوام المزايا التى صارت تستمتع بها ، والتى توقفت استدامتها على دفع الأخطار التى تهددت (الثورة) من الداخل والخارج معاً . ولقد شاهدنا فى « التطور » الدستورى الذى حصل ، كيف رضى « الثوريون » من أجل احتفاظ البورجوازية بالسيطرة الجديدة التى ظفرت بها أن يضحوا بالمبادىء الديمقراطية التى نادت بها الثورة لتأسيس نظام للحكم ، يقوم على قواعد تكفل تمثيل الأمة تمثيلا صحيحاً ، وإشراك (مندوبيها أو ممثليها) فى الحكم إشراكا كاملا صحيحاً . فضيقت الدساتير المتتالية حقوق الانتخاب ثم جعلت الانتخاب على درجات ، وحرمت منه أكثرية المواطنين (وإن شذ عن ذلك دستور ١٧٩٣ ، ولو أنه — كما هو معروف — لم يوضع أصلا موضع التنفيذ) ، والحد من هيمنة الهيئة التشريعية فى نظير أن يزيد مرة بعد أخرى سلطان الهيئة التنفيذية ، وذلك بنسبة انكماش عـــدد القائمين عليها . فصاروا خمسة فى حكومة الإدارة أو المديرين ، ثم صاروا ثلاثة فى حكومة القنصلية ، لتنحصر أسباب السلطة فى يد قنصل واحد فقط فى النهاية ورضى الثوريون الذين مهدوا لحكومة الفرد بهذه الصورة أن « ينهوا » الثورة ، باعتبار أن فى هذا « الإنهاء » ذاته ضماناً « لاستمرارها » . وانعقدت آمالهم وآمال الأمة الفرنسية قاطبة على شخص القنصل الأول لتحقيق هذه الغاية الأخيرة . فكان لضمان « استمرار » الثورة أن نودى بالجنرال بونابرت قنصلا لمدى الحياة (١٨٠٢) وكان لهذا السبب نفسه أن نودى — الآن — بإمبراطورية نابليون الأول .

الفصل الأول

دستور العام الثانى عشر

(١٨ مايو ١٨٠٤)

تذرع الذين أرادوا إنشاء الإمبراطورية ، بأن الأمة قد صارت أكثر من أى وقت مضى فى حاجة ماسة لتأمين « نتائج » الثورة ، التى يكفل بقاءها وجود الرجل — نابليون بونابرت — الذى تآمر الملكيون أعداء الثورة على حياته أكثر من مرة ، وأرادوا اغتياله فى الوقت الذى استؤنفت فيه الحرب مع إنجلترة ، وظهرت الرغبة فى أن يصبح لبونابرت الحق فى تعيين خلف له ، ولإعطائه لقباً جديداً . وقد بحث مجلس الدولة هذه الرغبة ، ولكنه أعلن يوم ٥ إبريل ١٨٠٤ موافقته على مبدأ الوراثة فحسب، وعندئذ اتجه القنصل الأول إلى (مجلس التريبون) الذى قرر يوم ٣٠ إبريل (١) أن يعلن نابليون بونابرت « القنصل الأول حاليا » امبراطوراً ، وأن يبقى بهذه الصفة ، قائماً بأعباء الحكم فى حكومة الجمهورية الفرنسية . (٢) أن يكون منصب الإمبراطورية وراثيا فى أسرته . (٣) وأن تقرر نهائيا الأنظمة اللازمة لذلك . لم يلق هذا المشروع أى معارضة فى مجلس التريبون إلا من جانب (كارنو Carnot) وحده . ثم أحيل المشروع إلى مجلس الشيوخ (السناتو) الذى وافق عليه وطالب بإدخال التعديلات أو التغييرات الدستورية الضرورية، على أساس أن هذه قد صار لا غنى عن الأخذ بها بسبب المؤامرات التى يحيكها أعداء فرنسا ضد سلامة الدولة ، بينما ثبت عجز الانظمة الحكومية الجمهورية عن مواجهة الصعوبات التى تصادفها البلاد الآن ، وقد ثبتت لذلك حاجتها الملحة لقيام حكومة

قوية ومستقرة بها . وقال بورتاليس Portalis (فى ١٦ مايو ١٨٠٤) إن الدول العظمى لا يجدر بها ولا تحتمل غير نوع من الحكومات ، هو حكومة الفرد ، وإن الوراثة حاجز ضد المنازعات الحزبية ، وإن الوسيلة الوحيدة للقضاء على أحقاد أسرة البربون القديمة ، وإنهاء آمالها فى استرجاع الحكم فى فرنسا ، وإحياء الامتيازات التى أعطتها كل تلك السلطات التى أساءت استخدامها إنما تكون بجعل السلطة وراثية فى أسرة جديدة ، نالت تقدير الشعب وعرفانه بجميلها عليه .

وأخذ مجلس الشيوخ يعمل لإعداد (قانون الإمبراطورية) Senatus – Consulte de l'Empire وفى ١٨ مايو ١٨٠٤ صدر القانون النظامى الذى بفضله (١) تأسست الإمبراطورية وما يتبع ذلك من وضع أنظمة لترتيب الوراثة وشئون الأسرة (المالكة) الإمبراطورية ونظام الوظائف الكبيرة وألقاب الشرف الخ . (٢) وإدخال التعديلات اللازمة على اختصاصات السلطات (التشريعية والتنفيذية) العامة . فأصبح للامبراطور سيطرة أكبر على مجلس الشيوخ ، وأنشئت محكمة عليا لنظر المخالفات أو الجرائم التى يرتكبها أعضاء الأسرة الإمبراطورية والوزراء وكبار الموظفين ، وكذلك الجرائم أو الاعتداءات التى ترتكب والمؤامرات التى تدبر ضد أمن الدولة وضد شخص الامبراطور نفسه (٣) ثم إجراء استفتاء عام للأمة فى هذا النظام كله .

وفى الاستفتاء الذى أعلن مجلس الشيوخ نتيجته فى ٦ نوفمبر ١٨٠٤ ، بلغ عـــدد الأصوات المؤيدة للامبراطورية ٣,٥٧٢,٣٢٩ ، وكانت الأصوات المعارضة ٢,٥٧٩ فقط . ومع ذلك فإن هذه الأرقام لم تكن تدل على أن الاستفتاء كان يعبر عن حقيقة الرأى العام تماما ، لأن الممتنعين عن التصويت ــ أى الذين لم يشتركوا فى الاقتراع اعتبرتهم الحكومة مؤيدين للدستور الجديد . أضف إلى هذا أن قانوناً يصدره مجلس الشيوخ لم يكن يتطلب إجراء استفتاء عام ليصبح نافذاً . ولذلك لم يكن المقصود

من هذا الاستفتاء الحصول على تصـــديق الشعب على لقب أو حكومة الإمبراطورية ، بقدر ما كانت الرغبة تأييد نظام الوراثة بالصورة التى أتى بها قانون الإمبراطورية . وقد جعل هذا القانون من حق الإمبراطور أن يتبنى أحد أبناء أشقائه . وفى حالة عدم وجود وارث من صلبه مباشرة أو عدم تبنى أحد أبناء أشقائه ، ينتقل تاج الإمبراطورية إلى أخويه يوسف ، ولويس، بونابرت وأبنائهما. وقد حرم من الوراثة كل من شقيقيه الآخرين لوسيان وجيروم لأنهما عقدا زيجات لا يرضى عنها .

وكان بعد تقرير نظام الإمبراطورية أن أنشئت ست وظائف كبرى ، ورفع عدد كبير من قواد نابليون إلى مرتبة المارشالية ومنحوا ألقاب الشرف الرفيعة ، وكانت الوظائف الكبيرة التى أنشئت هى : الناخب الأعظم Grand électeur وتعين بها جوزيف بونابرت شقيق الإمبراطور ؛ ومهر دار (حامل الأختام) الامبراطورية Archichncelier وتعين بها كمباسيسرس ومهر دار الدولة وشغل هذه الوظيفة يوجين بوهارنيه ؛ والضابط الأعظم (للقوات العسكرية) Connetable وتعين بها لويس بونابرت — شقيق آخر للامبراطور ؛ وأميرال أو ضابط أعلى للبحرية وشغل هذا المنصب القائد مورا . وأنشئت إلى جانب هذا عدة وظائف (للبلاط) الإمبراطورى مثل الخورى الأعظم Grand Aumônier للامبراطورية ، وهو منصب شغله الكردينال جوزيف فيش Fesch — أحد عومة الامبراطور ؛ وكبير الحجاب Grand Chmbellan وكان هذا (تاليران) الذى سمى كذلك نائب الناخب الأعظم ، ثم كبير الاصطبلات GR. Écuyer وكان كولينكور Caulincourt، ثم مارشال القصر Grand Maréchal du Palais وكان ديروك Duroc ، ثم كبير الصائدين بالكلاب Grand Veneur وكان (برثييه) وأخيراً كبير الأمناء GR. Maître des-Cérémonies وكان دى سيجور De Segur

وأما الاقطاعات وألقاب الشرف التى كوفىء بها العسكريون فى عهد

الإمبراطورية فقد بلغت إثنين وعشرين ، تمتع بها كبار قواد الإمبراطور ، وهم برثييه ، برنادوت، دافو ، ماسينا، ناى ، كلرمان ، لان ، ماكدونالد ، أودينو ، مورتييه ، فيكتور ، ديروك ، أوجيرو ، مونسي ، سولت ، أريجى Arrighi ، مارمون ، جونو ، ليفغر ، موتون Moutoun بينما بلغ عدد الذين منحوا هذه الألقاب والإقطاعات لخدماتهم المدنية والسياسية ثمانية هم . تاليران ، فوشيه ، ماريه Maret ، شامبانى Champagny ، سافارى ، رينييه Régnier ، جودان Gaudin ، نال لقب الإمارة منهم برتييه وبرنادوت وتاليران ، وجمع بين لقب الإمارة والدوقية دافو وماسينا ، وناى ، وصار الباقون أدواقاً ، بينما أعطى موتون لقب الكونتيه .

وأما هذه الامبراطورية التى أوجدها قانون ١٨ مايو ١٨٠٤ ، فكانت مزيجاً من الجمهورية والملكية بالصورة الظاهرة التى تعارف الناس عليها ، ولكنها فى جوهرها كانت شيئاً يختلف عن الجمهورية والملكية — أو الإمبراطورية المتعارف عليها — ولا يمكن اعتبارها إلا شيئاً مستولداً من عبقرية نابليون نفسه ، ولا تفتأ تزداد هذه الطبيعة أو الخاصية وضوحاً بمرور الزمن ، حتى إذا بلغت الإمبراطورية ذروتها فى السنوات التالية (١٨٠٧ — ١٨٠٩) كان الانفراد بهذه الصفة أبرز مميزاتها ، أو قل إنه المميز الوحيد لها من الملكيات أو الإمبراطوريات العادية الأخرى .

فقد كان نابليون هو الذى رأى تأسيس إمبراطورية ، بدلا من ملكية لأن الملكية كانت لا تزال مقترنة فى أذهان الناس بكل تلك المساوىء والمظالم التى قامت الثورة لتحرير الأمة منها ، وخشى نابليون أن يتحدى إنشاء الملكية من جديد الفرنسيين فى شعورهم ، وأن يكون عامل استفزاز لهم للمطالبة بالحرية ، فقال إن إعلان الامبراطورية فيه إرضاء لأنانية الأمة دون تحريك حبها للحرية أو استثارة هذا الشعور لدرجة متطرفة ، وكانت الإمبراطورية القائمة حتى هذا الوقت من عشرة قرون مضت هى

الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، ولم يكن فرنسوا الثانى (الذى خلف الإمبراطور ليوبولد الثانى منذ ١٧٩٢) قد توج بعد إمبراطوراً عليها ، فلم ينل لقب إمبراطور إلا فى أول سبتمبر ١٨٠٤ ، أى بعد إعلان تأسيس إمبراطورية نابليون الأول ببضعة شهور ؛ ولم يكن يرضى كبرياء نابليون شىء فى هذا الوقت قدر إدراكه أن فى وسعه الاستهانة بكل التقاليد التى ارتبطت بهذه الإمبراطورية الرومانية المقدسة القديمة التى شيد شارلمان صرحها ، فظلت تصدر كل أعمال الحكومة الرسمية حتى عام ١٨٠٩ باسم « الجمهورية الفرنسية » إلى جانب اسم الإمبراطور نابليون .

ومع هذا ، فقد كانت الملكية هى التى أقيمت الآن فى فرنسا ، وبكل حذافيرها حتى مظاهر الفخامة الخارجية ، بالرغم من وصف إمبراطورية نابليون بأنها الجمهورية الفرنسية ، ولم يكن تأسيس هذا النوع من الملكية شيئاً جديداً ، أو خطورة مفاجئة . فقد تطورت « الجمهورية » التى نادى بها المؤتمر الوطنى (٢٥ سبتمبر ١٧٩٢) وشهدت البلاد فى عهد حكومة الإدارة (أو المديرين) كثيراً من مظاهر فخامة الملكية ، ثم تزايدت وتأكدت هذه المظاهر خصوصاً فى عهد القنصلية : وجود بلاط ، وصالونات ، وملابس رسمية لموظفى الدولة ، وأعياد ، واحتفالات فى قصر التويلرى ... الخ . أما الآن فقد بلغت هذه المظاهر ذروتها ، وذلك (أولا) بإعطاء لقب (ماريشال الإمبراطورية فى ١٤ مايو ١٨٠٤ ، إلى ثمانية عشر قائداً من الذين كسبوا انتصاراتهم فى الحملات الإيطالية خصوصاً تحت قيادة نابليون بونابرت نفسه : هم برثييه Berthier ، مونسى Moncey ، ماسينا Massina ، أوجيرو Augereau ، جوردان Jourdan ، برنادوت Bernadotte ، برون Brune ، مورا Murat ، مورتييه Mortier ، بسيير Bessières ، سولت Soult ، لان Lannes ، ناى Ney ، دافو Davout ، ثم كلرمان Kellerman ، سيرورييه Sérurier ، بيرينون Pérignon ، ليفقر Lefèbvre ، وعددهم

ثمانية عشر مارشالا ، لم يلبث أن ضم إليهم فى السنوات التالية القواد : فيكتور Victor ، (١٨٠٧) ، أودينو Oudinot ، ماكدونالد ، مارمون Marmont (١٨٠٩) ، سوشيه Sucht (١٨١١) ، جوفيون سان سير Gouvion Saint Cyr (١٨١٢) ،وبونياتوسكى Poniatowski ، (وثانياً) بأن وزع الإمبراطور ، فى قصر الأنفاليد للمرة الأولى وسام جوقة الشرف (يوم ١٤ يوليو ١٨٠٤) على مستحقيه ، (وثالثاً) بأن أقيم حفل دينى فخم فى كنيسة نوتردام لتتويج الإمبراطور . وقد اهتم نابليون بهذا الاحتفال ، فمهد له بالمفاوضة مع البابا بيوس السابع من جهة ، وبعقد قرانه فى الكنيسة من جهة ثانية . وكان زواج بونابرت من جوزفين بورهانيه زواجاً مدنياً فحسب (أول ديسمبر) ، وفى اليوم التالى (٢ ديسمبر ١٨٠٤) أقيم حفل التتويج الذى حضره البابا . ولكن بدلا من أن يضع البابا التاج على رأس نابليون وزوجه ، انتظر نابليون حتى بارك البابا التاج ، فتناوله من يده وتوج به نفسه ، ثم وضعه على رأس الإمبراطورة التى ركعت أمامه .

ولئن دلت واقعة التتويج هذه على شيء ، فإنما تدل على أن الإمبراطورية مستولدة من عبقرية نابليون وحده ومتصلة بشخصه قبل أى شيء آخر . فهو الرجل الذى صار له حتى هذا الوقت أربع سنوات ونيف وهو متربع فى دست الحكم فى فرنسا ، يجمع فى يديه كل أسباب السلطة ،وينفرد بممارستها وحده ، ويبذل قصارى جهـــده لإتقان أساليب الحكومة الفردية مع ما يقتضيه ذلك من تدريب صارم على ضرورة نظر الأشياء بنفسه ، والإحاطة بها إحاطة تامة ، ثم تقرير ما يجب اتخاذه بشأنها . وذلك لأن صاحب الحكم ــ أو الملك كما قال نابليون ــ لن يكون شيئاً مذكوراً إذا لم يكن هو كل شيء ، وحتى يتسنى له أن يكون كل شيء ، وجب عليه أن يكون فى كل مكان . حقاً لم ينكر نابليون افتتانه بالسيطرة والسلطة ، ولكنه ــ كما وصفه هو نفسه ــ كان من نوع افتتان الفنان بآلته

الموسيقية . ونفى نابليون (مارس ١٨٠٤) انه طموح أو أن له أطماعاً . فإذا كان لامناص من الاعتراف بوجودها ، فهى حينئذ أطماع قد امتزجت امتزاجاً فى كيانه حتى صارت ـ كما قال ـ بمثابة الدم الذى يجرى فى عروقه والهواء الذى يستنشقه . ونابليون هو الذى عرف « المستحيل » بأنه « الشبح الذى يفزع الخائف الوجل ، والملجأ الذى يلوذ به الجبان الرعديد» وكان صاحب هذا التعريف الذى أنكر المستحيل ، هو مؤسس الإمبراطورية الذى نهض بأعباء الحكم فيها وحده ، ولم يشأ أن يشاركه فى ديكتاتوريته إنسان . والذى اعتقد أن له من العبقرية ما يهيئه لأن يكون « شخصية تاريخية » ــ كما قال هو نفسه ــ وليس بشراً كسائر البشر .

الفصل الثانى

نظام الإمبراطورية

دیکتاتورية نابليون

نصت المادة الرابعة عشرة من القانون النظامى للامبراطورية الصادر فى ١٨ مايو ١٨٠٤ على أى يجرى « تنظيم القصر الإمبراطورى بما يتفق وهيبة العرش وعظمة الأمة ، ذلك بأن العرش سوف يكون له بلاط لامع يتألف من مارشالات الإمبراطورية ،وكبار الموظفين وأصحاب المناصب والألقاب الرفيعة ، فصدر فى ١٣ يوليو ١٨٠٤ قرار بترتيب درجة كل فئة من هؤلاء بالنسبة لغيرها فى السلم الاجتماعى . ثم إن نابليون لم يلبث أن استصدر طائفة من المراسيم منح بها ألقاب الشرف أفراد أسرته وكبار القواد فى إمبراطوريته ، وأنعم عليهم بالأملاك الواسعة خارج فرنسا ، فكانت مملكة نابولى وصقلية من نصيب شقيقه جوزيف الذى صار ملكا عليها (٣٠ مارس ١٨٠٦) ، ودوقية جواستالا Guastalla التى ضمتها فرنسا إليها فى ١٨٠٦ — وتقع على نهر ألبو على الحدود بين مودينا ولمبارديا فى إيطاليا — أعطيت لشقيقته پاولين Pauline ، ودوقية كليف Cleves وبرج Berg (فى ألمانيا على حدودها الشمالية الغربية مع فرنسا) إلى مورا ، وإمارة نوشاتيل Neuchatel (على الحدود بين فرنسا وسويسرة إلى برتييه وفى ٦ يونية ١٨٠٦ منح شقيقه لويس مملكة هولندة ، وصار لويس ملكا عليها ، وأما الإمبراطور نفسه فقد استبقى فى حوزته أملاكا واسعة فى إيطاليا عهد بالحكومة والإدارة بها إلى طائفة من رجال دولته هم تاليران الذى أعطى إمارة بنيفنتو Benevento (فى قلب نابولى) ؛ ودوقية پارما

إلى كمباسيرس ، ودوقية بلازانس Plaisance (بياسنزا Piacenza على نهر بو Po) إلى لوبران Lebrun ، ودوقية تارنتو Tarento (فى جنوب إيطاليا) إلى ماكدونالد ، ثم دوقية أوترنتو Otranto (قريبة منها) إلى فوشيه Fouché ، ودوقية جيتا Gaeta (فى نابولى) إلى جودان Gaudin . وعلاوة على ذلك فقد كان الغرض من الإنعام بألقاب الشرف على طائفة أخرى من قواده ورجال دولته ، تخليد ذكرى الأحداث الهامة أو الوقائع الفاصلة فى تاريخ إمبراطوريته . فالمارشال ماسينا منح ، لقب دوق ريفولى Rivoli الواقعة التى أحرز فيها بونابرت أحد انتصاراته الحاسمة فى إيطاليا (١٤ يناير ١٧٩٧) ، كما أعطى لقب أمير إيسلنج Essling ، تخليداً لذكرى الموقعة التى انتصر فيها نابليون بالإشتراك مع ماسينا وغيره من كبار قواده على جيوش النمسا — وإن كان الفرنسيون كالنمسويين قد تحملوا خسائر فادحة (٢٢ — ٢٣ مايو ١٨٠٩) . ونال المارشال ناى Ney لقب دوق الشنجن Elchingen وأمير مسكوفا Moscowa لإحياء ذكرى الانتصار على النمسويين فى واقعة الشنجن (١٤ أكتوبر ١٨٠٥) التى اشترك فيها ناى ، وتقديراً لجهوده كذلك فى واقعة نهر مسكوفا (٧ سبتمبر ١٨١٢) التى مكنت نابليون من الدخول إلى موسكو (فى ١٤ سبتمبر) وأعطى المارشال داڤو لقب دوق أورشتاد Auerstadt وأمير إيكموهل Echmuhl . وأورشتاد هى المعركة التى انتصر فيها داڤو ، فأكمل النصر الذى أحرزه نابليون على الجيوش البروسية فى واقعة إيينا Jena (١٤ أكتوبر ١٨٠٦) . أما إيكموهل فكانت الواقعة التى انتصر فيها نابليون وساهم فيها داڤو كذلك على جيش النمسا (فى بفاريا) فى ٢٢ أبريل ١٨٠٩ .

واعتقد نابليون أن من صالحه تأمين مستقبل الأسرات التى صارت موالية له فى النظام الجديد ، وارتبطت أقدارها نهائياً بمصير البيت البونابرتى الحاكم . فأعاد حق أيلولة الإرث إلى الإبن الأكبر فى الأسرة (منذ ١٨٠٦) فيما يتعلق بطبقة كبار العسكريين . ثم إنه أضـــاف إلى نظام الإرث

حق « الاستعاضة » بمعنى أنه يحق للمورث إذا لم يوجد عقب مباشر له أن يسمى فى وصيته من يشاء ليرثه . ثم أنشأ (فى أول مارس ١٨٠٨) نظاماً يتسنى بفضله تخصيص نصيب من أملاك الأسرة يكفى وارث اللقب لأن يعيش فى المستوى الذى يفرضه لقب النبل الذى يحمله . وكان فى نفس هذا التاريخ (أول مارس ١٨٠٨) أن صدر القانون الذى أنشأرسمياً طبقة النبلاء أو الأشراف فى الإمبراطورية .

واحتفظ الإمبراطور فى الوقت نفسه بحق منح ما يشاء من ألقاب النبل والشرف « للقواد والمديرين ، ورجال الإدارة المدنيين والعسكريين وغير هؤلاء من رعاياه الذين يتميزون بالخدمات التى يسدونها للدولة » . وقد شاهدنا كيف أن نابليون قد رفع عدداً من القواد وكبار الموظفين إلى مرتبة الإمارة والدوقية . ولقد بلغ خلال ثمانى سنوات فقط عدد من رفعهم نابليون إلى مرتبة الإمارة أربعة، وإلى الدوقية ثلاثين ، وإلى الكونتية (٣٨٨) وإلى البارونية (١٠٩٠) . وإلى جانب هذا صار للامبراطورة (جوزفين) وللأميرات شقيقات الإمبراطور (إليزا Elisa ، وپاولين ، وكارولين Caroline) وصيفات شرف ، واستدعيت إحدى السيدات لتلقين كل هؤلاء الوافدات على الحياة الاجتماعية العالية ، قواعد السلوك فى هذا المجتمع وفق تقاليد البلاد فى العهد القديم .

ولم يفرق الإمبراطور بين نبلاء العهد القديم والنبلاء المستحدثين ، بل وزع منحه وعطاياه على الفريقين بالتساوى ، طالما أن نبلاء العهد القديم صاروا ملتفين حوله . وبذل قصارى جهـــده ليمزج بين الجماعتين ، بعقد الزيجات بينهما . فقرب من (بلاطه) أسرات مونتمورنسى ، ونوال ، وروهان Rohan ، وشوازيل براسلان Choiseul—Praslin . وفيليب دى سيجور Ségur من رجال العهد القديم ، أعطى منصباً فى جيش الإمبراطور وصار كبير الأمناء . ولقى ناربون وزير الحرب أيام لويس السادس عشر نفس العناية وألحق بالجيش الإمبراطورى . بينما دخل عديدون من طبقة

صغار النبلاء قديماً فى خدمة الحكومة ، ووجدوا فى الإدارات التى ألحقوا بها ، زملاء من الطبقة المتوسطة « المستنيرة » والتى تأثرت بفلسفة القرن الثامن عشر ، والذين كانوا اذاك يدينون بمبدأ الطاعة للحكومة « المستبدة المستنيرة » .

وضمت فروع الإدارة إليها موظفين من بين الذين اشتركوا فى مجالس الثورة ، ولم تطح المقصلة برءوسهم أيام إرهاب اليعاقبة ، أو إرهاب الملكيين المناوئين للثورة وهرعوا يؤيدون القنصل الأول ثم الإمبراطور الذى عرف كيف يربطهم بالنظام الذى أقامه ، وكيف يفيد من خدماتهم ، فتعين عدد كبير من أعضاء المؤتمر الوطنى القدامى فى وظائف الدولة الكبيرة والإدارة الإقليمية (كمديرين فى المقاطعات) .

ولما كانت الإمبراطورية التى أعادت النظام إلى نصابه تحترم مبدأ التملك ومن واجبها تأمين الناس على أموالهم وأملاكهم الخاصة ، أى تأمين الطبقة المتوسطة على كل ما تعتبره هذه الطبقة ضرورياً لبقاء « امتيازاتها » فقد قصرت حق الانتخاب فى نظام الحكم الذى أوجدته ، على المواطنين الذين يدفعون القسط الأكبر من الضرائب ، أى أعضاء الأسرات ذات القدر أو المكانة الكبيرة فى الماضى وفى الحاضر ، بفضل ثرائها وارتباطاتها الواسعة العائلية وغيرها فى الإقليم ، وما اشتهر عنهم من حسن السمعة والآداب العالية فى حياتهم الخاصة والعامة على السواء ، أو كما قال نابليون « تلك الأسرات الطيبة التى كانت تنتمى إلى ما عرف فى الماضى بإسم العامة أو الطبقة الثالثة » . وواضح أن نابليون إنما كان يبغى من ذلك الاعتماد على كل المزايا الأدبية والمادية التى للطبقة المتوسطة فى تدعيم بناء إمبراطوريته الداخلى .

وفى ضوء هذه الرغبة خضع كل إصلاح داخلى فى عهد الإمبراطورية للاعتبارات المتصلة بمصالح الطبقة المتوسطة « المحترمة » أو « العالية » التى ارتبط مصيرها دائماً « بالأرض » فتحددت الضريبة على الأملاك

والعقارات والأراضى ، وتلك هى الموارد الرئيسية لإيرادات الدولة ، بصورة ترسم حدود أملاك الأفراد (الزمام) وتعين حقوق وواجبات كل فرد الخاصة بالأرض التى يملكها . وبالمثل طلب فى التأريع (الذى صدر به قانون منذ ١٨٠٧) أن تضع القرى كشوفاً مفصلة للزمام ، لبيان أملاك الأفراد بكل دقة ، وتقدير قيمة الضريبة التى يدفعونها . وفى ذلك - كما هو ظاهر - ضمان لأصحاب الأرض (الممتلكين) من اعتداء الغير على أملاكهم أو « اعتداء » الخزانة (الحكومية) عليهم .

ومع ذلك فقد عظم اعتماد الإمبراطور فى بقاء نظامه على إمكان إنشاء هيئة تعليمية ، وادعة ومسالمة ، تكون بمثابة القوى الأدبية التى يستند إلى مؤازرتها صرح إمبراطوريته . ذلك أن نابليون كان يعتقد اعتقاداً جازما بأن بقاء الدولة أو كيانها السياسى مرتهن بوجود هيئة تعليمية تدين بمبادىء ثابتة، مادام أن الإنسان يولد وهو لا يدرى أى أنواع الأنظمة جدير بتأييده، الجمهورية أم الملكية ؟ وهل الأفضل أن يكون صاحب عقيدة وإيمان أو أن يكون لا دينيا ؟ وفى رأيه أن الدولة لا تصنع الأمة بل ترتكز الدولة دائماً على أسس غير محدودة ، ومقلقلة ، وهى معرضة لحـــدوث الاضطرابات وخاضعة للتغييرات التى تطرأ عليها . ثم لم تلبث أن أخذت تتبلور آراء الإمبراطور تدريجياً ، حتى استطاع أن يعرض اراءه ورغباته على (مجلس الدولة) بصورة محددة فى فبراير ١٨٠٦ . وكانت هذه إنشاء (جامعة إمبراطورية) يكون لأعضائها وحدهم الحق فى القيام باعباء التعليم والإشراف عليه ، وأن يعهد إليهم بمهمة رئيسية هى « توجيه الرأى العام فى الناحيتين السياسية والخلقية » . وبحث مجلس الدولة هذه الرغبة حتى شهر إبريل ، ثم تناول مجلس الشيوخ الموضوع . وفى ١٠ مايو ١٨٠٦ صدر قرار بتأسيس هيئة تحمل اسم الجامعة الإمبراطورية (١) يعهد إليها بمفردها بمهمة التربية والتعليم العام فى أنحاء الإمبراطورية ، وهو قرار يقوم على مبدأ المركزية فى التعليم

(١) Université Impériale.

ولا جدال فى أن نابليون لم يكن يريد من وراء هذه المركزية فى التعليم إخضاع الشباب الفرنسى وحده لنظام موحد من التعليم والثقافة يكفل — باشراف الدولة — ربط هذا الشباب الفرنسى بالإمبراطورية ، وإنما أراد بهذا النظام الموحد أن يروض كل شباب الإمبراطورية المترامية الأطراف ، من أبناء الشعوب التى خضعت حديثا للسيطرة العسكرية التى فرضها الإمبراطور عليها بقوة السلاح، ولما يمض الوقت الكافى لاستقرارها على قبول « فكرة » الإمبراطورية ، والرضاء « بنظامها » ، وذلك بأن يقيم إلى جانب روابط السيطرة العسكرية وروابط الانخراط فى سلك الإدارات (أو الوظائف الحكومية) المحلية ، نوعا آخر من الروابط عن طريق هذه المركزية فى التعليم والثقافة .

ولقد كانت الخطوة التالية بعد « تأسيس » الجامعة الإمبراطورية ، إعداد «دستور » لتنظيم العمل بهذه الجامعة وتعيين وجوه نشاطها واستطال البحث فى مشروع هذه الجامعة ، حتى إذا كان يوم ١٧ مارس ١٨٠٨ صدر القانون النظامى الخاص بالجامعة الإمبراطورية ، وكان يتألف من ١٤٤ مادة ، وبمقتضى هذا القانون امتنع من الآن فصاعدا على أى إنسان إنشاء مدرسة ، أو الاشتغال بالتعليم ، ما لم يكن من أعضاء الجامعة الإمبراطورية ومتخرجاً فى إحدى كلياتها ، وأما هذه الكليات فكانت خمساً . اللاهوت ، والقانون ، والطب ، والعلوم ، والآداب . ويلى هذه الكليات الخمس فى الترتيب مدارس التعليم الثانوى (أو الليسيه) ، ثم تأتى المدارس الإعدادية (أو التجهيزية) التى تقوم بالإنفاق عليها المجالس البلدية ، ثم المدارس الداخلية الخاصة ، وأخيرا المدارس الابتدائية .

ونصت المادة ٣٨ من هذا القانون على القواعد التى يقوم عليها التعليم فى كل هذه المدارس (وفى الجامعة الإمبراطورية) ، وكانت ثلاثاً . الديانة الكاثوليكية ؛ والولاء للامبراطور ، والطاعة لقرارات الهيئة التعليمية ، وكانت هذه ترسم نظاما صارما لأعضائها لدرجة إلزام فريق ممن يشتغلون

منهم بعض المناصب العالية فى هذه الهيئة ، بالعيش متبتلا .

وفى نفس اليوم (١٧ مارس ١٨٠٨) ، صدر قرار آخر بتعيين رئيس لهذه الجامعة ، هو (لويس دى فونتان) Fontanes . ثم لم تلبث أن وسعت السلطات المعطاة له ، باستصدار قرار آخر فى ١٧ سبتمبر ١٨٠٨ . وقد اشتمل هذا القرار على بعض المواد الخاصة بتنظيم الجامعة . فنصت المادة الثالثة على أنه ابتداء من أول يناير ١٨٠٩ ، تغلق أبوابها كل مؤسسة تعليمية لم يصدر من رئيس الجامعة ترخيص باستمرارها فى العمل ، ثم توالى استصدار القوانين المنظمة لعمل الجامعة واختصاصات كلياتها وعمدائها ، ولوائحها الداخلية الخ ، ثم من أجل إنشاء مدرسة للمعلمين (٣٠مارس ١٨١٠) وذلك بإعادة مدرسة المعلمين التى كانت قد تأسست أيام المؤتمر الوطنى سنة ١٧٩٥ ، لإمداد المدارس المختلفة بالمدرسين اللازمين لها ، وقد صدرت كل هذه القوانين بين ١٠ فبراير ١٨١٠ و ١٥ نوفمبر ١٨١١ .

وبمقتضى القانون الصادر فى ١٥ نوفمبر ١٨١١ صار للقساوسة الحق فى تأسيس مدرسة أكليريكية صغيرة فى كل مديرية ، لا يقتصر دخولها على الأطفال الذين يراد إعدادهم للكهنوت فقط ، وبهذا القانون زيد من ناحية أخرى عدد مدارس الليسيه فبلغت المائة فى كل أنحاء الإمبراطورية ، كما جعلت كل المؤسسات التعليمية الخاصة خاضعة للجامعة الإمبراطورية ؛ وذكرت أنواع العقوبات التى يمكن توقيعها على أعضاء هذه الجامعة .

وهكذا أدى إنشاء الجامعة الإمبراطورية ، وتنظيم المؤسسات العلمية والإكثار من عدد المدارس إلى زيادة استمالة الطبقة المتوسطة ، وتوثيق علاقاتها بالنظام القائم ، وهى الطبقة التى شغفت دائما بالدرجات العلمية و « الشهادات الرسمية » التى تؤمن لأبنائها فتح طريق الوظائف الحكومية ، وتجعلهم يطمئنون إلى « مستقبلهم المهنى » ، بينما ترمز الشهادات التى يحصلون عليها إلى الطبقة التى ينتمون إليها ، ينهض دليلا على هذا الشغف بالدرجات العلمية للغرض الذى ذكرناه أن معاهد التعليم فى فرنسا فى عام ١٨١٣ وحده

أعطت درجة البكالوريوس لعدد من الخريجين بلغ (١٦٥٨). والبكالوريوس أولى الشهادات الجامعية حسب قرار ١٧ مارس ١٨٠٨ يليها الليسانس، ثم الدكتوراه وهى أعلاها .

على أن التعليم لم يكن كله تحت هذه السيطرة العلمانية وحدها . فترك الإمبراطور للهيئات الدينية تعليم الفتيات ، وعنى نابليون عناية خاصة ببنات ضباطه الذين لقوا حتفهم فى ميادين القتال فأسس لتنشئتهن فى مايو ١٨٠٧ ست مؤسسات أو مدارس إمبراطورية ، جعلها تحت « حماية » الملكة هورتنس Hortense ابنة زوجه جوزفين ، والتى تزوجت من لويس شقيق الإمبراطور . والذى صار ملكا على هولندة (منذ ١٨٠٦) . وإلى جانب هذا كانت قد أعيدت مدارس (الفرير) الرهبان المسيحية إلى فرنسا منذ ١٨٠١ ، فعهد إليها — الآن — بالتعليم الابتدائى . ولقد كان الغرض الجوهرى الذى استهدفه الإمبراطور أن يتعلم أبناء الأمة الفرنسية الديانة المسيحية ، وأن يدينوا بكل « التعاليم والإرشادات» Catéchisme Impérial التى أخذت بها جميع الكنائس فى الإمبراطورية الفرنسية ، والتى تدور حول واجب المسيحيين نحو نابليون الإمبراطور وهو واجب يتطلب منهم الحب والاحترام لشخصه ، والطاعة لأوامره ، والولاء لحكومته ، وتأدية الخدمة العسكرية ، وكل هذه شرائط ضرورية للمحافظة على الإمبراطورية وعلى عرشه وللدفاع عنهما ، وذلك ليس فقط لأن (الإله) قد فوضه الحكم والسلطان ، واتخذه صورة منه على الأرض ، بل وكذلك لأنه أعاد الدين والعبادة على نحو ما كان يعرفه الفرنسيون ونشأ آباؤهم وأجدادهم عليه ، ولأنه عمل على استقرار النظام العام بفضل ما أوتى من حكمة وأصالة رأى ولأنه يذود عن حياض الدولة بصارمه البتار ، ولأنه نال المباركة المقدسة على يد البابا رئيس الكنيسة الأعلى . وأما أولئك الذين يقصرون فى تأدية هذا الواجب عليهم ، فهم — حسبما يقول بطرس الرسول — إنما يقاومون النظام الذى أقامه الله نفسه ، ويستحقون لذلك نزول اللعنة الأبدية عليهم » .

تلك كانت (التعاليم والإرشادات) التى نادت بها وأذاعتها « كنائس الإمبراطورية » وهى (تعاليم) تؤيد سلطان الإمبراطور المطلق ، وتدعو لنفس المبادىء التى حاربتها الثورة أصلا ، والتى تقول بحق الملوك المقدس (أو حقهم الإلهى) فى الحكم .

وكان ضرورياً لاستكمال هذه الدعائم التى قامت على ديكتاتورية الفرد فى نظام الإمبراطورية النابليونية ، أن يفرض الإمبراطور رقابة صارمة على الصحافة التى اتهمها نابليون بترويج الشائعات أو الأنباء التى يذيعها فى القارة الوكلاء الإنجليز أعداؤه ، ليحدثوا بلبلة فى الأذهان ، لا يسع النظام القائم السكوت عليها أو إغفال آثارها السيئة والمؤذية . فكتب منذ ٢٢ إبريل ١٨٠٥ إلى مدير البوليس (أو الأمن) فوشيه ، أن يستدعى هذا الوزير لديه رؤساء تحرير صحف (جورنال دى ديبا) Journal des Débats و (پوبليسيست) Publiciste ، و (جازيت دى فرانس) Gazette de France وهى الصحف التى اعتقد نابليون أنها واسعة الانتشار ليعلمهم « أنهم إذا استمروا يقومون بدور الترجمان الذى ينقل مايجىء فى الصحف والنشرات الإنجليزية وإزعاج الرأى العام بصورة مستمرة » لنشرهم — بحماقة — الأخبار التى تصدر عن فرانكفورت وأوجزبرج دون تدبر لمعانى ماينشرونه ودون روية . فإن صحفهم لن يطول بقاؤها ، (وليعلموا) أن عهد الثورة قد انتهى ، وأنه لم يبق فى فرنسا غير حزب واحد » . وقد تكرر الإنذار من نابليون بعد أيام قليلة (٢٨ إبريل) وأعلن أن (إصلاح الصحافة) قد صار ضرورياً ، وأن إجراء سوف يتخذ قريباً لتحقيق الغاية لأن من الحماقة — كما قال — أن تكون هناك طائفة من الصحف تسىء استقلال حرية الصحافة ، ولا تحاول أن تفيد من المزايا التى تكفلها هذه الحرية لها . وعلى ذلك فقد صدرت تشريعات فى ٢٠، ٢٢ مايو ، ٧ أغسطس ١٨٠٥ ، تطلب من الصحف تقديم حساباتها للبوليس ، وأن تدفع مبلغاً من المال يخصص لإنشاء (رقابة) على الصحف ، ثم لم يلبث أن صدر تشريع لتنظيم الرقابة

على النشر والطباعة فى ٥ فبراير ١٨١٠ ، على أن يجرى العمل بالتنظيم الجديد ابتداء من أول يناير ١٨١١ . وبمقتضى هذا القانون أنشئت إدارة عامة (للرقابة) ألحقت بوزارة الداخلية ، لها الإشراف على كل ما يتعلق بشئون المطابع والمكتبات — أى دور النشر ومحال بيع الكتب — وعهد إلى هذه الإدارة بإصـــدار (جورنال عام للمكتبة والمطبعة) بمثابة قائمة بأسماء الكتب المطبوعة والمطابع التى تولت طبعها . ثم أنقص عدد المطابع فى باريس إلى الستين فقط ، وتحتم أن ينال أصحابها ترخيصاً بممارسة عملهم ، وأن يحلفوا يميناً بالامتنـاع عن طبع شىء يتعارض مع واجب الولاء للامبراطور وصالح الدولة ، وجعل للمدير العام الحق فى وقف الطبع فى أى وقت يشاء للأسباب التى يراها ، ثم يحتم على أصحاب المكتبات — الذين لم يقيد القانون عددهم — أن ينالوا ترخيصاً من الحكومة لمحالهم ، وأن يقسموا نفس اليمين التى سبقت . ثم لم يلبث أن تحدد بعد قليل عدد الصحف التى يجب إصدارها . فصدر قانون فى ٣ أغسطس ١٨١٠ ، يجيز إصدار صحيفة واحدة فقط فى كل مديرية . بينما صدر من أجل تحديد الصحف فى باريس قانون فى أكتوبر من السنة نفسها يجيز صدور أربع صحف فقط : كانت (المونيتور) Moniteur الجريدة الرسمية ، (وجورنال دى لامبير) Jour-de l'Empire — وهو الاسم الذى صارت تسمى به الآن صحيفة (الجورنال دى ديبا) ذات الانتشار الواسع ، والتى كانت موضع نقمة نابليون — ثم (جورنال دى بارى) Jour-de Paris — وكان مختصاً بنقل أخبار المجتمع — وأخيراً جازيت دى فرانس Gazette de France ، التى اهتمت بالأنباء الدبلية . وفى ١٨ فبراير ١٨١١ صدر قرار بالاستيلاء على (جورنال دى لامبير) دون دفع أى تعويض لأصحابه . ثم لم يلبث أن تبع ذلك استصدار قرار آخر فى ١٧ سبتمبر ١٨١١ بمصادرة الصحف الباريسية الأخرى ، وبذلك تكون قد قضت الإمبراطورية على الصحافة فى فرنسا ، ومن الآن فصاعداً لم يعد ينشر شىء من الأنباء السياسية إلا بموافقة الحكومة .

ونادرا ما كان يحدث هذا ، وفى غالب الأحايين كانت هذه الأنباء التى تذاع أنباء كاذبة .

ومثلما فرضت الرقابة على الصحف ، وكانت رقابة خانقة ، خضع المسرح للرقابة التى كانت أشد تدقيقاً وصرامة على نحو ما كان منتظرا ، حيث كان إقبال الجمهور على المسرح عظيما فى وقت كان للمسرح الفرنسى نجومه المتألقة ، فى شخص تالما Talma (١٧٦٣ – ١٨٢٦) الممثل الأثير عند نابليون نفسه ، ومدموازيل مارس Mars المتخصصة فى هزليات موليير ، وماريفو Marivaux ، ثم مدموازيل جورج Georges وغير هؤلاء . وكان نابليون من المعجبين بالمسرح ، وبالتمثيليات الجدية ، وبتأثير من (تالما) لم يتردد فى تشجيع (الكوميدى فرانسيز) بمنح هذه المؤسسة مبلغاً جسيما من المال (يوليو ١٨٠٢ ، يناير ١٨٠٣) ، ولكن الجمهور كان يقبل على المسارح الصغيرة والتمثيليات الخفيفة التى لا قيمة أدبية أو خلقية لها ، وظل منصرفا عن المسرح الجدى ، حتى حدث فى بداية عام ١٨٠٦ ، أن لفت تاليران ، ومدام دى ريميزا Rémusat صاحبة المذكرات المشهورة عن حياة البلاط فى عهد نابليون ، وغيرهما نظر نابليون للحالة السيئة التى صار إليها مسرحا الأوبرا . والأوبرا كوميك ، وحساباتهما المرتبكة ، فقرر الإمبراطور أن يجعل صدور إذن منه ضرورياً لتأسيس أى مسرح ، وأن يحيل على وزارة الداخلية حسابات المسارح لفحصها . حتى يمكن تصفية المسارح التى يثبت خلل فى ميزانيتها . ثم أغلقت المسارح القريبة من (الكوميدى فرانسيز) بدعوى مراعاة الذوق والمحافظة على التقاليد ، وطلب من مسرح مشهور فى حى الباليه رويال الانتقال إلى مكان آخر ، فى تاريخ معين ، وتحدد نوع الاستعراضات فى دار الأوبرا ، بحيث اقتصرت هذه على رقصات الباليه ، وحفلات الرقص التنكرى ، ولم تمنع مشغوليات السياسة والحرب الإمبراطور من الاهتمام بالمسرح ، فهو يكتب فى ١٧ مارس ١٨٠٧ ، إلى الإمبراطورة جوزفين ، من أوسترود Osterode التى عسكر بها عقب

معركة إيلو Eylau ، أنها ما يجب أن تذهب إلا إلى المسارح العظيمة ، وأن تشهد التمثيلية دائماً من مقصورة فخمة » . أما المسارح العظيمة التي عناها نابليون فإنه لم يلبث بعد خمسة أسابيع فحسب أن صدر قرار (٢٥ إبريل ١٨٠٧) ببيانها عندما قسمت المسارح إلى كبيرة وثانوية ، فكان من الأولى الكوميدى فرانسيز ، والإمبراتريس (الإمبراطورة) وهو حالياً مسرح الأوديون Odéon والأوبرا والأوبرا كوميك . وأما الثانية فكانت مسارح الفودفيل والجايتيه Gaité وعدد كبير آخر من نفس هذه الطبقة وفى ٢٩ يوليو صدر قرار آخر بجعل عدد المسارح ثمانية فقط بما فى ذلك المسارح الأربعة الكبرى . وابتداء من ٦ أغسطس ١٨٠٧ ، لم يعد فى استطاعة مخلوق تأدية أية مسرحية على غير المسارح المصرح بوجودها فى باريس بأى عذر من الأعذار، ولا السماح بدخول النظارة ، حتى ولو كان ذلك بالمجان، ولا إلصاق أى إعلان أو توزيع أية تذكرة مطبوعة أو مكتوبة بخط اليد ،دون الوقوع تحت طائلة العقوبات التى فرضتها القوانين وسلطات البوليس على مرتكبي هذه الجرائم ، وبذلك تكون صناعة المسرح ، قد صارت صناعة حكومية ، وحياة المسرح وظائف إدارية وتشرف الدولة على ذلك كله إشرافاً وثيقاً .

وفى ظل هذا النظام ، كان الحجر على الفكر الحر أمراً طبيعياً ، لأن الإمبراطور الذى أراد بناء مجتمع يقوم على التجانس الفكرى المرتبط بتلك (التعاليم والإرشادات) الإمبراطورية التى سبق أن أشرنا إليها ، لم يكن يرضى عن وجود الكتاب المستقلين فى إمبراطوريته ، أو الفلاسفة وأولئك السياسيين الذين يعنون بشئون السياسة وبالتفكير فى مسائلها دون أن يكونوا من محترفى السياسة الذين تستخدمهم الدولة فى وظائفها الدبلوماسية . ولذلك فقد ألغى نابليون — كما شاهدنا — من أقسام (المجمع العلمى) Institut قسم علوم الأخلاق والسياسة (فى يناير ١٨٠٣ — أى من أيام القنصلية) . وشرع الإمبراطور يوجه عنايته إلى الطريقة التى وجب فى نظره أن يكتب بها تاريخ الأمة الفرنسية . فهو يبذل العطايا ويعطى

المرتبات السخية للكتاب الذين يسجلون تاريخه وسيرته ، أو يكتبون تاريخ البلاد من وجهة النظر التى يرضى هو عنها ، من ذلك أنه عين مبلغاً كبيراً من المال لإنجاز « الموجز التاريخى »(1) الذى كان قد بدأه الشاعر والكاتب هينو Hénault (١٦٨٥ — ١٧٧٠) رئيس برلمان باريس فى القرن الماضى ، ومنع من ناحية أخرى نشر مؤلف مونلوزييه Montlosier (١٧٥٥ — ١٨٣٨) « دراسات فى تاريخ فرنسا »(2) .

وقد اشتهر صاحبها بكتاباته ضد اليسوعيين . ولذلك لم يكن عجيباً أن يقف فى صفوف المعارضة ضد الإمبراطورية أعظم كاتبين فرنسيين ظهرا فى هذا العهد النابليونى ، هما شاتوبريان Chateaubriand ومدام دى ستال Staël .

تلك إذاً كانت الأسس التى قامت عليها تنظيمات الإمبراطورية وإصلاحاتها الداخلية ؛ وهى الأسس التى أنشأت تلك الديكتاتورية التى كان لا معدى عنها فى اعتبار نابليون لإستقرار الأمور فى فرنسا بالصورة التى تكفل بقاء الإمبراطورية كنظام للحكومة الداخلية ، ولتثبيت دعائم أسرة بونابرت البيت الحاكم الجديد فى فرنسا .

على أنه مما تجدر ملاحظته ، أن هذه الأغراض المباشرة التى توخاها نابليون من فرض ديكتاتورية الإمبراطورية فى الداخل ، كانت ذات أثر حاسم كذلك فى تشكيل علاقات الإمبراطورية بغيرها من الدول والحكومات فى أوروبا ، ولا ينال من قوة هذا العامل — تثبيت أركان الإمبراطورية ذاتها وضمان بقاء بيت بونابرت الحاكم فى فرنسا — أن كانت السياسة التى اتبعها نابليون تهدف إلى دوام السلام العام ، وفى دوام السلام العام تثبيت لعروش إمبراطوريته ، أو أنها كانت تهدد بإشعال نار الحروب دائماً من أجل ضم أملاك جديدة إلى إمبراطوريته ، وتوسيع رقعة

(1) Abrégé Chronologique.
(2) Etudes sur L'Histoire de France.

هذه الإمبراطورية ، لعله يجد فى هذا الاتساع ذلك الاستقرار الذى ينشده لحكومته . والحقيقة التى لا مشاحة فيها أن هذه الديكتاتورية الداخلية قد أعانته على المضى فى سياسة الغزو والحروب الخارجية ، كما أنها كذلك ، وبالدرجة نفسها ، قد ساعدت على تقويض عروش إمبراطوريته عندما سدد الأعداء الخارجيون ضرباتهم ضد هذه الإمبراطورية . وعبثاً حاول الإمبراطور استنهاض الهمم فى أمة أنهكتها الحروب ، وكان قد سلبها من أمد طويل كل حرياتها .

الفصل الثالث

أوج الإمبراطورية – من أوسترلتز إلى تلست

(١٨٠٥ – ١٨٠٧)

قابلت أوروبا بالقلق إعلان الإمبراطورية ، وإنشاء تلك الديكتاتورية التى أخضعت الفرنسيين لسلطان نابليون ووضعت كل السلطة فى يده ، وأفزعت أصحاب التيجان فى أوربا هذه السلطة التى صارت للامبراطور بالرغم من أنه كان فى تأسيس الامبراطورية ضمان لذلك النظام الاجتماعى ، الذى جعل الملوك فى أوروبا يتضامنون فى مناصبة الثورة فى فرنسا العداء من أجل المحافظة على العهد القديم بكل ما كان للطبقات العليا فيه من حقوق وامتيازات . ولكن مبعث الخوف من هذه الامبراطورية النابليونية المستحدثة ، كان التغييرات السياسية التى حصلت فى أيام حكومة القنصلية فى ألمانيا وإيطاليا وهولنده وسويسرة ، والتى كان «خلق» هذه الامبراطورية ينبىء بأن « الاعتداءات » التى شكت منها (أوروبا الشرعية) سوف تفقد هذه الصفة العدوانية فى ظل السيطرة الفرنسية الجديدة ، وتصبح تغييرات « مشروعة » من المنتظر لها الاستمرار والبقاء ما دامت الامبراطورية . ومن المنتظر أن يتزايد الخطر بدرجة تهدد بزوال العهد القديم جملة وبكل ما يشمل من حقوق وامتيازات للملوك « الشرعيين » ما دام نابليون الامبراطور قد جعل نصب عينيه دائماً تثبيت دعائم أسرته (البيت البونابرتى) فى الحكم ليس فى فرنسا وحدها ، بل وفى أوروبا ، مع ما يستلزمه ذلك من اتخاذ إجراءات عسكرية لتوسيع رقعة الإمبراطورية ، على حساب الحكومات « الشرعية » من جهة ، ونشر المبادىء التى أتت بها

الثورة للحـــد من سلطان هذه الحكومات فى داخل بلادها ثم تقويض عروشها فى النهاية على أيدى رعاياها من جهة أخرى .

ولقد ظهرت بوادر هذا الخوف والقلق ، عندما امتنع أصحاب التيجان « الشرعية » فى أوروبا عن تهنئة نابليون بتتويجه إمبراطوراً . وشذ عن هؤلاء ملك أسبانيا وحده (فردنند السابع) وكان مع ذلك بربونياً . ثم لم يلبث أن تألف ضد فرنسا بكل سرعة ، ماصار يعرف باسم التحالف الدولى الثالث .

فقد رفض نابليون وساطة القيصر إسكندر الأول الذى رغب فى أن يخلى الإمبراطور الأقاليم المحتلة فيما وراء جبال الألب (إيطاليا) ونهر الراين (ألمانيا) . واستدعى القيصر سفيره فى باريس فى أغسطس ١٨٠٤ ، وبقى بها قائم بالأعمال ، هو (الكونت دوبريل) d'Oubril الذى لم يلبث أن استدعى هو الآخر فى شهر أكتوبر من العام نفسه . وهذا بينما أوفد القيصر إلى لندن مبعوثاً (الكونت نيقولا نوفوسيلتزوف) Novosiltsov يحمل تعليمات لمحالفة مع انجلترة . ولكن حكومة لندن لم تكن راضية تماماً عن شروط هذه المعاهدة المعروضة عليها . وعلى ذلك فقد تأجل عقد هذه المحالفة حتى أمكن الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين ، فأبرمت معاهدة سان بطرسبرج بينهما فى ١١ إبريل ١٨٠٥ .

وبمقتضى هذه المعاهدة ، صار « مفهوماً » أن فرنسا يجب أن تنكمش حدودها إلى ما كانت عليه قديماً ، وأن دولا كبيرة يجب إنشاؤها على هذه الحدود « للسهر » على فرنسا ، هى هولندة التى تنضم إليها بلجيكا ، وبيدمنت التى تضم إليها ليجوريا ، وبارما، ومن المحتمل أيضاً لمبارديا ، ثم بروسيا ؛ وأن ينال القيصر اسكندر تعويضاً فى بولندة . وقد رفضت انجلترة الدخول فى مباحثات مع روسيا حول مسألة حقوق المحايدين وعدم خضوع سفنهم للتفتيش فى أعالى البحار ، وتجنبت الخوض فى موضوع السلام الدائم ، الذى كان يشغل ذهن القيصر اسكندر .

ومنذ ٦ نوفمبر ١٨٠٤ كانت النمسا قد عقدت معاهدة سرية مع روسيا، لضمان أراضيها في إيطاليا، ولتقرير الوضع القائم في «الشرق» ومع ذلك فقد ظلت مدة من الزمن مترددة في إعلان خصومتها، والدخول في محالفة سافرة ضد الرجل الذى أنزل بها كل الهزائم القاصمة التى عرفناها من أيام (الحملة الإيطالية) المشهورة. ولكن النمسا لم تلبث أن قررت الانضمام إلى المحالفة الأوروبية عندما وجدت أن نابليون قد أحال بعد بضعة شهور من الاحتفال بتتويجه إمبراطوراً على الفرنسيين، جمهورية ما وراء الألب Cisalpine إلى مملكة سماها مملكة إيطاليا، ثم توج نفسه ملكاً على هذه المملكة في ميلان في ٢٥ مايو ١٨٠٥، ثم عين يوجين بوهارنيه نائباً للملك. ثم لم يلبث أن ضم نابليون إلى الأملاك الفرنسية، جنوة (في ٤ يونية)، ثم أعطى لوقا وبيومبينو Piombino إلى زوج شقيقته إليزا (باكيوشى) Pacciocchi، وجعل من مملكة إيطاليا، وجمهورية ليجوريا، وجنوة، مديريات فرنسية، أدمجت في فرنسا، في ٣٠ يونية ١٨٠٥. وعندئذ انضمت النمسا إلى محالفة سان بطرسبرج في ٩ أغسطس ١٨٠٥.

وبقيت بروسيا واقفة على الحياد لأن غرضها الاستيلاء على هانوفر التى كان يحتلها نابليون، والتى لم تكن بروسيا تدرى ما إذا كان الإمبراطور سيتخلى عنها لانجلترة.

وكان نابليون — على نحو ما اعتقد فرنسوا الثانى — يهتم فى هذا الحين اهتماماً جدياً بمشروع غزو انجلترة، بالرغم من قوة البحرية الانجليزية المتفوقة على البحرية الفرنسية تفوقاً كبيراً، فأنشأ منذ ١٨٠٣ معسكراً عند بولونى، وأرسل السفن المعدة لنقل الجنود إلى الموانى الشمالية، وأعد سبعة جيوش لهذا الغزو: في إمبلتوز Ambleteuse (بقيادة دافو) وفي بولونى بقيادة (سولت) وفي مونتروبل Montreuil بقيادة (ناى) وفي أراس Arras بقيادة (لان). بينما وقف القائد (مورا) مع احتياطى الفرسان فى الخلف. وتولى (مارمون) قيادة طرف الجناح الأيمن عند

(يوترخت) ، بينما وقف أوجيرو فى بريطانى Bretagne على طرف الجناح الأيسر . وكان على كل من هولندة وأسبانيا ، والبرتغال تزويد هذا الجيش بالإمدادات المالية وبالسفن المحاربة « طغاة البحار » .

وكان ضرورياً العمل ما أمكن لإخلاء (القنال الإنجليزى) — بحر المانش — من الأسطول الإنجليزى ليتسنى نقل جيش الغزو الفرنسى إلى الشواطىء الإنجليزية دون تكبد خسائر ، فتظاهر الإمبراطور بأن غرضه الأول إرسال حملة إلى جزر الهند الغربية ؛ وخرجت لهذه الغاية بالفعل السفن الفرنسية بقيادة أمراء البحر (غانتوم) من برست Brest ومسيسى Missiessy من روشفور Rochefort ولاتوش — تريفيل Latouche-Treville الذى خلفه فيلنوف Villeneuve من طولون . وخرج الأسطول الإنجليزى بقيادة (كورنواليس) لمطاردتهم . ولكن (غانتوم) لم يستطع الابتعاد كثيراً من برست ، بينما وصل (مسيسى) مبكراً إلى جزر الهند الغربية بدرجة أنه اضطر إلى العودة إلى روشفور ، حيث بقى مختبئاً بها .

وأما فيلنوف الذى غادر طولون فى ٢٩ مارس ١٨٠٥ ، فقد وصل إلى المارتنيك فى ١٣ مايو ، ولم يجد بها أحداً . وعندئذ أمره نابليون بالإبحار إلى فيرول Ferrol (طرف أسبانيا الشمالى الغربى) ؛ ليجتمع بالأسطول الأسبانى بقيادة جرافينا Gravina ليعيد الكرة من جديد فى الهند الغربية .

وقابل هذه الخطوة أمير البحر الإنجليزى نلسن ، الذى طارد أسطول (فيلنوف) دون جدوى ، بأن أوصى بحشد الأساطيل الانجليزية عند رأس فينيستير Finisterre (على الساحل الأسبانى الغربى إلى الجنوب من ميناء فيرول) واشتبك زميله أمير البحر الانجليزى (كالدر) Calder فى معركة غير حاسمة مع الأسطول الفرنسى بقيادة (فيلنوف) فى ٢٢ يوليو ١٨٠٥ وعجز عن منع فيلنوف من دخول ميناء فيرول . وعندما حاول فيلنوف بعد ذلك بسبب تبكيت نابليون الشديد له الخروج من فيرول (١٧ أغسطس) للذهاب إلى روشفور وبرست ، منعته رياح معاكسة

من متابعة السير ، وصار مهددا بهجوم العدو عليه بقوات متفوقة على قواته فاضطر للاتجاه إلى ميناء قادش Cadix (فى الجنوب) ، ومع أنه كتب إلى وزير البحرية يشكو من أن سفنه فى حاجة إلى الإصلاح والترميم ، وأن الضباط والنوتية الذين يعملون على ظهرها تنقصهم الخبرة والكفاءة ، فقد صدرت إليه أوامر الإمبراطور بالإبحار صوب الشرق لتأييد الحملة التى يقودها الجنرال (جوفيون سان سير) ضد صقلية . وقرر فيلنوف عندما هدد الإمبراطور بأن يخلفه أمير آخر للبحر ، أن يخرج بسفنه إلى عرض البحر فى مأموريته الجديدة بالرغم من معارضة أركان حربه . فاستطاع نلسن أن يلحق به على مسافة عشرين ميلا من الميناء الأسبانى بالقرب من رأس الطرف الأغر Trafalgar . وفى المعركة التى دارت فى (٢١ أكتوبر ١٨٠٥) استطاع كولينجوود Collingwood نائب أمير البحر الانجليزى أن يفصل أسطول جرافينا عن الأسطول الفرنسى ، ويلحق بالأول هزيمة بالغة ، اضطر بعدها جرافينا للانسحاب إلى قادش ليموت بها متأثرا بجراحه بينما انتصر نلسن على الأسطول الفرنسى انتصاراً باهراً ، وإن كان نلسن نفسه قد أصيب أثناء المعركة إصابة قاتلة أودت بحياته . فقد وقع فيلنوف فى الأسر وتحطمت أو غرقت أكثر قطع الأسطول الفرنسى . وعندما قامت العاصفة فى أول المساء استطاع الضابط البحرى الفرنسى دومانوار Dumanoir العودة بفلول الأسطول الفرنسى — الأسبانى إلى ميناء قادش ، وكانت (الطرف الأغر) آخر المعارك البحرية العظمى فى عهد الإمبراطورية ، ولم يتسع نابليون بعد هذه المعركة التى قضت على أسطوله ، أن يعيد بناء البحرية الفرنسية . فصارت انجلترة هى صاحبة السيطرة الكاملة فى البحار .

وانتهزت النمسا فرصة مشغولية نابليون بهذه العمليات البحرية ، وذيوع الاعتقاد بأنه قد صح عزمه على غزو انجلترة ، فبادرت بامتشاق الحسام ، وزحف امبراطورها فرنسوا الثانى على بفاريا . فعبر نهر الإن Inn (أحد

فروع الطونة) فى ٧ سبتمبر ١٨٠٥ وفى ٩ سبتمبر استولى على ميونخ .

ولكن نابليون بالرغم من مشغوليته بمسألة غزو انجلترة وحوادث الحرب البحرية الخطيرة ، كان لا يفتر اهتمامه بالتدابير اللازمة لمواصلة الحرب البرية ضد أعدائه . فقد أملى على معاونيه منذ ١٣ أغسطس ١٨٠٥ وهو فى بولونى نفسها خطة الحملة المقبلة ، ولذلك فقد استطاع تحويل قواته الضخمة الممتدة من بحر المانش (القنال الإنجليزى) إلى نهر الراين — للزحف صوب نهر الدانوب . وكان زحفاً سريعاً ، أوصل (الجيش الأعظم) بعد عشرين يوماً فقط إلى ماينز Mainz ، الأمر الذى جعل القائد النمسوى (ماك) Mack يبادر بالزحف بدوره بكل سرعة عبر الأراضى الألمانية من الجنوب حتى يسد الطريق فى وجه نابليون عند الغابة السوداء ونهر الراين ، ولكن نابليون انحرف بقواته نحو الشمال ، ولم يترك إلا جزءاً يسيراً من جيشه بقيادة (أوجيرو) يسير صوب ستراسبورج (أى نحو الجنوب) ، ثم قصد عن طريق وادى نهر المين Main ، (أحد فروع الراين) حتى بلغ (ورزبورج) Wurzburg ، ومن هذه انثنى إلى الجنوب واستقر فى مكان يسمى (دونويرث Donauwörth) خلف (أولم) Ulm التى كان قد وصل إليها الجنرال (ماك) ، ثم احتل نابليون أوجزبرج ، وبذلك قطع خطوط مواصلات النمسويين بعاصمتهم فينا ، ثم التحم مع الجنرال (ماك) فى جملة معارك — منها معركة إلشنجن Elchingen التى ينسب إليها لقب الدوقية الذى حصل عليه الجنرال ناى — وقد اضطر (ماك) إلى الانزواء فى أولم والاحتماء بها بعد هذه الالتحامات ، حتى اضطر إلى التسليم بها فى ٢٠ أكتوبر ١٨٠٥ بعد حمله استمرت أربعة عشر يوما فقط ، وبلغ عدد النمسويين الذين سلموا فى أولم تسعة وعشرين ألف مقاتل .

وكانت الخطوة التالية مواجهة جيوش روسيا التى حضرت لمعاونة حليفتها النمسا ، وكانت الجيوش الروسية بقيادة القيصر اسكندر ، والمارشال كوتوزوف Koutousov قد دخلت الأراضى النمسوية ووصلت طلائعها

أمام ڤينا . وكان القيصر قد ذهب إلى برلين لمقابلة ملك بروسيا فردريك وليم الثالث وملكتها لويزا ، حيث أقسم الملكان على قبر فردريك الأكبر فى بوتسدام فى ٣ نوفمبر ، يمين الصداقة والولاء ، وأذنت الحكومة البروسية للقوات الروسية بالزحف عبر أراضيها فى سيلزيا من أجـــل الدخول فى الأراضى النمسوية والوصول إلى ڤينا . وقد فعلت حكومة بروسيا ذلك دون أن تعلن العداء ضد فرنسا .

وكان بسبب هذه التطورات الأخيرة ، وصعوبة الموقف المالى والاقتصادى فى داخل فرنسا وقتئذ ، أن نصح تاليران بالاعتدال ، وأشار على نابليون بتنفيذ سياسته ، فيتخلى الآن عن بروسيا ، وعن كل محاولة للتفاهم معها ، ويعمل من ناحية أخرى لعقد الصلح مع النمسا على أساس تعويض هذه الأخيرة فى الشرق ـ أى على حساب الإمبراطورية العثمانية ـ ولـكن نابليون لم يأبه لهذه النصيحة ، ودخل ڤينا فى ١٣ نوفمبر ١٨٠٥ . وعندما طلب فرنسوا الثانى الهدنة ، اشترط نابليون أن تجلو أولا القوات الروسية عن كل أراضى النمسا . ولـكن الروس رفضوا الجلاء ، فشرع نابليون فى مطاردتهم ، وعندئذ اتجه القيصر أسكندر صوب بروسيا ، وأوفدت هذه وزيرها البارون دى هوجويتز Haugwitz يحمل عروضاً للتوسط إلى المعسكر الفرنسى ، فبلغه يوم ٢٨ نوفمبر . ولـكن لم تمض أيام قليلة حتى حدث بالقرب من قرية أوسترلتز Austerlitz فى صبيحة ٢ديسمبر ١٨٠٥ ، أن دارت رحى المعركة التى اشترك فيها أباطرة ثلاثة (فرنسا ، النمسا ، بروسيا) وانهزمت فيهـــا القوات الروسية النمسوية هزيمة بالغة ، كانت كافية لإنهاء المحالفة الثالثة ضد فرنسا والقضاء على أعضائها ، فطلبت النمسا الصلح ، وتقهقر قيصر الروسيا عن طريق بولنده ، واضطرت بروسيا إلى تناسى اتفاقاتها فى بوتسدام ، وشعرت انجلترة بالرغم من النصر الذى أحرزته فى (الطرف الأغر) أنها هى الأخرى قد انهزمت فى هذه الواقعة .

فقال وليم بيت : « لقد لحقت بى الإصابة أنا كذلك فى أوسترليتز » وتوفى بيت فى ٢٣ يناير ١٨٠٦ .

وعلى ذلك فقد عقدت الهدنة بين فرنسا والنمسا فى أورشيتز Urchitz فى ٦ ديسمبر ١٨٠٥ وعقدت المعاهـــدات بين فرنسا وبين حلفاء النمسا السابقين : بفاريا فى ١٠ ديسمبر ، وورتمبرج فى ١١ ، وبادن فى ١٢ ديسمبر ورفع ناخبا بفاريا وورتمبرج إلى مرتبة الملكية ، وناخب بادن إلى الغراندوقية ، واتسعت رقعة أملاك الثلاثة ، وفى ١٥ ديسمبر ، فرض نابليون على النمسا معاهدة شونبرون Schoenbrunn ، وبمقتضاها أعطيت هانوفر لبروسيا ، وفى مقابل ذلك تنازلت هذه عن أنسباخ Ansbach إلى بفاريا ، وعن كليف ونيوشاتيل إلى فرنسا ، ثم أبرمت معاهدة الصلح النهائية مع النمسا فى برسبورج Presburg ، فى ٢٦ ديسمبر ١٨٠٥ . وبمقتضاها تنازلت النمسا عن استريا Istria (ما عدا تريسته Triesta) ودلماشيا وكل فينيسيا Venetia إلى فرنسا لتضم إلى مملكة إيطاليا . وهذه الأقاليم تكفل وصول السيطرة الفرنسية إلى بحر الأدرياتيك . ثم أخذت من النمسا كل الطرق المؤدية إلى نهر الراين ، وهى أقاليم : التيرول ، فورارلبرج Vorarlberg (إلى الغرب من التيرول) ، وترنتان (أو ترنت) Trentin Trent وأعطيت إلى فرنسا ولم تنل النمسا تعويضاً عن ذلك كله غير سالزبورج Salzbourg . وقد اعترفت النمسا كذلك بملكى بفـــاريا وورتمبرج ، وبسيادتهما الكاملة على أملاكهما .

وكان معنى ذلك أن أتم صلح (برسبورج) عملية انهيار الامبراطورية الرومانية المقدسة ، والقضاء عليها نهائياً . وقد وقع فرنسوا الثانى على هذه المعاهدة بوصفه « امبراطورا لألمانيا والنمسا » . ولكن لم تمض ستة شهور حتى كان فرنسوا الثانى قد خسر لقب الامبراطور على ألمانيا .

ولكن لم يكد يعود نابليون إلى باريس ، حتى رفضت بروسيا الإذعان

شروط معاهدة شونبرون (١٥ ديسمبر) ، فرفض فردريك وليم الثالث التنازل عن أنسباخ ، وطالب بمدن اتحاد الهانسا : برمن ، وهمبورج ، ومن المحتمل أيضاً لوبك ، وأعلن الهانوفريين والانجليز بعزمه على البقاء فى احتلال هانوفر حتى وقت السلام العام ، وذلك بدلا من القوات الفرنسية أو القوات المتحالفة مع فرنسا . كما لو كان يبغى من هذا الاعلان نقض كل اتفاق حصل مع نابليون الذى اعتبر هذه الخطوة من جانب بروسيا تدبيرا غادرا ، وأخذ يتهيأ لحملة جديدة . بينما أرغم البارون دى هو جويتز على التوقيع على وثيقة تحتوى على نصوص معاهدة شونبرون وذلك فى باريس فى ١٥ فبراير ١٨٠٦ . وكان على بروسيا إذا أن تختار بين الحرب أو التصديق على هذه المعاهدة ، واضطر فردريك وليم الثالث إلى التصديق عليها .

وبسبب هذه الانتصارات قرر نابليون فى ٢٦ فبراير ١٨٠٦ ، إقامة قوس نصر Arc de Triomphe تكريماً (للجيش الأعظم) ، الذى جعل الأمة الفرنسية تشعر بالمجد والفخار ، وإن كانت لا تزال تبنى آمالا عظيمة على قدرة عاهلها الذى أضفت عليه من ذلك الحين لقب (العظيم) Le Grand فى إعادة السلام إلى فرنسا ونشر ألويته فى أوروبا . وفى نظر كثيرين لم تكن تسمية نابليون بالعظيم صادرة عن رغبة فى منافقة الحاكم الذى فرض ديكتاتوريته على الشعب الفرنسى ، أو لإظهار فروض الطاعة والاحترام لشخصه . وإنما صدرت عن شعور عميق بالاعجاب والتقدير عبر عنه الرأى العام بإضفاء هذا اللقب على العاهل الذى انتظرت الأمة الفرنسية — قبل أى شىء آخر — أن يستقر السلام على يديه فى الداخل والخارج معاً .

وقد بذل الامبراطور (فى يناير ١٨٠٦) قصارى جهده لتصفية الأزمة المصرفية ، كما أعاد النظر فى تنظيم بنك فرنسا فاستصدر فى ٢٢ ابريل ١٨٠٦ قانوناً جعل من هذا المصرف مؤسسة حكومية ، ويشرف على إدارته مدير تعينه الحكومة . وإلى هذا العهد كذلك يرجع تاريخ الإجراءات التى اتخذت بشأن الأوضاع السائدة وقتئذ فى الحكومات أو الدويلات التى أقامها نابليون فى ألمانيا وإيطاليا .

ففيما يتعلق بإيطاليا أعلن الإمبراطور منذ ٢٦ ديسمبر ١٨٠٥ وهو فى شونبرون ، أن « مارى كارولين ملكة نابولى التى عرف الناس علاقاتها المشينة مع نلسن لم تعد تحكم نابولى » . وفى ١٩ يناير ١٨٠٦ كتب إلى أخيه جوزيف من شتوتجارت Stuttgart أنه يريد إنهاء حكم البربون فى نابولى وأنه يريد أن يعتلى عرش هذه المملكة أحد أفراد أسرته . وبذلك تكون إيطاليا وسويسره وهولنده وممالك ألمانيا الثلاث : (بفاريا وورتمبرج وربما برج Berg بعد رفعها إلى مرتبة المملكة) الدول التابعة لنابليون والمتحدة اتحاداً فدرالياً مع فرنسا والتى تتألف منها الإمبراطورية الفرنسية . وقبل جوزيف بونابرت إنشاء إدارة فى نابولى ، بحماية القـــائدين الفرنسيين جوفيون سان سير ، وماسينا . وفى ٣٠ مارس ١٨٠٦ أعلن جوزيف ملكاً على الصقليتين أى على نابولى ، دون أن يفقد حقوقه فى عرش فرنسا واضطر فردنند الرابع ملك نابولى وزوجه (وأسرته) إلى الاحتماء فى جزيرة صقلية حيث نقلهما الأسطول الإنجليزى إليها . وقد ذكرنا كيف أن شقيقته (باولين) أعطيت إدارة جواستالا ، وكذلك أعطيت شقيقته الأخرى (إليزا) إمارة لوقا وبيومبينو Piombino ، ثم أعطيت بعد قليـــل غراندوقية تسكانيا . وهكذا لم يعد مستقلا فى أملاكه بإيطاليا غير البابا الذى احتج على احتلال الفرنسيين (أنكونا) فى ١٣ نوفمبر ١٨٠٥ . على أن الإمبراطور لم يلبث أن قيد استقلال رئيس الكنيسة الأعلى ، عندما أملى عليه نوع السياسة التى وجب على البابا اتباعها فى علاقاته الخارجية ، ومنعه من السماح لمندوبى الدول المعادية لفرنسا بمقابلته ، أو اسفنها بالدخول فى موانيه ، وهى دول سردينيا (بيدمنت) ، وانجلترة ، وروسيا ، والسويد ، وقد احتج البابا بيوس السابع على كل هذه القيود ، ولكن دون جدوى (٢١ مارس ١٨٠٦) .

وفيما يتعلق بألمانيا ، كانت إعادة تنظيمها مهمة أكثر صعوبة ، وتحتاج إلى وقت أطول ، وكثير من الصبر والحذر . وقد بدأ نابليون بأن أنشأ على

ضفة نهر الراين الأسفل غراندوقية برج وكليف التى أعطاها لمورا (زوج شقيقته كارولين) فى ١٥ مارس ١٨٠٦، ومع أن هذه كانت دويلة صغيرة فقد كان ميسوراً أن تتسع رقعتها دائماً بتهديد اقتطاع هانوفر من بروسيا وضمها إليها. ثم إن نابليون مضى فى (سياسة الزواج) التى أراد بها توثيق العلاقات مع الأسرات الحاكمة الألمانية. فزوج يوجين بوهارنيه ابن الامبراطورة جوزفين، من الأميرة أوجستا Augusta إبنة مكسمليان الأول ملك بفاريا (١٤ يناير ١٨٠٦). وكانت هذه مخطوبة لوريث عرش بادن الأمير شارلس، الذى زوجه الامبراطور من قريبة الامبراطورة (ستفانى تاشر) Stephanie Tascher فى ١٨ إبريل ١٨٠٦، ثم زوج شقيقه جيروم بونابرت من كاترين، إبنة ملك ورتمبرج (٢٣ أغسطس ١٨٠٧) وبذلك صارت الأسر الحاكمة الثلاث فى ألمانيا الجنوبية، مرتبطة بالأسرة الحاكمة فى فرنسا. وفى ٦ مايو ١٨٠٦ قرر نابليون إلزام كارل دالبرج Dalberg كبير مستشارى الامبراطورية الألمانية وناخب ماينز ومطران راتزبون أن يختار الكردينال فيش Fesch عم نابليون معاوناً له ومن حقه أن يخلفه فى منصبه، ثم نال المارشال برثييه Berthier رئيس هيئة أركان الحرب العامة إمارة نيوشاتيل التى تخلى عنها فردريك وليم الثالث ملك بروسيا. ثم كان من نتائج هذه السياسة كذلك، سياسة ربط البيوت المالكة فى أوروبا عموماً بالبيت الامبراطورى الفرنسى أن سمى نابليون شقيقه لويس (وزوج هورتنس، إبنة الامبراطورة جوزفين) ملكاً على هولندة (٢٦ مايو ١٨٠٦).

على أنه كان فى ١٢ يوليو ١٨٠٦، أن تم فى باريس توقيع المعاهدة التى تأسس بموجبها (إتحاد الراين) Confédération du Rhin أجرأ (تعديل إقليمى) أوجده نابليون فى ألمانيا. وكان هذا الاتحاد يتألف من ستة عشر عضواً هم: ملكا بفاريا وورتمبرج وغراندوقات بادن، هس درمستاد، وبرج، ثم كبير مستشارى الامبراطورية الألمانية (الأمير كارل دالبرج) وعشرة أمراء

آخرون من أصحاب الإمارات الصغيرة . ولعل أهم نتيجة عاجلة ترتبت على هذا التعديل الإقليمى ، أن انفصمت العلاقة تماماً بين (الاتحاد) الجديد ، وجثمان الامبراطورية الألمانية ؛ واختفت من الوجود نهائياً الامبراطورية الرومانية المقدسة ؛ حيث قد اشترطت المعاهدة على كل عضو من أعضاء اتحاد الراين ، أن يبلغ المجلس الامبراطورى (الدياط) أو الدايت Diet قبل يوم أول أغسطس ١٨٠٦ ، أنه قد انفصل تماماً عن الامبراطورية ؛ وفى ٦ أغسطس تنازل فرنسيس (فرنسوا) الثانى عن لقب إمبراطور ألمانيا ومن ذلك التاريخ لم يعد إمبراطورا إلا على النمسا وحدها فقط ، وذلك باسم فرنسيس الأول أما نابليون فقد أعلن نفسه (حاميا) للاتحاد ، وسمى (كارل دالبرج) كبير المستشارين ، أى رئيس مجلس الاتحاد ، (أو الدياط) ونقل مقر (الدياط) الجديد من راتزبون إلى فرانكفورت . وكان على أعضاء اتحاد الراين تقديم المعونة للامبراطور فى وقت الحرب . وأما جيوش الاتحاد (من ٣٦ ألف رجل) فقد وضعت تحت تصرف (حامى الاتحاد) .

وبهذه الاستعدادات إذاً استطاع نابليون مواجهة الموقف فى أوروبا ولم يكن يبدو آنئذ أن خطر الحرب قريب ، بالرغم من أن انجلترة كانت منذ ١٦ مايو ١٨٠٦ قد منعت السفن الانجليزية من الدخول إلى الموانى الفرنسية والهولندية أو غيرها من موانى البلاد المتحالفة مع فرنسا ، وهددت بمصادرة السفن الفرنسية أو سفن البلاد المحالفة لها إذا حاولت الدخول فى الموانى الانجليزية والاستحواذ على المتاجر فى بطون هذه السفن والقبض على الأشخاص الذين يعثر عليهم بها .

ومع ذلك فقد قامت المفاوضات — وقد اعترضتها الصعوبات — بين لندن وباريس من أجل الوصول إلى اتفاق يعيد السلام إلى أوروبا ، واشترك فى هذه المفاوضات الكونت دوبريل الذى كان قد أوفده القيصر إلى باريس بعد سحبه منها من نحو عامين مضيا تقريباً — لهذه الغاية . وقد دارت المفاوضات حول مصبات كتارو Cattaro (على ساحل الأدرياتيك

الشرقى جنوب دلماشيا) التى كانت قد احتفظت بها معاهدة برسبورج لفرنسا ، ولكن استمر الروسيون فى احتلالها منذ شهر مارس . ولما كان نابليون قد عاوده حلم تقسيم أملاك الإمبراطورية العثمانية ، فقد رفض بقاء الروس فى كتارو (فى دلماشيا) مثلما رفض بقاء البربون(ملك نابولى ومملكتها) فى صقلية . وعلى ذلك فقد وقع الكونت دوبريل مع الجنرال كلارك Clarke فى ٢٠ يوليو ١٨٠٦ معاهدة سلام يتخلى بمقتضاها القيصر عن كتارو ولكن يستمر فى احتلالها (الجزر السبع) - (جزر الأيونيان) ، ووعد نابليون بالحصول على جزر البليار من ملك أسبانيا لإعطائها لملك نابولى (الصقليتين) ولكن القيصر اسكندر رفض التصديق على هذه المعاهدة .

وكان القيصر قد أفاد من مشغوليات نابليون ، واستطالة المفاوضة معه لإعادة تنظيم جيشه . ثم إنه نجح (منذ ١٢ يوليو) فى انتزاع بروسيا من المحالفة مع فرنسا . وكانت بروسيا تعتبر (إتحاد الراين) تهديداً مباشرا موجها لسيطرتها ولنفوذ أسرة براندنبرج - البيت الحاكم بها - فى ألمانيا الشمالية ونقمت على نابليون « مسلكه الغادر » إذ أنه يعرض سرا إرجاع هانوفر إلى انجلترة ، فعدت ذلك خيانة من جانبه . على أن الموقف لم يلبث أن تغير فى انجلترة عندما مرض وتوفى شارل جيمس فوكس Fox فى (١٣ سبتمبر ١٨٠٦) ، وتولى الحكم من جديد الحزب المناوىء لفرنسا ، وضاع بذلك كل أمل فى إمكان الوصول إلى تسوية مع انجلترة .

وفى ٩ أغسطس قرر فردريك وليم الثالث التعبئة العامة، وفى٢٦ سبتمبر بعث بإنذار إلى نابليون ، تنتهى مدته فى ٨ أكتوبر . وزحف الجيش البروسى عبر أراضى سكسونيا قاصداً إلى الراين . وعندئذ أسرع نابليون لمقابلة البروسيين ، فوضع قواته فى مواجهتهم فى خط يمتد من جوتا Gotha إلى إيينا Jena من أجل الاستيلاء على (إيينا) ، وتقع على نهر سال Saal أحد فروع نهر الإلب Elbe ، وقطع مواصلات البروسيين بالعاصمة (برلين) بفضل السيطرة على كبارى السال . فحاول البروسيون اجتياز النهر بالقوة .

ولكن الفرنسيين أقاموا مدفعية قوية على المرتفعات الغربيــــة ، وأنزلوا بالبروسيين هزيمة بالغة (وقد اشترك فى المعركة من قواد نابليون ، كل من أوجيرو ، لان ، سولت ، وناى ، وكذلك فرسان مورا) . فحاول البروسيون العثور على مكان إلى الشمال يجتازون منه النهر ولكن دون جدوى . بل لم يلبثوا أن اصطدموا مع الفرنسيين بقيادة (دافو) عند أورشتاد Auerstadt ، واشتبك معهم دافو فى معركة حامية بالرغم من نصح الجنرال برنادوت له بالتريث (وكان على مسافة غير بعيدة منه) لتفوق البروسيين عليه إذ يبلغ عددهم ٧٠٫٠٠٠ ، بينما جيشه يبلغ ٢٥ ألفاً فقط . ولكن (دافو) دحر البروسيين وأرغمهم على التقهقر صوب (فايمر) Weimar وقد كافأ نابليون (دافو) بإعطائه لقب دوق أورشتاد . وكانت هذه الواقعة — واقعة إيينا وأورشتاد — فى ١٤ أكتوبر ١٨٠٦ .

ولم تلحق الهزيمة فى هذه الواقعة بالجيش البروسى وحده وحسب ، بل لحقت الهزيمة بالأمة البروسية قاطبة . ذلك أنه بينما كان الجيش الذى استمر يطارده الفرنسيون فى بوميرانيا Pomerania وميكلمبورج Mecklembourg يلقى سلاحه أمام العدو ، عجزت المدن المحصنة والقلاع القوية عن المقاومة ، وسلمت ستيتن Stettin إلى طلائع فرسان الجنرال لاسال Lassalle فى ٢٨ أكتوبر وسلمت مجد برج إلى الجنرال ناى فى ٨ نوفمبر ، وفعلت ذلك أيضاً كاسترين Custrin التى عرض حاكمها البروسى على القوة الفرنسية الصغيرة التى سلم لها أن يزودها بالقوارب لعبور نهر (الأودر) ! وفى ٢٧ أكتوبر ١٨٠٦ دخل نابليون برلين . وهكذا كما قال هنريك هاينى Heine : لقد نفخ نابليون بفمه على بروسيا . فلم يعد لبروسيا وجود » .

ولقد بقى نابليون وسط حروبه القارية هذه ، مشغولا كذلك بنضاله مع انجلترة . فكان وهو يعسكر فى برلين ، أن ابتكر نوعا جديدا من الحرب ضد هذه الدولة ، وذلك بأن استصدر يوم ٢١ نوفمبر ١٨٠٦ مرسومات برلين المشهورة لفرض الحصار على انجلترة بإنشاء ما يعرف باسم (الحصار القارى) Blocus Continental وقد اتخذ نابليون

هذه الخطوة كإجراء مضاد لقرار الإنجليز الذى مر بنا فى ١٦ مايو ضد السفن الفرنسية . فأعلن (فى مرسومات برلين) أن انجلترة قد صار الحصار مضروباً عليها . وحرم التعامل التجارى معها والاتصال بها وإلا تعرض فاعل ذلك للعقوبة الصارمة ، وجعلت متاجر وممتلكات الرعايا البريطانيين خاضعة للمصادرة ، ومنعت كل السفن الآتية من انجلترة أو من مستعمراتها، أو التى زارت فى طريقها إحدى الموانى الإنجليزية من دخول الموانى الفرنسية . وصار يقبض على كل الرعايا الانجليز سواء فى فرنسا أو فى البلاد المحالفة لها أو التى تحتلها فرنسا .

وتلك كانت قرارات خطيرة ، فهى ولا شك قد زادت من حدة الأزمة الاقتصادية فى فرنسا وفى القارة الأوروبية . ولم يكن من المنتظر أن تتحمل الإمارات والممالك الخاضعة لسلطان نابليون والتى تؤلف جزءا من امبراطوريته ، أو تلك المتحالفة معه مضار هذا النظام القارى طويلا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن فرنسا لم يكن لديها البحرية التى يسعها السهر على نظام يقتضى تنفيذه وجود السفن الحربية الكافية لمراقبة الحصار المفروض على الجزر البريطانية ، ثم على الموانى الأوروبية فى الأملاك الواسعة الخاضعة للامبراطورية .

وكان فردريك وليم الثالث قد انسحب فى تقهقره إلى كوينجزبرج Konigsberg ينتظر بها قيصر روسيا الذى كان يزحف على رأس جيشه صوب نهر الفستيولا ، وما أن علم نابليون باحتشاد الروس عند الفستيولا حتى غادر برلين قاصداً إلى بولندة فى الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر ١٨٠٦ وكان الوطنيون البولنديون يعلقون على نابليون آمالا عظيمة فى أنه سوف يعيد للأمة البولندية استقلالها القديم . وأفاد نابليون من هذا الشعور نحوه فأنشأ (آلاياً بولنديا) من الفرسان البولنديين المشهورين بالفروسية . وضم إليهم عدداً من البروسيين الفارين من صفوف الجيش البروسى . وقد يكون الإمبراطور قد فكر فعلا فى إعادة تأسيس بولندة المستقلة القديمة ، على أن

يعوض النمسويين عن فقدهم غاليسيا التي سوف تضم إلى بولنده ، وذلك بإعطائهم سيلزيا ، واقترح على فرنسيس الأول إمبراطور النمسا أن يعيد إليه سيلزيا التي انتزعها فردريك الثانى (الأكبر) من ماريا تريزا ، وأضافها إلى أملاك بروسيا . ولكن الإمبراطور لم يذهب فى نشاطه إلى أبعد من هذا ، عندما كان كل ما اهتم به هو أن يمتنع عن فعل شيء فيه إغضاب لروسيا التى كان يبغى الاعتماد عليها فى نضاله ضد انجلترة ، وهى الدولة التى كان من المستعصى عليه عقد السلام معها .

واتخذ نابليون مقره فى وارسو التى وصل إليها فى ١٩ ديسمبر ١٨٠٦ ، وأقام معسكره بها . (وكان عندئذ أن تعرف بمارى والسكى Walweska المشهورة) ومن وارسو ، أثناء شتاء ١٨٠٦ — ١٨٠٧ ، صار نابليون يحكم الإمبراطورية ، ويشرف على الحكومة ، ويصدر أوامره لأعضاء مجلس الدولة الذين حضروا إليه لتلقى هذه الأوامر . ومن المتفق عليه أن نشاط نابليون الذهنى قد بلغ ذروته مدة إقامته فى معسكر وارسو .

ولم يلبث الروس ، الذين تولى قيادتهم الآن الجنرال بنيجسن Bennigsen أن استأنفوا نشاطهم فى منتصف شهر يناير ١٨٠٧ . وحاول أن يقسم الجيش الفرنسى إلى قسمين ، بتوجيه الهجوم ضد قوات برنادوت الذى وقف عند طرف الجناح الأيسر عند البنج Elbing على أمل الإلقاء به وبجيشه إلى البحر (البلطيق) . ولكن برنادوت قاوم هذه المحاولة مقاومة صادقة عند (موهرونجن) Mohrungen (فى ٢٦ يناير ١٨٠٧) وعندئذ تحول بنيجسن صوب كونيجزبرج خشية أن يستطيع نابليون تطويق جيشه وفى طريقه إلى هذا المكان الأخير توقف عند (إيلو) Eylau ، حيث دارت بهذا المكان رحى معركة عظيمة وسط الثلوج المتساقطة والتى غطت أرض المعركة ، وكانت بمثابة الستار الكثيف الذى يحجب حركات الجيوش المتقاتلة (٨ فبراير ١٨٠٧) . فقد كاد يقضى على قوات الجنرال (أوجيرو) بسبب هذا الثلج الكثيف ، لعجزه عن ملاحظة تحركات الجيش الروسى

فاستطاع الفرسان الروس الإحاطة بنابليون وكاد هؤلاء أن يأسروه ، لولا هجمات الجنرال مورا الباسلة ، وقد استطاع (مورا) اختراق صفوف المشاة الروس . ثم كفل تحقيق النصر أخيراً وصول (دافو) و (ناى) .

وبعد هذا النصر (الغالى الثمن) فى أيلوعسكر نابليون (بالجيش الأعظم) عند أوسترود Osterode، التى صار يبعث منها الأوامر والتعليمات إلى الحكومة بباريس . يطلب إقامة الأعياد احتفالا بالانتصارات التى أحرزها الجيش ، ويؤنب الصحف على الأخطاء التى ترتكبها ، ويدافع عن ذكرى ميرابو الذى هاجمه أحد أعضاء المجمع العلمى ، ويأمر بطرد مدام دى ستال Staël إلى غير ذلك .

وفى أول إبريل ١٨٠٧ ، استقر به المقام فى قصر فينكنشتاين Finckenstein (إلى الشمال الغربى من أوسترود ، وكلاهما فى بروسيا الشرقية) ، وفى هذا المكان أخذ يعد الخطة ويدبرها ضد روسيا : (١) فهو من نهاية مارس كان قد بدأ حصار دانزج Danzig وكانت ذات أهمية كبيرة بسبب المؤن العظيمة المخزونة بها . ولموقعها الإستراتيجى على ميسرة (الجيش الأعظم) حيث يمكن أن تنزل بها القوات الروسية والإنجليزية أو السويدية ، وكان يقوم البروسيون بقيادة المارشال كالكروت Kalkreuth عن دانزج ضد الفرنسيين الذين يحاصرونها بقيادة ليفڤر . وقد سلمت دانزج فى ٢٦ مايو ، (٢) ثم إن سباستيانى ممثل الإمبراطور فى تركيا ، استطاع أن يجعل السلطان العثمانى (سليم الثالث) يعلن الحرب على روسيا فى ٢٤ ديسمبر ١٨٠٦ وكان الروس قد غزوا ملدافيا (البغدان) ، ثم إنه قام بتحصين القسطنطينية بدرجة جعلت الأسطول الانجليزى بقيادة دكويرث Duckworth بعد أن كان قد اقتحم الدردنيل فى ١٩ فبراير ١٨٠٧ ، يرتد على أعقابه فى ٢ مارس . ولقد صار (سباستيانى) المستشار الفعلى للسلطان الذى قرر إرسال جيش عثمانى على نهر الدانوب من أجل الانضمام إلى جيش القائد الفرنسى مارمون Marmont الذى يحتل دلماشيا . (٣) ثم إن

نابليون لم يلبث أن أبرم فى فينكنشتاين معاهدة مع فارس للمحالفة ضد روسيا وانجلترة فى ٤ مايو ١٨٠٧ .

وبفضل هذه الخطوات إذاً ، صار يبدو أن روسيا ، ابتداء من حدودها الجنوبية عند تركيا وفارس إلى حدودها الشمالية عند البلطيق ، قد باتت تحت رحمة نابليون . ولكن كان لا مفر من إحراز نصر حاسم ، وبدرجة أعظم مما حصل فى إيلو ، حتى يرضخ الروس الذين صلوا لله شكراً على النصر الذى زعموه لأنفسهم فى هذه المعركة ، ويرضخ حليفهم فردريك وليم الثالث الذى كان بعد واقعة إيلاو هذه قد جدد اتفاقه مع الروس فى بارتنشتاين Bartenstein منذ ٢٦ إبريل ١٨٠٧ . وعند فريدلاند Frieland إذاً ، فى ١٤ يونية ١٨٠٧ ، وهو يوم ذكرى واقعة مارنجو ، أنزل الفرنسيون هزيمة بالغة بالروس الذين اضطر قائدهم بينجسن Bennigsen إلى الفرار بفلول جيشه صوب نهر النيمين (نيامن) Niemen والتخلى عن الدفاع عن كونيجزبرج التى دخلها (سولت) فى ١٧ يونية ، واشترك من القواد فى واقعة فريدلاند كل من لان Lannes ومورتيه Mortier ، وناى Ney ، ثم مورا الذى لم يلبث مع فرسانه أن احتل تلست Tilst يوم ١٩ يونية .

وشعر القيصر اسكندر بالخيبة بعد توالى هذه الهزائم ، وضاعت ثقته فى حلفائه ، ورغب فى السـلام . فطلب مقابلة نابليون ، واستجاب الإمبراطور لهذه الرغبة فأعد لمقابلة العاهلين رمث وسط مجرى النيمن ، يوم ٢٥ يونية . واستطاع نابليون واسكندر تقرير مبادىء الصلح بكل سرعة ، وعبثاً حاول الاطمئنان على مصير بلاده ، ملك بروسيا فردريك وليم الذى انتظر واقفا على الشاطىء تحت المطر الغزير مدة الساعات الثلاث التى استغرقتها مقابلة العاهلين ، وقد وافق نابليون إرضاء للقيصر على عقد الهدنة مع بروسيا ولكنه رفض إرجاع حصونها إليها . وفى اليوم التالى (٢٦ يونية) حصل اجتماع ثان حضره فردريك وليم ، ولكن نابليون أظهر كل ازدراء نحو الرجل الذى وصفه بضيق الأفق ، وضعف الشخصية

ونقص الكفاءة ، وعبثا حاولت لويزا ملكة بروسيا إنقاذ بلادها بذرف الدموع والإلحاف المستند على جمالها ، حيث تقرر أن تكون بروسيا الدولة التى تتم تسوية الصلح على حسابها ، فتم توقيع الصلح بين فرنسا وروسيا فى ٧ يوليو ١٨٠٧ (فى تلست) وفى ٩ يوليو بين فرنسا وبروسيا ففقدت بروسيا كل أراضيها غرب نهر الإلب ، والولايات البولندية التى كانت قد ضمتها إليها فى تقسيم ١٧٩٣ ، ثم الجزء الجنوبى من بروسيا الغربية الذى كانت قد حصلت عليه فى سنة ١٧٧٢ ، وهذا بينما أعطيت (كوتباس) Cottbus إلى سكسونيا ، وصارت دانزج مدينة حرة تحت حماية سكسونيا وروسيا المشتركة. وقد رضى نابليون أن تبقى بروسيا (مكونة من مديريات) أو أقاليم أربعة فقط ، هى دوقية براندنبرج ، ودوقية بوميرانيا ، ثم سيليزيا العليا وسيليزيا السفلى . أى بالرقعة التى كانت عليها مملكة بروسيا فى بداية سنة ١٧٧٢ . وعلل نابليون موافقته على الإبقاء على بروسيا بحدودها المنكمشة هذه بأنه إنما فعل ذلك استجابة لرغبة قيصر روسيا الذى يهم نابليون أن يقيم الدليل بالإبقاء على بروسيا نزولا على رغبته على أنه يعتز بصداقة اسكندر ويبغى أن يقوم بين الدولتين روسيا وفرنسا اتحاد على أسس من الصداقة الخالصة والثقة الكاملة . وهكذا فقدت بروسيا نحو نصف مساحتها ونصف عدد سكانها الذين صاروا الآن أقل من خمسة ملايين نسمة . وزيادة على ذلك فقد طلب من بروسيا الاعتراف بالإمارات والممالك التى أوجدها نابليون . فهى (أى بروسيا) قد تخلت عن أقاليمها على يسار نهر الإلب ليضيف إليها نابليون الجزء الأكبر من هانوفر ، ويؤسس من هذه الأراضى مملكة وستفاليا التى نودى بأخيه جيروم ملكا عليها. ثم إن بروسيا فقدت ولاياتها البولندية ، لتتألف منها دوقية وارسو تحت حكم ناخب سكسونيا الذى صار ملكا ، بينما أعطيت بيالستوك Bialystok لروسيا، وبمقتضى المادة السابعة والعشرين من معاهدة

٩ يوليو تعهد فردريك وليم بإغلاق بلاده فى وجه السفن والتجارة الإنجليزية.

وفى المعاهدة التى وقعت بين فرنسا وروسيا (فى ٧ يوليو ١٨٠٧)، ذكرت موادها كل هذه الأقاليم التى أخذت من بروسيا، وأن بروسيا لم تستبق ولاياتها الأربع السالفة الذكر إلا احتراماً من نابليون لرغبة القيصر. وكان نابليون قد اقترح بالفعل إزالة بروسيا من الوجود كلية، حتى يصبح نهر الفستيولا الحد الفاصل بين الامبراطوريتين الفرنسية والروسية. ثم إن المعاهدة ذكرت كذلك الطريقة التى أراد بها الفصل فى مصير هذه الأراضى المأخوذة من بروسيا لإنشاء مملكة وستفاليا ودوقية وارسو. وقد اعترف القيصر اسكندر بكل هذه الإجراءات والترتيبات، كما اعترف بتلك التى سبق أن أجراها نابليون فى ألمانيا وإيطاليا. ثم تخلى القيصر عن كتارو وجزر الأيونيان، ووعد بالاعتراف بجوزيف بونابرت ملكا على نابولى (الصقليتين) إذا أعطى ملكها فردنند جزر البليار أو إجزيرة كريت تعويضاً له. وكان القيصر — كما سلف القول — قد رفض التصديق على المعاهدة التى وقعها مندوبه الكونت دوبريل فى باريس فى يوليو من العام السابق بشأن كتارو والأيونيان والبليار. وإلى جانب هذا قبل القيصر وساطة نابليون لعقد السلام بين تركيا وروسيا، بينما قبل نابليون وساطة القيصر لعقد السلام بين فرنسا وانجلترة.

وفى اليوم نفسه (٧ يوليو) أبرمت معاهدة سرية لعقد محالفة بين فرنسا وروسيا. تعهد الحليفان بمقتضاها بمعاونة كل منهما الآخر بكامل قواته، أو بالقدر الذى يحصل الاتفاق عليه عند نشوب القتال بين أحد الطرفين وبين أية دولة أوروبية. ونصت على أن يبلغ قيصر روسيا نواياه إلى إنجلترة بأنه سوف ينحاز إلى جانب فرنسا، إذا رفضت إنجلترة وساطة روسيا، أو رفضت إبرام الصلح حتى يوم أول نوفمبر ١٨٠٧ على أساس اعترافها بحق الدول فى حرية الملاحة فى البحار، والتخلى عن كل الفتوحات التى استولت عليها إنجلترة منذ ١٨٠٥ فى مقابل إعادة هانوفر إليها. وفى هذه

الحالة ، تدعى الدانمرك والسويد والبرتغال والنمسا لإعـــلان الحرب على انجلترة ، فإذا رفضت السويد ذلك دعيت الدانمرك للقتال المشترك ضدها . ونصت المعاهدة السرية على أنه إذا رفضت تركيا وساطة فرنسا ، انحازت هذه إلى جانب روسيا ضد الباب العالى ، وفى هذه الحالة تتفق الدولتان (روسيا وفرنسا) على تحرير كل الولايات الأوروبية الخاضعة للدولة العثمانية ، فيما عدا الروملى والقسطنطينية . وهكذا يكون نابليون قد تخلى عن صداقته ومحالفته لتركيا . ولقد تذرع نابليون لتبرير هذه الخطوة المنطوية على الخديعة بأن مؤامرة فى السراى طوحت بعرش السلطان سليم الثالث وأفضت إلى موته يوم ٢٩ مايو ١٨٠٧ ، ليتولى مكانه السلطان مصطفى الثالث . فإن نابليون عند وصول أنباء هذا الانقلاب إلى تلست ، لم يلبث أن اعتبره من فعل الإله لإقامة الدليل على أن الإمبراطورية العثمانية لم يعد ممكناً بقاؤها .

وتم التصديق على المعاهدة الروسية الفرنسية فى تلست يوم ٩ يوليو ، ولقد ترتب على هذه الاتفاقات التى أبرمت فى تلست أن تدعم نفوذ نابليون فى القارة الأوروبية بأسرها ، وبالصورة التى تجعله قادراً على أن يجعل من (الحصار القارى) أداة فعالة يهدد بها إنجلترة . فالجنود الفرنسيون يحتلون دانزج المدينة الحرة ، وبروسيا تحتلها القوات الفرنسية حتى تدفع الغرامة المفروضه عليها ، والقيصر اسكندر قد اعترف بالتغييرات الإقليمية التى حصلت فى ألمانيا : إنشاء اتحاد الراين ، ومملكة وستفاليا ، كما اعترف بمملكة هولندة (ومليكها لويس شقيق الإمبراطور عليها) ، وبمملكة نابولى فى إيطاليا ، ومليكها جوزيف بونابرت .

أما نابليون فقد عاد إلى باريس فى ٢٧ يوليو . وكتب الكونت دى سيجور Ségur (كبير الأمناء) فى مذكراته : أن الإمبراطور فى ثمانية عشر شهراً اشتبك فى مائة واقعة وأربع معارك كبيرة ، وحطم أربعة جيوش وخلق ستة ملوك جدد (هم ملكا بفاريا وورتمبرج

سنة ١٨٠٦ ، وملك سكسونيا سنة ١٨٠٧ ، ومن بين أفراد أسرته جوزيف بونابرت ، ملك نابولى ، ولويس بونابرت ملك هولندة سنة ١٨٠٦ ، وجيروم بونابرت ملك وستفاليا سنة ١٨٠٧) . ثم إن جميع الدول العظمى فى القارة الأوروبية من بطرسبرج إلى نابولى الذين كانوا قد تحالفوا ضده بمسعى انجلترة ، تحولوا الآن ضد هذه الدولة » . لقد بلغت الإمبراطورية النابليونية فى تلست أوج رفعتها . ولقد كان نابليون نفسه يدرك هذه الحقيقة ، ويعترف بأن أسعد أيام حياته كانت تلك التى اقترنت بالانتصارات السياسية والعسكرية التى توجتها اتفاقات تلست . فقد سئل فيما بعد وهو بمنفاه فى سانت هيلانة عن أسعد الأوقات فى حياته ، فأجاب : « ربما كانت هذه أيام أن كنت فى تلست ، فقد كنت متوجاً بأكاليل النصر ، أملى القرارات وأسن القوانين ، ويحف بى الأباطرة والملوك كأنهم من رجال حاشيتى » .

وفى فرنسا نفسها ، كان الإمبراطور يستمتع بالسيطرة المطلقة ، فلا مقاومة ولا اضطرابات ، فهو قد أنقص عدد المسارح الشعبية فى باريس إلى ثمانية فقط ، بمقتضى قرار ٢٩ يوليو ١٨٠٧ ، الذى مر بنا ذكره . على أن أهم تغيير حدث فى هذه الفترة ، لدعم أركان سيطرة الإمبراطور الفردية ، كان اتخاذ بعض الإجراءات ضد (مجلس التريبون) الذى وصف بأنه لا يزال يحتفظ ببعض الشىء بذلك الروح المضطرب الديمقراطى الذى تسبب من مدة طويلة فى إثارة المتاعب بفرنسا. فقد صدر قرار من مجلس الشيوخ فى ١٩ أغسطس ١٨٠٧ بإلغاء مجلس التريبون ، وبأن ينضم أعضاؤه إلى المجلس التشريعى ، الذى جعل سن القبول به لا يقل عن الأربعين سنة ، وانتقلت اختصاصات مجلس التريبون إلى ثلاث لجان من هذا المجلس التشريعى .

وفى ١٥ أغسطس ١٨٠٧ ، احتفلت باريس بالنصر الباهر الذى أحرزه نابليون احتفالا فاق بفخامته كل الاحتفالات السابقة . وكان هذا الاحتفال

ـ بشهادة (فوشيه) ـ احتفالا (قومياً) بكل ما ينطوى عليه هذا الوصف من معنى ، فلم يكن الاحتفال ـ على حد قول فوشيه ـ لتكريم البطل نابليون ، بل لتمجيد العاهل الذى شاء الإله أن يكون هدية السماء إلى الأمة الفرنسية .

ومع ذلك فما لا شك فيه أن تلك الإمبراطورية التى بلغت أوج الرفعة فى تلست كانت نتيجة جهود بذلها شخص واحد ، وارتبط مصيرها بمصيره ، وهى إمبراطورية كان من الواضح أن بقاءها مرتهن كذلك بدوام تلك المحالفة مع روسيا ، وهى المحالفة التى اعتمد عليها نابليون فى تنفيذ سياسة الحصار القارى ، أكبر إجراء موجه ضد انجلترة ، ارتبط بنجاحه بقاء الإمبراطورية النابليونية ، كما كان لا معدى عن انهيار الإمبراطورية فى النهاية إذا قدر له الفشل . ولكن المحالفة مع روسيا لم تكن عملا من المنتظر دوامه . ومن الواضح أن ثمة عوامل عديدة تجعل هذه المحالفة بين العاهلين إجراء شخصياً لا يستند إلا على أطماعهما ومصالحهما الذاتية فحسب ، ولا يستهدف تسوية تكفل الاستقرار فى أوروبا . فإذا حدث أى اختلاف بينهما انحلت المحالفة ، وقد تحدق الأخطار بعدئذ بالإمبراطورية من كل جانب . وذلك كان مبعث الضعف فى ذلك الصرح الشامخ الذى أقامه العاهل الفرنسى فى تلست . وكما كتب دى سيجور أيضاً إن اليد التى رفعت عماد هذا البناء ، فى وسعها وحدها أن تحفظه قائماً ، وفى وسعها وحدها كذلك أن تهدمه .

وفى السنوات التالية ، سوف تبرهن الحوادث على مبلغ صدق هذه الملاحظة .

الفصل الرابع

أزمة الإمبراطورية : الحصار القارى

١٨٠٧ - ١٨١١

كانت الأغراض التى استهدف نظام الحصار القارى تحقيقها ثلاثة : أولها موافقة الدول (فى القارة) الأوروبية بأسرها ، سواء بطريق الرضا أو بإرغامها ، على إغلاق كل موانيها دون التجارة البريطانية ، وثانيها استبدال السلع التى تنتجها المصانع الأوروبية (فى القارة) بالمصنوعات البريطانية ، وثالثها تحقيق السلام البحرى وضمان حرية البحار ، وانتزاع ذلك انتزاعا من العدو المشترك (بريطانيا) بهدم اقتصاديات الإنجليز وتحطيم بحريتهم ، بفضل تحالف القوات البحرية فى أوروبا بأسرها ضدهم .

وتوقف الوصول إلى هذه الأغراض الثلاثة على استطالة المدة التى يبقى فيها نظام الحصار القارى نافذا ، وبمعنى آخر ، المدة التى تظل فيها أوروبا خاضعة لسيطرة نابليون . وتدين بالطاعة له ، فى وقت كان لابد أن تئن حكوماتها وشعوبها من وطأة هذا النظام القارى عليها . عندما ترتب على تنفيذه حرمان القارة الأوروبية من السلع والمواد الضرورية ، وغلاء الأسعار غلاء فاحشاً ، ووقف كل تجارة بحرية ، وتعطيل النقل البرى وعجزه عن إمداد الأسواق بحاجاتها بدرجة كافية أو فى صورة رتيبة منظمة وانتشار الكساد فى التجارة الداخلية ، وذلك فى حين أنه كان من المتعذر على الشعوب فى أجزاء القارة التى خضعت للسيطرة الفرنسية إدراك الغرض الذى سعى نابليون إليه من هذا النظام الصارم الذى فرضه عليهم ، وتعذر على نابليون والسلطات الفرنسية إقناعهم بأن من الخير لهم التضحية

بحاضرهم — وذلك بترويض أنفسهم على الحرمان وشظف العيش فى ظل الإمبراطورية — من أجل مستقبل ، كان — على أحسن الفروض — يحوطه الغموض والإبهام من كل جانب .

ومع ذلك فقد كان نابليون صحيح العزم على تنفيذ نظام الحصار القارى وكان اعتماده فى ذلك — على نحو ما ذكر هو نفسه — أن يدع القوات البرية (الجيوش) تقهر القوات البحرية (الأساطيل) . وتلك محاولة اقتضته أن يشن حرباً مدبرة وطويلة الأجل ضد انجلترة ؛ وكان لا معدى — فى الوقت نفسه — لاستمرار هذه الحرب المدبرة بنجاح ضد انجلترة ، أن يتدخل فى شئون الأمم سواء ما خضع منها لسلطانه المباشر كجزء من إمبراطوريته أو كانت تربطها بعجلة هذه الإمبراطورية معاهدات التحالف والصداقة . ولم يكن متيسراً فى ظل هذا النظام القارى أن تقف دولة من الدول فى أوروبا موقف الحياد من الحرب القائمة ، فتلك التى لا تقاتل إلى جانبه ، هى بالضرورة فى صف أعدائه . فاضطرت الدانمرك إلى إعلان موقفها إلى جانب نابليون ، وضرب الأسطول الإنجليزى عاصمتها كوبنهاجن فى أول سبتمبر ١٨٠٧ ، وحطم سفنها وكل عتاد الحرب فى ترسانتها ، وفى ٧ سبتمبر قررت الحكومة الدانمركية تسليم بقايا أسطولها (للانجليز) . وبقيت السويد إلى جانب انجلترة ، وكان حينئذ أن استطاع القيصر اسكندر وفقاً لمعاهدة تلسست ، أن يستولى منها على فنلندة (فى فبراير ١٨٠٨) . وأما البرتغال فقد كانت تربطها بانجلترة معاهدة صداقة وتجارة من الأزمنة القديمة (١٧٠٣) ، وتثق فى قوة البحرية الإنجليزية ضد اعتداءات وأطماع الإمبراطور نابليون ، ورفضت الحصار القارى . وعندئذ أعلن نابليون من فونتنبلو Fontainebleu عزل بيت براجنزا Braganza من الحكم وهى الأسرة الحاكمة فى البرتغال (فى ٢٩ أكتوبر ١٨٠٧) . وأعد مع السفير الأسبانى إيزكويردو Izquierdo مشروعا لتقسيم أملاك البرتغال . وفى المعاهدة السرية التى أبرمت فى فونتنبلو فى ٢٧ أكتوبر أعطيت البرتغال

الشمالية (لوزيتانيا Lusitania وهو الاسم القديم للبرتغال) مع ميناء أوبرتو Oporto كعاصمة لها إلى مارى لويز ملكة إترووريا Etruria (بإيطاليا) على أن تتنازل هذه عن مملكة إترووريا إلى إليزا بونابرت التى طلب إليها منذ ٢٣ نوفمبر أن تتسلم مقاليد الحكم بها . وفى نفس المعاهدة أعطيت البرتغال الجنوبية إلى مانويل جودوى Godoy « أمير السلام » ، ومحظى الملك الأسبانى كما نال لقب أمير الغرب Algarve (المقاطعة الجنوبية فى البرتغال) وأما ما تبقى من البورتغال ، وهو لشبونة وما حولها فقد تركت لتحتلها قوات نابليون إلى أن يحين الوقت عند عقد السلام العام لإرجاعها إلى شارل الرابع ملك أسبانيا وصاحب السيادة على لوزيتانيا (أى البرتغال الشمالية) والغرب (البورتغال الجنوبية) وإمبراطور الأمريكتين (أمريكا الأسبانية والأخرى البرتغالية) .

وعلى ذلك فقد عهد إلى القائد الفرنسى (چونو) Junot بمهمة احتلال البرتغال . فزحف (چونو) على طول نهـــر التاغوس Tagus وأوقع بالبرتغاليين هزيمة حاسمة عند أبرانتس Abrantés (على النهر) دخل بعدها لشبونة فى ٣٠ نوفمبر ١٨٠٧ ليجد يوحنا السادس صاحب الحكم فى البرتغال قد أبحر قبل ذلك بأيام ثلاثة فقط من لشبونة قاصداً إلى البرازيل ليتخذ مقر حكومته بها .

أما انجلترة فكانت تمر وقتئذ فى أزمة اقتصادية طاحنة ، يخشى من استفحال نتائجها الاجتماعية والمالية من حيث زيادة التعطل عن العمل وانتشار البطالة ، وهبوط قيمـــة الأوراق المالية ، وارتفاع الدين العام من ٢٦٠ إلى ٨٧١ مليون جنيه ، ومع ذلك فقد كانت مصممة على الاستمرار فى مقاومة الحصار القارى ، وكانت الوزارة القائمة هى وزارة المحافظين (حزب التورى) Tory برئاسة دون بورتلاند Portland وقد خلفت هذه وزارة الأحرار ، حزب الويجز Whigs (برئاسة جرنفيل Grenville) فى مارس ١٨٠٧ ، وكان من أعضاء الوزارة الجديدة كل من كاسلريه

وزيراً للحرب ، وجورج كاننج للسياسة الخارجية ، وكان كاسلريه وكاننج قد صح عزمهما على أن تسلك الحكومة مسلكا قوياً فى سياسة المقاومة ضد نابليون ، وكانت وزارة جرنفيل السابقة قد اتخذت منذ يناير ١٨٠٧ قرارات تجيب بها على مرسومات برلين ، وذلك بأن أعلنت الحصار على كل الموانى الفرنسية وموانى البلاد التابعة لها أو الدول المعترفة بمرسومات برلين . فلم تلبث وزارة بورتلاند ، لإظهار استيائها من مرسومات برلين أن استصدرت قرارات أخرى فى ١١ نوفمبر ١٨٠٧ ، نزل بسببها إرهاق شديد على سفن الدول المحايدة كلها بما فى ذلك سفن الدول الصديقة أو حتى المتحالفة مع الإنجليز أنفسهم فأخضعتها هذه القرارات لحق تفتيش البحرية الإنجليزية لها ، وألزمتها فوق ذلك بالوقوف فى إحدى موانى بريطانيا (المملكة المتحدة) أو فى جبل طارق ومالطة ، ودفع أتاوة تعسفية على المتاجر التى فى بطونها والحصول على مأذونية أو ترخيص بالتجارة ، ليتسنى لها الدخول فى إحدى الموانى الإنجليزية إطلاقا . فلقيت الدول المحايدة عناء شديداً ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية فى طليعة الدول التى ألحقت بها هذه القرارات أذى كبيراً ، حتى أنها استصدرت قانونا فى ٨ ديسمبر ١٨٠٧ لتنفيذ قانون سابق كان قد صدر فى العام الماضى (١٨٠٦) لمنع التبادل التجارى مع الدول الأوروبية ، وطلب جفرسون Jefferson (رئيس الولايات المتحدة) من الكونجرس استصدار قرارات لإغلاق الموانى الأمريكية فى وجه التجارة الأجنبية .

وكان يبدو أن نابليون فى وسعه إذا شاء وقتئذ الاستفادة من شعور الاستياء المتزايد هذا ضد انجلترة . ولكنه وقد صمم على المضى فى سياسة الحصار القارى إلى النهاية ، لم يلبث أن أجاب على إجراءات الإنجليز بأن استصدر فى ١٢ ديسمبر ١٨٠٧ (مرسوم ميلان) الذى نص على أن كل سفينة ، مهما كانت الدولة التى ترفع هذه السفينة علمها ، تخضع لتفتيش السفن الإنجليزية ، أو ترغم على الرحلة إلى انجلترة ، أو تدفع اتاوة ما إلى

الحكومة الإنجليزية ، تفقد بسبب هذا الفعل نفسه جنسيتها ، وينتهى تمتعها بالضمان الذى يخوله لها علمها الذى ترفعه ، وتعتبر أملاكا إنجليزية . وعلى ذلك فإن (مرسوم ميلان) جاء مكملا لمرسومات برلين فى شدتها وصرامتها . وعده نابليون إجراء لا غنى عنه لمواجهة ذلك « النظام الوحشى » — على حد وصفه له — الذى أخذت به انجلترة ، وقال إن العمل بهذا الإجراء لن ينتهى إلا إذا عاد الإنجليز إلى الاعتراف بحقوق الإنسان ، واحترموا مبادىء العدالة والشرف .

وتنفيذاً لمرسومات برلين وميلان إذاً ، ولتضييق الحصار القارى المضروب على انجلترة ، بضمان إغلاق الموانى الأوروبية فى وجه السفن الإنجليزية ، ومنع كل اتصال بين القارة الأوروبية وانجلترة ، لم يلبث نابليون أن اتخذ من الخطوات ما اعتقد أنه قمين بتأكيد سيطرته على أوروبا . ففى إيطاليا احتل قائده الجنرال ميوليس Miollis روما فى ٢ فبراير ١٨٠٨ ، ولم تمض أسابيع قليلة حتى كانت أدمجت فى مملكة إيطاليا كل من مقاطعات أنكونا وأربينو Urbino التى انتزعت من الأملاك البابوية ، وفى أسبانيا ، تزايد تدخل نابليون فى شئونها بصورة نشيطة ، بسبب الخلافات الناشبة بين أعضاء الأسرة المالكة الأسبانية والتى هددت بزوال نفوذ مانويل جودوى ، محظى الملك شارل الرابع ، فقد أراد ولى العهد ، فرديننـد (فرديننـد السابع فيما بعد) ويبلغ الثالثة والعشرين من عمره التخلص من جودوى ، مدفوعاً إلى ذلك بتحريض حاشيته ، لإنهاء النفوذ السيء الذى كان لهذا الوزير على والديه ، ولكى يصل هو إلى الحكم والسلطة ، وكان فرديننـد مترملا من مدة قصيرة ، فأوحى إليه السفير الفرنسى فى مدريد (أوجين بوهارنيه) أن يطلب من نابليون (فى ١٢ أكتوبر ١٨٠٧) يد إحدى أميرات بيت بونابرت . فلم تمض أيام على « مؤامرة » فرديننـد حتى ألقت الحكومة القبض عليه وعلى معاونيه (فى ٢٩ أكتوبر) . لتفك إسارهم بمجرد أن علمت الحكومة بأن هذه

(المؤامرة) غرضها المحالفة مع البيت البونابرتى ، وتقدم الملك شارل الرابع نفسه ، يطلب رسمياً إتمام هذه المصاهرة (١٨ نوفمبر ١٨٠٧) .

وكان الفرنسيون قد استطاعوا التوغل فى الأراضى الأسبانية قبل هذه الحوادث ، بدعوى إرسال الإمدادات إلى البرتغال (وقد عرفنا أن جونو لم يلبث أن احتل اشبونة فى ٣٠ نوفمبر ١٨٠٧) ، وبدعوى حماية أسبانيا نفسها بمنع الإنجليز من إنزال قواتهم فى أراضيها ، عن طريق جبل طارق ، فاستطاع القائد (مورا) على رأس جيش من ثمانين ألفاً أن يجتاز جبال البرانس ، وأن يحتل المواقع الاستراتيجية والحصون فى أسبانيا الشمالية ، يعاونه فى ذلك القواد : مونسى Moncey ، وبسيير Bessières وديبون Dupont ، تحت إمرته ، وأن يزحف على العاصمة مدريد (ودخل مورا مدريد فى ٢٣ مارس ١٨٠٨) .

على أنه بينما تمكن نابليون من بسط سيطرته على إيطاليا ، وإلى درجة كبيرة ، كما يبدو ، على أسبانيا ، كان من واجبه أن يبذل قصارى جهده لتهدئة قيصر روسيا حليفه ، وإزالة مخاوفه ، وإقناعه — تبعاً لذلك — بالاستمرار على تنفيذ سياسة الحصار القارى ضد انجلترة ، وكان الذى يقض مضجع القيصر إسكندر ، إنشاء غراندوقية وارسو (على يد نابليون ، وفى معاهدة تلست) . فقد اعتبر القيصر إنشاء هذه الغراندوقية محاولة جدية لبعث وإحياء مملكة بولندة القديمة ، وفى ذلك خطر على كيان الإمبراطورية الروسية ذاتها ويهدد بانحلالها . أضف إلى هذا أنه كان يخشى من أن تصبح بولندة عند إحيائها ملجأ لليهود « المشردين فى أنحاء الأرض » يحشدون بها قوتهم لتهديد الكنيسة الأرثوذكسية (كنيسة روسيا) . ومع أن المحالفة الروسية الفرنسية لقيت كل تعضيد من حكومة القيصر ، التى تولى فيها رومیانتزوف Roumiantsov وزارة الخارجية ، وسبيرانسكى Speranski وزارة الداخلية . ولكن أحداً من النبلاء (الطبقة الأرستقراطية) أو رجال البلاط ، ما كان يؤيد هذه المحالفة . ولم يشأ النبلاء العسكريون

أن يتناسوا ذكرى معركة إيلو (٨فبراير١٨٠٧) التى انهزموا فيها وإن كانوا قد زعموا لأنفسهم النصر بسبب الخسائر الفادحة التى تكبدها الفرنسيون فى هذه الواقعة — على نحو ما سبق ذكره فى موضعه — فاحتفلت روسيا بأسرها وقتئذ بهذا النصر . زد على ذلك أن طبقــــة ملاك الأرض (بويار Boyar) كانت متأثرة بمصالحها فحسب ، فهى لا تكاد تجد ما تبيعه لفرنسا ، بينما كانت انجلترة الدولة التى تحتاج بحريتها العظيمة إلى الأخشاب والقنب لصناعة السفن ، وتباع هذه الأشياء من أملاك البويار الواسعة ، فحرمهم الحصار القارى من أهم مواردهم . وأظهرت الأرستقراطية الروسية شعورها نحو فرنسا بمحاولة الابتعاد دائماً عن السفير الفرنسى الجديد (سفارى) Savary وقد اعتبره النبلاء مسئولا عن مقتل دوق دانجيان . فى حين أنهم صاروا يقربون إليهم (المهاجرين) الفرنسيين مثل الدوق دى ريشيلو Richelieu أو سفير بيدمنت (بيت سافوى) الذى أسقطه نابليون ، وكان السفير (جوزيف دى ميستر) Maistre صاحب شهرة ، عاش فى بطرسبرج خمسة عشر عاما (١٨٠٢ — ١٨١٧) ، وسجل أحداثها فى مذكرات معروفة باسم (أمسيات سان بطرسبرج) Sorées de Saint-Pétersbourg .

ومع ذلك فقد بذل نابليون قصارى جهده لإقناع القيصر بالإبقاء على المحالفة الفرنسية ، ولاستلال سخيمة النبلاء الروس ، وصار يلوح أمام ناظرى اسكندر بالمزايا العظيمة التى سوف تعود على روسيا فى القريب العاجل عندما يستطيع الحليفان ، وبإشراك النمسا معهما كذلك ، الزحف صوب القسطنطينية ، ثم صوب الدجلة والفرات ، للسير من هذه الجهات إلى الهند . وعندما تعين (كولنكور) Caulaincourt سفيراً لدى روسيا فى مكان (سفارى) طلب منه نابليون فى ٢ فبراير ١٨٠٨ : « أن يبلغ القيصر أن رغبات نابليون هى رغباته ، وأن (النظام) الذى أوجده نابليون إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً (بنظام) القيصر نفسه ، وأن ليس هناك ما يدعو للاصطدام بينهما ، لأن الدنيا أو العالم متسع بدرجة تكفى للاثنين أن يتخذا

مكانهما به . وأن نابليون لن يلح على القيصر فى طلب إخلائه الولايات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) ، وأن القيصر لا يجب أن يلح عليه فى طلب إخلاء بروسيا ، وأن نابليون لا يرى صعوبة ما فى أن يستولى القيصر على السويد ، وأن يؤخذ ستوكهلم العاصمة نفسها . بل من الواجب أن يقوم القيصر بهذه الخطوة ، ولن تجد روسيا فرصة أنسب من هذه التى تعرض لها . لأن تتخذ بطرسبرج مركزاً يتوسط أملاكها ، وأن تتخلص من هذا العدو الجغرافى (السويد) وتلك كانت عروضاً متصلة بواقع الموقف فى أوروبا ، وألصق بمصالح روسيا المباشرة ، من تلك المشروعات الواسعة التى استهدفت احتلال القسطنطينية والوصول بطريق الدجلة والفرات إلى الهند .

ولكن كل هذه العروض وما صحبها من مباحثات بين السفير الفرنسى الجديد فى بطرسبرج (كولنكور) والقيصر اسكندر ، ووزير خارجيته رومايتزوف ، لم تسفر عن شىء ، إذ سرعان ما تعطلت فجأة بسبب الحوادث التى وقعت فى أسبانيا والتى أثارت أمة بأسرها (الأمة الأسبانية) ضد نابليون .

ولقد كان فى أسبانيا أن أوقدت الشرارة التى أشعلت نار الحرب القومية فى أوروبا ضد السيطرة النابليونية . فقد ذكرنا كيف أن الفرنسيين توغلوا فى الأراضى الأسبانية بقيادة (مورا) حتى وصلوا إلى أبواب مدريد ، بدعوى حماية أسبانيا من الإنجليز ، لكن مثول الخطر الفرنسى بوجود الجيوش الفرنسية أمام العاصمة ذاتها ، لم يلبث أن جعل الأسبانيين يدركون أن الإمبراطور الفرنسى إنما يريد الاستيلاء على بلادهم ، وأن يطوح باستقلالهم . ويملى عليهم القرارات والقوانين التى يرغمهم على الإذعان لها مهما كانت مناقضة لمصالحهم الوطنية ، فاهتاجت النفوس ضد هؤلاء الأجانب المعتدين على بلادهم ، وضد الحكومة (الأسبانية) الضعيفة التى

رضخت عن طيب خاطر لهذه « الإهانات » . وشرع الملك شارل الرابع الذى أخلى مكانه للغزاة الفرنسيين يفكر فى مغـــادرة مقره الملكى فى (أرانجوز) Aranjuez على مسافة إلى الجنوب عن مدريد — للابحار من قادش قاصداً إلى أمريكا . ولكن الثورة سرعان ما اشتعلت فى ١٨ مارس ١٨٠٨ ولم ينقذ (جودوى) من أيدى الثوار إلا تنازل الملك عن العرش لصالح ابنه فرديننداالسابع ،الذى رحب به الشعب ، وأحاط بموكبه فى الطريق من (أرانجوز) إلى مدريد (٢٣ مارس) .

وكان لهذا الحادث — حادث أرانجوز — أكبرالأثر فى رأى كثيرين ، فى أن يعمد نابليون إلى تغيير الخطة التى كان قد رسمها لمعالجة مسألة أسبانيا . حقاً لقد ظل دائماً غرضه أن يتخذ من أسبانيا وسيلة لزيادة قوة فرنسا . ولكن التغيير طرأ على الوسائل المحققة لهذه الغاية . فهو كان يريد مبدأ الأمر التخلص من محظى الملك (مانويل دى جودوى) الذى كان مكروهاً من الشعب الأسبانى ، وأن يضع فى حكومة البلاد بدلا من (جودوى) رجالا من اختياره . ولكن ثورة فردنندضد أبيه ، واضطرارشارل الرابع إلى التنازل (حادث أرانجوز) جعل نابليون يعدل عن خطته الأصيلة ، ويلجأ إلى أساليب أدت إلى نتائج خطيرة .

فما أن وصله خبر تنازل شارل الرابع عن العرش ، حتى أعلن (نابليون) أن هذا التنازل ملغى ، وأن العرش قد صار خالياً .

وفى خطاب بعث به إلى أخيه لويس ، ملك هولندة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٨٠٨ ، ويبرز إلى عالم الوجود للمرة الأولى الطريقة التى أرادبها نابليون « معالجة» المسألة الأسبانية ، عرض الإمبراطور على شقيقه عرش أسبانيا ، وفى هذا العرض كانت أصول (الحرب الأسبانية) التى امتدت سنوات طويلة ، والتى كانت أحد العوامل الحاسمة فى النهاية فى سقوط الإمبراطورية النابليونية .

فقد احتج شارل الرابع – ومن المرجح أن ذلك كان بتأثير من مورا – على الشدة التى عومل بها ، حتى اضطر إلى التنازل عن العرش ؛ وبعث بهذا الاحتجاج إلى نابليون ، بينما استطاع مورا أن يقنع فرديناند (الابن) بالذهاب إلى الحدود الفرنسية لمقابلة الإمبراطور عله ينال منه تثبيته على عرش أسبانيا . واستدعى نابليون الوالد وولده لمقابلته فى بايون Bayonne عبر الحدود فى الأراضى الفرنسية ، وأطلق (مورا) سراح (جودوى) ليذهب هو الآخر إلى بايون . واستقبل نابليون شارل الرابع وزوجه (ماريا لويزا) بمظاهر التكريم اللائقة بالملوك ، وبعد مشادة عنيفة بين الأب وابنه ، فى حضوره ، أرغمهما نابليون على التنازل عن كل حقوقهما فى عرش أسبانيا لصديقهما العزيز وحليفهما الإمبراطور . فتنازل فرديناند السابع فى ٥ مايو ، وبعد أيام قليلة (١٠ مايو) تنازل شارل الرابع الذى بدا كأنه صار لا يبغى إلا تمضية ما تبقى له من عمر بين زوجه وصديقهما « الوحيد » جودوى ، ورحلوا جميعاً إلى (كومبيين) Compiegne وأما فرديناند السابع فقد أعطى إقليم (فلانساى) Valençay لإقامته ، وكان من أملاك تاليران ، وتقع كومبين وفلانساى داخـــل الحدود الفرنسية . وفى ٦ يونية سنة ١٨٠٨ صدر قرار بتنصيب جوزيف بونابرت ملكا على أسبانيا ، وقد حل محله فى نابولى (مورا) ملـكا على هذه الأخيرة . وفى ١٥ يونية قابل وفد أسبانى الإمبراطور فى بايون ليبدى موافقته على قبول جوزيف بونابرت ملـكا على أسبانيا . ووعد نابليون الوفد بأن حكومة عادلة حكيمة سوف تتولى إدخال الإصلاحات الحرة إلى بلادهم .

واغتبط نابليون بهذه النتيجة « السهلة » التى وصل إليها ، وزاد من اغتباطه أن جاءه آنئذ خبر إخفاق مؤامرة دبرها فى باريس أحد الضباط المطرودين من الجيش لآرائه الجمهورية ، الجنرال دى ماليه ، Malet مع جماعة من أعضاء مجلس الشيوخ «المثاليين» لعزل نابليون ، وإعادة تأسيس

الجمهورية ؛ فاكتشف أمرها ديبوا Dubois مدير البوليس ، ومنافس (فوشيه) Fouché الخطير على وزارة الداخلية (٨ يونية ١٨٠٨) . فقــد اعتقد نابليون أنه فى الوقت الذى تآمر عليه بعض الفرنسيين ولإنهاء عهد الإمبراطورية أن الشعب الأسبانى الذى أساء ملوكه حكومته ، قد قبل بسهولة تنصيب أمير عليه (جوزيف بونابرت) من أسرة ينبىء اختياره منها بأن عهداً من الإصلاح والرخاء لابد أن يبدأ سريعاً .

وجمع نابليون فى بايون مجلساً Junta من الأسبان لوضع دستور جديد للمملكة ، واستطاع هؤلاء بعد اثنتى عشرة جلسة فقط أن يعدوا دستوراً كان منسوخاً من دستور الإمبراطورية الفرنسية نفسه ، أعلن نابليون اعتماده له فى ٧ يوليو ١٨٠٨ : وبعد يومين اثنين دخل جوزيف بونابرت الأراضى الأسبانية ، ليجد الثورة مشتعلة فى كل أسبانيا .

فقد رفض الشعب الأسبانى الاعتراف (بالأمر الواقع) والإذعان لما يعتبره إهانة لحقت بشرف الأمة . وكانت قد قامت اضطرابات خطيرة فى مدريد ، عندما ذاع خبر (مؤامرة بايون) . وحاول الفرنسيون نقل فرنسوا أصغر أبناء شارل الرابع من القصر الملكى ، فخرج الأسبانيون فى مظاهرات صاخبة لم تلبث أن تحولت إلى التحامات داميــة عندما أمر (مورا) بإطلاق النار على المتظاهرين ، وتبع ذلك اصطدام الفريقين بعضهما ببعض يوم ٢ مايو ١٨٠٨ ، وهو اليوم الذى اشتهر فى تاريخ المقاومة الأهلية بأسبانيا (Dos Mayo) بأنه كان بداية الحرب التحريرية. إذ سرعان ما تألفت (المجالس) التنفيذية الثورية فى المدن الهامة ، وصار يتولى السلطة العليا (مجلس) أشبيلية ، وأعلنت «الحرب حتى الموت» ضد الفرنسيين ، إلى أن يرحل هؤلاء من بلادهم ، وتعود الأسرة الأسبانية (البربون) إلى الحكم ثانية وتسترجع البلاد استقلالها . وقامت المذابح فى فالنسيا Valencia وقادش ، وفى أكثر الأقاليم الجنوبية ، ليس للخلاص من الفرنسيين وحدهم ، بل ومن الأسبانيين الموالين لهم . وساعد على المقاومة أن البلاد

جبلية ، ويخترق الجبال ممرات ضيقة ، ذات أغوار بعيدة مما يجعل سهلا حرب العصابات ، التي كان من أفرادها إلى جانب المقاتلين ، القساوسة والرهبان الذين اعتبروا الفرنسيين أعداء للدين . ولقـــد استطاع هؤلاء جميعاً أن يقاوموا الجيوش الفرنسية مقاومة عنيفة ، تحت إرشاد المجالس التنفيذية التي ذكرناها .

وبدأت العمليات العسكرية بأن أمر الإمبراطور بأن يزحف جيش بقيادة الجنرال ديبون Dupont على أشبيلية ، وعلى أن يكون من مهمته كذلك إنقاذ بقايا الأسطول الفرنسي الذي ظل ملتجئاً في قادش من أيام معركة الطرف الأغر . واحتل جيش ديبون قرطبة ٧ يونية ١٨٠٨ ولكنه سرعان ما اضطر إلى التقهقر أمام القوات الأسبانية المتفوقة عليه ، حتى بلغ في تقهقره (أندوجار) Andujar (وتقع قرطبة ، وإلى الشمال منها أندوجار على نهر وادي الكبير . وتقع جنوب قرطبة على النهر نفسه إشبيلية) . ومكان أندوجار عند مدخل الممرات الضيقة في جبال مورينا Sierra Morina وتعذر على (ديبون) التقدم ، ولكنه بدلا من الارتداد إلى ممرات سيرا مورينو واتخاذ موقف الدفاع ، بعث بالجنرال (فيديل) Vedel مع نصف الجيش تقريباً للاستيلاء على مرتفعات أو (ممرات) ديسبينا بيروس Despëna Perros وتقع سلسلة الجبال هذه إلى الشمال من أندوجار . فانتهز القائد الأسباني الفرصة (وهو كستانوس Castanos) ليبعث بجزء من قواته بقيادة ردنج Rédinng (من كبار العسكريين والنبلاء الأسبان) . إلى بايلن Baylen الواقعة بين المكانين كي يفصل بين جيشي ديبون وفيديل ولا شك أن تلك كانت مناورة تنطوي على مجازفة كبيرة ، وتعرض الأسبانيين في (بايلن) للاندحار التام لو استطاع جيشا ديبون وفيديل الإطباق عليهم . ودارت في (بايلن) معركة حامية بين ديبون وبين الأسبان بقيادة (ردنج) الذي دفع كل هجمات ديبون الذي أراد اختراق

الصفوف الأسبانية دون جدوى ، حتى إذا أنهك الفرنسيون وخارت قواهم ، ظهر (كستانوس) فى المؤخرة ليجهز عليهم . وعندئذ عرض ديبون أن يستسلم بجيشه إذا سمح له بالعودة مع قواته إلى فرنسا . ومع أن (فيديل) كان قريباً من مكان المعركة ويسمع صوت إطلاق المدافع ، وفى وسعه إذا أسرع أن يعاون ديبون معاونة جدية ، فقد آثر البقاء فى موضعه ، وعندما بلغه أن رئيسه يقترح التسليم على العدو ، فضل الارتداد صوب الممرات (ديسبينا بيروس) وكان ذلك مسلكا إجرامياً فى نظر الكثيرين . ولا يقل عنه خطورة ما فعله (ديبون) نفسه الذى جعل شروط التسليم تشمل جيش (فيديل) أيضاً (٢٣ يوليو ١٨٠٨) . ومع ذلك فقد قبل (فيديل) هذه الشروط ، ورجع — الآن — ليستسلم مع جيشه ، عندما كان فى وسعه أن يذهب بجيشه سالماً إلى مدريد . أما مجموع الفرنسيين الذين سلموا فى هذه الواقعة (بايلن) فكان ١٨ ألفاً ، بينما بلغ عدد قتلاهم أكثر من ثلاثة آلاف . وقد رفض مجلس أشبيلية أن يعود الأسرى إلى فرنسا ، بل استبقاهم جميعاً فى حوزته .

تلك إذا كانت هزيمة بايلن ، التى زاد من خطورة أثرها إقدام جوزيف بونابرت بعدها بأيام قلائل على إخلاء أسبانيا حتى نهر الإبرو Ebro فى الشمال.

وأما أثر هذه الهزيمة الآخر ، فكان أن شجع النجاح الذى أحرزه الأسبانيون البورتغال على إعلان الثورة ، فنـــادى الأهلون فى أوبرتو Oporto بتأييدهم لبيت براجنزا (الأسرة المالكة البورتغالية) ، وبادروا بإلغاء الحكومة الفرنسية وتأليف مجلس تنفيذى مؤقت للحكم ، وانضمت كل الأقاليم فى البورتغال الشمالية إلى الثورة التى لم تلبث أن امتدت كذلك إلى الأقاليم الجنوبية . وما أن بلغ الحكومة الإنجليزية نبأ هذه الثورة حتى أسرعت بإرسال جيش إلى البورتغال بقيادة السير آرثر ولزلى Arthur Wellesley (دوق ولنجتون فيما بعد) نزل فى شاطىء البورتغال عند خليج مونديجو Mondego (عند مصب نهر مونديجو) يوم ٢ أغسطس ١٨٠٨ ، وكان

جيش (جونو) فى البورتغال فى لشبونة وما حولها ويبلغ الثمانية والعشرين ألفاً قد صار معزولا بها منذ قيام الثورة فى أسبانيا ، ولو أن (جونو) كان مصمماً على الدفاع عن البلاد التى فتحها ، فاستطاع القضاء على الثورات « الضعيفة » التى قامت فى كل مكان بين ٦ ، ١٦ يونية . وكانت هذه «ضعيفة» لأن الفرنسيين سبق أن سرحوا الجيش البورتغالى القديم ، وجمعوا الأسلحة واستولوا على كل مستودعاتها ومخازن الذخيرة فيها ، فلم يجد الشعب (الثائر) قوة مدربة يمكنه الاستناد عليها فى ثورته ، وتعذر الحصول على الأسلحة . وتجول جيش (جونو) فى أنحاء البورتغال ، وتمكن من إخماد الثورات المشتعلة بها ، واعتقد جونو أن فى وسعه الاحتفاظ بفتوحاته طويلا . ولكن نزول الإنجليز فى البورتغال سرعان ما حطم هذه الآمال .

فقد انتصر (ولزلى) على جيش جونو عند فيميرو Vimiero فى ٢١ أغسطس ١٨٠٨ وعندئذ اضطر جونو الذى كان يتولى قيادة الجيش الفرنسى بنفسه فى هذه الواقعة ، إلى عقد اتفاق (كينترا) Cintra فى ٣٠ أغسطس ، وبمقتضاه وافق القائد الفرنسى على إخلاء البورتغال بأسرها فورا ، على أن تحمله السفن الإنجليزية مع جيشه إلى فرنسا (إلى لوريان Lorient ، ورشفور Rochefort) . وفى ١٢ سبتمبر ١٨٠٨ احتل الإنجليز لشبونة ، وفى ٣٠ سبتمبر لم يكن هناك جندى فرنسى واحد فى كل البورتغال .

وأقامت هزيمة فيميرو ، وهزيمة بايلن قبلها ، الدليل على أن جيوش الإمبراطور لم يعد الانتصار مستعصياً عليها . وقد ضارعت هذه الهزائم فى خطورة آثارها الهزيمة التى لحقت منذ نيف وسبع سنوات الجنرال (منو) فى الإسكندرية وترتب عليها انسحاب جيش الشرق من مصر . ولا جدال فى أن مسئولية الهزيمة التى لحقت بجيش الفرنسيين فى إيبريا كانت موزعة على الإمبراطور نفسه وعلى قائديه ، ديبون وفيديل خصوصاً ، فهو قد أخطأ التقدير عندما استهان بقوة الأسبان ، وبعث لغزو بلادهم جيشاً ضئيل الحجم ، لم يتدرب جنوده تدريباً كافيا ، بينما افتقر قواده إلى الكفاءة

العسكرية والشجاعة الأدبية ، على نحو ما ظهر من جانب (ديبون) ، وإلى النشاط والقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة ، على نحو ما تبين من مسلك (فيديل) ، وقد اتهمهما الإمبراطور بالخيانة والجبن ، وقد قدمهما للمحاكمة العسكرية ، وأثبتت هذه أنهما ارتكبا جريمة الإهمال ، وقبلا شروطاً للتسليم مهينة للشرف . وعلى ذلك فقد سجن كلاهما . فاستمر (ديبون) فى السجن إلى سنة ١٨١٤ ، وأما (فيديل) فقد عفا عنـــه الإمبراطور بعد سنوات قليلة ، واستخدمه مرة ثانية . وكان (جونو) وحده الذى خرج من حوادث الحرب فى شبه جزيرة إيبريا دون أن يلحق به الأذى . فقد شاء نابليون أن يحمى هذا القائد الذى وقع على (اتفاق كينترا) برفعه إلى مرتبة الدوقية ، فنال (جونو) لقب دوق أبرانتس Abrantés إحياء لذكرى المعركة التى انتصر فيها جونو على البورتغاليين ودخل بعدها لشبونة فى العام السابق (نوفمبر ١٨٠٧) .

ومهما يكن من أمر ، فقد أثبت الانسحاب، من البرتغال ، ومن أكثر أجزاء أسبانيا بعدهذه الهزائم أن(الجيش الأعظم) لم يعدبالجيش الذى لا يقهر، وتجاوب فى أنحاءأوروبا صدى هذه الحقيقة التى استكشفت فى إيبريا ووجب على الإمبراطور أن يمنع ذيوع هذا الاعتقاد بكل وسيلة ، وإلا ترتب على انتشاره ثم رسوخه فى الأذهان تحرك الشعوب بالثورة ضده، وسعيها لتقويض أركان امبراطوريته وكان نابليون منذ أن بلغته أخبار الهزيمة فى (بايلن) — ٢٣ يوليو ١٨٠٨ — فقد أمر ثلاثة جيوش من خيرة جيوشه (الألمانية) المدربة وهى جيوش فيكتور Victor ومورتييه Mortier وناى Ney ، بالذهاب إلى أسبانيا ، وعقـــد الآمال على إمكان جوزيف بونابرت (الملك) والجنرال سافارى القائد الأعلى والذى حل محل (مورا) فى أسبانيـا ، الصمود فى مراكز أمامية حتى تصلهما النجدة . ولكن هذه الآمال تحطمت بعد الحوادث التى ذكرناها ، وصارت مهمة الجيوش الزاحفة ، أن تعيد من جديد فتح شبه جزيرة إيبريا . وأما هذه القوات الحاضرة من ألمانيا

فقد بدأت طلائعها تجتاز ممرات البرانس فى آخر شهر أكتوبر ١٨٠٨ . وعندئذ كان الإمبراطور نفسه قد ولى وجهه شطر (إرفورت) Erfurt .

لقد حاول نابليون مكافحة الأثر الذى أحدثته هزيمة جيوشه فى إيبريا بالذهاب بنفسه إلى أسبانيا ، لإعادة الأمور إلى نصابها هناك ، ولتأكيد أن ما فعله فى أسبانيا لم يكن عملا « ثورياً » ، ولكن من نتائج العهد القديم ، لأن أسبانيا - كما قال يجب أن تكون فرنسية ، وهى الإرث الذى طالب به لويس الرابع عشر لابنه ولى العهد من زوجته إبنة فيليب الرابع ملك أسبانيا ولحفيده الذى صار لويس الخامس عشر) . فتلك « وصية » - قال نابليون إن الواجب يقتضيه قبولها مع تاج الملكية على فرنسا ، طالما أن لويس الرابع عشر قد أهرق الدماء الغزيرة من أجل أن تتبوأ نفس الأسرة عرش البلدين ، فرنسا وأسبانيا . غير أن الإمبراطور ما كان يستطيع الذهاب بنفسه إلى أسبانيا دون أن يستوثق سلفاً من أن أوروبا لن تنتهز فرصة سحب أكثر جيوشه منها - لإرسالها إلى إيبريا - للقيام بالثورة فى مؤخرته ، هذا من جهة ، وأن النظام القارى ، الذى ضرب الحصار على انجلترة ، سوف يظل نافذاً وبنفس الصرامة التى استمر ينفذ بها بعد إبرام معاهدة تلست على وجه الخصوص مع روسيا (٧ - ٩ يوليو ١٨٠٧) وهذا من جهة ثانية .

ولذلك فقد بادر الإمبراطور بتسوية مسألة بروسيا بأن عقد معها اتفاقاً فى باريس فى ٨ سبتمبر ١٨٠٨ ، أخلى الفرنسيون بمقتضاه بروسيا ، فى نظير أن ينقص عدد الجيش البروسى إلى ٤٢ ألف رجل فقط ، وأن تدفع تعويض حرب لفرنسا مبلغ ١٤٠ مليون فرنك ، وعلى شريطة أن تبقى حاميات فرنسية تحتل المواقع الثلاثة التالية : جلوجو Glogau وكاسترين Küstrin وستيتن Stettin وكلها تقع على نهر الأودر ، وذلك حتى تقوم بروسيا بتأدية التزاماتها وفق المعاهدة . ثم ذهب الإمبراطور لمقابلة القيصر إسكندر فى إرفورت .

وفى إرفورت استمرت مقابلة العاهلين حوالى شهر تقريبا (من ٢٧ سبتمبر إلى ٢٤ أكتوبر ١٨٠٨) — وكان فى إرفورت أن شهد العهد النابليونى أزهى أوقاته إطلاقا ، حيث أقيمت الزينات وتميزت الحفلات بالبذخ والفخامة ، عندما احتشـــد رجال البلاط من روس وفرنسيين يحفون بالإمبراطور ، وقام الممثل العظيم (تالما) بأداء تمثيليات كورنيل Corneille وأصغى الجميع باهتمام وعناية زائدة لكل ما أراد الإمبراطور أن يقصه من ذكريات الشباب عندما كان « ضابط مدفعية » ، واستطاع عندما ذهب فى رحلة قصيرة إلى فايمر Weimar أن يجزل العطاء لإثنين من ألمع قادة الفكر الألمانيين وقتئذ هما الشاعر جيته Goethe ، والفيلسوف القصصى والمؤرخ ويلاند Weiland ولكن تلك كانت جميعها مظاهر خادعة . فالقيصر كان متحفظاً ولا يريد التورط فى تعهدات جديدة ، فهو كان قد توقف فى كونجسبرج ، قبل الذهاب إلى إرفورت ؛ وقابل هناك ملك بروسيا فردريك وليم وزوجه لويزا ، وهو إلى جانب هذا وجد فى إرفورت (تاليران) يحذره من عواقب ترك نابليون يعمل من أجل توسيع رقعة إمبراطوريته ، وكان تاليران قد أخلى مكانه فى وزارة الخارجية ليحل محله (شامبانى) Champagny وزيراً لها ، واستطاع بمعاونة القيصر أن يزوج ابن أخيه من أميرة كورلاند . وقد أشار تاليران على القيصر فوق ذلك بعدم الموافقة على مشروع نابليون الذى أراد الزواج من إحدى أميرات البيت القيصرى . وأدرك نابليون أن المحالفة التى عقدت أواصرها فى تلست قد انتهى أجلها ؛ ولكنه عمد إلى المراوغة كما فعل صاحبه ، كسباً للوقت فوعد بإخلاء غراندوقية وارسو ليستخدم فى أسبانيا الجنود الذين كانوا فى احتلالها ، واعترف بحق القيصر فى امتلاك الإمارات الدانوبية ، ملدافيا وواليشيا Walachia (البغدان والأفلاق) على أمل أن يتعهد القيصر بإقناع النمسا وبالوســـائل التى يراها بالوقوف ساكنة أطول مدة ممكنة يريدها نابليون حتى يتفرغ لنضاله المزمع فى أسبانيا . ويبدو أن القيصر قد أشار

فعلا على البارون دى فنسنت Vincent سفير فرنسوا الأول ، إمبراطور النمسا ، أن يتخلى هذا الأخير عن محاولة الالتجاء إلى الحرب مرة ثانية لحسم خلافاته مع فرنسا . وقبل القيصر اسكندر الاعتراف من جانبه بكل الإجراءات التى اتخذها نابليون فى أسبانيا (واغتصاب عرشها) ؛ ووعد بإمداده بمائة وخمسين ألف جندى فى حالة نشوب الحرب ثانية بين فرنسا والنمسا .

وعلى ذلك فقد وقع الفريقان فى ١٢ أكتوبر ١٨٠٨ (اتفاق أرفورت) الذى تناول الموقف فى بروسيا وبولندة ، وفقاً لما سبق الاتفاق عليه فى تلست كما شمل مصير الإمبراطورية العثمانية ، على أساس أن تستبق روسيا مؤقتاً فى حوزتها الإمارات الدانوبية ، مع إرجاء الفصل نهائياً فى هذه المسألة ، خوفاً من أن يرتمى السلطان العثمانى فى أحضان انجلترة ، على أساس أن تمتنع فرنسا عن الاشتراك فى الحرب إذا أعلن الأتراك الحرب على روسيا . ثم تعهد نابليون واسكندر بالمحافظة على سلامة ما بقى من أملاك الدولة العثمانية . وكان واضحاً أن الإمبراطور فى هذا الاتفاق قد حرم القيصر على وجه الخصوص من تحقيق أعز أمانيه : الاستيلاء على القسطنطينية ومضيق الدردنيل . وكان واضحاً كذلك ولهذا السبب نفسه أن القيصر لن يؤيد نابليون فى أى إجراء يتخذه للضغط على النمسا وإهانتها . وهكذا فمع أن العاهلين وقعا معاً على رسالة بعثا بها إلى ملك انجلترة جورج الثالث ، فى ١٢ أكتوبر ، يطلبان منه الموافقة على عقد الصلح ، ويهددانه بإلحاق الأذى ببلاده إذا تعطل بسبب رفضه إبرام السلام العام — ولم تسفر هذه الرسالة عن نتيجة — فقد وقع نابليون وحده على رسالة شديدة العبارة لتهديد إمبراطور النمسا .

ومع ذلك ، فقد أسفر اتفاق ارفورت عن النتيجة المباشرة التى توخاها نابليون منه وهى السماح له بالذهاب إلى أسبانيا « ليغزوها » من جديد. وكانت

المقاومة فى أسبانيا قد زادت شدة على شدتها عندما استطاعت قوات الماركيز دى لاروماانا La Romana الأسبانية الإفلات من رقابة الفرنسيين والانضمام إلى القائدين الأسبانيين : كستانوس ، وبلافوكس Palafox وكان نابليون قد احتجز (لاروماانا) بجيشه فى جزيرة فونن Funen الدانمركية ولكن (مؤامرة بايون) سببت تذمر هذه القوات الأسبانية ، واستطاع الأسطول الإنجليزى أن ينقلها من شمال ألمانيا إلى أسبانيا .

وغادر نابليون باريس فى ٢٩ أكتوبر ١٨٠٨ على رأس مائة وسبعين ألف مقاتل ، قسمهم إلى سبعة جيوش بقيادة خيرة قواده : لان ، سولت ، ناى فيكتور ، ليففر ، مورتييه ، جوفيون سان سير ، بينما تولى قيادة الحرس الإمبراطورى الجنرال بسيير Bessières وحصل أول اشتباك عند زرنوسا Zornosa (بإقليم بسكاى الأسبانى) فى ٢٩ أكتوبر ، وارتد الوطنيون الأسبانيون ، وعند جامونال Gamonal أمام برجوس Burgos أوقع بهم الإمبراطور هزيمة ساحقة فى ١٠ نوفمبر ، وكان الجيش الأسبانى الصغير بقيادة استريمادورا Estremadura وقد توالت الهزائم بعد ذلك على الأسبانيين ، فانهزم القائد الأسبانى يواكيم بليك Blake عند اسبينوزا Espinosa (١١ نوفمبر) ، وانهزمت قوات كستانوس وبلافوكس فى ٣٠ نوفمبر عند (توديلا) Tudela على يد الجنرال (لان) . وزحف نابليون بطابور واحد فقط من جيشه لإقتحام ممرات سوموسييرا Somosierra التى وقف على حمايتها الأسبان بقيادة بنيتو سان جوان Benito San-Juan فتم له ذلك بعد معركة قصيرة (٣٠ نوفمبر) وفى ٢ ديسمبر كان نابليون على أبواب مدريد التى دخلها يوم ٩ ديسمبر ١٨٠٨ ، ليضع أخاه جوزيف على عرش أسبانيا ثانية ، وليصدر طائفة من القرارات (الإصلاحية) والتى أنهى بفضلها الحقوق الإقطاعية ، وألغى محكمة التفتيش ، وأغلق ثلثى الأديرة .

وكان الإنجليز فى أثناء ذلك قد اعترفت حكومتهم (ووزير الخارجية بها جورج كاننج) . بالمجلس التنفيذى Junta الذى أنشأه الأسبان فى قادش ، على أساس أنه يمثل ملك أسبانيا الشرعى فرنند السابع ، ويعمل

بإسمه . وأمد الانجليز هـذا المجلس الذى اعترفوا له بحقوق الحرب ، بالمعونة المالية ، وبالجيوش ، وأرسلوا الإمدادات كذلك لتقوية جيشهم الرابض فى البورتغال (بعد اتفاق كينترا بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٨٠٨) ، وقد عهد بقيادته إلى السير جون مور Moore (٦ أكتوبر) . ولكن هزيمة الجيوش الأسبانية ودخول نابليون إلى مدريد ، سرعان ما أرغمت (المجلس التنفيذى) على الفرار إلى (أشبيلية) ، Seville وتفرقت قوات الوطنيين الأسبانية فى كل مكان . وباستثناء الجيش الانجليزى بقيادة السير جون مور فى البورتغال بدا كأنما قد صارت أسبانيا بأسرها على وشك التسليم للامبراطور ووجد الجنرال مور بعد هذه الحوادث أن موقفه قد بات شديد الحروجة فشرع يتقهقر بجيشه إلى لشبونة (٢٨ نوفمبر) — وكان مور عقب توليه القيادة قد بدأ يزحف صوب أسبانيا ليضم قواته إلى جيوش حلفائه — فارتد الآن نحو العاصمة البورتغالية . ولكنه عاد فصمم على التقدم بعد أن تلقى من الممثل الإنجليزى فى مدريد (فرير Frere) — وكانت هذه لم تسقط بعد فى أيدى الفرنسيين — ما شجعه على المضى فى مغامرة الزحف صوب مدريد . فبلغ سلامنكا Salamanca (فى ١٣ — ٢٣ نوفمبر) . ثم بقى بها ينتظر وصول مدفعيته (٣ ديسمبر) ليستأنف الزحف إلى بلد الوليد Valladolid ولكن لم يلبث أن جاءته الأنباء عن هزيمة الأسبان ، وعن دخول نابليون إلى مدريد . وأهم من هذا كله لم يلبث مور أن علم بتحرك الجيوش الفرنسية ، ونابليون نفسه للإطباق على قواته . فقرر مور التقهقر بكل سرعة إلى جاليكيا Galicia (الإقليم الواقع فى طرف أسبانيا الغربى) ; ونفذ الإنجليز خطة تقهقرهم بنظام حتى وصلوا إلى (استورجا) Astorga ولكن بعد هذه الأخيرة ، ظهرت بوادر العصيان وعدم الطاعة ، بسبب المشاق التى تكبدها الجيش المتقهقر فى إقليم جبلى ، ووسط فصل الشتاء . وعندما بلغ الإنجليز المرتفعات المطلة على (كورونه) Coruna الميناء الذى ازمعوا الإبحار منه إلى بلادهم ، كان الجيش فى حالة يرثى لها ،

وكان عندئذ أن حاول (سولت) محاولة يائسة ليمنع السير چون مور وجيشه من الوصول إلى هذا الميناء والإبحار منه .

وكان نابليون قد جاءته الأنباء بأن امبراطور النمسا يعمل لفصم علاقاته مع فرنسا ، وأن مؤامرة ضد حياة الإمبراطور قد اكتشفت فى باريس . ولذلك قرر العودة إلى عاصمة ملكه ، فغادر أسبانيا يوم ٣ يناير ١٨٠٩ بعد أن عهد بقيادة الجيش إلى (سولت) وأوصاه « بإلقاء الإنجليز إلى البحر » . وطارد (سولت) هؤلاء مطاردة عنيفة حتى اشتبك بهم عند مرتفعات كورونه فى معركة حامية يوم ١٦ يناير ١٨٠٩ ، أسفرت عن قتل قائدهم السير جون مور ، ولكنها لم تنجح فى منع الانجليز من الاقلاع على مراكبهم من كورونه يوم ١٨ يناير ١٨٠٩ .

ووصل نابليون إلى باريس يوم ٢٣ يناير ، عن طريق بلد الوليد وبايون ، ليوقف المؤامرة التى نمى إليه خبرها ضد حكومته . وكان تاليران ، أثناء حملة أسبانيا قد اتفق مع فوشيه على التخلص من شخص الامبراطور ، ليحل محله الجنرال مورا ، واكتفى نابليون بعد مشادة عنيفة مع تاليران ، بأن حرمه من وظائفه (كبير الحجاب) ثم كان عليه مواجهة المحالفة الدولية الجديدة التى تشكلت ضده (المحالفة الدولية الخامسة) .

فقد كان من أثر الثورة فى أسبانيا ، أن نفضت الشعوب الألمانية عنها ثوب الاستكانة والخنوع ، الذى جعلها ترضى بالمصير الذى يريده لها نابليون من غير أن تحرك ساكنا ، فحركتها الثورة فى أسبانيا من سباتها . وتضافرت الأسباب التى جعلت الألمانيين ينتقضون بدورهم على السيطرة النابوليونية ، فهم قد غدت بلادهم تحت هـــذه السيطرة معبراً أو ممراً للجيوش الفرنسية المتقاتلة فى أوروبا (وفى أسبانيا) ، مع ما يقترن بذلك من وجوب تقديم المؤن ، ودفع الأتاوات . وكانت الغرامات العسكرية

التى فرضت – عليها إلى جانب هذا – عبثاً ثقيلا أبهظ كاهلهم ، فى وقت اشتدت عليهم فيه وطأة الأزمة الاقتصادية بسبب نظام الحصار القارى الذى فرضه نابليون على كل أوروبا الخاضعة لسلطانه ، أو « المتحابة » و « المتحالفة » معه . وتلك شدائد تحملها الشعب الألمانى بسبب الهزائم العسكرية التى لحقت به . وكان ضرورياً لخلاصه منها أن يعمل لغسل الإهانات التى أتت بها هذه الهزائم العسكرية . فبدأ يستيقظ شعوره الوطنى (القومى) رويدا رويدا ، ويتوق للقيام بعمل ينهى به السيطرة الأجنبية (النابليونية) التى أذلته كل هذا الإذلال وأفقدته كرامته الوطنية .

ولقد أتيح للفيلسوف الألمانى فيشته Fichte أن يعبر عن هذا الشعور القومى الناشىء فى ألمانيا ، فى سلسلة من المحاضرات (الأربع عشرة) التى ألقاها فى دار (أكاديمية برلين) فى شتاء ١٨٠٧ – ١٨٠٨ بعنوان (أحاديث أو خطب موجهة إلى الأمة الألمانية) لم يجد البوليس سبباً لمنعه من إلقائها ، واكتفت الرقابة بحذف المحاضرة الثالثة عشرة فقط لأنها كانت عنيفة . وقد أجاز البوليس هذه المحاضرات على اعتبار أن صاحبها فيلسوف ألمانى شهير ، لا يبغى منها إلا إصلاح قواعد التربية والتهذيب فى بلاده . والواقع أن (فيشته) أراد فى محاضراته هذه أن يبين للشعب الألمانى أنه هو وحده (أى الألمان أنفسهم) المسئول عن كل الأذى الذى لحق به بسبب الغزو الفرنسى ، وأن فى وسع الشعب الألمانى وحده إزالة هذه المساوىء وإصلاح شئونه بنفسه ، وعليه – قبل أى شىء آخر – إبراز القوى الكامنة فى كل تلك الخصائص التى يتميز بطابعها كشعب ألمانى . فلأن لهذا الشعب (ألمانيته) ومن واجبه الاحتفاظ بهذه (الألمانية) ، صار يتحتم عليه الوقوف فى وجه أية محاولة للإمتزاج بشعب آخر أجنبى عنه ، والاندماج فيه لدرجة الاختفاء من الوجود بذاتيته (الألمانية) ، وانصهاره فى هذا الشعب الأجنبى ، بل صار لزاماً عليه أن ينشىء أو يخلق قومية مستقلة عن كل الأمم (والدول)

الأخرى . وألمانيا فتن جرمانى أى أحد فروع الشعب الذى رسالته أن يربط النظام الاجتماعى القائم فى أوروبا المعوق بالدين الصحيح كما هو محفوظ فى آسيا المتوغلة فى القدم ، فيعمل بذلك على بداية عهد جديد ؛ لقد احتفظ الشعب الألمانى بسقطه ، وبلغة أجداده ، وبعنصريته ، ولكن الألمان خلال نصف القرن الأخير ، استبدت بهم الأنانية ، وصاروا متصفين بالعجز لأنهم تركوا أنفسهم يشردون فى عالم الفكر النقى دون أن يزعجهم التفكير فى شئون الدنيا حولهم ، التى تأزمت فيها الأمور بدرجة صارت تدعوهم إلى أن يوجهوا قواهم الذهنية لعلاجها ، بعد أن يتجدد شباب هذه القوى بفضل ما هنالك من قابلية للعالم الإنسانى . للترقى وبلوغ مراتب الكمال فإذا امتنع الألمان عن نسيان نوع الحياة القائمة على قوة الفكر ، صار فى وسعهم أن ينتزعوا من يد القوة المتوحشة ، الهيمنة على مصائر العالم » .

وكان عندئذ أن تألفت بعض الجمعيات السرية ، نذكر منها خصوصاً (حلف الفضيلة) Tugenbund الذى أسسه ماكس لهمان Max Lehman الأستاذ والمؤرخ الألمانى ، بمعاونة أحد الموظفين (موسكا) Mosqua ، وقد أشاد كثيرون ، وربما لدرجة المغالاة بالأثر الذى كان لهذه الجمعية ، فى نشر آراء (فيشته) وتوضيحها ، وإذاعة أمانى الألمان القومية ، وجمع المؤيدين والأنصار حول هذه المبادىء القومية الجديدة .

واعتبرت بروسيا ، خير مكان يتسنى فيه قيام (الأمة) الألمانية الناشئة إذ أن بروسيا إلى جانب شعور شعبها بضرورة الإصلاح الذى لا معدى عنه للنهوض بالبلاد بعد كبوتها وهزيمتها فى الحرب ضد نابليون ؛ كانت كذلك موئل الألمانيين الذين صح عزمهم على التضحية بكل عزيز لديهم لتحرير بلادهم من السيطرة النابليونية . فكان (هاردنبرج) Hardenberg الوزير البروسى السابق الذى لجأ إلى (ريغا) تحت حماية القيصر ، لا يزال يوجه سياسة مليكه فردريك وليم الثالث . ويذكر له المبادىء التى جعلت

فى نظره الموظفين الفرنسيين منذ قيام (الثورة) التى فتحت أمام المواطنين جميعهم باب الترقى، يقبلون على خدمة الدولة بحماس. فالثورة جددت شباب فرنسا عندما حطمت أعداء التقدم المتشبثين بالنظام الزائل، وقضت على المساوىء القديمة، وأيقظت القوى النشيطة من سباتها. وتلك هى المبادىء والقوى التى يستمد منها نابليون نفوذه وسلطانه. «إن روح القرن الذى نعيش فيه تدعو حتما — كما استمر هاردنبرج يقول — إلى أن تقوم الدولة ذات النظام الملكى على مبادىء ديمقراطية». ثم إن بروسيا وجدت فى وزيرها البارون ستين Stein خير من يسهر على إدخال الاصلاحات الاجتماعية والإدارية التى تقوم على هذه المبادىء التى بسطها (هاردنبرج). ومع أن كثيرين حذروا من المغالاة فى تقدير آراء (ستين) الحرة، فالذى لاشك فيه أن بروسيا مدينة للبارون ستين بوصولها لمرتبة الدولة القومية الألمانية بالصورة التى أوجدتها العبقرية الألمانية ذاتها، والتى تتفق مع تقاليد ألمانيا ومصالحها. وكان (ستين) — الذى ولد فى نساو، قد دخل فى خدمة بروسيا قبل تأليف المحالفة الدولية الرابعة، ووصل إلى رئاسة الحكومة (الوزارة) على أثر ذهاب (هاردنبرج) إلى المنفى. فأصدر فى ٩ أكتوبر ١٨٠٧ قراراً بإلغاء الرق — كان ذا أثر ضئيل لأنه أعطى الفلاحين حق امتلاك الأرض دون أن يمكنهم من امتلاكها فعلا — ثم إنه أعد مشروعاً للإصلاح الإدارى على أســــاس اللامركزية فى الأقاليم. وذلك بأن يستبدل (بالبيروقراطية) ممثلين بالانتخاب، يعرفون أقاليمهم حق المعرفة بسبب عيشهم الطويل بها، وذلك حتى يتسنى إشراك الأمة فى إدارة شئونها والسهر على مصالحها. وهو إجراء — فى نظر كثيرين كذلك — لم يكن ذا أهمية بالغة.

وعلى ذلك فقد كانت هذه (الاصلاحات) لا تبعث فى حينها على الأمل العظيم فى أن عهداً من الإصلاح الواسع المدى قد بدأ فى بروسيا، أو أنه كان يخشى من أثرها لتحريك الشعب على الثورة والانتقاض على سلطة الامبراطورية. ولذلك لم يأبه نابليون لهذه الإصلاحات وآثارها، ولو أنه

انتهز الفرصة للتخلص من (ستين) استنادا على انتشار التذمر فى وستفاليا ، وكان للإمبراطور علاقات بالمتذمرين بها ، وعلى رسالة من القائد الروسى وتجنستاين Wittgenstein فى ١٥ أغسطس ١٨٠٨ إلى الملك فردريك وليم الثالث يطلب إبعاد (ستين) ، فأصدر نابليون وهو بأسبانيا أمراً بنفيه (فى سبتمبر ١٨٠٨) فاضطر (ستين) إلى مغادرة البلاد والهرب إلى النمسا . ولكن بعد عامين استطاع (هاردنبرج) أن يظفر برضاء مليكه عليه ، فعاد إلى برلين ، ليتعاون مع (شارنهورست Scharnhorst وجنسيناو Gneisenau على إتمام الإصلاحات التى كان هذان الأخيران قد بدآها فى الجيش ، وأهم هذه الإصلاحات تسريح الجنود بمجرد تدريبهم على فنون القتال ، بعد خدمة قصيرة ، ليحل محلهم دفعات جديدة ، يدربون بسرعة حتى يأتى فوج آخر بعد تسريحهم وهكذا ، وذلك ليكون لدى بروسيا جيش كبير وقت الحاجة دون أن يزيد عدد الجيش النظامى عن ٤٢ ألف رجل ، وهو الرقم الذى حددته معاهدة تلست لأقصى ما يمكن أن تبلغه الجيش البروسى .

ووقعت فى أثناء ذلك كله بعض الحوادث التى تدل على وجود الاضطراب وانتشار القلق ، فى أنحاء ألمانيا ، والتذمر من السيطرة النابليونية ومع أنه سهل دائما على السلطات الحكومية (الخاضعة لنظام الإمبراطورية) إخماد هذه الاضطرابات والفورات بكل سرعة ، فقد كانت فى حد ذاتها كافية للتدليل على أن حوادث أكثر جدية لا بد واقعة فى النهاية ، وأن شعوراً (قومياً) أخذ يشتد فى ألمانيا ، ولا يلبث حتى يقوى بدرجة تهدد بتقويض عروش الامبراطورية النابليونية ، وتنهى سلطانها من ألمانيا . من ذلك (الثورة) التى قامت فى إقليم التيرول ، والتى اشترك فى تحريكها كل من أندريا هوفر Höfer (صاحب حانة) ، وراهب كبوشى يدعى كاسبينجر Caspinger ، ضد بفاريا التى كانت قد حصلت على التيرول من النمسا بمقتضى معاهدة برسبورج ، أى نزولا على رغبة نابليون . وقد استمرت مقاومة الثوار فى التيرول حتى شتاء ١٨١٠ عندما قبض على (هوفر) وأعدم رميا

بالرصاص فى منتوا Mantoue . ثم كانت هناك محاولات أخرى ، أخفقت جميعها : منها محاولة الضابط البروسى كاط Katt الاستيلاء على مجدبرج ، والمحاولة التى قام بها الكولونيل دورنبرج Dörnberg من حرس الملك جيروم بونابرت ، لتحريك الفلاحين فى وستفاليا على الثورة ، فحصدت المدافع الثوار تحت أسوار كاسل Cassel ؛ ومنها المحاولة الفاشلة التى أراد بها الماجور (شل) Schill تحريك فرسانه على الثورة (٢٨ إبريل ١٨٠٩) ، وكان (شل) محبوباً من الشعب بسبب بسالته فى حملة ١٨٠٦ ، واشتهاره بكراهيته للفرنسيين. فقد أخفق وانهزم فرسانه ، ولقى مصرعه فى ستر السند Stralsund (شمال ألمانيا) ؛ ومن ذلك أيضاً أن دوق برونزويك إولز Oels الإبن الرابع للدوق برنزويك الذى انهزم فى واقعة (أورشتاد) والذى فقد أملاكه سنة ١٨٠٦ ، لم يلبث أن جند ضد الفرنسيين ما أطلق عليهم اسم (فرسان الموت) فاستطاع الاستيلاء على برنزويك (أملاكه القديمة) واسترجع قصر آبائه ، ولكن ذلك لم يستطل إلا أياما معدودة . سرعان ما طرد بعدها من برنزويك ، ثم طورد مطاردة عنيفة وهو فى طريق فراره عبر وستفاليا ، حتى كاد يقبض عليه ، ولكنه تمكن من بلوغ مصب نهر الوزر Weser بالقرب من برمن Bremen حيث أنقذته سفينة انجليزية هرب على ظهرها .

وتلك جميعاً كانت محاولات متفرقة ، لا تستند على تدابير محكمة ، ولا تربط بينها خطة معينة للعمل ، وكان لذلك مقضياً عليها بالفشل من البداية . ومع ذلك فهى تعتبر بالغة الدلالة على مقدار الضيق الذى شعر به الشعب الألمانى حتى نفذ صبره ، وما عاد يحتمل الخضوع لسلطان الإمبراطورية النابليونية ؛ وهى كذلك تعتبر مؤذنة بأن انفجارا (قوميا) ضد هذه السيطرة سوف يحدث لا محالة ، وسواء فى القريب العاجل أو بعد فترة من الزمن ، وعند أول بادرة .

ولقد جاءت هذه البادرة التى فجرت بركان المقاومة الأهلية ضد نابليون والسيطرة الفرنسية فى ألمانيا على يد النمسا .

فقد حطت ولا شك معاهدة برسبورج من شأن النمسا فى أوروبا ، بعد أن أفقدها الإمبراطور كل أملاكها فى إيطاليا ، وأرغمها على التخلى عن أكثر أملاكها فى ألمانيـــا لحساب بفاريا وورتمبرج وبادن خصوصا ؛ ووجدت النمسا أنها قد صارت بفضل هذه المعاهدة فى عداد الدول الضئيلة القيمة ، ولا تحتل فى محفل الدول الأوروبية إلا مرتبة ثانوية ، ولكن النمسا رفضت الإذعان لهذا المصير ، بل إنها وجدت فى المبادىء والتعاليم التى نادى بها (فيشته) للاحتفاظ بالذاتية الألمانية ، الوسيلة التى تمكنها من جمع الشعوب الألمانية فى صعيد واحد للنضال ضد السيطرة الأجنبية (الفرنسية) التى تبغى القضاء على الوطن الألمانى ، ومحو التقاليد والذكريات الجرمانية العتيدة التى تفخر بها الأمة الألمانية. ووجدت النمسا فى حوادث الاضطرابات والثورات الصغيرة التى ذكرناها فى التيرول وفى وستفاليا ما يشجعها على المضى فى محاولة إنقاذ الوطن الألمانى . وبدأت النمسا استعداداتها بإعادة تنظيم جيوشها ، فأشرف على هذا التنظيم وزيرها الكونت فون ستاديون Stadion (الذى خلف كوبنزل Cobenzl) ، والأرشيدوق شارل . وفى ١٢ مايو ١٨٠٨ صدر قرار بإنشاء (الميليشيا الجديدة) ؛ ووعـــدت انجلترة بمد هذه القوة الجديدة بالمال والسفن . وأما روسيا التى كان عليها أن تمنع النمسا من التحرك ضد نابليون ، ليفرغ لحربه فى شبه جزيرة إيبريا فإنها هى الأخرى بدأت تفطن بعد إرفورت ، وبفضل مساعى تاليران إلى حقيقة نوايا الإمبراطور ، ولم يكن فى وسع القيصر الاستغناء كلية عن صداقة نابليون ، وهو الذى يلوح أمام ناظريه بمشاريع (الشرق) العظيمة ولكن اسكندر لم يكن يسعه كذلك أن يغفل أهمية وجود النمسا كحاجز بين إمبراطوريته وإمبراطورية غريمه ، ويهمه كذلك الإبقاء على كيانها .
وكان اعتماداً على كل هذه الاعتبارات إذا أن حاولت النمسا انتزاع روسيا

كلية من محالفتها مع نابليون ، فأوفدت إلى بطرسبرج سفيرها (شوارزنبرج) Schwarzenberg لهذه الغاية . ووعد القيصر أن يبذل كل ما وسعه من جهد وحيلة ليتجنب امتشاق الحسام جديا ضد النمسا .

وكان اعتماداً على هذه التأكيدات إذا أن زحف الأرشيدوق شارل على رأس جيشه يوم ١٠ إبريل ١٨٠٩ صوب بفاريا ، واقتحم حدودها . ومعنى ذلك أن النمسويين دخلوا أراضى (اتحاد الراين) الذى كان نابليون « حاميا » له . ويعين استئناف النمسا القتال بهذه الصورة ، تأسيس المحالفة الدولية الخامسة ضد فرنسا . لأن الحرب التى أشعلتها النمسا الآن ، جاءت فى وقت تدور فيه الحرب فى أسبانيـــا ، ولأن انجلترة أفادت من هذه الحوادث، فأرسلت النجدات إلى لشبونة وعينت لقيادتها السير أرثر ولزلى محل السير جون مور . وفى يوليو ١٨٠٩ بعثت بأسطولها لتحطيم الأحواض والأسطول الفرنسى فى ميناء أنتورب — أو انفرس — (حملة جزيرة ڤالشيرن Walcheren) وقد أخفقت هذه المحاولة ، واضطرت بقية الحملة إلى العودة لانجلترة فى أغسطس من السنة نفسها . ومن جهة أخرى اعتمدت النمسا فى نضالها ضد الإمبراطور على عوامل أخرى لها خطرها ، هى القوة المعنوية أو الروحية التى بدت فى الحركات الثورية التى ذكرناها (حركة أندريا هوفر) ، ثم التذمر المتولد من الضيق الاقتصادى بسبب سياسة الحصار القارى ، وأخيراً الغضب الدينى من معاملة البابا بيوس السابع رئيس الكنيسة الكاثوليكية بالعسف والجور على يد العاهل الفرنسى .

أما نابليون فقد غادر باريس فى حملة هذا العام (١٨٠٩) يوم ١٣ إبريل بعد أن أناب عنه فى الحكم (كمباسيرس) ، وكان جيشه فى هذه الحملة يكاد يكون بتمامه جيشاً جديداً يتألف ثلث قواته من فرق أجنبية (ألمانية) بينما ضمت القوات الفرنسية إليها شبانا يافعين لم يبلغوا السن القانونية للتجنيد ، وتخرجوا فى سرعة من المدارس الحربية فى سان سير Saint-Cyr أو (لا فليش) La Flèche المدرسة الحربية الإعدادية لأبناء الضباط . أو من المدارس

الثانوية (الليسية) كما ضمت إليها جنوداً من المسرحين من الخدمة العسكرية ومع أن جيش نابليون كان أقل عـــدداً من جيش النمسا إلا أنه احتفظ بميزتين هامتين : المدفعية القوية ، والسرعة في العمليات العسكرية التى اشتهر بها نابليون .

وعبثا حاول النمسويون بقيادة الأرشيدوق شارل أن يفصلوا جيش (دافو) فى راتزبون عن جيش (ماسينا) فى أوجزبرج . فقد اشتبك معهم الإمبراطور فى معركة (أو سلسلة من المعارك) دارت رحاها خمسة أيام (من ١٩ إلى ٢٣ إبريل ١٨٠٩) كانت أهمها فى (اكموهل) Eckmühl فى ٢٢ إبريل — نال دافو على أثرهـــا لقب أمير اكموهل — وعجز النمسويون بعد هذه المعارك عن وقف زحف الفرنسيين ، فنشبت معركة دامية عند أبرزبرج Ebersberg فى ٣ مايو ، ودخل نابليون فينا للمرة الثانية فى ١٣ مايو ١٨٠٩ .

وجمع الأرشيدوق شارل فلول جيشه ليعـد جيشاً جديداً من حوالى الثمانين ألف رجل تقدم بهم على نهر الدانوب حتى صار على مقربة من فينا . وتهيأ نابليون لمقابلته ، وفى ٢٠ مايو تمكن جيش ماسينا (من ٤٠ ألف) من اتخاذ مواقعه على الضفة اليسرى للنهر فى مكان يتوسط المسافة بين قريتى أسبيرن Aspern وإيسلنج Essling واشتبك الفريقـان فى معركة حامية ، وتبادل الجيشان المتقاتلان احتلال أسبيرن وإيسلنج مرات عديدة ، وانقضى يوم المعركة الأول (٢١ مايو) والأرشيدوق شارل يحتل هذا الموقع (أسبيرن) ، وفى القتال الذى دار يوم ٢٢ مايو تحمل الفريقان خسائر جسيمة ولم يجد الإمبراطور مناصا من إصدار أمره بالتقهقر . وبلغت خسائر الفرنسيين فى هذه المعركة ثلاثين ألفاً تقريباً ، وبلغت خسائر النمسويين عشرين ألفاً ، وأصيب فى هذه الواقعة القائد الفرنسى (لان) بجرح قاتل ، ليقضى نحبه بعد أيام قلائل . وأما (ماسينا) فقد استطاع أن يجمع فلول

الجيش الفرنسى . ونال ماسينا لقت أمير إيسلنج ، ولكن هذه الواقعة — واقعة اسبيرن وإيسلنج — (٢١ — ٢٢ مايو) كانت ذات أثر خطير على سمعة نابليون .

وقد قضى نابليون ستة أسابيع بعد هذه الواقعة ، يعمل بكل همة لتعويض خسائره ، وإعادة بناء الجيش ، استعداداً لمحاولة جديدة من أجل عبور النهر (الدانوب — عند ڤينا) والالتحام مع العدو فى معارك فاصلة على الضفة الأخرى .

وكان النمسويون عندما بدأوا تعبئة جيوشهم فى يناير وفبراير ١٨٠٩ قد أعدوا جيشاً بقيادة الأرشيدوق جون John لغزو إيطاليا الشمالية الشرقية بينما تهيأ الأرشيدوق فردنند للزحف من كراكاو Cracow بجيش آخر لاحتلال وارسو (عاصمة غراندوقية وارسو) وقد تقدم هذا الجيش الأخير بكل سرعة داخل الأراضى البولندية ، وأوقع الهزيمة بالوطنيين البولنديين بقيادة (بونياتوسكى) Poniatowski فى ١٩ إبريل ، وفى ٢٣ إبريل دخل وارسو . ولكن بونياتوسكى الذى جمع جيشه فى غاليسيا Galicia ، لم يلبث أن احتل لوبلن Lublin (فى ١٤ مايو) . ثم ساندومير Sandomir (على نهر الفستيولا) فى ١٨ مايو وفى ٢٠ مايو استولى بعد هجوم عنيف على زاموس Zamosz (جنوب لوبلن ، إلى الغرب من نهر الفستيولا) . وتقدم الروس (حلفاء الإمبراطور) فى الوقت نفسه عبر الحدود الروسية — النمسوية إلى لمبرج Lemberg ، بينما شرعت قوات بولندية تزحف على وارسو وتقترب منها . فما أن وجد الأرشيدوق فردنند نفسه مهدداً من كل جانب حتى قرر إخلاء وارسو يوم ٣ يونية ، والانسحاب إلى مكان بعيد منها ، على أن ينسحب بجيشه أخيرا إلى أولمتز Olmütz (الأراضى النمسوية) عن طريق كراكاو (يوليو ١٨٠٩) .

وكما أخفقت عمليات النمسويين العسكرية ضد بولندة ، لم يظفروا بنتيجة

من حملتهم العسكرية فى إيطاليا فقد عبر جيش الأرشيدوق جون الحدود الإيطالية عند تارفيس Tarvis فى ٩ إبريل ، وأنزل بعد ذلك بأيام قليلة هزيمة كبيرة بجيش فرنسى إيطالى يقوده نائب الملك فى إيطاليا البرنس يوجين بوهارنيه ، عند ساشيل Sacile (إلى الجنوب) ، فى ١٦ إبريل ، ثم لم يلبث أن انتصر مرة أخرى على الفرنسيين عند كالديرو Caldiero فى ٢٩ إبريل ، ولكن أخبارا سيئة لم تلبث أن وصلته عن سوء الموقف فى ألمانيا ؛ قرر بسببها الانسحاب الى ما وراء الحدود الإيطالية (فى بداية مايو). وبعد عدة التحامات مع قوات البرنس يوجين الذى كانت قد وصلته النجدات عندئذ ، ولم يحرز النمسويون أية انتصارات جديدة ، اضطر الأرشيدوق جون الى التخلى عن إقليم كارينثيا Carinthia (النمسوى) لنائب الملك فى إيطاليا ، والانسحاب إلى المجر (هنغاريا) . فوصل يوم ٧ يونية إلى (راب) Raab يتعقبه يوجين الذى كانت مهمته الآن ، تغطية تحركات الجيش الفرنسى الرئيسى الزاحف على المجر ، ثم أوقع يوجين بالنمسويين الهزيمة عند (راب) فى ١٤ يونية . وتقهقر الأرشيدوق إلى برسبورج ، عن طريق كومورن Komorn وقد استدعى من برسبورج للاشتراك فى واقعة واجرام Wagram .

وكذلك اضطر النمسويون الذين اشتبكوا فى معارك مع قوات المارشال مارمون فى كرواتيا ودلماشيـــا إلى الارتداد والانسحاب إلى الأراضى النمسوية .

وفى أثناء ذلك كله ، كانت العلاقات فى هذه اللحظة ذاتهـا قد ساءت لدرجة بعيـدة بين الإمبراطور والبابا بيوس السابع . فقد احتل الجنرال ميوليس Miollis — كما عرفنا — روما فى ٢ فبراير ١٨٠٨ من أجل مراقبة تنفيذ الحصار القارى ، ومن ذلك الحين وجد البابا أنه فى حرب « فعلية » مع الإمبراطورية الفرنسية . فقد أوقف ونفى سكرتير الدولة (البابوية)

الكردينال جبريلى Gabrielli لأنه منع الموظفين فى الأملاك (أو الدولة) البابوية من حلف يمين الولاء للحكومة الدخيلة ، وخلفه الكردينال (باكا) Bacca الذى سار فى نفس سياسة المقاومة ضد السيطرة الفرنسية ، وهى المقاومة التى امتدت إلى كل أنحاء إيطاليا . وقد شرح الكردينال (باكا) لأعضاء الهيئة السياسية فى البلاط البابوى (٣٠ نوفمبر ١٨٠٨) الحال السيئة التى صارت عليها حكومة رئيس الكنيسة الأعلى ، تحت السيطرة النابليونية فقال إن الكنيسة المستعبدة قد صارت خاضعة لسلطان السلطة الزمنية ، بينما قد بقى رئيسها الأعلى حبيس سجن ضيق منـــذ عشرة شهور ، فريسة للاهانات ، والاعتداءات من كل نوع ، محروماً من وزرائه ، ومبعداً عنهم ، مشلول السلطة للقيام بوظائفه . ولكن نابليون لم يلبث أن أجاب على هذه المقاومة باستصدار قرار من فينا فى ١٧ مايو ١٨٠٩ ، يعلن فيه أنه لم يعد هناك مسوغ لبقاء السلطة الزمنية التى يمارسها البابا . ذلك أن الأملاك البابوية قد ضمت الآن إلى الإمبراطورية الفرنسية ، وأن روما قد صارت مدينة حرة وتابعة للامبراطورية . وأراد نابليون أن يعوض البابا عن خسارته ، فقرر زيادة أراضيه ومزارعه بدرجة تستطيع بهـا أن تدر عليه ريعاً سنوياً يبلغ مليونى فرنك . على أن البابا لم يلبث هو الآخر من ناحيته أن استصدر بعد ستة أسابيع فقط (١٠ يونية ١٨٠٩) قرار حرمان ضد « أولئك الذين ارتكبوا ، وأمروا ، ورحبــوا بالاعتداءات التى وقعت على السدة الرسولية ، وأشاروا بها ووافقوا عليها » . وقاوم البابا أمر نابليون بالقبض على الكردينال (باكا) . وأخيراً ألقى الجنرال (رادت) Radet القبض على البابا نفسه فى ٦ يوليو ١٨٠٩ ، ونقله إلى سافونا Savona (ناحية الغرب من جنوة)، حيث بلغها يوم ٢٠ أغسطس .

واليوم الذى ألقى فيه القبض على البابا بيوس السابع (٦ يوليو) كان اليوم الذى أحرز نابليون فيه النصر على النمسويين فى واقعة (واجرام)

الدموية . فقد عبر الجيش الفرنسى نهر الدانوب ، وقد بلغ المائة والخمسين ألف مقاتل ، قبل ذلك بيومين (٤ يوليو) . ثم وقعت الواقعة عند واجرام على مسافة ٤ أميال من النهر ، وساهم فى المعركة نخبة من القواد الفرنسيين : دافو ، ماسينا ، ماكدونالد ، مارمون ، أودينو Oudinot وقد رقى الثلاثة الأخيرون إلى مارشالات فرنسا ، ثم لوريستون Lauriston ، ودروت Drouot وبرتييه Berthier الذى نال لقب أمير واجرام . وتكبد الفرنسيون فى هذه المعركة خسائر لا تقل عن خسائر أعدائهم ، كما أنهم عجزوا عن الاستفادة من هذا النصر ، لافتقارهم للفرسان من جهة ، ولعدم وجود قوات احتياطية كافية لديهم من جهة أخرى ، ولكن فرانسوا الأول (امبراطور النمسا) الذى كان يعوزه المال والحلفاء ، لم يلبث أن اضطر إلى توقيع الهدنة فى زنايم Znaim فى ١١ يوليو ، وبدأت من ثم المفاوضات بين مترنخ Metternich (عن الجانب النمسوى) ، وشامبانى Champagnz (عن الجانب الفرنسى) . فى ألتنبورج Altenbourg من أجل عقد الصلح ، وسارت المفاوضات بخطى وئيدة .

ولا جدال فى أن فرنسوا الثانى (عاهل النمسا) ، قد وجد نفسه مخدوعاً ، من ناحية القيصر اسكندر ، الذى كان يرجو فرانسوا وجوده ، والذى اعتقد أن بوسعه إذا هب لنجدته ، أو تدخل مع « حليفه » الإمبراطور ، أن يمنع هذا الأخير من التمادى فى عدائه ضد النمسا . ووجد فرانسوا نفسه مخدوعاً كذلك من ناحية بروسيا التى استسلمت لسلطان نابليون ، ثم مخدوعاً أخيراً من ناحية الإنجليز الذين أخفقت حملتهم على جزيرة فالشيرين .

ولم يكن نابليون متفرغاً تمام التفرغ لمفاوضات الصلح مع النمسا ، فهو يشك فى ولاء فوشيه مدير البوليس الذى تولى شئون وزارة الداخلية مؤقتاً بسبب مرض وزيرها (أمانويل كريتيه) Cretet ، وقد انتهز فوشيه

فرصة نزول الحملة الإنجليزية فى جزيرة فالشيرين ، ليدعو الحرس الوطنى للاحتشاد ، وكان يتولى قيادته برنادوت . ويشك نابليون فى ولائه كذلك .

ثم إن فوشيه صار يشجع الحركات التى تجمع بين الجمهوريين والملكيين فى جهد مشترك ضد نابليون لمناوأة « الطاغية » . واتخـــذ إنابليون من جانبه الخطوات التى رآها كفيلة بإفساد هذه المؤامرات . فاستبدل بالقائد برنادوت ، الجنرال (بسيير) فى الدفاع عن أنتورب (أنفرس) ، وأخذ يجرد تدريجياً الحرس الوطنى من الأسلحة وتظاهر بأنه لم ير فى مناورات فوشيه إلا دليلا على شدة حماس هـذا الأخير فى خدمته . فرفعه إلى مرتبـة الدوقية (فى ١٥ أغسطس ١٨٠٩) وغدا فوشيه دوق أوترانتو Otranto ، ولـكنه عين بوزارة الداخلية فى أول أكتوبر مونتاليفيه Montalivet وكان موضع ثقته . أضف إلى هذا أن الإمبراطور صادف متاعب كذلك فى فينا عندما حاول أحد الألمان (ستابس) Staps الاعتداء على حياته (١٢ أكتوبر) .

وأخيراً وقعت معاهـدة الصلح مع النمسا فى فينـا (شونبرون) Schönbrunn فى ١٤ أكتوبر ١٨٠٩ . وقد أصر نابليـون على إنقاص الجيش النمسوى العامل إلى مائة وخمسين ألف مقاتل وحسب ، وعلى أن تدفع النمسا تعويضاً (٨٥) مليوناً من الفرنـكات ، ثم فقـدت النمسا من أملاكها ، غاليسيا الشمالية التى أعطيت إلى غراندوقية وارسو ، على أن تنال روسيا إقليم تارنبول Tarnopol الملاصق لحدودها ، وقد أراد نابليون بإعطاء تارنبول لروسيا أن يقيم الدليل على أنه لا يعمل لإحيـاء بولندة القديمة ، وذلك حتى يقضى على مخـاوف القيصر . وكـذلك فقدت النمسا سالزبورج Salzbourg وبرونو Braunau وقد أعطيتا للملك بفاريا ، وأدمجتا تبعاً لذلك فى اتحاد الراين ، ثم تنازلت النمسا عن موانيها على بحر الأدرياتيك (ميناء تريستة) وعن كارينثيا وكارنيولا Carniola وجزء من كرواتيـا Croatia ليتألف من كل هذه الأقاليم بالاضافة إلى دلماشيا (التى سبق أن

تخلت النمسا عنها منذ ١٨٠٥) ما صار يعرف باسم المقاطعات الأليرية Provinces Illyriennes — نسبة للاقليم الجبلى المطل على الأدرياتيك والذى يضم كارنيولا ، وكارينثيا ، وتريسته . وقد أدمجت هذه (المقاطعات الأليرية) فى الإمبراطورية الفرنسية ، لإحكام نظام الحصار القارى فى هذا الجزء من أوروبا ، ثم إن إمبراطور النمسا اعترف رسمياً بكل الملكيات والإمارات التى أوجدها نابليون . وتعهد بالامتناع عن إنشاء أية صلات ودية مع انجلترة ، والقيام على تنفيذ نظام الحصار القارى بكل دقة . وهكذا أصبحت النمسا بفضل هذه المعاهدة (معاهدة شونبرون) مجرد دولة ثانوية تخضع لسلطان نابليون وتسير فى فلك الإمبراطورية الفرنسية ، وبسط نابليون سيطرته على كل أوروبا .

ولقد بدا مع ذلك هذا السلطان مزعزعا ، ما دامت تحاك المؤامرات ضد حياة العاهل الفرنسى ، وما دام السلام الداخلى ، فى داخل فرنسا ذاتها ، قد ظل مهدداً لسبب هام هو افتقار نابليون لوريث من صلبه يكفل إنشاء (بيت بونابرتى) ، أى أسرة حاكمة ، يلتف حولها الفرنسيون لصيانة نظام الحكم وضمان الاستقرار والسلام فى الداخل ، ومن أجل المحافظة على صرح الإمبراطورية النابليونية ، كى يسود السلام فى الخارج .

وانعقدت الآمال فى أول الأمر على أن ابن شقيق نابليون ، ملك هولندة ، لويس ، من زوجته هورتنس ، ابنة جوزفين بوهارنيه . ولكن هذا الوريث المنتظر (نابليون شارل) لم يلبث أن توفى فى سن الخامسة (فى ٥ مايو ١٨٠٧) واستأثرت مشكلة وراثة العرش بتفكير كل من تاليران ، وفوشيه ، خصوصا أثناء حملة ١٨٠٩ ؛ خوفا من أن يصيب نابليون مكروه أو تلحق الهزيمة بجيوشه ويتصدع بناء الإمبراطورية . ثم فاتح كلاهما (مورا) وغيره فى هذه المسألة . وأما نابليون نفسه فكان يفكر من مدة طويلة فى الطلاق من زوجه جوزفين ، ولكن يمنعه من اتخاذ هذه الخطوة عاطفته القوية نحوها ، من جهة ، ولأن جوزفين قامت

دائما بدور الإمبراطورة خير قيام ، وساعد بذخها وإسرافها فى إحياء الحفلات وتنظيم الحياة فى البلاط الإمبراطورى على رواج التجارة وانتعاش السوق الباريسية التى اشتهرت سريعا بإنتاج الأطرزة الراقية من أدوات ومستلزمات التجميل ، والملابس وما إلى ذلك . ومع ذلك فقد اشتهرت جوزفين بالاندفاع وعدم التريث وأسرفت إسرافا عظيما فى الإنفاق على زينتها ، أو على القصور الإمبراطورية ، خصوصا فى تأثيث وتجميل قصر المالميزون Malmaison ، قصرها الأثير الذى تخلو فيه بأصدقائها والمقربين إليها ، ثم إن جوزفين أجزلت العطاء دائما للغير فى كرم وسخاء ، فبلغ ما أنفقته خلال ثمانى سنوات فقط خمسة وعشرين مليونا من الفرنكات . ثم إن الإمبراطورة كانت مدينة بمبالغ طائلة (استطاع فوشيه تأدية بعض هذه الديون سرا من ميزانية البوليس) . وإلى جانب هذا كله ، كانت جوزفين موضع كراهية الأسرة البونابرتية ، لاسيما بعد أن عجزت عن إنجاب ولى للعهد ، ووريث للعرش الإمبراطورى ، الأمر الذى لم يدع مجالا فى نظر هذه الأسرة للشفقة والرحمة . وقاومت جوزفين ما استطاعت المقاومة ، فكرة ومشروع الطلاق ، ولكنها ما لبثت حتى وجدت نفسها تخضع رويدا رويدا لقبول هذه الفكرة ، عندما تخلى (فوشيه) عن تأييدها بعد أن صار يعتقد بضرورة إنجاب وريث للعرش ، وصار يصف الطلاق بأنه التضحية التى يجب على جوزفين أن تفتدى بها فرنسا . ثم طفق ولداها يوجين وشقيقته هورتنس يبذلان قصارى جهدهما لإقناعها بضرورة هذا الطلاق ، وقد عهد الإمبراطور إلى يوجين (فى ٣ نوفمبر ١٨٠٩) بأن يقنع والدته بصورة نهائية بالموافقة على الطلاق . وفى ٣٠ نوفمبر أبلغ الإمبراطور زوجه بعزمه على تطليقها . وعندئذ استدعى أعضاء بيت (أسرة) بونابرت إلى باريس (ما عدا لوسيان ، وكان مغضوبا عليه لزواج غير متكافىء أقدم عليه دون موافقة نابليون ؛ وما عدا جوزيف ملك أسبانيا ، وإليزا) وفى

حضور الأسرة حصل الطلاق (١٥ ديسمبر ١٨٠٩) ، وفى اليوم التالى صدق مجلس الشيوخ (السناتو) على هذا الطلاق .

وكان هذا الطلاق طلاقا مدنيا ، ووجب تصديق البابا عليه حتى يستوفى شرائطه الدينية . وحاول نابليون عبثا انتزاع هذه الموافقة من البابا الذى أقام دائما فى أسره فى سافونا ، وعندئذ أصدر مجلس الشيوخ قرارا فى ١٧ فبراير ١٨١٠ ، بأن الدولة البابوية (حكومة روما) — وهذه كان قد سبق ضمها إلى فرنسا فى الظروف التى ذكرناها ، منذ حوادث ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ — تؤلف جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية الفرنسية . وأن مدينة روما هى المدينة الثانية فى الإمبراطورية . ويحمل ولى العهد الإمبراطورى والذى لم يولد بعد ، لقب ملك روما ، ويقيم أمراء البيت الإمبراطورى ، أو عظماء الدولة (بلاطا إمبراطوريا فى روما ؛ ويصير تتويج الأباطرة فى كنيسة بطرس الرسول فى روما بعد أن يتوجوا أولا فى كنيسة نوتردام فى باريس ، وذلك قبل مضى السنة العاشرة من حكمهم . ولتأكيد استقلال العرش الإمبراطورى نص القرار على أن كل سلطة أجنبية عاجزة تماما عن ممارسة شيء من السلطات الروحية فى داخل الإمبراطورية . وإن الواجب يقتضى البابوات حلف اليمين على عدم المساس فى شيء بالقرارات التى اتخذها مجمع القساوسة فى سنة ١٦٨٢ والتى قامت عليها الكنيسة الجليكانية (الفرنسية الأهلية) ، والتى تقوم عليها كذلك كل الكنائس الكاثوليكية فى أنحاء الإمبراطورية . وجاء فى قرار ١٧ فبراير ١٨١٠ ، أن البابا (بيوس السابع) حر فى اختيار مكان إقامته ، ولكن من الأفضل أن يكون ذلك إما فى روما وإما فى باريس ؛ وأن تخصص له إيرادات ، مليونان من الفرنكات ، وأن تتحمل الميزانية الإمبراطورية نفقات جميع الكرادلة فى روما ، ومنظمة الرسالات الكاثوليكية التبشيرية .

وفى أثناء ذلك كان الإمبراطور ينظر فى اختيار زوجة جديدة له ، وكلف (كولينكور) أن يجس نبض القيصر فى زواج الإمبراطور من

أميرة روسية (من أسرة القيصر) . وكان وزراء القيصر ، رومیانتزوف Roumiantzov وسبیرانسکی Speranski وهما اللذان يؤيدان التقرب من فرنسا قد عقدا آمالا كبيرة على عقد مصاهرة بين الأسرتين فى بطرسبرج وباريس ، من أجل استمرار اتجاه السياسة الروسيـــة نحو التحالف مع فرنسا . ولكن مشروع نابليون سرعان ما اصطدم بصخرة عنيفة ، هى مقاومة والدة القيصر اسكندر صوفيا دوروثيا Sophia Dorothea الألمانية (أميرة ورتمبرج) وأرملة القيصر بول الأول المقتول فى سنة ١٨٠١ ، وكانت هذه تكره كراهية شديدة كل شيء يمت بصلة لفرنسا ، وتكره ثورتها والرجل (أى نابليون) الذى جاءت به هذه الثورة وجنى ثمارها . وكان بسبب هذه الكراهية أن بادر اسكندر بمجرد أن شعر باتجاهات نابليون بعد (إرفورت) بتزويج شقيقته كاترين ، وتبلغ الثانية والعشرين ، من الأمير جورج غراندوق أولدنبرج Oldenburg . ولكن كان لدى القيصر شقيقة أخرى تصغرها (سنها خمس عشرة سنة) هى الغرندوقة آن Anne ، وهى التى تقدم نابليون - الآن - (يناير ١٨١٠) يطلب يدها . وعلى ذلك فقد انتحل القيصر شتى الأعذار ، للتخلص من المصاهرة ، تارة يدعوى أن القيصرة الأم متغيبة فى رحلة بعيدة عن العاصمة ، ويجب انتظار عودتها ، وتارة بالقول إن الغراندوقة الصغيرة لا ترغب فى استبدال عقيدة أخرى بعقيدتها الأرثوذكسية ، مما قد يعرضها لكراهية الشعب الفرنسى ، أو على أحسن الفروض ، لانعدام الميل نحوها ، وفوق هذا وذاك هناك الخوف الكامن دائماً من محاولة نابليون بعث الدولة البولندية القديمة إلى الوجود ، وتهديد كيان روسيا ، وضرورة الحصول على ضمانات أوفى لتأمين روسيا من هذه الناحية . وهكذا تعدد إرسال الرسل بين باريس وسان بطرسبرج ، دون الوصول إلى نتيجة . وأدرك نابليون فى آخر الأمر أن طلبه الزواج من أميرة روسية لا يلقى قبولا ، وعندئذ اتجه صوب النمسا .

ولم يكن نابليون فى قرارة نفسه راضياً عن الزواج من أميرة نمسوية ؛

وهو الذى اشتبك مع النمسا فى حروب دموية ، وأوقع بجيوشها الهزائم البالغة مرة بعد أخرى ، والتى يحقد عليها حقدا شديدا . وأما النمسا فقد نظر عاهلها (فرنسوا الأول) — كذلك هو فرنسوا الثانى بوصفه إمبراطورا للامبراطورية الألمانية — لمشروع المصاهرة مع الإمبراطور الفرنسى كخطوة يستطيع بها إنقاذ مملكته المهددة بالفناء السريع أمام الجيوش النابليونية . وعقد وزيرها (مترنخ) الآمال الكبار على هذه المصاهرة من حيث استطاعته التفريق بين نابليون والقيصر اسكندر ، وانتزاع نابليون من المحالفة مع روسيا ، وجذبه بدلا من ذلك إلى المحالفة مع النمسا حتى يحفظ للنمسا بقاءها ، ما دام صاحب السلطان فى أوروبا ، حتى إذا أفل نجمه ، وتبين أن صرح الإمبراطورية الفرنسية قد بدأ ينهار ، انقلبت النمسا ضده ، لتسدد إليه الضربة الغادرة ؛ ومن حيث لا يتوقع نابليون أن تسدد إليه منها ، لتقوض عروش هذه الإمبراطورية المنهارة .

وكان مترنخ هو الذى أشعر المسئولين الفرنسيين منذ ٢٩ نوفمبر ١٨٠٩ (فى فينا) أن الأرشيدوقة مارى لويز ابنة فرنسوا الأول (منذ ١٨٠٤ بوصفه إمبراطورا للنمسا) وتبلغ الثامنة عشرة أن يرفض أحد تزويجها من العاهل الفرنسى إذا تقـــدم يطلب يدها وجرت مباحثات فى هذا الشأن فى باريس ، وأخيراً جمع نابليون فى باريس فى ٢٩ يناير ١٨١٠ مجلسا كبيرا للتشاور حضره كبار رجال الإمبراطورية ، وعدد من الوزراء . فكان كمباسيرس وموراً فى صف المصاهرة الروسية ، وفضل يوجين بوهارنيه ، وشامبانى . وتاليران الزواج النمسوى . وكان نابليون نفسه يؤثر زواجا روسيا على كل ما عداه . ولكنه لم يلبث أن وافق على المصاهرة النمسوية ، اعتقادا منه بأن الزواج من إحدى حفيدات شارل الخامس ولويس الرابع عشر كفيل بأن يحفظ ثمرة انتصاراته ، وأن فيه ضمانا لضبط ألوية السلام العام ، وإلى جانب هذا كله فإن المصاهرة مع أقدم البيوت الحاكمة العريقة فى أوروبا (أسرة الهابسبرج) لا بد أن يضفى على بيت بونابرت الذى

تأسس على أنقاض أسرة مالكة عريقة أخرى (أسرة البربون) صفة الشرعية التي ترفع هذا البيت البونابرتي « المغتصب » إلى مصاف البيوت المالكة في أوروبا ، واعتقد نابليون أن الظفر بهذا الاعتراف بمشروعية البيت البونابرتي عن طريق المصاهرة مع أحد البيوت العريقة الحاكمة : سواء في ألمانيا (الهابسبرج) ، أو في روسيا (رومانوف) . عمل لا يقل في خطورة أثره عن إنجاب وريث للعرش من أجل المحافظة على الامبراطورية ، وما ينطوي عليه ذلك من دعم السيطرة النابليونية في كل أنحاء أوروبا .

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن وصلته الأنباء الأخيرة من روسيا (٥ فبراير سنة ١٨١٠) وانعدم كل أمل في مصاهرة بيت رومانوف الروسي ، كلف نابليون البرنس يوجين بوهارنيه أن يطلب من السفير النمسوي (شوارزنبرج) يد الأرشيدوقة ماري لويز ، وفي ٢٣ فبراير جاءت الموافقة وفي ٢ مارس وصل (برثييه) إلى فينا لعقد صك الزواج (٩ — ١١ مارس) .

وغادرت ماري لويز فينا يوم ١٢ مارس في طريقها إلى باريس . وعند كورسيل Courcelles بالقرب من سواسون استقبل نابليون زوجه ليسير بها إلى باريس . وفي أول إبريل صار الاحتفال بالزواج المدني (في سان كلو) ليعقبه الاحتفال بالزواج الديني في قصر اللوفر في اليوم التالي . وقام بالعقد الكردينال فيش . وامتنع عن حضور هذا الزواج عدد من كبار رجال الدين والكرادلة (١٣) الذين اعتبروا طلاق الإمبراطور من زوجته السابقة جوزفين غير قانوني ، وقد تعرض هؤلاء للنفي في الأقاليم « بسبب عصيانهم » مع مصادرة أموالهم ، ومنعهم من ارتداء أردية الكرادلة الحمراء .

ولم يلبث الإمبراطور أن غادر باريس يوم ٢٠ إبريل ١٨١٠ قاصداً إلى البلجيك ، واصطحب معه في هذه الرحلة زوجه الجديدة . لقضاء « شهر العسل » . ومن المعروف أن بلجيكا كانت من أملاك النمسا حتى انتزعتها

فرنسا منها (أيام الثورة) سنة ١٧٩٢ . وبقى عديدون من أهل بلجيكا يكنون الولاء للبيت النمسوى ، إلا أن نابليون كان له غرض آخر إلى جانب قضاء شهر العسل فى هذه البلاد الصديقة لزوجه ، ذلك أنه كان يريد مراقبة تنفيذ الحصار القارى فى حدود امبراطوريته المواجهة لانجلترة التى لم يفتر عداؤها له ، ثم فى حدود امبراطوريته المتاخمة لهولندة وقد أصبحت هذه مركزاً نشيطاً للتهريب إلى انجلترة ومنهـــا ، ويؤمها المصرفيون الذين يحاولون بمناوراتهم المالية إلحاق الأذى بالاقتصاد الفرنسى . وقد اختلطت بهذا كله المؤامرات المنبعثة عن الأطماع الشخصية لدرجة ان افق السياسة فى أوروبا سرعان ما صار متلبداً بالغيوم . ولعل السبب الرئيسى فى ذلك كان إصرار نابليون على تنفيذ نظام الحصار القارى بكل صرامة .

وكان غرض نابليون من التشبث بتنفيذ الحصار القارى ، التضييق على انجلترة ، حتى يرغمها على التسليم وطلب الصلح ، على أساس الاعتراف بإمبراطوريته ، والخضوع لسلطانه الممتد على أوروبا . ولقد شعرت انجلترة بالضيق ، ومرت بأزمة اقتصادية شديدة بسبب هذا الحصار القارى ولكن الذى لا شك فيه كذلك أن أوروبا ذاتها شعرت بمثل هذا الضيق ، وصارت هى الأخرى تمر بأزمة اقتصادية شديدة بسبب سياسة الحصار القارى . وكانت هولندة فى طليعة الدول التى شكت من الأزمة ، بسبب حرمانها من حرية الملاحة والتجارة التى اعتمدت عليها حياتها الاقتصادية . ولم يتردد ملكها لويس بونابرت فى إبلاغ الإمبراطور حقيقة الحالة ؛ ورفض الحلول التى أشار بها نابليون لمعالجة هذه الأزمة ؛ وكانت تدور حول خفض قيمة الفوائد وأقساط الديون التى تدفعها الحكومة الهولندية . وحرص الملك لويس على الاقتصاد فى نفقات الحكومة ، وأغمض عينيه عن تجارة التهريب التى استطاع الشعب الهولندى بفضلها وحدها العيش وقتئذ ، ثم قام بمحاولته فى سبيل السلام مع انجلترة ، وكان وسيطاه فى هذه المحاولة لابوشير Labouchère المصرفى الهولنـــدى ، وبارنج Baring

المصرف الإنجليزى . وعندئذ ضاق نابليون بأخيه ذرعاً ، ولم يلبث أن استدعاه إلى باريس فى نوفمبر ١٨٠٩ ، وألزمه بقبول موظفين فرنسيين لمراقبة الجمارك ، وملاحظة الشواطىء الهولندية ، ثم عقد معه بعد قليل معاهدة فى ١٦ مارس ١٨١٠ ، انتزع بمقتضاها كل الضفة اليسرى لنهر الفال Vaal ، وعد الملك لويس هذه الإجراءات إهانة له ، وصمم على الاستقالة ، وقد نصحه مستشاروه بالبقاء على عرشه (١٧ إبريل ١٨١٠) .

على أن اقتطاع هذا الجزء الجديد من هولندة ، لضمه إلى فرنسا ، من أجل تضييق الحصار القارى من هذه الناحية على انجلترة ، كان من أثره أن زادت صلابة الإنجليز وإصرارهم على المضى فى النضال ضد العاهل الفرنسى . وقام مصرفى آخر (أوفرارد) Ouvrard — وهو فرنسى ، صديق لفوشيه ، ويوليه الملك لويس حمايته — بنفس المحاولة التى قام بها من قبل كل من لابوشير وبارنج . واعتقد أن فى قدرته أن يعد الإنجليز بالتخلى عن البلاد الواقعة خارج حدود فرنسا الطبيعيـــة ، ثمناً لعقد الصلح معهم . ولكن الإمبراطور بمجرد أن علم بالمؤامرة ، عزل فوشيه من وزارة البوليس ليعهد بها إلى سافارى دوق دى روفيجو Rovigo ؛ وذهب فوشيه « للمنفى » فى تسكانيا ، لينتقل منها (فى ٢٧ أغسطس ١٨١٠) إلى أملاكه فى أيكس Aix ليرقب من هناك تطور الحوادث ، ومؤامرات اليعاقبة أو الملكيين ضد الإمبراطورية . ثم إن نابليون لم يلبث أن تشاجر مع أخيه ، وفى أول يوليو ١٨١٠ تنازل لويس عن عرش هولنده ، ليخلفه ولده ، وذهب إلى بوهيميا . وفى ٩ يوليو استصدر الإمبراطور قراراً بضم هولندة إلى الإمبراطورية ، وفى ١٣ ديسمبر صدر قرار من مجلس الشيوخ بتقسيم هولندة إلى مقاطعات « فرنسية » تحت إدارة (لوبران) ، وتنظيم الجمارك بها بصورة تربطها بنظام الجمارك الفرنسية ، وخفض قيمة الدين العام إلى الثلث .

وهكذا استطاع نابليون إنشاء رقابة فعالة على الشواطىء ، ولكن

انجلترة بفضل أسطولها الكبير بقيت محتفظة بالسيادة فى البحار ، فلم تنقطع علاقاتها التجارية مع مستعمراتها ، ومع المستعمرات الفرنسية ذاتها ، ونشطت لإنشـاء هذه العلاقات مع البلاد التى ثارت فى أمريكا لتظفر باستقلالها ، مثل المكسيك ، وكولمبيا (إبريل ١٨١٠) ، كما صارت جزر هليجولند فى بحر الشمال ، وصقلية ، ومالطة فى البحر المتوسط مراكز هامة للتهريب ، ومخازن ومستودعات للبضائع ، تصدر بها (التراخيص) لسفن الدول المحايدة ، لتمنع عنها التفتيش والمصادرة . وقد بلغ عدد ما صدر من هذه التراخيص ٢٦٠٠ فى سنة ١٨٠٧ ، و ١٨٠٠٠ فى سنة ١٨١٠ . ولم يكن فى وسع نابليون إلا أن يبذل قصارى جهده لمسايرة هذا النظام (نظام التهريب) الذى هدد بتحطيم مراسيم برلين وميلان لفرض الحصار القارى على انجلترة . فأجاز فى ١٢ يناير ١٨١٠ للقراصنة ، ولصوص البحر أن يعرضوا البضائع والمتاجر التى فى حوزتهم للبيع فى نظير أن تحصل الحكومة ضريبة بنسبة تتراوح بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪ من قيمتها ؛ كما سمح هؤلاء بتصدير بضائعهم ومتاجرهم بعد دفع ضريبة بنفس النسبة . ثم لم يلبث أن صدر قرار آخر فى ٥ أغسطس ١٨١٠ لزيادة نسبة الضريبة المحصلة على المحصولات والمنتجات الآتية من المستعمرات سواء أكانت هذه إنجليزية أم فرنسية أم غير ذلك . فارتفعت الضريبة من ١٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ ، وصدرت قرارات فى ١٨ و ١٩ أكتوبر ١٨١٠ بإنشاء محاكم جمركية . وفيما عدا المنتجات القطنية التى ظلت تجارتها ممنوعة ، صار نابليون نفسه بفضل هذه الأنظمة «الجمركية» التى ابتدعها لمواجهة النشاط الذى حاول به أصحابه اختراق الحصار القارى « مهرباً » هو الآخر ، يسعى للاستفادة من حركة التهريب الواسعة هذه ، ليملأ خزائنه بالمال بدلا من أن يستولى المهربون والقراصنة على أرباح هذه التجارة « السرية » .

ولم يكن التهريب الوسيلة الوحيدة التى لجأت إليها انجلترة فى نضالها ضد الحصار القارى . فإنه سرعان ما تألف فى شمال أوروبا حلف لصالح التجارة

البريطانية، كان أهم أعضائه السويد، وإمارة أولدنبرج Oldenburg، وكانت السويد لانحيازها الشديد للسياسة الانجليزية قد طردت ملكها جوستاف (الرابع) أدولف منذ ١٣ مارس ١٨٠٩ لأنه عدته مسئولا عن خسارة بوميرانيا السويدية التي فشل في محاولة استرجاعها سنة ١٨٠٧، وفنلندة (التي غزتها روسيا منذ مارس ١٨٠٨ واستولت عليها من السويد) : وكان الملك شارل الثالث عشر الذي خلفه على العرش لا وارث له، فقررت السويد في سنة ١٨١٠ اختيار أحد قواد نابليون لوراثة العرش على أمل أن تقربها هذه الخطوة من فرنسا ومن إمبراطورها المظفر والذي يرمز إلى كل المبادىء التي نادت بها الثورة الفرنسية. وانتظرت السويد أن ترفعها هذه العلاقة الجديدة إلى مصاف الدول الكبيرة وتزيل عنها آثار إهانة الهزائم السابقة. ووقع اختيارها على المارشال برنادوت الذي كان من أصهار البيت الإمبراطوري، لزواجه من ديزريه كليري Désirée Clary[1] شقيقة زوجة جوزيف بونابرت (جوليا كليري) فتم انتخاب برنادوت ولياً للعهد ووارثاً لعرش السويد في ٢١ أغسطس ١٨١٠، فاتخذ إسم شارل جان، (وصار الملك شارل الرابع عشر في سنة ١٨١٨)، ودخل ستوكهلم العاصمة في بداية نوفمبر. وقد اعتمد نابليون على وجود برنادوت في السويد، لتشديد الحصار القاري على انجلترة من هذه الناحية وإغلاق السويد في وجه المتاجر الانجليزية. ولكن ولي العهد الجديد، لم يشأ أن يكون أداة يحركها الإمبراطور، ولم يكن يؤمن بسياسة الحصار القاري، وكان يريد ضم النرويج إلى السويد والاستيلاء عليها من الدانمرك، التي كانت متحالفة مع نابليون، وأدرك برنادوت أن بوسعه الاستفادة من العلاقات المتقلبة بين فرنسا وروسيا لتحقيق برنامجه، وعلى ذلك فإنه لم يلبث أن أعلن أنه يضع نفسه بملء الثقة في كنف القيصر اسكندر وتحت حمايته. ومن ذلك الحين صار

(1) Desidérie Clary

بحر البلطيق مفتوحاً للسفن الإنجليزية . وفى أكتوبر ١٨١٠ ، استطاع الانجليز تفريغ حمولة ستمائة سفينة على الشاطىء البروسى .

ولكن (تهريباً) على هذا النطاق الواسع ، لم يكن نابليون ليغفل عنه ، أو يرضى باستمراره دون اتخاذ إجراء مضاد ، ولذلك ما لبث الإمبراطور حتى قرر الاستيلاء على الساحل الألمانى بطوله ، وكان الإمبراطور منذ ١٤ يناير ١٨١٠ قد تنازل لأخيه جيروم ملك وستفاليا عن كل « حقوق » له على هانوفر ، أى على الإقليم الواقع عند مدخل بحر الشمال . وفى ١٣ ديسمبر من السنة نفسها ، وبالرغم من احتجاجات جيروم، عمد الإمبراطور إذا إلى تمزيق قرار ١٤ يناير ، وأمر بضم كل مدن الهانسا إلى الإمبراطورية الفرنسية . ومدن الهانسا Hansa هى همبرج ، برمن ، لوبك Lübeck كما ضم كل الأراضى الواقعة بين مصبات نهرى إمز Ems والوزر Weser والإلب Elbe ، فامتد بذلك سلطان الإمبراطورية إلى بحر البلطيق ، وعهد الإمبراطور بإدارة هذه الأقاليم إلى القائد دافو Davout الذى اتخذ مقره فى همبرج ليشرف منها على حركة (التهريب) فى ألمانيا الشمالية ، ولتقديم المهربين الذين يقبض عليهم للمحاكمة أمام (محاكم تجارية) لا استئناف لأحكامها .

وشملت هذه الأراضى الممتدة على طول الساحل الألمانى الشمالى التى ضمها نابليون لإمبراطوريته إمارة صغيرة هى إمارة أولدنبرج ، كان من الصعب بالرغم من صغرها ابتلاعها وإدماجها فى الإمبراطورية ، لأن حاكمها الأمير جورج ، كان زوجاً — كما عرفنا — للغراندوقة كاترين شقيقة القيصر ، وقد عرض عليه نابليون تعويضاً له ، أرفورت والأراضى المجاورة لها ، ولكن أمير أولدنبرج رفض هذا العرض ، فاقترح القيصر اسكندر تنصيبه على عرش بولندة ، ولكن القيصر عمد فى آخر ديسمبر ١٨١٠ إلى فتح الموانى الروسية لدخول السفن الأمريكية ، دون أن يتحقق ما إذا كانت هذه السفن قد وقفت فى موانى انجليزية أم لا . ثم إنه عمد إلى جانب هذا — بدعوى أنه إجراء مالى وحسب — إلى منع استيراد كل المصنوعات

الفرنسية . وعندئذ لم ير نابليون بدآ من الاجابة على ذلك باتخاذ قرار فى ١٨ فبراير ١٨١١ ، يجعل نهائياً الاستيلاء على الأراضى التى ضمها قرار ١٣ ديسمبر من العام السابق إلى الإمبراطورية الفرنسية بما فى ذلك إمارة أولدنبرج .

ولقد كان من أثر تصميمه على تنفيذ سياسة الحصار القارى ، أن عناية الإمبراطور شملت ملاحظة حدود إمبراطوريته الداخلية (أو البرية) ، كما شملت حدودها الخارجية (أو البحرية) ليمنع تهريب البضائع أو المنتجات الإنجليزية عبر سويسره إلى إيطاليا — وكانت هذه السوق الرئيسى للمنتجات الفرنسية من الأقمشة والمنسوجات خصوصاً — فاحتل الإمبراطور (تيسن) Tessin عند ممر سمبلون ، وإقليم فاليه Valais (جنوب الجمهورية الهيلفيتية أو السويسرية) فى ١٢ فبراير ١٨١٠ ، وكان إخضاع أسبانيا المشكلة التى استغرقت جانباً كبيراً من نشاطه .

فهو لتنفيذ سياسة الحصار القارى كذلك ، قد عهد منذ ٨ فبراير ١٨١٠ بالحكم فى الأقاليم الواقعة فى أسبانيا على الشاطىء الأيسر لنهر الإيبرو Ebro وهى كتالونيا ، وأرغونة ، ونافار ، وبسكاى إلى قواد عسكريين ، فاستقطعت كل هذه الأقاليم من حكومة أخيه جوزيف بونابرت فى مدريد؛ وأغضب جوزيف أن يرى كل هذه الأقاليم أخذت منه ليصبح هو على حد قوله « مجرد حارس لمستشفيات مدريد » ؛ واستمر يشكو مر الشكوى إلى باريس ولكن دون جدوى ، وقاوم الوطنيون الأسبان مقاومة عنيفة وقد ظلت قادش مقر حكومتهم الأهلية ؛ وحاول (سولت) مرات عديدة تضييق الحصار عليها دون نتيجة. ومع ذلك فقد استطاع المارشال (ماسينا) الاستيلاء بعد معركة حامية على سويداد رودريجو Cuidad Rodrigo فى ١٠ يوليو ١٨١٠ ، ثم لم يلبث أن سقطت فى يده (الميدا) Almeida وكانت من أقوى الحصون فى البورتغال . واضطر (ولزلى) بقواته البريطانية البورتغالية لاتخاذ موقع للدفاع عن العاصمة (لشبونة) عند (توريس

فدراس) Torres Vedras التى حصنت تحصيناً قوياً لهذه الغاية ؛ وطارد الفرنسيون جيش ولزلى (دوق ولنجتون) ولكنهم انهزموا عند بوساكو Busaco فى ٢٧ سبتمبر . واستطاع (ولنجتون) ، السير صوب لشبونة حتى بلغ مرتفات توريس فدراس ، واتخذ مواقعه بها (٩ أكتوبر ١٨١٠) . وبعد أن أخفق ماسينا فى مهاجمة خطوط توريس فدراس ، اتخذ هو الآخر مواقعه على نهر التاغوس عند سانتارم Santarem فى انتظار وصـــول النجدات إليه . حتى إذا استطالت إقامته بها دون أى أمل فى زحزحة الانجليز عن موقعهم فى توريس فدراس ، بينما نقصت لديه المؤمن وصار جيشه يعانى مشقات شديدة ، قرر ماسينا الانسحاب إلى أسبانيا ، وفى ٥ مارس ١٨١١ غادر مع جيشه سانتارم . وكان من أسباب انسحاب ماسينا ولاشك ماوقع من انقسامات بينه وبين قواده خصوصاً (ناى) و (جونو) اللذين ساءهما أن يتولى القيادة العليا عليهما (ماسينا) . وفى ميادين أسبانيا الأخرى . كان النصر حليف القائد (سوشيه) وحده ، وذلك فى كتالونيا ، (حيث أخضع تاراجونا Tarragona فى ٢٨ يونية ١٨١١ ، بعد أن حاصر الثوار بها) وفى فالنسيا حيث نجح فى إقامة حكومة مستقرة بها .

وسياسة الحصار القارى نفسها ، هى التى جعلت نابليون يفكر أثناء ذلك كله (مارس ١٨١١) فى منح الأمريكيين بعض التسهيلات التجارية ، لتشجيعهم على إعلان الحرب ضد انجلترة التى كانت من جانبها تعمل لتنفيذ الحصار البحرى على فرنسا بكل شدة ، حتى أنها صارت تقبض على السفن التجارية الأمريكية ، لتقوية بحريتها ، وتجبر الملاحين الأمريكان على الخدمة فى سفنها ، إلى غير ذلك من الأعمال التى أنذرت بقيـــام الحرب لو استمر الحال على ذلك طويلا بين الأمريكان والانجليز . (وقد أعلن الأمريكان الحرب فعلا على هؤلاء فى يونيو ١٨١٢) . بل إن نابليون من أجل استمالة الأمريكان (الولايات المتحدة) إلى جانبه ، وتشجيعها على قطع علاقاتها بانجلترة ، صار يفكر فى وقف قرارات الحصار القـــارى

بالنسبة لهم حتى يشعروا - كما قال - بثقل وطأة الطغيان الإنجليزى الذى لايحتمله أحد.

وفى ربيع ١٨١١ والإمبراطورية قد اتسعت رقعتها كل هذا الاتساع الذى وإن جعل تمكننا بسط السيطرة النابليونية على أوروبا، كان ينطوى على كل عوامل الضعف التى هددت بانهيار هذه الامبراطورية عاجلا أو آجلا، وفى الوقت الذى كانت تجرى فيه كل هذه الحوادث، وتواجه الامبراطور المشكلات فى إيبريا، وهولندة، وإيطاليا، وسويسرة، والسويد، وروسيا، والنمسا، وألمانيا بسبب الحصار القارى، وإصرار الامبراطور على إحكام تنفيذ نظامه ضد انجلترة لإرغامها على الخضوع لسلطانه، أنجب نابليون فى ٢٠ مارس ١٨١١، إبناً كان مجلس الشيوخ قد أصدر قراراً قبل ميلاده. بل وقبل زواج الإمبراطور، بإعطاء لقب ملك روما لولى عهد الإمبراطورية (١٧ فبراير ١٨١٠) وكان الأباطرة الرومانيون يمنحون اللقب لوريث العرش، فأحيا نابليون هذا التقليد، وبدا الآن بمولد ملك روما أن مستقبل البيت البونابرتى فى حكم الإمبراطورية النابليونية التى خلفت الإمبراطورية الرومانية المقدسة القديمة، قد بات مضمونا.

فالإمبراطورية فى ربيع ١٨١١، تتألف من ١٣٠ مديرية (أو إقليم)، وتمتد حدودها من الدانمرك إلى نهر الأبرو (فى أسبانيا)، ومن هولندة إلى دلماشيا، وفى وسع نابليون بكل جدارة أن يرى نفسه مساوياً لشارلمان. وفى مشروعاته العظيمة هذه، ارتفعت باريس حتى صارت عاصمة العالم الغربى قاطبة، يؤمها الناس من كل أنحاء أوربا، وتزدان متاحفها بالتحف الفنية المجلوبة لها من كل البلدان. وباريس المدينة الأولى فى الإمبراطورية التى صار بها كذلك مقر البابا رئيس الكنيسة الأعلى، ولو أن مرتبته لم تعد تعلو فى هذا النظام الجديد مرتبة مجرد كاهن ملحق بخدمة الامبراطور فى شئون العبادة. وازدحم بلاط الإمبراطورية فى باريس بالاتباع من رجال الحاشية والوزراء وكبار الموظفين الذين انحنوا بخنوع أمام نابليون «العظيم»

واختار الإمبراطور كبار موظفيه من بين النبلاء القدامى فى العهد القديم ، وكان لا مندوحة عن أن يضم البلاط الإمبراطورى هؤلاء النبلاء « الأصليين » لإعطاء المظهر الأرستقراطى اللازم لحاشية أكثرها من أفراد العامة — أى الطبقة الوسطى الذين قامت (الثورة) على أكتافهم ووصلوا إلى مراكز الصدارة . ولقد كان فى رأى كثيرين من المعاصرين أن البلاد لم تشهد عهداً من الهدوء والسكينة ، مفعما بالسعادة كعهد الإمبراطورية وقتئذ، من أيام القنصلية . وشهد آخرون بأن الأرستقراطية الفرنسية حتى فى أزهى عصور الملكية لم يبلغ ثراؤها مبلغ ماوصل إليه الآن ولم تلمع أضواؤها بالدرجة التى بهرت الأبصار فى هذه الفترة من حياة الإمبراطورية النابليونية .

ومع ذلك فلم يكن هذا المجد الظاهرى ينطوى على رخاء حقيقى ، بسبب ازدياد البطالة والتعطل عن العمل المستمر ، ولعجز الزراعة عن سد حاجة السكان ، ولرداءة محصول سنة ١٨١١ على وجه الخصوص ، حتى نزل الضيق بالشعب وكثر تذمره ، ومن ناحية أخرى كان مثل هذا التناقض ملاحظاً فى شئون البلاد التى خضعت لسلطان الإمبراطورية . فالأقاليم التى لقيت من نابليون عناية شخصية مثل جزر الأيونيان ، وإيطاليا ، واتحاد الراين ، وفى كل مكان دخله نابليون بجيوشه ، وصار ينشر فيه الآراء التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، نشط الأهلون فى نهضة قومية جديدة يبغون إحياء أمجادهم الماضية ، وأما فيما عدا ذلك ، فقد صار الجميع يئنون من صرامة الديكتاتورية النابليونية ؛ وشدة الطغيان الذى أرهقهم .

ووصف الكونت بالبو Balbo من كبار الإداريين الطليان الذين استخدمهم نابليون فى إيطاليا . وقد أحرز بالبو فيما بعد شهرة كبيرة كمؤرخ وكاتب — تقول إنه وصف ظاهرة هذا التناقض فى إيطاليا — وليس هذا الوصف مقصوراً على إيطاليا وحدها — فى مجتمع يخضع لعسف وطغيان السيطرة الأجنبية المفروضة عليه بحكم الغزو ، ثم يشعر فى الوقت نفسه

بأنه مغمور بموجة من الرخاء ، فيزدهر إنتاجه ، ولا يحول الخضوع لسلطان الأجنبي دون إحساسه بالعزة ، وتطلعه إلى بلوغ ذروة المجد الذى يسير فى طريقه بخطى ثابتة. فقال بالبو مامعناه : إن كل العهود التى خضعت فيها إيطاليا للسلطان الأجنبي لم يعدل أحدها مبلغ الرخاء والخصب والنفع والعظمة مثل مابلغه عهد السيطرة النابليونية . فلم يشعر أى إنسان بأن إهانة ما قد لحقته من جراء خدمة رجل ذى شهرة عالية ونشاط عظيم ، كان نصف أوروبا يقوم على خدمته . وهو فوق ذلك إن لم يكن إيطالياً بحكم المولد ، فهو بالأقل إيطالى بحكم أرومته ويتسمى باسم إيطالى . حقيقة حرم الطليان الاستقلال الحقيقى ، ولكنهم عوضوا عن ذلك أن الأمل صار يملأ صدورهم فى تحقيق أمانيهم فى المستقبل القريب . وهم قد حرموا كذلك الحرية السياسية ولكنهم عوضوا عنها بمظاهر هذه الحرية السياسية ، ثم سادت المساواة فى الحقوق المدنية ، وتلك فى اعتبار كثيرين كانت تعويضاً عن الطغيان الذى استبد بهم . وإذا لم تكن هناك حرية فى الكتابة والتعبير عن الرأى ، فقد اختفى من جهة أخرى شعور الحسد والحقد ضد المعرفة بكل أنواعها ، واحتقار رجال العلم والقلم ، وإذا كانت التجارة قد فقدت نشاطها ، فقد احتفظت بنشاطها الصناعة والزراعة وحرفة الجندية . وفى عهد السيطرة النابليونية احترف مهنة الجندية أولا أهل بيدمنت وتبعهم الأهلون فى لمبارديا ، ثم رومانا ، وأخيراً أهل تسكانيا ، ثم روما ، ثم نابولى ، فصار احتراف الجندية الحياة التى اختارها الطليان ، ليصبحوا إخواناً فى السلاح لأولئك الجند الذين هزموا أوروبا وأخضعوها ، ولينالوا من هؤلاء كل مديح أثناء الخدمة فى الجيوش الفرنسية . وبالجملة فإن السيطرة التى فرضت الخضوع على إيطاليا لحكم نابليون قد جعلت الطليان يشاركون سادتهم الاستمتاع بالحياة المفعمة بالنشاط والمباهج ، ويشعرون بالكبرياء والعظمة التى يسعد بها هؤلاء السادة ، ولم يعد هناك مكان لشعور الضيق والكبت والإرهاق والعنت الذى كان يسود بينهم فى الماضى . ولقد كان

وقتئذ أن بدأ الأهلون ينطقون باسم إيطاليا فى محبة وإعزاز ، وإن أخذت تختفى النزاعات والأحقاد والمنافسات الإقليمية المحلية . فإذا كانت نهاية القرن (الثامن عشر) تستأهل البداية الطيبة لهذا التحول . فإن هذا العهد ، عهد السيطرة النابليونية سوف يكون فاتحة عهد جديد فى مقدرات (أو مستقبل) إيطاليا » .

ولقد كان بسبب هذا التناقض نفسه بين لمعان المجد الظاهر ، وما كان يخيم على الحياة الداخلية من مشكلات سياسية وأزمات اقتصادية فى أنحاء الامبراطورية النابليونية ، كان من المتعذر ، فى ٢٠ مارس ١٨١١ ، يوم مولد (ملك روما) أن يقطع أحد برأى فيما إذا كانت الإمبراطورية آنئذ قد أشرفت على الموت والفناء ، أو أن فى وسع هذه الإمبراطورية «العظيمة» أن تبقى على الزمن ، وأن المستقبل قد صار لها وحدها .

ولكن الأزمات الاقتصادية والمالية التى مرت بها الإمبراطورية وقتئذ كانت مشكلات مادية ، قد يسهل اتخاذ الإجراءات الملائمة ، والنشيطة لمحاولة التغلب عليها . ومع ذلك فقد كانت هناك مشكلات أدبية ودينية ، أى روحية تأثر بها الرأى العام فى أنحاء الإمبراطورية ، لم تكن معالجتها بصورة يرضى عنها هذا الرأى العام فى الإمبراطورية أمراً سهلا ميسراً . نعنى بذلك معاملة نابليون للبابا ، رئيس الكنيسة الأعلى ، وتداخل السلطة الزمنية — النابليونية — فى شئون الكنيسة (والدين) دائماً . والذى لاشك فيه أن نابليون لم يكن موفقاً إطلاقا فى علاقاته مع البابا بيوس السابع والكنيسة .

فقد رفض البابا أن يخضع لسلطان نابليون ويقر تدخله فى شئون الكنيسة ، فقال بيوس السابع : « إن الآراء المؤسسة على الإيمان والشعور بالواجب تظل راسخة رسوخ الطود وليس فى وسع قوة مادية أو أدبية مهما كانت أن تنال شيئاً من قوة روحية ، من هذا الطراز » . وجمع نابليون

مجمعين للكنيسة أحدهما فى سنه ١٨٠٩ ، والثانى فى سنة ١٨١١ . وأكد كلاهما أن حل كل المسائل الدينية المختلف عليها إنما هو فى يد الإمبراطور ، وأن المسائل التى تهم العالم الكاثوليكى قاطبة ، لا يمكن أن يتناولها مجلس كنسى مستقلا عن البابا ، ولكن من المستطاع عقد مجلس أهلى من رجال الدين لينظر موضوع (الكونكردات) ، أى الاتفاقية التى أبرمت مع البابا فى ١٥ يوليو ١٨٠١ — على أيام القنصلية — ويفصل فيما إذا كان يجب العمل بها أو وقفها .

وفيما بين عامى ١٨٠٩ ، ١٨١١ قامت محاولتان للوصول إلى تسوية مع البابوية ولكن دون جدوى ، الأولى كانت على يد كونت لبزلتيرن Lebzeltern النمسوى الذى تدخل لدى البابا بإسم الإمبراطور فرنسيس الأول (الثانى) وذلك فى مايو ١٨١٠ ، والثانية حصلت فى شهر يوليو من السنة نفسها على يدى الكردينال سبينا Spina والكردينال كاسيلى Caselli . وهو المفاوضان فى اتفاقية الكونكردات سابقاً ، وقد أبدى لهما البابا غضبه من نابليون ، ورغبته فى العيش فى روما ثم تفاقمت الأزمة عندما استصدر الإمبراطور أمراً فى ٣ أغسطس ١٨١٠ بأن يبادر أساقفة أربعة بالذهاب إلى أبروشياتهم فور تسميتهم ، دون انتظار التقليد (أو التنصيب) القانونى . ثم لم يلبث أن سمى الإمبراطور بعد قليل أسقفين أحدهما لمطرانية باريس (١٤ أكتوبر) ، والآخر لمطرانية فلورنسه (٢٢ أكتوبر) . وقد أجاب البابا على هذه الإجراءات باستصدار المنشورات البابوية ، التى سرعان ما صادرها البوليس ، وأثارت غضب نابليون .

وكان أثناء هذا التوتر ، أن صمم نابليون على إخضاع الكنيسة والبابا لسلطانه نهائياً ، وعلى غرار ما اعتقد أن شارلمان قد سبقه إليه ، فأعلن فى ١٦ مارس ١٨١١ عزمه على دعوة بجمع كنسى ، فقال : إن العصر الذى نعيش فيه يعود بنا إلى عهد أو أيام شرلمان . فقد تجددت كل الممالك

والإمارات والدوقيات التى أنشئت منها جمهوريات على أنقاض إمبراطوريته وذلك بفضل الإجراءات التى صدرت بها قوانيننا ، إن كنيسة إمبراطوريتى هى كنيسة الغرب والمسيحية العالمية بأسرها تقريباً . لقد قررت عقد مجمع كنسى للعالم الغربى ، وذلك حتى تكون الكنيسة الخاصة بإمبراطوريتى ، كنيسة واحدة من حيث النظام السائد بها ، كما هى كنيسة واحدة من حيث العقيدة التى تقوم عليها » .

ووجه نابليون الدعوة لاجتماع هذا المجمع الكنسى فى ٢٥ إبريل ١٨١١ ، على أن ينعقد يوم ٩ يونية ، ولكن الانعقاد تأجل حتى يوم ١٧ يونية ، بعد أن أخفقت محاولة جديدة قام بها مطارنة تور Tours وتريف Trêve ونانت للحصول على تنازلات من البابا . وقد ترأس هذا المجمع الكردينال (فيش) ، وحضره (١٠٤) من كبار رجال الدين ، من بين (١٤٩) كانت الدعوة قد وجهت لهم . وبعد مناقشات حامية ، سجن بسببها ثلاثة من القساوسة . وأغلق المجمع فترة من الوقت ، صدر قرار المجمع فى ٥ أغسطس ١٨١١ بأنه بعد مهلة ستة شهور من تسمية الأساقفة ، يستطيع رئيس الأساقفة أو المطران (المتربوليتى) إعطاء التقليد القانونى ، أو يقوم بذلك أيضاً أقدم الأساقفة . وقد انتهى الأمر بأن تنازل البابا عن موقفه (فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨١١) ، ولكنه اشترط النص على أن يفعل (المتربوليتى) ذلك باسم البابا القائم ، وأنه ينبغى عليه أن ينال من البابا إنابة أو تفويضاً رسمياً يخوله إعطـــاء التقليد القانونى ، وبهذا الشرط يكون البابا قد احتفظ بحقوقه أعلى من حقوق المجمع الكنسى . فانتقم نابليون لنفسه بأن طارد أنصار أو أتباع كنيسة روما (أكتوبر ١٨١١) . وألقى « درساً » فى العقيدة على البابا نفسه الذى اتهمه بقصور الفهم وعدم التمييز بين القوانين والعقائد الدينية ، وبين ماهو زمنى ، وخاضع للتغيير . وأخيراً ألغى الإمبراطور الاتفاقية مع البابا (الكونكردات) فى ٢٣ فبراير ١٨١٢ ، فقال : إنه

يعتبر هذه الاتفاقية ملغاة وإنه لا يسمح بتدخل البابا فى مسألة تقليد الأساقفة القانونى . وفى ٢١ مايو ١٨١٢ ، أمر نابليون وهو بدرسدن (بألمانيا) أن ينقل البابا إلى فونتنبلو (على مسافة قريبة من باريس) ، وهو يرتدى ملابس القساوسة العادية حتى لا يتعرف عليه أحد .

وفى ٩ مايو ١٨١٢ ، كان نابليون قد غادر سان كلو بعد أن جمع جيشاً ضخما يزيد عدده على مليون مقاتل ، يريد أن ينقض به على روسيا ، حتى يصبح سيداً على كل أوروبا ، فلماذا لا يكون سيداً على البابا ؟

الفصل الخامس

نهاية الإمبراطورية

من حملة روسيا الى غزو فرنسا

١٨١٢ — ١٨١٤

لقد كانت المحالفة الروسية الفرنسية تنطوى من أول الأمر على العوامل المؤدية إلى تحطيمها فى النهاية . فالإمبراطور أغدق على القيصر عبارات المجاملة وأظهر إعجابه بالعاهل الروسى ، وفعل مثل ذلك القيصر نحو نابليون، سواء فى مقابلاتهما على الرمث الذى أقيم وسط نهر النيامن ؛ أو فى تلست أو فى أرفوت ، ولكن بالرغم من مظاهر الصداقة من الجانبين ، والمحالفة العلنية والسرية التى ربطت بينهما ، فقد كان واضحاً أن الاتفاقات التى أبرمت كانت تخدم « مصالح » وتقوم على « تسويات » ، إن اعتبرها الطرفان تخدم مآربهما العاجلة ، من حيث حمل القيصر على إقرار الترتيبات الإقليمية التى نجمت من وجود الإمبراطورية النابليونية ، والموافقة على سياسة الحصار القارى ضد إنجلترة ، وامتداد النفوذ الفرنسى إلى الشرق على حساب الدولة العثمانية ، والتعهد بوقف النمسا عن قتال الإمبراطور حتى يتفرغ لحربه الأسبانية ، وكل ذلك تعزيزاً للسيطرة النابليونية فى أوروبا فى النهاية ؛ ومن حيث أن القيصر كان يجد من ناحيته فى هذه المحالفة وسيلة لمد نفوذه ، وتوسيع أملاكه فى بحر البلطيق خصوصاً ، وتحقيقاً لحلم القيصرية القديم على حساب الدولة العثمانية كذلك ، وإن كان القيصر لم يفز بأى وعد بشأن استيلائه على القسطنطينية ، فقد كان من الواضح أن هذه المحالفة إنما تخدم مصالح « وقتية » لم يجد كل من الطرفين محيصاً عن التسليم فى الظروف

القائمة وقتئذ — بأن المحالفة سواء رضى بها كلاهما فى أعماقهما، أم ارتضياها نزولا على واقع الموقف الراهن ، إنما هى الوسيلة التى يمكن أن تضع موضع الاختبار لفترة محددة من الزمن ، متاخمة الإمبراطوريتين الكبيرتين : الفرنسية والروسية بعضهما لبعض ، حتى إذا طرأ « تغيير » على واقع هذا الموقف الراهن ووجد أحد الطرفين أو كلاهما أن المحالفة التى أبرمت والإمبراطورية النابليونية فى أوجها (فى تلست وأرفورت ١٨٠٧ - ١٨٠٨) قد صارت بعد بضع سنوات فقط (١٨١١) متعارضة مع المصالح التى ينشدها أحدهما أو كلاهما بعد اتساع هذه الامبراطورية ، وتعدد ميادين النضال فيها بسبب سياسة الحصار القارى ، وبداية المقاومة الأهلية فى بعض أنحاء أوروبا واشتدادها فى أسبانيا خصوصاً - كان لامعدى حينئذ عن أن يطرأ « تغيير » على هذه المحالفة ذاتها ، بتحرر الطرفين أو أحدهما من التزاماتها . ولا جدال فى أن « تغييراً » طرأ على الموقف فى أوروبا فى السنوات الأربع التالية للمحالفة (١٨٠٧ — ١٨١١) ولا جدال فى أن « تغييراً » قد تبعه كذلك وتأثرت به المحالفة الروسية الفرنسية ، بدرجة أفضت إلى انحلالها . ولا جدال فى أن انحلال هذه المحالفة قد ترتب عليه من الآثار مايجعله فى عداد العوامل التى أدت إلى انهيار الامبراطورية النابليونية فى النهاية .

أما أسباب «التغيير » الذى طرأ على الموقف فمتعددة ، لعل أهمها :

أولا —أن القيصر اسكندر بعد اتفاق أرفورت (١٢ أكتوبر ١٨٠٨)، لم يصنع شيئاً لمنع النمسا من دخول الحرب ضد نابليون ؛ ولم يقبل الروس حلفاؤه على الحرب ضد النمسا إلا بفتور ورخاوة ، وأما الجزء من غاليسيا الذى كان نصيب القيصر من هذه الحرب (فى صلح شونبرون) ، فقد اعتبره الروس ضئيلا ؛ ثم إن الزواج النمسوى كان عملا ذا نتائج خطيرة ، حتى إن أحد موظفى البوليس جرؤ على الكتابة إلى (فوشيه) أن الحرب

مع روسيا سوف تكون النتيجة الحتمية لزواج الإمبراطور من أميرة نمسوية ومع أن القيصر رفض زواج إحدى أميرات الروس من نابليون، فقد نظر إلى هذه المصاهرة النمسوية على أنهـا مؤذنة بحصول انقلاب فى محالفات الإمبراطورية الفرنسية ، وذلك لصالح النمسا . ثم لم يلبث أن ظهر أثر التغير فى البلاط الإمبراطورى فى باريس عندما صار (مترنخ) السفير النمسوى ، يتقدم فى المكان على سفير روسيا البرنس كوراكين Kourakine .

ثانياً — أن امتداد نظام الحصار القارى جعل العلاقات متوترة بين البلدين: فرنسا وروسيا ، وزاد من توتر العلاقات بين العاهلين : الفرنسى والروسى . وكان الروس فى حاجة لإنجلترة التى يصدرون إليهـا القمح والأخشاب والبوتاس (الملح) والقطران (القار) والغراء . بينما من ناحية أخرى دفعوا أثمانا باهظة فى شراء الحلى وأدوات الزينة من المصنوعات الفرنسية التى وجدت منذ ١٨٠٧ سوقا مفتوحة فى روسيا . وفى ٣١ ديسمبر ١٨١٠ صدر قانون (أو قرار قيصرى) فرض ضريبة على المنتجات الفرنسية الآتية بطريق البر إلى روسيا ، بينما سمح لكل السفن بتفريغ بضائعها ، حتى البضائع الإنجليزية ذاتها ، فى الموانى الروسية ما دامت هذه السفن تابعة لدول محايدة . وقد زاد من حدة سوء التفاهم بين القيصر ونابليون ، ما حدث من إعلان هذا الأخير فى ١٨ فبراير ١٨١١ ضم الشواطىء الألمانية ، وخصوصاً إمارة (أولدنبرج) إلى الإمبراطورية .

ثالثاً — أن المسألة البولنـدية زادت الهوة اتساعا بين اسكندر ونابليون . فمن المعروف أن غراندوقية وارسو كانت قد أنشئت سنة ١٨٠٧ على حساب بروسيا ، ثم اتسعت مساحتها فى سنة ١٨٠٩ على حساب النمسا . وصار يخشى الآن من إحياء مملكة بولندة القديمة ، وأن تزداد مساحتها مرة أخرى ، وعندئذ تكون هذه الزيادة باسترجاع المقاطعات التى كانت أخذتها روسيا فى عهد كاترين الثانية من بولندة فى التقسيمات الثلاثة المعروفة

فى سنوات ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ . وقد جعل هذا الخوف القيصر لا يكف عن التفكير فى هذا الاحتمال ، ويحاول الحصول من نابليون على ضمانات للمستقبل فى هذه الناحية . فهو يقدم لنابليون بواسطة وزيره روميانتزوف مشروعا فى يناير ١٨١٠ . ولكن نابليون يرفض التقيد باتفاقات معينة تعطل حرية العمل فى المستقبل، ولو أنه صار يبذل قصارى جهده لتطمين القيصر من ناحية المسألة البولندية ، ثم إن القيصر صار يعمل من جهة أخرى لاستمالة البولنديين أنفسهم لفصم علاقاتهم بالإمبراطور ، فعرض على البرنس آدم تزارتورسكى Czartoryski وهو صديق له من أيام الطفولة ، وزعيم البولنديين الوطنيين الآن ، أن يبعث إلى الوجود بولندة القديمة بحدودها التى كانت لها قبل التقسيم الأول سنة ١٧٧٢ تحت ضمانته . ثم حاول تنفيذ مآربه بتدبير عصيان عسكرى فى مارس ١٨١١ ، لم يلبث القائد الفرنسى دافو Davout أن قابله بتقوية الحامية فى وارسو .

وعلى ذلك فقد تميزت سنة ١٨١١ بقيام مفاوضات طويلة بين العاهلين الفرنسى والروسى، ولكن دون جدوى ، حيث اختار كلاهما سياسيين جدد لهذه المفاوضة . فاستبدل نابليون الجنرال لورستون Lauriston بسفيره فى سان بطرسبرج (كولينكور) الذى اعتبره « روسيا أكثر من اللازم » بينما بعث القيصر فى مهمة خاصة ياوره تشير نيتشيف Tchernytchev ليكون إلى جنب سفـــيره فى باريس البرنس (كوراكين) الذى اعتبره القيصر « فرنسيا أكثر من اللازم » . فلم تسفر هذه المفاوضات إلا عن زيادة حدة الخلاف لدرجة انفجار نابليون ضد (كوراكين) أثناء استقبال رسمى للهيئة الدبلوماسية فى ١٥ مارس ١٨١١ حيث قال الإمبراطور : لست قاصر الإدراك لدرجة أن أصدق أنك مشغول بمسألة (إمارة أولدنبرج) ، لأنى أدرك تماماً أن مسألة بولندة هى التى تستأثر بتفكيرك ، وإنكم لتفترضون مشروعات فى صالح بولندة ، ولكنى بدأت أعتقد أنكم إنما تبغون أنتم

الاستيلاء عليها — وإنى لن أتخلى عن شبر واحد من الأراضى الفارسوفية، حتى ولو عسكرت جيوشكم على مرتفعات مونمارتر ». والحقيقـــة أن كلا الفريقين بسبب هذا الموقف الذى كان لا يفتأ يزداد سوءاً من وقت إلى آخر، كانا حينئذ يجهزان جيوشهما ويبذلان قصارى جهدهما لاستمالة الدول للتحالف معهما، تهيؤا للحرب التى لم يعد هناك مفر منها.

أما القيصر اسكندر الذى اصطدمت مشاريعه فى بولندة بذلك الولاء الذى أظهره البولنديون وتمسكوا به نحو الإمبراطور الفرنسى، والذى عبر عنه الشاعر البولندى ميكيفتش Mickiewicz، ودل عليه وجود ذلك العدد العظيم من البولنديين فى خدمة «الجيش الأعظم» — فقد كان فى وسعه الاعتماد على السويد. ذلك أن الحرب بين السويد وروسيا التى استمرت حوالى سنة ونصف سنة وانتهت باستيلاء روسيا على فنلندة (١٨٠٩) لم تترك جروحا دامية بين الدولتين. ولم يلبث أن حدث تقرب بينهما عندما احتل نابليون بوميرانيا السويدية فى يناير ١٨١٢. بل سرعان ما ارتمت السويد فى أحضان القيصر، وكان ولى عهد السويد وقتئذ المارشال برنادوت الذى صار يقوم بنيابة الحكم الآن فى السويد. وفى ٥ إبريل ١٨١٢ عقد اسكندر وبرنادوت معاهدة لتعويض السويد عن فقدها فنلندة. بإعطائها النرويج (معاهدة سان بطرسبرج) وتأكد الاتفاق فى مقابلة آبو Abo فى ٣٠ أغسطس، (فى فنلندة على ساحل البلطيق). وقد حصل القيصر على ضمانة انجلترة لهذا الاتفاق بشأن النرويج فى ٣ مايو. وأبرم مع انجلترة اتفاقا فى يوليو، وكذلك مع أسبانيا فى الشهر نفسه. أضف إلى هذا أن القيصر حتى يتفرغ تماماً لمنازلة نابليون لم يلبث أن سوى علاقاته بتركيا بأن عقد مع هذه الأخيرة معاهدة بوخارست فى ٢٨ مايو ١٨١٢ تنازل بموجبها السلطان العثمانى لروسيا عن أراضى ملدافيا (الأفلاق) الواقعة شرق نهر البروث، ووعد بإصدار عفو عن أهل الصرب، ووافق القيصر فى مقابل ذلك أن يحتل جنود عثمانيون الحصون الصربية.

وأما نابليون الذى لم يعد فى وسعه الاعتماد على محالفة مع السويد أو مع تركيا ، فقد أصر على أن ينضم إليه — وبالرغم منهما — كلا من بروسيا والنمسا : وقد حذر من برلين السفير الفرنسى سانت مارسان Saint-Marsan والعملاء الفرنسيون الإمبراطور ، كما فعل ذلك أتو Otto من فيينا ، حتى لا ينخدع بالوعود المعسولة وحسب . فأبرم الإمبراطور معاهدة مع بروسيا فى ٢٤ فبراير ١٨١٢ ، وضعت بروسيا بمقتضاها عشرين ألف جندى بقيادة الجنرال يورك دى وارتنبرج Yorck de Wartenburg تحت أوامر الجنرال الفرنسى ماكدونالد ؛ ثم أبرم مع النمسا معاهدة فى ١٤ مارس ١٨١٢ وضعت النمسا بمقتضاها ثلاثة عشر ألف مقاتل بقيادة شوارزنبرج تحت تصرف الإمبراطور . وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التى أغضبتها القوانين الصادرة فى انجلترة لفرض الحصار البحرى على فرنسا والامبراطورية النابليونية ، وتدعيم سيطرة الأسطول الإنجليزى فى البحار وقد سبقت الإشارة إلى هذه القوانين — لم تلبث أن أعلنت الحرب على انجلترة فى ١٨ يونيو ١٨١٢ (بالرغم من أن انجلترة ألغت هذه القوانين فى ٧ يناير من العام نفسه ، لأن اتخاذ هذه الخطوة جاء متأخرا) .

فى ٢٥ إبريل ١٨١٢ ، أرسل القيصر إلى نابليون مايشبه إنذاراً حربيا ، يطلب منه قبل كل شىء جلاء الجنود الفرنسيين من بوميرانيا السويدية ، حتى إذا حدث ذلك أمكن بحث مسألة أولدنبرج ، والوسائل التى يتسنى بها تطبيق نظام الحصار القارى . وأجل نابليون الجواب على هذا الإنذار . ثم غادر باريس فجأة فى ٩ مايو ، ومعه زوجه مارى لويز ، قاصدا إلى درسدن ، حيث استقبله بها يوم ١٧ مايو ملك سكسونيا فردريك أوجستوس الأول Augustus الذى كان قد أعطى غراندوقية وارسو فى صلح تلست ، وقد استقبل نابليون استقبالا رائعاً بوصفه «عاهل أوروبا» . وأفاد نابليون من وجوده فى درسدن ، واصطحاب زوجه معه ليوثق صلاته بأصدقائه وحلفائه « الحقيقيين » فتذرع بدعوى إسعاد مارى لويز بمشاهدة والديها ،

ليدعو كل أعضاء أسرتها ودعا مع هؤلاء أيضاً الأمراء الألمان ، وملك بروسيا نفسه واستمرت الاحتفالات من ١٧ إلى ٢٩ مايو ، ثم لم يلبث بعدها أن بعث بزوجه إلى براج فى بوهيميا ، ثم قصد هو إلى بوزن Posen فى بولنده ولكنه لم يشأ أن يزور وارسو التى أعلن بها (مجلس الدياط) وسط حماس أعضـــائه ، قرب إعلان استقلال بولنده ، فبادر بحله السفير الفرنسى فى وارسو (برادت) L'abbé de Pradt رئيس أساقفة مالين Malines واعتقد نابليون أن الحرب سوف تكون قصيرة الأجل ، لا تزيد مدتها على ثلاثة شهور وحسب . وفى ٢٢ يونيو ١٨١٢ ، أعلن الإمبراطور لجيشه « أن الحرب البولندية الثانية قد بدأت » .

وكان عدد جيش نابليون عند دخول المعركة ضد روسيا ، لا يقل عن ٦٧٨,٠٠٠ مقاتل ، وأكثر قواته من الفرق الأجنبية ، من البلدان الحليفة للامبراطورية أو التى ضمتها هـــذه إليها . فكان عدد البولنديين (بزعامة بونياتوسكى Poniatowski سبعين ألفاً ، وأما الباقون فكانوا من سكسونيا ، بقيادة الجنرال الفرنسى رينييه Jean Rynier ومن وستفاليا ، قيادة جيروم بونابرت ، وإيطاليا بقيادة البرنس يوجين بوهارنيه ، والجنرال مورا ، وبفاريا بقيادة الجنرال ديروى Deroy ، والبرنس ريد Wrede الجنرال البفارى كذلك ، ثم من هولندة وسويسرة وأسبانيا (ولم يشغل الجنود الأسبانيين غير التفكير دائماً فى الهرب والتخلف من الخدمة) وبروسيا (٢٠ ألفا بقيادة يورك) والنمسا (٣٠ ألفاً بقيادة شوارزنبرج) وغيرها . وبلغ عدد جنسيات الأجناد المشتركين فى هذه الحملة نحو العشرين ، « يتكلمون كل اللغات » ولم يكن الأجناد الفرنسيون أنفسهم يؤلفون نصف قوة هذا الجيش ، ومن بين هؤلاء حاول كثيرون الهرب ، ودأبوا على عصيان الأوامر . فكان فى رأى عدد من المؤرخين من الصعوبة بمكان ، لانعـــدام التجانس بين وحداته ولسوء نظام التموين ، منع هذا الجيش من ارتكاب أعمال النهب والسلب فى طريقه . وأما قواده فكانوا

دافو ، وناى ، ويوجين ، فى قيادة (الجيش الأعظم) ، وبسيير Bessières وليففر وموريتييه يقودون الحرس (الإمبراطورى) ، وموراعلى الفرسان ، ومكدونالد وأوديتو وجوفيون سان سير والبروسيون فى الجناح الأيسر ؛ وجيروم ورينيه ، وشوارزنبرج (القائد النمسوى) فى الجناح الأيمن ، بينما وقف خلف نهر الفستيولا الجنرال فيكتور على رأس القوات الاحتياطية الأولى ، ثم وقف (أوجيرو) Augereu مع القوات الاحتياطية الثانية خلف نهر الأودر ، على أن تتقدم القوات الاحتياطية جميعها فى الزحف أماماً ، مع تحركات جيش الغزو . وفيما عدا هذا بقى فى فرنسا ١٥٠ ألف جندى ، وفى إيطاليا خمسون ألفا ، وفى أسبانيا ٣٠٠ ألف أى أن كل جيوش نابليون بلغ عددها ١,١٨٨,٠٠٠ مقاتل ، دخل منهم روسـيا لغزوها ٥٥٣ ألفا .

وأما الجيش الروسى فقد بلغ ٣٥٠ ألف مقاتل موزعين فى جيشين : جيش الشمال بقيادة ليفونيان باركلاى دى تولى Livonien Barcly de Tolly ويليه فى القيادة الجنرال ويتجنستاين Wittgenstein ثم جيش الجنوب بقيادة البرنس باجراتيون Bagration — وقد تعززت قواته فيما بعـد عندما انضمت إليه أجناد الأميرال تشيتشاجوف Tchitchagov الآتية من نهر الدانوب (الطونة) . وكان حماس هذه الجيوش الروسية عظيما لقتال الغزاة المعتدين ، كما كان إيمان الجنود عميقاً بروسيا المقدسة ، وأما الرقيق ، رقيق الأرض الذين كان فى وسع نابليون أن يجمعهم حوله بالمناداة بتحريرهم ، فقد استثارهم النبلاء بدافع العقيدة الدينية لكراهية الفرنسيين المنشقين على الدين ، والقتال ضـدهم ، وأفلحوا فى تحريك حماسهم عند ما أطمعوهم فى نهب مخازن (الجيش الأعظم) ومؤنه وعتاده .

وعبر نابليون نهر النيامن (الحدود الروسية) يوم ٢٤ يونية ١٨١٢ — وهذا وقت متأخر نسبياً ، لقرب مجىء فصل الشتاء فى روسيا ، وفى ٢٨ يونية دخل فيلنا Vilna وكتب للامبراطورة مارى لويز : « إن أعماله تسير

بصورة طيبة جداً ، وإن العدو قد فشل فى خططه تماما » . وكان القيصر اسكندر يعيش فى فيلنا منذ بداية شهر إبريل ، وكان قد جمع « مؤتمراً » بعثت إليه الأمم التى أخضعها نابليون لسلطانه ، مندوبين من كل أنحاء الإمبراطورية من الوطنيين المتقدين حماساً لتحرير أوطانهم من السيطرة النابليونية (الأجنبية) ، كان من بينهم أرندت Arndt المشهور بعدائه الكبير ضد فرنسا منذ ١٨٠٥ خصوصاً ، وستين Stein السياسى البروسى ، وكلاهما يعبر عن الروح القومية (الوطنية) السائدة فى ألمانيا ضد (الإمبراطورية).

ولكن ما إن جاءت الأخبار منبئة بعبور نابليون نهر النيامن — وكان القيصر يقيم حفلا راقصاً — حتى اضطر اسكندر إلى مغادرة فيلنا بكل سرعة . وفى ١٧ يوليو غادر نابليون فيلنا ، فوصل إلى فيتبسك Vitebsk فى ٢٨ يوليو ، ولم يحصل أثناء هذا الزحف اشتباك بين الجيشين ماعدا بعض المناوشات البسيطة تجنب باركلاى دى تو للى قائد جيش الشمال الروسى أثناءها الالتحام مع الفرنسيين . وعول نابليون على إجبار الروس على الاشتباك فى معركة كبيرة عند سمولنسك Smolensk ، المكان الذى كان منتظرا اتحاد جيشى روسيا به (الشمالى بقيادة باركلاى دى توللى ، والجنوبى بقيادة باجراتيون) . ولكن فى اللحظة التى يحكم فيها نابليون مناورته لتطويق سمولنسك ، وقطع خط الرجعة على القوات الروسية ، يعتمد هؤلاء إلى حرق المدينة ، ويتقهقرون بسرعة (١٨ أغسطس) فيطاردهم (ناى) مطاردة عنيفة ، ويلتحم معهم فى معركة عنيفة عند فالوتينا Valoutina-Goro ولكن دون أن يلحق بالجيش الروسى هزيمة حاسمة .

ودلت هذه المعركة (فالوتينا) فى رأى كثيرين من ناحية الفن الحربى ، على نجاح الخطط العسكرية الفرنسية ، وعلى أن السبب الأكبر فى هزيمة الروس ، هو أن قوادهم عجزوا — للخلافات التى بينهم — عن تنسيق جهودهم وتحركاتهم ، ومع ذلك فقد عجز نابليون من ناحية أخرى عن إدراك ذلك النصر الحاسم الذى كان ضرورياً لإنهاء حملة سنة ١٨١٢ قبل

حلول فصل الشتاء . وعلى ذلك فإنه بدلا من الاستقرار فى هذا المكان مع جيشه حتى يحصن خطوطه ومواقعــه على نهرى دوينا Dwina ، ودنيبر Dnieper وينظر فى إعادة تنظيم بولندة وليتوانيــا (وقد اجتاز أراضى ليتوانيا فى زحفه) ، لم يلبث أن غادر سمولنسك فى ليل ٢٤ – ٢٥ أغسطس فى وقت كان الحر شديدا خانقاً ، والمستشفيات ملأى بالجرحى – تحت عناية الجراح لارى Larrey – ، وزحف نابليون صوب موسكو ، المدينة المقدسة ، والتى لن يتخلى عنها الروس – كما اعتقد نابليون – دون أن يلتحموا مع الغزاة فى معارك دامية ، ويتسنى للعاهل الفرنسى حينئذ أن ينزل بهم الهزيمة الفاصلة والتى تمكنه من العودة إلى باريس ، ثم الاجتماع بزوجه مارى لويز قريبا ، كما كتب لها فى ٢ سبتمبر . وفى كتابه هذا إلى زوجه ، أشار (نابليون) إلى كل تلك الحروب التى خاضها بنجاح منذ تسعة عشر عاما ، ثم إلى الحرب الراهنة التى وعد بأنه سوف ينهيها سريعا .

أما الروس ، تحت قيادة (كوتوزوف) Koutousov – وكان من أصل روسى عريق جعله يتميز عن زملائه القواد الذين كانوا من أصول أجنبية وليست روسية خالصــة ، ويثير لهذا السبب نفسه الحماس فى نفوس جنوده – نقول إنهم استطاعوا تحصين مواقعهم فى بوروديتو Borodino تحصيناً قوياً على شواطىء كالوتشا Kalotcha الذى يصب بعد مسافة قريبة فى نهر موسكو Moscowa . وقد وصل الفرنسيون أمام هذه التحصينات يوم ٧ سبتمبر . ولكن الهجوم الذى قام به هؤلاء (بقيادة يوجين ، وناى ، ومورا خصوصا) أرغم الروسيين على التقهقر وإخلاء تحصيناتهم ، وكاد (دافو) أن يلحق بهم هزيمة ساحقة لو أن نابليون رضى بإعطائه الحرس الإمبراطورى ، الذى استبقاه نابليون كقوة احتياطية أخيرة (ويبلغ الثمانى عشرة ألف مقاتل) . وعلى ذلك تمكن الروس من الإفلات ، بعد أن بلغ ضحاياهم من القتلى والجرحى خمسة وأربعين ألفاً ، وكانت خسائر

الفرنسيين فى هذه الموقعة (بورودينو) عشرة آلاف قتيل ، وأربعة عشر ألف جريح .

وتابع (الجيش الأعظم) زحفه بعد (بورودينو) ، فسار فى سهول مقفرة تركها الفلاحون الذين تقهقروا أمام الغزاة الزاحفين بعد أن أتلفوا الزراعة ، وخربوا كل أثر للعمران . واعتمد نابليون و (الجيش الأعظم) على أن موسكو — عند بلوغها — سوف تعوضهما خيرا عن كل المشقات التى صادفاها فى هذا الزحف ، بفضل ما بها من مخازن مليئة بالمؤن والأغذية والعتاد ، وما بها من خزائن مفعمة بالكنوز . . . الخ . واعتمد نابليون على الالتحام فى معركة فاصلة أخرى سريعة ، تمكنه من الاستقرار فى موسكو ، وقد صار فصل الشتاء الروسى على الأبواب من جهة ، وتمكنه من تموين جيشه من جهة أخرى .

ولكن الروس بقيـــادة (كوتوزوف) دائماً ، والذين تقهقروا من بورودينو إلى موسكو ، كان قد صح عزمهم على عدم تعريض مصير جيشهم للخطر بالاشتراك فى معركة كبيرة أخرى مع الفرنسيين ، إذا حاربوا من أجل الدفاع عن موسكو ، فقرروا إخلاءها ، وأدرك الروس — إلى جانب هذا — أن الفرنسيين سوف تحل بهم الهزيمة لا محالة عند مجىء الشتاء ، إذا وجدوا أنفسهم فى أرض العدو ، تفصلهم مسافات شاسعة عن قواعدهم ومخازن مؤنهم وعتادهم . وذلك كله دون حاجة لقتالهم والاشتباك معهم فى أية معارك . وعلى ذلك فإن الجيش الروسى لم يلبث أن غادر موسكو فى ١٤ سبتمبر ١٨١٢ متسللا من شوارعها وهو فى طريق هربه إلى كولومنا Kolomna ، وتبعه فى انسحابه أكثر أهل موسكو . وكان قد سبق جلاء النبلاء والطبقات العليا من البلدة ، كما نقلت منها المخازن والأشياء الثمينة ، فلم يبق بها الآن غير قليلين (من الطبقات الدنيا) وأخليت موسكو تماماً . وفى مساء اليوم نفسه (١٤ سبتمبر ١٨١٢) دخلت طلائع الجيش الفرنسى موسكو ، وفى اليوم التالى (١٥ سبتمبر) ، اتخذ نابليون مقره فى قصر

الكرملين Kremlin محل إقامة القياصرة من قديم الزمن في هذه العاصمة التي أقفرت الآن من أهلها .

وكتب نابليون إلى ماري لويز ، من قصر الكرملين : «إن مدينة موسكو تشبه في ضخامتها باريس . فيها من قباب الأجراس (١٦٠٠) ومن القصور الجميلة (١٠٠٠) ، والمدينة مجهزة بكل شيء » . ومؤثثة تأثيثاً كاملا ولكن منذ ١٩ سبتمبر ، لم يعد نابليون يذكر هذه القصور «التي تضارع في جمالها قصر الأليزية » في باريس ، والمؤثثة على الطراز الفرنسي ، وفي بذخ لا يتصوره العقل ، أو يذكر ثكناتها العديدة أو مستشفياتها الضخمة ، إلا ليتحدث في ألم عميق وأسى بالغ عن التخريب الذي أصاب عاصمة القياصرة القديمة .

ففي مساء ١٤ سبتمبر ، ولما يمض قليل على دخول الفرنسيين إلى موسكو واستيلائهم عليها شبت النار في موسكو ، وظلت مشتعلة مدة طويلة ، وتغذي سعيرها رياح الخريف فاستعصى إخمادها إلا بعد أن كانت قد التهمت أكثر من سبعة آلاف مبنى ، أي خربت حوالى تسعة أعشار المدينة ، وقال نابليون في حزن وأسى وهو يمر بين أطلالها بعد الحريق : « إنهم (أي الروس) لبرابرة حقا ، وإن ذلك (حريق موسكو) لدلالة على ما سوف ينطوي عليه المستقبل من كوارث » . حقيقة لقد قضت النار على كل شيء ، فهي قد ظلت مشبوبة مدة أربعة أيام ، والتهمت الأخضر واليابس ، ثم تزايد اشتعال وقودها لأن الطبقة المتوسطة بيوتها الصغيرة مصنوعة من الخشب ، فكانت كميدان الكبريت . وللمرء أن يتساءل : هل كان الحريق مدبراً أم بسبب حادث ؟ . والذي يبدو محققاً أن الحريق كان مدبراً ، وأن حاكم موسكو (روستوبشين) Rostopchine عند انسحابه دبر هذا الحريق إن لم يكن فعله ونفذه . وكان بتدبيره أن انتزعت مضخات إطفاء الحريق ، ومع ذلك فقد تغالى كثيرون في تقدير الخسائر «المادية» التي نجمت مباشرة من هذا الحريق . فإن نابليون الذي كان غادر موسكو أثناء الحريق للاقامة في قصر بتروسكوا الإمبراطوري

Petrowskoje لم يلبث أن عاد إلى الكرملين فى ١٨ سبتمبر . وكان من قوله : إن ما بقى بالمدينة بعد الحريق كان بمقادير تكفى حاجات الجند من مؤن ومتاجر ، والعرق (الخمور الفرنسية) . . . » . أى إنه كان هناك ما يكفى لتموين الجيش بأسره طوال فصل الشتاء .

ولكن كان لحريق موسكو آثار « معنوية » بليغة ، لعل أهمها إشاعة اليأس — أو التخاذل — فى نفوس الجنود الفرنسيين الذين يقيمون فى عاصمة آثر أهلها حرقها وتخريبها على تسليمها لعدوهم ، ثم كان من نتائجها أن الوطنيين الروس أنفسهم ، والذين ظلوا يجهلون تفاصيل حادث الحريق على حقيقتها ، سرعان ما اعتقدوا أن الفرنسيين هم الذين أحرقوا عاصمة بلادهم لنهب هذه المدينة المقدسة وتدنيسها ، وذلك اعتقاد جعلهم الآن أكثر من أى وقت مضى مصممين على المضى فى قتال أعدائهم ويرفضون إطلاقاً أى اتفاق أو مباحثة معهم . أضف إلى هذا أن (شوارزنبرج) عمد إلى المراوغة بعد هذه الكارثة ، ولم يعد يفكر فى شىء إلا محاولة إرجاع القوات النمسوية تحت قيادته إلى النمسا سليمة لخدمة عاهلها فرنسوا الأول (الثانى) ، ولو كانت الخيانة الثمن الذى يجب دفعه لتحقيق هذه الرغبة ، وذلك فى حين أن نابليون كان يعتمد على زوجه مارى لويز فى حمل والدها العاهل النمسوى على إرسال النجدات لجيش شوارزنبرج لتقويته .

واستطالت إقامة نابليون فى موسكو ، واعتقد أن امتلاك هذه المدينة لا يزال ضماناً قوياً لقبول الروس الاتفاق والصلح فى النهاية ، فلم يشأ التخلى عنها ، وأظهر أثناء إقامته بها نشاطاً غير عادى ، حيث ظل يصرف شئون الإمبراطورية فى همة عظيمة . ولكن كان قد صار فصل الشتاء أثناء ذلك على الأبواب ، واستطاع الروس أن يحشدوا جيشهم ويهددوا بقطع المواصلات بين الفرنسيين فى موسكو وبين مخازنهم وقواتهم الاحتياطية فى سمولنسك . ولما كانت قد أخفقت كل محاولة للمفاوضة السلمية مع القيصر ،

فقد اضطر نابليون فى النهاية إلى مغادرة موسكو على أمل الوصول بكل سرعة إلى سمولنسك ، ثم الانسحاب منهـــا إلى (فيتبسك) ، وإذا لزم الأمر الانسحاب كذلك إلى موقع أبعد .

وفى ١٩ أكتوبر ١٨١٢ ، أخلى الفرنسيون (١٢٠,٠٠٠) موسكو ، وكان فى المؤخرة المارشال (مورتييه) لينسف قصر الكرملين بعد جلاء الجيش ، بناء على تعليمات نابليون نفسه ، وقد نفذ (مورتييه) هذا الأمر ، وتهدم أكثر القصر . وحتى يتجنب الجيش المنسحب الطريق الذى كان قد اتبعه فى زحفه على موسكو ، والذى صار الآن متخربا — بفضل المقاومة الروسية — اختار نابليون خطا للانسحاب يميل إلى الجنوب صوب (كالوجا) Kaluga على نهر أوكا Oka . ولكنه اشتبك مع الروس فى معركة شديدة عند مالوياروسلافتز Malo-Yaroslâvetz فى ٢٤ أكتوبر ، لم يلبث أن اضطر بسببها إلى اتباع الطريق الآخر إلى سمولنسك . وتكبد الفرنسيون مشقات عظيمة . فقد بدأ الثلج يسقط يوم ٦ نوفمبر مؤذنا ببداية فصل الشتاء الروسى القاسى ، وقد عجل الشتاء بقدومه هذا العام عن السنوات الماضية ، وكان قاسياً قسوة شديدة ومات كثير من الجنود وسط عواصف الثلج ، وحتى أثناء وقوفهم للراحة فى الليل وهم حول نيرانهم للتدفئة . ولقد بلغ عدد الخيول التى نفقت بسبب البرد والصقيع فى الأسبوع الأول فقط من بداية تساقط الثلوج ، ثلاثين ألفاً . وترتب على ذلك أن تخلى الجيش عن كميات عظيمة من الذخائر والعتاد والمدفعية . وإلى جانب هذا كله طارد فرسان القوزاق الروسى ، كل المتخلفين ، أو الرسل الذين ينقلون أوامر القائد العام إلى مرءوسيه ، وحاول (كوتوزوف) أن يرغم وحدات الجيش على الانفصال عن بعضها بعضا . بمناوشتها على أمل أن تفصل المسافات الواسعة بين الفرق المجبرة على التخلف ، وبين الجيش الرئيسى المتقهقر ، وأخيرا عندما وصل (الجيش الأعظم) إلى سمولنسك فى ١٠ — ١٢ نوفمبر كان البرد والجوع والتعب قد فتك بحوالى الثلاثين ألف مقاتل ، والفرسان

قد فقدوا كل خيولهم تقريبا ، وخسرت المدفعية أكثر من ثلاثمائة مدفع .

ولقد كان فى هذه الظروف البائسة ، والتى أنبأت ببداية الانهيار أن عرض الوزير النمسوى (مترنخ) فى ٤ نوفمبر أن يتدخل لدى روسيا ، والمعاونة من أجل الحصول على « معاهدة طيبة » للسلام ، وذلك بأن يأتى هذا التدخل فى صورة وساطة ، لأن « الوسيط » لا يمكن أن تكون له صفة « المحارب » — وكان للنمسا كما عرفنا قوات بقيادة شوارزنبرج فى هذه الحملة الفرنسية ضد روسيا . وواضح أن غرض مترنخ من هذا العرض الذى تقدم به (للوساطة) أى بالصورة التى تنهى دور النمسا ، كدولة محاربة ضد روسيا ، إنما كان الاستفادة من موافقة نابليون للخروج من الحرب أولا ، وإعادة جيش شوارزنبرج سالما إلى فينا ، فيحرم نابليون المساعدة الحربية التى يلقاها من النمسا ؛ وثانياً حتى يتسنى لمترنخ عند انعقاد المفاوضة . أن يعمل لتوجيهها ضد صالح الإمبراطور الفرنسى ، ولم يشجع نابليون هذا التدخل ، كما أنه لم يدفعه أو يوقفه .

ولم يكن مستطاعا البقاء على كل الأحوال فى سمولنسك . فقد أخذت المؤن تتضاءل ، وصار يخشى من نجاح الروس فى تطويق (الجيش الأعظم) ؛ وتزايد سقوط الثلوج واشتداد البرد . وقرر نابليون استئناف التقهقر دون إمهال . وقسم نابليون قواته إلى أربعـــة (طوابير) تفصل بين كل منها مسيرة يوم . ولكن البرد الآن كان قد بلغ درجة الزمهرير . فسجل مقياس الحرارة أيام ١٤ ، ١٥ ، ١٦ نوفمبر ست عشرة درجة تحت نقطة التجمد . ثم إن فرسان القوزاق والفلاحين الروس ، دأبوا على إزعاج الجيش المتقهقر ، ومطاردة الجنود المتخلفين ، ولم يستطع الفرنسيون أن يسرعوا السير بسبب قسوة المناخ ، وضعف روحهم المعنوية ، ولأن قواتهم كانت منهكة .

وفى ١٦ نوفمبر وصل الفرنسيون إلى (كراسنوى) Krasnoi جنوب

سمولنسك بغرب ، ليجدوا الروس بقيادة (كوتوزوف) يقطعون طريق نهر الدنيبر ، ومتأهبين للالتحام مع الجيش الفرنسى ، وكانوا ستين ألفـا ، فدارت رحى معركة رهيبة ، لاختراق الخطوط الروسية عند هذا المكان (كراسنوى) بين ١٦ ، ١٨ نوفمبر ، نجح الفرنسيون أثناءها فى اختراق هذه الخطوط فى هجمات ثلاث بواسطة الحرس الإمبراطورى ، ثم يوچين ، ثم دافو ، وقد استطاع (ناى) الذى بدا كأنما قد انهزم مع المؤخرة أن يعبر النهر هو الآخر بعد الالتحام فى موقعة عنيفة على الثلوج المتجمدة ، وأن يلحق بالإمبراطور وبقية الجيش عند (أورشا) Orsha على نهر الدنيبر بفلول (طابوره) الذى بلغ ١٥٠٠ رجل فقط . وعندما استأنف نابليون السير المتعب نحو نهر البريسينا Bérésina لم تكن تعدو قوة (الجيش الأعظم) الصالحة للخدمة (٢٤٫٠٠٠) مقاتل وحسب ، بينما بقيـة الجيش (وعددهم ١٤٫٠٠٠) لم يكونوا سوى جنود متباطئين ، متخلفين ، لا قدرة لهم على القتال ، وعبء ثقيل على (الجيش الأعظم) .

وعند (أورشا) وجد الفرنسيون الروس قد أحاطوا بهم ، بقيـادة (كوتوزوف) من الشرق ، وتنجنستاين من الشمال ، وتشيتشاجوف من الجنوب ، ليحولوا دون استمرار تقهقر الفرنسيين وعبورهم نهر البريسينا . وعندئذ اشتبك الفرنسيون معهم فى معركة حامية لتحطيم هذه الدائرة من القوات المطبقة عليهم (٢٦ — ٢٩ نوفمبر) . فقد أعد كوبريان (جسرين) بكل سرعة لنقل الجنود عبر النهر ، ونقل نابليون معظم جيشه إلى الضفة المقابلة . ولـكن قوات الجنرال فيـكتور التى تولت حماية عملية العبور ، لم تلبث أن هوجمت هجوما عنيفا وأرغمها الروس على التقهقر فوق هذين الجسرين دون نظام فسقط أحدهما تحت ضغط ثقل المدفعية ، بينما أمر (فيـكتور) بنسف الآخر ، فكانت مجزرة . ولقد هلك ألوف فى هذه الموقعة (بريسينا) حيث أوقع الروس مقتلة كبيرة بالفرنسيين وأسروا عددا

عظيما منهم ، وأتمت هذه الكارثة تحطيم (الجيش الأعظم) فلم يعد هناك (الآن) غير حوالى عشرين ألف مقاتل ، يؤلفون القوة النظامية فى هذا الجيش . أما الإمبراطور نفسه فقد نجا من هذه الواقعة . وحينئذ استأنف الجيش الزحف صوب فيلنا ، حيث يمكن الوقوف بها « للراحة » والاستجمام بعد كل هذه المشاق التى تكبدها الجيش المتقهقر ، وانتظار النجدات التى يجب أن تصله من فرنسا ، والبقاء بها فى أمان حتى يأتى الربيع .

وفى ٣ ديسمبر ١٨١٢ وصل الإمبراطور بجيشه إلى (مولوديتشنو) Molodetchno على مسافة مائة كيلو متر فقط من فيلنا . ومن هذا المكان أصدر (نشرة ٣ ديسمبر) المشهورة ، أو النشرة التاسعة والعشرين التى كشفت حقيقة الكارثة للمرة الأولى ، بعد أن ظلت هذه الحقيقة سراً مكتوماً كل هذه الشهور الماضية . ثم عهد بقيادة الجيش إلى (مورا) على أن يتولى برثييه Berthier رئاسة أركان الحرب ، وقرر نابليون العودة إلى فرنسا فى ٥ ديسمبر ، فغادر (سمورجونى) Smorgoni متنكرا ، وقد اصطحب معه (كولينكور) و (دوروك) Duroc ومترجماً بولندياً ، واستخدم الإمبراطور الزحافات لقطع هذه المسافات الشاسعة على الجليد بكل سرعة ، فأمكنه الوصول إلى وارسو يوم ١٠ ديسمبر . وفى مساء ١٨ ديسمبر دخل باريس، فدهشت زوجه مارى لويز والحاشية ، وقد كانوا جميعاً لا يتوقعون وصول الإمبراطور ، وفى هذه الصورة المفاجئة ، بعد أن سبقته بساعات معدودة فقط (النشرة التاسعة والعشرون) ، وسببت الوجوم فى عاصمة الإمبراطورية .

ولقد كان من أسباب هذا الوجوم كذلك ، إلى جانب الأخبار التى أذيعت عن كارثة الحملة الروسية ، تلك الهزائم التى لحقت بالجيوش الفرنسية فى أسبانيا . ففى أسبانيا كان الكورتيز Cortes (وهو بمثابة برلمان أهلى) فى قادش قد استصدر دستوراً على مبادىء حرة فى ١٨ مارس ١٨١٢ . وبدأ دوق ولنجتون حملة ١٨١٢ فى أسبانيا بالاستيلاء على سويداد رود ريجو

(واسترجاعها من الفرنسيين) فى ١٩ يناير ، ثم على (بداچوز) Badajoz فى ٦ إبريل ، بعد أن تكبد فى سبيل ذلك خسائر فادحة . بيد أن الاستيلاء عليهما أعطى ولنجتون قواعد يستند عليها فى عملياته الهجومية التالية، وكان ذا أثر ظاهر فى تقرير مصير النضال فى أسبانيا . وعندئذ تقدم ولنجتون فى داخل أسبانيا والتحم مع الجيش الفرنسى بقيادة (مارمون) فى واقعة سلامانكا Salamanca التى انتصر فيها الإنجليز انتصاراً باهراً فى ٢٢ يوليو ١٨١٢ . وقد جرح (مارمون) فى هذه المعركة ، وارتد بعد هزيمته إلى (برجوس) Burgos (فى الشمال) ، فضرب ولنجتون الحصار عليها ، ولكنه ما إن شاهد مجىء النجدات إليها حتى رفع الحصار عنها فى ٢١ أكتوبر . وكانت مدريد بسبب هزيمة مارمون السابقة قد باتت مهددة ، مما اضطر (سولت) إلى رفع الحصار عن قادش منذ ٢٥ أغسطس ، والتقدم صوب الشمال للدفاع عن العاصمة . وتولى سولت القيادة العامة فى أسبانيا . وأما ولنجتون الذى تابع تقهقره من (برجوس) صوب الجنوب ، ونزلت بجيشه خسارة كبيرة بسبب انعدام النظام من جهة ، وقسوة المناخ من جهة أخرى ، فقد تمكن بعد جهد ومشقة من الوصول إلى (سويداد رودريجو) حيث قرر اتخاذها مقراً لتمضية جيشه فصل الشتاء بها . وعندئذ عاد الملك جوزيف بونابرت إلى العاصمة مدريد . ولكن كان واضحاً أن الفرنسيين فقدوا كل أسبانيا ، جنوب مدريد دون أى أمل فى استرجاعها .

وكان لهذه الهزائم فى أسبانيا وما صحبها من إهانات ألحقت الأذى بسمعة نابليون على وجه الخصوص ، نتائج ذات آثار تشير بوضوح إلى الطريق الذى سوف تسير فيه الحوادث فى المستقبل . ولعل من أبرز هذه الآثار العاجلة ، كانت تلك المؤامرة الغريبة ، والتى كان من الممكن نجاحها، بالرغم من أنها أخفقت ، وهى مؤامرة الجنرال ماليه Malet ، وكان (ماليه) قد اشترك فى مؤامرة جمهورية — هى الأولى من نوعها منذ ١٨٠١ — وذلك فى غضون عام ١٨٠٨ ، وقبض عليه مع غيره من المتهمين ، وكانوا إما من

أعضاء المؤتمر الوطني السابقين أو أعضاء لجنة الأمن (الخلاص) العام . ولكن (فوشيه) بمؤازرة (كباسيرس)، نجح وقتئذ فى إقناع نابليون بكتمان المسألة وإنهائها فى سكون . ونقل (ماليه) من السجن إلى مصحة ، وأخذ (ماليه) يوثق صلاته ليس بالجمهوريين وحدهم ، بل وبالملكيين كذلك هذه المرة ، يدبرون جميعاً الخطة لإسقاط نابليون . ولقد كان إسقاط هذا العاهل المسألة التى اتفقت كلمة المتآمرين عليها . لأنهم اختلفوا فى نوع النظام الذى يجب أن يحل محل الحكومة القائمة ، بل وإجراء الانتخابات لانعقاد الهيئات الانتخابية لإقراره . واستفاد المتآمرون من ذيوع إشاعة فى باريس بأن الإمبراطور قد توفى ، وهو فى حملته بروسيا ، فاستمالوا إليهم بعض الرؤساء العسكريين ، ومدير البوليس فى العاصمة (فروشو) Frochot ، وفى يوم ٢٣ أكتوبر ١٨١٢ تمكن (ماليه) من القبض على وزير البوليس والمدير العام للبوليس (سافارى) . وعندما عجز عن استمالة الجنرال (هولان) Hulin القومندان العسكرى فى باريس ، أطلق (ماليه) عليه الرصاص . ولكن (ماليه) لم يلبث أن وقع هو وشركاؤه فى قبضة الحكومة وأعدموا جميعاً رمياً بالرصاص فى ٢٩ أكتوبر . وبلغت أنباء هذه المؤامرة نابليون يوم ٧ نوفبر قبل وصوله إلى سمولنسك . فكان هذا الحادث من الأسباب التى جعلته يريد العودة إلى باريس بكل سرعة .

وكان وجه الخطورة فى هذه المؤامرة التى كان الفشل نصيبها ، أن عدداً من الضباط بمجرد أن ذاع النبأ بوفاة نابليون ، تمكنوا فى ساعات معدودة من الاستيلاء على الحكومة ، وأن مدير بوليس العاصمة انحاز إليهم دون أى اهتمام بوجود الإمبراطورة وولى العهد ملك روما ، ووزراء نابليون ، وكل سلطات الدولة ، بل إن (ماليه) ربما كان محقاً عند استجوابه أمام الهيئة العسكرية التى حاكمته ، لمعرفة شركائه فى المؤامرة ، حين قال مخاطباً رئيس الهيئة : « إنهم أنتم أنفسكم يا سيدى ، وفرنسا بأسرها كذلك لو قدر

لى النجاح ». ولم يكن فى وسع نابليون إلا أن يذهب « ليرى بنفسه » ما يحدث بعاصمة إمبراطوريته . ولا جدال فى أن مؤامرة (ماليه) هذه كانت من الحوافز القوية التى جعلته يصمم على العودة إلى عاصمة ملكه . وكان لا بد من رجوعه إلى باريس ، بعد أن بدأ أعداؤه يرفعون رءوسهم ، ويقوى أملهم فى التحرر من سيطرته ، بسبب الكوارث التى نزلت به خصوصاً فى روسيا وأسبانيا .

وأما المشكلة العاجلة التى واجهت الإمبراطور عقب وصوله إلى قصر التويلرى فى باريس فى مساء ١٨ ديسمبر ١٨١٢ ، فكانت اتحاد أوروبا فى المحالفة السادسة ضده . وأخذ الإمبراطور يتهيأ لمواجهة أوروبا . وكان لابد من تنظيم (الجيش الأعظم) من جديد قبـــل الدخول فى الحرب المنتظرة .

وكانت بقايا (الجيش الأعظم) قد وصلت إلى ڤيلنا يومى ٨ ، ٩ ديسمبر فى حالة يرثى لها ، وتحت تهديد القوزاق (الفرسان الروس) الذين نجح (ناى) و (لواسون) Loison فى دفعهم بعد عناء ومشقة . وواصل الجيش تقهقره ، فغادر فيلنا ، بعد أن ترك بها الجرحى والمرضى ليذبحهم الروس دون شفقة ، ووصل الجيش المتقهقر إلى (كوفنو) Kovno على نهر النيامن الذى عبره الجنود يوم ٣٠ ديسمبر وكان فى هذا اليوم كذلك أن عمد الجنرال يورك دى وارتنبرج قائد القوات البروسية (تحت أوامر القائد الفرنسى مكدونالد) إلى توقيع اتفاق مع الجنرال الروسى ديبتش Diébitch فى تاوروجن Tauroggen ، ينص على أن جيشه البروسى قد صار محايداً . ثم اضطر (مورا) إلى مغادرة كونجزبرج التى دخلها الروس يوم ١٥ يناير ١٨١٣ ، بينما تقهقر مورا جنوباً حتى وصل إلى بوزن فى بولندة ، حيث بدأت الاتصالات بينه وبين مترنخ فى مفاوضة عرجاء ، ثم لم يلبث أن ذهب إلى نابولى عاصمة مملكته فى إيطاليا .

ومع أن ملك بروسيا فردريك وليم الثالث ، استنكر اتفاق (تاوروجن) فقد كان سبب ذلك أن برلين حتى يوم ٤ مارس ١٨١٣ ، كانت لا تزال تحتلها الجيوش الفرنسية . والحقيقة أن بروسيا بدأت « تخون » العهد مع فرنسا ، منذ اللحظة التى لم يعد لدى هذه الأخيرة غير « جنود جرحى ، ولا سلاح معهم ولا شجاعة لديهم » . وعبثاً حاول يوجين بوهارنيه الذى خلف (مورا) فى قيادة الجيش فى (بوزن) — ١٧ يناير ١٨١٣ — وعلى نحو ما كتب لشقيقته (هورتنس) أن يؤلف من الجيش الذى تحت قيادته قوة تكفى لوقف جيوش العدو (الروسية) وصدها عن مطاردته من ناحية ، وفى الوقت نفسه مواجهة أولئك الذين يعلنون عداءهم ضد فرنسا مرة بعد أخرى . ثم إن شوارزنبرج وجد الفرصة مواتية لتنفيذ أغراضه . فعرض عليه السياسى الروسى البارون دى أنستيت Anstett هدنة من نمط الهدنة التى حصل الاتفاق عليها مع البروسيين فى تاوروجن. وبعد أن أحال شوارزنبرج هذا العرض على حكومته فى ڤينا ، وهى التى — كما رأينا — كانت تعمل للخروج من المحالفة مع فرنسا منذ ٤ نوفمبر من العام السابق لتتدخل ضدها . أبرم شوارزنبرج مع الجنرال كوتوزوف فى ٣٠ يناير ١٨١٣ ، اتفاق زيتيش Zeycz الذى أضحى بفضله كل جناح (الجيش الأعظم) الأيمن مكشوفاً ، وعلى ذلك فقد تقهقر الفرنسيون إلى ما وراء نهر الأودر ، بينما دخل القيصر وارسو (فى ١٨ فبراير ١٨١٣) . ووقف البرنس يوجين فى تقهقره فى أقصى حدود سكسونيا الغربية عند نهر سال Saal (أحد فروع الإلب) .

أما نابليون فقد علق على الموقف بقوله فى ١٠ يناير ١٨١٣ : بأنه وإن كان يريد السلام ، فهو لا يهاب الحرب ، وأنه لا يزال لدى الفرنسيين موارد عظيمة بالرغم من الخسائر التى سببتها قسوة المناخ . فالهدوء يسود البلاد فى الداخل ، ولا تريد الأمة إطلاقاً التنازل عن أمجادها وعن قوتها . وفى الخارج تؤكد بأقصى ما يمكنها فعـــله ، كل من النمسا وبروسيا ،

والدانمرك ، ولاءها . فلا تفكر النمسا فى فصم عرا محالفة من المنتظر أن تجنى منها فوائد عظيمة ، ويعرض ملك بروسيا تقوية الفرق البروسية (فى الجيش الفرنسى) ، وقد قدم للمحاكمة الجنرال يورك (دى وارتنبرج) أمام مجلس عسكرى ، والروسيا فى حاجة إلى السلام ، ومهما تآمرت انجلترة لاستثارة حفيظتها ، فهى — حسب اعتقاده — لا تريد الاستمرار فى حرب تكون عواقبها وخيمة عليها فى النهاية » .

ولا جدال فى أن هذه كانت مجرد تصريحات رسمية ، مبنية على تفاؤل ، لم يكن بحال من الأحوال نابليون مخدوعاً به نفسه ، ينهض دليلا على ذلك ما صار يبذله من جهد لإعادة بناء قوة فرنسا والإمبراطورية بالدرجة التى تجعلها قادرة على مواجهة الأزمات المقبلة .

وكانت وسائل نابليون لتحقيق هذه الغاية متعددة ، فهو (أولا) أدرك أن الواجب يقتضيه إرضاء الشعور الكاثوليكى ، وذلك بالصلح مع البابا ، وكان نابليون قد نقله إلى (فونتنبلو) Fontainebleau منذ ١٩ يونية ١٨١٢ ، قريباً من باريس ليبقى تحت رحمته . وعلى ذلك فإنه لم تمض أيام ثلاثة على عودته إلى باريس حتى بادر نابليون بمناسبة السنة الجديدة فكتب للبابا بيوس السابع فى ٢٩ ديسمبر ١٨١٢ : « إنه بالرغم مما وقع من حوادث ، ظل دائماً يحتفظ بنفس المحبة لشخصه ، ويؤكد له رغبته الصادقة فى إنهاء كل الخلافات التى تفصل الدولة عن الكنيسة » . وقد حضر إلى (فونتنبلو) يوم ٩ يناير ١٨١٣ أسقف نانت (ديفوازان) Duvoisin وثلاثة من الكرادلة يحملون إلى البابا مقترحات نابليون التى ظلت موضع بحث ومفاوضة ساهم فيها نابليون بنفسه عندما زار البابا فجأة فى ١٨ يناير ، وبقى معه بضعة أيام يبحثان معاً شروط الصلح ، ثم أسفر الأمر عن الاتفاق فى ٢٥ يناير ١٨١٣ على إحدى عشرة مادة تألفت منها اتفاقية أوكونكردات فونتنبلو . وقد تضمنت هذه الاتفاقية شروطاً طيبة فى صالح البابا والكنيسة ولكنها احتفظت بموجب المادة الرابعة منها بالترتيبات التى وافق عليها

المجلس الكنسى فى سنة ١٨١١ بشأن التقليد القانونى ، والتى عرفنا أنه بعد مهلة ستة شهور يكون للبابا أثناءها حق التقليد القانونى ، تنتقل ممارسة هذا الحق ، إذا تأخر التقليد إلى المطران (أو المتربوليتى) أو إلى أقدم الأساقفة فى المقاطعة ، وكان بسبب ذلك أن وقع البابا على (الكونكردات) ، وهو فى قرارة نفسه لا يرضى عنها . وفى مساء يوم التوقيع نفسه أعلن نابليون فى مذكرة رسمية أنه لم يكن يدور فى خلده إطلاقا أن يجعل البابا ينزل بسبب هذه الاتفاقية ، وما ذكرته موادها ، عن حقوق سيادته الزمنية على الأملاك (الدولة) البابوية . ومع ذلك فقد ظل البابا غير راض عن (الكونكردات) ، ولم يتردد فى إظهار عدم رضائه عنها ، وعندئذ رأى نابليون أن يتعجل الأمر ، فجعل مجلس الشيوخ يعلن فى ٣ فبراير أن الاتفاقية (الكونكردات) الجديدة ، قانون من قوانين الدولة .

ولكن البابا نزولا على رغبة الكرادلة لم يلبث أن احتج على إعلان مقدمات الاتفاق بوصف أنها المعاهدة النهائية (٢٤ مارس) وأرسل إلى الإمبراطور استدراكا رجع فيه عن موافقته السابقة بدعوى أنه استدرجه لارتكاب هذا الخطأ ، غير أن هذا التنصل لم يثن نابليون عن عزمه ، ولإظهار أن كل مسائل الكنيسة قد سويت بالتفاهم التام والموافقة الكاملة من الجانبين فأعلن فى اليوم التالى (٢٥ مارس) أن الكونكردات نافذة فى كل أنحاء الإمبراطورية ، وتقديم كل من يجرؤ على مخالفة نصوصها للمحاكمة ، ليس أمام مجلس الدولة ، كما كان المعمول به سابقاً ، بل أمام المحاكم الإمبراطورية وزيادة على ذلك بادر نابليون بتعيين اثنى عشر أسقفا للأسقفيات الشاغرة ، واتخذ الإجراءات الكفيلة بعزل البابا عن مستشاريه وخلصائه ، وبدا كأنما كل الخلافات قد أزيلت بين البابا والإمبراطور ، وأحدث هذا الصلح (الظاهرى) الأثر المطلوب لدى سواد الأمة والعالم الكاثوليكى ، ولكن الحقيقة كانت إخفاق نابليون فى كل محاولاته فى استرضاء البابا بيوس السابع الذى بقى « سجينا » فى (فونتنبلو) حتى يوم ٢٢ يناير ١٨١٤ (لينقل منها

إلى سافونا فى ٢٤ يناير ، ثم يعود من هـــذه إلى روما فى ١٩ مارس بعد هزيمة الإمبراطورية) . وأما الكونكردات التى أبرمت فى فونتنبلو فقد ولدت ميتة .

وكان نابليون قد أحضر معه إلى فونتنبلو ، الإمبراطورة مارى لويز ، عندما ذهب « لزيارة » البابا ، ولعله كان يريد أن يقوم البابا بتتويجها حتى تزيد سمعتها ومكانتها ارتفاعا ويطمئن الإمبراطور نفسه ، بفضل هذا التتويج البابوى إلى استقرار الحكم فى الإمبراطورية فى أسرته ، وأن يخلفه ابنه وولى عهده ملك روما على عرش هذه الإمبراطورية . فكان (ثانيا) التفكير فى تقوية مركز الإمبراطورة مارى لويز ، واتخاذ الإجراءات التى تكفل استقامة الأمور عندوفاته ، وعدم تعرض العرش للضياع إذا تآمرت بعض العناصر المعادية ، لقلب نظام الحكم ، على نحو ما حاول (ماليه) ورفاقه أن يفعلوا ، وحرمان أسرة بونابرت ، وملك روما عرش الإمبراطورية . وعلى ذلك فقد استصدر نابليون قراراً من مجلس الشيوخ فى ١١ مارس ١٨١٣ ، بتخصيص صداق لزوجه تتمتع به عند ترملها ، قدره أربعة ملايين فرنك ، إلى جانب قصر الأليزيه وقصرى التريانون (فى فرساى ، أحدهما الكبير وقد بناه لويس الرابع عشر ، والآخر الصغير ، وهذا بناه لويس الخامس عشر) . ثم استصدر قراراً فى ٣٠ مارس بإنشاء مجلس للوصاية Conseil de Régence برئاسة مارى لويز . وكان هذا الإجراء مخالفاً لدستور السنة الثانية عشرة ، أى دستور الإمبراطورية (بتاريخ ١٨ مايو ١٨٠٤) ، ولكنه فى نظر نابليون كان إجراء ضروريا لتجنب حدوث اضطرابات دستورية ، أو أخرى من نمط الانقلابات التى ذكرنا أن محاولة (ماليه) كانت من أمثلتها ، لقلب نظام الإمبراطورية .

على أن بقاء الامبراطورية ، وضمان استمرار الحكم فى بيت بونابرت كان كلاهما مرتهنا بوجود القوة العسكرية التى تعتمد عليها السيطرة النابليونية فى أوروبا . وكان دوام هذه السيطرة النابليونية شرطاً أساسياً للحيلولة ،

دون انهيار الإمبراطورية ، ولتثبيت دعائم النظام الذى أراد نابليون أن ينتقل العرش بمقتضاه إلى ملك روما ، وأن تبقى من حق البيت البونابرتى وراثة الحكم فى فرنسا . وعلى ذلك فقد كانت (ثالثا) العناية بإعادة تنظيم الجيش أمرا لازما لاسيما بعد الكوارث التى كبدته خسائر فادحة فى الحملة الروسية والحرب الأسبانية، ولأن الدول فى أوروبا تألبت الآن ضد فرنسا فى المحالفة الدولية السادسة ، من انجلترة وبروسيا والولايات أو الإمارات الألمانية ، وأسبانيا والبرتغال وروسيا ثم السويد والنمسا . وذلك بعد أن تبين لها أنه قد بات ممكنا إنزال الهزيمة بجيوش نابليون (المظفرة) فاستصدر نابليون قراراً فى ٢٢ ديسمبر ١٨١٢ بتوقيع العقوبة على الآباء الذين يمتنعون بشتى الوسائل عن تقديم أبنائهم للتجنيد . واستصدر قرارا آخر فى إبريل ١٨١٣ بإنشاء أربعة فرق من فرسان الحرس الذين يجرى اختيار أكثرهم من الشبان أبناء الأغنيـــاء فى الأقاليم ليتألف منهم الحرس الإمبراطورى . وإلى جانب هذا فإنه لما كان مجندو طبقة سنة ١٨١٣ قد تم تجنيدهم فعلا منذ أكتوبر ١٨١٢ ، فقد دعيت للتجنيد الآن الطبقة التالية ، أى مجندو سنة ١٨١٤ على أساس تقديم تاريخ الطلب للجندية عامين عن موعده . وقد أشرفت الوصية على العرش ، ومجلس الوصاية على عملية التجنيد هذه الأخيرة خصوصا ، لاستحثاث الموظفين المسئولين على السرعة فى إنجازها . ولذلك فقد أعطى الجنود الشبان من هذه الطبقة لقب (المارى لويز) .

وإلى جانب ما تقدم كانت هناك (رابعا) استعدادات للتنظيم والتعبئة من نوع آخر تتناول مسائل ذات أهمية اجتماعية . من ذلك على وجه الخصوص استصدار قرار صار مشهورا بتاريخ ٢٦ مايو ١٨١٣ ، بتنظيم استخراج الفحم الحجرى من إقليم أو مقاطعة ميرث Meurthe بفرنسا — على حدودها الوسطى الشرقية — على أساس اشتراكى بإشراف الدولة ، حيث أنشئت جمعية للخدمة الاجتماعية تضم إليها الصناع والمستخدمين ،

تتخذ مقرها فى (لييج) مركز المقاطعة الرئيسى ، وتتألف مواردها من إعانة تدفعها الحكومة ومستقطعات من أجور ومرتبات أعضاء الجمعيـــة بنسبة اثنين فى المائة ، وأتاوات يدفعها أصحاب المناجم بنسبة ٥٠,٠/ من جميع الأجور والمرتبات الدائمة التى يدفعونها . وتقوم هذه الجمعية بتوزيع الإعانات والمعاشات أى أن عملها كان تأمين العمال والمستخدمين ضد تقدم السن والتعطل عن العمل ، والحوادث ، ثم المرض ، على أن يسمح بامتداد هذا النظام إلى أقاليم مناجم الفحم الأخرى ، وأن يشمل أصحاب الحرف الأخرى . ولم يمنع انتشار هذا النظام الاشتراكى ونجاحه غـــير انهيار الإمبراطورية النابليونية فى الوقت الذى كان قد بدأ العمل به فى أول مراحله ولما يكد يمض زمن كاف على البدء فى تنفيذه .

وأما هذا الانهيار فقد جاء النذير به من ناحية بروسيا . ذلك أن الفرنسيين بمجرد أن اضطروا إلى إخلاء بروسيا الشرقية ، على أثر تقهقرهم من روسيا فى الظروف التى سبق ذكرها ، حتى حضر من المنفى الوزير البروسى (ستين) لينضم إلى الجنرال يورك دى وارتنبرج ، ولينشىء فى هذه المقاطعة حكما دكتاتوريا ، ويشرف على إعداد جيش قوى حسب النظام العسكرى البروسى الجديد . ومن ناحية أخرى نجح (هاردنبرج) فى إقناع الملك فردريك وليم الثالث — الذى كان من شيمته التردد دائما — بالذهاب إلى برسلاو فى سيليزيا (٢٢ يناير ١٨١٣) ليجد بها على قدم الاستعداد جيشاً بروسياً كبيراً من خمسين ألف مقاتل ، يتولى قيادتهم أعظم القواد البروسيين : شارنهورست وجنسيناو Gneisenau وكلوسوتيز Clauswitz وبلوخر Blüchehr وقد رفض هؤلاء خدمة الإمبراطور نابليون ، فاستمرت تنحيتهم عن العمل مدة ، حتى تولوا (الآن) القيادة وكان امتناعهم السابق عن خدمة نابليون من الأسباب التى جعلتهم يتولونها . وقد اتخذت عدة إجراءات لتنظيم هذا الجيش ، كانت موضع تفكير طويل ودراسة عميقة من مدة سابقة ، من ذلك أنه صدر قرار فى ٨ فبراير ١٨١٣

يجيز للقناصة المتطوعين من الجنود المشاة والفرسان ، أن يتحملوا أنفسهم نفقات تسليحهم وعتادهم ، فى ١٦ فبراير صدر قرار آخر بوقف الإعفاء من الجندية طول مدة الحرب ؛ وقد كان وقف الإعفاء من الجندية هذا ، الذى لم يلبث أن صار معمولا به بصورة نهائية ، الأصل الذى استند عليه نظام الخدمة العسكرية الإجبارية الذى عرفته بروسيا قبل غيرها من الأمم وفى ١٠ مارس (عيد ميلاد الملكة لويزا) ، أنشىء نظام الصليب الحديدى لتكريم كل أولئك الذين يمتازون بالبسالة فى ميادين القتال ضد العدو ؛ وذلك دون نظر للمولد أو للمنصب ، وفى ١٧ مارس صدر قرار بتأسيس وتنظيم الجيش المعد (للدفاع عن البلاد) Landwehr ، وفى ٢١ إبريل صدر القرار الخاص بقوات الدفاع المؤلفة من كل القادرين على حمل السلاح ، أى تعبئة الصالحين للخدمة العسكرية Landsturm وتلك كانت قوات « حرة » غير الجيش النظامى العادى ، وأقبل على الانضمام إلى صفوفها الفلاحون ، وأبناء الطبقة المتوسطة . وساهم النساء فى تزويد الجيش بحاجاته وتأسيس هذه القوات المقاتلة « الحرة » بكل الوسائل وصرن يبعن مالديهن من مصوغات وحلى من أجل الانتصار فى الحرب المنتظرة « حرب التحرير » Befreingskrieg وهى الحرب التى تاق لها الألمان ، وراحوا يعبرون عن ذلك الروح الوطنى ، أو الشعور القومى الجديد الذى أحيا فى صدورهم الأمل فى التخلص من السيطرة الأجنبية التى فرضها نابليون عليهم، وحفزهم إلى التكتل فى مجهود وطنى متحد ، يهدف إلى غرض واحد هو إحياء الأمة الألمانية .

هذا الشعور القومى ، وهذه الرغبة القوية فى التحرير والخلاص عبر عنهما الألمان فى أغنياتهم ، وأناشيدهم ، وفى منشوراتهم العدائية ضد السيطرة أو الديكتاتورية النابليونية ، وفى الكراسات أو النشرات التى أذاعوها من ذلك (أنشودة المزاهر والسيوف) للشاعر الألمانى كارل تيودور كورنر Körner الذى تطوع فى حرب التحرير ، وغنى لها ، ثم قتل

فى ساحة الوغى ؛ بينما كان أرندت Arndt الذى سبق ذكره ، وهو أستاذ بجامعة جريفزوالد Griefswald صاحب (أهازيج الحرب) ، والشاعر فردريك روكيرت Rückert وله أغان مشهورة ، وهنريك كلايست Kleist وغير هؤلاء . وقد عبروا جميعاً عن ذلك الشعور القوى الذى جاش فى نفوس الألمان لمدة طويلة قبل انفجار الثورة فى ألمانيا سنة ١٨١٣ للخلاص من السيطرة الفرنسية . ولقد سبق أن تحدثنا عن محاضرات (فيشته) Fichte ، فى جامعة برلين ، التى تأسست فى عام ١٨١٠ فقط . فقد ختم محاضراته يوم ١٩ فبراير ١٨١٣ بقوله : « إن هذه المحاضرات سوف توقف إلى أن تنتهى الحملة (أو الحرب) الحالية . وسوف نستأنف إلقاءها وقد تحررت بلادنا ، أو أن نلقى الموت فى سبيل الحرية » وكان لهذه العبارات دوى عظيم . وفى جامعة برلين كذلك ، اشتهر أستاذ آخر (شلايرماخر) Schleirmachet بتحريك النفوس ، واستفزاز الأمة الألمانية للنضال ضد الرجل الذى يجب تحطيمه (نابليون) لأنه — على حد قول أرندت ، قد حطم الحرية وهدم صرح القانون .

ولقد كانت المفاوضات فى كاليش Kalish بين القيصر اسكندر، والقائد البروسى كنسبك Knesebeck (عن فردريك وليم الثالث ملك بروسيا) فى ٩ فبراير ١٨١٣ . وكانت مفاوضات دقيقة ، لأن القيصر أراد إرجاع بولندة إلى روسيا والاحتفاظ بها تحت سلطانه ، ودفع بروسيا صوب الغرب فى اتجاه سكسونيا ونهر الراين ، بينما أرادت بروسيا أن تتدعم أركانها فى الشمال والشرق .

ثم استؤنفت المفاوضات فى برسلاو . حيث حمل البارون انستيت Anstett إلى فردريك وليم رسائل من قيصر روسيا (٢١ فبراير)، وانتهت المفاوضات إلى إبرام معاهدة برسلاو فى ٢٧ فبراير ، ثم التصديق عليها فى كاليش فى أول مارس ١٨١٣ لإنشاء محالفة دفاعية هجومية ضد فرنسا ؛ وقد تعهد الطرفان بعدم الدخول فى مفاوضات منفصلة مع العدو (فرنسا)

لأجل عقد السلام ؛ وبأن يتخذا بالاشتراك فيما بينهما الخطوات اللازمة للحصول على تأييد النمسا من جهة، وعلى المعونة المالية من انجلترة من جهة أخرى. وفى مادة سرية اتفق الفريقان على أن تعود بروسيا إلى ما كانت عليه حدودها فى سنه ١٨٠٦ على أن يكون لها من الأقاليم ما يربط بروسيا القديمة بأراضى سيليزيا. وقد ترك هذا الإجراء لروسيا احتمال إرجاع بولندة تحت سيطرتها ودخل الروس برلين فى ١١ مارس؛ وفى ١٥ مارس قابل القيصر الملك فردريك وليم فى برسلاو. وكان الوزير البروسى هاردنبرج عشية هذه المقابلة قد بعث إلى فرنسا بمذكرة يفسر فيها أسباب فصم العلاقات مع فرنسا، وخروج بروسيا على الإمبراطور. وفى ١٧ مارس أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا وأصدرت قرار تأسيس وتنظيم جيش الدفاع عن البلاد (Landwehr) — الذى سبق الكلام عنه — ثم أذاع الكاتب الألمانى تيودور جوتليت هيبل Hipple دعوته المشهورة لاستنهاض أمته للنضال ضد الأعداء (الفرنسيين). وهى الدعوة أو النداء الذى يحدد بداية الثورة الألمانية — أو النهوض القومى، والذى تجاوبت أصداؤه فى جميع أنحاء ألمانيا. فقد وجه (هيبل) النداء «للبراندنبرجيين، والبروسيين، والسيليزيين، والبوميرانيين، والليتوانيين، الذين يعرفون أنهم تذوقوا مرارة العذاب سبع سنوات بتمامها، والذين يعرفون ماذا يكون مصيرهم المحزن إذا هم لم ينهوا فى شرف واستبسال هذا النضال الذى بدأ الآن». وناشد (هيبل) مواطنيه أن يذكروا آباءهم وأجدادهم، والأمجاد التى كانت لهم، ليسترجعوها فى ميدان الجهاد من أجل تحرير الوطن، بتحمل التضحيات التى لا يمكن أن توازى — مهما بلغت — كل تلك الأهداف المقدسة التى يجب عليهم أن يحاربوا من أجلها، وأن ينتصروا للفوز بها، إذا شاءوا إقامة الدليل على أنهم دائماً أبداً بروسيون وألمان.

ولقد أصدر القائد الروسى وتجنستاين بمجرد دخوله إلى برلين نداء مشابها يدعو كل شعوب ألمانيا لحمل السلاح، استهله بقوله: «الحرية

أو الموت »، ثم أخذ يوجه الكلام « للسكسونيين والألمان »، قائلا : إن كل اعتزاز بالأصول العريقة قد انتهى وطويت سجلات النبلاء بانتهاء سنة ١٨١٢، لأن أعمال جدودنا المجيدة قد طمستها الإهانات التى لحقت بأحفادهم، ولكن ثورة ألمانيا ونهوضها سوف يتولد منها أسرات نبيلة جديدة، وهى وحدها التى سوف تعيد للأجداد المجد الذى فقدوه، وثورة ألمانيا هى التى جعلت فى صفوف الجيش البروسى « يقف جنباً إلى جنب ابن العامل وابن الأمير ».

وفى برسلاو أبرم الوزير البروسى (ستين) مع الكونت نسلرود Nesselrode ممثل القيصر اتفاقاً فى ١٩ مارس ١٨١٣ بشأن تنظيم الإدارة والحكومة فى الأقاليم الألمانية التى يصير استرجاعها من نابليون، وذلك بإنشاء خمس دوائر إقليمية كبيرة للإدارة العسكرية تحت نوع من الحكم، لوحظ فيه أن يكون حلا وسطاً بين الميول والاتجاهات المحلية الإقليمية، لعدم إثارة مخاوف الملوك والأمراء الألمان، واحتراماً لرغباتهم، وبين المبادىء التى تهدف للوحدة والتى اعتنقها (ستين) نفسه. وفى ٢٥ مارس أصدر القائد الروسى (كوتوزوف) منشورات تحدث فيها إلى الشعب الألمانى، ليس عن الاستقلال وحده وحسب للخلاص من السيطرة الأجنبية (الفرنسية)، بل عن الحرية كذلك، أى تمتع الشعب الألمانى بكل حقوقه المشروعة، والتى كانت قد طمستها الديكتاتورية النابليونية.

ذلك كان الحال فى بروسيا — التى أدت ثورتها القومية إلى إعلان الحرب على الإمبراطورية الفرنسية، فماذا كان الموقف فى الدولة « الألمانية » الكبيرة الأخرى، وهى النمسا ؟

لقد دأب المؤرخون الألمان دائماً على اعتبار مترنخ الوزير النمسوى، صنوا للوزير البروسى (ستين)، فى شدة الإخلاص للوطن، وغمر المؤرخون الألمان الوزيرين بصنوف المديح والإطراء. وانعقد الرأى على

أن مترنخ ، تحت ستار المحالفة مع فرنسا ـ منذ الزواج النمسوى وبسببه ـ كان لا يعمل إلا لتحطيم السيطرة الفرنسية ، وإجبار فرنسا على التراجع والإنكماش داخل حدودها « الشرعية » ، وإعادة التوازن إلى أوروبا ، وهو التوازن الذى هدمه نابليون بفتوحاته الواسعة وقد تحدثنا فيما سبق عن الوساطة التى عرضها مترنخ « للتدخل » مع روسيا من أجل الوصول إلى « معاهدة طيبة » للسلام بينها وبين فرنسا أثناء الحملة الروسية (نوفمبر ١٨١٢) ، وشرحنا غرض مترنخ الحقيق من هذه الوساطة ، فعاد مترنخ الآن يقترح الوساطة مرة أخرى ، بأن أوفد إلى باريس الكونت بوبنا Bubna ، يعرض التدخل مع أعداء فرنسا ، وغرضه الصحيح فى هذه المرة ، التغلب على شكوك نابليون ومخاوفه من اتفاق الهدنة الذى أبرمه شوارزنبرج مع الجنرال كوتوزوف فى (زيتيش) فى يناير ١٨١٣ ؛ ثم من ناحية المرشال شوارزنبرج نفسه الذى كان قد أرسل فى سفارة غير عادية لدى حكومة نابليون فى باريس . وفى الوقت نفسه بعث مترنخ رسولا إلى لندن ، البارون ويزنبرج Wessenberg متخفياً ويحمل تعليمات بتاريخ ١٨ فبراير لم يلبث أن أبلغها إلى وزير الخارجية الإنجليزية لورد كاسلريه Castlereigh فى ١٣ مارس ، وقد أتبعها مترنخ ، بعد معاهدة كاليش بين روسيا وبروسيا بتعليمات أخرى بتاريخ ١٠ مارس ، وصلت ويزنبرج يوم ٢٤ أبريل ، ومن ناحية أخرى عرض السفير الفرنسى الجديد فى فينا الكونت ناربون Narbonne والذى خلف (أوتو) مشروعا لتنظيم وسط أوروبا (٢٩ مارس) على أساس سيطرة نمسوية بدلا من النظام الروسى ـ البروسى الذى كانت معاهدة كاليش تمهد له ؛ فيتم تقسيم بروسيا ، وتنال النمسا سيليزيا التى فقدتها من أيام حرب الوراثة النمسوية (صلح برسلاو ١٧٤٢) . ولكن مترنخ عارض هذا المشروع باقتراح المبادىء التى رآها ضرورية لإعادة التوازن السياسى إلى أوروبا ، وفحواها تنازل فرنسا عن فتوحاتها والأملاك التى ضمتها إليها لإقامة صرح إمبراطوريتها ، والتنازل عن سياسة

الحصار القارى وإلغاء نظامه ، والمحافظة على كيان بروسيا كمملكة لم تفقد شيئاً من أراضيها ومتحدة اتحاداً وثيقاً مع النمسا التى لا ترغب فى توسيع حدودها ، وعلى ذلك فإن ناربون عندما استقبله الإمبراطور النمسوى فرنسوا الأول بعد أيام قليلة (فى ٢٣ إبريل) لم يلق أى ترحيب ، بل كان استقباله ببرود كثير . ومن جهة أخرى فإن السفير النمسوى شوارزنبرج . الذى ذكرنا أنه موفد فى سفارة خاصة لدى نابليون وكان يحمل مقترحات مشابهة ، لم يجرؤ عند مقابلة الإمبراطور (فى ٩ إبريل) على إبلاغها له .

وفى ١٥ إبريل ١٨١٣ غادر نابليون باريس ، فى طريقه بكل سرعة إلى ماينز ومنها إلى إرفورت ، ليتولى قيادة جيشه . وكان الحلفاء قد زحفوا من (الأودر) صوب نهر الإلب ، ثم بعد عبور هذا النهر الأخير أخذوا يتقدمون نحو نهر السال الذى تقع خلفه وعلى مسافة منه إرفورت ، وكانت خطة الفرنسيين حشد قواتهم فى جيشين : أحدهما بقيادة يوجين بوهارنيه ، يحتل نهر السال ، والآخر يضم ناى ، وأوديتو ، ومارمون ، يأتى من الجنوب حتى يتلاقى الجيشان فى سيرهما . وفى ٢ مايو وقع أول اشتباك بين الفريقين فى سهول (لوتزن) Lutzen وكان انتصاراً «كاملا» — كما وصفه نابليون لزوجه مارى لويز — أحرزه الفرنسيون على القوات الروسية البروسية بقيادة وتجنستاين ، الذى عهد إليه بالقيادة العامة بعد وفاة كوتوزوف ، ولو أن هذا النصر كلف (الجانبين) ثمناً غالياً ، وطارد الفرنسيون العدو المتقهقر «والذى وجد السلامة فى الانسحاب السريع فى كل مكان» . وفى ٨ مايو دخل نابليون (درسدن) Dresden حيث وافاه بها ملك سكسونيا العجوز فردريك أوجستوس الأول الذى ضاعت معه مساعى مترنخ وبقى على ولائه للامبراطور حتى النهاية ، وقد أعاده نابليون الآن إلى عرش مملكته .

وتزايد تذمر نابليون من صهره فرنسوا إمبراطور النمسا، وتزايدت شكوكه من ناحية مترنخ، وغضبه منــــه. ووصفه بأنه رجل مكايد ومؤامرات. وقد جاء (الكونت بوبنا) لمقابلة نابليون فى درسدن (١٦ مايو) ليعرض عليه الشروط التى تراها النمسا ضرورية «لوساطتها» بين الفريقين المتقاتلين: إنهاء وحل غراندوقية وارسو، والتنازل عن الفتوحات وكل الأملاك التى للامبراطور فى ألمانيا، وإرجاع المقاطعات الليرية إلى النمسا. ورفض نابليون هذه الشروط، وأوضح للكونت بوبنا «أن أحداً لا يستطيع أن يأخذ من الفرنسيين شيئاً بضرب العصا»، وأنه — أى نابليون — لن يتنازل عن شيء إطلاقاً من كل تلك الأقاليم التى صارت دستورياً متحدة أو مندمجة فى فرنسا، وأن الشرف يمنعه من فعل شيء من ذلك، وأن النمسا على كل حال لم تكن أقوالها صريحة، أو تنبيء عن أغراضها الحقيقية. فالنمسويين بدأوا بمطالبته بإرجاع المقاطعات الليرية، ولكنهم سوف يطالبونه بعد ذلك بإخلاء البندقية، ثم ميلان، ثم تسكانيا، ثم إنهم سوف يرغمونه على القتال معهم والدخول فى حرب ضدهم. وقال نابليون: ومن الأفضل إذاً أن نبدأ بالقتال من الآن. وهكذا لم تسفر عروض الوساطة النمسوية عن شيء فى صالح السلام.

وزحف الإمبراطور من درسدن للالتحام مع العدو الذى حشد قواته فى موقع حصين إلى ما وراء بوتزن Bautzen، وهنا دارت رحى معركة حامية، يومى ٢٠، ٢١ مايو ١٨١٣ تشتت فيها جيش (وتجنستاين)، وقتل فى أثنائها (ديروك) Duroc، وفى ٢٢ مايو أكمل الاشتباك الذى حصل فى (ورشن) Wurschen النصر الذى أحرزه نابليون على الجيش الروسى البروسى، واستطاع أن يقول: «لعل فى هـــذا النصر ما يجعل الوزارة فى فينا تقلل من أطماعها». ذلك أنه قد ترتب على هذا النصر أن تم طرد العدو من سكسونيا، وإن أمكن غزو وإخضاع نصف سيليزيا، ثم إعادة جيروم بونابرت إلى العرش فى وستفاليا ودعم سلطان (دافو) فى همبورج.

ولكن العدو لم تيئسه هذه الانهزامات فقد تقهقر الروس والبروسيون إلى شفايدنيتز Schweidnitz فى (سيليزيا) ليعيدوا تنظيم قواتهم ، وحيث وصلتهم النجدات من السويد وأمكنهم الحصول على إعانات مالية جديدة من انجلترة .

واستمر مترنخ فى دور التمويه الذى دأب عليه من بداية هذه الحرب خصوصاً . فهو يكتب أن الانتقال من الحياد إلى الحرب أمر يتعذر حصوله إلا عن طريق الوساطة المسلحة أى الإرغام ، وصار يعتقد بعد واقعة (بوتزن) أن الفرصة قد صارت مواتية لأن يعرض على نابليون إبرام الهدنة التى تمهد لاجتماع مؤتمر ينظر فى شروط الصلح لعقد السلام العام . ووافق الإمبراطور على الهدنة التى وقع عليها فى بليزويتز Pleswitz فى ٤ يونيه ١٨١٣ ، وكانت مدة هذه الهدنة حوالى شهرين تنتهى فى يوم ٢٨ يوليو .

أما نابليون فقد وصل إلى درسدن فى ليل ٩ — ١٠ يونيه ليقضى بها وقت الهدنة . وحيث جلب إليها جوقة الكوميدى فرانسيز . وفى ٢٥ يونيه وصل مترنخ . وفى ٢٦ يونيه ، اليوم التالى لوصول مترنخ كانت المحادثة المشهورة التى صاح أثناءها نابليون ، بعد أن تبين له من « تمويه » الوزير النمسوى وخداعه ، أن النمسا لامحالة منضمة إلى أعدائه : لقد كان من الحمق البالغ أن أتزوج أميرة نمسوية ! ولقد كتب نابليون إلى زوجه مارى لويز فى أول يوليو ، يصف مترنخ بأنه رجل مكائد ومؤامرات ، وأنه أساء النصح « للأب فرانسوا » والدمارى لويز وصهره . ثم كتب لها مرة ثانية فى ٧ يوليو : أن من الممكن الوصول إلى إبرام السلام العام لو أن النمسا امتنعت عن الصيد فى الماء العكر ؛ وأن الإمبراطور فرنسوا مخدوع بوزيره مترنخ الذى رشاه الروس وابتاعوه بأموالهم . والذى يعتقد أن السياسة هى القدرة على نسج الأكاذيب .

وكان نابليون محقاً فى حذره من مترنخ ونقمته عليه ، وفى توقعه

كذلك أن تنضم النمسا إلى المحالفة القائمة ضده . ذلك أن مفاوضات لم تلبث أن قامت بين النمسويين وبين الروس والبروسيين ، انتهت بعقد اتفاق فى رايشنباخ Reichenbach بين الأطراف الثلاثة فى ٢٧ يونية ١٨١٣ ، وكان فى رايشنباخ أن تعهدت انجلترة منذ ١٤ ، ١٦ يونية بدفع إعانة شهرية قدرها ١٧ مليوناً لبروسيا ، ٣٣ مليوناً لروسيا لاستمرار الحرب . ولكن تنفيذ هذا الاتفاق كان معلقاً على رفض نابليون وساطة النمسا بينه وبين الروس والبروسيين ، وعندئذ يكون غرض الحلفاء الثلاثة (روسيا ، وبروسيا ، النمسا) أن تعود حدود النمسا إلى ما كانت عليه فى سنة ١٨٠٥ ، وأن تطالب بإخلاء كل ألمانيا ، وأسبانيا ، وإيطاليا ، وهولندة .

ولكن مترنخ الذى توسط فى عقد هذا الاتفاق ، كان لا يطمئن لنوايا القيصر - وكما كان ذلك رأيه — بينما اعتقد أن فى وسعه فى الوقت نفسه الوصول إلى اتفاق مع نابليون . فقابله فى درسدن ، حيث وصل إليها يوم ٢٥ على نحو ماذكرناه ، وعرض نابليون عليه المقاطعات الليرية فى نظير بقاء النمسا على الحياد ، الأمر الذى رفضه مترنخ ، عندما أصر على فرض وساطة النمسا بين الجانبين المتقاتلين لإبرام الصلح بينهما ، أو أن النمسا إذا رفضت وساطتها سوف تنضم حتما إلى الحلفاء ضد فرنسا . مما جعل نابليون يصف نفسه بالحق البالغ لأنه تزوج من أرشيدوقة نمسوية . على أن نابليون فى ٣٠ يونية لم يلبث أن غير موقفه ، وقبل الوساطة التى عرضها مترنخ أيضاً . وامتد أجل الهدنة إلى يوم ١٠ أغسطس .

وأراد نابليون كسب الوقت فلم يصدر تعلياته إلى (كولينكور) إلا يوم ٢٨ يوليو ، وقد نصت هذه على المطالبة بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، ورفض نابليون أن يزوده بسلطات التعاقد الكاملة . وعلى ذلك فقد رفض مفوضو الحلفاء عند وصول (كولينكور) إلى براج Prague المكان المعد لعقد المؤتمر — فى ٢٨ يوليو المفاوضة معه ، وبعثوا به إلى مترنخ ؛ الذى تمسك بشروط هـــدنة بليزويتز ، وأصر على قبول

نابليون لمقدمات الصلح التى يريدها الحلفاء ، وعندئذ (فى ١٣ أغسطس) وافق نابليون على إخلاء غراندوقية وارسو ، وتمسك بدانزج ، ورضى بإعادة مملكة بروسيا على شرط تعويض ملك سكسونيا (حليفه) عن الأراضى التى سوف يفقدها بأراض أخرى عدد سكانها نصف مليون نسمة . كما تنازل نابليون عن المقاطعات الليرية ، ماعدا تريسته ، وإستريا Istria ولكن عندما وصلت عروض نابليون هذه إلى المؤتمر (أى فى ١٣ أغسطس) كان وصولها بعد فوات الوقت ، لأن كاسلريه الذى شجعه انتصار ولنجتون الحاسم فى أسبانيا على الفرنسيين فى واقعة فيتوريا Vittoria (فى ٢١ يونية ١٨١٣) لم يلبث أن طالب بالاحتفاظ بصقلية لفرديناند الأول ملك نابولى . واشترط أن ينال برنادوت (فى السويد) كل ماوعده الانجليز به وعمد مترنخ إلى إعلان انتهاء المؤتمر — مؤتمر براج — الذى سماه نسلرود (بالمؤتمر السخرى أو الاستهزائى) Congrès dérisoire . وفى ١٢ أغسطس أعلن الحرب على فرنسا .

وكانت جيوش الحلفاء ثلاثة : جيش الشمال بقيادة برنادوت ، وجيش سيليزيا بقيادة بلوخر ، وجيش بوهيميا بقيادة شوارزنبرج . وأفاد الحلفاء من مشاورات وخبرات اثنين تركا صفوف الفرنسيين لخدمة العدو أحدهما جوميني Jomini وهو سويسرى كان رئيس أركان حرب القائد ناى ، والثانى مورو Moreau الذى عاد من الولايات المتحدة الأمريكية بناء على طلب القيصر . وقد نصح (مورو) بعدم الاشتباك فى معركة مع نابليون نفسه ، وبدلا من ذلك الالتحام مع قواده ، حتى إذا انهزم هؤلاء ، سهلت هزيمة نابليون وإجباره على التقهقر ، ثم إملاء شروط الصلح عليه فى باريس.

والذى حدث فى هذه الحلة (حملة ١٨١٣) أن اشتبك الفريقان فى سلسلة من المعارك ، فانهزم شوارزنبرج فى معركة درسدن فى ٢٧ أغسطس أمام نابليون . ولكن الحلفاء سجلوا انتصارات على قواد نابليون ، فانتصر برنادوت على جيش أودينو Oudinot فى جروس بيرين Gross-Beeren

فى ٢٣ أغسطس ، وانتصر بلوخر على ماكدونال فى كاتزباخ Katzbach فى ٢٦ أغسطس ، وانتصر الروس على القائد فاندام Vandamme فى كالم Kulm فى ٢٩ — ٣٠ أغسطس ؛ وانهزم (ناى) فى دينويتز Dennewitz فى ٦ سبتمبر .

ثم إن الحلفاء (روسيا ، بروسيا ، النمسا) بادروا بدعم المحالفة الثلاثية فى تبليتز Teplitz فى ٩ سبتمبر . وفى ٣ أكتوبر انضمت انجلترة إلى المحالفة وفى ٨ أكتوبر أبرمت معاهدة ريد Reid للتحالف بين بفاريا والنمسا ، وبمقتضاها خرجت بفاريا من اتحاد الراين وتعهدت بضم قواتها فورا إلى جيوش الحلفاء . وفى ٩ أكتوبر حصل الاتفاق بين انجلترة والنمسا ، ومدت الأولى الثانية بإعانة مالية كبيرة لتغطية نفقات الحرب . وفى ٢٢ أكتوبر ، خرجت ورتمبرج على نابليون ، وانضمت إلى المحالفة .

وما أن تلقى الحلفاء نجدات جديدة من روسيا (٥٠,٠٠٠) بقيادة بلينجسن ، حتى زحفوا مرة أخرى على سكسونيا فى ٣ أكتوبر ، واتخذوا مواقعهم على الضفة اليسرى لنهر الإلب . وكان من الواضح أن خطة الحلفاء هى حشد قواتهم فى سهول ليبزج Leipsig فى مؤخرة الفرنسيين حتى يقطعوا عليهم خط الرجعة عند تقهقرهم إلى فرنسا .

واضطر نابليون بسبب خروج بفاريا من اتحاد الراين من جهة ، ولأن الحلفاء حاولوا قطع خطوط مواصــــلاته مع نهر الراين ، إلى الارتداد والزحف على ليبزج . فبلغها يوم ١٥ أكتوبر وعلى رأس جيش من (١٦٠,٠٠٠) مقاتل ، ومع أن هذا كان جيشا ضخما فإنه كان ينقص كثيرا عن عدد قوات الحلفاء الذين حشدوا فى ميدان المعركة فى ليبزج ما لا يقل عن (٣٢٠,٠٠٠) وفى المعركة التى دارت بين ١٦ ، ١٩ أكتوبر والتى عرفت باسم (حرب الأمم) انهزم نابليون ، وكان من عوامل هذه الهزيمة ، وصول قوات جديدة فى يوم المعركة الأول بقيادة برنادوت وكولوريدو Colloredo وبنيجسن Bennigsen

(السويد ، النمسا ، الروسيا) ، بينما لم يكن فى وسع نابليون الاعتماد على أية نجدات لتقوية جيشه . وقد أدرك نابليون خطورة الموقف ، فعرض فى مساء اليوم نفسه (١٦ أكتوبر) مقترحات للاتفاق على هدنة تمهيدا للمفاوضة من أجل الصلح ، ورفض الحلفاء مقترحاته عندما تعهدوا فيما بينهم بعدم الدخول فى أية مفاوضات مع الإمبراطور إلا بعد أن يكون آخر جندى فرنسى قد انسحب من الأراضى الألمانية حتى نهر الراين ، وعلى ذلك فقد استؤنف القتال يوم ١٨ أكتوبر . وكانت معركة حامية ، انتصر فيها الحلفاء بسبب تفوقهم العددى ، وقدرتهم دائماً على تعويض خسائرهم فى الرجال ، ولأن جنود سكسونيا وورتمبرج وعددهم اثنى عشر ألفاً ، تخلوا عن نابليون أثناء اشتداد المعركة وغادروا صفوف جيشه لينضموا إلى قوات برنادوت . وانهزم نابليون وتقهقر جيشه إلى إرفورت (صوب الغرب) ، وكانت عملية التقهقر هذه مشوبة باختلال النظام لعدم وضع خطة محكمة لها ، وعندما عبر الجنود الجسر الوحيد من بين عدد من الجسور كان نابليون قد أمر بإقامتها على نهر السيتر Elster لم يلبث أن تحطم تحتهم ، وكان من بين الغرقى القائد البولندى (بونياتوسكى) وفى صباح اليوم التالى (١٩ أكتوبر) وجد الحلفاء ميدان المعركة خالياً وتأكد لهم أنهم كسبوا المعركة .

وفى إرفورت التى وقف فيها الإمبراطور يومين ، استطاع نابليون جمع ثمانين ألف جندى ، استعداداً لاستئناف التقهقر صوب فرنسا ، والزحف على هناو Hanau لعبور المين Main أحد فروع نهر الراين ، ولما كان الجيش البفارى بقيادة الجنرال ريد Wrede قد اتخذ مواقعه عند هناو ليمنع الفرنسيين من عبور النهر ، فقد اشتبك الفريقان فى معركة حامية يوم ٣٠ أكتوبر ، انتصر فيها الفرنسيون انتصاراً حاسماً ، وتمكن الامبراطور من متابعة السير بكل سرعة صوب الراين الذى عبره مع جيشه عند ماينز Mainz يوم ٢ نوفبر .

وعند ماينز ترك الإمبراطور الجيش الذى بلغ عدده الآن أقل من ٧٠ ألف مقاتل وحسب ، وأسرع هو فى العودة إلى عاصمته ، فغادر القصر الملكى فى ماينز يوم ٧ نوفمبر ووصل إلى سان كلو فى ٩ نوفمبر .

ولم يكن تقهقر الإمبراطور من ألمانيـــا كل الهزيمة التى لحقت به وبالإمبراطورية ، فقد انكمشت حدود هذه الإمبراطورية فى كل نواحيها الأخرى . ففى أسبانيا حيث انتصر ولنجتون — كما ذكرنا — على قوات جوزيف بونابرت فى واقعة فيتوريا فى ٢١ يونية ١٨١٣ ، اضطر الفرنسيون إلى الانسحاب منها ، بعدأن قررت واقعة فيتوريا مصير حكومة (أو ملكية) جوزيف بونابرت قصيرة الأجل . فإنه لم يمض أسبوعان على هذه الواقعة ، حتى كان ولنجتون مستوليا على كل الحدود الأسبانية الشمالية الغربية من رونسيسفال Roncesvalles إلى مصب نهر البيداسو Bidassoa ، ويقف على حصار قلعة سان سباستيـان San Sebastian على الشاطىء وبامبيـلونا Pampeluna فى الداخل . وبدأ المارشال سولت الذى تولى القيادة العامة الآن ووصل إلى بايون فى ١٣ يوليو ، يعمل لتخليص بامبيلونا ، فحصلت معارك يائسة بين ٢٥ يوليو وأول أغسطس عند ممرات البرانس فى رونسيسفال ومايا Maya انتهت بارتداد سولت إلى ما وراء الجبال فى الأراضى الفرنسية ، ثم إن سان سباستيان لم تلبث أن سقطت فى أيدى قوات ولنجتون فى ٣١ أغسطس ، وعبر الإنجليز نهر البيداسو يوم ٧ أكتوبر ، وفى ٣١ أكتوبر وبعد حصار عنيف وطويل سلمت بامبيلونا للأسبان . وهذا فى حين أن ولنجتون نفسه استطاع السيطرة على كل الاقليم الشمالى الغربى خلف البرانس ، وفى الأراضى الفرنسية حتى أبواب مدينة بايون نفسها . وكان القائد الفرنسى الآخر (سوشيه) Suchet قد أخلى هو الآخر فالنسيا Valencia على الشاطىء الشرقى ووصل إلى نهر البيداسو منذ ٢ يوليو ، وعلى ذلك ، ولما لم يعد يحتل الأراضى الأسبانية جندى فرنسى واحد اضطر نابليون إلى إبرام

معاهدة فالنسيه Valençay (بفرنسا) فى ٨ ديسمبر ١٨١٣ وبموجبها استرجع الملك فردنند السابع عرش أسبانيا .

ومن ناحية حدود الألب — أى فى إيطاليا — حارب يوجين بوهارنيه النمسويين ، الذين صاروا خطرا يهدد سلطان الفرنسيين فى إيطاليا إذ أنهم احتلوا المقاطعات الليرية ، ثم بدأوا يزحفون الآن عن طريق نهر الدراف Drave والتيرول ، وقد ساعدهم على ذلك انتقاض بفاريا على الفرنسيين فى الظروف التى عرفناها . فتقهقر يوجين على نهر الأديج ، ومع ذلك فقد اشتبك مع النمسويين فى معركة عند كالديرو Caldiero فى ١٥ نوفمبر ١٨١٣ وانتصر عليهم ولكنه كان نصرا لا جدوى منه ولا طائل تحته . فقد احتل النمسويون الرومانا Romagna والمقاطعات الوسطى من الولايات البابوية (Marshes) وكان (مورا) قد ترك نابليون فى إرفورت ليعود إلى عاصمة ملكه فى إيطاليا ، وبمجرد وصوله إلى نابولى بدأ المفاوضة مع البرنس مترنخ ليحصل من النمسويين على اعتراف بمملكته فى نابولى لقاء أن ينضم هو للحلفاء ضد نابليون ، ورحب النمسويون برسول مورا فى فينا ، ولم يؤجل « الخيانة » بعض الوقت إلا محاولات الإنجليز الذين أرادوا أن يعيدوا الأسرة المالكة السابقة (البربون) والمقيمة فى بليرمو بجزيرة صقلية إلى العرش فى نابولى . فقد احتفظ الإنجليز للملك فردنند ملك نابولى السابق بكل حقوقه وطالبوا بإرجاع جيتا إليـــه ، وأظهروا استعدادهم لإنزال خمسة وعشرين ألف رجل فى إيطاليا ، فأغضب ذلك (مورا) ، وجعله ينضم إلى نابليون . ولكنه عاد للمفاوضة مع مترنخ الذى عقد معه معاهدة صلح ومحالفة فى ١١ يناير ١٨١٤ تضمن لمورا عرش نابولى فى نظير أن يضمن مورا عرش صقلية للملك فردنند الرابع .

ومن ناحية الحدود الشرقية (الراين) فقد أخليت هولنده ، وتألفت بها حكومة مؤقتة أعلنت استقلال (الولايات المتحدة الهولندية) فى ٢١ نوفمبر ١٨١٣ . وفى ألمانيا لم يعد بها غير الحاميات الموزعة فى المدن

الألمانية الكبيرة — فى درسدن ، ويتنبرج ، مجدبورج ، ستيتن Stettin ، كاسترين Custrin جلوجو Glogau . وقد صمد القائد الفرنسي راب Rapp فى الدفاع عن دانزج سبعة شهور . ولم يبق غير (دافو) فى همبورج التى عجز الحلفاء عن إخراجه منها ، فلم يسلم (دافو) المكان إلا بعد سقوط الإمبراطورية ، وبناء على أوامر رسمية من الملك لويس الثامن عشر حين عودة البربون إلى فرنسا .

ولم يكن الحلفاء وخصوصاً مترنخ ، جادين فى إبرام السلام ، ولذلك فقد عمد مترنخ إلى تدبير ما صار يعرف باسم « حملة السلم » ، والتى كان غرضه من إثارتها خديعة الرأى العام وكسبه إلى جانبه ، باعتبار أنه (والحلفاء) يرغبون حقيقة فى عقد الصلح مع نابليون . واستخدم مترنخ لهذا الغرض الوزير الفرنسى السابق لدى حكومة سكسونيا الكونت سانت إينان Saint-Aignan وكان أسيراً فى (فايمار) Weimar أثناء الحملة الماضية ، وكان موجوداً (الآن) فى فرنكفورت التى اتخذها الحلفاء مقراً عاماً لهم (أول نوفمبر ١٨١٣) . فعرض بواسطته على نابليون شروط الصلح على أساس انكماش فرنسا إلى حدودها الطبيعية « الألب والراين والبرانس » ، واستقلال ألمانيا ، وهولنده وإيطاليا ، (عن فرنسا) ، مع التحفظ فيما يتعلق بالأراضى النمسوية . ثم إرجاع البربون إلى الحكم فى أسبانيا ، ولم يرد شىء عن مملكة نابولى ، ومع أن هذه كانت شروطاً قاسية فقد اعتبرها كل من هاردنبرج ، وبلوخر ، وكاسلريه غير كافية « للانتقام من نابليون » .

ويعزو المؤرخون الفرنسيون السبب فى إخفاق محاولة عقد الصلح على أساس هذه الشروط نفسها إلى مترنخ الذى لم يكن جاداً حتى فى هذه الشروط « المتطرفة » ، فقد أجاب نابليون على هذه العروض بواسطة وزير خارجيته ماريه Maret منذ ١٦ نوفمبر ، بأنه مستعد لإرسال (كولينكور)

إلى منهايم Mannheim للمفاوضة ولكن مترنخ فى ٢٥ نوفمبر تمسك بأن من الضرورى أولا أن يعلن الإمبراطور رأيه فى « القواعد العامة » التى يقوم عليها الصلح . وأجاب (كولينكور) فى ٢ ديسمبر بأن الإمبراطور قابل للقواعد العامة التى عرضت عليه ، لتكون أساساً لمفاوضات الصلح . ويرى الكتاب الفرنسيون فى تعيين كولينكور وزيراً للخارجية ، وهو من أنصار السلام ، محل الوزير السابق (ماليه) وهو من أنصار الحرب ، دليلا على رغبة نابليون الصادقة فى إبرام الصلح ، وعلى القواعد التى عرضت عليه . ولكن الحلفاء (ومترنخ) غداة جواب كولينكور ، كانوا قد اتخذوا من دعوى عدم مجيء هذا الجواب بالسرعة اللازمة ذريعة لإصدار منشور فى ٤ ديسمبر يحملون فيه نابليون مسئولية فشل المفاوضات ، ويحاولون أن يفصلوا بين الإمبراطور وبين فرنسا ، ويعرضون الصلح من جديد على فرنسا : (السلام مع الأمة الفرنسية ، والحرب ضد نابليون) .

ولكن هذه كانت مناورة خاسرة ، لأن سواد الفرنسيين بقوا على ولائهم للامبراطور بالرغم من قوانين التجنيد واستطالة الخدمة العسكرية ، ولكن الطبقات العليا لم تكن راضية عن الحالة التى وصلت إليها فرنسا . وراح كثيرون وعلى نحو ما توقع مترنخ يحملون الإمبراطور مسئولية فشل الصلح ، لاسيما وقد جاءت متأخرة موافقته على (مقترحات فرانكفورت) — وهى العروض التى أراد الحلفاء (ومترنخ) أن تكون قواعد للصلح المنتظر . وذلك أن (لوبران) دوق بياكنزا ، والحاكم الفرنسى فى هولندة ، كان قد اضطر منذ ١٦ نوفمبر إلى إخلاء أمستردام ، وقامت الثورة فى اليوم التالى (١٧ نوفمبر) فى لاهاى ، وأقام الهولنديون بها حكومة بادرت بطلب المعونة من انجلترة ، ودعوة أمير أورانج ، الذى بادر بإجابة ملتمسهم بكل سرعة ، لتسلم أزمة الحكم فى هولندة . وكان انكماش الحدود الفرنسية الشمالية الشرقية بهذه الصورة أهم سبب جعل الحلفاء يصدرون منشور ٤ ديسمبر السالف الذكر .

وأما المتذمرون من أهل الطبقات العليا الفرنسية ، والذين نقموا على الإمبراطور لأنه أضاع — فى زعمهم — فرصة إبرام السلام العام ، فقد ضموا إلى صفوفهم فريقاً من الوزراء والموظفين الذين خدموا النظام القائم من زمن طويل ، وأهل الطبقة المتوسطة العالية ؛ حتى إن الملكيين الذين كان الإمبراطور قد قضى عليهم تماماً منذ عشر سنوات مضت ، سرعان ما بدأوا يرفعون رءوسهم ويحيكون المؤامرات ، ثم عمد جماعة من كبار الشخصيات للتآمر ضد النظام القائم ، وكان على رأس هؤلاء (تاليران) .

وأبدى نابليون منذ وصوله إلى باريس نشاطاً عظيما ، فهو يعمل لاستنهاض الهمم وإشاعة الثقة فى النفوس لمعالجة النزول الذى حصل فى الأوراق المالية ، والذى كان قد بدأ عقب الحملة الروسية ؛ ويصدر التعليمات لتجنيد الفئات التى لم تكن قد بلغت دور الاقتراع والخدمة العسكرية ، ويفرض الضرائب باسم إمداد الحرب بالمعونة المالية . وفى ١٩ ديسمبر ١٨١٣ يدعو المجلس التشريعى للاجتماع ، فى جلسة يحضرها الإمبراطور وفى حضور مجلس الشيوخ (السناتو) ومجلس الدولة ، ليعرض على أعضاء هذه الهيئات جميعاً ماقام به من جهود من أجل السلام العام ، وليعبر عن ثقته فى أن الفرنسيين لن يترددوا عن التضحيات الضرورية إذا لزم الأمر ، وقد تألفت لجنة من خمسة أعضاء لتفحص الرسائل والتقارير الدبلوماسية ، وفى ٢٩ ديسمبر أعدت هذه اللجنة تقريراً عن الموقف فى ضوء هذه المراسلات الدبلوماسية جاء فيه أن الواجب يقتضى أن يكون الغرض الأوحد من الحرب فى المستقبل *« استقلال الشعب الفرنسى وسلامة أراضيه»* وأنه لإشاعة روح التوثب فى صفوف الجند المحاربين يجب على الإمبراطور أن يقوم بتنفيذ القوانين التى تكفل للفرنسيين حقوقهم فى الحرية وتؤمنهم على سلامتهم وأملاكهم ، والتى تضمن للأمة ممارسة حقوقها السياسية فى حرية تامة . ولكن الإمبراطور منع طبع التقرير وإذاعته لما فيه من تعريض ظاهر بحكومته من جهة ، وبالسياسة التى أدت فى نظر المتذمرين ،

ـ وأكثرهم من أعضاء هذه الهيئات التي جمعها لينال منها تأييداً لسياسته، وموافقة على مواصلة الحرب ـ إلى الدخول في حروب أنهكت قوى الأمة، وأضاعت فرص السلام العام، وعلى ذلك فقد حل الإمبراطور المجلس التشريعي (٢٠ ديسمبر)، وجاء في خطابه الموجه إلى أعضاء هذا المجلس: أنه كان في وسعهم أن يسدوه صنيعاً طيباً ولكنهم لم يفعلوا إلا إلحاق الضرر به؛ وأنهم لا يمثلون الشعب في حين أنه هو الذي يمثل هذا الشعب؛ ولقد دعته الأمة أربع مرات ليتولى زمام الحكم بها، وحصل في كل مرة من هذه المرات الأربع على أصوات خمسة ملايين من المواطنين المؤيدين له، فهو لديه السند الذي يخوله الحكم، بينما لا يجد المجلس التشريعي سنداً ما يستند عليه، فهم ليسوا إلا نواباً عن مقاطعات الإمبراطورية.

أما المسيو (لينيه) Lainé أحـد أعضاء لجنة الخمسة والذي قرأ التقرير السالف الذكر الذي أعدته هذه اللجنة، فقد وصفه نابليون بأنه رجل دسائس ومؤامرات، وعميل لانجلترة، وذو نفس خبيثة، ثم سألهم: «وما الذي فعلتهمكم فرنسا هذه المسكينة، حتى تريدوا إلحاق كل هذا الأذى بها؟»؛ واستمر يوجه الخطاب إليهم قائلا: لقد أردتم أن تلطخوني بالوحل، ولكني من أولئك الرجال الذين يلقون الموت ويأبون المعرة، وهل بمثل هذه التأنيبات تزعمون أنكم تقيلون عثرة العرش؟ وما العرش؟ إنه يتركب من قطع من الخشب المذهب عددها أربع، يغطيها قماش من القطيفة. إنما العرش هو الأمة، ولا يمكن أن يفصل أحد بين شخصي وبين الأمة دون يحطم هـذه الأمة لأنها في حاجة إلى أكثر من حاجتي أنا إليها. وماذا هي صانعة من غير قائد يقودها وزعيم يتولى أمورها؟ ... وأنتم تتقدمون بمطالب من أجل إصدار قوانين وتأسيس أنظمة، في حين أن صد العدو ودفعه هو المطلب الذي يجب أن تتوفر كل الجهود لتنفيذه كما لو لم يكن لدينا قوانين أو أنظمة. فأنتم حينئذ تودون محاكاة (الجمعية التأسيسية) القديمة وتريدون إشعال الثورة؟ ولكني لا أشبه الملك الذي كان

موجوداً وقتذاك . وإنى لأوثر أن أكون أحد أبناء الشعب صاحب السيادة على أن أكون ملكا مستعبداً أو مسترقاً ... عودوا إلى مقاطعاتكم ... »

ومن هارتويل Hartwell بانجلترة ، أصدر الكونت دى بروفنس Provence (شقيق لويس السادس عشر) والمتطلع إلى العرش الفرنسي ، منشوراً فى أول يناير ١٨١٤ وقعه بإمضائه ملكا على فرنسا . وفى هذا الوقت بدأ (شاتوبريان) — من الكتاب المعارضين للامبراطور — يخط السطور الأولى فى كراسته عن (بونابرت والبربون) ؛ وكثر تململ تاليران واشتد تذمره . حقاً لقد أنبأت الأحوال بأن النهاية قد بدأت .

وفى هذه الظروف إذا كان الحلفاء قد حشدوا جيوشهم (ربع مليون مقاتل) خلف نهر الراين ، وصاروا يتهيئون لغزو فرنسا . وكان الجيش النمسوى — (١٢٠,٠٠٠) — جيش بوهيميا — بقيادة شوارزنبرج قد عبر نهر الراين عند (بازل) Basel على الحدود السويسرية ، يوم ٢١ ديسمبر . وزحف على مهل نحو (لانجر) Langres التى أخضعها فى ١٦ يناير ١٨١٤ ، ووقف عند مدخل حوض نهر السين ، ثم استأنف زحفه فى حوض هذا النهر قاصداً إلى باريس من الجنوب الشرقى . ومن ناحية الشرق فى الوسط ، كان جيش سيليزيا (٦٥,٠٠٠) بقيادة بلوخر قد عبر نهر (الراين) من عدة جهات بين منهايم وكوبلنز (أول يناير ١٨١٤) وبعد أن اجتاز جبال الفوزج استولى على نانسى Nancy ، وكانت الخطة بعد الاستيلاء على شالون Châlons وعلى حوض نهر المارن Marne الانضمام إلى جيش شوارزنبرج أمام باريس ، ومن ناحية الشمال ، كان جيش الحلفاء بقيـــادة الروسى وينزينجرود Winzingerode والبروسى بولو Bulow ، ومعهما برنادوت . وكانت مهمته الزحف على فرنسا بطريق كولون Cologne ولييج Liége ونامور Namours واستطاع هذا الجيش أن يتخذ مواقعه أخيراً فى الطريق الموصل إلى باريس ، ماراً بلاوون Laon وسواسون (Soissons) .

ومع أن قوات الحلفـــاء فى ميادين القتال بلغت ٢٠٠,٠٠٠ مقاتل عدا جيش الشمال ، فقد تعذر على نابليون بالرغم من المحاولات التى بذلها ، أن يجهز للمعركة أكثر من ١١٠,٠٠٠ رجل عدا القوات المحاربة فى أسبانيا بقيادة (سولت) ضد ولنجتون ، وقوات (سوشيه) فى قطالونيا وأرغونه ووقع على الإمبراطور وقواته التى كانت تحت أوامره مباشرة عبء مقاومة العدو ، وذلك بعد أن كان الغزاة ولما يلته شهر يناير (١٨١٤) قد احتلوا خطا لعملياتهم العسكرية يمتد من (لانجر) فى الجنوب ، وإلى (نامور) فى الشمال ، إمتداداً متصلا ، ويجعل مايقرب من ثلث مساحة فرنسا واقعاً تحت سيطرتهم العسكرية .

وعلى ذلك فقد وقع الإمبراطور فى ٢٣ يناير ١٨١٤ قرارات رسمية لتجديد نيابة مارى لويز على العرش (يعاونها كمباسيرس) ، وجمع فى قصر التويلرى رئيس وكبار ضباط الحرس الأهلى فى باريس ، ليعهد إليهم فى لغة مشوبة بالعاطفة العميقة ، بالسهر على شخص الإمبراطورة ، وولى العهد الصغير ، ملك روما « أعز ماالديه فى العالم » ثم صدر قرار بتعيين جوزيف بونابرت (ملك أسبانيا السابق) النائب أو القائم مقام العام فى الإمبراطورية والمستشار الأول لصاحبة النيابة أو الوصاية ، مارى لويز . وفى هـذا القرار ترك الإمبراطور الإمبراطورة وملك روما فى أيدى الحرس الأهلى الشـجعان . وفى سـاعة مبـكرة من صباح يوم ٢٥ يناير ١٨١٤ غادر نابليون باريس .

ولم تـكن المعارك الأولى التى التحم فيها نابليون مع العـدو معـارك حاسمة . فهو قد بدا بمحاولة الاشتباك بالجيش السيليزى بقيادة بلوخر ، لمنعه من الاتصال بجيش بوهيميا ، قيادة شوارزنبرج . فالتحم بقوات بلوخر على نهر (أوب) Aube ، — أحد فروع السين — عند برين Brienne فى ٢٩ يناير ١٨١٤ وانتصر عليه ، ولـكن بلوخر استطاع الاتصال بجيش شوارزنبرج . وفى أول فبراير ، واجه الإمبراطور

عند لاروثيير La Rothiére قوات تبلغ ثلاثة أضعاف قواته ، فانهزم ، واضطر إلى التراجع إلى ترويز Troyés ثم إلى نوجنت Nogent (وكلاهما على السين) .

وكان واضحاً حينئذ أن من العبث مواصلة القتال ، وأن من الخير لنابليون لو أنه شاء الاحتفاظ بعرشه ، المفاوضة مع العدو . وفى ليل ٤ — ٥ فبراير يبعث إلى (كولينكور) بتعليمات تعطيه تفويضاً كاملا لعقد الصلح . وفى ٧ فبراير وصلت (كولينكور) ، فى شاتيون Chatillon الشروط التى يريدها الحلفاء للصلح ، وكان هؤلاء يريدون إرجاع فرنسا إلى حدود ١٧٩٢ . وعبثاً حاول (كولينكور) إقناع الحلفاء بالعودة إلى مقدمات فرنكفورت ، أى إلى القواعد التى ذكرنا أن نابليون كان قد قبلها فى ٢ ديسمبر ١٨١٣ . وعندئذ بدلا من تحمل المسئولية — وفى رأى كثيرين الفصل فى مصير فرنسا — على أساس بقاء الحكومة النابليونية — أحال (كولينكور) هذه الشروط على نابليون لاتخاذ القرار النهائى . وفى ليل ٧ — ٨ فبراير بعد ساعات عصيبة . رضخ الإمبراطور . ولكن ليعود فى صباح ٨ فبراير لنبذ هذه الشروط كلية . وساعد على إحياء الأمل فى نفس نابليون ، أن الحلفاء ارتكبوا أخطاء عسكرية ، عندما جعلوا جيوشهم تنفصل عن بعضها بعضاً مرة أخرى ، باعتبار أن ذلك سوف يساعد هذه الجيوش على الزحف السريع صوب باريس من جهة ، ويتيح الفرصة لتموينها بصورة أسهل. وعلى ذلك فقد انفصل بلوخر عن شوارزنبرج ليتقدم هذا الأخير على نهر السين ، بينما يقصد بلوخر إلى باريس عن طريق سيزان Sezanne (٢ فبراير) وأمله أن يقطع خط الرجعة على القائد الفرنسى ماكدونالد ، على نهر المارن ، الذى كان يتقهقر أمام القائد البروسى يورك (فون وارتنبرج) .

وعلى ذلك فقد بادر نابليون بانتهاز الفرصة ، ومحاولة الاشتباك مع كل جيش على حدة ، فأنزل عدة هزائم بجيش بلوخر ، وكان موزعاً

على الطريق من شالون إلى شاتوتيرى Château-Thierry (امتداد المارن) . فهزم هذه القوات المجزأة ، الواحدة بعد الأخرى فى معارك : شامبوبير Champaubert (١٠ فبراير) ، مونتميراى Montmirail (١١ فبراير) ، فوشان Vauchamp (١٤ فبراير) ؛ واضطر بلوخر إلى التقهقر بعد أن تكبد خسائر فادحة ، وكان ذلك نصراً باهراً . ولكن لم يقض على العدو الذى عادت قواته للتجمع مرة أخرى فى شالون .

وأما جيش شوارزنبرج فكان قد عبر نهر السين ، وأرغم القائدين الفرنسيين (أودينو) و (فيكتور) على التقهقر ، وعبثاً حاول (ماكدونالد) الذى انضم إليهما وقف الزحف النمسوى ، وكان غرض شوارزنبرج الوصول إلى مونتارجيس Montargis وفونتنبلو (ثم باريس) .

وعندئذ تقدم نابليون من (فوشان) صوب مونتريه Montéreau وأرغم العدو على التقهقر ، واستعاد نابليون بعد مشقة — لنقص قواته — مونتريه فى ١٨ فبراير . وانسحب شوارزنبرج إلى (ترويز) . ومع أن بلوخر كان قد وصل إلى فرع النهر المقابل (أوب) ، فقد استمر تقهقر شوارزنبرج صوب شومونت Chaumont و (لانجر) .

واستطاع بلوخر تنظيم قواته ، ولكن نابليون شرع الآن (٢٨فبراير) فى مطاردته ، فتوقف بلوخر (فى أول مارس) ليتجه صوب الشمال لينضم إلى قوات (بولو) و (وينزينجرود) وكانت تهاجم بلدة سواسون ، وكادت تحل به كارثة لو أنه استمر فى زحفه ، لتعرضه لإطباق الفرنسيين عليه من الأمام والخلف . ولكن لم تلبث أن سلمت سواسون فجأة يوم ٣ مارس ، وطارد نابليون بلوخر إلى ماوراء نهر الإيسن Aisne ليحشد بلوخر قواته من جديد ، واشتبك فى (لاوون) مع نابليون فى معركة فى ٩ مارس ، وأرغم نابليون على الارتداد جنوبها . وكان (مارمون) يقف بقواته إلى الشرق ، ولكنه لم يلبث أن تعرض هو الآخر لهجوم

مفاجىء ونزلت به الهزيمة أثناء الليل . وفى ١٠ مارس تعرض نابليون بدوره لهجوم جديد ، فارتد إلى سواسون .

وتجددت مساعى الصلح ، وكان الإمبراطور قد أرسل وزير خارجيته (كولينكور) منذ ٥ يناير ١٨١٤ يعرض على الملوك الحلفاء المفاوضة من أجل عقد الصلح على أساس «القواعد» التى عرضت فى فرنكفورت . فتركه الحلفاء فى لونفيل أياماً طويلة (من ٥ إلى ٢٥ يناير)، يضيع وقته فيها هباء ، ثم وجهوا إليه الدعوة بالحضور للمفاوضة فى شاتيون يوم ٣ فبراير ، ووقع اختيار الحلفاء على مفاوضين من جانبهم ، اشتهروا بعدائهم العظيم لنابليون . وكان هؤلاء ستاديون Stadion عن النمسا ، وكاسلريه عن انجلترة ، والبرنس (أندريه رازموسكى) Razoumovski عن روسيا . وقد عرض هؤلاء أساساً للصلح ، عودة فرنسا إلى حدودها فى سنة ١٧٩٠، وتجاهلوا مسألة الحدود الطبيعية ، والعروض التى قدموها سابقاً فى فرانكفورت .

وكان شوارزنبرج حتى قبل هزيمته فى (مونترىه) يوم ١٨ فبراير ، قد طلب فى اليوم السابق عقد هدنة . ورفض وقتذاك نابليون الرد عليه ، لأنه ما كان يفكر إطلاقاً — كما كتب لأخيه جوزيف بونابرت — فى أن ينال الحلفاء منه شيئاً مادامت بلاده (territoire) لم تتطهر منهم . ولم يكن نابليون يريد إلا صلحاً «معقولا» يكتب له البقاء والاستدامة ، على أسس لاتتجاوز تلك التى قدمت فى فرانكفورت، ووافق عليها نابليون نفسه ، وكان غرض نابليون ، الذى كتب لزوجه مارى لويز ، إبنة الإمبراطور النمسوى يشرح لها أغراضه هذه ، أن يستميل فرنسوا الأول لتأييد مقترحات ومساعى (كولينكور) فى مؤتمر الصلح فى شاتيون ، وألا يكون «أداة» فى يد انجلترة . وطلب نابليون من مارى لويز (٢٥ فبراير) أن تكتب لوالدها فى ذلك ، وأن تطلب من والدها رعاية مصالحها ومصالح ولدها ملك روما . وأن تؤكد له أن «الموت أفضل من قبول سلام مهين ، ومناقض للشرف والعزة والكرامة» فضلا عن أنها سياسة خاطئة تلك

التى ترضى بسلام من هذا النوع، لأنه لن يدوم طويلا .

وعاود النمسويون طلب الهدنة — بعد طلبهم الأول يوم ١٧ فبراير — وذلك يوم ٢٤ فبراير . وأوفد نابليون فى هذه المرة الجنرال دى فلاهو Flahaut إلى لاسينى Lassigny (فى مقاطعة أوب) للمفاوضة ، وزوده بتعليمات — مطابقة لما جاء فى خطاب نابليون نفسه إلى « والد زوجته » بتاريخ ٢٢ فبراير — هى التمسك بالقواعد التى قدمت فى فرنكفورت أساساً للصلح . ولكن دون نتيجة . وقرر الحلفاء فى شومونت يوم ٢٦ فبراير الإصرار على المقترحات التى قدموها فى شاتيون إلى (كولينكور) ، مع تحديد يوم ١٠ مارس آخر موعد لقبولها . وقبل انقضاء هذه المهلة «الأخيرة » بيوم واحد استطاع كاسلريه (٩ مارس ١٨١٤) إبرام الميثاق الذى جمع الدول الأربع الكبرى : انجلترة ، النمسا ، بروسيا ، روسيا ، فى محالفة مدتها عشرون سنة ، وموجهة ضد فرنسا . وتعهد الأطراف الأربعة بأن يجهز كل منهم جيشاً من ١٥٠,٠٠٠ مقاتل عند الحاجة للذود عن النظام الأوروبى الجديد الذى صح عزمهم على تأسيسه هم وحدهم ، على أنقاض الإمبراطورية النابليونية المنهارة ، وقد جعل تاريخ هذه المعاهدة (معاهدة شومنت) يوم أول مارس . وتعهدوا جميعاً بمتابعة القتال وعدم الدخول فى مفاوضات لعقد صلح منفرد مع فرنسا . وحينئذ تعهد كاسلريه — وقد وجد آماله تتحقق فى عقد هذه المحالفة الرباعية ضد فرنسا — بأن تدفع إنجلترة معونة مالية للحلفاء قدرها خمسة ملايين من الجنيهات عن سنة ١٨١٤ .

وأما مؤتمر شاتيون فقد ظل يتعثر فى أعماله . حقيقة حصل كولينكور يوم ١٠ مارس على مد أجل المهلة . وتقدم يوم ١٥ مارس بمشروع مقابل ، على أساس بقاء يوجين بوهارنيه (نائب الملك) فى إيطاليا ؛ والاحتفاظ بسكسونيا لملكها فردريك أوجستاس ، ومساهمة فرنسا فى مؤتمر يعقد لتنظيم أوروبا من جديد . ولكن بعد إبرام معاهدة شومنت ، لم يعد هناك

أى أمل فى الوصول إلى تسوية مع نابليون بالطرق السلمية على غير الأسس التى يريدها الحلفاء ، أى انكماش فرنسا إلى حدود ١٧٩٠ وحسب . وفى ١٩ مارس إذا أعلن انفضاض المؤتمر (فى شاتيون) .

واستعد الفريقان للمعركة الحاسمة : (معركة باريس) ذاتها .

وكان نابليون قد احتل هضبة كراؤون Craonne شمال نهر الإيسن . بين سواسون ولاؤون ، ليرقب حركات بلوخر ، واستطاع أن يدفع عنه هجوماً روسيا لزحزحته من هذا الموقع (٧ مارس) . ولكنه لم يلبث أن اصطدم أمام (لاؤون) بالمواقع القوية التى اتخذها جيش بلوخر فى هذا المكان ، ولم يصب نابليون أى نجاح . ثم استطاع بعد قليل (١٣ مارس) أن ينتزع من أيدى الروس والبروسيين (ريمز) Reims . ولكن هذه الواقعة كانت آخر عهد نابليون بالانتصارات ، ولم يعد الحظ يبتسم له بعدها فمع أنه التحم مع شوارزنبرج يوم ٢٠ مارس فى معركة دامية عند (أرسيز — سير — أوب) Arcis - Sur - Aube كانت أحمى وقائع هذه الحملة إطلاقا وذات نتائج تضارع فى أثرها الحاسم معركة لودى التاريخية أيام الحملة الإيطالية ، فإن نابليون بالرغم من أنه أرغم شوارزنبرج على الارتداد ، فقد عجز عن الانتصار عليه انتصاراً حاسماً ، بل إن نابليون الذى خشى من عودة العدو لاستئناف الهجوم عليه ، لم يلبث أن ارتد هو الآخر بطريق فيترى Vitry (على المارن) .

وكان غرض نابليون من هذا الارتداد أن يضع قواته بأكملها وراء الجيش النمسوى حتى يقطع خطوط مواصلاته مع نهر الراين ، ويضطره إلى الابتعاد عن باريس ، والدخول فى عمليات عسكرية فى ميادين تقع حينئذ فى المكان الذى يختاره نابليون ، وفى غير الاتجاه الذى سارت فيه العمليات السابقة نحو باريس . وكادت هذه الخطة تنجح لأن الحلفاء عولوا على الارتداد نحو (لانجر) و (فيسول) Vesoul لتحطيم جيش

الإمبراطور أولا — أى فى ميدان المعركة الذى اختاره نابليون — ثم الزحف على باريس بعد ذلك . ولكن الحلفاء لم يلبثوا أن غيروا عزمهم ، عندما سقط فى أيديهم خطاب من نابليون إلى مارى لويز (٢٣ مارس) ، وخصوصاً خطاب من (سافارى) — المشرف على البوليس — يشرح لنابليون هياج الخواطر فى باريس تحت تأثير الدعاية التى يذيعها العدو ، وتشيع روح الهزيمة فى نفوس الباريسيين . فكان أن أشار القيصر — فى مجلس الحرب الذى انعقد لبحث الموقف — بضرورة الزحف مباشرة على باريس .

وفى ٢٥ مارس تحركت الطوابير النمسوية ، لتنضم إلى جيش بلوخر فى الزحف على باريس ، بينما انفصل جزء من قوات الحلفاء بقيادة وينزينجرود ليتتبع نابليون ، لإيهام هذا الأخير أن الحلفاء قد استجابوا لمناوراته والاتجاه صوب الجنوب بدلا من الزحف على باريس . وقد اشتبك نابليون بكل قواته مع جيش (وينزينجرود) بالقرب من (سان ديزييه) St-Dizier فى ٢٦ مارس ، وانطلت عليه الحيلة ، ولكنه ماعتم أن وقف على الحقيقة فى الصباح التالى من بعض أسرى العدو . فبادر عندئذ وبسرعة خاطفة ، ينكص على عقبيه صوب (ترويز) التى وصلها مساء ٢٩ مارس . ولكن الحلفاء كانوا قد سبقوه فى زحفهم إلى الشمال بأيام ثلاثة بتمامها . وفى يوم ٢٦ مارس نفسه كانوا أمام باريس ، ولم يكن فى طوق إنسان مهما أوتى من قوة ومهارة أن يلحق بهم . وبات متعذراً على نابليون أن يبلغ باريس فى الوقت المناسب ، حتى يضع قواته تحت أسوارها للدفاع عنها .

ومع ذلك فقد اعتمد نابليون على مهارة وبسالة قائديه : مارمون ، ومورتييه ، وعلى وطنية الباريسيين ، فواصل الجيش السير نحو باريس ، وسبق نابليون نفسه جيشه . ولكن الحلفاء كانوا قد أوقعوا الهزيمة بقوات مورتييه ومارمون فى ٢٥ مارس عند فيرشامبنواز Fère - Champenoise

حتى إن هؤلاء ارتدوا إلى أسوار باريس (يوم ٢٩ مارس) وهو نفس اليوم الذى غادرت فيه العاصمة مارى لويز ومعها ملك روما إلى بلوا Blois مقر الحكومة الجديد . وتجدد القتال فى اليوم التالى (٣٠ مارس) ، ودافع ببسالة عن العاصمة كل من مارمون ، وموريتيه ، ومونسى Moncey مع الحرس الأهلى ، وطلبة المدرسة الحربية ، قبل أن يرغموا على إلقاء السلاح وقد أعطى جوزيف بونابرت نفسه الأمر بالتسليم قبل أن يغادر باريس . وفى ليل ٣٠ — ٣١ مارس ١٨١٤ تم التوقيع على تسليم باريس ؛ وفى تسليم باريس كانت نهاية الإمبراطورية . فلم تفد شيئاً فى إحيائها وبعثها إلى الوجود أية محاولات بعد ذلك ، وبالرغم من نضال نابليون المرير طوال الخمسة عشر شهراً التالية .

الفصل السادس

حكم المائة يوم وواترلو

١٨١٤ — ١٨١٥

آذن تسليم باريس بأن الإمبراطورية النابليونية التى قامت قبل كل شىء على حد السيف قد انطوت صفحتها ، عندما ثبت (الآن) أن نابليون لن يكون فى وسعه — بسبب الإرهاق الذى صارت تعانيه البلاد ، والخسائر الجسيمة التى تكبدتها فى الرجال ، بعد حروب استمرت دون انقطاع تقريباً من أيام المحالفة الأولى ضد الثورة (١٧٩٢) — أن يجند الجيوش التى تعادل فى قوتها جيوش الحلفاء ، أولئك الذين صح عزمهم على تقويض عروش إمبراطوريته والانتقام « منه » بالانتقام من فرنسا ، التى قامت فيها الثورة أولا ، فأطاحت بعرش الملكية الشرعية (البربون) ، وقبلت أخيراً ديكتاتورية « المغتصب » الذى أذاعت جيوشه مبادىء الثورة فى أوروبا ، وقوضت عروش الملوك والأمراء الشرعيين لتقيم على أنقاضها تلك الإمارات والممالك التى ضمتها إمبراطوريته .

ولكن تسليم باريس لم يضعف عزم نابليون الذى صمم على المقاومة . فهو كان قد وصل إلى بار (الواقعة على نهر أوب) Bar-Sur-Aube يوم ٢٩ مارس عندما بلغه نبأ وصول الحلفاء إلى أبواب باريس . وفى المساء وصل إلى (ترويز) — كما قدمنا — وتابع السير بكل سرعة فبلغ فونتنبلو فى مساء ٣٠ مارس ، وبعد أربع وعشرين ساعة أخرى ، وقف عند (فرومنتو — جوفيزى) Fromenteau - Juvisy فى الطريق إلى باريس ليستبدل الخيول ، وهناك علم بتسليم باريس . وعندئذ لم يشأ نابليون التسليم بأن خســارة العاصمة من شأنها إنهاء المعركة . وأراد الاجتماع بقواده

(مارشالات فرنسا) ليشرح تفاصيل الخطة للمعركة المقبلة : إما التقدم لتوجيه الهجوم على باريس ذاتها ، لاسترجاع العاصمة ؛ وإما الانسحاب إلى نهر اللوار ، حيث يوجد مقر الحكومة الجديدة فى بلوا لإعادة تنظيم جيشه . فاجتمع بالمارشال مارمون عند إسون Essones فى أول إبريل ، وهو المكان الذى انسحب إليه مارمون بعد تسليم باريس . وفى ٣ إبريل عقد نابليون مؤتمرا حضره قواده الذين أرادوا إقناع الإمبراطور بإعلان تنازله عن العرش ، ولكن نابليون جعلهم يرجعون عن رأيهم .

على أنه أثناء ذلك كان القيصر اسكندر ، وملك بروسيا فردريك وليم قد دخلا إلى باريس يوم ٣١ مارس فى احتفال رسمى ، على رأس الجيوش المتحالفة (٢٣٠,٠٠٠) ، وقوبل العاهلان فى الأحياء الغنية بالعاصمة بهتافات الحشود بحياة الملك ! وحياة البربون ! ثم هتف الناس فى أنحاء باريس بحياة الإمبراطور اسكندر ، وحياة ملك بروسيا ، وحياة لويس الثامن عشر ، كما نادوا بسقوط الطاغية ، نابليون ، واتخذ القيصر مقره فى منزل (تاليران) حيث انعقد على الفور مؤتمر ضم إليه أعضاء الشيوخ من أصحاب المكانة ، وكبار موظفى الحكومة . وكان بناء على طلب هؤلاء أن أصدر الملكان منشورا أعلنا فيه أنهما لن يتفاوضا مع نابليون بونابرت ، ولا مع أى فرد من أعضاء أسرته . وحاول (تاليران) إيجاد حل دستورى لإنشاء حكومة مؤقتة تحل محل حكومة فونتنبلو برئاسة نابليون المتهيء للحرب ، وحكومة بلوا ، مقر مارى لويز ، صاحبة الوصاية أو النيابة فى الحكم ، والتى تتحمل مسئولية التسليم ، وعلى ذلك فإنه بناء على قرار من مجلس الشيوخ ؛ أى الأعضاء الحاضرين من هذا المجلس وهم ٦٤ شيخاً من ١٤٠ ؛ ودون اجتماع رسمى أو أية مباحثات ، أنشئت حكومة مؤقتة من دوق دالبرج Dalberg والكونت چوكور Jaucourt ، وروجل الدين مونتسكيو Montesquiou والجنرال بورنونفيل Beurnonville ويترأس هذه الحكومة تاليران . وصدر هذا القرار فى أول إبريل .

وهذه الحكومة المؤقتة التي قبل الحلفاء المفاوضة معها فقط ، اتخذت لنفسها كذلك سلطات جمعية تأسيسية، فاستصدرت تصريحا موجزاً بالمبادىء التي يقوم عليها الدستور : بقاء مجلس الشيوخ (السناتو) والمجلس التشريعي ، وإطلاق حق الانتخاب ، والإبقاء على الرتب والمعاشات العسكرية ، واحترام التزامات الدين العام ، والاعتراف بقانونية مبيع الأملاك الأهلية ، والعفو عن أصحاب الآراء التي لم تكن يرضى عنها نظام الإمبراطورية ، وحرية العبادة ، وحرية الصحافة ، والتعبير عن الرأى . واعتبرت هذه الحكومة المؤقتة أن نابليون قد اعتدى على الدستور ، فطلبت من المجلس التشريعي إعلان عزله . ونفذ المجلس هذه الرغبة يوم ٣ إبريل .

وكان حينئذ ، بعد مقابلة عنيفة بين الإمبراطور والمارشال (ناى) وأحاديث طويلة مع قواده : أوديتو ، وليففر وغيرهما ، أن رضى نابليون يوم ٤ إبريل بالتنازل عن العرش لصالح ابنه ملك روما ، وبعث نابليون بقواده ناى ومكدونالد ، ووزير خارجيته (كولينكور) إلى القيصر ، وقد اصطحب هؤلاء معهم (مارمون) ، وكان يقيم فى (إسون) . وقد بدا لأول وهلة أن القيصر يميل لقبول تنازل نابليون لصالح ولده . غير أن الحكومة المؤقتـــة استطاعت التأثير على جيش مارمون ، بينما تمكن شوارزنبرج من استمالة مارمون نفسه إلى التخلي عن نابليون ، فحدث فى ليل ٤ — ٥ إبريل، بفضل مساعى الحكومة المؤقتة أن انضم جيش مارمون إلى صفوف الأعداء ، وكشف بذلك فونتنبلو — مقر حكومة نابليون . وعندئذ أصر القيصر على وجوب تنازل نابليون . من غير قيد أو شرط . وفى ٦ إبريل وقع نابليون وثيقة التنازل ، ومن غير قيد أو شرط .

وفى اليوم نفسه نادى مجلس الشيوخ بالحكومة الملكية الوراثية ، ووجه الدعوة لاعتلاء عرش فرنسا إلى لويس ستانسيلاس إكسافييه

Stansilas-Xavier شقيق الملك السابق لويس السادس عشر واعتمد وثيقة دستور جديد يتألف من ٢٩ مادة . وبمقتضى هذا الدستور أبقى فى وظائفهم — واستمروا يفيدون ماليا تبعاً لذلك من هذه المناصب وكما فعلوا فى الماضى — أعضاء مجلس الشيوخ الحاليون وسائر النواب الذين حضروا جلسة المجلس التشريعى التى صدر عقبها قرار التأجيل إلى أجل غير مسمى (ثم الحل) فى ٢٩ ديسمبر من العام السابق . واحتفظ هذا الدستور فى نظر أصحابه بالآثار المتخلفة عن (الثورة) ، وفقاً للمبادىء التى أعلنت يوم أول إبريل كما تناول التنظيم الحكومى . فنص (فى المادة الرابعة عشرة) على أن الوزراء يجوز أن يجمعوا بين الوزارة وعضوية مجلس الشيوخ أو المجلس التشريعى ، (وفى المادة الحادية والعشرين) على أن جميع قرارات الحكومة يجب أن يوقع عليها الوزير المختص . ولكن الوزراء مسئولون عن أعمالهم .

وعامل الحلفاء نابليون معاملة سخية نظير تنازله : فأعطوه جزيرة إلبا Elba لإقامته مع معاش سنوى يبلغ المليونين من الفرنكات ، وجعلوه يحتفظ بلقب الإمبراطور ، وتم ذلك فى معاهدة أبرمت فى فونتنبلو يوم ١١ ابريل . وقد ضمنت هذه المعاهدة أيضا إعطاء الإمبراطورة (مارى لويز) دوقيات بارما، وبليزانس أو بياكنزا Plaisance, Piacenza وجواستالا Guastalla (وكلها فى إيطاليا) . وقد حاول نابليون فى الليلة التالية الانتحار بتناول السم . وفى ٢٠ إبريل ودع حرسه القديم وداعا مؤثرا ، ثم غادر فونتنبلو فى طريقه إلى المنفى ، مارا بروان ، وليون ، وإفينون ، ثم أبحر من فريجوز Fréjus يوم ٤ مايو إلى جزيرة إلبا على ظهر فرقاطة إنجليزية .

وفى الوقت الذى غادر فيه نابليون فونتنبلو فى طريقه إلى إلبا ، غادر الملك لويس الثامن عشر القصر الذى أقام فيه فى هارتويل فى مقاطعة بكنجهام شاير فى انجلترة (٢١ إبريل) فى طريقه إلى لندن ، وكاليه ، ليصل إلى هذه الأخيرة يوم ٢٤ إبريل ، وليدخل العاصمة ، باريس ، رسمياً يوم ٣ مايو ١٨١٤ ، وبذلك عادت الملكية إلى فرنسا ، وقضى على

الأنظمة التى تولدت من الثورة : الجمهورية ، والقنصلية (الجمهورية) والإمبراطورية .

ومنذ ٢٦ فبراير ١٨١٤ كتب نابليون للإمبراطورة مارى لويز : « إن الروس هم الذين أرادوا تقديم البربون وتأييد قضيتهم ، فكانوا بسبب ذلك موضع سخرية الناس بهم ، ولم يشأ إنسان مؤازرتهم فى هذا العمل ، فلم يؤيدهم النمسويون الذين لا يريدون إطلاقاً الكلام فى موضوع البربون » ويبدو أن نابليون كان وقتئذ على صواب فيما ذهب إليـــه . لأن الحلفاء ما كانوا يفكرون جدياً فى إعادة البربون إلى عرش فرنسا ، وكان مترنخ يؤثر إقامة وصاية نمسوية ، تشرف على حكومة باسم نابليون الثانى ، أى تولية « ملك روما » عرش فرنسا . وحتى يوم ١٠ مارس كان الحلفاء ضد عودة البربون ، فقوبل مندوب تاليران لديهم ، وكان من الملكيين (وهو البارون دى فيترول Vitrolles) مقابلة جافة عندما أخذ يتحدث عن البربون ، ولكن تاليران ظل مثابراً على تأييده لقضية البربون ، واستطاع التأثير على القيصر اسكندر الذى ذكرنا أنه أقام فى بيته . حتى أقنعه بأن عودة البربون إلى عرش فرنسا ، إنما هى اعتراف « بالمبادىء » التى يقوم عليها السلام وترمز لها ، كما ترمز للاستقرار المنتظر فى ظل النظام الجديد فى أوروبا .

وفى رأى كثيرين من المؤرخين ، أن ليس صدقاً القول بأن « البربون عادوا فى ركاب الأجانب » إلى فرنسا ، وليس صدقاً كذلك فى الوقت نفسه ، القول بأن فرنسا كان لها مطلق الحرية حسب ما وعد به القيصر اسكندر ، فى أن تختار نوع الحكومة التى تريدها . والواقع أن مبدأ إرجاع البربون إلى عرش فرنسا كان تقرر وحصل الاتفاق عليـــه بين رؤساء المحالفة الدولية ، وبعض رؤساء الإمبراطورية « النابليونية » .

على أن موضوع انتقال السلطة إلى الملك العائد كان أكثر تعقيداً من تقرير العودة فى حد ذاتها ، فقد دعى لويس ستانسيلاس إكسافييه — كما

شاهدنا يوم ٦ إبريل لاعتلاء عرش فرنسا . ولكن لم يكن مستطاعاً إعلان ملكيته — ملكا على الفرنسيين — إلا إذا قبل الدستور وأقسم على احترامه . ولقد دأب لويس (الثامن عشر) منذ وجوده فى المنفى فى ميتاو Mittau (وذكرنا أنها فى كورلاند بروسيا) ؛ ثم بعد ذلك فى هارتويل (فى انجلترة) ، على انتهاز الفرص ، ولم يفتر له نشاط . وكان من هارتويل إذاً بمناسبة الحوادث الأخيرة أن أصدر منشوراً فى أول يناير ١٨١٤ لتأييد حقوقه فى العرش ؛ ولما كان يشكو داء المفاصل (النقرس) ، فقد سبقه شقيقه الكونت دارتوا فى الدخول إلى باريس (يوم ١٢ إبريل) بوصفه قائم مقام المملكة — وهو اللقب الذى أعطى له يوم ١٤ إبريل — باعتبار أنه مندوب — على حد قول فوشيه — عن مجلس الشيوخ ، وذلك إلى أن يقبل لويس ستانسيلاس إكسافييه الدستور ويقسم على احترامه . وقد وجد المعاصرون فى هذا الترتيب ضماناً لسلطان الأمة وسيادتها . ولكن الذى حدث أنه سرعان ماصار مبعث مناقشات كثيرة حول قيمته، خصوصاً كإجراء يجب التقيد به فى تقرير سيادة الأمة ، أو تأييد حقوق الملكية الراجعة الشرعية .

ومهما كان الأمر ، فقد وجد الكونت دارتوا نفسه على رأس الحكومة ، بوصفه قائم مقام المملكة ، واتخذ بهذه الصفة عدة إجراءات أثارت انتقادات كثيرة : منها الإبقاء على فئات وأنواع معينة من الضرائب التى كانت موضع شكاية الشعب أيام الإمبراطورية ، والتى كان (أرتوا) نفسه قد وعد بإلغائها يوم ٢٠ إبريل . ومنها أنه عين قومسييرين غير عاديين مهمتهم مراقبة ولاء الموظفين (٢٢ إبريل) ؛ ومنها أنه وقع اتفاقاً مع الحلفاء فى ٢٣ إبريل ، على أساس إرجاع حدود فرنسا إلى ما كانت عليه سنة ١٧٩٢ ، ثم إعادة كل الحصون التى يحتلها الفرنسيون خارج هذه الحدود بكل ما فيها من مدفعية ، وذخائر ، وسجلات ؛ الأمر الذى جرد فرنسا من السلاح قبل إبرام الصلح معها .

وعندما استطاع لويس الثامن عشر أخيراً مغادرة هارتويل ، ظل متردداً بين اتباع مشورة (بوزو دى بورجو) Pozzo di Borgo ، وكان لاجئاً كورسيكياً التحق بخدمة القيصر وصار من مستشاريه ، ويدين بالمبادىء الحرة . وقد نصح الملك بقبول الدستور ، وبين نصيحة أولئك الذين وضعوا حقوق الملك المشروعة فوق كل اعتبار ، وكان لويس حريصاً على الاحتفاظ بكل سلطاته ولا يريد بحال التفريط فى شىء منها ، ولكنه كان كذلك حذراً للغاية ، ولا يود أن يرفض الدستور رفضاً صريحاً .

فقد هنأ رئيس المجلس التشريعى الملك لويس على رغبته فى إقامة حكومة « حكيمة ومتزنة » لأنه لم يطلب من الحقوق إلا ما كان كافياً لممارسة الملك سلطاته بصورة تجعل ممكناً تنفيذ (الإرادة العامة) تنفيذاً أبوياً . فأجاب الملك مؤكداً الاتحاد التام الذى يربطه بممثلى الأمة ، والذى يجب أن ينبثق منه « استقرار الحكومة ، وسعادة الشعب » . وعندما تحدث تاليران باسم مجلس الشيوخ أشار إلى الأنظمة الإنجليزية (الدستورية) ولكنه راح يرجو « أن تكون فرنسا حرة ، حتى يكون الملك قوياً » ، وهكذا كان واضحاً أن الرأى لم يستقر على شىء قطعى فيما يتعلق بشكل الحكومة الدستورية المزمع إقامتها على أيدى الملكية الراجعة . هل يكفل الدستور سلطات الأمة ، وسيادتها ، فيعمل الملك وحكومته لتنفيذ (الإرادة العامة) أو أن الدستور سوف يحفظ للملك سلطات واسعة ، تجعله قادراً على إقامة حكومة غير مسئولة فعلا أمام ممثلى الأمة .

ولقد ظهر هذا التردد ، وإن شئت الإبهام ، فى التصريح الذى أذاعه الملك من سانت أوين Saint-Ouen يوم ٢ مايو قبل دخوله عاصمة ملكه . فقد أشرف على إعداد هذا التصريح ، كل من البارون دى فيترول ، وسبقت الإشارة إليه ، والدوق دى بلاكاس Blacas من أنصار الملك ، وذلك من غير إشراك الهيئات السياسية فى البـــلاد . وفى هذا التصريح أوضح

الملك آراءه ونواياه . فقد استهله بتأكيد مبدأ « الشرعية » فى قوله : إنه ملك فرنسا بإرادة الله ، وإنه قد استرجع عرش آبائه وأجداده بسبب حبه لشعبه . ولكنه أشار إلى تلك الثقة المتبادلة بينه وبين شعبه ، والتى قال إنه لا غنى عنها لانتشار الهدوء والسكينة وتوفر أسباب السعادة . ثم إنه اعتبر الدستور الذى أعده مجلس الشيوخ (فى ٦ إبريل) والذى دعاه بمقتضاه ليتبوأ العرش باسم الأمة ، مجرد مشروع لم يكن فى وسعه إطلاقاً — وهو الذى يستمد حقوقه المقدسة فى الحكم من عند الإله — قبوله . وقال الملك إن هذا المشروع مدموغ بطابع السرعة ، كما يلاحظ ذلك فى معظم مواده . ولا غنى — لهذا السبب — عن مراجعة هذا الدستور وإعادة النظر فيه « لتصحيحه » . وهكذا رفض الملك الاعتراف بأن هناك سلطات أعلى من سلطاته . أو أنه يستند فى اعتلائه العرش على دعوة الأمة له بأن يفعل ذلك ، أو أن للأمة « سيادة » تعلو « السيادة » التى له ، أو أنه باعتلائه العرش إنما يمارس السلطات التى يجرى بها تنفيذ (الإرادة العامة) . حتى إذا اطمأن الملك فى (تصريحه) من هذه الناحية ، لم يجد صعوبة ما فى الاعتراف بأن القواعد التى قام عليها « مشروع » الدستور « قواعد طيبة » . وهى القواعد التى سبق ذكرها : ضمان الحرية الفردية والمساواة فى الحقوق المدنيــــة ، وقانونية مبيع الأملاك الأهلية ، والإبقاء على أنظمة الحكم التى عرفها العهد الإمبراطورى ، من حيث توزيع السلطات بين الهيئات التشريعية المعروفة ، والهيئات التنفيذية ؛ ثم وجوب إنشاء الحكومة على أسس دستورية . وعلى ذلك فقد اختفى من (تصريح سانت أوين) كل ذكر لسيادة الأمة . بل إن الملك هو الذى سوف يصدر عنه الدستور . وحتى حينئذ استبدل باسم الدستور Constitution ، العهد أو الميثاق ، أو القانون النظامى للمملكة (Charte) .

وعلى ذلك فقد تشكلت لجنة لوضع الدستور الجديد ، انتهت من مهمتها

بين ٢٢ و ٢٧ مايو . وأخذ واضعو الدستور (التنظيم السياسى) عن الإنجليز ، من حيث تقرير أن الملك يمارس سلطاته التنفيذية بواسطة وزراء مسئولين ، وأن من حقه وحده اقتراح القوانين ، وأن مجلسا للأعيان Chambre des Pairs وآخر للنواب Ch. des Députés des Départements يقترعان على الضرائب وعلى القوانين ، وأن مجلس الأعيان أعضاؤه يعينهم الملك ، ومن الممكن أن تكون العضوية به وراثية ، وأن مجلس النواب أعضاؤه بالانتخاب ، على أن يكون للذين يدفعون ضريبة مباشرة قدرها خمسمائة فرنك حق الانتخاب ، وللذين يدفعون ضريبة قدرها ألف فرنك حق النيابة . وفيما عدا ذلك ، فقد تحول (الآن) ومؤقتاً المجلس التشريعى الذى عرفتـــه الإمبراطورية ، إلى مجلس للنواب ، بينما تألف من الارستقراطية الجديدة أكثرية مجلس الأعيان ، من بينهم أربعة وثمانون « شيخاً » و « مارشالا » ، وهذا الدستور قدم للقراءة فى المجلسين يوم ٤ يونية ١٨١٤ .

وظاهر أن هذا الدستور قد احتفظ بالتغييرات العريضة التى أحدثها ، والمزايا التى نجمت من (الثورة) و (الإمبراطورية) فى الناحيتين السياسية والاجتماعية . وإن كان هذا قد تم فى صورة تنازل صدر عن إرادة الملك ، وفى ظل سيادته العليا .

ولقد كان الذى استأثر باهتمام الفرنسيين ولا شك ، ليس صفات الملك وأغراضه ، بقدر المعنى الذى انطوت عليه عودة الملكية إلى فرنسا . ففى اعتبارهم كان معنى الملكية الراجعة انتشار السلام . وذلك ما كانت قد بدأت فى إقامة الدليل عليه (الحكومة المؤقتة) - برئاسة تاليران - عندما بادرت بتسريح المجندين ، والتوقف عن طلب أية دفعات جديدة للجندية . كما ساعد على ذلك عقد الهدنة على يد الكونت دارتوا (فى ٢٣ إبريل) ، فى الاتفاق الذى سبقت الإشارة إليه ، والذى دل على أن العهد

الجديد (الملكية الراجعة) لا تهتم بالتوسع الذى أحرزته فرنسا، على أيام الثورة ونابليون. ولم يكن قبولها انكماش الحدود الفرنسية إلى ما كانت عليه سنة ١٧٩٢ إلا عملا غير حكيم، سوف يفقدها مزايا كان فى وسعها الاعتماد عليها فى المساومة الخاصة بإبرام معاهدة الصلح النهائى مع الدول المتحالفة ضدها، ومن شأنه كذلك حرمان البلاد من ضمان ثمين للمحافظة على مصالحها عند النظر فى تصفية المشاكل التى نجمت من «تجربة» إقامة الإمبراطورية النابليونية. ولقد حاول تاليران أن يحصل على بعض تعويضات لقاء تخلى فرنسا عن كل هذه الفتوحات التى فقدتها. فتحدث فى ذلك مع مترنخ، ومع نسلرود، ومع كاسلريه، ولو أنه لم يشأ المباحثة مع هاردنبرج، لعدم توقعه الوصول إلى شىء مع بروسيا — ولكن دون جدوى. وحاول تاليران إقناع الحلفاء بأن تقوية حدود فرنسا الشرقية ضرورى، من ناحية بلجيكا خصوصاً حتى يتسنى لها الدفاع عن حدودها. وذلك بإعطائها مونز Mons ونامور Namur ولكسمبرج وربما فى ذلك أيضاً قيصر سلوترن Kaiserslautern فى البلاتينات. واستنكر الحلفاء هذا المطلب وكفى فى نظرهم لتأمين فرنسا من ناحية حدودها الشرقية، إعطاؤها سافوى وكونتية نيس، ومن ناحية حدودها الشمالية، تحسين حدود ١٧٩٢ بضم الأقاليم المجاورة إليها فى فيليبفيل Philippeville وماريانبورج Marianbourg ثم سارلوى Sarrelouis ثم لانداو Landau وكلها مواقع تفيد فى الدفاع وصد الغزو من نواحى نهرى واز Oise وسار Saare، ثم جبال الفوزج. وأراد الحلفاء أن يفرضوا غرامة حرب أو (تعويضا) على فرنسا. ودارت مناقشات طويلة حول هذا «التعويض» ولم يثن الحلفاء عن عزمهم غير رفض لويس الثامن عشر دفع أية تعويضات. وعندئذ وقعت معاهدة الصلح الأولى فى باريس فى ٣٠ مايو ١٨١٤. وقعها تاليران عن الملك الفرنسى، وممثلو النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا.

وبمقتضى معاهدة الصلح هذه، انكمشت فرنسا داخل الحدود التى كانت

لها أيام (العهد القديم) . بل إنها تعهدت بالاعتراف بكل الترتيبات التى يتفق عليها الحلفاء بشأن الأقاليم التى تخلت عنها فرنسا والنظام الذى سوف ينجم من هذه الترتيبات ليكفل التوازن الحقيق والدائم فى أوروبا . وأما هذه الترتيبات المنتظرة فكان قد تم تقرير المبادىء التى تقوم عليها بحيث تتألف من الأراضى المنخفضة دولة واحدة تجمع بين بلجيكا وهولندة ؛ وأن تسترجع النمسا كلا من لمبارديا والبندقية (فينيسيا) Venetia وأن تستقل ألمانيا ، ويتألف منها اتحاد كونفدرالى ؛ وأن تحتفظ انجلترة ببعض الجزر التى استولت عليها ، وكانت جزءاً من المستعمرات الفرنسية : تباجو Tabago أيل دى فرانس Ile de France ، سانت لوسى Sainte-Lucie ، سيشيل Seychelles .

ودلت شروط الصلح الذى تم فى باريس إذاً ، على أن الذى حصل لم يكن رجوع الملكية إلى فرنسا وحسب ، بل كان الغرض المتوخى منها كذلك إضعاف فرنسا ذاتها — وفرنسا كما كانت فى العهد القديم — حقاً لقد احتفظت فرنسا بأفينون Avignon (فى الجنوب على نهر الرون) ، ومونتبليار Montébeliard وملهوسن Milhausen (فى الشرق فى إقليم الراين الأعلى) وشامبرى Chambéry وأننسى Annecy (فى سافوى) وكانت فرنسا قد استولت على هذه الأقاليم قبل ١٧٩٢ ؛ وكذلك احتفظت بحقوقها القديمة فى الصيد فى (الأرض الجديدة) ، نيوفوندلاند ، الجزيرة الإنجليزية فى أمريكا الشمالية . ولكنها فقدت عدداً من مستعمراتها ، وحرمت من أن يكون لها صوت ما فى توزيع الأسلاب من الإمبراطورية النابليونية .

وقد طلب الحلفاء قبل مغادرتهم باريس ، أن يبادر لويس الثامن عشر باعتماد الدستور لاعتقادهم أن فى اعتماده ضماناً لاستقرار الأمور ونشر الهدوء والسكينة ، عندما لاحظوا هياجاً فى الخواطر ، وثورة فكرية حول الدستور من جانب أصحاب الآراء الحرة الذين أرادوا التوسع فى الحقوق المعطاة للأمة وتقرير سيادتها العليا ، وأصدروا النشرات أو الكراسات.

لتأييد وجهة نظرهم ، مثلما فعل جريجوا Grégoire (من أعضاء المؤتمر الوطنى القدامى) وبنيامين كونستان Constant وغيرهما ، ومن جانب أعداء الفكرة الدستورية والمناوئين للدستور ؛ وقد اشتركت الصحف فى تأييد وجهات النظر المختلفة ، فأيد الجورنال دى ديبا Journal des Débats وجورنال دى بارى de Paris فريقا ، وأيدت غازيتة فرنسا Gazette de France فريقا آخر . فتألفت يوم ١٨ مايو لجنة لوضع الدستور ، باشرت عملها بكل سرعة ،وقد ذكرنا كيف أنها انتهت من وضعه يوم ٢٧ مايو ، وأن الدستور قدم للقراءة فى المجلسين يوم ٤ يونية .

على أن مهمة الملكية الراجعة الرئيسية ، وهى ممارسة شئون الحكم ، لم تلبث أن بدأت وكانت هذه مهمة خطيرة ، بسبب التغييرات التى طرأت على نظام الحكم فى الداخل من جهة ، من حيث إقامة الملكية الدستورية التى يتوقف نجاحها على مدى تطبيق الدستور بصورة تحفظ حريات الأمة ، وتنال رضى الشعب عن العهد الجديد ، وبسبب انكماش الحدود الفرنسية بمقتضى المعاهدة التى أبرمت مع الحلفاء فى باريس ؛ ومدى نجاح الملكية الراجعة فى تجنب العزلة ، ومحاولة إرضاء الشعور الوطنى عن طريق المساهمة بدرجة ملحوظة فى الترتيبات الإقليمية المنتظرة لإعادة التنظيم السياسى فى أوروبا .

وكان لويس الثامن عشر يتمتع بمزايا كثيرة ، منها معرفته لشئون أوروبا ، والمثابرة على العمل مع الحيلة والقدرة على المجاراة وتسيير الأمور ، ولكن كان يلتف حوله (المهاجرون) من الذين طمست شهوة الانتقام من (الثورة) بصائرهم ، وأرادوا استرجاع كل امتيازاتهم وحقوقهم المفقودة ، والذين قيل عنهم : « إنهم لم يتعلموا من دروس الماضى شيئاً ولم ينسوا من حوادث هذا الماضى شيئا » . والذين نقموا على (الدستور) أو ميثاق ١٨١٤ ، أنه مؤذن بانتشار « الفوضى الثورية » فى البلاد وعقدوا آمالهم على

(حكومة إصلاح) ، مهمتها القيام بحركة تطهير شاملة ، لتصفية الموظفين ، وإلغاء الحقوق الأساسية التى تكفل حريات الأفراد والجماعات ، وإعادة النظر فى مبيعات الأملاك الأهلية ، وبالجملة إزالة كل الآثار الاجتماعية والسياسية التى تمخضت عنها الثورة والإمبراطورية ، والعودة بالبلاد إلى نظام (العهد القديم) .

وألف الملك وزارته الأولى فى ١٢ مايو ، ولم يعين رئيسا للوزارة ، ولكن كان من الواضح أن تاليران هو الذى يحتل مكان الصدارة فى هذه الوزارة . ولما كان يستأثر بكل اهتمامه مسألة إعادة التنظيم السياسى فى أوروبا — وهى المسألة التى سيتناولها مؤتمر فينا فى نوفمبر ، والتى غادر تاليران باريس من أجلها منذ سبتمبر لحضور هذا المؤتمر — فقد ترك تصريف شئون البلاد الداخلية للملك ووزرائه ، ولا شك فى أن غياب تاليران عن الوزارة كان ذا آثار سيئة عليها ، حيث انعدم الانسجام بين أعضائها فهناك فريق من الوزراء يضم وزير الحرب (ديبون) Dupont من قواد نابليون ، ووزير البحرية (مالويه) Malouet وهو من أعضاء الهيئة التأسيسية أيام (الثورة) ووزير المالية البارون لويس ، من أنصار المبادىء الدستورية ، ووزير البوليس كونت (بوجنو) Beugnot ، من كبار الإداريين فى عهد الإمبراطورية — وغرض هؤلاء استمالة طبقات الأمة لقبول النظام الجديد على أساس تطعيم الثورة بالمبادىء الملكية . ثم كان هناك الفريق الآخر ، مثل وزير الداخلية (مونتسكيو) عضو الحكومة المؤقتة السالفة الذكر ، ووزير الخاصة الملكية الكونت (دى بلاكاس) ، ووزير البريد (فراند) Ferrand ، ثم وزير العدل (دامبراى) Dambray وكل هؤلاء من الملكيين الرجعيين ، يريدون العودة بالبلاد إلى (العهد القديم) .

وكان هذا الانقسام فى الوزارة صورة مصغرة من الانقسام السائد فى الأمة . وبقيت إجراءات الوزارة موضع مناقشة عنيفة ، بسبب تلك

الاتجاهات المضادة التى لخصناها . واتسمت الحكومة بالفشل فى كل نواحى سياستها الداخلية . فمن الناحية المالية والاجتماعية ، واجه وزير المالية جملة احتجاجات شديدة من جانب الملكيين المتطرفين Ultra-Royalistes مثل شقيق الملك (أرتوا) Artois ، ودوقة دانجوليم Angoulême ، إبنة لويس السادس عشر ، وزوجة ابن الكونت داتورا البكر (لويس) . وذلك عندما اعتزم بيع مسافة كبيرة من الأراضى التى تغطيها الغابات كانت ملكا لرجال الدين ، من أجل موازنة الميزانية . واشتركت الصحف : (اليومية) Quotidienne و (الجورنال الملكى) Journal Royal وغازيتة فرنسا فى الاحتجاج على هذه الخطوة المزمعة . ولم يمكن الاتفاق على مسألة الأملاك الأهلية بين الذين ابتاعوا هذه الأملاك فى عهدى الثورة والإمبراطورية — وقد بقيت حقوق هؤلاء فى امتلاكها غير ثابتة نهائياً — وبين أصحاب هذه الأملاك الأصليين ، والذين انتزعتها الدولة منهم ، وهؤلاء من المهاجرين ، كما كانت الدولة استولت كذلك على أراضى الكنيسة . فتألفت لجنة برئاسة (فراند) لنظر هذه المسألة ، وصلت إلى قرار فى شهر سبتمبر (١٨١٤) بإبقاء الأملاك الأهلية فى أيدى الذين صارت لهم وذلك تحقيقاً لما نص عليه الدستور (أو الميثاق) ، ولكنها اقترحت إعادة الأملاك التى لم يحصل التصرف بالبيع فيها إلى أصحابها الأصليين. وواضح أن هذا الترتيب أخضع موضوعاً قانونياً — حق التملك — لتأثير الفرصة وحدها ، فالذين ابتاعوا هذه الأملاك ، واغتنموا الفرصة سابقاً ، بقيت الأملاك فى حوزتهم ولم يسترجع أصحابها الأصليون شيئاً ، والذين فاتتهم الفرصة فى السابق ، أو كانوا هم أصحاب الأملاك التى لم تتصرف فيها الدولة ، بقى موقف الفريق الأول منهم على حاله ، وأجيز للفريق الثانى استرجاع أملاكهم ، وكانت الدولة مستولية على الأملاك التى لم يبتعها الأفراد . ومع ذلك فقد رفض اقتراح ، لتوزيع الأملاك غير المبيعة على الذين فقدوا أملاكهم بنسبة خسائرهم . وتقرير بدلا من ذلك صرف تعويضات لهم عندما يصلح حال

مالية الدولة . وأغضب وزير المالية إلى جانب هذا دافعى الضرائب عندما وجد من واجبه – لموازنة الميزانية – الاحتفاظ بأنواع الضرائب التى كان الكونت دارتوا قد وعد بإلغائها (منذ ٢٠ إبريل) .

وكان دارتوا قد وعد كذلك بإلغاء التجنيد ، وكان من السهل تنفيذ هذا الوعد ، لانتهاء الحرب من جهة ، ولضرورة إنقاص النفقات العسكرية من جهة أخرى . ولكن تسريح الجنود استتبع الاستغناء عن عدد كبير من الضباط فبلغ عدد الذين صاروا فى الاستيداع ، ولا يصرف لهم سوى نصف مرتباتهم ، اثنى عشر ألف ضابط ، وتزايد تذمر هؤلاء واستياؤهم عندما وجدوا (المهاجرين) من الضباط الذين وصلوا إلى الرتب العسكرية وهم يحاربون ضد فرنسا ذاتها ، يحتلون المراكز التى أخلاها هؤلاء المسرحون وحاول وزير الحربية الجنرال (ديبون) أن يجعل الالتحاق بالمدارس الحربية مقصوراً على أبناء الطبقات الأرستقراطية ، ولكن الاحتجاجات ضد هذا الإجراء بلغت درجة من الشدة اضطرت الحكومة إلى العدول عنه . وجانب التوفيق الوزير الجديد (سولت) الذى خلف (ديبون) فى وزارة الحرب فى ديسمبر عندما اتخذ عدة إجراءات أثارت ضده غضب الفرنسيين ، وأوذيت بسببها سمعة الحكومة ، لعل من أخطرها اضطهاده الجنرال إكسلمانز Excelmans ثم تقديمه للمحاكمة أمام مجلس عسكرى ، بسبب وقوع خطاب منه إلى (مورا) ملك نابلى فى أيدى الحكومة ووعد (إكسلمانز) فى خطابه هذا ، إذا لم يحصل (مورا) تسوية طيبة فى مؤتمر فينا ، أن يهب لنجدته واضعاً تحت تصرف (مورا) « ألف ضابط من الشجعان الذين تخرجوا فى المدرسة (الحربية) وتحت أنظار جلالة الملك » أى (مورا) نفسه . وكان (ديبون) الوزير السابق قد اكتفى بتوجيه اللوم لهذا القائد . ولكن (سولت) أنقص مرتباته إلى النصف ، وأمره بمغادرة العاصمة ، وعندما رفض القائد تنفيذ هذا الأمر الأخير ، هوجم منزله ليلا

لتفتيشه ، وانتهى الأمر بتقديمه للمحاكمة . ولكن عندئذ كان قد انتشر خبر هذه « الاعتداءات » فى كل أنحاء فرنسا ، وتحمس الشعب لقضيته تحمساً كبيراً ، حتى غدا (إكسلمانز) بين عشية وضحاها « بطلا » من الأبطال المعدودين ، فكاتبته مدام دى ستال Staël ، وصار يزوره (لانجونيه) Lanjuinais (وقد مر بنا خبره فى تاريخ الثورة) ، وعرض عليه (لفاييت) Lafayette استضافته فى بيته فى الريف ، مكاناً أميناً يلجأ إليه . وعندما حكم فى (ليل) Lille ببراءته فى ٢٥ يناير ١٨١٥ قوبل هذا الحكم من الشعب بحماس منقطع النظير . وكان من أسباب الاستياء كذلك من إدارة (سولت) فى وزارة الحربية ، ومن الحكومة عموماً ، أنه طلب من الجيش المساهمة فى التبرعات التى جمعت لإقامة نصب تذكارى للمهاجرين الذين اشتركوا فى حوادث ثورة (الملكيين) الشوان Chouan فى كويبرون Quiberon سنة ١٧٩٥ وقد عرفنا عند الكلام عن هذه الثورات فى عهد المؤتمر الوطنى ، أن الأسطول الإنجليزى كان قد نقل إلى شبه جزيرة كويبرون بضعة آلاف من المهاجرين وغيرهم للاشتراك فى هذه الثورة .

ولم تدرك الوزارة نجاحاً كذلك فى معالجة الشئون الدينية ، وكان من الحوادث التى أهاجت الخواطر أن رفض رجال الدين إقامة الصلاة الجنائزية للاحتفال بتشييع جثمان راقصة مشهورة (٢٨ يناير ١٨١٥) — مدموازيل روكور Raucourt — مما تسبب عنه حصول الاضطرابات فى باريس . ثم زاد من بلبلة الأفكار ، إقامة الصلاة الاستغفارية فى جميع أنحاء البلاد يوم ٢١ يناير (١٨١٥) لإحياء ذكرى الملك لويس السادس عشر الذى أعدم فى مثل هذا اليوم سنة ١٧٩٣ ، وبدأ الناس يتكلمون ثانية عن الاضطهادات والمصادرات المتوقعة .

وهكذا لم تنقض شهور على العهد الجديد ، حتى كان القلق قد استبد بالنفوس ، ووجد الأحرار الأكثر اعتدالا من غيرهم ، أنهم بسبب ثورة

الخواطر العارمة هذه قد صاروا يتآمرون ضد النظام القائم. فهناك لفاييت يعلن أن الحرية فى خطر ؛ وهناك مدام دى ستال ، تعقــد الاجتماعات فى قصرها (بشارع كليشى Clichy) وتدعو للعشاء على مائدتها الأحرار من كل العناصر ؛ وهناك البونابرتيون يجتمعون فى منازل أصدقائهم . وكان أعظم المتآمرين نشاطا جماعة عهد الإرهاب القديم ، وعلى رأس هؤلاء (كارنو) الذى يبعث بمذكرة للملك تحوى أسباب الشكوى العــامة من الحكومة ، ثم (فوشيه) الذى يحيك المؤمرات لمساعدة الدوق دورليان على اعتلاء العرش ؛ ثم (ثوريو) Thuriot و (جريجوار) و (ثيبودو) Thibaudeau وغير هؤلاء . بينما كان القائد (درويه) Drouet فى ليـل ، يفكر فى الزحف بجنوده على باريس .

وتضاربت آراء هؤلاء المتآمرين حول النظام الذى يجب أن يحل محل النظام القائم، فجماعة أيدوا الدوق دورليان، وآخرون آثروا البرنس يوجين وفريق نادى بالجمهورية ، وفريق ثان أراد عودة نابليون إلى الحكم . ومع ذلك فقد اتفقوا على أمر واحد ، هو أن هذا النظام القائم لا يمكن أن يدوم. وأخذ كثيرون يحددون تاريخ اليوم الذى ينتهى فيه هـذا النظام ، ويختفى من الوجود تماماً . وبينما كان (المهـاجرون) يريدون إعادة بناء حصن (الباستيل) الذى خربته الثورة ، ورمز الحكومة الاستبدادية فى العهـد القديم ؛ تداعت أركان الملكية الراجعة ؛ وانتهت أيامها مؤقتاً (١٥ يوليو ١٨١٥) — ليحكم نابليون من جديد ، خلال المـائة يوم التالية ، قبل أن يستطيع البربون استرجاع العرش الذى فقدوه للمرة الثانية ، والعودة إلى الحكم فى فرنسا ، بعد أن تنتصر جيوش الحلفاء على نابليون فى واقعة واترلو Waterloo .

ذلك أن هذا التذمر المتزايد من حكومة الملكية الراجعة وأساليبها ، لم يكن يغيب نبأه عن نابليون وهو فى منفاه فى جزيرة إلبا « جزيرة الراحة » على نحو ما وصفت به ، يرقب تطور الحوادث فى فرنسا ، ولا يفقد الأمل

فى استرجاع سلطـــانه المفقود . فهو قد نزل فى (بورتوفيراجو) Porto Ferrajo إحدى موانى جزيرة إلبا يوم ٤ مايو ١٨١٤ ولم يكن مكتئب النفس ، فأبدى رضاه عن المكان الجميل الذى أعد لإقامته ، والحديقة التى يضمها ، والهواء الطيب ، والنظافة التى لاحظها ، وطيبة الأهلين . ثم إنه أنشأ إدارة أو « حكومة » حقيقية عندما جعل (برتران) Bertrand وزيرا للقصر ، و (دروت) Drouot حاكما ووزيرا للحرب ، و (بيروس) Peyrusse وزيراً للمالية ، و (كامبرون) Cambronne قائد الجيش من (١٦٠٠) رجل) ، و (تاياد) Taillade قائد الأسطول من (طاقم عدده ١٢٩ رجلا) . وأبدى نابليون نشاطا فائقا ، فهو يقوم بالتفتيش على أعمال التحصينات ، وينشىء المنازل والملاجىء ، ويفتح الشوارع ، ويبنى داراً للتمثيل ، ويزرع الكروم ، ويربى دود القز ، ويزيد من مساحة الأراضى الصالحة للزراعة ، ويعمل لتجميل المدينة ولتزويدها بالماء . ولم يكن يزيد عمره وهو فى هذا المنفى عن خمسة وأربعين عاما .

ولكن جروحا عميقة كانت آثارها تحز فى نفسه ، فقد حرمه الحلفاء أو أعداؤه زوجه مارى لويز ، وابنه ملك روما ، الذى اقتيد إلى فينا لينشأ بها نشأة أمير نمسوى . وقد شكا مر الشكوى من ذلك ، ولكن دون طائل . ولو أن والدته (ماريا ليتزيا راموليتو Maria Letizia Ramolino لم تلبث أن جاءت لتقيم معه (فى أغسطس ١٨١٤) . أضف إلى هذا أن المعاش السنوى (٢ مليون فرنك) الذى تقرر له فى معاهدة فونتنبلو لم يصله منه شىء ، وقامت عدة محاولات لاغتياله ، وراح تاليران المندوب الفرنسى فى مؤتمر الصلح فى فينا يحذر من عواقب وجود نابليون فى هذه الجزيرة القريبة ، ويشير بنقله إلى مكان بعيد من فرنسا . وكان فى هذا المكان القريب من فرنسا ، أن حضر (الآن) أحد قدامى الموظفين بمجلس الدولة (فليرى دى شابلون) — Fleury de Chaboulon — (فى ١٣ فبراير ١٨١٥) ليبلغه نبأ انتشار التذمر فى الجيش ، وكراهية الشعب المتزايدة

للبربون ؛ وعندئذ قرر نابليون الفرار من إلبا والعودة إلى فرنسا .

وقد غادر نابليون إلبا يوم ٢٦ فبراير ١٨١٥ ، فبلغ الشاطىء الفرنسى ومعه عدد من جنود الحرس (الإمبراطورى) القديم ، ونزل فى خليج (جوان) Jouan يوم أول مارس (عنـــد فيريجوس) Fréjus وتجنب نابليون طريق نهر الرون ، حيث يوجد أنصار الملكية ، واختار طريقاً آخر للذهاب إلى باريس ، بق الأهلون من أنصار (الثورة) على طوله ، ويمر هذا الطريق بالمدن الآتية : كان Cannes ، جراس Grass ، دين Digne ، سيسترون Sisteron ، جاب Gap ، (كورب) Corps ، لافرى Laffray . وكان وصوله إلى هذه الأخيرة فى ٧ مارس ، وهنا رحب جنود الصف الخامس بعودة إمبراطورهم ، ثم بلغ فيزيل Vizille ، وهنا رحب به كذلك جنود الصف السابع ، ثم رحب به كل جنود الحامية فى جرينوبل Grenoble . ومن الآن فصاعدا كانت رحلة نابليون إلى باريس موكب نصر حقيق بطريق ليون ، حيث أصدر قرارا بإلغاء راية البربون البيضاء والأنظمة التى أوجدها لويس الثامن عشر ، ثم أوكسير Auxerre حيث ألقى ناى بنفسه فى أحضان الإمبراطور . وقد هزته ولا شك مشاعر جنده نحو إمبراطورهم ، وذلك بعد أن كان (ناى) وعد بأن يأتى بالإمبراطور موضوعا فى قفص من حديد ، وفى ٢٠ مارس دخل نابليون باريس ، وبذلك تكون قد انتهت قصة (طيران النسر) .

وفى باريس وجد نابليون أن الملك لويس الثامن عشر قد تعلق بأذيال الفرار فى ليل ١٩ — ٢٠ مارس قاصدا إلى (ليل) ليذهب منها إلى غنت لاجئا بها مدة المائة يوم التى حكم فيها نابليون فرنسا .

ومع أن الملكيين حاولوا المقاومة فى بوردو Bordeaux ، بزعامة دوقة دانجوليم ، وفى طولون بزعامة فيترول ودوق دانجوليم ، وحيث سلم جيشهما بعد أن كان أيدهما بعض الوقت المارشال ماسينا ، وفى الغرب فى أقاليم فنديه وبريتانى وأنجو ، فقد أخفقت كل هذه المحاولات . ولم يكن السبب فى ذلك

نجاح الجيش وقوات الإمبراطور . بقدر ما كان مبعثه الاستياء العام من آل بربون الذين يبدو أنهم يريدون القضاء على كل تراث الثورة الذى عز على الشعب أن يفقده ، والذى كان يرمز له فى نظره شخص نابليون نفسه . وهكذا كانت « عودة نابليون » بمثابة عودة « الثورة » فى صورة هجوم ضد البربون الذين أنكروا الثورة وأرادوا تحطيمها ، فتضافر الآن الجنود والفلاحون ليرجعوا إلى الحكم الرجل الذى شعروا نحوه بالحب من جهة ، والذى ربطت بينهم المصلحة لتأييده وإعادة العرش إليه ، وكانت « عودة نابليون » فى رأى كثيرين لذلك « حركة وطنية عظيمة » .

وأدرك نابليون أن الواجب يقتضيه إقامة الدليل على أن أنصار «الثورة» قد صاروا فعلا مندمجين فى صفوف مؤيدى (البونابرتية) ، فألف حكومته الجديدة من الفريقين : ماريه (سكرتير دولة) ، دكريه Decrès للبحرية جودان Gaudin للمالية ، ومولليان Mollien للخزانة . وكمباسيرس للعدل ؛ ودافو للحربية وكولينكور للخارجية ، ثم كارنو للداخلية ، وبدا تعيين كارنو على وجه الخصوص ، بمثابة الإشارة إلى الامتزاج الذى حصل بين (الثورة) و (البونابرتية) ، وفضلا عن ذلك فقد عمد نابليون إلى إشاعة الطمأنينة فى النفوس ، ووعد بأن يكون الحكم على قواعد دستورية . وقد طلبت منه الهيئات الحكومية المختلفة أن يكون الحكم دستوريا (٢٦ مارس) .

ولما كان نابليون قد أكد رغبته فى تعديل أنظمة الإمبراطورية ، لتتمشى مع الروح الدستورية الجديدة ، فقد استطاع (فوشيه) أن يأتى لمقابلة الإمبراطور بالرجل الذى اشتهر بآرائه الحرة من أيام الثورة ، والذى نقم على نابليون ديكتاتوريته السابقة ، والذى كان حتى الأمس القريب يصف الإمبراطور بالطغيان ولا يسميه إلا بأسماء البرابرة المتوحشين ، من طراز (أتيلا) و (جانكيزخان) . وكان هذا الرجل (بنيامين كونستان) ، الذى أشرف على وضع التعديلات التى صدر بها ما يعرف باسم (القانون الإضافى) Acte Additionnel والذى أطلق عليه كذلك اسم صاحبه : «القانون

البنياميني « Benjamine وهو قانون إضـــافى لأنه أضيف إلى دستور الإمبراطورية ، وكان صدوره فى ٢٢ إبريل ووافق عليه الشعب بالاقتراع العام ، ولو أن عدد الذين اشتركوا فى هذه العملية ، كان لا يزيد على مليون ونصف مليون نسمة ، أى نحو نصف العدد الذى وافق سنة ١٨٠٢ على نظام القنصلية الذى صار نابليون بونابرت بمقتضاه قنصلا أول مدى الحياة . وفى أول يونية أعلن (القانون الإضافى) رسمياً . وكان فى خطوطه العريضة يشبه (الميثاق) من حيث إنشاء مجلسين أحدهما للأعيان والآخر للنواب ، مع فارق هام هو توسيع اختصاصات هذين المجلسين وسلطاتهما فى شئون التشريع والضرائب ، والميزانية ، وتقييد سلطة الإمبراطور بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية ، وتأمين القضاة على مناصبهم . وإلى جانب هذا ، نص القانون الإضافى على حرية العبادة دون أن يذكر شيئاً عن دين الدولة الرسمى ، وعلى حرية الصحافة دون فرض أية رقابة مبدئيـة عليهـا ، والاكتفاء بتطبيق القانون العادى عليها إذا لزم الأمر ، وأمام المحلفين . كما يجب استصدار قانون لإعلان الأحكام العرفية ، ونصت آخر مواد هذا القانون الإضافى - وهى المادة السابعة والستون - على أنه لا يسمح لأى شخص بحال من الأحوال أن يقترح إعادة البربون ، أو طبقة النبلاء الإقطاعية القديمة ، أو الامتيازات والحقوق الإقطاعية ، أو ضريبة العشور ، أو أية عبادة ذات امتيازات وسيطرة ، ولا يجوز قطعاً محاولة النيل من مشروعية بيع الأملاك الأهلية .

ذلك إذا كان جوهر النظام الجـــديد فى الإمبراطورية العائدة ، أو الإمبراطورية الدستورية ، التى أراد نابليون إقامتها . ولـكن كان واضحاً من أول الأمر أن حياة هـذه الإمبراطورية الجديدة مرتهنة بقدرة نابليون على الانتصار فى ميادين القتال - قبل كل شىء آخر - على أعدائه ، ذلك أن الإمبراطور منذ أن دانت له السلطة ، صار يحاول إقناع الحـكومات الأجنبية ، والحلفاء خصوصاً بأن نواياه سلمية ، وأنه لا يريد الحرب ،

ولكن أحداً ما كان يثق فى تصريحاته ووعوده . بل على العكس من ذلك ، بادر ممثلو الدول المجتمعون فى فينا ، بمجرد أن بلغهم نبأ فرار نابليون ، بإعلان أن « الغاصب » قد فقد حماية القانون (١٣ مارس) أى إنه قد جرد من كل حقوقه المدنية وغيرها وأهدر دمه ، ثم عمدوا إلى تجديد معاهدة شومونت فى ٢٥ مارس ١٨١٥ ، وتعهدت الدول الأربع العظمى : روسيا ، النمسا ، بريطانيا ، بروسيا ، بعدم إلقاء السلاح ، « طالما بقى احتمال فى قدرة بونابرت على إثارة المتاعب ، أو محاولة استرداد السلطة والحكم فى فرنسا وتهديد أوروبا فى أمنها وسلامتها » .

وبالفعل حشد الحلفاء جيوشاً تزيد على المليون رجل : منهم (١٠٠,٠٠٠) من الإنجليز والهولنديين بقيادة دوق ولنجتون ، وكان مقرهم بلجيكا ، ثم (١٥٠,٠٠٠) من البروسيين بقيادة بلوخر ، حول نامور ثم (٣٥٠,٠٠٠) من النمسويين فى جيشين أحدهما صوب الراين والثانى صوب جبال الألب ، ثم (٢٢٥,٠٠٠) من الروس يزحفون من نورمبرج ،ووقفت فرنسا النابليونية أمام هذه الجحافل فى عزلة تامة . واعتمدت على مواردها ، واستطاع (دافو) فى بضعة أسابيع إنشاء جيش من (٢٧٥,٠٠٠) مقاتل .

وعول نابليون على تحطيم القوات الإنجليزية البروسية فى الأراضى البلجيكية قبل وصول الجيوش النمسوية والروسيـــة . فعبر نهر السامبر Sambre (أحد فروع الموزيل) عند شارلروا Charleroi يوم ١٥ يونية سنة ١٨١٥ ، فوقف بجيشه بين الإنجليز والبروسيين ، وتمت عملية العبور (للجيش كله) فى اليوم التالى . وتمكن نابليون يوم ١٦ يونية من هزيمة البروسيين عند ليني Ligny ، بينما ينجح (ناى) فى إلحاق الهزيمة بالانجليز فى (كاتربرا) Quatre-Bras . ولكن لم ينشطا كلاهما للاستفادة من هذا النصر . وترك نابليون لقائده (جروشى) Grouchy مهمة احتواء (بلوخر) وحبسه فى مواقعه ، بينما زحف هو للالتحام مع الإنجليز عند غابة سوان Soignes ، وتقع فى طرفها الجنوبى بلدة واترلو . وعندئذ وقعت معركة واترلو التاريخية ، التى انهزم فيها نابليون (١٨ يونية ١٨١٥) .

وكان من أسباب الهزيمة أن نابليون نفسه كان مريضاً ، وأن تأخيراً حصل في بدء الهجوم على مواقع الإنجليز ، وأن نوعا من الخيانة لم يمكن تحديده سبب خلل خطة المعركة ، وأن (جروشي) عجز عن احتواء (بلوخر) الذي استطاع إعادة تنظيم قواته بسرعة وجاء لنجدة حلفائه الإنجليز ، ثم تأخر (جروشي) في الوصول إلى ميدان المعركة بينما سبقه إليه (بلوخر) ونقص قوات المشاة لدى نابليون . ولقد نجا المارشال (ناى) من الموت أثناء المعركة بأعجوبة . ووقع على عاتق القائد (كامبرون) Cambronne تأمين مؤخرة الجيش المتقهقر .

عاد نابليون إلى باريس ، بعد هذه المعركة ، فبلغها في ليل ٢٠ — ٢١ يونية مصمما على مواصلة الدفاع . ولكن لم يصغ إليه أحد ، وعبثاً حاول إثارة الرأى العام لتأييده ، وعبثاً حاولت حكومته تجهيز جيش جديد للمعركة ، وانقسم قواده فريقين : أحدهما يريد الحرب إلى النهاية ، ومن هؤلاء دافو ، ودروت Drouot (وكان عدد الجند الذين يمكن تأليف جيش جديد منهم لا يزيد على ثمانين ألفاً وحسب) ، وفريق يرى مستحيلا الاستمرار في القتال ، وبهذه القوات القليلة ، وهؤلاء كانوا : (ناى) و (ماسينا) والقواد القدامى . وكان من الواضح في هذه الظروف إذاً أن نابليون قد غدا وحده العقبة الكئود في طريق السلام ، وحينئذ اقترح (لفاييت) على مجلس النواب والأعيان دعوة الإمبراطور إلى التنازل عن العرش ، وفي ٢٢ يونية تنازل نابليون عن عرش فرنسا . وأعلن في الوقت نفسه أن حياته السياسية قد انتهت ، ولكنه احتفظ بالتاج لابنه الذى نادى به إمبراطوراً على الفرنسيين باسم نابليون الثاني .

ولم يشأ مجلس النواب اتخاذ قرار في هذه المسألة ، وبالرغم من مساعي لوسيان بونابرت ، وقرر التأجيل ، ثم لم يلبث أن انعقد بصورة جمعية أهلية أو تأسيسية ، ليسمى (لجنة تنفيذية) من خمسة أعضاء كان منهم فوشيه وكولينكور ، ثم صدر (أمر يومى) بالاعتراف بنابليون الثاني ، ولما

كان نابليون الثانى فى النمسا ، وعاد لويس الثامن عشر إلى فرنسا منذ ٢٤ يونية ، ويساعده فوشيه بتآمره على نابليون ، فقد بات ظاهراً أن لا أمل فى اعتلاء نابليون الثانى العرش . ولقد أصدر لويس الثامن عشر منشوراً من (كمبراى) فى ٢٨ يونية ، قال فيه : إنه « وضع نفسه بين الفرنسيين وبين جيوش الحلفاء » ووعد بإعلان العفو العام .

وأقنع فوشيه نابليون بأن الوقت قد حان لمغادرة باريس ، فغادرها فى ٢٩ يونية . وفى اليوم التالى وصل ولنجتون أمام العاصمة ، وحاول مجلس النواب التخلص من حكم أسرة بربون ، وبعث بوفد إلى ولنجتون يطلب أن يحل دوق دورليان محل لويس الثامن عشر ، وكان تاليران الذى ظل فى فينا من هذا الرأى أيضاً . ولكن دون نتيجة . وعندئذ انفض المجلسان (مجلسا النواب والأعيان) وانحلت اللجنة التنفيذية ، ووقع (دافو) — الذى عهد إليه بقيادة الجيش — وثيقة تسليم باريس فى ٣ يوليو ، وانسحب إلى ماوراء نهر اللوار ، ليدخل لويس الثامن عشر باريس مرة أخرى يوم ٨ يوليو ١٨١٥ .

وكان نابليون أثناء ذلك قد وصل إلى ثغر روشفور Rochefort يوم ٣ يوليو بقصد الإبحار إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وطلب من اللجنة التنفيذية بعض الفرقاطات لحراسته إليها بدعوى وجود بوارج إنجليزية لمنع عبوره المحيط ، ورفضت اللجنة التنفيذية إجابة طلبه ، ومنعته من ركوب البحر ، وأبقته فى الحقيقة سجيناً تحت تصرفها ، ثم أمر لويس الثامن عشر بتسليمه إلى الإنجليز (١٤ يوليو) . وكان نابليون نفسه قد بدأ يتفاوض معهم منذ ٩ يوليو ، لينقلوه إما إلى أمريكا وإما إلى انجلترة . وفى ١٥ يوليو سلم نفسه إليهم على ظهر سفينة الحرب الإنجليزية (بلروفون) Bellerphon التى أبحرت به رأساً إلى إنجلترة ، فوصلها يوم ٢٤ يوليو ، ليجد أن الحكومة الإنجليزية لا تبيح له النزول إلى البر ، ثم صدر قرار هذه الحكومة بإرساله

إلى المنفى فى جزيرة سانت هيلانة - فى المحيط الأطلسى — وأذنت له الحكومة الإنجليزية باختيار رفاقه فى المنفى . فاصطحب معه القواد الثلاثة : مونثولون Montholon ، وبرتران Bertrand ، وجورجو Gourgaud ، ثم الكونت لاس كاسيس Las Cases ونقلته إحدى سفن الحرب الإنجليزية الأخرى (نورثمبرلند) إلى سانت هيلانة التى وصلها يوم ١٦ أكتوبر ١٨١٥ وقد بقى نابليون فى المنفى إلى أن قضى نحبه يوم ٥ مايو ١٨٢١ . ولم تنقل رفاته من هذه الجزيرة النائية إلى باريس إلا بعد مضى حوالى عشرين سنة أخرى ، حيث حل فى مثواه الأخير تحت قبة الأنفاليد فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٤٠ .

الباب الثالث
أوروبا والامبراطورية

الفصل الأول
سياسة الإمبراطورية

تمهيد :

انتهت الثورة الفرنسية بانتهاء القرن الثامن عشر ، أي خلال السنوات الأخيرة من هذا القرن ، وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ فرنسا وفى تاريخ أوروبا بتسلم نابليون بونابرت زمام الحكم فى فرنسا ابتداء من عهد القنصلية ، وعلى وجه الخصوص من وقت تأسيس الإمبراطورية . ومع ذلك فقد اختلف الرأى حول حقيقة الدور الذى قام به نابليون فى تحديد اتجاهات بلاده السياسية ، وتشكيل العلاقات التى نشأت بينها وبين سائر الأمم الأوروبية أثناء الخمسة عشر عاما التى تلت انتهاء الثورة الفرنسية . وانقسم المؤرخون إلى فريقين : فمنهم من يعتبر نابليون بمثابة « النتيجة » الحتمية التى أفضت إليها « الثورة » ، ويرى أن الثورة قد استمرت حتى بعد عهد القنصلية ، وتأسيس الإمبراطورية ، ولكن « متجسدة » فى شخصه . وفريق آخر يرفض هذا الرأى ، ويعتبر نابليون ـ على العكس من ذلك ـ رمزا لكل ما هو « مناقض » للثورة ، « وينفى » المبادىء والآراء التى جاءت بها الثورة .

وفى مقدمة المؤرخين ، اصحاب الرأى الأول ، المؤرخ الفرنسى (جورج ليففر) Lefebvre الذى يعتبر نابليون بالنسبة لأوروبا أنه «هو» الثورة : ينهض دليلا على ذلك — فى رأى (جورج ليففر) نظام نابليون القارى — وهو خلاف (الحصار) القارى — وكان الإمبراطور يهدف من نظامه القارى إلى تحقيق غرض مقصود ، هو تغيير تكوين أوروبا وإعادة بنائها على أسس المبادىء والآراء التى أتت بها الثورة الفرنسية . ومعنى ذلك إنهاء سلطان الحكومات المستبدة ونقل السيادة العليا فى الدول الأوتقراطية للشعوب ، واستصدار الدساتير التى تكفل لهذه الشعوب حقوقها المدنية والسياسية ، وتخضع السلطة التنفيذية لإشرافها ، وتنشىء الحكومات التى تستند حينئذ على ما هنالك من عقود مبرمة بينها وبين هذه الشعوب إذا أخلت بشرائطها ، حق للشعب أن يزيلها من الحكم ويتخلص منها ، ثم إن إعادة بناء أوروبا على أسس المبادىء التى نادت بها الثورة الفرنسية ، معناه كذلك تحرير الشعوب التى ترضخ لسلطان الحكم والنفوذ الأجنبى ، ومعاونة هذه الشعوب على الشعور بذاتيتها وكيانها ، حتى يتسنى نمو الشعور القومى بها ، فتصبح شعوب أوروبا وقد استيقظ ثم اكتمل شعورها القومى «مجمع» قوميات متحررة ، تدين بالآراء والمبادىء التى جاءت بها الثورة الفرنسية وتقدسها .

ولقد حاول نابليون نفسه ، وبكل ما وسعه من جهد وحيلة ، إقامة الدليل على أنه ما كان يبغى من سياسته ونشاطه الحربى سوى تحقيق هذا (النظام القارى) على أسس تلك المبادىء التى ذكرناها . فعل ذلك على وجه الخصوص عندما صار يملى على رجال حاشيته فى سانت هيلانة أجزاء من المذكرات والذكريات التى حرص هؤلاء على تسجيلها ، فكان نابليون نفسه صاحب تلك (الأسطورة النابليونية [1]) التى صار يروجها فيما بعد ابن شقيقه لويس ، والذى اعتلى عرش فرنسا بعد وفاة الإمبراطور بثلاثين

(1) Légende Napoléonne.

عاما تقريبا ، باسم نابليون الثالث ، كما صار يروجها المعجبون به . ولا جدال فى أن (الإمبراطورية) كانت ذات نشاط أوسع من (الثورة) فى إيقاظ شعور القومية لدى الشعوب الأوروبية ، ولكن الذى تجب معرفته على وجه الدقة ، هو ما إذا كانت هذه اليقظة القومية نتيجة « لسياسة » تحررية قومية ، وتستند إلى المبادىء الحرة التى نادت بها الثورة حقيقة ، أم أنها كانت نتيجة (لرد فعل) حصل ضد (الإمبراطورية) التى فرضت سلطانها على أوروبا ، فهبت الشعوب تناضل من أجل الخلاص من السيطرة النابليونية ؛ سواء أكان الحافز على هذا الجهاد شعور بوطنية أو « قومية محلية » ، أم شعور قومى ناضج يشمل الأمة بأسرها متحدة فى نضالها لخلق « قومية » أى أمة متحررة جديدة .

وأما هـــذه (الأسطورة النابليونية) ، ودعوى الذين يعزون إلى الإمبراطور أنه كان يريد إنشاء (نظام قارى) يعيد به بناء أوروبا على أسس المبادىء التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، فسوف تتضح حقيقة ذلك كله ، ومدى انطباقه على ما وقع فعلا فى عهد هذه السيطرة النابليونية فى أوروبا وضدها إذا أمكن بيان (السياسة) التى سار عليها نابليون ، والمبادىء أو الآراء التى استرشد بها فى علاقاته مع حكومات أوروبا وشعوبها ، ثم بيان الأسلوب الذى أمكن به عمليا تطبيق هذه المبادىء والآراء النابليونية ، خصوصاً فى ألمانيا وإيطاليا وبولندة ، وفى بولندة أمكن بعث « أمة » وإحياء « قومية » ، ولكن هذه السياسة النابليونية المستندة على المبادىء « الثورية » فى بولندة ، كانت من إملاء اعتبارات محدودة ، ولخدمة مآرب سياسة خاصة ، ومرتبطة بنشاط الإمبراطور وعلاقاته بالدول الأخرى ، ومشروعاته التوسعية .

* * *

سياسة نابليون :

ومن المتعذر إخضاع سياسة نابليون للفحص كوحدة كلية ، أو استصدار حكم شامل عليها جملة لأن « شخصية » الإمبراطور و « خلقه » كانا فى تغير وتطور مستمر من جهة ، ولأن الظروف والمناسبات التى اقتضت اتخاذ إجراءات أو قرارات سياسية معينة ، كانت متغيرة هى الأخرى بصورة مستمرة . وعلى ذلك فالرأى الذى قد يبديه أو يأخذ به فى لحظة معينة ، لا يعنى بالضرورة أن الإمبراطور متمسك به فى كل أدوار نشاطه ، أو أنه لا يزال على حاله عندما يحين الوقت بعد سنوات لوضعه ذاته موضع التنفيذ . وهكذا كان ضروريا التمييز فى حياة نابليون بين أدوار محددة تشكلت فيها آراؤه و « سياسته » فى صور معينة .

ولقد كان نابليون « عمليا » فى تفكيره ، وهذا إلى جانب أنه حصل دراسة كلاسيكية كانت ذات شأن فى تكوينه . وهو قد درس التاريخ دراسة « واقعية » أى كحوادث مسبوقة بأسبابها ومتبوعة بنتائجها . فلم يكن حينئذ ممن يدينون بالفكرة « المثالية » المتحررة من الحس والمادة ، التى أخذت بها (الثورة) لتعريف (الوطن) وإدراك معناه . فالوطن فى اعتبار نابليون إنما هو الأرض والبلاد ، وليس معنى « مثاليا » أو فكرة مطلقة . وأما (القومية الفرنسية) فقد كان تفسيرها فى ذهن نابليون يقرب من تفسير (النظام الغالى) الذى تأسست بمقتضاه ملكية فيليبيك الأول ، من أسرة المرفنجيين فى بلاد (غالة) — فرنسا — والذى كان موضع بحث المفكرين فى ماهية الدولة والأمة فى القرن الثامن عشر ، وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه فى مكانه .

على أن نابليون من جهة أخرى كان قد تأثر بفكرة معينة من (الأفكار) التى جاءت بها الثورة ، هى فكرة (الحدود الطبيعية) ، أى ضرورة أن تصل فرنسا إلى حدودها الطبيعية فى الشرق والجنوب الشرقى والجنوب :

وقد احتفظ نابليون بهذه (الفكرة) وتمسك بضرورة الوصول إلى الحدود الطبيعية طوال عهد الثورة ، ثم حتى نهاية عهد القنصلية ، وكانت إيطاليا هى الناحية الوحيدة خلال هذين العهدين التى تجاوزت فيها فكرة (الحدود الطبيعية) النطاق المنتظر لها ، وإيطاليا هى البلاد التى وجد فيها المغامرون دائماً منفذاً لنشاطهم ، ومتسعاً لتحقيق أحلامهم ، ولقد كان نابليون يريد من فتوحه الإيطالية فى حملته الأولى إنشاء (مملكة) لنفسه ، ولو أنه فى مسألة إيطاليا هذه إنما كان يقوم بتنفيذ الخطط التى رسمتها حكومة الإدارة . ثم إن إيطاليا كانت بمثابة طريق عسكرى ، حتى بعد اجتياز جبال الألب ، بالنسبة لحدود فرنسا الجنوبية الشرقية .

والفتوحات الأولى فى إيطاليا ، والتى يمكن الاستدلال بها على سياسة نابليون ، كانت ضم جزيرة إلبا (فى ٢٦ أغسطس ١٨٠٢) ، ثم بيدمنت (فى ١١ سبتمبر ١٨٠٢) ، ولقد كان فى إيطاليا كذلك أن حصلت أولى فتوحات الإمبراطورية فى جنوة فى سنة ١٨٠٥ .

وفيما عدا ذلك تظاهر نابليون بأنه أمين على مبدأ (الوصول إلى الحدود الطبيعية) . وسواء كان مجرد ادعاء وتظاهر يخفى نفاقاً ورياء ، أم صدر عن نية خالصة ، فقد صار نابليون يردد مرات كثيرة أنه إنما يبغى أن يظل أميناً على فكرة أن تكون فرنسا بحدودها الطبيعية فحسب . فيعلن وهو فى برلين سنة ١٨٠٧ ، أمام وفد من أهل الطبقة المتوسطة (البورجوازية) أنه « لا يريد الحرب بل يكتفى بالراين » حدوداً لبلاده . وفى اللحظة التى ضم فيها إلى الإمبراطورية همبورج ولوبك ، من مدن اتحاد الهانسا ، فى ديسمبر ١٨١٠ ، أعلن « أن الواجب يقتضيه ألا يدع مجالا للشك فى نواياه وفى موقفه ، من حيث عدم تجاوز الحكومات الخاضعة له (أى للامبراطورية) مباشرة نهر الراين » . وواضح مقدار ما كان ينطوى عليه هذا التصريح من تناقض ظاهر ! ومع ذلك فقد بقيت (فرنسا بحدودها الطبيعية) الفكرة المسيطرة على ذهنه ، حتى عند مفاوضته مع (الحلفاء)

المنتصرين عليه أثناء ١٨١٣ — ١٨١٤ . فقد كانت فرنسا فى نظره هى (فرنسا الثورة) أى بحدودها عند نهر الراين وجبال الألب ، يعارض بها فكرة (فرنسا بحدودها القديمة) قبل الثورة ، وهى النظرية التى أخذ بها « الملكيون » الذين يمهدون لعودة ملكية البربون إلى فرنسا .

وهكذا ، ومن أول الأمر ، لم تكن (المثالية العالمية) أى عدم التقيد بالانتماء إلى وطن معين التى أتت بها الثورة الفرنسية ، هى الفكرة التى دان بها نابليون ، بل إنه أخذ بفكرة (فرنسا العظمى) التى يحدها جغرافيا جبال البرانس وجبال الألب ونهر الراين ، ومن أول الأمر أظهر نابليون استخفافاً كبيراً بحقوق الشعوب . من ذلك إجراء استفتاء فى هولندة لاعتماد الدستور الذى أرادت القنصلية أن تفرضه على الهولنديين فقد تبين أن هناك ستة عشر ألفاً فقط يؤيدون الدستور ، بينما يرفضه خمسة وعشرون ألفا ، فعمدت (القنصلية) للخروج من هذا المأزق إلى اعتبار الممتنعين عن التصويت ، وعددهم (٣٤٧) ألفا ، مؤيدين له وفى صف الموافقين . أضف إلى هذا أن الفتوحات التى سبقت الإشارة إليها قد حدثت دون استشارة الشعوب المعنية ، على العكس مما حصل على أيام (الثورة) . بل لقد تحولت الجمهورية الإيطالية إلى (مملكة) فى ١٢ نوفمبر ١٨٠٢ دون استشارة الأهلين فى إيطاليا الشمالية . وفى سويسرة أعطى (كانتون) أو ولاية (فاليه) Valais دستوراً (فى ٢٨ أغسطس ١٨٠٢) دون استشارة أهلها . وإلى جانب هذا كله فالذى يجب ذكره أنه كان هناك فارق عظيم بين هذه « الاستفتاءات النابليونية » التى كان الغرض منها الموافقة على (أمر واقع) حدث فعلا ، وبين الاستفتاءات الشعبية العادية التى غرضها معرفة رغبة الشعوب العامة من أجل تحقيقها . وعلى ذلك ففى وسعنا القول بأن نابليون ما كان يقيم وزناً كبيراً للنظرية الثورية بشأن ذلك « التعاقد » الذي يؤسس الوحدة القومية على الموافقة الحرة .

تلك إذاً كانت (الفكرة) الأولى التى أخذ بها نابليون ، وواضح أنها

بعيدة كل البعد عن النظرية (الثورية)؛ على أن الإمبراطورية لا تلبث بعد هذه السنوات الأولى من تاريخها أن تتجه نحو فكرة أخرى: هى فكرة (الوحدة الأوروبيــــة) Unité Européenne ومعنى (الوحدة الأوروبية) فى سياسة نابليون، أن تتزايد سيطرة فرنســـا السياسية فى أوروبا. وكان ابتداء من سنة ١٨٠٥ — ١٨٠٦، أن بدىء العمل لتحقيقها، حتى إذا جاءت سنة ١٨١٠ صار نصف القارة الأوروبية من الناحية العملية «فرنسياً». ولا جدال فى أن سياسة (الوحدة الأوروبية) المنطوية على بسط السيطرة الفرنسية على أوروبا، إنما هى سياسة مضادة لأى اتجاه «قومى»، ولا يمكن أن تتوائم مع «القومية» إلا فى حالة واحدة، وذلك إذا كانت (الوحدة الأوروبية) بدلا من إخضاع أوروبا لسلطان فرنسا، تهدف إلى إنشاء اتحاد فدرائى من الأمم فى صورة (ولايات متحدة) أوروبية.

ولقد اعتمد نابليون على الدعاية الماهرة والنشيطة لتبرير بسط سلطانه على أوروبا، فأعلن أنه لم يشأ الاعتداء على أوروبا، ولـكن (انجلترة) وحدها هى التى أرغمته إرغاماً على فعل ذلك بموقفها العدائى منه، ثم راح نابليون يدعى أن (الوحدة الأوروبية) إنما أنشئت كإجراء موجه ضد انجلترة. وتلك (بروبجاندا) كانت ذات أثر طيب بين سواد الشعب الفرنسى، لاستغلالها شعور الـكراهية الذى ولدته فى صدور الفرنسيين حروب الثورة ضد انجلترة. وكانت هذه الـكراهية هى الشعور (الوطنى) الوحيد وقتئذ الذى شعر به الفرنسيون حقيقة. وعلى ذلك فإن أحداً لم يناقش فى ذلك الحين فكرة إنشاء (الوحدة الأوروبية) كإجراء لمقاومة انجلترة، وقبل النـاس فى فرنسا وفى أوروبا هذا التفسير الذى أراده نابليون لسياسته التوسعية.

ولـكن إذا نحىَ جانباً موضوع تحديد المسئولية أصلا فى إثارة هذه الحرب غير المنقطعة ضد انجلترة، فهل كانت رغبة نابليون حقا الاستمرار

فى الحرب ضدها . لقــــد كانت الاتفاقات والمعاهدات التى أبرمت فى (برسبورج) فى ٢٦ ديسمبر ١٨٠٥ ، وفى (تلست) فى ٧ يوليو ١٨٠٧ ، وفى (فينا) ـــ صلح شونبرون ـــ فى ١٤ أكتوبر ١٨٠٩ تتضمن شروطا سبق أن ذكرناها فى موضعها ، لم تكن تستهدف مواصلة النضال ضد انجلترة ، ولا يمكن تفسيرها فى ضوء هذه الرغبة . لقد كان (الحصار القارى) Blocus Continental وحده هو الذى يفسر السياسة الفرنسية ، باعتبار هذا الحصار القارى سلاحا اقتصاديا موجها ضد انجلترة ، وهو بهذا المعنى وحده إنما يوحى بوجود فكرة (الوحدة الأوروبية) ويفترض وقوف أوروبا كوحدة اقتصادية فى وجه انجلترة لمقاومة الإنجليز وإغلاق موانى القارة ومنافذها فى وجوههم . وكانت سياسة (الحصار القارى) هذه مبعث الفتوحات « الشاطئية » التى حصلت وقتئذ على يد نابليون ومع ذلك فلو صح أن الغرض من (الحصار القارى) إنشاء (الوحدة الأوروبية) ، بمعنى جمع الكلمة فى أنحاء القارة الأوروبية ضد انجلترة ، فإن النظام القارى قد جاء متأخرا ، ثم إنه لم يستمر إلا وقتا قصيرا جــــدا لتتولد منه كتلة أوروبية حقيقية . ولقد أدى تنفيذ سياسة النظام القارى إلى زيادة الصعوبات التى صار يصادفها نابليون إلى جانب المقاومة فى البلدان الخاضعة لسلطانه ، بسبب التجنيد والضرائب وأعباء السيطرة الفرنسية عموما ، والتى صارت تئن من ثقلها وتريد الخلاص منها الشعوب الداخلة فى نطاق هذه الإمبراطورية النابليونية . ولذلك فلا يمكن اعتبار أن الحصار القارى قد أوجد « شعورا أوروبيا » نجح فى إزالة تلك العاطفة « العالمية » التى نادى بها رجال الثورة ، على أساس المشاركة فى الشعور « بوطنية » إنسانية عالمية ، أى عدم التقيد بمحبة وطن معين هو مسقط رأس الإنسان وبلده ، أو حتى إزالة الشعور بالقومية المحلية . وتلك نتائج فى حد ذاتها تجعل متعذرا التمسك بفكرة (الوحدة الأوروبية) الموجهة ضد انجلترة ، لتبرير السيطرة النابليونية على أوروبا .

أما كيف كانت تتألف (الأمة) التي احتوتها الإمبراطورية النابليونية ، وبسطت سلطانها عليها ، وبمعنى آخر ، كيف تأسست هذه (الأمة) ، وماذا كانت الأسس التي قام عليها التوسع الفرنسي لإنشاء هذه الإمبراطورية ، فذلك أمر توضحه كل تلك الآراء والنظريات التي تولدت تباعا في ذهن نابليون ، فجاءت متغايرة ومتناقضة ، وبقدر اختلاف الظروف والمناسبات والحوادث الواقعة ، وبقدر ما كان يتطلبه معالجة كل موقف وكل حالة . فكان هناك أصلا « تراث » الثورة : الوصول إلى الحدود الطبيعية ، بما في ذلك الاعتداء على إيطاليا واقتطاع أجزاء منها ، مما كان معناه ببساطة زيادة « حجم فرنسا » واتساعها ، ولقد أدمجت الأراضي التي تألفت منها فرنسا « المتسعة » هذه ، في الأراضي الفرنسية . ولقد كان في هذا الدور كذلك ، أن لوحظ أثر عامل شخصي طرأ على هذه السياسة المنبعثة من « الثورة » . ذلك هو إنشاء (جمهورية ماوراء الألب) والتي صارت فيما بعد (جمهورية إيطالية) . فلا جدال في أن مبعث إنشائها كان تفكير نابليون في إنشاء (دولة) أو مملكة لنفسه في إيطاليا . وتلك فكرة لم تلبث أن تخلى عنها سريعاً عندما هيأت له الظروف أن يصبح سيــــدا على (دولة) أكبر حجما ، وأكثر أهمية ، وبدرجة عظيمة ، من تلك التي كان يريدها لنفسه في إيطاليا ، فصار سيدا على (فرنسا) بعد انقلاب برومير الذي أوجد القنصلية . وبذلك لم تعد فكرة تأسيس مملكة أو دولة لنفسه في إيطاليا فكرة نافعة ، ومع ذلك فما لا شك فيه أن هذا التفكير ذاته ، كان يعني بداية تحول ملحوظ في سياسة نابليون ، التي صارت تهدف من ذلك الحين إلى تأسيس سيطرة شخصية ، وتشمل إن أمكن أوروبا بأسرها . وأما هذه (الجمهورية الإيطالية) فقد أصبحت في سنة ١٨٠٥ (مملكة إيطاليا) .

تلك إذاً كانت القاعدة الأولى التي ارتكزت عليها (الإمبراطورية) : بسط السيطرة الفرنسية . ولقد كانت تستند هذه السيطرة على فكرة

جديدة ، هي إخضاع أوروبا لسلطان موحد ، أي فكرة إنشاء تلك السيطرة القارية ، التي كانت مستوحاة من آراء من طراز ما كان يأخذ به لويس الرابع عشر ؛ بشأن تأسيس دولة قومية أو وطنية عظيمة ، بمعنى أن ترتكز فرنسا على عدد من الدول المتمتعة باستقلالها الذاتي ، والتي تتبع فرنسا وتنال حمايتها في الواقع ، وترتبط بها بروابط شخصية . وأما فرنسا العظمى هذه ، فقد ضمت إليها كدول « محمية » ، الجمهورية الهولندية ، بدستورها الذي صدر في سنة ١٨٠٢ في عهد القنصلية ، ثم الجمهورية السويسرية (الهلفيتية) سنة ١٨٠٣ ، واتحاد الراين (الكونفدرالي) في يوليو ١٨٠٦ ، وارتبطت الجمهورية الهلفيتية واتحاد الراين بفرنسا برباط شخصي عندما صار الامبراطور هو (الوسيط) Mediateur بين الجمهورية الهلفيتية وفرنسا ، ثم « حامي » Protecteur اتحاد الراين . وتلك « سياسة » تعيد إلى الأذهان « السياسة العظمى » التي سار عليها لويس الرابع عشر ، لإحراز التفوق السياسي لفرنسا في القارة الأوروبية .

ولم يقف نابليون عند فكرتي السيطرة القارية ، وإنشاء فرنسا العظمى ، بل إنه لم يلبث أن أضاف إلى هاتين الفكرتين فكرة ثالثة ، كانت سائدة خلال القرن الثامن عشر ، ثم بعثت الآن من جديد ، ونعني بذلك فكرة (الميثاق العائلي) Pacte de Famille فقد ارتكزت امبراطورية نابليون على نوع من الميثاق العائلي ، ولكن بين أعضاء أسرته ، عندما شرع يعين أشقاءه وشقيقاته وأزواج شقيقاته أمراء وملوكا ، ويخلق لهم ممالك وإمارات في أوروبا ، وكان هؤلاء جميعاً أدوات للسياسة الفرنسية ، فقد أنشئت غراندوقية برج Berg للجنرال (مورا) زوج شقيقته كارولين في يوليو ١٨٠٦ ، وتعين أخوه جوزيف ملكا على نابولي في مارس ١٨٠٦ ، ثم أخوه الآخر لويس ملكا على هولندة في يونية ١٨٠٦ .

وهكذا تعاقبت ثلاث فكرات ، كانت ذات أثر واضح في تشكيل (الامبراطورية الفرنسية) ، ومع ذلك فقد كانت هذه الامبراطورية

فى الحقيقة نظاماً فدرالياً ممتزجاً بنظام عائلى . فإن امتداد اتحاد الراين الكونفدرالى لم يلبث أن وسع كل ألمانيا تقريباً ، وألمانيا هذه هى التى كانت قد أنشئت بها التيجان التى وزعت على « ملوك » بفاريا وورتمبرج وهانوفر وغيرها ؛ وهى التى « خلق » بها نابليون مملكة جديدة — هى مملكة وستفاليا — توج أخوه (جيروم) ملكا عليها . أما فى الشرق فقد بعث نابليون بولندة مرة أخرى ، عندما أسس (غراندوقية وارسو) والتى سلم زمام الحكم بها ناخب سكسونيا ، وهكذا نرى الإمبراطورية فى سنة ١٨٠٧ تتجه نحو فكرة جديدة : فكرة إنشاء اتحاد فدرالى يجمع دول أوروبا .

على أن هذا الاتحاد لن يستمر طويلا ، بل إن نابليون لا يلبث حتى يعود مرة أخرى وبعد ١٨٠٩ — ١٨١٠ لفكرة إدماج أجزاء من أوروبا فى كيان الامبراطورية الفرنسية . فقد ترتب على سياسة (الحصار القارى) وواجب تطبيق هذه السياسة أن استأنف نابليون خطة (الإدماج) التى سار عليها قبلا ، ففى سنة ١٨٠٩ عمد الإمبراطور إلى ضم (الدولة البابوية) إلى فرنسا ؛ ثم هولندة فى سنة ١٨١٠ ، ثم مقاطعات الهانسا فى سنة ١٨١٢ ، كما ضم إلى فرنسا فى جهات أخرى من أوروبا (المقاطعات الليرية) Provinces Ilyriennes (المطلة على ساحل الأدرياتيك الشرقى ، وتشمل كارنيثيا ، كارنيولا ، كرواتيا ، دلماشيا) ، ثم البورتغال التى وضعت تحت الإدارة الفرنسية .

وإلى جانب هذا كله ، فثمة فكرة « إقطاعيــــة » كانت ذات أثر فى تشكيل أو بناء هذه الإمبراطورية ، مبعثها رغبة نابليون فى مكافأة « ماريشالاته » وكبار موظفى الإمبراطورية ، بأن يقطعهم ، الإقطاعيات ، التى اختارها لهم قبل كل شىء فى إيطاليا ، ثم فى ألمانيا ، مثل إمارة بنفنتو ، وبارما ، بياسنزا ، التى أعطيت بالتوالى إلى تاليران ، وكمباسيرس ، ولوبران ، إلى جانب عدد من الإمارات والدوقيات الأخرى الكثيرة .

وعلى ذلك فقد كانت الإمبراطورية النابليونية متولدة من تفاعل « فكرات » وآراء ، تتابعت بعضها فى إثر بعض ، ثم اختلف بعضها عن بعض ، وكثيراً ما كانت متناقضة ، الأمر الذى جعل الإمبراطورية تبدو فى النهاية جثماناً سياسياً « ممسوخ الخلقة » لا يجمع بين أجزائه المختلفة سوى رباط واحد ، هو طموح الإمبراطور . وأطماعه « الشخصية » ، وحبه للسيطرة والسلطان ، ولا تندرج هذه الأجزاء التى اختص كل منها بنظام وتكوين يختلفان فيها عن غيرها ، إلا تحت (نظام واحد) هو تحمل أعباء الخدمات العسكرية ، والأنظمة المالية والاقتصادية التى فرضت على (الدول) التى تألفت منها أجزاء هذه الإمبراطورية النابليونية دون أى اعتبار لمبادىء القانون العام . وواضح أن « تركيب » الإمبراطورية بهذه الصورة لم يكن يفسح بحال من الأحوال أى مجال للاعتراف بوجود (قوميات) فى أوروبا ، أو أن هذه الإمبراطورية كانت تسترشد من بعيد أو من قريب بفكرة القومية .

ولعل هذه الحقيقة لا تلبث أن تتضح إذا عرضنا للطريقة التى حصلت بها كل التغييرات الإقليمية التى صنعتها الإمبراطورية ، خصوصاً فى ألمانيا وإيطاليا ، مسرحى هذه العمليات الواسعين ، ثم بحثنا موقف « الشعوب » من هذه التغييرات التى حدثت ، والتى انبسطت بفضلها السيطرة النابليونية على أوروبا .

أما الذى تجدر ملاحظته من أول الأمر ، فهو أن كل هذه التغييرات التى جعلت أوروبا تتحول هذا التحول الضخم تحت السلطان الفرنسى ، إنما استغرق إجراؤها خمس سنوات وحسب (١٨٠٥ — ١٨١٠) ، وتلك مدة قصيرة جدا ، فتتابعت التغييرات والتوزيعات والترتيبات الإقليمية ، نتيجة لكل تلك المعاهدات والاتفاقات التى تخللت الحروب المتصلة ، ولقد شهدت ألمانيا على وجه الخصوص ، قبل حروب المحالفة الدولية الثالثة أو بعدها ، أقاليم تبدل عليها سلطان حكومات مختلفة ، لا لسبب سوى

مشيئة القدر إذا صح هذا التعبير ، ودون أن يتولد من هذه السيطرات الحكومية المتغيرة أى رد فعل عميق لدى شعوب هذه الأقاليم . ولقد كانت الفكرة البارزة من وراء هذه التغييرات (الحكومية) رعاية مصالح سياسية أو اعتبارات استراتيجية معينة ، أو رغبة الامبراطور (نابليون) فى توقيع العقوبة على أحد الأمراء أو تعويض أمير آخر عما فقده من أملاك وهكذا . أى أن الذى تحكم فى مصير هذه الأقاليم وفى مصير أهلها وشعوبها تبعاً لذلك ، كان إرادة فردية وتحكمية بحتة . ومع ذلك فقد كان لا معدى عن أن تترك هذه التغييرات الاقليمية المتلاحقة ، والانقلابات العظيمة ، أثراً واضحاً فى نفوس المعاصرين ، هو أن فقد الناس أولا كل شعور بالاطمئنان والأمن والاستقرار ؛ وثانياً أن الكثيرين صاروا ينظرون لكل ما حدث كأشياء طارئة لا تلبث أن تزول هى الأخرى كما زال غيرها، وأن المستحيل دوام هذا البنيان الشامخ الذى صنعه الامبراطور بيديه . بل إن هؤلاء المعاصرين كانوا يشاركون والدة نابليون نفسه (ليتيتزيا رامولينو) شعورها عندما « تمنت لو أن هذا كله يدوم (1) ! » . أى لا يتصورون دوام الأوضاع القائمة . والواضح أن هذه التغييرات والانقلابات الأوروبية لم تكن تسمح فى طبيعتها بإقامة بناء سياسى مستقر .

وعلينا أن نعرض الآن للآثار التى ترتبت على هـــذه التغييرات والانقلابات التى حدثت فى ألمانيا وإيطاليا ، أى فى البلدين اللذين كانا أكثر تعرضا من غيرهما لأكبر هذه الانقلابات وأضخمها . التى حصلت على يد نابليون .

* * *

(1) Pourvuque ça doure !

فى ألمانيا :

ولعل أول ما يجدر ملاحظته بشأن التغييرات والانقلابات التى حصلت على يد نابليون فى ألمانيا ، أن التعديلات الإقليمية بها كانت كثيرة ، وأن أهم انقلاب حدث كان اختفاء الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وأن كلا الأمرين وقعا دون أن يحصل رد فعل يتحرك (الرأى العام) فى ألمانيا بسببه . بل إن الذى حصل كان احتجاج بعض أصحاب المصالح الذين أوذيت مصالحهم ، بسبب هذه التغييرات والانقلابات أو الذين تعذر إشباع أطماعهم ، والاستجابة لمطالبهم بدرجة كافية . من هؤلاء بارونات الإمبراطورية الذين ضمت أملاكهم أو أخضعت فى صورة من الصور للنفوذ الفرنسى مباشرة أو غير مباشرة ، فانخفضت مرتبتهم بحكم تبعيتهم لصاحب السيطرة الفعلية عليهم . والذين تأثر مركزهم بسبب التغييرات الإقليمية التى أجراها نابليون ، فى نطاق النظام الذى أراد به إخضاع ألمانيا لسلطانه ، ويعرف أمثال هؤلاء البارونات والأمراء بأنهم هم الذين صاروا بفضل هـــذه الإجراءات لا يتبعون (الإمبراطورية) الألمانية (Mediatisés) ، ولما لم يكن من شأن هذه التغييرات إذاً إنعاش أو إحياء آية آمال لدى سواد الشعب فى « تغيير » الحال التى كانوا عليها إلى ما هو أفضل منها ، فقد ظل (الرأى العام) لدرجة كبيرة لا يأبه بها .

وأول هذه التغييرات الهامة ، والتى يمكن مقارنتها بتلك التى أوجدتها من قبل معاهدات وستفاليا (١٦٤٨) من حيث نتائجها ، فقد كان منشؤها القرار النهائى للامبراطورية الجرمانية Recès d'Empire . الذى صدر فى ٢٥ فبراير ١٨٠٣ على يد الدياط (المجلس الإمبراطورى) المنعقد فى (راتزبون) ، ولقد تذرع نابليون ليعيد تنظيم ألمانيا ، بدعوى ضرورة أن ينال الأمراء الذين حرمهم أملاكهم وأراضيهم ، ضم الأقاليم الواقعة على شاطىء الراين الأيسر إلى فرنسا ، تعويضاً عن هذه الأملاك والأراضى

التى فقدوها فى داخل ألمانيا ذاتها . وكانت مسألة « التعويضات » هذه عملية مالية مربحة ، حينما أقبل الأمراء الألمان « يتساومون » فى مكتب (تاليران) خصوصاً ، فى باريس ، على مقدار التعويض الذى ينالونه ، ومكانه ... الخ ؛ وتدفقت الهدايا (والبقاشيش) والرشاوى ؛ وكثرت المساومات ، حتى صارت باريس سوقا للمزايدة .

ولقد كان (القرار النهائى) للامبراطورية الجرمانية هذا ، إجراء ذا صبغة دولية معينة . فقد تقدمت به فرنسا وروسيا بالإتفاق فيما بينهما (منذ ١٨ أغسطس ١٨٠٣) كخطوة موجهة ضد النمسا ، إلى حكومة فينا ، ثم إنّ فرنسا من ناحية أخرى قد صار لها بفضله «أتباع» عديدون فى ألمانيا، وفى هذين المعنيين كان هذا (القرار النهائى) من صميم السياسة الفرنسية من أيام الملكية القديمة التى خدمها ورسم خطوط سياستها التوسعية كل من (ريشليو) و (مزران) فى النصف الأول من القرن السابع عشر .

ووقع عبء تنفيذ هذا (القرار النهائى للامبراطورية) على وجه الخصوص فى ألمانيا الغربية فكانت هذه أكثر الاقاليم التى تأثرت به لأنها كانت مقطعة الأوصال ، ومجزأة إلى « دويلات » ضئيلة ؛ أكثر من غيرها : فهناك إمارات و «دويلات» بارونات الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ؛ ثم الإمارات الكنسية العديدة . حتى إذا صفيت هذه « الدويلات » بفضل (القرار النهائى) كان قد تغير وجه ألمانيا الغربية تغيراً كاملا . ولقد تألف هذا (القرار النهائى) من إجراءات ثلاثة كبيرة : أولها ، إحداث تغيير فى الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، بنقلها من حال إلى حال تختلف عن السابق كلية ، فقد صار عدد (ناخبى الإمبراطور) عشرة ، بسبب تعيين أربعة جدد هم مطران (سالزبورج) ودوق بادن ، ودوق ورتمبرج ، ودوق هس كاسل . واختفى اثنان من الناخبين الكنسيين القدامى ، هما ناخب كولونيا ، وناخب تريف . وبقى على حالهم الناخبون الستة القدامى ، وهم ناخبو بفاريا البلاتينات ، وبوهيميا ، وبراندنبرج ،

وهانوفر ، وسكسونيا ، ومايتز ؛ وهؤلاء جميعا صارت تتألف منهم (كلية الناخبين) ؛ وفى هذا الوضع الجديد صار بها أربعة من الناخبين الكاثوليك فقط ، م مطران مايتز ، ومطران سالزبورج ، وملك بوهيميا ، وملك بفاريا ، وذلك مقابل ستة من الناخبين البروتستنت . وأما (كلية المدن) فقد اختفت أو كادت تختفى عمليا ، فقد كانت هذه تشمل قبلا (٥١) مدينة حرة ، لم يبق منها الآن سوى ستّ : كانت فرنكفورت وهمبرج وبريمن ، وكوبلك ، ونورمبرج ، وأوجزبرج ؛ وكل هذه المدن بروتستنتية ، وأما (كلية الأمراء) فقد تغير تأليفها بسبب التعديلات الإقليمية التى حصلت . فقد ترتب على عملية إلغاء تبعية الأمراء والبارونات للامبراطورية المقدسة ، وتخفيض مراتبهم بسبب الإجراءات الإقليمية وغيرها (Médiatisations) أن اختفى تمثيل كل الدويلات الضئيلة ، وأن تحولت الإمارات الكنسية إلى علمانية ، وأنقص هذا الإجراء الأخير بدرجة عظيمة نفوذ الكنسيين . ففى حين كانت نسبة تمثيل الإمارات الكنسية فى (كلية الأمراء) فى الماضى حوالى ٣٧ فى المائة ، فقد اختفت هذه النسبة فى الترتيب الجديد ، وصارت نسبة أصوات البروتستنت فى (كلية الأمراء) الجديدة سبعين صوتا ، مقابل أربعة وخمسين صوتا للكاثوليك . وأخيراً فقد قسمت الإمبراطورية الرومانية المقدسة إلى ثمانى (دوائر) بدلا من العشر السابقة . وهكذا تغير وجه الإمبراطورية المقدسة من الناحية السياسية حيث قد صار (الدياط) أو المجلس الإمبراطورى الذى يتألف من هـــذه الكليات والدوائر « بروتستنتيا » فى جوهره ، وانحسر نفوذ الكاثوليك فى هذا المجلس الإمبراطورى حتى بات ضعيفاً جداً .

وأما النتيجة الهامة الثانية (للقرار النهائى للامبراطورية الجرمانية) فهى أنه قد حصل (تركيز إقليمى) على أثر اختفاء عنصرين هامين ، هما : الدويلات الكاثوليكية ، والنبلاء التابعين للامبراطورية (المقدسة) مباشرة . لم يبق من الدويلات الكنسية سوى (مايتز) التى فقدت جزءاً من

أراضيها ، فصارت لا تتعدى أملاكها شاطىء الراين الأيمن ، فى حين ضمت إليها أسقفية راتزبون ، تعويضاً لها عن الأراضى التى فقدتها ، وإلى جانب (ماينز) بقيت الدويلات الكنسية ، التى كانت لرئيس فرسان التيتون[1] ولرئيس دير مالطة[2] . وفيما يتعلق بالنبـــلاء أو طبقة الفرسان ، (Ritterschaft) فقد اختفت تماما هذه الطبقة المؤلفة من كبار النبلاء ، والفرسان ، أو صغار النبلاء . وفى الوقت نفسه الذى اختفت فيه الدويلات الكنسية وطبقة النبلاء التابعين للامبراطورية مباشرة ؛ برزت إلى عالم الوجود حفنة من (الدول الكبيرة) ذات الحجوم أو المساحات الواسعة . أما أهم هذه الدول الكبيرة فكانت : بفاريا ، وورتمبرج ، ودوقية بادن ، ودوقية هس — درمستاد ، وبروسيا التى بلغت مساحتها الآن (١٢٠٠٠) بدلا من (٢٧٥٠) كيلو متراً مربعاً ، وزاد عدد سكانها فصار نصف مليون نسمة ، بعد أن كان حوالى (١٢٥) ألفا ، موزعين فى جهات مبعثرة . ثم تزايدت مساحة (هانوفر) كذلك . فترتب على هـذا (التركيز الإقليمى) إذاً أن نقص عدد الدويلات الألمانية من (٣٦٠) إلى ثمانين دويلة فقط . وتلك نتيجة « إقليمية وسياسية » ضخمة ولا شك .

ولقد ساعدت إعادة تنظيم الإمبراطورية الرومانية المقدسة (الجرمانية) — بفضل هـذا (القرار النهائى) الإمبراطورى — على إخراج النمسا من ألمانيا ، حيث فقدت النمسا أكثر ممتلكاتها ، فيما يعرف باسم المدن الحدودية على نهر الراين ، إلى جانب عدد من الممتلكات الصغيرة فى الغابة السوداء ، ثم المدن الصغيرة التى كانت للنمسا «منعزلة» فى إقليم سوابيا ، ولقد تنازلت النمسا عن بعض أقاليمها فى ألمانيـا لبعض الأمراء الطليان الذين أخذوها كتعويض لهم عما فقدوه من أملاكهم فى إيطاليا . فنال دوق (مودينا) Modena إقليمى بريزجو Brisgau وأورثينو Orthenau ، ونال غراندوق

(1) Grand-Maitre de L'Ordre Teutonique.
(2) Prieur de Malte.

تسكانيا إمارة سالزبورج التي تألفت من المطرانيات القديمة والتي تحولت إلى أملاك علمانية في سالزبورج ، وايشستاد Eichstadt . أما النمسا فقد أخذت في مقابل ذلك بعض الأراضي في الألب : إترنت Trente ، بريكسن Brixen ، وقسم من مطرانية بساو Passau . وبذلك فقدت النمسا أكثر ممتلكاتها (الإقليمية) في ألمانيا . وفضلا عن ذلك فإن النمسا فقدت بسبب إعادة تنظيم الإمبراطورية المقدسة ، ما كان لها من نفوذ عظيم في ألمانيا ، وأخيراً فإن النمسا ذاتها لم تلبث أن تحولت إلى (إمبراطورية النمسا) في ١١ أغسطس ١٨٠٤ . فقد رأت النمسا في وجود إمبراطور فرنسي إلى جانب الإمبراطور الوحيد الذي عرفته أوروبا حتى هذا الوقت ، وهو إمبراطور (الإمبراطورية الرومانية « الجرمانية » المقدسة) إهانة لها ، وعلى ذلك فقد صار للنمسا تاج إمبراطوري ، وبدأت من هذا الحين تبتعد عن ألمانيا ، وتنفصل بحياتها الخاصة بها عن الجثمان الألماني ، لتصبح ذات كيان مستقل في نموه وتطوره عن سائر ألمانيا . الأمر الذي كان له نتائج ذات شأن كبير خلال القرن التاسع عشر ، لا جدال في أن أهم هذه النتائج وأخطرها كان تخلي النمسا عن ألمانيا لتتولى بروسيا زعامتها .

تلك إذاً كانت «النتائج» المترتبة على ذلك (القرار النهائي) للامبراطورية Recès d'Empire (Recès Germanique) في سنة ١٨٠٣ ، والذي يعتبر بحق نقطة التحول في حياة ألمانيا الحديثة . فقد تولد بسبب هذا القرار — وكما شاهدنا — عدد من « التجمعات » الإقليمية القوية في داخل ألمانيا ، بفضل القضاء على التنظيم الإقطاعي القديم القائم على طبقة النبـــلاء والفرسان Ritterschaft وعلى الدويلات الكنسية ، على أن الذي تجب ملاحظته ، أنه لم يكن هناك في كل ما حدث أي شعور لصوالح وطنية أو قومية ، بل إن الذي حصل لم يكن سوى « ترتيبات » بين الألمانيين ، لإعادة التوزيع الإقليمي ، على أساس جديد من القوى في نظام لم يكن من شأنه قطعاً إفساح أي مجال « لقومية ألمانية » .

ومع ذلك فإن هذا التحول أو التغير العظيم الذى طرأ على ألمانيا بسبب (القرار النهائى الإمبراطورى) لم يكن من المنتظر بقاؤه طويلا ، لا فى شكله الإقليمى ، ولا فى صورته السياسية . فمن الناحية الإقليمية لم يكن هذا (القرار النهائى) إلا إجراء أوليا ، سوف تتلوه إجراءات أخرى يهدف بها نابليون إلى إعادة رسم خريطة ألمانيا ، بالقضاء على بعض الدول الجديدة التى أوجدها هو نفسه ، كما أنه لم يلبث أن قضى على ثلاث من المدن الحرة فى سنة ١٨٠٦ ، فلم يبق من المدن الحرة بألمانيا سوى ثلاث : هى همبورج ، وبريمن ، ولوبك ؛ ثم إن هذه لم تلبث أن اختفت جميعها فى سنة ١٨١٠ . ثم إنه قضى على دول قديمة كانت قائمة فى الماضى ، هى (هس همبورج) فى سنة ١٨٠٦ ، ودوقية برنسويك فى سنة ١٨٠٧ ، ودوقية أولدنبورج فى سنة ١٨١٠ ، ثم إنه لم يلبث أن انتهى من مسألة إلغاء تبعية الأمراء والبارونات الألمان للامبراطورية المقدسة (Médiatisation) بأن تقرر فى سنة ١٨٠٦ ، أن جميع الأمراء أو البارونات الذين لا يسمح بدخولهم شخصيا فى (اتحاد الراين) يصير اعتبارهم تابعين للحكومات التى يعيشون فى أرضها ، ويتحتم عليهم لذلك الحصول على (جنسية) الدول الإقليمية التى يقيمون بها ، ولقد ترتب على هذا القرار أنه صار لا يوجد هناك من الآن فصاعدا فى ألمانيا مواطنون أو أمراء تربطهم أية روابط مباشرة بالحكومة المركزية ، فكل هؤلاء من مواطنين وأمراء قد حصلوا الآن على (جنسية إقليمية) .

واختفت من خريطة ألمانيا السياسية كذلك الدول التى تمتعت أصلا بعطف نابليون ، وأوجدها (القرار النهائى الإمبراطورى) . من ذلك اختفاء نائب (هس — كاسل) فى سنة ١٨٠٧ ، وأما الدول (أو الحكومات) الجديدة التى أوجدها نابليون ، فكانت غراندوقية برج على شاطىء الراين الأيمن فى سنة ١٨٠٦ ، ثم غراندوقية (ورتزبرج) Wurtzburg التى أعطيت إلى فردنند صاحب تسكانيا بدلا من (سالزبورج) التى كانت النمسا تنازلت

له عنها . وفى السنة نفسها (١٨٠٦) أنشأ غراندوقيـة فرنكفورت التى أعطيت إلى (دالبرج) Dalberg مطران ماينز القديم ، ثم إلى جانب هذه الغراندوقيات الثلاث ، أنشأ نابليون مملكة وستفاليا التى أعطاها لأخيه (جيروم) Jérome . ولقد حصل «أتباع» السياسة النابليونية والمؤتمرون بأمر الامبراطور على زيادات إقليمية ، اتسعت بسببها مساحة (دولهم).

من ذلك غراندوقية (بادن) Baden التى كانت فى سنة ١٧٨٩ تبلغ مساحتها (٣٦٠٠) كيلو متر مربع ، وعدد سكانها (٢٠٠,٠٠٠) نسمة ، فصارت فى نهاية عهد الامبراطورية ، تبلغ مساحتها (١٥٠٠٠) كيلو متر مربع ، وبلغ عدد سكانها مليون نسمة ، وأصبحت دولة مهمة ؛ وكذلك زادت مساحة (بفاريا) من (٥٦٠٠٠) إلى ٩٦٠٠٠) كيلو متر مربع ، وعدد سكانها من مليونين إلى (٣,٨٠٠,٠٠٠) نسمة ، ثم دوقية (ورتمبرج) من (٩٥٠٠) إلى (١٩,٥٠٠) كيلو متر مربع ، ومن (٦٥٠,٠٠٠) إلى (١,٣٥٠,٠٠٠) نسمة ، ثم سكسونيا ، بقيت على حالها تقريبا ، أى إن مساحتها كانت (٤٠,٠٠٠) كيلو متر مربع ، وعدد سكانها مليونا نسمة وأما هذه جميعها فقد صارت — الآن — (دولا متوسطة) كبيرة ، وكلها خضعت لتغييرات مختلفة . ولقد كانت (هانوفر) أكثر «الدول» التى خضعت لهذه التغييرات ، وكانت (هانوفر) أملاكا بريطانية ، ولذلك فقد عمد نابليون إلى تجزئتها فى صالح جيرانها ، والتصرف فى مصيرها حسب مشيئته ، فهو يعطى هانوفر ذات مرة إلى بروسيا ، ثم لا يلبث حتى ينتزعها منها ، ثم لا يلبث حتى يقضى عليها ، فتختفى (هانوفر) ، ثم لا يلبث نابليون حتى يعيد إنشاءها من جديد ليضيف إليها أراضى جديدة ، وليجعل منها المملكة المعروفة باسم (مملكة وستفاليا) .

أضف إلى هذا أن السويد قد أخرجت من ألمانيا بعد أن كانت تمتلك بها (بوميرانيا) . ثم إن بروسيا قد اقتطعت أجزاء منها حتى إنها فقدت نصف أراضيها .

ولقد أفضت هذه التعديلات والتغييرات الجديدة إلى خلق (تركيزات إقليمية) جديدة على أساس اختفاء ما يزيد قليلا على نصف (الدول) التى تركها (القرار النهائى الإمبراطورى) فنزل عدد الدول الألمانية من ثمانين إلى ثمان وثلاثين دولة فقط فى آخر عهد الإمبراطورية ، كما كانت قد استبعدت وطردت من ألمانيا العناصر الأجنبية عنها .

وهكذا كان لا يمكن اعتبار (القرار النهائى الإمبراطورى) وثيقة أو إجراء يستهدف ترتيبات إقليمية مستديمة . ومثل ذلك كان الترتيب أو التنظيم السياسى الذى وضعه نابليون لألمانيا ، فإن هذا التنظيم هو الآخر لم يعمر طويلا .

فقد قرر نابليون زوال الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة واختفاءها من الوجود ، وفرض ذلك على النمسا فى معاهدة (برسبورج) ؛ وتنازل فرنسيس الثانى رسمياً عن لقب امبراطور ألمانيافى ٦ أغسطس ١٨٠٦ ، وبفضل هذا الإجراء خرجت النمسا من ألمانيا النابليونية . وفى الوقت الذى اختفت فيه الإمبراطورية المقدسة ، رفع نابليون إلى مرتبة الملكية كلا من (بفاريا) و (ورتمبرج) . وفى مكان هذه الإمبراطورية التى عمرت من العصور الوسطى ، أوجد نابليون فى ألمانيا « ترتيبات » أخرى : (اتحاد الراين) الذى تأسس فى ١٢ يوليو ١٨٠٧ ، وينضم إليه ستة عشر أميراً ألمانياً فى الغرب والجنوب . ثم لم يلبث أن اتسع نطاق هذا « الترتيب » ، أو هذه « المجموعة » السياسية فى السنوات التالية ، حتى صارت تضم فى سنة ١٨٠٨ ثلاثة وسبعين عضواً ، أى كل (الحكومات) أوالدول الألمانية تقريباً ، فيما عدا بروسيا ، والنمسا ، فقد بقيتا خارج الاتحاد . ولقد حصل هذا الاتحاد على (دستور) تحددت فيه حقوق وواجبات الدول التى يتألف منها بالنسبة لبعضها بعضاً ، فصار لهذه (الدول) مجلس أو (دياط) يتولى توجيه الإدارة المشتركة بينها . غير أن هذا الدستور بقى دون تنفيذ ، لأن نابليون

سمى نفسه (حامى اتحاد الراين(1)) تركز فى يديه توجيه وإدارة شئون السياسة الخارجية من ناحية، وتجنيد الجيوش من أهل الاتحاد الصالحين للخدمة العسكرية من ناحية أخرى. وعلى ذلك فإن من المتعذر اعتبار (اتحاد الراين) دولة ألمانية تأسست فى هذه البلاد، وإن كان الاتحاد - ولا شك - نوعاً من التكتل الذى حصل فى ألمانيا، والذى يعتبر من وجهة النظر هذه إجراء « جديداً » بالنسبة لحالة التشتت والتفكك التى كانت سائدة فى ألمانيا قبل إنشائه.

وواضح من هذه التفصيلات التى ذكرناها أن شيئاً مما حدث جميعه لم يكن يستند على مبدأ من المبادىء التى جاءت بها الثورة الفرنسية، فلم يكن هناك احترام لقاعدة التكتل وحق الشعوب فى التجمع على أســــاس (التعاقد)، ولم يكن هناك وجود لقاعدة موافقة الشعوب على الحكومات التى إنما تتألف بناء على رغبة هذه الشعوب ذاتها ورضائها عنها، ولم يكن هناك مكان لمبدأ القومية. بل إن الذى حدث لم يكن سوى إجراءات و « ترتيبات » تعسفية وحسب، وأقوى دليل على هذا « التعسف » أن هذه الترتيبات استمرت تخضع لكل تلك التغييرات التى طرأت عليها والتى أفقدتها صفة (الاستقرار) الذى تعذر بدوره أن يكون من نصيبها، لأنها إنما وضعت قوة واقتداراً لمواجهة حالة طارئة وظرف معين، وللتغلب على « صعوبة » وقتية، أو لتنفيذ « فكرة » عابرة، ولا يحكمها سوى أطماع نابليون الشخصية، وطموحه هو نفسه، ولقد تعذر على كثيرين من المؤرخين فى ضوء كل الاعتبارات التى ذكرناها التسليم بأنه كان لدى نابليون أية فكرة لقومية ألمانية تستند عليها إجراءاته و « ترتيباته » فى ألمانيا.

ومع ذلك، وبالرغم من أن نابليون لم يكن لديه أية فكرة عن « خلق » قومية ألمانية، فإن العمل الذى أتمه فى ألمانيا، قد أدى إلى تكوين القومية الألمانية، وخلق شعور قوى ألمانى. أما كيف أدت هذه « الترتيبات »

(1) Protecteur de la Confédération du Rhin.

النابليونية إلى خلق الشعور القومى الألمانى ، فذلك أمر يوضحه أولا ملاحظة أن التركيز الإقليمى الذى أنقص عدد الدويلات الألمانية من (٣٦٠) إلى (٣٨) فقط كان إجراء لايمكن الرجوع فيه ، وخطوة اتخذت بصورة نهائية ، ويتعذر بعدها إطلاقاً عودة ألمانيا إلى ذلك التشتت ، وتلك التجزئة التى كانت عليها فى الأزمان السالفة ، ولن تكون بألمانيا بعدئذ دولة كنسية أو مدن حرة . فنى ألمانيا النابليونية لم يكن يوجد بها من الدويلات الضئيلة (أى أقل من خمسة آلاف نسمة) سوى ثلاث فقط ، نجت لأسباب شخصية ، أى لارتباطها بأشقاء نابليون نفسه ؛ وتلك كانت الدوقيات الثلاث : جيرولدسيك Géroldsek ، إيزمبورج Isemburg ، ليشتنشتاين Lichtenstein وبمعنى آخر فإن هذه التعديلات التى صنعها نابليون فى ألمانيا جعلت التمهيد لوحدة البلاد ممكناً ؛ وتفسير ذلك أن عدم الاستقرار السياسى والإقليمى الذى شاهدنا كيف أنه كان (القاعدة) التى حكمت الإجراءات والترتيبات الإقليمية والسياسية النابليونية فى ألمانيا ، لم يلبث أن حطم الصلات أو الروابط التاريخية التى فى وسعها تأييد الشعور المحلى فى الحكومات المختلفة ، وجعل هذه الروح المحلية شيئاً مشروعاً فى آخر الأمر فى ألمانيا . فقضى عدم الاستقرار الإقليمى والسياسى على كل هذه التقاليد التاريخية الموضعية ، و « القوميات » أو الوطنيات المحلية التى كانت تستند عليها . وثمة نتيجة هامة وأخيرة ، هى أن الترتيبات الإقليمية والسياسية النابليونية قد اجتثت من جذورها قسما من طبقة النبلاء الألمانية المؤلفة من بارونات الإمبراطورية المقدسة ، أى أولئك الفرسان الذين كانت أراضيهم سابقاً تتبع مباشرة الإمبراطور (فى الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة) ؛ والذين لم تعد لهم الآن جنسية ما غير الجنسية الألمانية منذ أن اقتلعوا من أراضيهم التى كانت لهم ، وهؤلاء الأمراء والنبلاء الذين فقدوا أراضيهم ، (وعوضوا عن قسم منها) وانفصمت صلتهم بالإمبراطور (فى الإمبراطورية المقدسة) Médiatisés ، لم تعد لهم أية حياة سياسية غير الحياة الألمانية .

مثال ذلك البارون (ستين) Stein الذى تردد ذكره كثيراً أثناء هذه الدراسة والذى يمثل نوع الألمانى الأول الذى صار يدين بشعور الألمانية المتحدة.

ولا جدال فى أن تلك كانت آثاراً حقيقية وعميقة ، وإن كانت ثمارها قد ظهرت بعد ذلك وفى وقت متأخر ، بمعنى أنه كان بعد مرور سنوات عديدة أن صار مستطاعاً تشكيل هذه الأحداث النابليونية فى ألمانيا ، فى نتائجها التى أفضت إلى توحيد (أو اتحاد) ألمانيا .

* * *

فى ايطاليا :

ولقد كانت سياسة نابليون فى إيطاليا أكثر وضوحا من سياسته فى ألمانيا ، لسبب واحد هو أن نابليون كان غير مقيد بأية قيود فى نشاطه فى إيطاليا ، بل حراً طليقاً لدرجة كبيرة جداً ، يفعل مايشاء ويهوى بها . ولاجدال فى أنه من الممكن بسهولة فى هذا الميدان الإيطالى ، معرفة الأسس التى قامت عليها السياسة الامبريالية (التسلطية) النابليونية وما إذا كانت هذه (التسلطية) تنطوى ضمن ما تنطوى عليه على أى اعتبار لمبدأ القومية ، أم أنها لم تكن تأبه لخلق قومية إيطالية .

ولعل أول ماتجدر ملاحظته أن إيطاليا كانت البلد الوحيد الذى راح نابليون يؤكد رغبته فى أن يجعل منه (أمة) إيطالية . بل إنه لما يشير إلى هذه الرغبة تسمية نابليون جمهورية ماوراء الألب عند تحويلها إلى مملكة (بمملكة إيطاليا) فقد أراد نابليون أن يتم هذا التحول بصورة تشمل شبه الجزيرة الإيطالية ، وحتى يتسنى إنشاء (مملكة إيطاليا) التى سوف تضم إليها حينئذ كل بلاد أو (دويلات) إيطاليا . ولقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يعطى فيها اسم (إيطاليا) إلى أى تكوين أو ترتيب سياسى فى شبه الجزيرة الإيطالية . وعندما قدم الإيطالى (ملزى) Melzi رئيس الجمهورية القـــديم (جمهورية ماوراء الألب) — تاج (مملكة إيطاليا)

الجديدة — وحصل التتويج فى ميلان فى ٢٦ مايو ١٨٠٥ قال له نابليون : « لقد كانت رغبتى (أو فى نيتى) دائماً إنشاء (أو خلق) أمة إيطالية حرة ومستقلة . وأنا أقبل التاج وسأحافظ عليه ، ولكن طوال الوقت — فقط — الذى تقتضى فيه مصالحى أن أفعل ذلك ، وذلك تصريح يشمل معنيين : أولهما أن إيطاليا كانت البلد الوحيد الذى أكد نابليون رغبته فى أن يخلق به « أمة » ؛ أى كان منتظراً لذلك أن يتبع فى إيطاليا سياسة إن لم تقم على أساس قومى ، فهى بالأقل تعترف بمبدأ القومية ؛ وأما ثانيهما فهو أن المصلحة « الشخصية » حسب تصريح العاهل الفرنسى كانت (نقطة الإبتداء) بالنسبة للسياسة النابليونية فى إيطاليا . ولقد تقدم كيف أن نابليون قد طاف فى ذهنه خيال إنشاء مملكة لنفسه فى إيطاليا قبل ذلك ؛ وكيف أنه أراد فعلا أن يتخذ من إيطاليا « مقفزاً » لتحقيق أطماع التوسع والمجد والشهرة . آية ذلك تلك « الترتيبات » التى تضمنتها معاهدة (كمبو فرميو) خصوصاً — ١٧٩٧ — لإنشاء سيطرة قوية فى حوض البحر الأبيض المتوسط ؛ ولإنشاء سيطرة « شرقية » ، وفى كلا الأمرين احتلت إيطاليا مكاناً مرموقاً فى برامج تلك (السياسة العظمى) الخاصة بالسيطرة سواء فى البحر المتوسط أو فى « الشرق » . ولقد كان فى وسع نابليون — كما ذكرنا — أن يعيد تنظيم إيطاليا بالصورة التى يريدها . فقد سبق أن أوضحنا كيف قضت (الثورة الفرنسية) على إيطاليا « التقليدية » أو إيطاليا « التاريخية » ثم إن النمسا منذ أن أبرمت معاهدة (برسبورج) — فى ٢٦ ديسمبر ١٨٠٥ — كانت قد طردت كذلك من إيطاليا . وعلى ذلك فقد صار نابليون (مطلق اليد) حر التصرف ، كما صار الميدان مفتوحاً أمامه فى إيطاليا ، لينشىء تلك (الأمة الإيطالية) التى تحدث عنها ، إذا شاء أن يفعل ذلك حقاً .

ومع ذلك ، فقد سلك نابليون فى إيطاليا طريقا ، أقل مايوصف به أنه قائم على النزعات والنزوات الشخصية المتعارضة والمتناقضة ، ومن

المقطوع به أنه لم تكن لديه أية فكرة عن (وحدة إيطالية) ، اللهم إلا إذا اعتبرت كذلك تلك الصورة التي ارتسمت في ذهنه عن إخضاع أقاليم إيطاليا رويداً رويداً في « مجموعة » واحدة لإرادته وسلطانه وتوجيهه الشخصي والمباشر . وفيما عدا ذلك فالذي جرى في ألمانيا كان نفس ماحصل في إيطاليا من حيث (المزج) بين آراء غريبة ومتناقضة ، قامت على أساسه الترتيبات الإقليمية والسياسية في إيطاليا . فهناك (الملكية) ، وهي أقدم الصور التي أحاط بها إطار هذا (المزج) . فتأسست في سنة ١٨٠٥ (مملكة إيطاليا) التي تحدثنا عنها ، والتي أخذت بمقتضى معاهدة (برسبورج) ، البندقية (فنيشيا) والأملاك البابوية في شمال جبال (الأبيناين) ، الأمر الذي يبدو منه كأنما قد تم توحيد إيطاليا الشمالية . ومع ذلك فإن إيطاليا الشمالية هذه ، كانت قد اقتطعت منها جنوة ، وبيدمنت ، وأدمجتا في الإمبراطورية الفرنسية . فترتب على ذلك وجود « ثنائية » في النظام السياسي السائد في إيطاليا الشمالية ، لاجدوى منها ولاطائل تحتها ، حيث دخل قسم منها في نطاق الإمبراطورية الفرنسية فصار مندمجاً بها ، في حين بقي القسم الآخر يؤلف مملكة كان نابليون نفسه ملكا عليها. ولقد عرفنا أن (تسكانيا) قد تحولت إلى مملكة (إترووريا) على يد نابليون ، لينال تاجها ابن دوق بارما المتزوج من إبنة ملك أسبانيا ، وذلك ترتيب اقتضاه صالح سياسة نابليون الأسبانية ، وقد صارت إبنة ملك أسبانيا (مارى لويزا) وصية على مملكة (إترووريا) باسم إبنها أو نيابة عنه لوفاة والده — لويس دوق بارما — منذ شهر مايو ١٨٠٣ . ثم إن نابليون لم يلبث أن أعطى في السنة نفسها (١٨٠١) جمهورية (لوقا) ودوقية (ماساكارارى) Massa-Carrare إلى شقيقته (إليزا باكيوشي) ، وأخيرا فقد أقصيت أسرة البربون عن عرش نابولى ، وهي الأسرة التي قرر نابليون إسقاطها في ديسمبر ١٨٠٥ ، ثم أعطى مملكة نابولى إلى أخيه جوزيف في ٣٠ مارس

١٨٠٦ ، ثم إلى (مورا) الذى خلف جوزيف على عرشها فى سنة ١٨٠٨ — وقد تقدم تفصيل كل ذلك فى موضعه .

ويستبين من هذه الإجراءات المتخذة فى إيطاليا ، أنه كانت هناك ثلاث (فكرات) متباينة ، تستند هذه عليها ، أولاها فكرة شخصية متمثلة فى وجود (المملكة الإيطالية) التى ليست مملكة فرنسية أو مندمجة فى كيان الإمبراطورية الفرنسية ، ولكنها تابعة لهذه الإمبراطورية ويملكها نابليون « شخصيا » ؛ وثانيتها فكرة فدرالية (اتحادية) من نمط تلك الفكرة التى لوحظت فى ألمانيا ، وانبنى عليها الترتيب السياسى والإقليمى بها ؛ وثالثتها فكرة أسرية (أى عائلية) متمثلة فى إنشاء مملكة نابولى لأخيه ، وإمارة لوقا لشقيقته . ومع ذلك فهناك فكرة رابعة لا مندحة عن إضافتها إلى ما تقدم ، وهذه كانت فكرة إقطاعية ، لأن نابليون لم يلبث أن أنشأ اثنتى عشرة (إقطاعية) لماريشالاته ؛ ثم إمارتين ، إحداهما لتاليران ، وهى إمارة (بنيفنتو) المعروفة ، والأخرى لبرنادوت ، هى إمارة (بونتى — كورفو) Ponte-Corvo . وهكذا كانت إيطاليا ذلك الميدان المفتوح ، والذى كان نابليون حرا طليقا يفعل فيه ما يشاء بمطلق إرادته ، مسرحا لفكرات أربع متعارضة ، ومتقاطعة .

ولم يكن هذا كل ما حصل . فقد أدخلت تعديلات جديدة بعد (تلست) — وهو الاتفاق بين نابليون والقيصر إسكندر ، الذى يعين بداية مرحلة جديدة فى تاريخ الإمبراطورية النابليونية — اختفت بسببها إتروريا ، فأخذها نابليون لنفسه فى ٧ أكتوبر ١٨٠٧ ، ثم وضع على حكمها شقيقته (إليزا باكيوشى) فى السنة التالية (١٨٠٨) ، وأعطيت (إليزا) كذلك الحكم فى (بارما) ، و (بياكنزا) أو (البليزانس) Plaisance ، وفى إبريل ١٨٠٨ ، أضيفت إلى مملكة إيطاليا الأراضى الواقعة بين (كمبانيا الرومانية) وشاطىء الأدرياتيك ، وهذه من الأملاك البابوية ، التى كان

يحكمها للبابا . وفى فبراير ١٨٠٨ كانت قد احتلت روما نفسها ، ثم لم تلبث أن أدمجت الأملاك البابوية فى الإمبراطورية الفرنسية فى ٢٧ مايو ١٨٠٩ .

ومن الواضح أنه كان هناك اختلاف ظاهر فى الأوضاع القائمة أثناء هذه السيطرة النابليونية فى كل من إيطاليا وألمانيا فنى إيطاليا اتخذ الخضوع للسيطرة النابليونية أشكالا ثلاثة إما فى صورة حكومات شخصية ، يحكمها نائب ملك فى مملكة إيطاليا ، أو تحكمها شقيقة الإمبراطور فى تسكانيا ، وإما كحكومات خاضعة لسيطرة فرنسا مباشرة ، وتؤلف جزءا من الإمبراطورية الفرنسية فى روما ، وجنوة ، وبيدمنت ، وإما حكومات تابعة ، يتولى الحكم فيها شخص مفروض عليها فرضا وذلك فى مملكة نابولى . وعلى ذلك فقد اختفى النظام السابق فى إيطاليا اختفاء تاما ، واستعيض عنه الآن بقيام « تركيز إقليمى » لم يترك سوى أربع كتل إقليمية فحسب ، هى : مملكة إيطاليا ، (تسكانيا) ، الأملاك البابوية القديمة ، مملكة نابولى . ومع ذلك ، فإنه لم يكن هناك وجود (للوحدة) القومية أو السياسية ، فى هذا الترتيب الإقليمى والسياسى ، والذى لم يكن يستهدف بحال من الأحوال إنشاء تلك (الأمة الإيطالية) التى تحدث عنها نابليون ، وعن رغبته ونواياه الصادقة فى « خلقها » ; فلم ينشىء نابليون إيطاليا .

وفى ضوء ما تقدم جميعه ، يصبح متعذرا القول بأن نابليون ، سواء فيما يتعلق بألمانيا ، أو إيطاليا ، كان يتبع سياسة ترمى إلى إحياء القوميات وبعثها ، أو أنه قد أوجد إطلاقا فى البلدان التى دانت لسلطانه ، شعورا قوميا ، بمعنى أنه كان يسعى « إيجابيا » لخلق هذا الشعور القومى ، عن طريق سياسة مرسومة تهدف لهذه الغاية بذاتها .

* * *

فى سائر أوروبا :

على أنه قد يكون للعاهل الفرنسى سياسة أوسع مدى ، بالنسبة لتنظيم أوروبا بأسرها ، على اعتبار أن التقطيعات والتجزئات التى حصلت فى ألمانيا وإيطاليا خصوصاً ، ليست سوى خطوة أو خطوات تمهيدية ، قد تؤدى إلى إنشاء (دولة) فذة فى نوعها . فلا تعود تلك التقطيعات والتجزئات مما يؤبه له ، سواء أكانت عابرة ، أم كانت باقية ومستديمة ، طالما أنها سوف تمهد فى النهاية لظهور القوميات ، والاعتراف بها فى أوروبا .

ولقد سبق فى بداية هذا البحث أن كنا عرضنا لرأى المؤرخ الفرنسى (جورج ليفڤر) الذى فسر السياسة النابليونية فى ضوء ما أسماه (بالنظام القارى) ، الذى أخذ به نابليون بعد (تلست) ، ويتلخص رأى (جورج ليفڤر) فى أن نابليون إنما كان يبغى من سياسته اتحاد أوروبا بأجمعها ، بأن تندمج تدريجياً فى كيان (الإمبراطورية العظمى) ؛ تلك الإمبراطورية التى تأسست فى سنة ١٨٠٥ أولا ، ثم تلك التى جرى إنشاؤها بعد سنة ١٨٠٧ فى نطاق (النظام القارى) الذى فرضه نابليون على أوروبا ، والذى كان متوقعاً أن يحيل هذه الإمبراطورية العظمى النابليونية إلى إمبراطورية من الطراز الرومانى ، متحدة أو موحدة ، ويتولى إدارة شئونها رئيسها الأوحد فقط ، ويدفعها أو يوجهها دافع أو حافز سياسى واحد يلزم هذه الإمبراطورية السير بأجمعها فى طريق واحد . ويستمر (جورج ليفڤر) فيقول: إن الفكرة التى كان يدين نابليون بها عند تطبيق هذا (النظام القارى) على أوروبا ، كانت إدخال « تجديد سياسى » على أحوال القارة ، من حيث إعادة التنظيم الإدارى والاجتماعى بها ، وإنعاشها أو إعادة الشباب والفتوة إليها وتلك الفكرة — « فكرة التجديد السياسى » — هى التى كانت بمثابة « الملهم » لنابليون ، والتى أوحت إليه بكل الإصلاحات الداخلية التى أتمها فعلا ، أو كان يريد تنفيذها فى كل الدول التى خضعت لسيطرة فرنسا .

وأما الأداة التي وضعت بها هذه الفكرة « التجديدية » موضع التنفيذ فكانت (قانون نابليون) Code Napoléon .

وتلك نظرية في رأى كثير من المؤرخين « مغرية » حقاً . ومع ذلك، فلو صح أن (النظام القارى) ، كان هدف نابليون ، أى إنشاء (وحدة) أوروبية ، في نطاق (الإمبراطورية العظمى) ، تحت السيطرة الفرنسية والنابليونية ؛ فإن هذا النظام القارى نفسه متعارض مع مبدأ القومية ، لأن (التجديد) المنشود سوف يبعث إلى عالم الوجود تنظيما سياسيا من طراز (الملكية العالمية) التي راجت فكرتها خلال القرن الثامن عشر ، والتي شوهد رواجها قبل ذلك خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، لصالح الإمبراطور شارل الخامس أولا ، ثم لصالح لويس الرابع عشر ؛ ولأن هذا (التجديد السياسي) إنما كان معناه خلق حضارة معينة ، لا تلبث حتى « تذوب » في أتونها حضارات الشعوب المختلفة . أضف إلى هذا أن فكرة (النظام القارى) من وجهة النظر الفرنسية ، إنما تعنى بسط السيطرة الفرنسية على أوروبا بأجمعها ، وتلك كانت السياسة التي اتبعتها (الثورة) في الإقليم الواقع خلف نهر الراين ؛ فأرادت (الإمبراطورية) الآن أن تجعلها تمتد حتى تشمل أوروبا بأسرها ، ومن المقطوع به أن نابليون في اتباعه هذه السياسة لم يكن يستهدف غير تحقيق المصلحة الفرنسية ، وليس صالحاً أوروبياً . ينهض دليلا على ذلك التعليمات التي زود بها الملوك والملكات الذين أعطاهم السيطرة في أوروبا ، وكانت هذه تعليمات متفقة جميعها في الغرض المرجو منها . فهو يقول لأخيه (لويس) : لا تنقطع عن أن تكون دائماً فرنسياً : ويكتب إلى (مورا) : تذكر أنى إنما جعلت منك ملكا لصالح نظامي ، ويكتب إلى أخته (كارولين) : أنى أرغب قبل كل شيء آخر أن تجرى الأعمال بما يتفق وصالح فرنسا ، فإذا كنت قد غزوت ممالك ، وصارت لى فتوحات ، فذلك حتى تفيد منها فرنسا . وأما أولئك الملوك والملكات والغراندوقات الذين « خلقهم » نابليون، وسلمهم

مقاليد الحكم فى أنحاء أوروبا ، فقد كانت « تصرفاتهم » موضع استنكار الإمبراطور الشديد ، إذا هم حادوا عن السياسة التى يعتبرها نابليون فى صالح فرنسا ، فيغضب عليهم ، بل وينتهى الأمر بإلغاء مناصبهم ، وضم الدول التى أعطاها لهم إلى فرنســا ، كما حدث عندما غضب على أخيه (لويس) فى هولندة .

ولقد اتسمت السياسة التى اتبعها نابليون ، وفرضها على بلدان أوروبا الخاضعة لسلطانه بالتناقض . فلم تكن سياسة الإصلاحات الداخلية واحدة ، لا فى « الأماكن » ولا فى « المناسبات » المتشابهة ، بل كانت هناك سياسة قد يصح القول بأنها متلائمة مع كل دولة أو حكومة على حدة . مثال ذلك ما حصل فى ألمانيا التى وجد بها (دولتــان) متجاورتان ، هما غراندوقية فرنكفورت ومملكة وستفاليا ، ففى كل منهما قامت سياسة داخلية مختلفة ، واختلف التنظيم الداخلى فى كل منهما عنه فى الأخرى ، بالرغم من تلاصقهما . ثم فى إيطاليا التى يعتقد (جورج ليفقر) أن (النظام القارى) قد بلغ بها ذروة كماله ، لم تكن هناك سياسة داخلية موحدة فى كل تلك التجزئات أو الأقسام التى أوجدها الإمبراطور الفرنسى . بل إن هذه الاختلافات فى السياسة الداخلية ، مشاهدة كذلك فى البلدان التى خضعت لإدارة نابليون مباشرة ؛ ثم إنها أبرز وضوحاً أيضاً فى البلدان التى كانت تحت « حمايته » ؛ فاختلفت التنظيمات الداخلية فى كل من بفاريا وورتمبرج وبادن عنها فى الأخرى . والحقيقة أن الإصلاحات التى حصلت على يد نابليون نفسه ، أو كانت « مستوحاة » منه فى مختلف أنحاء أوروبا ، كانت مختلفة بعضها عن بعض ، بل وكانت متناقضة ، ولا تبدو لهذا السبب نفسه أنها « أداة » أو وسيلة طيبة لتثبيت أقدام السيطرة الفرنسية ، وتوطيد سلطان فرنسا فى أوروبا . وهذا الاختلاف والتناقض كان مبعث الرأى الذى أخذ به فريق من المؤرخين الفرنسيين ، وعلى رأسهم المؤرخ (شارل بوتاس) Pouthas الذى يقول : إنه من المتعذر بتاتاً الاعتقاد بوجود

(سياسة منسقة) ومترابطة يسير عليها نابليون فى أوروبا ويسعى لتنفيذها وتحقيقها ، بل كل ما هنالك أنه وجدت طائفة من الحلول لمعالجة المواقف الطارئة ، والتغلب على « الظروف » الوقتية .

ومع ذلك فإن هذا المؤرخ (شارل بوتاس) كان من بين الذين لاحظوا أن هذه السياسة غير المنسقة والتى تألفت من « حلول » لمعالجة مشكلات « طارئة » وفى مناسبات وظروف وقتية ؛ كانت تعمد إلى استخدام فكرة القومية بدرجة معينة ؛ وكوسيلة تجعل تنفيذ هذه السياسة ممكناً ، على نحو ما فعل نابليون عندما جعل الشاعر الهنغارى (باكسانى) Bacsanyi يوجه نداء للهنغاريين فى ١٥ أغسطس ١٨٠٩ ، يدعوهم فيه إلى « استئناف حياتهم كأمة » . ومع ذلك فإن هؤلاء لم يلبوا هذه الدعوة الموجهة لهم . وقد يتضح المعنى الذى صورته فكرة القومية والقوميات فى ذهن نابليون ، من محاولته إظهار الفوائد التى يجنيها أخوه (لويس) ملك هولندة لصالح هذه البلاد ، إذا هو ظل « هادئاً مستكيناً » ، فيقول نابليون (فى ٢٠ مايو ١٨٠٥) : إنه يستطيع أن يضم إلى هولندة كل شمال ألمانيا الغربى ، معللا ذلك بأن هذا القسم نواة لأولئك الشعوب الذين يفقدون روحهم الألمانية ، الغرض الأول الذى تستهدفه سياسته . وواضح أن هذا القول ينطوى على مناقضة تامة لأية سياسة قومية ، حيث يقرر نابليون نفسه فى هذه العبارة ، أنه يريد أن يفقد الألمان « روحهم الألمانية » .

ومن هذه الناحية تعتبر بولندة خير مثال لبيان الطريقة التى عالج بها نابليون فكرة القومية . فقد سبق أن لاحظنا كيف أن مصير بولندة كان مرتهناً بمشيئة نابليون ؛ وأن نابليون لم يكن ينظر إلى بولندة إلا « كورقة » سياسية وعسكرية فى يده « يلعب » بها كما « يلعب » بها القيصر اسكندر نفسه . ولم يكن القيصر اسكندر يأبه لآمال البولنديين الوطنية . فقد أعد البرنس (تزار توريسكى) مذكرات بعث بها إلى القيصر فى شهرى يناير وإبريل ، ثم فى ديسمبر ١٨٠٦ يحاول فيها إقناعه بضرورة إحياء مملكة بولندة القديمة ،

دولة جديدة ، وبأهمية إنشاء إتحاد فدرالي من الشعوب السلافية حول روسيا وتحت حمايتها، باعتبار أن يكون ذلك بمثابة القاعدة لسياسة روسية «عظيمة» تكفل لها السيطرة على تركيا ، وعلى حوض البحر الأبيض المتوسط . ولكن هذه المحاولات ذهبت سدى ، ولم يصنع القيصر الروسى شيئاً لإحياء بولندة .

ونظر نابليون من ناحيته إلى بولندة كمسألة « طارئة » لمعالجة « ظروف » وقتية فحسب ، وتتصل — كما يتوقع هو — بعلاقاته مع روسيا أو « بالحل » الذى قد يفوت على روسيا أغراضها فى السيطرة على تركيا والبحر المتوسط . ففى (النظام النابليونى) تجاور بولندة وتركيا الروسيا ، الأولى من الغرب ، والثانية من الجنوب ، وتجعلان روسيا فى (عزلة) ، وتبعدانها من السيطرة فى البحر الأبيض المتوسط . وعلى ذلك فقد بقيت بولندة فى يد نابليون « أداة » وحسب لمعاونته على معالجة مشكلة طارئة ، هى بالأقل احتواء روسيا داخل حدودها ومنع إمتداد نفوذها غرباً إلى وسط أوروبا ، وجنوباً إلى البحر المتوسط ؛ ولذلك فقد راح نابليون يساوم بمصير بولندة فى مفاوضاته فى آخر سنة ١٨٠٨ مع قيصر روسيا ، فى موضوع زواج العاهل الفرنسى من شقيقة القيصر الغراندوقة كاترين؛ فعرض إعطاء القيصر بولندة لقاء الزواج من أخته ، وفى اللحظة التى أراد فيها نابليون (فى سنة ١٨٠٩) محالفة القيصر ضد النمسا ، عرض نابليون إعطاء القيصر إسكندر إقليم غاليسيا ، وهو الذى كانت قد حصلت عليه النمسا فى تقسيم بولندة الثالث (سنة ١٧٩٥) ولم تكن هذه (المساومات) كما هو ظاهر — تنطوى على محاولة لتحقيق وجهة نظر بولندة . ثم إنه حدث خلال العمليات المشتركة التى قام بها الروس والبولنديون أثناء حملة ١٨٠٩ ضد النمسويين فى (غاليسيا) أن وقعت اصطدامات بين الفرق الروسية والفرق البولندية ، مما يدل على تعارض «السياستين» : الروسية والفرنسية ومع ذلك فقد نال القيصر فى معاهدة ڤينا (شونبرون) التى أبرمت مع النمسا

فى أكتوبر ١٨٠٩ جزءاً من غاليسيا (إقليم تارنبول) — فى حين أعطيت بقية غاليسيا إلى غراندوقية وارسو . وبالرغم من هذا «التصرف الشخصى» فى مصير البولنديين ، فقد بقى هؤلاء يتحمسون لنابليون ، حماسة عظيمة ، وبلغ اعتقادهم — كما يقول المؤرخ الفرنسى (البيرسوريل) فى قدرة نابليون على إحياء أمتهم درجة لا يعدلها غير حماس البولنديين المعروف للتضحية بأرواحهم فى سبيل إحياء مملكة بولندة القديمة . وراح البولنديون يؤيدون نابليون . وبعد هزيمة بروسيا سنة ١٨٠٨ ، التف هؤلاء حول الفرنسيين زرافات ووحدانا عندما وصل نابليون إلى وارسو ، ثم إنهم انخرطوا فى سلك الجيش الفرنسى ، ولقد ظلوا متمسكين بإيمانهم بالعاهل الفرنسى ، ويغذى حماسهم الأمل إلى النهاية ، بأن نابليون سوف يعمل قطعاً لإحياء بولندة وبعث الأمة البولندية .

على أن الذى فعله نابليون — أى إنشاء غراندوقية وارسو (فى صلح تلست فى يوليو ١٨٠٧) — لم يكن ذلك الذى عقد البولنديون عليه آمالهم . أضف إلى هذا أن الذى قام بتنظيم حكومة الغراندوقية الجديدة ، كان الفرنسيون وليس رئيس «الدولة» الجديدة ، ملك سكسونيا الذى ظل مقيما فى درسدن ، ولم يمارس شئون الحكم فى دولته الجديدة . وقد حصل البولنديون من نابليون على دستور (فى ٢٢ يوليو ١٨٠٧) أنشأ سلطة تنفيذية وأوجد تمثيلا للشعب فى مجلس (دياط) يتألف من غرفتين : مجلس شيوخ من النبلاء ، ومجلس نواب من ممثلين للأهلين على قاعدة الانتخاب بدفع قدر معين من الضرائب . على أن هذا التمثيل «الأهلى» لم يكن مجدياً لأن مدة انعقاد (الدياط) جعلت خمسة عشر يوما فقط كل سنتين مرة واحدة . وإلى جانب هذه «الحكومة المركزية» جعل نابليون للبولنديين أنظمة أو مؤسسات حكومية من نمط الأنظمة الحكوميـــة الفرنسية : إدارات وزارية ، ومصالح (أو إدارات) عامة كبرى وهكذا ؛ ولو أن بولندة تقلصت فى هذا الترتيب أو (النظام النابليونى) إلى غراندوقية

وارسو ، فقد صار لها لأول مرة فى حياتها سلطة مركزية محددة ، ونظام معين من الموظفين الفنيين أو المحترفين ، وفى هـــذه الغراندوقية أدخل الإمبراطور فى سنة ١٨١٠ ، القانون المدنى الفرنسى ، بعـــد أن ألغى (رقيق الأرض). وكان إلغاء رق الأرض كل مافعله نابليون للفلاحين البولنديين .

ومع أن بولندة النابليونية هذه كانت ذات طابع ارستقراطى ، فلم يكن أهل الطبقة الأرستقراطية يشعرون بالاطمئنان ، بسبب السياسة النابليونية « المتغيرة » . فكانوا يخشون دائماً من أن يعمد نابليون إلى سياسة تحريرية بعيدة الأثر فى صالح الفلاحين . وانقسم (العظماء) Magnates أصحاب الأملاك الواسعة ، والذين تتألف منهم الأسر العظيمة فريقين : أحدهما تميز بعدائه الصريح لفرنسا ، وقد بقى هؤلاء يؤيدون (الترتيبات)الروسية السياسية ، ومن هؤلاء كان البرنس (تزار توريسكى) الذى ظل يؤيدوجهة النظر الروسية ؛ ثم الفريق الآخر ، وهؤلاء انحازوا إلى جانب فرنسا ، كما فعل (پونياتوسكى) . وبين هؤلاء وهؤلاء وقف رجال الدين موقفاً « مبهماً » أو « غامضاً » . فهم قد أفادوا من السيطرة الفرنسية التى حفظت لهؤلاء أملاكهم ومناصبهم السامية فى الدولة الجديدة ؛ ولكنهم من ناحية أخرى كانوا غير مطمئنين للسياسة الفرنسية التى أعلنت حرية العبادة وحرية الضمير فى الغراندوقية . وتزايد قلقهم وانزعاجهم بسبب انتشار المحافل الماسونية واتساع نشاطها فى البلاد ؛ كما أقلقهم ما أعطى لليهود من حقوق سياسية ؛ ولو أنه كان بسبب هذا الانزعاج الكبير نفسه أن تقرر بعد فترة من الوقت سحب هذه الحقوق السياسية من اليهود مدة عشر سنوات وكذلك حق امتلاك الأراضى . وعلى ذلك كان هذا القلق مبعث الشعور بعدم الرضى الذى أخذ يطغى تدريجياً على رجال الدين

وخصوصاً لدى الرهبان الذين لم يلبثوا أن قاموا بحملة كبيرة ضد نابليون ، عندما بدأ هذا سياسته المعروفة لاضطهاد البابا .

ولقد صادفت غراندوقية وارسو إلى جانب هـذا كله طائفة من المشكلات الداخلية التي تزايد خطرها واحدة بعد أخرى ؛ ولو أنه من المتعذر معرفة نتائج هذه الصعوبات ، وما قد ينشأ عن تفاقمها أو الوصول إلى رأي قاطع بشأن الوضع الذي سوف تكون عليه بولندة بسبب هذه الصعوبات نفسها . والسبب في ذلك أن غراندوقية وارسو التي خلقها نابليون لم تعمر إلا وقتاً قصيراً جداً . على أن الذي يجب ذكره سواء وجدت هذه الصعوبات أو انتفى وجودها ؛ وسواء نال إنشاء هـذه الغراندوقية رضاء الأمة البولندية رضاء تاما ، أو أن البولنديين لم يشعروا بالرضى الكامل من ناحية تحقيق (الفكرة القومية) وخلق الوطن البولندي ؛ فقد كان ولا شك إحياء بولندة ، ولو أنه جاء بهذه الصورة المحدودة ، خطوة ذات شأن ، بعد أن كانت هذه الدولة قد انمحت من الوجود ، واختفت من خريطة أوروبا السياسية بعد التقسيمات الثلاثة المعروفة في القرن الثامن عشر . ولذلك فقد بقي البولنديون وحدهم من بين شعوب أوروبا على ولائهم للعاهل الفرنسي ، بالرغم من كل التقلبات (السياسية) التي حدثت بعد ذلك . فهم قد أمدوا جيوش نابليون في أول الأمر بثلاثة وخمسين ألف مقاتل ؛ ثم بلغت القوات البولندية أثناء حملة روسيا تسعين ألفاً . وفي جيش نابليون ، تولى القيادة ثلاثة عشر قائداً بولندياً ، توفي منهم اثنان في المعارك الحربية ، أحدهما المارشال (بونياتوسكي) ، وكان من بين ضباط الجيش النابليوني ستة بكباشية ، ظلوا قواداً في الجيش الفرنسي ، بعد سنة ١٨١٥ . ولقد بقي قسم من هذه القوات البولندية في فرنسا بعد سقوط نابليون باعتبارهم « مهاجرين » في خدمة الجيش الفرنسي .

ولقد كان في بولندة إذاً أن بلغت سياسة نابليون « القومية » ذروتها ،

وبالصورة المحدودة التى شاهدناها . ولذلك فمن المتعذر القول بأن نابليون كان نصير الحركات القومية فى أوروبا ، أو أنه بنى سياسته على تشجيع القوميات بها . وفى المرات القليلة التى نجم من سياسته « تشجيع » أو « إحياء » لهذه القوميات ، لم يكن ذلك على الأقل شيئاً حدث باختياره أو كغرض معين اتجه صوبه عامداً وبناء على سياسة موضوعة تستهدف تحقيقه لذاته .

والحقيقة أن القوميات سوف تربح ربحاً كبيراً من هذا (النظام النابليونى) ، ولكن ليس كنتيجة « لمبادىء » و « توجيهات » منبعثة من نابليون نفسه ، وإنما كرد فعل ، فى شكل مقاومة عميقة وواسعة ضد السيطرة النابليونية فى أوروبا .

الفصل الثانى
المقاومة ضد فرنسا

تمهيد :

لقد شاهدنا عند الكلام على الأثر الذى أحدثته الثورة الفرنسية فى أوروبا ، كيف أن أوروبا قد رحبت بصورة تكاد تكون إجماعية ، بهذه الثورة ، إذا استثنينا — بطبيعة الحال — تلك المصالح التى كانت متعارضة مع الثورة ، سواء أكان أصحاب هذه المصالح أهل الطبقات صاحبة الامتيازات أم الحكومات التى أوجدها (النظام القديم) . ولا جدال فى أن (الثورة الفرنسية) كانت تتمتع وتتمتد بسلطان روحى عظيم فى أوروبا .

على أن هذه السيطرة الروحية سرعان ما تبدلت على يد نابليون ، فصارت سيطرة مادية ، استبدادية ، قائمة على إخضاع أوروبا وشعوبها ، تحت سلطان ذلك (النظام القارى) الذى تحدث عنه (جورج ليففر) والذى كان متعارضا — كما رأينا — فى جوهره ، مع مبدأ احترام القوميات وتحرير الشعوب ، والذى تسبب عنه إثارة رد فعل كبير من جوانب متعددة ضد السيطرة الفرنسية والنابليونية . ولقد اتخذ رد الفعل الذى حصل شكل المقاومة الوطنية ، الأمر الذى أحيا الشعور بالقومية ، ليسير جنبا إلى جنب مع شعور الوطنية .

والذى يجب ذكره — وعلى نحو ما فعلنا مراراً وتكراراً أثناء هذه الدراسة — أن نابليون لم يكن هو صاحب الفضل عن طريق إجراء مباشر أو غير مباشر ومنبعث منه فى خلق القوميات الأوروبية ، وإنما هذه قد برزت إلى عالم الوجود كحركة مضادة للسياسة النابليونية ، ومن أجل مقاومة

ذلك (النظام القارى) نفسه الذى عزاه بعض المؤرخين إلى العاهل الفرنسى.

وثمة ملاحظة أخرى ، هى أن رد الفعل الذى حصل لم يكن متشابهاً فى مقداره ومداه وآثاره ، والزمن الذى وقع فيه ؛ ولم يحدث رد الفعل هذا فى البلدان جميعها فى وقت واحد ولحظة ومناسبة واحدة ؛ واختلفت النتائج كذلك التى ترتبت على حدوثه .

ولعل رد الفعل الأول ، والذى يسهل تتبع آثاره ، كان ذلك الذى حدث فى مجموعة الدول « القديمة » فى أوروبا ، أى تلك التى تم تكوينها فى الأزمنة القديمة . وصار لها كيان ، بدأ النضال بين أهل البلاد وحكوماتها من أجل المحافظة عليه وحمايته ، ضد اعتداءات الغزاة الفرنسيين . وذلك نضال بدأ من وقت مبكر ، ثم حصل فى صورة رد فعل « وطنى » كذلك . والذى يدعو للدهشة أن نابليون نفسه عجز عن أن يفطن لحقيقة هذه المقاومة الوطنية ورد الفعل « القومى » ، بل إنه لم يكن يتوقع حدوثه ، ثم صار لا يأبه له حتى بعد حصوله . ولعل أظهر مثال لذلك تلك المقاومة التى حطمت قواعد (النظام القارى) النابليونى فى أسبانيا وروسيا ، والنمسا وإيطاليا . إلى جانب هولندة ، والدول الألمانية مثل بفاريا ، وورتمبرج وبادن ، وبروسيا خصوصاً . وتلك كانت حركة المقاومة التى سوف تتبلور فى (حرب الأمم) المعروفة للقضاء على السيطرة النابليونية فى أوروبا .

* * *

فى أسبانيا :

فقد وقفت أسبانيا موقفاً سلبياً من كل المناورات والاتفاقات السياسية التى قامت بها حكومتها : حكومة (جودوى) Godoi أمير السلام المعروف وكان الغرض منها التهيؤ للحرب ، إلى جانب فرنسا ، أو الدخول فى محالفة معها . فلم يحرك الأسبان ساكناً . أما رد الفعل العكسى فإنه لم يلبث أن حدث مباشرة بمجرد أن حاولت السيطرة الفرنسية الاستقرار بأسبانيا وفرض

نفوذها الشامل عليها . ولقد أجمع المؤرخون على أن نابليون لم يظهر قدراً من النفاق والقسوة الوحشية ، فى معالجة شأن من الشئون مثلما بدا منه فى معالجة هذه المسألة الأسبانية .

فرفض نابليون الاعتراف إطلاقاً بأن فى وسع الأسبان أن يكون لهم فى مجموع البلاد الخاضعة لهم ، ذاتية أو كيان ذو ملامح خاصة به ، بل اعتقد أن الأسبان – كما صار يقول – إنما هم كغيرهم من الشعوب الأخرى سوف يسعدهم أعظم السعادة قبولهم « الدساتير الإمبراطورية » أى أنظمة الحكم التى تضعها لهم وتفرضها عليهم الحكومة الفرنسية . واحتقر نابليون من ناحية أخرى قدرة الثوار الأسبان العسكرية ، ومدى الأعمال – أو المقاومة – التى كان فى وسعهم أن يقوموا بها . ولقد تسبب عن هذا الإزدراء بالثوار ، والاستخفاف بقوتهم ، أن عمد نابليون إلى بعثرة قواته وجيوشه فى شبه الجزيرة ، وإلى عدم إرساله إطلاقاً القوات العسكرية الكافية ، للقضاء على المقاومة وإخماد الثورة فى أسبانيا بصورة حاسمة فاصلة ، ولم يعن بتنظيم جيشه فى أسبانيا ، بالدرجة التى اعتنى بها عادة عند تنظيم جيوشه المحاربة فى ميادين أخرى ، حتى لقد صارت طبيعة البلاد الجغرافية ، والمسافات الشاسعة التى وجب أن تقطعها من مكان إلى آخر قوات مشاته العسكرية ، من العوامل التى أدت إلى الهزيمة فى عدة مواضع . وكان هذا الاستخفاف بقوات الإسبان المحاربة ، مبعث إهماله تنظيم (القيادة العامة) ؛ فانعدم أى تنسيق فى عمليات القادة والرؤساء ، وفى الحالات الاستثنائية القليلة التى كان نابليون موجوداً ليتولى القيادة العامة أو الإشراف عليها بنفسه . درج قواده على العمل مستقلين عن بعضهم بعضاً فى « جبهات » القتال المتعددة . ومع ذلك فالجدير بالملاحظة هنا أن الأسبان ما كان فى وسعهم بتاتاً ، سواء بوصفهم ثواراً يحاربون حرب عصابات ، أو جيوشاً نظاميين أن يتخلصوا من الجيوش الفرنسية وحدهم ، ومن غير أن يكونوا مؤيدين من الإنجليز ، الذين كانوا أصحاب (السيطرة البحرية) ؛ ولقد احتفظ الإنجليز بسيطرتهم

فى البحار دائماً طوال الحرب ضد الثورة ونابليون ، وكان بفضل احتفاظهم بهذه السيطرة البحرية أن استطاعوا « تغذية » الحرب فى أسبانيا ونجدة الأسبان فى قتالهم ضد فرنسا إلى النهاية .

أما نقطة البداية فى رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة الفرنسية النابليونية فى أسبانيا ، فكانت احتلال شمال أسبانيا بدعوى تأمين مواصلات الجيش الفرنسى فى البورتغال ، وهو الجيش الذى تولى قيادته الجنرال (جونو) فى آخر سنه ١٨٠٧ وبداية السنة التالية ، ولقد مر بنا أثناء دراسة تاريخ الإمبراطورية النابليونية ، كيف أن (مورا) دخل إلى مدريد ، العاصمة الأسبانية فى ٢٣ مارس ١٨٠٨ ، وكيف أن « الأحداث » السياسية التى وقعت بعد هذا الاحتلال الفرنسى كانت : تنازل الملك شارل الرابع عن العرش الأسبانى فى ١٤ مارس . ثم مقابلة (بايون) المشهورة التى نزل فيها الملك شارل الرابع وولده فردنند السابع فى مايو من السنة نفسها « لصديقهما العزيز وحليفهما الإمبراطور » عن كل حقوقهما فى عرش أسبانيا ، ثم إعطاء تاج أسبانيا إلى جوزيف شقيق نابليون فى ٥ مايو ١٨٠٨ ، ثم اجتماع « مجلس » انتخب أعضاؤه حسب الطريقة التى أرادتها الحكومة الفرنسية من ثلاث طبقات من الناخبين ، استصدر دستورا « للملكية الأسبانية » بعد أن قبل جوزيف بونابرت تاج هذه الملكية . وقد دخل جوزيف مدريد يوم ٢٠ يوليو .

وضد هذه السيطرة الفرنسية التى فرضت على الأسبان ، حصل رد فعل مباشر ، فى صورة مقاومة فعلية . وكان قد سبق هذه المقاومة ، حركة عصيان أو ثورة ، وقعت فى (أرانجوز) يومى ١٧ ، ١٨ مارس ١٨٠٨ ؛ قلبت حكومة (جودوى) الذى ذكرنا أن تنازل الملك عن العرش لصالح ابنه كان السبب فى إنقاذه من غضب الشعب . ثم وقع عصيان آخر بعد شهر من هذا الحادث الأول ، وذلك بعد دخول الجنود الفرنسيين إلى مدريد ، فقضى (مورا) على هذا العصيان بقسوة ووحشية فى اليوم التالى (٢ — ٣ مايو) ،

فكان حينئذ أن رفع الأسبان علم الثورة مباشرة .

والذى تجدر ملاحظته أنه لم يكن يوجـــد بأسبانيا طبقة متوسطة (بورجوازية) ؛ اللهم إلا إذا استثنينا بعض الموانى ، خصوصاً قادش ، ومعنى ذلك أنه كان مختفياً من أسبانيا ذلك العنصر الذى كان مستعدا فى بقية أوروبا لقبول النفوذ الفرنسى . فأمكن إذا أن تتحد كل عناصر المجتمع الأسبانى فى مقاومة السيطرة الفرنسية . وأول هذه العناصر الجيش النظامى، حيث أن الثورة التى اشتعلت فى أسبانيا الآن ، لم تكن من صنع الشعب وحده فقط . فقد أعلن الجيش الأسبانى النظامى معارضته ومقاومته ضد فرنسا ، فى مجموعتين تشكلتا فى التو والساعة ، إحداهما فى الشمال فى جاليكيا Galicia وجالوتزو Galuzzo ، والأخرى فى الجنوب فى أندلوشيا Andalucia . وقد حصل هذا الجيش الأسبانى على المعونة اللازمة ، والتى بدونها ما استطاع أن يفعل شيئاً ، من الجيش الإنجليزى الذى نزل فى البورتغال . وهكذا انعدم فى أسبانيا — وعلى خلاف ما حدث فى ألمانيا وإيطاليا — وجود أى تعاون أو مشاركة عسكرية بين الأسبان والفرنسيين .

وكان عنصر المقاومة أو الثورة الباقى هو الشعب . ولقد توافرت الأدلة من أزمان بعيدة على أن الشعب الأسبانى متصف بالتعصب الدينى ، وبشدة التمسك بتعاليم المسيحية الأولى ، ثم الكراهية للأجنبى ، وذلك شعور ظهر جلياً ضد الانجليز أنفسهم ، كما ظهر ضد الفرنسيين ، ثم لم يلبث أن « تركز » ضد الآخرين لعدة أسباب ، كان أهمها ولا شك حدوث الغزو الأجنبى لبلادهم ، ثم كل المساوىء والأضرار المادية التى تحملها الأسبان بسبب هذا الغزو نفسه . ومع ذلك فقد قامت الثورة أصلا فى مقاطعات لم تتعرض لغزو الفرنسيين ؛ وفى ذلك دليل على أن العاطفة الوطنية . أو الشعور الأهلى (القومى) كان الحافز على هذه الثورة ؛ مع الأخذ بعين الاعتبار كذلك ، الأضرار المادية التى أشرنا إليها ، والتى وقع عبثها على كاهل الشعب الأسبانى . فقد بدأت الحركة فى إقليم (استورياس) Asturias ،

وجاليكيا فى الشمال وفى إندلوشيا فى الجنوب . أضف إلى هذا كله أن القساوسة ورجال الدين كانوا أصحاب نفوذ (دينى) عظيم على الشعب الأسبانى ، استطاعوا بفضله أن يحرضوا (الفلاحين) على الثورة ضد الفرنسيين . ولا جدال فى أن الشعور العميق بالكراهية للأجانب ، الذين يمثلون فى نظر الشعب الأسبانى ، كل ماهو مخالف ومناقض للتقاليد الأسبانية العريقة ، كان حافزاً قوياً من الناحية العاطفية ، على تحريك المقاومة ضد الفرنسيين . وعلى ذلك فقد كانت الثورة فى أسبانيا ، حركة « جماهيرية » ساهم فيها الفلاحون وصغار الناس من أهل المدن ، وبقول آخر سواد الشعب الأسبانى . ولقد كان بسبب اشتراك هذا العنصر الشعبى فى الثورة ، أن أخذت تذيع فى أوروبا (أسطورة) الكفاح فى أسبانيا ، باعتبار أنها حركة مقاومة عمادها الشعب الذى وقف فى جبهة واحدة فى وجه الغزاة الفرنسيين .

وثمة عنصر آخر من عناصر (الثورة) أو المقاومة المسلحة ضد السيطرة الفرنسية ، هو جماعة النبلاء ، الذين عظم لديهم الشعور بالكبرياء الوطنى أكثر مما يشعر به سواد الشعب ، ثم أثارهم ضد الفرنسيين ولا شك شعورهم بالكراهية ضد (نظام) عمد إلى إقصاء النبلاء ، ففقد هؤلاء بسببه نفوذهم السياسى ، وكل سلطة فى البلاد . ولقد جعلهم ذلك يقومون مباشرة فى وجه (جودوى) ؛ ثم فى وجه (فردنند السابع) ؛ بمجرد أن أدركوا ارتباط هذا الأخير ، واتفاقه مع الفرنسيين ، (العنصر الأجنبى) وأضمر النبلاء الأسبان عداء شديداً ضد « الإصلاحات » التى يريد إدخالها (النظام الفرنسى) والتى يمثلها هذا النظام نفسه ؛ وهو (نظام) يقتضى إهدار كل الامتيازات التى كانت لطبقة النبلاء فى أسبانيا ، وتلك كانت امتيازات اجتماعية على وجه الخصوص ، لم يكونوا يريدون التخلى عنها ، حتى فى الحالات التى صار بعض هؤلاء يميلون فيها إلى الإصلاح السياسى المأخوذ من الأنظمة الإنجليزية . فقد كان معنى استمرار السيطرة الفرنسية فى بلادهم ، مع ماتنطوى عليه هذه السيطرة من العمل لإزالة الحقوق الإقطاعية ، وتقرير .

مساواة الأفراد أمام القانون أن يفقد النبلاء الأسبان كل سيطرتهم الاجتماعية. ولذلك فقد كان أحد هؤلاء النبلاء ، المساركيز (دى سانتا كروز) Santa - Cruz ، هو الذى أعطى إشارة الثورة فى (أوفيدو) Oviedo فى أوائل يونية ١٨٠٨ .

ومع ذلك فقد كان العنصر الرابع ، رجال الدين ، هو العنصر الجوهرى فى هذه الثورة . حتى إن نابليون لم يلبث أن دمغ هذه الثورة ، وهو يعلق على الحوادث الجارية فى أسبانيا ، بأنها ثورة رهبان ![1] . والحقيقة أن عدد رجال الدين فى أسبانيا كان عظيم ، وأن هؤلاء كانوا أصحاب نفوذ قوى وسلطة كاملة ؛ ولقد كان يفوق عدد رجال الدين فى أسبانيا آنئذ ، ما كان يوجد بفرنسا ذاتها منهم ، فى سنة ١٧٨٩ ، مع أن عدد سكان فرنسا كان يزيد عن عدد سكان أسبانيا. فوجد بأسبانيا ستون ألفاً من القساوسة العالميين (أو العلمانيين غير القانونيين)، وحوالى المائة ألف من القساوسة القانونيين وكل هؤلاء كانوا جميعاً فى عداء ضد السيطرة الفرنسية . و « للفكرة الفرنسية ، لأن الثورة الفرنسية دأبت على اضطهاد رجال الدين ، ولأن (النظام الفرنسى) ، إنما يرمز إلى تحويل الدولة إلى (دولة علمانية) والمجتمع إلى (مجتمع علمانى) . ولأن نابليون العاهل الذى أراد أن يفرض السيطرة أو النظام الفرنسى على أسبانيا ، كان فى هذه الآونة ذاتها ، قد بدأ سلسلة اضطهاداته ضد البابا ، رئيس الكنيسة الكاثوليكية ؛ الأمر الذى أثار ثائرة العالم الكاثوليكى ضد الإمبراطور الفرنسى . وعلى ذلك فقد ثار جميع رجال الدين الأسبان — باستثناء بعض أخبارهم فى حالات نادرة جداً — ضد فرنسا ، بل وكان رجال الدين هؤلاء هم الذين قاموا بتنظيم الكفاح ضدها ؛ فيكتب (فى ٢٠ يونية ١٨٠٨) مطران أشبيلية من روما التى كان بها وقتئذ إلى مطران غرناطة ، تعليقاً على الحوادث التى أفضت إلى تسمية جوزيف بونابرت ملكاً على أسبانيا ، « لاشك أنك تدرك تماماً أن الواجب علينا

(1) Insurrection de Moines

عدم الاعتراف بشخص (ماسونى) — أى من البنائين الأحرار — مهرطق ، ولوثرى (أى منشق على كنيسة رومة) ملكا على البلاد ، كما هو حال كل أفراد أسرة بونابرت ، وكل أفراد الأمة الفرنسية » . ولقد كان أصحاب الدور الأكبر ، والكلمة النافذة أثناء الثورة ، بعض هؤلاء الأحبار (كبار رجال الدين) ، خصوصاً مطارنة غرناطة ، وأشبيلية ، و (سانتاندر Santander وأرسل الأساقفة منشورات إلى القساوسة المحليين ، يرشدونهم فيها إلى الخطة التى يجب أن يتبعوها ؛ ثم كان رجال الكنيسة فى أحايين كثيرة هم الرؤساء المحليون للثوار . من ذلك أن متزعم الثورة فى (ڤالنسيا) كان الكاهن القانونى (كالفو Calvo . وفى (ڤالنسيا) هذه فتك الثوار بثلاثمائة وثمانية وثلاثين فرنسيا . ولقد كان فى أحايين كثيرة ، الذين تزعموا الثورة هم رؤساء الأديرة ، والرهبان ، وحتى الراهبات كذلك ، على أن (النظام الفرنسى) كان أصلا قد كفل احترام وضع رجال الدين فلم يذكر (دستور بايون) شيئاً عن تحويل أسبانيا إلى (دولة علمانية) ، كما أن الكاثوليكية وحدها هى التى صار الاعتراف بها ديناً رسمياً للدولة . ولكن نابليون بمجرد استيلائه على مدريد بادر بإلغاء (محاكم التفتيش) ، وحل الأديرة ، وصادر ممتلكاتها ، الأمر الذى صار سبباً جديداً لاستثارة رجال الدين ضده .

وهكذا ، فإنه على خلاف ما حصل فى جهات أخرى من أوروبا ، لم تلق (الآراء الفرنسية) المؤازرة اللازمة لتأييدها أو « الأداة » والوسيلة التى تروج بها ، حتى إن الطلاب فى جامعات (ألكالا Alcala) ، و (سلامنكا Salamanca ، وبلد الوليد Valladolid كانوا فى طليعة الذين ناضلوا ضد السيطرة الفرنسية . فثار (النظام القديم) بكل بنائه الاجتماعى والدينى فى أسبانيا فى وجه هذه السيطرة الفرنسية والحقيقة أن التركيب » الذى كان عليه هذا (النظام القديم) فى أسبانيا آنئذ ، لم يكن يسمح بحال من الأحوال أن توجد فى البلاد من أقصاها إلى أقصاها « عناصر » أو عوامل ، تحول دون

حدوث هذه المقاومة المسلحة ضد فرنسا « وبذلك اتحدت جميع عناصر المجتمع الأسبانى ، فكانت يداً واحدة فى كفاحها ضد (النظام الفرنسى) .

ولقد كانت لهذه المقاومة أو الثورة الأسبانية « ملامح » معينة اختصت بها ، أولها تلك القسوة والوحشية التى اتسمت بها أحداثها والتى كان مبعثها من جانب الأسبان ، التطرف أو المغالاة التى اتصف بها الخلق الأسبانى من ناحية ، ثم كل تلك الشدائد التى تحملها الشعب الأسبانى نتيجة لهذه السيطرة الفرنسية الأجنبية المفروضة عليه من ناحية أخرى . فاتخذ النضال بين الفريقين من أساسه شكل المذابح والاغتيالات والقتل وتعذيب الأسرى أو المعتقلين فى الجيوش . ولعل أبرز مثال لهذه (الوحشية) ماوقع لجيش (ديبون) و (فيديل) عند تسليم الفرنسيين المعروف فى (بايلن) فى ٢٣ يوليو ١٨٠٨ ، على أساس عودة هؤلاء إلى بلادهم . فرفض (مجلس أشبيلية) أن يعود الجنود إلى فرنسا . وبقى هؤلاء أسرى فى جزيرة (كابريرا) Caberera حيث ماتوا جميعهم جوعاً . ولقد قابل الفرنسيون — وعلى نحو ماكان منتظراً — هذه القسوة بمثلها ، فقد صاروا يعدمون الأهلين « بالجملة » ويحرقون القرى . فكان نضالا رهيباً ، على أن هذه الفظائع التى ارتكبت كان مبعثها كذلك من جانب الأسبان ، استثارة شعورهم الوطنى أو القومى الذى وجد متنفساً له فى هذه الصورة « العملية » ، والتى تعددت أنواعها والتى كان أبرزها — ولاريب — ذلك الدفاع المجيد الذى ثابر عليه الأسبان طيلة شهرين بتمامهما ، فى يناير وفبراير ١٨٠٩ ، ضد الفرنسيين الذين ضربوا الحصار على (سارجوسه) Saragossa ، فدافع الأسبان عنها شبراً شبراً ، وفقدوا فى هذه المعركة الهائلة ستين ألفاً من القتلى ، عدا الذين هلكوا من المرضى وكانوا ثمانية وخمسين ألفاً .

ثم إن من خصائص هذه الثورة أنها كانت عامة شاملة ، خرجت من (أستورياس) و (جاليكيا) من ناحية ، ومن (أندلوشيا) من ناحية أخرى ، لتمتد إلى كل أرجاء أسبانيا . ولقد اتخذت هذه الثورة فى كل

الأماكن التى نشبت بها شكلا يقوم على تأليف اللجان المحلية لقيادة الثورة أى (المجالس الثورية) المعروفة باسم (جونتا) Junta جمعت العصابات وزودتها بالأسلحة لتجول فى طول البلاد وعرضها . وأنشأت (المجالس الثورية) الجيوش المحلية (المليشيا) ، ولقد أيدت هذه العصابات والجيوش المحلية (المليشيا) عمليات الجيوش النظامية ، أو خاضت هى بمفردها المعارك ، إذا تبين أن الجيوش النظامية مشتبكة فى ميادين أخرى . وبلغ عدد (المجالس الثورية) سبعة عشر مجلساً (أو جونتا) منتشرة فى مختلف أنحاء أسبانيا ، وتعتمد على تأييد الشعب الأسبانى . وهذا « التنظيم » أو « العمومية » التى اتسمت بها الثورة هى التى تفسر إلى حد كبير عجز العمليات العسكرية الفرنسية ، لأنه بالرغم من الانتصارات التى كان يحرزها الفرنسيون فى المعارك التى خاضوا غمارها مع القوات الأسبانية النظامية أو الثورية ، كانت لا تلبث حتى تبـدأ عمليات جديدة فى أماكن وميادين أخرى ، فعجز الفرنسيون تماماً عن إحراز نصر عسكرى (فاصل) يحسم هذا النضال المستمر بينهم وبين الأسبان ، ومع أنه من المسلم به أن الأسبان ما كانوا يقدرون فى النهاية أن يظفروا بنتائج حاسمة ، من غير المؤازرة المستمرة التى نالوها من الإنجليز ، فقد كانت القوات الثورية الأسبانية كافية لتجعل الجيوش الفرنسية عاجزة من الناحية العسكرية .

وثمة طابع آخر لهذه الثورة أو المقاومة الأسبانية ، هو اعتمادها على (الشعور المحلى) ، لأن « عمومية » الثورة بالصورة التى شاهدناها ، أى بمعنى اتفاق الكلمة ضد السيطرة الفرنسية لم تكن تدل على وجود (وحدة) أو اتحاد ، تنصهر فيه كل عناصر المقاومة فى جهد « قومى » متحد لتحرير (الأمة) الأسبانية من السيطرة الأجنبية . وذلك لأن التنافس كان شديداً بين (مجالس الثورة) المتعددة ، حتى أمكن التمييز بين مجموعتين من هذه المجالس ، إحداهما فى الشمال ، حيث كان مجلس (جونتا) استورياس ، ثم مجلسا (جونتا) ليون Leon ، وقشتالة القديمة تخضع جميعاً لمجلس جاليكيا ،

حتى حدث أن انفصل سريعاً المجلسان (جونتا) الآخيران عن مجلس جاليكيا. وفيما يتعلق بالمجموعة الأخرى فى الجنوب ، اتخذ مجلس أشبيلية لنفسه إسم (مجلس (جونتا) أسبانيا والهنــــد) أى الممتلكات الأسبانية فيماوراء البحار . ولو أن (جونتا أشبيلية) لم يكن يؤلف حكومة عامة . ومع ذلك فقد رفض « قائد » هذا المجلس الثورى ، الكونت دى تيلى Tilly ، أن يغادر جيش أشبيلية هذه المقاطعة للقيام بعمليات عسكرية فى أقاليم أخرى. ولقد رفض كذلك (المجلس الثورى) فى غرناطة ،المجاورة لها الاعتراف بسلطان (جـــونتا إشبيليا) الذى يسمى نفسه (مجلس أسبانيا) . ولقد كان فقط فى شهر سبتمبر ١٨٠٩ بناء على اقتراح من (فلوريدا بلانكا) Florida Blanca أحد السياسيين القدامى،ورئيس(المجلس الثورى)فى مارشيا Murcia فى الجنوب الشرقى ، أن تقرر اجتماع نواب عن المجالس الثورية فى المقاطعات المختلفة، فى (مجلس) ينعقد بمدينة (أرانجوز) ، يتألف من النبلاء ورجال الدين ، على أن المناقشة فى هذا المجلس سرعان ما تناولت المسائل السياسية ، فظهر التعارض بين فكرتين : إحداهما فكرة (الاستبدادية المستنيرة) ويتزعم هذا الاتجاه (فلوريدا بلانكا) ، وفكرة الملكية من الطراز الإنجليزى ، ويتزعم هذا الرأى (جوفيلانوس) Jovellanos (١) الشاعر المسرحى. ومع ذلك فقد نجح هذا المجلس فى تأليف وزارة أسبانية ، ولكنهم لم يعينوا (قيادة عليا) لأن القواد آثروا الاحتفاظ باستقلالهم ، وهكذا أمكن تأليف (جونتا مركزية) ، غير أن هذه عجزت عن توطيد سلطانها ، أو نفوذها الإدارى ، فى غـــير مقاطعتين اثنتين وحسب ، وهما (ليون) و (قشتالة القديمة) . وهذا العجز عن إنشاء سلطة موحدة ومركزية وطنية ، يوضح ذلك الميل الغريزى لدى الأسبان الذين يميلون إلى التفكك « المحلى » ، وإنشاء سلسلة من الوحدات الإقليمية ذات الطابع المحلى بمجرد اختفـاء الطغيان المركزى ، أى ظهور عجز السلطة المركزية عن فرض سلطانها الموحد على

(1) Gaspar Melchor de Jove-Llanos.

البلاد . وسوف تبرز هذه الحقيقة واضحة عند دراسة تاريخ أسبانيا بعد سقوط الإمبراطورية النابليونية خصوصاً ، ولو أن ظاهرة (التفكك) و (المحلية) هذه سوف تبقى من خصائص التاريخ الأسبانى طوال القرن التاسع عشر ، وحتى الجزء الأول من القرن العشرين .

على أن هذه الثورة أو المقاومة الأسبانية كانت تنطوى كذلك على (جرثومة) الانقسامات والاختلافات السياسية ، التى صار لها شأن بعد فترة من الزمن ، وخصوصاً فى المدة بين ١٨١٠ ، ١٨٤٨ على نحو ما سنفصله فى فصول تالية .

فقد استطاع (جوفيلانوس) فى سنة ١٨٠٩ ، أن يرغم (الجونتا المركزية) على دعوة المجلس الوطنى (الكورتيز) Cortes للاجتماع ، فاجتمع الكورتيز فى قادش فى ٢٤ سبتمبر ١٨١٠ ، وكان يتألف من أعضاء انتخبتهم مجالس (الجونتا) الإقليمية ، فيما عدا المقاطعات التى تعذر فيها إجراء الانتخابات بسبب الغزو والاحتلال الفرنسى ، فقد سمى اللاجئون من هذه المقاطعات فى قادش الأعضاء الذين يمثلونهم فى (الكورتيز) أو تولى تعيينهم مباشرة (مجلس الوصاية) الذى أنشىء فى قادش كجزء من ذلك النظام المركزى الذى حاولوا إقامته فى «غيبة» الجالس على العرش . ولقد ضم (الكورتيز) إليه كذلك ستة وثلاثين نائباً يمثلون المستعمرات الأسبانية فى أمريكا ، جرى تعيينهم بنفس الطريقة . ويدل تأليف الكورتيز بهذه الصورة «الحرة» على أن طبقة معينة تدين بالآراء التقدمية ، إذا قيست بسائر الطبقات الأسبانية ، وفى مختلف أنحاء أسبانيا ، كانت ذات أثر فى تشكيل المجلس الوطنى ، ونعنى بها الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . فقد انفردت قادش وقتئذ بأنها المكان الوحيد الذى وجدت به فعلا طبقة بورجوازية هامة ، وكانت الآراء السائدة فى هذا المركز التجارى والسياسى الكبير آراء تقدمية نوعاً وبدرجة صار بها (الكورتيز) وبسبب الطريقة التى تألف بها كذلك ، لا يمثل الرأى العام فى أسبانيا بمجموعها ولا يتفق معه ؛ ومع ذلك

فإن هذا المجلس الوطني بحكم تأليفه، والآراء التي صار يدين بها من حيث موازرته (للنظام القديم) القائم على دعامتي الملكية والكنيسة وتأييد النبلاء ومعارضته للحركات الثورية، كان مناقضاً للثورة في ذاتها. وهذا (الكورتيز) هو الذي استصدر دستور ١٨١٢ لأسبانيا، وكان صورة من الدستور الفرنسي الأول (سنة ١٧٩١)، مع تعديل أدخل عليه بشأن اتخاذ الكاثوليكية وحدها ديناً للدولة، ولقد رفض القساوسة الاعتراف بهذا الدستور بالرغم من ذلك، ثم عمد الكورتيز إلى إلغاء محاكم التفتيش، وإنقاص عدد الأديرة. وهذا الدستور الذي صدر في سنة ١٨١٢ والذي قبلته أسبانيا (الرجعية) سرعان ما أصبح مثار الانقسامات السياسية بين مختلف الأحزاب الأسبانية عقب عودة الملكية، على أثر انهيار السيطرة النابليونية، وتقوض عروش (الإمبراطورية). ودار الخلاف في عهد الملكية الراجعة، وحتى سنة ١٨٤٨ بين الأسبانيين حول دستور ١٨١٢، إما لتأييده والتمسك به، وإما للقضاء عليه وإنهائه. وعلاوة على ذلك فقد صار لهذا الدستور نفسه أهمية كبيرة في تاريخ إيطاليا، عندما صار برنامج الثوار الطليان السياسي والذي عارضوا به طغيان الملكية المستبدة في بلادهم ورجعية (الحلف المقدس) وتداخله في شئون بلادهم لمحاولة إخماد الحركات القومية التحررية.

* * *

تلك إذاً كانت العناصر المختلفة التي تألفت منها هذه الحركة القومية (الوطنية) في أسبانيا؛ ولقد كانت هذه الحركة «أسبانية» في خصائصها، وملامحها؛ فالأسبانيون كان لديهم شعور قوي ونشيط بقوميتهم الممتزجة بوطنيتهم وبتقاليدهم؛ ولقد كان هذا (الشعور) هو مبعث المقاومة الشديدة ضد السيطرة الفرنسية. ومع ذلك فإن رد الفعل الذي حصل ضد هذه السيطرة، كان مع خطورته بسيطاً للغاية من وجهة النظر التالية: إذ أنه كان رد الفعل الوطني، الذي لا مناص من حدوثه ضد الغزو الأجنبي.

وفى روسيا : كان رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة الفرنسية ، شبيهاً بما حصل فى أسبانيا ، فلقد أسمى الروس حرب سنة ١٨١٢ (بالحرب الوطنية) (١) ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تعرضت فيها بلادهم للغزو الأجنبى ، وأحدق الخطر بالروس منذ أن غزا السويديون بلادهم فى عهد بطرس الأكبر من نحو قرن مضى . وارتكب نابليون الخطأ الذى لم يكن محتملا أن يغير شيئاً من قوة رد الفعل الذى حصل فى روسيا ، وذلك بأنه رفض أن يجعل الحرب « شعبية » أى مقبولة من الشعوب التى يهمها الانتصار على روسيا ، خصوصاً أولئك البولنديين الذين أرادوا إعلان إنشاء (مملكة بولندة) — فى ٢٨ يونيـــة ١٨١٢ — والذين أرادوا أن يضموا إليها المقاطعات التى كانت استولت عليها روسيا وقت تأليف غراندوقية وارسو وأن يضموا (ليتوانيا) إلى بولندة ، وذلك ما كان مستعصياً على نابليون الموافقة عليه ، لأنه كان يريد المفاوضة مع روسيا . ومن ناحيـة أخرى فقد عجز نابليون عن استمالة الفلاحين الروس إلى جانبه أثناء هذه الحرب الوطنية ، أو فريق منهم على الأقل ، لأنه لم يكن يجرؤ على إعلان إلغاء رقيق الأرض ، والعمل من أجل توزيع الأرض عليهم . ولا ريب فى أن نابليون لو أنه أقدم على هذه الخطوة لكان محتملا كثيرا نجاحه فى جذب فريق من الفلاحين على الأقل كما ذكرنا لتأييده ، ومن المقطوع به على كل حال جذب سواد الشعب البولندى إلى جانبه لو أنه حقق مطالب (الأمة) البولندية السياسية والاجتماعية ، ولكن نابليون فقد فرصة جعل الحرب الروسية « حربا شعبية » أى مقبولة من الشعبين البولندى والروسى على السواء ، بسبب ما كان يدور فى ذهنه من اعتبارات سياسية .

وأما المظهر الذى اتخذه رد الفعل ضد السيطرة الفرنسية أثناء حملة ١٨١٢ ، والذى دل على الطابع القومى الذى اتسمت به هذه الحرب الوطنية من

(1) La Guerre Patriotique

الجانب الروسى ، فقد كان اجتماع كلمة الروس ، واتحاد الرأى فيما بينهم على رفض كل مفاوضة مع الفرنسيين بالرغم من محاولات نابليون المتكررة للدخول فى المفاوضة مع حكومة القيصر اسكندر ، وتشبث الروس بموقفهم حتى آخر لحظة . ولم يكن هناك مجال للمفاوضة حينما انحصرت المسألة لدى الروس فى واحد من أمرين ، إما التمسك بموقف الدفاع فحسب ، لإجلاء الفرنسيين عن الأراضى الروسية وتحرير هذه منهم ، وتلك كانت وجهة نظر القائد (كوتوزوف) Kotouzov وزعماء الروس القدامى . وإما على العكس من ذلك متابعة القتال بمجرد تحرير الأراضى الروسية إلى أن يتسنى إسقاط نابليون نفسه ، والاطمئنان إلى تحرير أوروبا بأسرها ، وذلك كان رأى القيصر اسكندر ، والدوائر المحيطة به ، وكذلك اللاجئين فى بلاط القيصر.

ولقد كان بفضل نشاط عصابات المقاومة الوطنية (أو القومية) أن أمكن هزيمة (الجيش الأعظم) الفرنسى ، عندما عمدت هذه العصابات إلى تحطيم وإتلاف المؤن ، وتخريب القرى فى طريق الجيش الفرنسى الزاحف ، حتى لا يجد الفرنسيون زرعا ولا ضرعا ، وقاسى هؤلاء شدائد وأهوالا من المجاعة التى انتشرت بينهم ، حتى إن الرأى الجديد بين المؤرخين يكاد يكون متفقاً على أن (المجاعة) وحدها ، وليس (البرد) كما هو شائع فى (الأساطير) المتواترة عن (حملة ١٨١٢) كانت سبب الهزيمة الرئيسى التى حاقت بالفرنسيين . فالثابت أن فصل البرد الشديد فى روسيا لم يبدأ إلا بعد هزيمة الجيش الفرنسى واضطراره إلى الارتداد ، وبعد أن كان قد وصل فى تقهقره إلى (سمولنسك) . أى أن البرد القارس قد بدأ عندما كاد يكون الجيش الفرنسى متحطما تماما . بل إن البرد بقى بعض الوقت «معتدلا» إن صح هذا التعبير . فلم يكن نهر (بريزينا) متجمدا عندما حاول الفرنسيون واستطاعوا أن يعبروه . فلم يحطم البرد إذاً الجيش الفرنسى ، ولكن حرب العصابات هى التى حطمته ، ومقاومة الروس أنفسهم . وهكذا قوبل الغزو الفرنسى برد فعل «غريزى» ووطنى للدفاع عن البلاد ضد الفاتح والغازى

الأجنبي . ورد الفعل الذى حصل هو الذى أمكن بفضله تقوية الأمة الروسية وتماسكها وترابطها . ولقد ترتب على ذلك حصول رد فعل من نوع آخر ، هو رد فعل ثقافى ضد آراء الغرب وأساليب تفكيره ، تمثل فى علمين من أعلام الأدب والفن أحدهما الموسيقى (جلينكا) Glinka ١٨٠٢ — ١٨٥٧ ، والآخر المؤرخ (كارامزين) Karamzin ١٧٦٥ — ١٨٢٦ ، وقد أصابا شهرة واسعة ، وكانا قبل الغزو قد أسسا صحفاً أدبية فى روسيا ، وهما كذلك من الذين تأثروا قبلا بالآراء الفرنسية ، وبالحركة التعقلية التى أتت بها فلسفة المعرفة والتنور الألمانية Aufklärung ، ثم بالروح العالمية ، أى الشعور بالانتماء لكل الأوطان والبلدان [1] التى أتت بها هذه الفلسفة . ولقد تبدلت كل هذه الآراء على أثر رد الفعل الشديد الذى حصل بسبب غزو بلادهم ، فحل محلها شعور بالوطنية و « المحلية » عميق .

وهذه الغريزة الوطنية التى أفضت إلى تأكيد وجود « قومية » كان لها كيان سابق . كانت كذلك العامل الذى أكد وجود القومية الهولندية . فقد زادت التقاليد القومية فى هولندة قوة على قوتها أثناء السيطرة الفرنسية . ذلك بأن (الجمهورية الباتافية) — التى أنشأها الفرنسيون — لم تلبث أن أدخلت الإصلاحات السياسية الضرورية ، والتى ساعدتها على النجاح فى الدفاع عن حكومتها الذاتية (واستقلالها الذاتى) فى موقفها من فرنسا ، حتى إن لويس بونابرت الذى فرضه شقيقه الإمبراطور ملكا على هولندة لم يلبث أن وجد نفسه مضطرا إلى العمل ضد « إرادة » نابليون الذى أراد أن تتبع هولندة نظام السياسة الفرنسية ، وتقف إلى جانب فرنسا فى (نظامها القارى) ، فخسر لويس بونابرت عرش هولندة ، بسبب اضطراره إلى مسايرة الشعور الذاتى (أو القومى) الهولندى ، ولقد أثار الهولنديون صعوبات عديدة فى طريق طائفة من الإصلاحات (خصوصاً الإصلاح

---

(1) Cosmopolitisme.

الزراعى) التى أراد الفرنسيون إدخالها بالقوة فى بلادهم ، ثم إنهم صاروا يتحملون متاعب شديدة بسبب الأضرار الاقتصادية التى لحقت بهم من جراء (الحصار القارى) الذى فرضه نابليون على البلاد عنوة واقتداراً لمحاربة انجلترة ، وكان لهذا الأذى الذى لحق بالمصالح الاقتصادية أكبر الأثر فى استثارة الشعور الوطنى (أو القومى) القديم فى هولندة . (ابتداء من سنة ١٨١٠) ، ولم يقبـــل الهولنديون (القانون المدنى) وسائر القوانين الفرنسية ، ولم يقبلوا كذلك تخفيض الفوائد المحتسبة للدخول السنوية بقيمة الثلث (١٨١٠) ، كما رفضوا إدخال الضرائب الفرنسية إلى بلادهم (١٨١٣) . ومما يجب ذكره أن كل الأثر الذى أحدثته هذه (المصالح المادية) لم يكن سوى زيادة شدة رد الفعل الوطنى (أو القومى) الذى كان موجودا من قبل .

وأما النتيجة الهامة لهذه السيطرة الفرنسية فى هولندة ، فكانت تقوية شعور العطف نحو أسرة أورانج الوطنية وزيادة تعلق الشعب الهولندى بها، وإعطاء هذه الأسرة طابعاً قومياً ، جعلها مقبولة من سواد الأمة الهولندية عند عودة الملكية إلى هولندة ، بعد سقوط الإمبراطورية (١٨١٥) .

* * *

وتلك الحالات التى درسناها ، لوجود رد فعل وطنى ضد السيطرة الفرنسية فى كل من أسبانيا وروسيا وهولندة ، كانت حالات مبسطة للغاية من وجهة النظر المثالية لشعور وطنى (أو قومى) مبعثه الشعب نفسه الذى كان لديه (قوميته) أو ذاتيته القديمة . على أن رد الفعل الذى حصل قد اتخذ مظهر العداوة الشديدة ضد السيطرة الفرنسية ، كمقاومة وطنية لإجلاء الغزاة والفاتحين الأجانب عن البلاد ، ولم تكن هذه المقاومة « الوطنية » مستندة إلى أية فكرة توحى بأنه كانت هناك يقظة قومية ، أى مقاومة منبعثة عن شعور عام شامل بوجود اتحاد كل عناصر المجتمع فى مجهود مشترك ناجم عن وعى كامل بضرورة تضافر كل أفراد الأمة ، فى نضال موجه لتحرير الأمة من كل سيطرة خارجية . بل إن الذى حدث

فى الحالات التى شاهدناها كان لا يعدو « مظاهر » لمقاومة فردية فى بعض الأحايين ، أو لمقاومة وطنية محلية فى أحايين أخرى ، ضـــد الاحتلال الفرنسى والسيطرة النابليونية . ومعنى ذلك أن المقاومة التى حصلت إنما كانت من جانب (حكومات) معينة أو من جانب (أفراد) ، وأن هـذه (الحكومات) وهؤلاء (الأفراد) إنما تولوا المقاومةضد الاحتلال الفرنسى من تلقاء أنفسهم ، أى بدافع وطنى (أو قومى) غرزى ، وشعور وطنى محلى ، وليس بناء على شعور أهلى (أو قومى) عام .

وكان لتصدى (الحكومات) للمقاومة أهمية مزدوجة بالغة ، من حيث أن ذلك قد ساعد أولا على زيادة تركيز السلطة المركزية فى(الدولة) وزيادة قوة الدولة . ومن شأن ذلك تطور بنـاء الدولة ، وتقدم تـكوينها كوحدة سياسية كاملة ؛ ومن حيث أن هذا التقدم ذاته فى تـكوين الدولة ، قد ترتب عليه زيادة الشعور « المحلى » قوة على قوته ، بحيث صار يتعذر فى حالات معينة أن يتم (إدماج) هذه الدولة المحلية فى وحدة سياسية أهلى ، وتتضح هذه الحقيقة بشطريها على وجه الخصوص — فيما حصل فى كل من بفاريا وبروسيا .

فلقد وصلت بفاريا إلى مرتبة (الدولة الحديثة) فى عهـــد السيطرة الفرنسية . وذلك بفضـل الإصلاحات التى كان بدأها الوزير البفارى (فون مونتيجلاس) Montgelas منذ سنة ١٨٠٠ ، والتى استمرت ابتداء من سنة ١٨٠٧ ، ثم توجت باستصدار دستور سنة ١٨١٠ . وتلك « إصلاحات » تمت بالتعاون مع فرنسا ، وقد تناولت بناء الدولة نفسه ، وأدت فى الوقت نفسه إلى تقوية هذا البناء ودعمه ، فإن بفاريا لم تلبث أن أنشأت عدة مصالح للشئون العامة مثل التعليم والقضاء والبريد ، والخدمات والمعونة العـــامة (والموازين والمكاييل) ، مما أوجد « بيروقراطية » أو خدمة حكومية تقوم عليها هذه الخدمات (والمصالح) العامة . وكان ذلك شيئاً جديداً فى تاريخ بفاريا ؛ ولقد خلقت هذه البيروقراطية للدولة وحدتها الاقتصادية

فعممت الضريبة المباشرة ، وقضى على المكوس (الجمارك) الداخلية ، وبدىء فى عمل (تأريع) لتنظيم الضريبة العقارية (على الأرض) ولقد أنشئت كذلك أجهزة للحكومة المركزية فى شكل وزارات ، ومجلس دولة ثم مجلس نيابى — كان بطبيعة الحال صورياً — لأنه لم تكن هناك حكومة برلمانية ، ثم إن البلاد لم تلبث أن قسمت إلى (دوائر) أو مناطق إدارية ، لكل واحدة منها الإدارات الخاصة بها إلى جانب مجلس بلدى يخضع للاشراف الإدارى الحكومى . ولقد جعل هذا التنظيم الحديث أملاك الملك الخاصة ، ومرتبات الملك أو مخصصاته ، منفصلة عن أملاك وأموال الدولة العامة . وبذلك أمكن بناء الدولة الحديثة فى بفاريا .

ثم إن الوضع الدينى فى هذه (المملكة) لم يلبث أن طرأ عليه تغيير ملحوظ عندما تقرر مبدأ التسامح الدينى فى سنة ١٨٠٣ وصار إلزاميا الالتحاق بالمدارس التى لا تمييز بين المذاهب فيها فى سنة ١٨٠٥ ، وحصل البروتستنت على «وضع» لهم فى سنة ١٨٠٩ ؛ ثم تحولت أموال الأديرة وأملاكها إلى أموال عامة (١٨٠٢ — ١٨٠٣) وحددت الحكومة البفارية علاقتها مع الكنيسة عندما استصدرت فى فبراير ١٨٠٩ (القانون الدينى) (١) الذى وضع قيودا على سلطات الكنيسة (كنيسة روما) فى صالح الحكومة البفارية عند محاولة رسم العلاقات بين الكنيسة والحكومة ، مما أدى إلى منع إبرام أى اتفاق (كونكردات) بين هذه الحكومة وبين كنيسة روما ، لرفض هذه الأخيرة القيود التى وضعت على سلطاتها .

ولقد تم إلى جانب هذا كله قدر من الإصلاح الاجتماعى ، وإن لم يكن بنفس التقدم الذى شوهد فى الإصلاحات السياسية . حقيقة ألغيت الطبقات صاحبة الامتيازات فى سنتى ١٨٠٧ — ١٨٠٨ وألغيت المجالس التى كانت لها

---

(1) L'Edict de Religion.

ثم ألغى الرق والواجبات المفروضة على الأفراد بسببه ، ولكن البارونات أو الأمراء الذين فقدوا أملاكهم ، وتبدل « وضعهم » بسبب التغييرات الإقليمية والسياسية التى حصلت Mediatisation بقيت لهم امتيازاتهم، كما تأسست لصالح طبقة النبلاء خصوصاً بعض الامتيازات . ثم احتفظت هذه الطبقة بحقوق قضائية معينة : من ذلك « تسخير » الفلاحين وتشغيلهم فى الأرض دون أجر ، ومع ذلك وبالرغم من عدم السير بهذا الإصلاح الاجتماعى إلى نهايته ، فقد ترتب عليه عموما اختفاء (النظام القديم) ، واختفاء البناء الإقطاعى ليحل محلها تكوين فردية أو ذاتية سياسية جديدة ، حديثة وقوية ، لاشك فى أنها سوف تكون عنصر مقاومة ، بفضل العقبات التى سوف تضعها فى طريق أى وحدة ألمانية فى السنوات المقبلة .

وفى (الدول) المجاورة لبفاريا ، مثل (ورتمبرج) و (بادن) ، حصل فى درجات مختلفة ،وصور متفاوتة ، نفس ماحصل فى بفاريا ، بحيث صار وجودهما مبعث صعوبات وعراقيل عديدة وخطيرة فى طريق الوحدة الألمانية . وهكذا فإنه بعد « الوحدات » أو « الذاتيات » السياسية الضئيلة والبائسة ، التى شوهدت فى ألمانيا سابقا ، لم تلبث أن وجدت بألمانيا وحدات قوية مستندة على وطنية وقومية قوية . على أن الذى تجدر ملاحظته أن هذه الوحدات القومية كانت وحدات مبعثها الشعور المحلى وحسب ، وهو الشعور الذى قوى تحت السيطرة النابليونية أو بسببها . وكان لاستفحال خطر هذا الشعور المحلى الوطنى آثار « معطلة » عندما جاء الوقت لإنشاء الوحدة القومية فى ألمانيا بعد ذلك .

٭ ٭ ٭

فى بروسيا :

ولقد حدثت نفس هذه الظاهرة فى بروسيا كذلك . ولكن نتائج هذه (الذاتية) المحلية والشعور الوطنى المحلى ، كانت أشد خطراً وأعظم جسامة مما حصل فى بفاريا أو فى غيرها . وذلك لأن التحول أو التغيير الداخلى « الشخصى » الذى وقع فى بروسيا ، لم تلبث أن شملت آثاره كل ألمانيا ، ليس فى هذه الآونة فحسب ، بل وفى السنوات المقبلة ، وعلى صورة أوسع مما ترتب على بروز « ذاتية » بفاريا . ومن أسباب ذلك أن إعادة تنظيم بروسيا ، أثار اهتمام سواد الألمان ، أكثر مما أحدثته إعادة تنظيم بفاريا . حقيقة خضعت بروسيا آنئذ للإشراف (والسيطرة) الفرنسية ولكن بروسيا بقيت مع ذلك الدولة الوحيدة « المستقلة » بصورة فعلية فى ألمانيا ولو أنها فقدت حوالى نصف أملاكها ، والدولة التى احتفظت بتقاليدها المنبعثة من أمجادها القديمة ، والتى كان المسعى لإحيائها وإنهاضها ضروريا لصنع « أداة العمل » التى سوف تكون ضرورية لتخليص ألمانيا من نير السيطرة الفرنسية . ولا جدال فى أن العمل من أجل إحياء بروسيا ونهضتها إجراء أو « حركة » موجهة ضد فرنسا سواء جاء هذا العمل من ناحية فريق من القادة والمسئولين الذين صح عزمهم على تدبير النضال ضد فرنسا ، أو كان مبعثه ارتياح بروسيا لهذا التغيير ، أى التحرر من السيطرة الفرنسية نتيجة لكل تلك الشدائد التى ظل يعانيها الشعب الألمانى بسبب احتلال الجيوش الفرنسية لبلادهم . ولقد تضافرت هذه الحقائق جميعها على أن تكسب حركة بعث بروسيا وإحيائها اهتماماً اتخذ صورة قومية ، كما صار لها نفوذ لم يلبث هو الآخر أن صار نفوذاً قومياً .

ومع ذلك فقد كانت هذه « الحركة » — إحياء بروسيا ونهضتها — عملا بروسياً محضاً . ثم إنه لم يكن نتيجة لحدوث ثورة أو إنقلاب ، بل إن الذى قام به كان البيروقراطية ، ثم الجيش . والحزب الوطنى البروسى الذى

نشد هذا البعث لم يكن سوى تلك الجماعة القديمة المحبة للحرب كخير وسيلة لتحقيق أغراض الدولة الناشئة ؛ والتى عرفها (البلاط) البروسى من قديم ، ولكن بعد أن دخلها « التجديد » ودبت فيها روح الشباب بفضل العناصر « الأجنبية » التى جاءت من مختلف جهات ألمانيا ، لمعاونتها على بناء بروسيا فى الظروف الصعبة التى كانت تجتازها الدولة وقتئذ ، حيث كانت الحكومة البروسية قد لجأت إلى (كونجسبرج) فى الظروف التى عرفناها ، فى حين استمرت الجيوش الفرنسية تحتل بروسيا حتى سنة ١٨٠٨ .

ولقـــد سبق أن تكلمنا عن إعادة تنظيم الجيش فى بروسيا على يد (شارنهورست) وأصله من هانوفر ، لجأ إلى بروسيا ليعيش بها ، ثم (جنسيناو) وهو من سكسونيا ، وقد تعاون كلاهما مع الضباط البروسيين فى هذا العمل ، ومن هؤلاء الأخيرين كان (كلوزويتز) Clauzewitz . فتناول الإصـــلاح تطهير القيادة العليا وتنظيمها ، مع رئاسة هيئة أركان الحرب ، وإنشاء القوات المقاتلة الألمانية فى ستة جيوش ، وتأسيس مدرسة حربية ، ومصلحة للحرب Kreigsdepartment كانت بمثابة هيئة أركان الحرب العامة ، وإعادة تنظيم قوات المشاة فى ضوء الفنون العسكرية الفرنسية (ومن ذلك تجديد المدفعية) . ولعل أهم إجراء فى نظر الكثيرين اتخذ كعمل عدائى موجه ضد فرنسا للتخلص من سيطرتها فى ألمانيا آنئذ كان اختراع (نظام الاحتياطى) الذى أمكن بفضله أن تستغل هيئة أركان الحرب الألمانية لصالحها القيود التى فرضتها معاهدة فرنسا مع بروسيا بتحديد عدد الجيش البروسى برقم أقصاه (٤٢,٠٠٠) ، فقد تقرر لإمكان تجاوز القوات العاملة هذا العدد أن يتدرب « الفلاحون » الذين لا ينخرطون فى سلك الجيش العامل تدريباً عسكرياً . وذلك مدة الخدمة العسكرية (أو التجنيد) التى جعلت شهراً من الزمان ، يعود هؤلاء بعدها إلى أعمالهم العادية ، لينالوا تدريباً وتعليماً عسكريا آخر ، على أيدى الضباط الذين يكونون فى عطلة أو الجنود القدامى المسرحين ، وهؤلاء العسكر الذين يجندون لمدة شهر واحد

ليعودوا بعده إلى بيوتهم ، حيث يتلقون هناك تعليما حربيا صاروا يسمون « بأحصنة التقوية أو النجدة[١] » ، ويؤلفون قوات (الرديف) . وهكذا استطاعت هيئة أركان الحرب البروسية تعليم وتدريب أعداد عظيمة من الفلاحين وإنشاء احتياطي للجيش ، يدعون للخدمة العسكرية العاملة عند التعبئة . ثم إن هيئة أركان الحرب لم تلبث أن جددت تأليف هيئة الضباط وإعادة الشباب إليها ، بأن أدخلت أفراد الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فى صفوف الضباط بعد اجتيازهم الاختبارات والتدريبات المخصصة لأولئك الذين يريدون التعليم للالتحاق ضابطا فى الجيش البروسي. على أن الذى يجب ذكره أن هذا الجيش قد ظل جيشا بروسيا برغم من أنه قد أعيد نظامه ، وصار تجديده حسب نظريات وآراء فرنسية ، وتحت تأثير أغراض ونزعات قومية . فبقى الجيش ، جيش بروسيا القديم جيش نبلاء ، وليس جيشا شعبيا أو قوميا . وإن كانت هيئات الضباط « القديمة » هذه قد صارت متأثرة بروح « وطنية » جديدة ويسودها شعور العداء والكراهية ضد فرنسا .

ولقد شمل إحياء بروسيا وإنعاشها — إلى جانب إعادة تنظيم الجيش — إصلاح الحكومة والإدارة . وذلك كان العمل الذى قام به أولا (ستين) ، واستمر بعد ذلك ولو أنه كان قد صار مشوها لدرجة معينة ، على يد (هاردنبرج). فقد ألغى النظام الحكومى القديم الذى يرجع إلى عهد فردريك الثانى ، والذى كان مجلس وزراء الملك يدير بمقتضاه شئون الحكم والإدارة، واستعيض عنه بتعيين ستة من الوزراء . كما ألغى نظام الوزراء والمجالس القديمة فى الأقاليم ، وحل (الحكام) أو المديرون محل هؤلاء فى الأقاليم . وعندما تسلم (هاردنبرج) زمام السلطة مرة أخرى فى سنة ١٨١٠ تعين (مستشارا) Chancilier الأمر الذى ترتب عليه أن صار هو المهيمن على أعمال الوزارة . وأما فيما يتعلق بالحكومة المحلية ، فإن (ستين) أدخل إصلاحا فى سنة ١٨٠٨ تناول شئون المجالس البلدية ، ولو أن هذه المجالس

(1) Krümper (Chevaux de Renforts)

بقيت دائما تخضع للاشراف والمراقبة من الناحية الإدارية للسلطة المركزية . فصارت تتألف من مجلس منتخب هو الذى يسمى (العميد) أو رئيس البلدية ومعاونيه . ولم يعد هذا المجلس مؤلفا من النقابات القديمة ، بل بواسطة الانتخاب الذى يشترك فيه دافعو الضرائب . وفى سنة ١٨١٢ ، أنشئت فى المقاطعات المختلفة هيئات للشرطة المحلية تخضع لإشراف (الدولة) . فكان بفضل هذه الإصلاحات إذاً أن أمكن إنشاء سلطة متماسكة وقوية فى وسعها إنهاء التردد الذى اتسمت به سياسة فردريك وليم الثالث الذى أحاط نفسه بكل تلك المنافسات والخلافات الداخلية ، والتى جعلت بروسيا دولة عاجزة وضعيفة . وهكذا لم تعد الدولة مجرد آلة ، بل صارت — على حد قول (ستين) نفسه — كائنا حيا .

وأما المظهر الثالث والأخير لحركة إحياء بروسيا وإنعاشها ، فكان الإصلاح الاجتماعى وكان قد حصل التفكير فى إجراء إصلاح زراعى يتناول الأرض ، كضرورة لا مفر منها نتيجة للأضرار الناجمة من الحرب ، فى بروسيا الشرقية ، وبسبب الضرورة التى أوجبت على أصحاب الأرض من السادة أن يعيدوا تجزئة الأرض وإرجاعها مرة أخرى للفلاحين الذين كانوا يستغلونها ويعيشون عليها ، ثم أخرجوا منها . فقد كان تقرر فى شهر أكتوبر ١٨٠٧ ليتسنى إعادة تنظيم الأملاك العقارية فى بروسيا الشرقية ، أن يكون لأصحاب الأملاك الحق فى طرد فلاحيهم من الأرض وإدماج الأرض التى يستغلها هؤلاء فى أملاكهم وأن يزول ما كان عليهم من واجب حماية هؤلاء الفلاحين Bauerschietz ، وذلك كله فى نظير إلغاء (رق الأرض) وفى نظير تأسيس أنواع جديدة من التملك أو حقوق الملكية للفلاحين . ذلك أنه طلب من أصحاب الأملاك تخصيص قدر من الأراضى التى تعطى للفلاحين التزاما ، على أن تكون ذات مساحة مساوية للأراضى التى كانوا يستغلونها سابقا . وذلك إجراء « وسط » كان الغرض منه التوفيق بين حالة ناجمة من إلغاء الرق والنظام الإقطاعى ، وبين ما كان لطبقة النبلاء من حقوق

مستمدة من هذا النظام الإقطاعي نفسه . ولقد فرضت في الوقت نفسه ضريبة على الدخل حتى يمكن إعادة تنظيم موارد الدولة . وقد أخذ بهذين الإصلاحين: الإصلاح الخاص بملكية الأرض ، والآخر المتعلق بضريبة الدخل ، برلمان Landtag بروسيا الشرقية ؛ وصدر عن المجلس هذان الإصلاحان لسبب هام ، هو أن الحكومة عمدت إلى إفساح المجال بشكل أوسع لتمثيل الطبقة البورجوازية في هذا المجلس ، ثم إنها جعلت التصويت بداخله عدديا بدلا من أن يكون طبقيا ؛ نمط الاقتراع السائد بمجالس القرن الثامن عشر. أما الإصلاح الذي حدث في بروسيا الشرقية ، فإنه ما لبث حتى امتد إلى المقاطعات الأخرى ، بفضل استصدار طائفة من (القرارات الإقليمية) بين سنتي ١٨٠٨ ، ١٨١٠ جعلت ممكنا أن يبتاع الفلاحون الواجبات الإقطاعية التي كانت مفروضة عليهم في ظل (النظام القديم) الإقطاعي .

ولقد صار تحرير الفلاحين من الرق في أملاك الخاصة الملكية منذ ١٨٠٧ ، وفي سنة ١٨١١ ، أضاف (هاردنبرج) إصلاحا آخر صار بمقتضاه الفلاحون من ملتزمي الأرض ملاكا لها ، في حين ألغيت السخرة والالتزامات الإقطاعية ، وفي نظير أن يترك الفلاحون للسادة أصحاب الأرض ثلث مساحة أرض الالتزام ، وفي بعض الأحايين نصفها ؛ وفي نظير أن يتنازل الفلاحون عن الحقوق التي لهم على الملاك في مقابل أن يضفي هؤلاء الآخرون عليهم « حمايتهم » . ولقد كان من نتائج إلغاء الرق في مقابل تنازل الفلاحين عن جزء من الأراضي التي كانوا يستغلونها بالالتزام أن صار هؤلاء أكثرهم أجراء باليومية .

ولقيت هذه الإصلاحات « الاجتماعية » معارضة شديدة من جانب النبلاء البروسيين ، حتى إن (ستين) و (هاردنبرج) صارا يريان ضروريا الاعتماد على قوة الرأي العام لإمكان تنفيذها . ففكر (ستين) في إصلاح المجالس (البرلمانات) الإقليمية ، وفي إنشاء مجلس أو برلمان قومي ، (أو وطني) يتألف من طبقات تمثل مختلف العناصر التي يتألف منها المجتمع ،

ولكن على أن يكون التصويت بهذا المجلس عددياً وليس طبقياً . ولقد قوبل هذا المشروع بمعارضة قوية ، فاضطر (ستين) إلى التخلى عنه . أما (هاردنبرج) فقد استطاع فى سنة ١٨١١ ، أن يجمع (مجلس أعيان) لاستشارته فى الإصلاحات التى يريدها بالرغم من معارضة النبلاء . ثم إنه جمع فى السنة التالية (١٨١٢) مجلسا منتخبا ، روعى فيه تساوى نسبة التمثيل بين المقاطعات ، بأن يكون لكل مدينة اثنان من النبلاء ، واثنان من النواب ، ومثل هذا العدد للدوائر الريفية (خارج المدن) ؛ على أن يكون هؤلاء من الذين يملكون عقارا (أو أرضا) . ومع ذلك فقد كان هذا المجلس محروما من كل سلطة . ولا يجوز القول أنه كان هناك بسببه أى « تمثيل » سياسى فى بروسيا .

وهكذا بقيت بروسيا دولة ارستقراطية ، كانت طبقة النبلاء صاحبة النفوذ القوى بها ، وهى الطبقة التى عارضت معارضة شديدة اتخاذ أى إجراء لإعادة تنظيم الدولة على أساس قومى ، باعتبار أنه عمل ثورى . ولشد ما كان ترحيب النبلاء إذاً عندما طرد (ستين) من الحكم فى سبتمبر ١٨٠٨ بناء على أمر من نابليون ، وبذلك نجحت طبقة هؤلاء النبلاء من ملاك الأرض (اليونكر) Junkers فى تعطيل إصلاحات هاردنبرج — فى غير شئون المال والاقتصاد — ونالوا فى مقاومتهم هذه تعضيد الملك ، فكان معنى ذلك أن بروسيا التى أرادت أن تبقى بروسيا وحسب، ودون أن يكون لها شأن بمعالجة الأمور من وجهة نظر قومية ألمانية ، قد نجحت فى أن تبقى « كما هى » ، ولا تنظر للمسائل إلا من وجهة نظر بروسية « محلية » فقط . وكان معنى ذلك أيضا أنه بالرغم من الشعور القوى السائد بالبلاد ضد فرنسا ، لم تجد بروسيا عائقا يمنعها عند الضرورة من التعاون مع فرنسا سياسيا . فبروسيا لم تلبث أن اتجه تفكيرها فى سنة ١٨٠٨ للانضمام إلى (اتحاد الراين) على أمل أن ينفع ذلك فى إقناع الفرنسيين بالتعجيل فى الجلاء عنها . وكذلك انضمت بروسيا إلى فرنسا فى النضال ضد روسيا ،

وأمدت فرنسا بقوات بروسية للاشتراك فى القتال الدائر مع روسيا .

وواضح من دراسة موقف (الحكومة) سواء فى بروسيا أو فى بفاريا، أن رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة الفرنسية ، كان « فردياً » ؛ فلم يكن ثمة تنسيق بين جهود أو موقف هذه الحكومات حيال النفوذ الفرنسى ؛ وذلك لسبب واحد هام ، هو غلبة الشعور الوطنى المحلى ، وانعدام الشعور القومى (أو الوطنى) الذى يترتب على استثارته توحيد جهود الأمة الألمانية فى كفاح وطنى عام ، يهدف إلى إنهاء كل سيطرة أجنبية ليس من بروسيا أو من بفاريا ، أو من أية دويلة وإمارة أخرى وحدها ، بل من كل ألمانيا بأسرها. حقيقة تأسست تحت السيطرة الفرنسية وبسبب هذه السيطرة ذاتها، سواء فى بفاريا أو بروسيا وحدات سياسية كانت أكثر قوة وحداثة من سابقاتها ، بفضل « الإصلاحات » التى شاهدناها ، ولكن تلك لم تكن « تنظيمات قومية » .

على أن الذى يجدر ذكره أنه قد حصل كذلك ، وفى غير ميـدان (الحكومات) رد فعل ضد السيطرة الفرنسية ، من جانب « الأفراد » — لم يكن مبعثه هو الآخر ، أى شعور أكيد بالقومية ، فقد أضرت السيطرة الفرنسية ، والإصلاحات التى صحبتها والتغييرات التى حصلت بسببها، بمصالح كثيرة ؛ فكان من الذين أوذيت مصالحهم طبقة الفرسان Ritterschaft التابعين مباشرة للامبراطورية الرومانية (الجرمانية) المقدسة ، والذين أخذت منهم أراضيهم بسبب التنظيمات الإقليمية الجديدة ، وقضى على حقوق سيادتهم . ثم كان من هؤلاء أيضاً ، النبلاء وأفراد الطبقة المتوسطة (البورجوازى) الذين تحملوا خسارات فادحة بسبب نقص دخولهم نتيجة للتغيير الذى طرأ على قيمة السندات المالية ، ثم بسبب إلغاء الحقوق الإقطاعية والالتزامات والحقوق التى كانت للطبقات أو عليها جميعاً .

وعلاوة على ذلك فقد استغنى عن خدمات عدد كبير من الضباط والموظفين، وذلك عند إعادة تنظيم الحكومات والإدارات المختلفة تحت السيطرة

أو الإشراف الفرنسي . واستبد القلق بالشباب الذين تبدد أملهم فى ملء الوظائف التى تطلعوا إليها . ثم إن الاحتلال الفرنسى كان عبئاً ثقيلا يهظ كاهل الأهلين بسبب النفقات الجسيمة التى تحملها هؤلاء ، وبسبب المصادرات التى حصلت ؛ ولقد ترتب على هذا كله أن استبد شعور الكراهية ضد فرنسا بالأهلين ، وكان شعوراً (وطنياً) ، حدث من تلقاء نفسه ، أو كان مبعثه تعرض المصالح التى لمختلف طبقات الأمة للخطر . ولقد كان من أسباب استثارة هذه الروح العدائية (الوطنية) ضد فرنسا ، وزيادة هياج الخواطر فى ألمانيا ، ما وقع من حوادث فى أسبانيا فى غضون عامى ١٨٠٨ ، ١٨٠٩ ، فقد هزت المقاومة أو (الثورة) الأسبانية ، الشعب الألمانى هزا عميقا ليفيق من سباته الطويل ، وذلك فى الوقت الذى بدأت فيه الحرب ضد النمسا (إبريل ١٨٠٩) .

ولقد كنا أشرنا إلى بعض حوادث المقاومة ضد السيطرة الفرنسية ، مما وقع فى أجزاء من أوروبا النابليونية . مثل الحركات الثورية التى قام بها بعض الضباط البروسيين أو الوستفاليين ؛ أو حركات الدعاية والنشر ضد السيطرة الفرنسية . وكان قد أصدر أحد أصحاب المكتبات ويدعى (بالم) Palm وهو بفارى ، بعض الرسائل والكتيبات ضد الفرنسيين فى غضون سنة ١٨٠٦ ، ولكن سرعان ما ألقى الفرنسيون القبض عليه وأعدموه رمياً بالرصاص . حتى إذا قامت الحرب مع النمسا ، وتعددت حوادث المقاومة ، فحاول أحد الشبان (سباتس) Spats فى شونبرون اغتيـــال نابليون فى ١٢ أكتوبر ١٨٠٩ بعد سقوط فينا ، وحاول بعض الضباط البروسيين والوستفاليين — كما ذكرنا — تحريك الثورة . وقد كنا ذكرنا من هؤلاء الملازم (كاط) Katt ، الذى حاول الاستيلاء على مجدبرج ، فقبض عليه فى ستندال (Stendal) فى ٣ إبريل ١٨٠٩ ؛ ثم الكولونيل (دورنبرج) من حرس الملك جيروم فى وستفاليا الذى استثار فرقته فى ٢٢ إبريل من السنة نفسها ، وأمكن التخلص منه بسهولة بجوار (كاسيل) Cassel ، ثم

الميجور (شيل) Schill الذى قام على رأس فرقة من الفرسان (الهوسار) يقصد إلى (كاسيل) فى ٢٨ إبريل ١٨٠٩ ، فوجد الطريق إليها مقفلا ، وانحرف صوب الشمال لينزل فى (سترالسوند) حيث حلت به الهزيمة وقتل (٣١ مايو) . ثم دوق (برنسويك أولز) الذى قاد ألآيا من الهسيين فى بوهيميا . فاحتل مدينة (ليبزج) مدة من الزمن ، واستطاع أن يخترق ألمانيا ليصل إلى شاطىء البلطق فى الشمال ، تنقله سفينة إنجليزية عند مصب (الوزر) Weser بالقرب من (بريمين) إلى انجلترة . ولقد كانت هذه حركات منعزلة بعضها عن بعض ، لم تحدث أثرا ما على (الرأى العام) فى ألمانيا . ولم تكن لها أية أهمية (قومية) حيث كانت جميعها حركات مقاومة « فردية » .

وكنا قد أشرنا كذلك للثورة التى قامت فى التيرول على يد الفندق (أندريا هوفر) الذى حاز بسببها شهرة واسعة ، وعلى يد أحد الرهبان الكابوشيين (كاسبينجر) Caspinger . ولقد كانت هذه الثورة أكبر أهمية من الحركات السابقة ، فقد حرض (هوفر) و (كاسبينجر) البلاد على الثورة ، واتخذ الثوار الجبال معقلا لهم شهور عدة (من إبريل إلى أكتوبر ١٨٠٩) ، ثم لم تلبث أن استؤنفت الثورة ، ولكن فى هذه المرة قبض على (أندريا هوفر) الذى اقتيد إلى ميلان وأعدم بها (فى ٢٠ فبراير ١٨١٠) . ولقد كانت هذه الحركة التى حدثت فى التيرول ، ثورة قام بها الشعب فى مجموعه ، وإن كان لا يجوز تسميتها بحركة وطنية ألمانية ، لأن الثورة التى حصلت كانت موجهة ضد بفاريا التى كان إقليم التيرول قد دخل فى حوزتها ، فاتبعت بفاريا سياسة تبغى منها تركيز السلطة فى يدها ، فألغت (البرلمان) أو المجلس التمثيلى Landtag ، ومع أن أهل البلاد (التيروليين) كانوا شديدى التمسك بالكاثوليكية ، عمدت الحكومة البفارية إلى اتباع سياسة « علمانية » فى إدارتها الكنسية أو الدينية ، فألغت الأديرة ومؤسسات الكنيسة الخيرية ، ثم إنه كان من أسباب تحريك الثورة فى هذه

الجبال انتشار البؤس والضنك والشقاء ، بسبب سياسة (الحصار القارى)وعلى ذلك فقد كانت هذه الثورة موجهة ضد الاستبدادية المركزيةالتيأرادت منها بفاريا إدماج هذه الجهات فى أملاكها ، وليس ضد السيطرة الفرنسية بمعناها الفعلى أو الصحيح . ولقد كان لهذه (الثورة) التيرولية — على كل الأحوال — آثار ملموسة فى كل من إيطاليا الشمالية ، وحوض الأديج وفى إقليم الرومانا (فى إيطاليا) .

وثمة حركة « فردية » يمكن اعتبارها من مجموعة الحركات التى ذكرناها ، ونعنى بذلك تلك الحركة التى قامت بها جمعية (حلفالفضيلة) Tugendbund السرية التى سبق كذلك أن أشرنا إليها عند الكلام عن الموقف فى ألمانيا فى خريف ١٨٠٩ ، أثناء الحرب والمقاومة فى أسبانيا ، وقد تأسس (حلف الفضيلة) - وهو من المحافل الماسونية أصلا — فى (كونجزبرج) ، أنشأه ثلاثة رجال هم : (لهمان) ، و (بارديلبين) Bardeleben ، و (بارش) Barsch ، إلى جانب (موسكوا) Mosqua الذى يعتقد كثيرون أن الدور الذى قام به — هذا الأخير — لم يكن بالأهمية التىأعطيت له . أما «غرض» حلف الفضيلة ، فكان السهر والملاحظة لفضيحة أولئك الألمان الذين لا يكفون عن التعاون مع السلطات الفرنسيـــــة ، وكان للحلف عدا (كونجزبرج) مراكز فى برلين ، وسيليزيا . وفى سنة ١٨٠٩ كان لديه خمس وعشرون « غرفة » — الإسم الذى سميت به المجموعات السرية — تضم إليها حوالى السبعمائة عضو ، على أقصى تقدير ، أو عددا يتراوح بين الثلاثمائة والأربعمائة فقط فى رأى كثيرين . وعرض هذا الحلف خدماته على الملك فردريك وليم الثالث والملكة لويزا ، وأمكن إغراؤهما بتأييده ، ولكن (الحكومة) وقفت موقفاً معادياً من (حلف الفضيلة) ، فنقمت عليه ، وتجنب (ستين) و (شارنهورست) أن يكون لهما علاقة به ، وانتهى الأمر بإلغاء (حلف الفضيلة) فى غضون سنة ١٨١٠ .

وواضح من كل ما تقدم أنه وجد فعلا اضطراب أو « تحريك » وطنى فى ألمانيا ، كان بمثابة محاولة للقيام بالثورة ، ويتفق حدوث هذه الحركة مع الوقت الذى بدأت فيه الحرب مع النمسا فى سنة ١٨٠٩ . وواضح كذلك أن السيطرة الفرنسية كانت مكروهة من الشعب الألمانى ، آية ذلك كل الحوادث التى ذكرناها والتى كان مبعثها (رد الفعل) الذى حصل ضد هذه السيطرة الفرنسية . ومع ذلك فكل تلك إنما كانت حركات لم تترتب عليها أية آثار إيجابية أو أنها أفضت إلى نتائج محدودة ، ولم تكن كذلك فى حد ذاتها شيئاً عظيما ، أو حركات قومية إطلاقاً ، ولا يجب إغفال هذه الحقيقة بالرغم من محاولات المؤرخين الألمان أن يضفوا عليها أهمية كبيرة عند محاولتهم فيما بعد « تمجيد » حركتهم القومية ، فراحوا يضعون لهذه « الحركات » الفردية والمتناثرة « تفسيرات » قومية .

والمقاومة الوطنية أبسط الأشكال التى يتخذها الشعور القومى ، عند وصوله إلى درجة من النضج تؤذن بظهوره بعد قليل فى وضوح كامل : ومع ذلك فلم يكن هناك ما يدل فى هذه الآونة على أن (الشعور القومى) قد نضج بالدرجة التى تؤذن بظهوره فوراً ، بل كان لابد لحصول ذلك من مرور فترة أخرى ، ولا جدال فى أن الحركة الفكرية القومية ، قد سبقت ظهور (الشعور القومى) بمدة طويلة ، ولا جدال فى أنه لم يكن هناك أى احتمال لقيام ثورة ماضد السيطرة الفرنسية بعد صلح فينا (١٤ أكتوبر ١٨٠٩) الذى أنهى الحرب مع النمسا ، وبعد زواج نابليون من الأرشيدوقة ماريا لويز النمسوية (إبريل ١٨١٠) ، فاختنق كل أمل فى إمكان التخلص من هذه السيطرة الفرنسية . وصار يبدو أن الألمان — فى مجموعهم — قد وطدوا العزم على التسليم بأحكام القدر بشكل منعهم من الإتيان بأية حركة ، حتى لقد أعلنت ملكة بروسيا نفسها ، أنه لم يعد لديها أى أمل فى شىء .

وفى هذا الوقت الذى تبددت فيه آمال الألمان فى الخلاص ، كانت تتزايد العوامل التى سببت استياء الشعب الألمانى وتذمره من السيطرة الفرنسية

وسخطه عليها . من ذلك ارتفاع أثمان المواد الغذائية إلى ثلاثة أمثالها ، نتيجة لسياسة (الحصار القارى) ، فالقهوة والسكر والكاكاو ، وتؤلف جميعها عناصر هامة فى غذاء الألمان قد بلغت أثمانها أرقاما خيالية . فكانت مأساة لم يقابلها الشعب بالثورة ، بل بقى سادراً فى استكانته ، يخيم عليه نوع من الخمول وعدم الاكتراث . ومع ذلك فقد ترتب على انهيار بروسيا (١٨٠٦ — ١٨٠٧) وسط هذا « الخمول » وعدم الاكتراث الذى خيم على ألمانيا ، أن نهض المفكرون وأولو الرأى ، والمثقفون عموما ، يرسمون الخطوط لحركة جديدة ، باعتبار أن بروسيا كانت بمثابة المعقل الأخير الذى من المحتمل صموده فى وجه السيطرة النابليونية ، ولا مفر من حدوث كارثة وطنية شاملة نتيجة لانهيارها ، إذا اتضح أن هؤلاء المفكرين والمثقفين لم يبادروا باعتبار هذا الانهيار (نقطة تحول) فى معنى الوطن والوطنية ، لإحياء (الشعور القومى) وبعثه فى البلاد .

ولقد كان للفيلسوف (هردر) فى أول الأمر الفضل فى خلق الحركة الأدبية « الابتداعية » أو الرومانتيكية ، (الرومانسية) التى لم تلبث أن صارت فى طورها الثانى تولى اهتمامها العظيم لتاريخ البلاد ، حتى لقد سطع أعلام كثيرون ، إلى جانب رجال الأدب ، من المؤرخين واللغويين ، ووسع نشاطهم مراكز عديدة فى ألمانيا ، كانت أهمها — دون شك — مدينة (هيدلبرج) Heidelberg ، حيث اشتهر أديبان هما (برنتانو) Brentano و (أرنيم) Arnim واللذان أسسا فى سنة ١٨٠٦ مجلة (بوق الأطفال المدهش[1]) ، كانت عبارة عن مجموعة من الأغانى الشعبية ، واستمرت تظهر حتى سنة ١٨٠٨ ، وفى هذه السنة الأخيرة أسسا (جريدة الناسك) Einsiedler Zeitung - ولقد اجتمع حول هذين لفيف من الأدباء ؛ من هؤلاء (لاموت فوكيه) La Motte-Foqué . وهو من أصل فرنسى ، هاجرت أسرته إلى ألمانيا بعد إلغاء مرسوم نانت فى فرنسا (فى القرن السابع عشر) . وإليه يرجع الفضل

(1) Le Cor Mérveillaux De L'enfant.

فى إحياء الأساطير الألمانية القديمة ؛ ومن هؤلاء كذلك كان (جوريز) Goerrés الذى سبق الحديث عنه عند الكلام عن الحركة (السيزرينانية)، والذى ذكرنا أنه تحول ضد فرنسا لتخليها عن المذهب الحر، وقد انضم (جوريز) إلى هذه الجماعة سنة ١٨٠٧ ؛ وبدأ ينشر بعض القصص المأخوذة من الكتب الشعبية الألمانية (١). ونشأ إلى جانب (هيدلبرج) مركز ثقافى آخر فى مدينة (كاسيل)، كان قوامه الأخوان (جريم) Grimm وهما أمينا مكتبة هذه المدينة. وقد بدأ هذان بأن نشرا مجموعة من الأساطير والقصص الألمانية (٢)، وفى كولونيا قامت حركة اتجهت بادىء الأمر إلى التنقيب عن أصول المسيحية القديمة، وإحياء العصر الوسيط الدينى الألمانى خصوصاً ؛ وكان الأخوان (بواسيرى) Boisserie متزعمى هذه الحركة. ولكن (هيدلبرج) كانت على مايبدو أهم هذه المراكز الثقافية والأدبية، من حيث إشعال المقاومة ضد السيطرة الفرنسية، فيقول (ستين) فى ذلك: إن (هيدلبرج) هى التى أشعلت أساساً تلك النيران التى أدت فيما بعد إلى طرد الفرنسيين من ألمانيا.

ولقد كان من هذه المراكز التى ذكرناها: هيدلبرج، كاسيل، كولونيا، أن امتدت الحركة الأدبية الوطنية التى أشادت بماضى ألمانيا إلى كل مكان فيها، فلا يلبث أن يصدر فى درسدن من أعمال سكونيا، مجلة (٣) لتقوية دعائم الفن والآداب والعلوم الألمانية تحت إشراف (آدم مولر) Müller وفى فينا ألقى (أوجست شليجل) Schlegel صديق مدام دى ستال ؛ سلسلة من المحاضرات فى موضوع الأدب الألمانى ؛ هاجم فيها الذين يعمدون إلى تقليد الأدب الفرنسى هجوماً عنيفاً، وحاول تحرير الأدب الألمانى من كل نفوذ «غربى».

---

(1) Deutsche Volksbücher
(2) Les Légendes des Enfants et de la Maison.
(3) Phébus.

ثم حذا حذو هؤلاء الأدباء واللغويين ومن إليهم ، طائفة كبيرة من الذين كرسوا أنفسهم للتنقيب عن « الوثائق » التى تلقى أضواء على جوانب عديدة من التاريخ الألمانى . من هؤلاء المؤرخ (رومر) Raumer الذى تخصص فى دراسة عهـــد أباطرة هوهنشتاوفن ، ثم القانونى (سافينى) Savigny الذى وضع التقاليد والعادات الجرمانية الأصيلة ، فى مواجهة الآراء والقواعد التى تأسس عليهـا القانون الفرنسى ؛ وكان يرى فى هذه العادات الجرمانية القائمة على الحرية (الجرمانية) الغرزية ، الأسس التى يجب أن ترتكز عليها المقاومة والمعارضة ضد السلطة المفروضة على البلاد والمستندة على القانون الفرنسى. وأقام (هاجن) Hagen (وبوشينج) Büsching متحفاً يضم طرائف الفن والأدب فى ألمانيا القديمة ، وانتشرت فى كل مكان الأناشيد « القومية » الألمانية ، وتخصص عدد من الشعراء فى نظم الشعر الوطنى ، مثل (تيودور كورنر) Koerner الذى سقط فى معركة (ليبزج) ، يحارب فى صفوف الحلفاء ضد جيوش الإمبراطور الفرنسى، ثم (كلايست) Kleist وكان ضابطاً بروسياً ترك الخدمة العسكرية بعد واقعة (يينا) Jena ، وضع عدداً من (الدرامات) التى استوحى موضوعاتها من التراث الألمانى ؛ وكانت أعظم هذه الدرامات شهرة ، واحدة بعنوان (معركة أرمينيوس) ، تدور وقائعهاحول ثورة حركها (أرميليوس) ضد الرومان،وكانت الإشارة فى هذه الدراما واضحة إلى احتمال حدوث ثورة ضد السيطرة الفرنسية وضد نابليون . و (كلايست) كان صاحب دراما أخرى بعنوان (أمير همبورج) ، مثلت سنة ١٨٢١ ، أى بعد وفاته بسنوات عديدة (وكان قد مات منتحراً فى سنة ١٨١١) ، وتعتبر هـــذه المسرحية وسابقتها أروع ما أنتجه هذا المؤلف المسرحى الألمانى . ولقد كانت الفكرة المسيطرة على هذه (الدرامات) أو التمثيليات مستوحاة من شعور الكراهية العميقة للأجنبى ، ثم شعور التحقير والازدراء بالأمراء الألمان « المتعاونين » مع الإمبراطور والسيطرة الفرنسية ؛ كما أن هذه المسرحيات كانت تحث

الألمان على ضرورة التكتل ، وتدعو لترويض النفس على النظام الدقيق من أجل خلاص ألمانيا وتحريرها من النفوذ الأجنبي (الفرنسي) .

ولقد تميز من بين هؤلاء الشعراء الوطنيين ، وكان أبرزهم أثراً الآن في ميدان العمل (آرندت) Arndt وقد عرفنا عنه أنه كان أصلا أستاذاً للتاريخ بجامعة (جريفز والد) Greifswald ، ثم رحل منها قاصداً إلى السويد وقت الاحتلال الفرنسي ، فبقي بالسويد بعض الوقت ، حتى غادرها إلى روسيا سنة ١٨١٢ لينضم إلى (ستين) الذى كان آنئذ يقيم بها . وكان (آرندت) من الذين يعتقدون بأن البلدان جميعها وطن لكل إنسان ، شأنه فى ذلك شأن سائر « المتنورين » والمثقفين الألمان فى عصره . فنشر فى سنة ١٨٠٢ مؤلفاً بعنوان (ألمانيا « جرمانيا » وأوروبا)[1] ، استوحى فكرته من كتابات (فيشته) وفلسفته الداعية لانتماء المواطن لكل بلدان العالم ؛ ولكن لم يلبث أن تحول (آرندت) عن هذه (المواطنية العالمية) على أثر الشدائد والأهوال التى ذاقها الشعب الألمانى تحت السيطرة الفرنسية ، فاستبدت به الكراهية للفرنسيين ولشخص الإمبراطور ، ولم يلبث أن عبر عن هذه الكراهية الشديدة لهم فى مؤلف يختلف تماماً عن سابقه بعنوان (روح العصر)[2] ؛ ظهر فى سنة ١٨٠٧ . وأشاد (آرندت) فى هذا الكتاب بما أسماه المائة سنة العظمى فى تاريخ ألمانيا ، وذلك كان القرن السادس عشر ، ثم تناول الأسباب التى أدت إلى انحدار ألمانيا بعد هذا القرن وإلى ضعفها ، فوصل إلى أن مبعث ذلك كان الضعف الذى لحق بالخلق الألمانى ذاته من جهة ؛ ثم فعل الكتاب والفلاسفة الألمان الذين قيدوا أنفسهم بالآراء والأساليب الأجنبية وتأثروا بها ، والذين وصفوا أنفسهم بأنهم مواطنون عالميون ، أى ينتمون فى وطنيتهم إلى جميع بلدان العالم ، وعرف عنهم تعلقهم بالبشرية أو الإنسانية . وقد ترك هذا النوع من « التفكير » آثاراً سيئة ورديئة

(1) Germanien und Europa

(2) Geist Der Zeit

فى نظر (آرندت) الذى يقول : «إنه بدون شعوب ، لا وجود لأية إنسانية ، وليس هناك شعوب من غير مواطنين أحرار ، ولا وجود لعظماء الرجال بدون شعوب عظيمة ، ولا وجود لشعوب عظيمة من غير وطنية » ولقد حمل (آرندت) على بروسيا لأنها أخفقت فى تأدية الرسالة التى جعلها القدر من نصيبها . فكان من رأيه أن فردريك الثانى ، وإن كان ملك بروسيا ، إلا أنه لم يكن قط ملكا ألمانيا ، فلم يهتم بسعادة ألمانيا ، ولم يبذل جهدا لتحقيق هذه السعادة ولرعاية المصلحة الألمانية ، بل إن فردريك الثانى كان يسترشد فى أعماله « وإصلاحاته » بالآراء والأساليب الفرنسية ،أى إنه كان يستوحى نشاطه من « الخارج » . وهاجم (آرندت) الأمراء الألمان الذين أسماهم « بالخدم والأتباع » ، والذين باعوا أنفسهم لسلطان الأجنبى. فكانوا فى نظره « مجرمين » على نحو ما وصفهم فى خطاب وجه فيه الكلام إليهم ، لم يفكروا فى ألمانيا لأنهم يجهلونها ، ولم يضعوا كل ثقتهم فى مستقبلها لأنهم لا يعرفونها ، ثم راح يحملهم وزر اختفاء شعور الألمان بأن هناك روابط تجمعهم فى صعيد واحد ، أهمها اللغة الواحدة والأصل المشترك حتى بات لا وجود لألمانيا ، نتيجة لفعل الأمراء الألمان أنفسهم ، وبسبب الأخطاء التى ارتكبوها هم وحدهم . وفى روسيا ، كتب (آرندت) قصائده الملآنة بالإشادة بالوطنية الألمانية والتى صار يدعو فيها مواطنيه للثورة . ونالت بعض قصائده شهرة عظيمة ، من ذلك قصيدته عن نهر الراين الذى هو نهر وليس حدودا لألمانيا ، وأثناء حملة ١٨١٣ ، أصدر سلسلة من القصائد لم تلبث أن جمعت بعنوان : (أغانى الحرب) .

وواضح أن هذا النوع « من الوطنية » الذى ظهر فى تفكير وكتابات، وقصائد وأغانى : آرندت ، كلايست ، هاجن ، بوشينج ، كرونر وغيرهم لم يكن « فرديا » « خصوصيا» أو « محليا » من نمط تلك «الوطنية» التى حركت أهل التيرول على الثورة ضد بفاريا . ولكن هذه كانت وطنية ألمانية تشمل آفاقها كل ألمانيا . وعلى النحو الذى ظهر خصوصا فى قصائد (آرندت) .

ولقد كان (فيشته) الذى تحدثنا عنه كثيرا ، خير من يمثل بكتاباته

وآرائه هذا التحول الذى طرأ على الفكر الألمانى من الاتجاه نحو (المواطنية العالمية) والنظرة الإنسانية الواسعة إلى تحبيذ الوطنية (والقومية) الألمانية البحتة، بسبب الكوارث التى نجمت من اندحار بروسيا فى واقعة (يينا) فى ١٤ أكتوبر ١٨٠٦ . وكان أثناء الحرب أن أراد (فيشته) الانخراط فى سلك الجندية لا كمقاتل، لأنه لا يستطيع ذلك، ولكن كواعظ يبذل قصارى جهده لتقوية أخلاق الجند، وشد أزرهم. ولم يلبث (فيشته) أن تبع البلاط الذى انتقل بعد كارثة (يينا) إلى (كونجزبرج)، ثم أقام بعض الوقت لاجئا فى (كوبنهاجن) بعد ذلك، ولكنه آثر العودة بكل سرعة إلى برلين، بالرغم من وجود الاحتلال الفرنسى بها، معرضا نفسه للأخطار. غير أن السلطات الفرنسية لم تتعرض له بشىء. وكان فى شتاء ١٨٠٧ — ١٨٠٨ أن بدأ (فيشته) دروسه المشهورة التى جمعت بعنوان: (محاضرات للأمة الألمانية)[1] — يعنى الأمة الألمانية، وليس للبروسيين، ذلك بأن فكرة وحدة ألمانيا هى التى استلهم منها هذه الدروس، وكانت مسيطرة على محاضراته. فقال فى محاضرته الأولى: «إنما أخاطب الألمان عموما، كل الألمان ودون استثناء. فإنى لم أعد أعرف شيئا عن تلك الانقسامات التى جزأت الألمان، وكانت سيئة الأثر عليهم والتى أدت إلى نزول الكوارث بنا، وإنى أخاطب الغائبين الذين لا يحضرون هذه المحاضرات، مثلما أوجه خطابى إلى المستمعين لهذه الدروس. وأرجو صادقا أن يصل صوتى إلى أقصى الحدود الألمانية»، على أن (فيشته) لم يشأ بالرغم من ذلك التخلى عن بعض آرائه الفلسفية القـــديمة، تلك الآراء الكانطية بشأن الإرادة والواجب الحتمى، ولقد وجه (فيشته) الدعوة لكل طبقات الشعب بشدة وحرارة، ليؤدى هؤلاء واجبهم الذى يفرض عليهم مقاومة الغزاة الذين احتلوا بلادهم، وعقد (فيشته) آمالا كبيرة على الشباب فى القيام بأوفى نصيب من المقاومة المنتظرة، «فكل فرد مسئول أمام الأجيال القادمة عن

(1) Discours à La Nation Allemande.

الجهد الذى يبذله من أجل تحرير ألمانيا وضمان خلاصها وأمنها » . فلا يجب أن تعتمد ألمانيا فى خلاصها على أية مساعدة خارجية ، بل يجب أن تضع ألمانيا كل ثقتها من أجل النجاح فى الإرادة الحقة والواجب المطلق ، اللذين يفرضان عليها فرض المقاومة والنضال للتحرر من كل سيطرة أجنبية . وقال (فيشته) إن ألمانيا باعتمادها على هذه « الوطنية » وحدها ، سوف تنال من غير شك خلاصها .

وفى رأى (فيشته) أن إصلاح التربية والتعليم شرط أساسى لإعادة خلق أو صنع الروح الألمانية من جديد . وتلك فكرة أوحت بها إليه تعاليم (كانط) ، فنادى (فيشته) بوجوب وضع تربية وطنية (قومية) تستند عليها الثقافة الألمانية المراد إعادة خلقها أو صنعها ؛ وكان من ضروب الإصلاح التربوى الذى أراده (فيشته) أن يعزل الأبناء عن آبائهم حتى لا يتلوث جيل الشباب المقبل بالرذائل القديمة التى سببت هلاك ألمانيا ، فيعهد إلى الدولة بهؤلاء الأبناء لتعمل على تنشئتهم فى نوع من المدارس الداخلية بعيدين عن أسرهم ، فيتساوى الأطفال جميعهم فى تلقى العلم ، ويعيشون فى منازل التعليم داخل (عالم مغلق) ، يتكفل بإنتاج كل ما يحتاج إليه هؤلاء الأطفال من أغذية وملابس وأدوات ضرورية ، حتى إذا زاد الإنتاج على حاجة هذه (المنازل التعليمية) ، بيع الفائض ودخل الثمن خزينة هذه المؤسسات للإنفاق على الطلاب « الداخلية » . وكان غرض (فيشته) من هذا النظام أن يعيش الطلاب فى مجتمعات صغيرة ، معزولين عن المجتمع الألمانى ، وذلك حتى تتسنى تنشئتهم بروح جديدة غير تلك الروح الملوثة القديمة والتى كان نصيبها الفشل . أما هذا النظام التربوى الذى أراده (فيشته) فقد مزج — وعلى نحو ما هو ظاهر — بين التربيـــة العقلية والأخرى اليدوية ، أى ذلك النوع من التربية الذى ساد التفكير حوله فى للقرن الثامن عشر . ومع أن هذا الإصلاح التربوى والتعليمى كان ينطوى

على ترتيبات غير عملية ، أو « وهمية » ، فقد اعتقد (فيشته) أنه الوسيلة الوحيدة لإمكان حدوث بعث خلق ونهضة أخلاقية ، كانا فى نظر (فيشته) شرطا أساسيا لإحياء ألمانيا ذاتها ونهضتها . وعقد (فيشته) الآمال الكبار على أجيال الشباب المسلحين بالخلق القويم لإنعاش ألمانيا .

ولم يكن ما نادى به (فيشته) فى هذا الميدان إلا مستلهما من آراء وفلسفة (كانط) ، ولكن الجديد فى تفكير (فيشته) أنه صار يؤمن بفكرة (القومية) كما نادى بها (هردر) . فاتخذت (القومية) مكانة عالية فى تفكير (فيشته) وبذت فى صفائها ونقائها فكرة (الإنسانية) ؛ ورأى (فيشته) فى اللغة الألمانية دليلا يبرهن على علو مكانة (القومية) وتفوقها على (الإنسانية) ، فاللغة الألمانية — فى نظره — اللغة الأصيلة الوحيدة والتى احتفظت بصفائها البدائى ، ونقاوتها الأصيلة ، على عكس اللغات الأخرى التى ليست فى نظره بدائيـــة (أو فطرية) بل مشتقة من اللغة اللاتينية ، مثل الطليانية والأسبانية والفرنسية ، وعلى عكس اللغات التى هى مزيج من عناصر مختلفة مثل الإنجليزية . وتلك جميعها لغات دخلت الصنعة فى خلقها ففقدت حيويتها ، فمالت إلى التقليــــد ، بخلاف اللغة الفطرية والأصيلة التى يتكلمها الألمــان ، والتى كان من طبيعتها المحافظة على طابعها الأصيل . أما هذا النقاء والصفاء الذى امتازت به اللغة الألمانية فقد عده (فيشته) البرهان الناصع والدليل الحى على رفعة قدر (القومية الألمانية) وعلو مكانتها ، وتفوقها على غيرها من القوميات . ولدى (فيشته) كان الشعب الألمانى شعبا بدائيا فطريا ، مثل لغته البدائية الفطرية ، تسنى له أكثر من غيره من الشعوب الأخرى الاحتفاظ بتلك الجرثومة التى وضعها الله فى خلقه لإنجـاب أفضل الرجال وأعظمهم سموا وكمالا . ولقد ترتب على هذه الحقيقة فى نظر (فيشته) أن صار الأدب الألمانى والثقافة الألمانية بمثابة « الرسالة » التى عهـــد بها الإله إلى الشعب الألمانى لهداية وتنوير الإنسانية (أو البشرية) . وفى دروسه ومحاضراته ، تتبع (فيشته) الدور

العظيم والمجيد الذى لعبته ألمانيا على مسرح التاريخ ، وخصوصا فى عهد الإصلاح الدينى الذى كان «عملا أو نتاجا» ألمانيا يتعارض فى رأيه مع ما أسماه بالأكاذيب التى قبلتها الشعوب اللاتينية ، والرومانية ، من جراء الفساد الذى انتشر على يد (الكنيسة) فى عالم المسيحية . ولقد خرج (فيشته) من كل هذا بفكرة واضحة ؛ هى أن ألمانيا صاحبة رسالة لا يجب على المرء أن يتركها تزول وتموت ، لأنها رسالة تريد النفع والخير لألمانيا وللانسانية قاطبة . فألمانيا هى التى سوف ترسم للعالم الطريق وترشده إلى السير فيه للتوفيق بين (الإنسانية) أى الرغبة فى تحقيق النفع للبشر ، وبين (الحركة التعقلية) التى تزن الأمور بميزان العقل ، وتفسرها فى ضوء الأحكام العقلية وكان فى رأى (فيشته) أن هذا التوفيق سوف يترتب عليه الوصول إلى حل لمشكلة (الدولة المدنية) ؛ ذلك أن الحركة التعقلية الفرنسية ، والفكر الفرنسى ، إنما قد انتهيا فقط إلى تقرير الفكر الحر الذى لا قيود عليه ، وإلى الكفر بالله والإلحاد ، وإلى قيام الثورة الفرنسية .

ذلك كان موجز الآراء والنظريات التى نادى بها (فيشته) فى دروسه ومحاضراته الموجهة إلى الأمة الألمانية . وواضح أن موقفه الآن قد صار يختلف بل يتعارض تماما مع موقفه قبل الكارثة التى حلت ببروسيا . فهو الآن يؤكد أن الألمانى الذى يتشبث بألمانيته بكل ما وسعه من قوة ، هو الذى فى وسعه بفضل هذه « الألمانية » ذاتها ، أن يخدم (الإنسانية) ، فى حين أن أنصار (المواطنية العالمية) الذين رددوا سابقا وجوب انتماء المرء لكل الأوطان أو البلدان ، كانوا يرون أن بهذه الصفة العالمية وحدها يكون المرء فى الوقت نفسه وأكثر من أى وقت مضى ألمانيا . و (فيشته) قد استطاع الآن بجعله الحضارة (الثقافة) والأمة والدولة كلا واحدا ، أن يصل إلى فكرة القومية الكاملة .

ولقد كان لدروس ومحاضرات (فيشته) هذه آثار على جانب عظيم من الأهمية فى بروسيا وفى كل ألمانيا الشمالية . فقد بثت فى نفوس الألمان

الإيمان بأن لهم حقوقا «قومية»، وهيأتهم لاحتمالات المستقبل، وتحمس الشباب - على وجه الخصوص - لآراء هذا الفيلسوف الذي يشر بالقومية.
ولقد ظهر في الوقت الذي نشط فيه (فيشته)، أحد دعاة الكنيسة البروتستنت في برلين، (شلير ماخر) Schleiermacher شرع منذ ١٨٠٨ ينشر دعوة مشابهـــة لدعوة (فيشته): وغزت الآراء التي نادى بهـا كلاهما المحافل الماسونية والجمعيات السرية خصوصاً.

على أن الذي يجدر ذكره أن الآراء التي نادى بها (فيشته) وغيره من المفكرين كانت لها آثار مستديمة؛ أو على الأقل بقيت آثارها زمناطويلا فقد صار (فيشته) أحد أنبياء القومية الألمانية، وفي الصورة التي اتخذتها هذه القومية، أي الدعوة للألمانية (أو الجرمانيـة). أما الوطن الألماني فلم تكن له حدود أو نهاية في اعتبار (فيشته)؛ كما أنه في اعتبار (آرندت) كل مكان يدق فيه ناقوس اللغة الألمانية. وتلك الآراء التي شهدنا إذاً مولدها في (١٨٠٨ - ١٨٠٩) كانت لذلك نقطة التحول في «مثالية» سوف تنتشر خلال القرن التاسع عشر حتى تعم كل ألمانيا؛ وإن كانت قد وجدت لها الآن مركزا تنبثق منه، وجهازا يعاونها على الانتشار؛ ونعني بذلك إنشاء جامعة برلين.

فمن المعروف أن أساتذة الجامعات في ألمانيا خلال القرن الثامن عشر، وفي بداية القرن التاسع عشر - إن لم يكن في السنوات التالية كذلك - كانوا يحتلون في تقدير الشعب الألماني مكانة كبيرة. ولقد لعبت الجامعات الألمانية في كل العصور والأوقات دوراً كبيراً في تطور الفكر الألماني، كما كان لها نفس الأثر في الحياة السياسية في ألمانيــا. ولقد كان قادة الفكر الألمان جميعهم تقريباً ممن تخرجوا في الجامعات أو قاموا بالتدريس بها؛ وانبعثت من الجامعات كل الحركات الفكرية، والآراء والمذاهب التي تأثر بها الألمانيون عموماً. ولعل أقرب مثال لذلك انتشار اللوثرية على يد مارتن لوثر، الذي كان أستاذاً جامعياً. ولقد أدرك هـــذه الحقيقة تماماً

الحكام من آل هوهنزلرن ، فاقترنت كل خطوة من خطوات إنشاء الدولة البروسية بإنشاء جامعة جديدة . فوجدت فى الأصل جامعة (كونجزبرج) ، ثم لم يلبث أن تبعها إنشاء غيرها ، فأسس الهوهنزلرن جامعة فى (هال) Halle عندما ارتفعت بروسيا إلى مرتبة مملكة ، ولقد حدث أن فقدت بروسيا فى اتفاق تلست (يوليو ١٨٠٧) بين القيصر اسكندر والإمبراطور نابليون نصف مساحتها تقريباً ، فكان رأى ملكها (فردريك وليم الثالث) : « أن الدولة يجب عليها الاستعاضة عن القوة المادية التى فقدتها ، بالقوة الذهنية » . وكان قد كتب (شليرماخر) قبل ذلك من (هال) فى أول ديسمبر ١٨٠٦ : يصف التأثير الذى فى استطاعة أستاذ الجامعة أن يحدثه فى عقول (أو أذهان) تلاميذه ، بأنه قد صار الآن أعظم مما كان فى أى وقت مضى ؛ ويؤكد اعتقاده بأن ألمانيا التى وصفها بأنها « قلب أوروبا » سوف تصبح قريباً ذات قوة جديدة وكبيرة . ثم لم يلبث أن انتقل إلى برلين ليبدأ سلسلة « عظاته » فى الوقت الذى جذب إليه هذا المركز الثقافى الجديد كل المثقفين فى البلاد . وهكذا تضافر الغرضان : السياسى والفكرى أو الثقافى ليجعلا ممكنا إنشاء جامعة برلين ، على أساس إدخال الإصلاح الأخلاقى والفكرى أو الثقافى الذى كان يعد ضرورياً لبعث ألمانيا وإنعاشها وإنهاضها. فقال (شليرماخر) : « سوف تصبح برلين مركز النشاط الثقافى (والذهنى) فى ألمانيا الشمالية والبروتستنتية والأرض الصلدة المهيأة لتأدية الرسالة التى اختصت بها وحدها الدولة البروسية » . ومعنى ذلك أن إنشاء هذه الجامعة (فى برلين) لم يكن من أجل تنفيذ برنامج ذهنى وثقافى فحسب ، بل كان لتحقيق غرض سياسى كذلك .

وكان ببرلين وقتئذ عدد من المدارس الخاصة ، ولكن لم يكن بها جامعات ؛ فى حين أن مدينة (هال) والتى وجدت بها جامعتها العظيمة

كانت قد فقدتها بروسيا ضمن الأملاك التي خسرتها بمقتضى معاهدة (تلست) وفي براندنبرج لم يعد هناك غير المدارس الخاصة ، ثم جامعة (فرانكفورت على نهر الأودر) ، وهذه كانت جامعة صغيرة لا تكفي بحال من الأحوال لتأدية الرسالة المطلوبة . وعلى ذلك فبمجرد انفصال (هال) عن براندنبرج بادر أساتذة الجامعة بها بإرسال وفد إلى الملك (فردريك وليم الثالث) المقيم وقتئـــذ في (ممل) Memel يرجونه نقل جامعتهم من (هال) إلى برلين . وخشي الملك إذا هو فعل ذلك أن يثير عليه غضب الإمبراطور الفرنسي ، لأن نابليون ما كان يرضى — بلا شك — أن تنتقل جامعة (هال) إلى ذلك الجزء من بروسيا الذي بقي على حاله . فرأى الملك (فردريك وليم الثالث) أن من الخير إنشاء جامعة جديدة ، بدلا من الاكتفاء بنقل الطلاب وهيئة التدريس إلى برلين ، وصادف مشروع تأسيس الجامعة الجديدة صعوبات معينة ، مبعثها ما كانت تعانيه الدولة من ضائقة مالية بعد هزيمتها وانهيارها تجعل متعذرا إنفاق المال في إنشاء جهاز لم تكن هناك في الظاهر حاجة ملحة لإنشائه ، وثمة صعوبة أخرى « أخلاقية » مبعثها التخوف من معارضة جامعة فرانكفورت التي لم تكن تريد وجود منافس جديد لها ؛ ثم معارضة مجلس بلدية برلين الذي خشي من وجود الطلاب الجامعيين في المدينة وتعريض « البرلينيات » — كما قال هذا المجلس — لما من شأنه إضعاف أو إفساد أخلاقهن بسبب ذلك . أضف إلى هذا صعوبة إنشاء المراكز الكبيرة في هيئة التدريس بدرجة تكفي لإغراء الأساتذة وجذبهم للجامعة الجديدة . ولقد أمكن التغلب على كل هذه الصعوبات شيئاً فشيئاً . وبرزت فكرتان بشأن الجامعة المزمعة ، فأراد (فيشته) أن تكون هذه بمثابة (دير علماني) ، في حين نادى (شلير ماخر) بوجوب أن تكون جامعة برلين جامعة عادية من نمط سائر الجامعات المعروفة .

أما منشىء هذه الجامعة فكان العالم اللغوى والأثرى (ولیم همبولدت) الذى ذكرناه مرارا، والذى تولى فى سنة ١٨٠٩ وزارة المعارف فى بروسيا. وقد احتفظ (همبولدت) من صفة (المواطنية العالمية) باتساع الأفق ، واحترام الاستقلال الذهنى ، وإن كان هو الآخر قد تخلى عن هذه (المواطنية العالمية) وصار يعتنق الفكرة الوطنية ، ويفسر الرغبة فى إنشاء جامعة برلين قول (همبولدت) : « إنه لم يعد هناك ملجأ أو حمى للعلوم والفنون الألمانية ، فى وقت خضعت فيه ألمانيا لسلطان سيد أجنبي ، ولسيطرة لغة أجنبية ، ولذلك فقد صار واجباً افتتاح مركز للعلوم الألمانية وتوجيه الدعوة للعمل به إلى كل أولئك الرجال من أصحاب المواهب والكفايات الذين لا يعرفون ملجأ يلجأون إليه » . وحصل (همبولدت) من الدولة على كل المعاونة اللازمة ، فأعد قصر الأمير هنرى ، شقيق فردريك كمقر لها ، وذلك كان أحد قصور برلين الهامة ، ثم أعطيت الجامعة منحة مالية كبيرة ، وأنشئت للأساتذة « وظائف » كافية ، أى خصصت لهم المرتبات التى تكفى لجذبهم إلى الجامعة الجديدة . وعنى (همبولدت) أعظم عناية باختيار الأساتذة الذين اشتهروا بولائهم لبروسيا وكان من بين هؤلاء — وكما هو منتظر — (فيشته) الذى شغل بضعة شهور منصب مدير الجامعة ، و (شلير ماخر) . كما وفد إليها طائفة من الأعلام المشهورين من مختلف أنحاء ألمانيا . نذكر منهم : (ميفيلاند) Miefeland فى الطب ، و (رايل) Reil فى التشريح ، و (سافينى) Savigny فى القانون ، ثم العالم اللغوى والفيلسوف (وولف) Wolfe وافتتحت الجامعة فى شهر أكتوبر من سنة ١٨١٠ ، وعدد تلاميذها (٢٥٦) ، وهو رقم لم يحصل تجاوزه قبل ١٨١٤ — ١٨١٥ ، بل لم يلبث أن نقص هذا العدد فى صيف ١٨١٣ ، وفى شتاء ١٨١٣ — ١٨١٤ ، فبلغ ثلاثة وعشرين ، وتسعة وعشرين فقط بسبب انخراط الطلاب فى سلك الجندية جماعات ووحدانا . وفى ضوء الأرقام التى ذكرناها قد لا يجوز اعتبار جامعة برلين فى هذه السنوات الأولى

« مركزاً » ثقافياً . ولكنها كانت « بداية » أكثر من أنها « نتيجة » . ولاجدال فى أن جامعة برلين كانت — على كل الأحوال — مركزاً ثقافياً ، ومستقراً للمشاعر الوطنية الملتهبة ؛ وأحد العناصر الهامة فى التجديد والإنعاش الروحى ، والنهضة الأخلاقية التى عاونت على تقويم ألمانيا وتثقيفها .

ولم يكن البحث عن فكرة جديدة (للقومية الألمانية) من نصيب المفكرين ورجال الأدب والفلاسفة وحدهم ، بل ساهم فى ذلك أيضاً طائفة من لرجال الذين كان العمل (والتنفيذ) ميدانهم . ومن هؤلاء (ستين) الذى سبق ذكره كثيراً والذى التف حوله كل الذين أرادوا « العمل » والنضال القومى من أجل تحرير ألمانيا . وكان (ستين) الذى ولد سنة ١٨٥٧ من « بارونات الإمبراطورية » وتقع أرضه فى حوض (اللاهن) Lahn . وقد انتزعت منه هذه فى التغييرات الإقليمية التى حصلت فى سنة ١٨٠٤ ، وضمت إلى (نساو) ، ففقد (ستين) بسبب هذا الحادث كل صلة قد تربطه بدولة معينة فى ألمانيا ، أى أن (ستين) صار يدين بالتبعية لألمانيا ذاتها ، وليس لواحدة من الدول التى وجدت بها ، ولقد كان لهذا « الأصل » الذى انحدر منه (ستين) أكبر الأثر فى احتفاظه بكل تلك التقاليد الرجعية التى لطبقة فرسان الإمبراطورية الرومانيـــة (الجرمانيـــة) المقدسة : فهو لم يفعل شيئاً لتحسين أحوال فلاحيه ، وهو يحتقر الفلاسفة والكهنوتيين على السواء ، أولئك الذين أيدوا الاستبدادية المستنيرة ، وهو بطبيعة الحال ولسبب أقوى يحتقر كذلك (المواطنية العالميـــة) ، ويرهبه أشد الرعب كل تلك الآراء « الاجتماعية » التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، واشتد مقته وعظمت كراهيته لها ، ولقد كان(ستين) من ناحية أخرى ، ورعا تقيا ، تلقى ثقافته الروحية وتكوينه الخلقى بجامعة (كوتنجن) Coettingen ، وعشق دراسة التاريخ ، حتى إنه لم يلبث منذ انسحابه من الحياة السياسية بعد ذلك أن شرع فى سنة ١٨١٥ فى إعداد

مجموعة من الوثائق الخاصة بتاريخ ألمانيا [1] . وعلى ذلك فقد اجتمعت فى (ستين) كل عناصر التقاليد الصحيحة الألمانية .

وقد التحق (ستين) بخدمة بروسيا كمهندس أولا ، ثم كإدارى ، ثم عين وزيرا للدولة فى سنة ١٨٠٤ ولم يكن (ستين) ممن يهتمون بتفاصيل الإدارة التى تركها لمرءوسيه ، فى حين اهتم هو بالمسائل الرئيسية . وحاول (ستين) بعد كارثة (يينا) إزالة مساوىء الإدارة وإصلاح الجهاز الحكومى فقدم فى ذلك مذكرات عديدة إلى الملك فردريك وليم الثالث ، يطلب فيها إصلاحاً كاملا ينهى ذلك النظام الإدارى الذى كانت تسير عليه الدولة من أيام فردريك الثانى ، والذى ساعد على انهيار الدولة ، عندأول كارثة نزلت بها ، والذى ثبت فشله . وفى نهاية شهر مارس ١٨٠٧ ، انسحب (ستين) لى نساو ، التى لم يلبث أن بعث منها (بمذكرة نساو) المشهورة إلى الملك يعرض فيها برنامجاً لإصلاح الدولة على أن يستند هذا الإصلاح على ما أسماه (ستين) بالروح العام الذى تمثله الهيئات الإقليميـــــة . وكان هذا البرنامج منشأ الإصلاحات التى أجراها (ستين) فى بروسيا . فقد دعاه الملك للوزارة بعد تنحية (هاردنبرج) فى آخر شهر سبتمبر من سنة ١٨٠٧ . وظل (ستين) فى كرسى الوزارة حوالى ثلاثة عشر شهرا . وكان أهم عمل قام به ، استصدار مرسوم تحرير الرقيق الذى كان قد أعده قبل وصوله للوزارة ؛ ثم إصلاح مجالس البلدية (فى نوفمبر ١٨٠٨) ؛ ثم الإصلاح الإدارى (الذى نفذ فى ديسمبر) . ولقد ترك (ستين) الوزارة فى ٢٤ نوفمبر (سبتمبر) ١٨٠٨ - كما عرفنا — بناء على رغبة نابليون بدعوى اكتشاف السلطات الفرنسية أن (ستين) كان مشتركا فى تدبير عصيان أو ثورة تنشب فى سيليزيا ، وأنه كان يريد أن يجعل بروسيا تتدخل إلى جانب النمسا فى الحرب التى أعلنت ضد فرنسا .

ولعل أهم ما قام به (ستين) أثناء وزارته ، أن نفخ روحاً جديدة فى

(1) Monuments Germanicae Historiae

هيكل الإدارة والحكومة البروسية ، فقضى على البيروقراطية الموروثة من زمن فردريك الثانى ، وسهر على تنفيذ الإصلاحات التى أدخلها حتى تم بكل سرعة ، وبصورة تجعل ممكنا المضى فيها بدونه ، وعندما نفاه نابليون خارج (الإمبراطورية) لجأ (ستين) إلى النمسا حيث أخذ يؤيد إصلاحات الوزير النمسوى (ستاديون) Stadion الذى هيأ النمسا لتصبح قادرة على الانتقام من فرنسا . واستقر المقام (بستين) أولا فى قرية (برون) Brünn ؛ ثم فى مدينة (براج) ، وأخذ يدبر الخطط والمشروعات لإشعال الثورة فى ألمانيا ضد السيطرة الفرنسية ، وبقى متصلا بالوزير (هاردنبرج) وبالوطنيين البروسيين . ولقد غادر (ستين) براج عندما ساءت العلاقة نهائياً بين القيصر إسكندر ونابليون . وفى شهر مايو ١٨١٢ ، استقر به المقام قريباً من القيصر فى سان بطرسبرج . فلم يعد إلى ألمانيا إلا بعد أن حلت الكارثة بجيش نابليون الأعظم فى روسيا ، وانتقاض العسكر البروسى بقيادة الجنرال يورك Yorck على الجيوش الفرنسية ، فرجع إلى (كونجزبرج) فى يناير ١٨١٣ .

على أن الذى تجدر ملاحظته أن (ستين) برغم أنه خصص أكثر نشاطه السياسى لخدمة ملك بروسيا ، لم يكن « بروسيا » فى تفكيره وتدبيره بل كان « ألمانيا » فى نظرته للأمور وتقديره لها . وتلك كانت ميزة « أصيلة » تميزه من (هاردنبرج) — الذى كان أصلا من هانوفر — ومن الوطنيين البروسيين مثل (شارنهورست) وكل المصلحين العسكريين فى بروسيا . وعندما احتج (ستين) على فقد أملاكه فى (لاهن) لم يكن مبعث هذا الاحتجاج حرصه على مصلحته الشخصية ، أو نزعة أنانية ، ولكن لأن هذه التغييرات الإقليمية والسياسية المترتبة على (القرار النهائى للامبراطورية) Recès d'Empire كانت إجراء لا يمكن — على حد قوله — أن تفيد منه ألمانيا فى تحقيق استقلالها ، ولضمان الاستقرار بها ، وهكذا كان استقلال ألمانيا واستقرارها — وتلك وجهة نظر « ألمانية » ولا شك — وليس المحافظة على مصالح خاصة وفردية الغرض الذى صار يعمل لتحقيقه ، والهدف

الذى استرشد به فى كل أعماله . بل إن (ستين) كان يرى وجوب أن تكون هذه التغييرات الإقليمية (والسياسية) على نطاق أوسع بكثير مما حدث ، حتى لا يبقى فى ألمانيا بأسرها سوى دولتين اثنتين فقط ، هما بروسيا والنمسا . فهو عدو لكل الدويلات الصغيرة والوسطى ، ويقسو قسوة بالغة على كل أولئك الأمراء « الجبنـــاء » الذين حاولوا بطريق التقرب إلى الحكومة الفرنسية ، زيادة مساحة أراضيهم وإماراتهم : فقد أقض مضجعه أن التغييرات الإقليمية والسياسية والتى طلب من طائفة من الأمراء التضحية ببعض ما يمتلكون بسببها لم تكن لصالح ألمانيا ، أو لتحقيق غرض نبيل وعظيم ، يعود بالنفع على الأمة بأسرها .

وإذا كان (ستين) فى السنوات التالية ، أراد إصلاح حكومة بروسيا ، فقد كان غرضه من ذلك أن يحمل بروسيا على درجة كافية من القوة تهيئها لاستئناف النضال ضد فرنسا . فهو يكتب فى مذكرة بعث بها إلى (ستاديون) « أن الواجب يقتضى الآن تذكير كل ألمانى بواجبه نحو الوطن المشترك ، ودعوته لتأدية هذا الواجب بأن يبدأ النضال ضد أعداء البشرية ، وأعداء ألمانيا » . ولقد جاء فى مذكرة أخرى له فى مارس ١٨١٠ ، ان الحاجة قد باتت ملحة لإعادة صنع أو تنشئة الشعب الألمانى لاعتقاده أن تربية الشعب الألمانى ، شرط أساسى لتقويمه ، حيث أن القوة الروحية (والخلقية) قمينة بأن تجعله يتغلب فى النهاية على القوة الجثمانية ، والتى تمثلها فى نظره السيطرة الأجنبية (الفرنسية) ، وفى مذكرة قدمها للقيصر فى سبتمبر ١٨١٢ ، أوضح (ستين) الفكرة التى استند عليها فى الحالة التى يجب أن تسود ألمانيا بعد الانتصار المنتظر على نابليون . فقال : إن من الواجب قبل كل شىء الامتناع عن إعادة الأحوال القديمة إلى ما كانت عليه سابقاً . ذلك أن « الوضع » الذى نشأ نتيجة لمعاهدات وستفاليا (١٦٤٨) كان يدعو للحزن والأسى حقاً ، بالرغم من أنه لم يكن فى صالح ألمانيا ولا فى صالح أوروبا أن تكون ألمانيا « مشلولة » الحركة ولا حول لها ولا طول ، بسبب الترتيبات الإقليمية

والسياسية التى أوجدتها هذه المعاهدات ، وبقيت آثارها «المشئومة» ما يزيد على قرن من الزمان. أما الحل الذى ارتآه (ستين) فكان وحدة ألمانيا فى دولة واحدة ذات نظام ملكى ، وذات سلطة عليا واحدة يخضع الجميع لها ، على أن تبقى لكل الأحرار حقوقهم المدنية والسياسية . فإذا تعذر إنشاء هذه الوحدة ، وكان لا معدى عن وجود بروسيا والنمسا تتمتع كل منهما بذاتيتها المنفصلة . ولا مفر من وجود عدد من الدويلات إلى جانبهما ، فلا أقل من أن يكون عدد هذه الدويلات قليلا ، وأن يتألف من تلك التى فى الشمال اتحاد كونفدرالى حول بروسيا ، ومن تلك التى فى الجنوب اتحاد كونفدرالى آخر حول النمسا ، وبذلك سوف يمتنع على هذه الدويلات أن تحيا حياة مستقلة وأن تتبع سياسة خاصة بها ، فلا تدخل فى مفاوضات مباشرة أو تبرم معاهدات ما مع الدول الأجنبية .

ومع ذلك وبالرغم من أن (ستين) كان «ألمانيا فى أغراضه وسياسته» فقد تعرض للوم الكثيرين من الذين عدوه (بروسيا) ، وأخذوا عليه أنه إنما كان يعمل لصالح بروسيا فحسب ، واتهموه بأنه يسىء استخدام نفوذه فى ألمانيا لنصرة المصالح البروسية . ولقد أجاب (ستين) على هذه المآخذ والاتهامات التى وجهت إليه فى رسالة بعث بها فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٢، إلى السياسى الهانوفرى الكونت فون مونستر Munster يؤكد فيها أنه إنما يعمل دائماً لما فيه صالح ألمانيا بأسرها ، وليس لصالح بروسيا ، قائلا : إنه لا وطن له غير وطن واحد اسمه ألمانيا ، وأنه يخلص لهذا الوطن إخلاصاً كاملا ومن كل قلبه ، فهو لا يقيم وزناً فى هذه اللحظات الخطيرة للأسر الحاكمة ، إلا من حيث أنها وسائل وأدوات (للحكم) فحسب ، ولا يريد إلا أن تصبح ألمانيا بلداً عظيما وقويا ، وأن تسترجع استقلالها وحرياتها وذاتيتها القومية (أى شعورها بهذه القومية) . وأن تصبح قادرة على الدفاع عن ذلك كله بالرغم من موضعها بين فرنسا وروسيا ، وتحقيق هذه الرغبة إنما هو فى صالح الأمة وأوروبا معا ... ثم إنه يريد الوحدة . وأما إذا كانت الوحدة مستحيلة ،

فلا أقل من حصول انتقال يفضى إلى هذه الوحدة . وفى وسع الذين يلومونه على (بروسيته) أن يضعوا أية دولة أخرى يشاءونها فى مكان بروسيا إذا أرادوا ذلك ، وأن يحصنوا النمسا ويزيدوا من قوتها بإعطائها سيليزيا ، وبادن ، وبراندنبرج ، وألمانيا الشمالية ، مع استبعاد الأمراء الذين فى المنفى ، وأن يعودوا ببفاريا وورتمبرج وبادن إلى الوضع الذى كان لها قبل سنة ١٨٠٢ ، وبالاختصار فى وسعهم أن يجعلوا النمسا صاحبة السلطة والقوة والنفوذ الأعلى فى ألمانيا ، فإنه لن يتردد فى الموافقة على ذلك إذا اتضح أنه إجراء طيب ويمكن تنفيذه عمليا . ولكن يجب على الألمان (والحكومات الألمانية) أن تضع حدا لخلافاتها ومنازعاتها التى تشبه – كما قال (ستين) – خصومات أسرتى (مونتاجيو) و (كابوليه) فى مسرحية (شيكسبير) الخالدة (روميو وجوليت) .

وفى سنة ١٨١٣ سوف لا يكون (ستين) مدفوعاً فى نشاطه بأى اعتبار لمصالح الحكومة البروسية . على أن الذى تجدر ملاحظته أن (ستين) لم يكن يفكر فى ألمانيا ، والذى كان هدفه رعاية مصالحهم من غير النمسا ، ففى فكره اشتملت ألمانيا دائماً على النمسا ، لأنه إنما كان يسعى لبناء (ألمانيا العظمى) .

وهكذا صار (ستين) يمثل فكرة الوحدة القومية الألمانية فى معناها الأعلى ، وفى أكبر درجات الشعور بها . ولا جدال فى أن (ستين) كان يتقدم معاصريه كثيرا فى تفكيره هذا ، ويتقدم بقدر كبير جدا فى هذا التفكير على الحكومات الألمانية التى استرشدت بمصالحها الخاصة الإقليمية سواء فى الجنوب أو فى الغرب ، وسرها أن ترى بروسيا وقد تقوضت عروشها (فى الحرب التى شنها عليها نابليون) ، ووجدت فى التعاون مع فرنسا ما يخدم مصالحها . ولقد تقدم ستين فى تفكيره كذلك على (الرأى العام) الألمانى الذى ظل لا يعبأ بفكرة القومية .

على أن (ستين) كان متقدما فى هذه الناحية كذلك على جماعة الوطنيين

البروسيين الذين شاركوه شعور الكراهية ضد نابليون ، ولكنهم كانوا أنفسهم « بروسيين » وليسوا «ألمانيين» ؛ فقد تبعه (كلوزويتز) و (بوين) Boyen إلى روسيا . وأما (جنسناو) صاحب اليد الطولى فى إحياء جيش بروسيا ، فكان مثل (ستين) « ألمانيا » لا يأبه بالبروسية ، وبقى لذلك بمعزل عن سائر زملائه . واستطاع (جنسناو) الإفلات إلى انجلترة فى مهمة خاصة . وقدم للوصى على العرش [1] فى شهر أغسطس ١٨١٢ مذكرة يطلب فيها إنزال جنود من الإنجليز على الشواطىء الألمانية ، ليعاونوا فى إنشاء إمبراطورية ألمانية عظيمة فى الغرب والشمال ، وفيما عدا الذين تبعوا (ستين) إلى روسيا ، وفيما عدا (جنسناو) نفسه ، بقى الآخرون فى أماكنهم ، يواصلون عملهم لتأدية رسالتهم . فحاولوا تحريك الثورة فى سيليزيا ، كما فعل أحدهم (جرونر) Grüner ، أو ظلوا يتربصون الحوادث حتى سنحت الفرصة بعد هزيمة نابليون فى حملة روسيا (١٨١٢) ، وفى أثناء هذا كله ، كانت (الحكومة البروسية) ذاتها تقوم بدور مزدوج : فيسلم (هاردنبرج) الوطنيين إلى البوليس النمسوى ، ويتحالف مع نابليون بالاتفاق مع (مترنخ) فى حملة روسيا ، فى حين أنه استمر خفية ينشىء الصلات المتينة مع الوطنيين ولقد فصم هذا الفريق من الوطنيين كل علاقة له بفرنسا ، عندما حلت الكارثة بنابليون فى روسيا ، ولم يعد هناك أى مجال للشك فى أن قوة (الجيش الأعظم) قد تحطمت نهائياً . فكان عندئذ فقط أن حاول هؤلاء وضع قوة بروسيا الجديدة تحت تصرف أولئك الذين صح عزمهم على الانتقام من نابليون وإنهاء السيطرة الفرنسية .

* * *

---

(١) أمير ويلز كان وصيا بسبب مرض والده جورج الثالث ، ثم اعتلى العرش سنة ١٨٢٠ باسم جورج الرابع .

في إيطاليا :

وقد لا تكون إيطاليا ميداناً بارز المعالم ، له خصائصه المميزة له على نحو ما حدث فى ألمانيا ، ولكن الفكرة القومية كانت قد بدأت تظهر كذلك فى إيطاليا ؛ ولم تلبث أن سجلتها حوادث شتى بسبب المقاومة ضد السيطرة الفرنسية . فكانت هناك حركات « فكرية » ، واتجاهات فى الرأى ، ثم حركات عملية ، أو ثورية ضد هذه السيطرة النابليونية ، وإن كان من المتعذر وصف هذه « الحركات » بأنها كانت « قومية » فعلا وحقيقة . من هذه الثورة التى قامت فى (كلابريا) Calabria ، ثم امتدت إلى أن وسعت مملكة نابولى كلها ، فقد كانت هذه ثورة أو عصيانا حرضت عليه الملكة (مارى كارولين) ملكة نابولى ، ضد (جوزيف بونابرت) والسيطرة الفرنسية ، وأيدت قوة إنجليزية نزلت فى يوليو ١٨٠٧ هـــذه الثورة ؛ وضمت الثورة إليها عناصر متعددة ، فكان رؤساؤها من النبلاء مثل (روديو) Rodio ، ومن اللصوص وقطاع الطرق مثل : (فراديافولو) Fra Diavolo ؛ ومن القساوسة ورجال الدين ، ومن الفلاحين ، إلى جانب المهربين ، وكل الخارجين على القانون من رجال عصابات (المافيا) Maffia فى جبال الجنوب ، والذين اشتركوا فى النضال والثورة ، كوسيلة لتماديهم فى أعمال السلب والنهب فى الحقيقة ؛ ثم كان من بين الثوار كذلك كل أولئك المتذمرين الذين أرهقتهم المصادرات ، المتعددة والأتاوات الكثيرة المفروضة عليهم ، إلى جانب قسوة (النظام) الجديد ، وإصرار (الحكومة) على جمع الأسلحة منهم . ولقد كانت الفوضى « التقليدية » فى نابولى هى التى أرادت أن تتخذ من (الحركة الوطنية) ستاراً لاستمرارها وبقائها ؛ ومع ذلك فقد تألفت الجمعيات السرية لمتابعة المقاومة ضد السيطرة الفرنسية . انفردت واحدة منها على وجه الخصوص بأن صار لها شأن كبير فى المستقبل ، ونعنى بذلك جمعية (الكاربونارى) Carbonaria .

ويبدو أن أصل هذه الجماعة ، كان جمعية سرية من (أبناء العم الفحامين الطيبين[1]) فى مقاطعة (فرانش كومتيه) ، ويبدو أنه كان أثناء حكومة (يواكيم مورا) فى نابولى أن صار (الكاربونارى) يدينون بفكرة وحدة إيطاليا .

ولقد كان بسبب الإيمان بفكرة الوحدة الإيطالية أن صار للكاربونارى وللجمعيات السرية الأخرى التى دانت هى أيضاً بهذه الفكرة ، شأن كعنصر نشاط من عناصر المستقبل التى قام على أكتافها العمل من أجل تحرير إيطاليا ، فى المحاولات التى حصلت بين سنتى ١٨١٥ ، ١٨٤٨ .

على أن الذى يجدر ذكره أن (مورا) من جهة أخرى ، قد بذل قصارى جهده لإرضاء (الشعور المحلى) ، والرغبات المحلية ، أى الاستجابة لمطالب « شعبه » ؛ فأراد أن يسلك فى علاقاته مع الإمبراطور الفرنسى مسلكا مستقلا ، ولا ينبىء عن خضوع حكومته خضوعا كليا للسيطرة النابليونية ، فقال : لا يكون المرء ملكا ليطيع أوامر غيره ! ولتنفيذ هذا التحرر من نفوذ نابليون إذاً ، طفق (مورا) يجمع حوله طائفة من الطليان الذين عرف عنهم بصورة من الصور عداؤهم لنابليون ، ومن هؤلاء وزيره (جالو) Gallo ، ورئيس شرطته (ماجنيلا) Magnella ، والذى كان متصلا بالجمعيات السرية ، ويبدو أنه يدين بفكرة توحيد إيطاليا تحت سلطان (مورا) نفسه .

وواضح أن أنواع المقاومة التى ذكرناها ضد السيطرة الفرنسية ، لم تكن حركات « قومية » صحيحة . ولم تكن كذلك من الحركات القومية الصحيحة ، كل أنواع المقاومة التى قامت ضد السيطرة الفرنسية ، على أيدى حكومات البربون التى أفقدها نابليون عروشها ، ولجأت إلى صقلية أو إلى سردينيا ، أو تلك التى قام بها الموظفون ورجال الدين فى خدمة البابوية ،

---

(1) Bon Cousins Charbonniers.

ضد السيطرة الفرنسية ، عندما أعلن نابليون (فى ١٧ مايو ١٨٠٩) ضم الأملاك البابوية إلى الإمبراطورية .

على أن السيطرة الفرنسية من ناحية أخرى قد أحدثت تغييرا وتحولا عميقا فى الأحوال الاجتماعية والسياسية السائدة فى شبه الجزيرة الإيطالية، وبدرجة يمكن اعتباره بها عملا ممهدا لإنشاء الوحدة الإيطالية . ومع أن نابليون اتبع فى « سياسته » الإيطالية خططاً متعارضة ومتناقضة ، وعلى نحو ما فعل فى ألمانيا ، فالشىء الواضح إجمالا أن النظام المبنى على الإقطاع قد ألغى ، كما ألغى حق القضاء الخاص الذى تمتع به الملاك أصحاب الأراضى، وجعل من اختصاص الخدمة العامة أو القضاء العام ، وخضع النبلاء لقانون مشترك عام فى كل مايتعلق بأراضيهم وأشخاصهم ، وألغيت العشور التى كانت تدفع لرجال الدين ، كما ألغيت الواجبات أو الالتزامات الشخصية التى على الأفراد نحو الملاك والسادة . وأمكن إلى جانب هذا كله ملاحظة بداية إصلاح زراعى فى أماكن متعددة من إيطاليا . ثم تناول الإصلاح الإدارى فى النواحى الخاضعة لهيمنة السلطات الفرنسية تبسيط الإجراءات الإدارية وإلغاء عدد عظيم من « الوظائف » الإدارية التى كانت عبئاً ثقيلا ضج الأهلون منه ، مثل الوظائف الشرفية التى يتناول شاغلوها أجورا عالية دون عمل يؤدونه ، وكان عدد الوظائف عظيما ، ثم الوظائف التى كانت تباع وتشترى . ثم عمدت السلطات الفرنسية فى الجانب الآخر، إلى تنظيم المصالح والإدارات ، لا سيما تلك المتعلقة بالحسابات العامة ، وشكلت فى كل مكان تقريباً هيئات نظامية من الموظفين الذين يخضعون لأساليب وقواعد العمل الفرنسية .

ولقد كان للسيطرة الفرنسية فى إيطاليا آثار ظاهرة فيما حدث من تنظيم للحياة القومية بها ، فى نواح متعددة ، من ذلك تشكيل جماعة الموظفين الذين استخدمتهم السلطات الفرنسية من بين اهل الطبقة المتوسطة(البورجوازية)، والذين تعاونوا مع السيطرة الفرنسية . فقد كانت تضم هؤلاء المحافل

الماسونية إليها ، وهي التي أعيد تنظيمها فصارت تسمى (بالماسونية الملكية والإيطالية [1]) . والتي نشأت أصلا في إيطاليا الشمالية ، ثم كان هناك الجيش الذي امتص عدداً كبيراً من السكان ، بسبب اتساع نطاق التجنيد حتى شمل كل أنحاء إيطاليا تقريباً ، وذلك عندما بلغ عدد الذين هلكوا من الطليان في جيوش نابليون ستين ألفاً ، ولقد وصل عدد الجيش في (مملكة إيطاليا) أي في إيطاليا الشمالية سنة ١٨١٠ حوالي تسعة وأربعين ألفاً ، وفي سنة ١٨١١ بلغ الرقم واحداً وتسعين ألفاً ، ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك مفر من اتصـــال الأهلين (سكان البلاد الطليان) بالجيوش النابليونية المعسكرة في أقاليمهم ، وكان معنى ذلك أيضاً ، أن هذه الجيوش النابليونية التي اعتمدت في إيطاليا ، على تجنيد الطليان لملء صفوفها ، كانت تتألف من حشود من أصول مختلفة ، صارت مجتمعة في مكان واحد ، وفي « منظمة » واحدة — هي الجيش — لأول مرة . فصار ممكناً حينئذ ، وللمرة الأولى كذلك ، أن يحصل الاتصال والامتزاج بين النابوليتان والسردينيين ، والجنوبيين ، بأهل الميلانيز والشماليين عموماً ، ولقد كان ذلك أول امتزاج حدث من نوعه ، وأما الضباط الذين استخدمهم نابليون في جيشه ، فقد صار اختيارهم بقدر المستطاع من بين النبلاء ، ومن بين أفراد الطبقة المتوسطة (البورجوازية) . وثمة عامل آخر ، « لتوحيد » الطليان في نطاق الخضوع للسيطرة الفرنسية : نشأ من سياسة (الحصار القارى) التي أوجبت إنشاء نوع من الاقتصاد الموحد في إيطاليا ، بمعنى التزام الطليان في أنحاء شبه الجزيرة ، باتباع نظام معين في علاقاتهم الاقتصادية مع بعضهم بعضا ، ومع البلدان الأجنبية .

وهكذا ، فإن نابليون دون أن يخلق (قومية إيطالية) — وذلك ما كان يتعذر عليه فعله ، وما لم يفعله إطلاقاً — قد أوجد السيطرة الفرنسية التي جعلت ممكنا تعرف العناصر الإيطالية المختلفة والتي عاشت أجيالا

(1) Franco - Maçonnerie Royale et Italienne.

طويلة مشتتة ، على بعضها بعضا ، وبدرجة طيبة ، ثم جعلت ممكنا قيام العمل المشترك بين هذه العناصر المختلفة ، باتاحة الفرصة لها لفعل ذلك ، ولا جدال فى أن هذا التعارف ، ثم الاشتراك فى العمل ، كانا كلاهما ضروريين للتمهيد لبناء « قومية » إيطالية فى المستقبل .

على أنه إلى جانب هذا كله ، لا يجب إغفال ما كان للحياة الذهنية ، والثقافية والخلقية فى إيطاليا من آثار هامة وعميقة فى صنع الشعور القومى وإحياء الروح القومية فى هذه البلاد ، وعلى غرار ما حدث فى ألمانيا . فقد شهدت إيطاليا فى هذه الفترة نهاية عصر الأدب الكلاسيكى ، وقبل أن تخرج إلى عالم الوجود الحركة الابتداعية (الرومانتيكية) . فوجد من الكتاب من كانوا لا يزالون يكتبون باللهجات المحلية ، ويستلهمون موضوعات كتاباتهم من العناصر المحلية ، والحياة الشعبية ، ولكن هؤلاء كانوا الأخيرين من طرازهم . نذكر منهم الكاتب المحلى (ميلى) Meli — وهو سيشليانى من بالرمو (١٧٤٠ — ١٨١٥) ، وزميله (كارلو بورتا) Carlo Porta وهو من ميلان (١٧٧٧ — ١٨٢١) ، وأما أكثرية الكتاب فكانوا من الملتحقين بخدمة الفرنسيين كموظفين فى الإدارات المختلفة ، أو ينالون من حكومة الإمبراطور الفرنسى ، الإعانات والمرتبات ، ولقد كان فريق من هؤلاء الكتاب أساتذة بالجامعات الإيطالية فى بافيا وميلان وفلورنسة ، وفريق آخر كانوا أعضاء فى الهيئات التشريعية فى (المملكة) الإيطالية ، مثل (بوتا) Botta ، ولقد كان هؤلاء جميعا يدينون بالآراء الديمقراطية التى أخذوها عن الفرنسيين ، ويكتبون فى تمجيد (الثورة الفرنسية) ويكيلون المدح لشخص نابليون .

ومع ذلك فقد كانت جهود وآثار هؤلاء الكتاب أثناء (العهد الإمبراطورى) فى إيطاليا جهوداً « قومية » فى معان متعددة ، ذلك أن جمال الأسلوب والموضوع الذى سبب ازدهار هذا النوع من الأدب ، لم يلبث أن جعله جزءا من التراث الإيطالى ، وضمن نجاحا باقيا لهؤلاء

الكتاب ، حتى بعد أن انتهى هذا الشكل الفنى الذى تميزت به كتاباتهم ، أضف إلى هذا أن كثيرين من هؤلاء الكتاب دأبوا على تمجيد الوطن ، وأشادوا بفكرة الوطنية ومحبة البلاد ، بالرغم من أنهم كانوا من أصول محلية ، يعنون بالمحليات ، والتحقوا بخدمة الفرنسيين ، فكان ممن نالوا شهرة ذائعة فى هذا العصر (أوجوفوسكولو) Ugo Foscolo (١٧٧٨ — ١٨٢٧) الذى أصدر فى سنة ١٨٠٢ « رسائل جاكوبو أورتيز الأخيرة[١] » يصور فيها الآلام التى انتابت بندقيا بسبب اختفاء وطنه (البندقية) ثم لفشله فى الحب ، حتى إنه عمد لإنهاء آلامه بالانتحار . ونال (فوسكولو) شهرة عريضة بفضل قصائده التى ظهرت إحداها سنة ١٨٠٧ بعنوان : (القبور[٢]) ، يشيد فيها بذكر الأرض التى صارت مقدسة لوجود قبور العظماء بها ، وهم الذين يقودون المجتمعات البشرية ويرشدونها للأعمال العظيمة ، والقبور التى صارت لذلك تربط الحكومات بالأرض التى نبت فيها الإنسان .

وهناك كاتب آخر ، نال شهرة مساوية ، هو (فنسنتو مونتى) Vincento Monti الذى كان معاصراً (لفوسكولو) ، لمولده فى سنة ١٧٥٤ ، وكان صاحب نتاج ضخم من القصائد ، التى تغيرت موضوعاتها حسب الظروف والمناسبات وتحت تأثير الأحداث السياسية ، فهو يكتب قصيدة فى سنة ١٧٩٣ بمناسبة وفاة القائم بالأعمال الفرنسى (بازفيل) Basville الذى قتل فى رومة وهو ينشد قصيدة أخرى لتحية أحد الشعراء وعلماء الرياضة (ماشيرونى) Mascheroni ، وحتى يحتفل (مونتى) بهذا الشاعر الرياضى ، نظم أغنيات وأناشيد وطنية تحدث فيها عن أمجاد إيطاليا ممثلة فى شخصيات عظماء رجالها من أقدم الأزمنة . ثم إن (مونتى) لم يلبث أن صار (الشاعر الرسمى) للامبراطور ، فنظم القصائد فى مديح نابليون ،

(1) Les dernières Lettres de Jacopo Ortiz.
(2) Les Sépulcres.

حتى إذا بدأ نجم الإمبراطور فى الأفول ، جذبت عروض النمسا المغرية هذا الشاعر بعد سنة ١٨١٤ للتخلى عن المذهب الحر الذى كان قد اعتنقه ، وصار يسبح بحمد هذه الدولة الأوتوقراطية . وهكذا لم تكن أحاسيسه السياسية صادرة عن مبدأ واحد ثبت عليه صاحبه . ومع ذلك فقد كان (مونتى) فى كل مراحل تطوره لايفتأ يبحث عن العناصر التى تتألف منها عظمة إيطاليا وعظمة الوطن وصالحه ، ليصوغ كل هذه المعانى فى قصائده .

ولقد كان هذا الأدب كذلك أدباً قومياً ، بمعنى أنه حقق الغاية من ذلك المجهود الذى بذل من زمن طويل لتطوير اللغة ، حتى صنع هذا الأدب من الإيطالية مايصح تسميته بلغة قومية . فقد اتفق الكتاب جميعاً على اختلاف منابتهم وبيئاتهم واتجاهاتهم ، على ضرورة دراسة الإيطالية ، وضرورة تنقية هذه اللغة وتقديسها ؛ فعل ذلك حتى أولئك الذين كانوا منهم فى خدمة الفرنسيين أو التفوا حولهم ، مثل (مونتى) ، و (سيزاروتى) Cesaroli أو أولئك الذين احتفظوا باستقلالهم الكامل، مثل (فوسكولو) ، أو (جوشو) Guoco ؛ وهـذا الأخير كان يدين بالآراء التى نادى بها (هردر) فى ألمانيا عن تقديس اللغة « الأهلية » والأساطير الشعبية الأصيلة ، واعتبارها أساسات يرتكز عليها بناء الأمة ؛ وأخيراً أولئك الذين عرفوا بعدائهم للسيطرة الفرنسية ، مثل (نيكولينى) Niccolini . وقد استطاع هؤلاء جميعاً وعن طريق بحوثهم فى نقد الأدب ودراساتهم فى قواعد اللغة ، وبفضل نتاجهم الأدبى العالى الذى صار مثلا يحتذيه الأدباء الناشئون وغيرهم، نقول استطاع هؤلاء جميعاً تنقية اللغة ؛ وإحداث نهضة لغوية (إيطالية) — أو « وطنية » — عظيمة فى إيطاليا. ولقد كانت اللغة الإيطالية السائدة هى « اللسان » التسكانى ، حيث كانت (التسكانية) اللغة الرسمية الإيطالية منذ أمد طويل . فعمد هؤلاء الآن إلى تطهير هذه « اللغة » من كل شائبة وإعادتها إلى نقاوتها الأولى .

ولقد كان من أسباب نجاح جهودهم ، التشجيع الذى نالوه من نابليون

نفسه ، حتى ظفروا بتحقيق شيء مما أرادوه في هذا السبيل في سنة ١٨٠٩ عندما تقرر أن تكون الإيطالية هي اللغة المستخدمة في المحاكم ، حتى في الأراضي التي ضمت (من إيطاليا) إلى فرنسا . وفي سنة ١٨١٢ وافق نابليون على إعادة تشكيل (أكاديمية العلوم) في فلورنسة ، فكان هذا النشاط الأدبي واللغوي مبعث شعور جديد لدى الطليان بالفخر والكبرياء ، يضاف إلى شعورهم القديم بأمجادهم الغابرة . كما لا يجب إغفال نهضتهم المعاصرة في الفنون الأدبية والموسيقى .

وواضح مما تقدم إذاً ، أن الفكرة القومية في إيطاليا ، بقيت في هذا العهد ضمن إطار الأقوال وحسب ، تلقى تعبيراً عنها في نوع الأدب الجديد ، والإحياء اللغوي « الأدبي » ولم تدخل بتاتاً إلى ميدان العمل السياسي ؛ فلا تزال معدودة لذلك « إضافة » تزيد من قيمة ومقدار التراث الأدبي والفني الإيطالي فقط ، في وقت لم يكن منتظراً فيه — بسبب ما حصل من تعاون مع الفرنسيين — أن تبرز إلى عالم الوجود « فكرة قومية » أو شعور قومي صحيح في إيطاليا ، وإن كانت كل العوامل التي ذكرناها قد مهدت لوجود هذا الشعور القومي بعد ذلك .

الفصل الثالث
انهيار السيطرة النابليونية

تمهيد :

حاولنا فى الفصلين السابقين تتبع رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة الفرنسية فى مختلف أنحاء أوروبا ؛ وهو رد الفعل الذى جعل الشعوب تحاول التحرر من سلطان الحكومة الأجنبية والذى أدى لذلك إلى مولد « القومية» ومهد لظهورها . ولقد شاهدنا كيف أن المحاولات الناجمة من رد الفعل الذى حصل كانت « فردية » أو « محلية » أو « منعزلة » عن غيرها ؛ فلم يكن مبعثها شعور عام ، وجهد منسق ، يجمع كل عناصر الأمة ، سواء فى ألمانيا ، أو فى إيطاليا ، أو فى غيرهما من البلدان التى خضعت لهذه السيطرة الفرنسية فى « ثورة » واحدة أو قومة « وطنية » تبغى التحرر والخلاص من هذه السيطرة وإنهاءها ، لتقيم فى مكانها (وحدة قومية) ألمانية أو إيطالية .

على أن الذى نريد بيانه الآن ، أن هذه السيطرة الفرنسية لم تلبث أن انهارت بفعل الحروب التى حصلت فى أوروبا فى غضون سنتى ١٨١٣، ١٨١٤، والتى عرفت (بحروب التحرير والخلاص)[1] والتى مهد لها تحطيم (الجيش الأعظم) فى حملة روسيا ، وغزو ألمانيا وانقلاب النمسا على الإمبراطور (نابليون) ، وثورتها على السيطرة الفرنسية . وكل تلك كانت حوادث بمثابة اختبار لقوى ذلك الشعور القومى الذى شهدنا بدايته أو بزوغه فى كل أنحاء أوروبا .

---

(1) Guerres de la délivrance.

ونحن فى هذا الفصل سوف نحاول بيان مدى مساهمة الشعوب فى الحوادث أو الحركات السياسية والعسكرية التى أفضت إلى سقوط نابليون ، ثم طرده وإنهاء سيطرته من أوروبا الوسطى أولا ، والتى أفضت إلى هزيمة فرنسا وإنهاء حكومته بها ثم طرده منها أخيراً . وواضح أن مثل هذه المحاولة سوف تستلزم حتما تتبع الفكرة القومية ومراقبتها عن كثب فى كل «مظهر» تتخذه هذه الفكرة ، ثم عند انتقالها من حيز الفكر إلى ميدان العمل : عسكرياً وسياسياً ، لتبرز أخيراً إلى عالم الوجود على أنقاض السيطرة النابليونية والإمبراطورية الفرنسية .

* * *

بولندة :

وكانت بولندة البلد الأول الذى انحسر عنه سلطان الفرنسيين ؛ وفى حين بقى القواد العسكريون ، مثل (بونياتوسكى) على ولائهم للامبراطور نابليون ، كان السياسيون يبذلون قصارى جهدهم للمحافظة على المظهر القوى الذى صار على كل حال لبولنده بإنشاء غراندوقية وارسو ، وعلى ذلك فقد طلب البرنس (تزارتوريسكى) الذى عرفنا أنه من الموالين لروسيا ، من القيصر إسكندر بعث مملكة بولندة القديمة ، بإنشاء مملكة جديدة يكون ملكها أحد أشقاء القيصر نفسه ، أى الغراندوقات الروس . فقال (تزارتوريسكى) مخاطباً القيصر : « فإذا حانت الساعة لتنتقم الأمة البولندية من الغزاة ، ولقيت المعاونة من جلالتكم فى ذلك ، وحاربت لتحقيق هذه الغاية ، فإن أثر ذلك سوف يكون عظيما رائعا ، بل ويتجاوز كل ما قد تنتظرونه ، وإنى متعهد بالتوقيع على كل شىء دون إبطاء ! » . ولقد عرضت كذلك من ناحية أخرى (حكومة وارسو) التسليم لروسيا على شرط إعادة أو إحياء بولندة حتى ولو كان ذلك تحت حكومة روسية مع اتحادها مع (ليتوانيا) ، واستصدار دستور لها .

ولكن هذه العروض (البولندية) لقيت مقاومة ومعارضة شديدة من جانب الوطنيين الروس، مثل (نسلرود) Nesselrode، بل ومن جانب البارون دى ستين الذى ذكرنا أنه لجأ إلى بطرسبرج، وصار أحد مستشارى القيصر. فكان من رأى (ستين) الذى ذكره فى رسالة له بتاريخ ٧ نوفمبر ١٨١٢، أن الواجب منع إنشاء مملكة بولندة مهما كان الثمن، لأن انجلترة والنمسا سوف تتحدان فى مقاومة هذا العمل. ثم إنه يخشى على وجه الخصوص أن يترتب على إحياء أو إعادة تأسيس مملكة بولندة، اصطدام النمسا مع روسيا، والحيلولة دون نجاح التحالف الدولى ضد فرنسا. فكان تحت تأثير (ستين) من جهة، ومعارضة (نسلرود) من جهة أخرى، أن تجنب القيصر الاستجابة لعروض البولنديين، (١٣ يناير ١٨١٣) وراح يبذل الوعود المعسولة لهم. الأمر الذى كان على الرغم من ذلك كافياً لأن يلزم البولنديون السكينة، ليشهدوا سقوط الغراندوقية دون أن يحركوا ساكنا، وليتمكن الروس من الاستيلاء على وارسو دون قتال، فى ٩ فبراير ١٨١٣.

وأما «موقف» المعارضة الذى وقفه (ستين) من إعادة تأسيس أو إحياء مملكة بولندة القديمة، فيفسره أن القومية الألمانية، قد وقفت بمجرد ظهورها موقف العداء من القومية البولندية، ورفض الألمان أن يتمتع البولنديون بالمزايا التى لهذه الحياة القومية، والتى كان الألمان يريدونها لأنفسهم.

* * *

بروسيا الشرقية:

وكانت بروسيا الشرقية، التالية بعد بولندة فى ترتيب البلدان التى انحسرت عنها السيطرة النابليونية (الفرنسية)، وكانت ثورة بروسيا الشرقية أول مظهر لوجود القومية الألمانية. والجدير بالذكر هنا أن الكارثة التى حلت بالإمبراطورية الفرنسية بسبب حملة نابليون فى روسيا، لم يكن ممكنا

إدراك أهميتها أو عمق أثرها فى التو والساعة فى أنحاء الإمبراطورية ، بل إن إدراك مقدار الخسارة الفادحة التى سببتها هذه الكارثة لم يحدث إلا تدريجياً ، حتى إذا اتضحت هذه الحقيقة ، أخذت تتساقط « خطوط » الفرنسيين ، العسكرية والسياسية واحداً بعد واحد ، وصار الفرنسيون لا يقفون فى تقهقرهم ، مرحلة بعد أخرى ، إلى أن تخلصت الأراضى الألمانية من وجودهم ، وتحررت من سيطرتهم بانحسار موجة المد الفرنسى عن ألمانيا انحساراً مطرداً ، أولا عن (خط) الفستيولا ، فيصل الفرنسيون فى تقهقرهم إلى خط الأودر (فى نهاية فبراير ١٨١٣) ؛ ثم يرتدون بعدئذ إلى نهر (الإلب) .

ولقد شاهدنا فى الفصول السابقة ، عند الكلام عن انهيار الإمبراطورية النابليونية ، كيف أن القوات الفرنسية فى أقصى الشمال كان عليها أولا الارتداد إلى نهر (النيامين) فى النصف الثانى من شهر ديسمبر (١٨١٢) ، فصدر الأمر إلى (ما كدونالد) بالانسحاب إلى (تلست) فى ١٨ ديسمبر ١٨١٢ ؛ ثم تبع ذلك الانسحاب إلى (الفستيولا) من نهر (النيامين) وهو الانسحاب الذى ترتب عليه الجلاء عن بروسيا الشرقية .

ولقد كان بفضل هذه الحوادث أن تسنى قيام الثورة فى بروسيا الشرقية ، فقد كان (ما كدونالد) يتولى حينئذ قيادة أقصى الميسرة ، حيث يؤلف الجيش العاشر قسما من (الجيش الأعظم) ، فى احتلال اقليم (كورلاند) Courland ، وكان فريق من هذا الجيش العاشر يتألف من البروسيين بقيادة الجنرال (يورك) Yorck . وهو من الطبقة الأرستقراطية البروسية المحافظة وكان (يورك) أصلا من الذين يكرهون « الثورات » كراهية شديدة ، ولا يريد بحال من الأحوال أن تكون ألمانيا — على حد قوله — مسرحاً لحوادث دامية كتلك التى حصلت أثناء « الثورة » فى فرنسا . ثم إنه كان من الذين يحرصون بقوة على تقاليد الجيش البروسى ، من عهد فردريك الأكبر (الثانى) ، وحز فى نفسه كثيرا لذلك أن يرى هذا الجيش وقد وصل إلى

حال سيئة . ولقد تسنى لهذا القائد (البروسى) بحكم موقع قواته فى أقصى اليسار أن يكون ملما بالأنباء المفصلة عن حقيقة الموقف ، أكثر من القائد العام الفرنسى (ماكدونالد) الذى بقى فى عزلة ، ويجهل ما كان يدور فى مؤخرة جيشه .

وأما ذلك حدث فى «مؤخرة» جيش ماكدونالد فهو أن عروضا تقدم بها الروس فى نهاية شهر سبتمبر ١٨١٢ ، إلى الجنرال (يورك)على يد الحاكم الروسى فى (ريجا) Riga — والذى كان إيطاليا يدعى (بارلوتشى) Paulucci ، وعلى يد القائد الأعلى للقوات الروسية . وبعث(يورك) يطلب تعليمات من حكومته فى (برلين) ، ولكن هذه تركته دون أية تعليمات . وبقى (يورك) يماطل الروس مدة شهرين ، ويسعى ليظفر بفسحة من الوقت فى اتصالاته بقائده الأعلى (ماكدونالد) . ولقد عمل (يورك) من تلقاء نفسه على توسيع نطاق المفاوضات التى عرضها عليه الروس ، وكان يريد الحصول على ضمانات للمملكة بأسرها ، أى الدولة البروسية . فحصل من القيصر اسكندر فى ١٨ ديسمبر ١٨١٢ ، على تعهد بعدم إلقاء روسيا السلاح قبل إعادة تأسيس بروسيا بالأقاليم التى كانت لها حتى تسترد مكانتها بين الدول الكبرى ، وهى المكانة التى كانت متمتعة بها قبل سنة ١٨٠٦ . وهكذا استطاع هذا القائد الذى كان فى عزلة عن حكومته ، ودون تلقى تعليمات منها ، أن يحيل مفاوضات «عسكرية» بدأت لإبرام هدنة لوقف القتال ، إلى مفاوضة «سياسية» . وعندما وصلته فى ٢٩ ديسمبر ١٨١٢ ، أوامر (ماكدونالد) باللحاق به عند (تلست) خلف نهر (النيامين) بادر (يورك) بعد تردد قصير ، بالتسليم الروس فى اتفاق (تاوروجين) Tauroggen فى ٣٠ ديسمبر ١٨١٢ .

وكان تسليم (تاوروجين) على غاية من الأهمية ، بل ويعتبر نقطة التحول فى (الحركة الألمانية) . فمن الناحية العسكرية وجد (ماكدونالد) نفسه مكشوفاً بسبب هذا التسليم فى جناحه الأيسر ، فاضطر إلى التقهقر من

(النيامين) صوب (الفستيولا) ، وكنتيجة لذلك اضطر إلى إخلاء (بروسيا الشرقية) . ومع ذلك فلا يجب اعتبار هذا « التمرد » الذى حصل من جانب (يورك) بالرغم من جسامة الآثار الناجمة من هذه الخطوة ، حركة قومية ألمانية . بل إن الذى حدث لايعدو أن يكون « رد فعل » عسكرى ووطنى ، من جانب أحد البروسيين فحسب .

ولقد صار الموقف متغيرا بسرعة عظيمة بعد تسليم (تاوروجين) ؛ لأن بروسيا الشرقية كانت حالها على درجة كبيرة من السوء بسبب التخريب والدمار الذى حل بها ، نتيجة للقتال الذى دار فى أرضها أثناء حملة ١٨٠٧ (معركتا إيلو وفريدلاند) ، ثم أثناء عمليات سنة ١٨١٢ ، عند إعداد الحملة ضد روسيا ، وأثناء الحملة نفسها ، فأنهكت قوى بروسيا الشرقية تماماً، وعلى وجه الخصوص ، بسبب مصادرة المؤن وغير ذلك من المنتجات التى استولت عليها فرنسا « لتموين » جيوشها ، الأمر الذى هيأ بروسيا الشرقية لأن تشعر بالعداء المستحكم ضد فرنسا .

على أن (بروسيا الشرقية) كانت إلى جانب هذا ، القسم من ألمانيا الذى شاهد أهله وحدهم (الجيش الأعظم) بعد أن حلت به الكارثة فى روسيا ؛ فشهدوا (الهاربين) المهزومين من الجنود الذين اجتازت فلولهم هذا الإقليم، فى طريق تقهقرهم المطرد وقد استبد بهم الهلع والفزع بعد الهزيمة التى أصابتهم . أضف إلى هذا أن « الموظفين » فى بروسيا الشرقية ، كانوا من البروسيين « الوطنيين » ، الذين أرادوا تخليص « وطنهم » من وطأة السيطرة الأجنبية .

تلك إذاً كانت الأسباب التى أدت إلى إشعال الثورة فى بروسيا الشرقية . ولقيت هذه الثورة كل تأييد من جانب (شون) Schoen رئيس الإدارة البروسى ، والذى كان منتميا لنفس الجماعة الوطنية التى التفت حول (ستين) ، ثم من جانب القائد الأعلى فى بروسيا الغربية الجنرال (بولو) Bulow الذى أخذ على عاتقه دعوة كل « المسرحين » إلى الخدمة . وأما (يورك)

فقد بدأ من تلقاء نفسه يشن هجوماً على خطوط الفرنسيين الخلفية ، فى الوقت الذى استمر فيه الروس يهاجمون هؤلاء ، وبالرغم من أن (الحكومة البروسية) كانت لا تزال « حليفة » لنابليون . والذى تجدر ملاحظته أن كل النشاط الذى حدث أثناء هذه الثورة ، كانت الهيئات المختلفة فى الإدارة والجيش معا هى القائمة به ، ولكن دون تصريح من الحكومة ذاتها أو اعتراف من هذه به ، وخارج نطاق « المسئولية الحكومية » .

والواقعة الحاسمة فى هذه الثورة ، كانت وصول البارون (ستين) إلى كونجزبرج فى ٢٢ يناير ١٨١٣ ؛ وقد حضر (ستين) مزودا بتفويض كامل من القيصر إسكندر للعمل ضد الفرنسيين . ولقد كنا ذكرنا عن (ستين) أنه كان فى تفكيره « ألمانيا » ، ولا يأبه كثيرا بمصالح بروسيا فى حد ذاتها ، ومنفصلة عن صالح ألمانيا ، فكان (ستين) مدفوعا فى نشاطه بعدائه وكراهيته لفرنسا . ولذلك فقد وجه اللوم بمجرد وصوله هو (وجنستاو) إلى رئيس الإدارة فى بروسيا الشرقية (شون) ، لأنه لم يذبح الفرنسيين الذين مروا من « مقاطعته » . ولم تكن فى نظر (ستين) ثورة بروسيا الشرقية إلا أداة أو وسيلة للقيام بعمل أعظم : هو خلاص ألمانيا وتحريرها ، وتأسيس ألمانيا « جديدة » مرة أخرى .

وكان من أجل خلاص ألمانيا وتحريرها وإعادة إنشائها ، أن عمد (ستين) إلى رفع (الحصار القارى) فورا ، والذى كان عبئاً ثقيلا على بروسيا ، وإلى جمع الأتاوات للانفاق منها على المقاومة التى يعزى إليه كل الفضل فى تنظيمها بأن بادر بجمع (مجلس الطبقات) الإقليمى فى بروسيا الشرقية لتقرير إنشاء وتنظيم الجيش . واستطاع (ستين) أن يؤسس من العناصر المحلية نوعاً من « الحكومة » تتولى شئون الإدارة والحكم وتنظيم المقاومة فى غيبة الحكومة الملكية .

أما المجلس الإقليمى فقد اجتمع فى (كونجزبرج) فى ٥ فبراير ١٨١٣ ، وفى ٧ فبراير أقر المشروع الذى كان قد أعده (ستين) لإنشاء الجيش .

وعندئذ غادر (ستين) بروسيا الشرقية ليذهب إلى الروس تاركا لأصدقائه الذين خلفهم بها مهمة تنظيم الثورة . وكان (المجلس الإقليمى) يتألف من سبعين عضوا ، نصفهم من ممثلى طبقة النبلاء ، والنصف الآخر ممن يمثلون المدن والمهن الحرة . وكان هذا المجلس فى حقيقة أمرة ، مجلس نبلاء فحسب ، حيث لم يشترك الشعب فى انتخاب أعضائه . فبقى الشعب بعيدا عن هذه الحركة .

على أن هذا المجلس بسبب انعقاده دون صدور دعوة له بالاجتماع من الملك ، وبفضل القرارات التى اتخذها ، نجم من وجوده افتئات على حقوق الملك ، كما كان إجراء ثوريا فى صميمه ، بالرغم من كل تصريحات وإعلانات الولاء لمليكهم ، التى أصدرها أعضاؤه ، وتأكيدهم الخضوع للملكية .

ولذلك فقد تميزت الحركة البروسية بظاهرتين ، بقيتا تلازمانها فى كل أدوارها ، أولاهما أنها كانت حركة « نبلاء » قامت بها الطبقات العليا فى المجتمع البروسى ؛ وثانيتهما أن هذه الحركة لم تكن « حكومية » ولم تخش العمل خارج النطاق الحكومى ، وصارت لذلك تدعو لمبادآت العمـــل الثورية فكان أن أتم (المجلس) تأليف الجيش الإقليمى ، عندما اتخذ قرارا بذلك فى ٧ فبراير ١٨١٣ ؛ بأن يصير تشكيل هذا الجيش الإقليمى Landwehr خارج نطاق الجيش النظامى ، والسبب فى ذلك أنه كان لا يزال يسود الطبقات المتنورة فى بروسيا شعور بعدم الارتياح ، أو بالعداء ضد الجيوش المحترفة ، وهو الشعور الذى كان ملحوظا بين أوساط هذه الطبقات فى أواخر القرن الثامن عشر . أما هذا الجيش الإقليمى Landwehr المؤلف من أهل البلاد ، فهو الذى يجب أن يكون الأداة اللازمة للدفاع عن أرض الوطن ضد الغزو الأجنبى من جهة ، وكذلك أداة الثورة ضد السيطرة الأجنبية بمجرد اختراق العدو لحدود البلاد . والتحق بهذا الجيش الإقليمى كل الشباب والرجال من سن الثامنة عشرة إلى سن الخامسة والأربعـين : المتطوعون منهم أولا ، ثم أولئك الذين يأتى دورهم للخدمة العسكرية بطريق « القرعة » على أن

يكون لهؤلاء الاختيار فى الوقت نفسه فى أن يأتوا بمن يحل محلهم فى الجيش . والذى تجب ملاحظته أن هذا الإجراء الأخير لم يكن مذكوراً فى مشروع (ستين) الأصلى ، الذى ذكرنا أن (المجلس) كان قد اقترع بالموافقة عليه فى يوم ٧ فبراير نفسه . ولكن لم تلبث أن طلبت (الطبقة الثالثة) — التى تمثل المدن — إدخاله ، كما أبدى الجنرال (يورك) رغبته فى ذلك . ولقد بدأ التنفيذ فور الاقتراع على مشروع إعادة تأسيس الجيش وتنظيمه ، دون انتظار موافقة الملك الذى كان بعيدا .

ولكن للمرء أن يتساءل عن أثر أو صدى هذه الثورة التى حصلت فى بروسيا الشرقية على سائر المقاطعات التى تتألف منها دولة بروسيا . فإن الذى حصل ، كان أن غادر الملك برلين فى ٢٢ يناير ١٨١٣ قاصداً إلى (برسلاو) Breslau بعد أن عمل على تنحية الجنرال (يورك) من قيادته ، وبعد أن وجه اللوم إلى (مجلس الطبقات) فى كونجزبرج ، بسبب القرارات التى اتخذها . وعلى ذلك فإنه لم تلبث أن تركت حكومة الملك جانباً ، وتشكل نوع من (الحكومة المضادة) من الوطنيين فى براندنبرج . وعمد القواد الذين شاهدناهم على رأس الثورة ، مثل (يورك) و (بولو) إلى التفاهم مع القائد الروسى الأعلى (ويتجنستين) Wittgenstein [1] من أجل الزحف صوب نهر (الأودر) ضد الفرنسيين . وضغط هذا الإجراء على يد الملك ، فوجه فردريك وليم الثالث فى ٣ فبراير ١٨١٣ دعوة للمتطوعين للانخراط فى صفوف الجيش حتى يزيدوا من قوته ؛ وفى ٩ فبراير أوقف الملك كل الاستثناءات من الخدمة العسكرية فى طبقة الشبان من سن السابعة عشرة إلى الرابعة والعشرين . فكان من أثر هذه الترتيبات أن اصيب الشعب البروسى « بحمى » خفيفة من أجل الدفاع عن الوطن وخلاصه .

ولقد كان (الجيش الإقليمى) إذاً — Landwehr — بمثابة حجر الأساس للقومية البروسية ، عندما أقبل على التطوع به البروسيون من

(1) Louis Adolph, Prince of Sayn.

من مختلف الطبقات ، وخصوصاً الطبقات المثقفة ، التي لوحظت فيها الملامح الأولى للقومية الألمانية . فاعتنق أهلها بحماس شديد فكرة التسليح العام للنضال ضد فرنسا . فصار أساتذة الجامعات يتولون « شرح وتفسير » مرسوم الدعوة للمتطوعين (منذ ٣ فبراير) ؛ فعل ذلك (فيشته) في برلين ، و (ستفان) Stefens في برسلاو ، وغيرهما في سائر الجامعات في (هال) و (كونجز برج) ، وحتى في بروسيا القديمة التي كانت قد ضمتها إليها (الدولة الفرنسية) ، ثم في (يينا) في شهر مارس (١٨١٣) . وجذبت هذه الحركة — على وجه الخصوص — كل الشباب ، فكان شباب الجامعة هم الذين التحقوا (بالجيش الإقليمي) أولا ، وبقيت جامعة برلين مدة من الزمن تكاد تكون خالية من طلابها . فلم يوجد بها سوى ثلاثة وعشرين وحسب . واشتركت طبقتا النبلاء والبورجوازي مع الشباب في حركة التطوع هذه ؛ وكان لذلك أن صارت هذه الحركة ، حركة الأوساط المثقفة والطبقات العالية » وقدمت برلين وحدها ستة آلاف متطوع في حين بلغ عدد سكانها وقتئذ مائة وخمسين ألفا . ولقد ترتب على حماس الرغبة في التطوع أن خلت الكليات في أماكن أخرى من طلابها ، وتعددت الأمثلة على صدق هذه الرغبة ففي (سيليزيا) طلبت كل هيئات الموظفين أن تحل هيئات أخرى محلها ليتطوع أفرادها في الجيش ؛ ثم عمد أحد القواد الشبان (لوتزوف) Lützov إلى إنشاء فرقة من (القناص السود) Chasseurs Noirs مهمتها إدخال المتطوعين في صفوف الجيش الإقليمي ، من الذين يريدون ذلك في جهات أو أقسام ألمانيا الأخرى .

على أن هذه الحركة لم تلبث — على ما يظهر — أن أزعجت السلطات الحكومية في ألمانيا وخارجها ، فانزعج (مترنخ) مما أسماه « بهياج الخواطر الفظيع » المنتشر في سيليزيا ، وفي بوهيميا ، ووستفاليا ، ثم في التيرول كذلك فكتب في ١٨ فبراير ١٨١٣ : « إنه ليس بالأعمى الذي لا يرى خطورة هذه الحركات الشعبية المستثارة باسم شرف ألمانيا واستقلالها . لأن هذه

سوف لا تلبث أن تحطم الصلات والروابط السياسية والاجتماعية » . ولقد كان الانزعاج الذى حصل وقتئذ هو مبعث كل ذلك الانزعاج والتخوف الذى غشى الحكومات الأوروبية بعد انقضاء عهدى الثورة الفرنسية وإمبراطورية نابليون ، والتى صارت تتوجس خيفة من كل حركة شعبية تتوقع أن تنقلب عاجلا أو آجلا إلى « ثورة » عارمة تجرف هذه الحكومات نفسها .

وأما هذه الجيوش (أو القوات) البروسية الكبيرة فقد صارت مدفوعة فى نشاطها بحدة العاطفة « الوطنية » وشعور الكراهية العظيمة ، الذى كان مبعثه كل تلك الأحقاد التى أثارتها السيطرة الفرنسية ، وزرعها فى القلوب النظام النابليونى . ولقد طغى شعور الكراهية هذا على كل ألمانيا ، فامتد الهياج حتى شمل كل ألمانيا الشرقية ، ثم ألمانيا الشمالية ، عندما ضمت (حركة التطوع) إليها مدينة (همبورج) ، وأقاليم الهانسا .

ومع أن (حكومة) بروسيا أرادت التزام خطة « التحفظ » ، وكانت تبغى ربط قضيتها بمصالح النمسا ، وتشعر بالارتياب من ناحية روسيا ، وكانت متحذرة من أطماع القيصر اسكندر ويستبد بها القلق والخوف من الأساليب والأعمال الثورية التى اقترنت بنشاط الحركة الوطنية ، فقد اضطرت هذه الحكومة إلى العمل تحت ضغط هذا التيار الجارف من الشعور الوطنى ، ورضخ فردريك وليم الثالث لآراء (ستين) الذى حضر بنفسه إلى (برسلاو) — المكان الذى قصد إليه الملك كما ذكرنا بعد مغادرته برلين — فكان بسبب ضغط (ستين) عليه أن قبل فردريك وليم الثالث المحالفة مع روسيا فى معاهدة (كاليش) Kalisch فى ٢٧ فبراير — أول مارس سنة ١٨١٣ . وقد كانت تلك معاهدة مزعجة تماماً لحكومة بروسيا ، لأن القيصر مقابل التحالف ضد فرنسا قد تعهد (فى مادة سرية) بإرجاع بروسيا إلى الحدود التى كانت بها سنة ١٨٠٦ ، دون أن يصدر منه أى تأكيد بأن تسترجع بروسيا الأقاليم جميعها التى كانت فى حوزتها قبل

سنة ١٨٠٦ ، ودون الحصول على أى ضمان بإعادة تأسيس بروسيا بالصورة التى كانت عليها قبل الغزو الفرنسى ، وذلك فى مقابل هذه المخاطرة العظيمة: الاشتباك فى حرب جديدة مع روسيا ضد فرنسا . ولقد كان وصول القيصر نفسه إلى برسلاو فى ١٥ مارس ١٨١٣ ضرورياً ليعلن فردريك وليم الثالث الحرب على فرنسا فى ١٦ مارس ، وليتخذ فى اليوم التالى (١٧ مارس) قراراً على جانب عظيم من الأهمية . هو أن يعمم نظام (الجيش الإقليمى) الذى نشأ فى بروسيا الشرقية ، حتى يشمل كل مقاطعات أو أقاليم المملكة ، ولكن مع فارق هام ، هو إلغاء حق الاختيار الذى يخول الأفراد المقترعين للخدمة تسمية غيرهم ليحلوا محلهم فى هـــذه الخدمة العسكرية - على نحو ما سبق تفصيله - وفى ١٢ إبريل ١٨١٣ قرر الملك نوعاً من (التعبئة العامة) فى بروسيا من طراز ما فعلته (الثورة الفرنسية) فى سنتى ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ ، وفرضت الخدمة العسكرية الإجبارية على البروسيين مدة اشتعال الحرب .

وهكذا تبدو هذه الحركة البروسية « تلقائية » من نوع أخلاقى ، تلتقى فيه الحركتان اللتان سبق أن تناولنا كلا منهما على حدة : المقاومة البروسية الصحيحة ضـد السيطرة الفرنسية ، أو الحركة « الوطنية » البروسية ، ثم « فكرة » الإحياء والتجديد أو الانتعاش الأخلاقى التى كان قد أخذ بها الرؤساء والقادة الألمان المثقفون وعملوا بها من أجل خلق ألمانيا جديدة ، ببث الروح القومية بها .

ولمعرفة مدى اشتراك المجتمع البروسى مع سائر المجتمعات فى ألمانيا فى هذه الثورة ضد فرنسا ، كانت ضرورية دراسة التنظيم العسكرى الذى حصل على أثر الحوادث التى وقعت فى روسيا ، أى الوقوف على مقدار الأثر الذى كان للقرارات التى ذكرناها فى شهرى فبراير ومارس ١٨١٣ والأسلوب أو الطريقة التى نفذت بها .

وبشأن التنظيم العسكرى الذى حدث ، لا مناص من التمييز بين عنصرين

تتألف منهما القوات المقاتلة ، هما (المتطوعون) ، و (الجيش الإقليمى) Landwehr . فالأولون كانت تضمهم فرق مخصوصة ومعزولة ، لكل واحدة منها رئيسها ، فلم تدخل فى نطاق الجيش ؛ ومبعث هذا النوع من التنظيم كان احترام آراء كل أولئك الذين ظلوا يسيئون الظن (بالجيش المحترف) ويضمرون العداء له ، وهم الذين تجمعهم الطبقات المتنورة والغنية فى بروسيا . فكان انخراط المتطوعين فى مجموعات منفصلة ، وفرق « حرة » بمثابة الامتياز الذي صار لأهل الطبقات المثقفة والمتعلمة والتي كانت فى بحبوحة من العيش ، وعلي ذلك فقد قل عدد المتطوعين لدرجة كبيرة جداً فى سلاحى المدفعية والمهندسين ، وهما (السلاحان) اللذان لم يكن بهما « متطوعون » ، أو أن هؤلاء كانوا قد اندمجوا فيهما اندماجاً كلياً مع سائر الجند . وأما عدد (المتطوعين) فقد بلغ فى شهرى مارس وإبريل ١٨١٣ ، حوالى خمسة عشر ألف متطوع ، وذلك رقم قياسى ، تدرب من هؤلاء حوالى سبعة أو ثمانية آلاف ، بدرجة تؤهلهم للاشتراك فى العمليات العسكرية ابتداء من شهر مايو . وأما الجيش الذى انهزم على يد نابليون فى واقعتى (لوتزن) و (بوتزن) — فى مايو ١٨١٣ — فقد كان الجيش النظامى البروسى لم يكد يزيد حجمه على ما كان عليه فى وقت السلم ، ولم ينضم إليه إلا عدد قليل من قوات المتطوعين ، والرديف Krümper فبلغ عدده خمسة وثلاثين ألف مقاتل .

وأما (الجيش الإقليمى) فقد عظم به عدد المتطوعين الذين استجابوا لنداء الدولة . وكان تنظيم هذا الجيش بطيئاً . وتم فى صور غير متكافئة ، وإن كان قد صار يشكل فى مجموعه (جيشاً وطنياً) مؤسساً على (التعبئة العامة) . ومع ذلك فقد صار هذا الجيش الوطنى فى حقيقته تنظيما إقليميا ، لأن (مجالس) المقاطعات أو الأقاليم هى التى قامت بتنظيمه وتشكيله . فأنشأت هذه لجاناً من اثنين من النبلاء واثنين من ممثلى العامة لتعيين الضباط . ولم يتم تنظيم (الجيش الإقليمى) بدرجة متساوية فى كل من

سيليزيا و بروسيا الغربية ، أى فى بروسيا القديمة البولندية . فقد كثر فرار المجندين من صفوف الجيش ، وأكثر الذين هربوا من الخدمة بدلا من الالتحاق بالجيش كانوا من أصل بولندى ، فعبروا الحدود إلى خارج البلاد . وفى بروسيا الشرقية كان كذلك عدد الهاربين من التعبئة العسكرية كبيراً . وفى بوميرانيا استطاع الفارون من الخدمة العسكرية — وكانوا كذلك كثيرين — الهروب بطريق البحر واللجـــوء إلى السويد أو إلى الجزر الدانمركية . وعجز « الفلاحـون » فى الريف عن « الفرار » من الخدمة ، لوقوعهم من أجيال عديدة تحت نفوذ وسلطان سادتهم من (اليونكر) ؛ ومع ذلك ففى أحايين كثيرة شوهـد هؤلاء الأسياد (اليونكر) يقودون بأنفسهم « فلاحيهم » إلى مراكز الخدمة العسكرية . ولكن نجاح (الجيش الإقليمى) كان محققاً فى المقاطعات أو الأقاليم التى كانت أصلا بمثابة الدروع الواقية ضد الغزاة على حدود بروسيا ؛ فكثر عدد الذين انخرطوا فى سلك (الجيش الإقليمى) دون انتظار (للقرعة العسكرية) ومدفوعين بالواجب الوطنى . ففى حين بلغت فى المتوسط نسبة الملتحقين بالجيش الإقليمى بطريق (القرعة) ١٢٪ فحسب ، وهى نسبة ضئيلة ، وصلت هذه فى أقاليم الثغور ، فى بروسيا الشرقية ٢٧ ٪ ؛ وفى وسط براندنبرج كانت ١٤ ٪ ، وفى بقية المقاطعات بلغت حوالى ٨٪ . وتلك الأرقام تدل ولا ريب على أنه كان هناك نوع من « الزعزعة » الوطنية . ولكن لا يجب أن يغيب عنا كذلك أن نظام القرعة لم يشمل كل « المجندين » فى الجيش الإقليمى ؛ فقد أرغم قسم كبير من الأهلين على الانخراط فى سلك الجيش إرغاماً بطريق التجنيد الجبرى .

وفى هذا الجيش (Landwehr) احتفظ النبلاء بالمراكز والوظائف العسكرية العليا ، فوحـــدوا صفوفهم ليبعدوا من هيئة الضباط — بكل ما وسعهم من جهد - أفراد الطبقة المتوسطة (البورجوازية) فصار النبلاء هم الذين يشغلون وظائف « الضباط » فى هذا الجيش ، وكان هؤلاء

من الذين عنى (شارنهورست) فى السنوات السابقة بتدريبهم وتهيئتهم لملء هذه المناصب .

وبلغ عدد قوات (الجيش الإقليمى) حوالى المائة والعشرين أو المائة والثلاثين ألفاً من مجموع الجيش البروسى بأسره الذى قدر بنحو مائتين وسبعين ألف مقاتل . وكان فى شهر أغسطس ١٨١٣ ، أن ظهر (اللاندفهر) فى ميدان المعارك ، وكان يؤلف وقتئذ حوالى نصف عدد القوة « العاملة » . ولا جدال فى أن وجود (الجيش الإقليمى) قد أدخل تغييراً كاملا على طابع الجيش البروسى و « شكله » الذى كان حتى هذا الوقت (جيشاً محترفاً) ، على أن الذى يجدر ذكره أن تشكيل (الجيش الإقليمى) والتغيير الذى حدث بسببه على طابع وتكوين الجيش البروسى عموماً ، لم يؤديا بحال من الأحوال إلى اندماج أو امتزاج (الطبقات الاجتماعية) فى الفرق العسكرية . وذلك لأن الجيش الإقليمى لم يكن « تعبئة ديموقراطية » على غرار التعبئة العامة التى حصلت على يد حكومة (الثورة) فى فرنسا ، بل إن هذا الجيش الإقليمى كان مجرد تنظيم عسكرى ، ولا غرض من إنشائه إلا الحرب والقتال فحسب . فلم يكن غير (المتطوعين) فى هذا الجيش الإقليمى ، ممن يعتبرون عنصراً وطنياً وقومياً حقيقة .

وهكذا ، فالذى يبدو من هذه الدراسة أن الحركة الوطنية أو القومية البروسية ، قد بقيت غير مستكملة ، وبالدرجة أو الصورة التى بقيت بها غير مستكملة كذلك إصلاحات (هاردنبرج) والحكومة البروسية التى ذكرناها فى ميادين الاجتماع والإدارة . ولذلك فإن هذا (الجيش الإقليمى) مع ما كان يرمز إليه من نهضة أخلاقية ووطنية ، كان لا يعدو كونه أداة مواتية لمواجهة موقف عسكرى ، هو ضرورة القتال للتحرر من السيطرة الأجنبية .

سائر ألمانيا :

ذلك إذاً كان أثر الثورة التي حصلت في (بروسيا الشرقية) ، والتنظيم العسكري الذي أوجد (الجيش الإقليمي) ، على بروسيا .

أما في خارج بروسيا ، وبمعنى آخر في سائر ألمانيا فالذي لا شك فيه أن ألمانيا بأسرها كان يحركها للثورة شعور الكراهية والعداء العظيم لفرنسا ، وهو شعور وطني . ومع ذلك فإن هذه الحركة لم تتغلغل بالدرجة الكافية ليتأثر بها المجتمع الألماني بأجمعه ، ولم تكن عامة في كل أنحاء ألمانيا ، ولا يجب لذلك المغالاة في تقدير قيمتها ، أو التسليم بادعاء الأسطورة القائلة بأن ألمانيا بشعوبها قد هبت متكتلة في ثورة عارمة شاملة ضد السيطرة النابليونية ، وتلك حقيقة سوف توضحها الحوادث التالية .

فقد بذل (ستين) بادىء ذي بدء وجماعته ، قصارى جهدهم لإحداث ثورة عامة في كل أنحاء ألمانيا لإشعال حرب قومية « ألمانية » ضد فرنسا ، فأكثر من توجيه النداءات ، وإذاعة الدعوة التي شفعها بالإنذارات والتهديدات لتحريك هذه الثورة « القومية » ؛ وآثر (ستين) العمل في هذا الميدان — على نحو ما جرت عليه عادته — بالتعاون مع روسيا ، فأصدر بالاشتراك مع (نسلرود) في ١٩ مارس ١٨١٣ باسم ملكيهما ، نداء موجهاً « لألمانيا » أوضحا فيه أن خلاص ألمانيا هو الغرض من الحرب ، ودعوا للاشتراك في هذه الحرب التحريرية كل شعوب وملوك وأمراء ألمانيا ، ولقد رسم هذا النداء صورة لما سوف يكون عليه الوضع سياسياً في ألمانيا بعد إنهاء السيطرة النابليونية . فأعلن (ستين) و (نسلرود) انحلال (اتحاد الراين الكونفدرالي) على أن تحل محله (لجنة مؤقتة) لإدارة الأراضي الألمانية المستنقذة من السيطرة الفرنسية ، وتتألف من مجلس مندوبين عن روسيا وبروسيا والحكومات الأخرى التي تنضم إليهما ، مع تسمية (ستين) رئيساً لهذه الإدارة . وبمقتضى البرنامج الذي وضعاه تصبح البلاد مقسمة

إلى خمسة أجزاء ، من : سكسونيا ، ووستفاليا ، وغراندوقية برج Berg ، وأقاليم (ليب) Lippe ، ومصبــــات نهر الإلب مع مكلنبرج ، ثم راح الإثنان فى هذا النداء يتهددان كل أمير ألمانى يتخلف عن إجابة الدعوة بفقد ممتلكاته . وواضح من لهجة هذا النداء والأغراض التى هدف إليها ، أن (ستين) نفسه كان إلى حد كبير مسئولا عنه .

وإلى جانب هذا النداء ، صدر نداء آخر ، وجهه إلى ألمانيا القائد الروسى المعروف (كوتوزوف) فى ٢٥ مارس ١٨١٣ . وهذا النداء يفسر الغرض من (الحركة) أو الثورة بقوله : « إنه مساعدة الشعوب والأمراء فى ألمانيا على استرجاع ذلك التراث الذى اغتصب منهم ، والذى يتعذر النيل بشىء منه ، ونعنى بذلك حرياتهم ، واستقلالهم ؛ الشرف والوطن ! فلا يسع كل ألمانى مستحق لهذه التسمية إلا المبادرة بالانضمام إلى صفوفنا فوراً . . . وبقدر استناد قواعد هذا العمل ومبادئه على الروح القديمة التى للشعب الألمانى ، واقتدائه بها ، سوف يتسنى لألمانيا التى تجدد شبابها ، وزاد نشاطها ، وصارت متحدة ، أن تعود للظهور ثانية ، لتتبوأ مركزاً ممتازاً بين أمم أوروبا » .

ولقد كانت تلك التى صدر بها هذان النداءان فى ١٩ و ٢٥ مارس ، « لغة ثورية » الأمر الذى كان فى حد ذاته شيئاً جديداً فى ألمانيا ، والذى ترتب عليه من جهة أخرى أن طفق الألمان يفسرونه بأنه بمثابة التعهد المزدوج : فى صالح الحرية السياسية من ناحية ، وفى صالح الوحدة القومية من ناحية أخرى .

وأما هذه الحركة « القومية » التى وجهت الدعوة للألمان من أجلها ؛ فقد أثمرت فى التو والساعة حركة من القريض الوطنى ؛ حيث نبت جيل جديد من الشعراء ، عرفنا منهم (تيودور كرونر) الذى ذكرنا أنه قتل فى واقعة (ليبزج) والذى جمعت أغانيه وأناشيده بعنوان (المزهر

والسيف [1]) ؛ كما كان منهم الشاعر (روكيرت) Rückert الذى نشر منظوماته ، ثم (شينكندورف) Schenkendorf ، ثم (أوهلاند) Uhland وغير هؤلاء كانوا كثيرين .

على أن « الحكومات » الألمانية ، وقفت على العكس من ذلك موقفاً فى غاية « التحفظ » من الأحداث الجارية ؛ فلم تشأ هذه الحكومات «الانتقاض» على نابليون إلا فى خريف سنة ١٨١٣ ، أى بعد أن تأكد لديها أن سقوط نابليون وهزيمته قد صار أمراً محققاً ، وذلك على خلاف ما حدث فى ألمانيا الشمالية ، التى انتشرت بها الثورة بكل سرعة ، فى (همبورج) فى١٨ مارس ، ثم فى (مكلنبرج) التى قدمت وحدها عدداً من (المتطوعين) بلغ ستة آلاف . أما (بفاريا) فإنها لم تنبذ الولاء لنابليون إلا يوم ١٦ سبتمبر ، وكان فى ٨ أكتوبر فقط أن أعلنت الحرب ضده . وانتظرت (ورتمبرج) هزيمة نابليون فى واقعة (ليبزج) بين ١٦ ، ١٩ أكتوبر لتعلن موقفها العدائى منه أخيراً فى ٢٣ أكتوبر ، ولقد كانت هذه الحكومات تتجه بنظرها صوب النمسا ، وتوجيهات الحكومة النمسوية (ووزيرها مترنخ) ، وليس صوب المجموعة البروسية الروسية التى يشرف على توجيهها - كما شاهدنا - (ستين) بالتعاون مع (نسلرود) .

ثم إن حركة المقاومة هذه أو الثورة لم تمتد إلى ألمانيا الغربية ، بل بقيت لا تتعدى ألمانيا الشرقية والشمالية ، فظلت بلاد الراين بعيدة عن هذه الحركة ، حتى إن (بوچنو) Beugnot القائم الفرنسى بشئون الحكم والإدارة فى غراندوقية (برج) لم يلبث أن لاحظ — كما أثبت ذلك فى جورناله — كيف أن الطبقات العليا الراينية وحدها كانت تقابل بالسرور خبر انكسار الجيش الفرنسى فى روسيا ، فى حين أن سواد الأهلين قد أحزنتهم حزناً عميقاً هذه الكارثة . على أن الذى يجب ذكره على كل الأحوال أن الإدارة

---

(1) Hymne de la Lyre et L'épée.

الفرنسية فى إقليم الراين ، قد خلفت آثاراً بعيدة الغور سوف يظهر تفاعلها من جديد فيما سوف يقع من حوادث بعد سنة ١٨١٥ خصوصاً .

ولقد صادفت هذه الحركة الثورية (فى ألمانيا) صعوبات عديدة ، مبعثها رغبة أصحاب « المصالح » السياسية فى سد الطريق أمامها . وفى مقدمة هؤلاء كان الوزير النمسوى (مترنخ) ، الذى اتخذ الاحتياطات اللازمة ضد هذه الحركة الثورية ، بأن أخضع (ستين) ولجنته الإدارية التى سبق الحديث عنها ، لإشراف (لجنة دبلوماسية) خاصة . ثم أثار أصحاب البنوك الألمان المصاعب عندما رفضوا قبول السندات الإنجليزية التى قدمها الإنجليز إلى الحكومة الألمانية ، لتمويل العمليات العسكرية التاليـــة ، ثم كان من هذه الصعوبات التى صادفتها الحركة الثورية أنه لم توجد (عصابات) للمناوشات المحلية خلف الخطوط الفرنسية ، على غرار ما حدث فى الحرب الأسبانية .

وهكذا ، لم تكن هذه الحركة — كما ذكرنا — ثورة عارمة عمت ألمانيا بأسرها ضد السيطرة الفرنسية ، ولو أنه مما لا شك فيه أن البلاد (ألمانيا) فى مجموعها قد قامت بالثورة فعلا ، مدفوعة بعاطفة أو شعور الكراهية الشديدة ضد فرنسا .

ولقد كان على أساس هذه الكراهية لفرنسا وللاحتلال الفرنسى فى البلاد أن ارتكزت نهائياً وبصورة حاسمة العاطفة أو الشعور القومى فى ألمانيا .

وكان أثناء « المباحثة » فى الشروط التى يجب عقد الصلح مع فرنسا على أساسها فى سنة ١٨١٤ ، أن برز هذا الشعور القومى — بمعنى الانبثاق من الكراهية لفرنسا ولسلطانها — فى إطارات معينة . فقدم (ستين) إلى القيصر مشروعاً للصلح ، طلب فيه أن تكون حدود ألمانيا عند نهر الموز Meuse ، ولكسمبورج ، ونهر الموزيل ، وجبال الفوزج Vosges ، وعلى أن يدخل فى نطاقها كذلك قسم من الدانمرك وفى سنة ١٨١٤ صار

(ستين) يؤيد ادعاءات روسيا وبروسيا على بولندة وسكسونيا ، فى الوقت نفسه الذى طالب فيه باتساع ألمانيا من ناحية الغرب . وفى سنة ١٨١٥ صار (ستين) يحاول إقناع القيصر إسكندر بأن سلامة ألمانيا وأمنها يحتمان وصول حدودها الغربية إلى نهر الموز . وفى مذكرة أعدها فى ١٨ أغسطس ١٨١٥ ، ذكر (ستين) أن العاهل الفرنسى لويس الرابع عشر ، كان فى سنة ١٧١٠ قد نظر موضوع التخلى عن (الألزاس) وذلك فى مفاوضات (جير ترودنبرج) Gertruydenberg بالأراضى المنخفضة والتى حصلت على أثر هزائمه فى حرب الوراثة الأسبانية ، وهى الحرب التى انتهت بصلح بوترخت فى مايو ١٧١٣ .

ولقد وجد فريق آخر من أنصار القومية الألمانية عندالنظر فى شروط الصلح المرتقب مع فرنسا ، وكان (جوزيف جوريز) Goerres الذى سبق ذكره كثيراً ، متزعم هذا الفريق ، فنشر سلسلة من المقالات فى الجريدة الراينية (عطارد الراين (١)) يبين فيها أن إرجاع فرنسا إلى حدودها التى كانت لها فى سنة ١٧٩٢ ، إنما يعتبر حلا رديئا للمسألة ، لأن سلامة القومية الألمانية تتطلب أن تكون الحدود عند جبال الفوزج وهضبة الأردين Ardenne . وفى أثناء حكومة (المائة يوم) عند عودة نابليون من جزيرة إلبا إلى فرنسا ، كتب (جوزيف جوريز) مقالا بعنوان (فرنسا المقسمة أو فرنسا المصفدة (٢)) أعلن فيه أن أوروبا لن تعرف السلام إلا إذا أنزلت فرنسا إلى مرتبة الدولة من الدرجة الرابعة ، وفى مقال آخر كتب (جوريز) « أنه لن يكون هنـــاك أى أمل فى السلامة والأمن من جانب هذا الشعب الفرنسى إلا إذا صار عاجزاً تماماً ، وصار للألمان من ناحية أخرى قوة ساحقة ، ولا يجرؤ على التفكير فى تحدى هذه القوة أحد . والفرنسيون عاجزون عن التمسك بأية قيم أخلاقية ؛ وليس هناك أساس لإمكان الاعتماد

(1) Rheinsche Merkur.
(2) La France Partagée ou la France Enchainée.

عليه فى التعامل معهم ؛ ولذلك فقد وجب علينا أن ننتزع منهم أملاك شارل الجسور ، أو عند تعذر ذلك الإلزاس واللورين وملحقاتهما » . ولقد طالبت صحيفة أخرى Deutsche Blätter باسترجاع كل الأقاليم التى اقتطعت من ألمانيا فى مختلف العصور : الأراضى المنخفضــــة ، الدانمرك ، والمقاطعات البلطيقية ، وكورلاند ، فطالبت بضم كل مكان (أو إقليم) تقطن به أسر ألمانية من الإلزاس ، حتى ليفونيا (Livonia) ، ومن أقاليم (جريسون) Grisons حتى (شلزويج) حيث يتطلب الاشتراك فى اللغة والعادات ، والمزاج (أو العبقرية) أن يتأسس نوع من التنظيم السياسى المشترك أو المتحد ، يبسط حمايته على بلجيكا وهولندة فى الغرب ، وجوتلندة Jutland فى الشمال ، وعلى أن يحد هذا التشكيل السياسى من الغرب هضبة (الأردين) وغاباتها ، وجبال الفوزج والجورا Jura ومن الجنوب جبال الإلب ، حتى بحر الأدرياتيك ، ومن الشرق جبال الكربات . وأما داخل هذه الحدود فلا يجب أن يكون هناك غير لغة واحدة ، ومثل سياسى واحد » .

وواضح أن هذه المطالب إنما تستند على الآراء التى نادى بها (هردر) ، وتكاد تكون صورة طبق الأصل من نظريته القائلة باستناد القومية على اللغة . ولكن مع توسع فى الصورة السياسية التى سوف تتجسم فيها هذه الفكرة ، بدرجة لا شك فى أنها مما قد يدهش له (هردر) كثيراً .

وهكذا كانت القومية الألمانية عند بدء ظهورها ، أو فى فجر بزوغها ، قومية تدعو للألمانية أو الجرمانية ، كما أنها كانت تمتاز بذلك الطابع الدينى الذى جعل (الجيش الإقليمى) Landwehr يتخذ شعاراً له : « مع الله ، ومن أجل الملك والوطن » ، والذى جعل المجندين أو المتطوعين للالتحاق بهذا الجيش ، يبدأون حياتهم فيه بحضور صلاة دينية ؛ حتى إن الجنرال (بولو) كتب لأحد أصدقائه فى مارس ١٨١٣ ، أن بوسمه ، وكما فعل

أوليفر كرمويل (الإنجليزي) – أن يعطي كل فارس من فرسانه نسخة من الكتاب المقدس ليحملها معه في سرج جواده . ولقد أقيم نصب تذكاري بأسماء القتلى في الحرب في كل كنيسة لوثرية ، وأما هذا الطابع الديني فقد نهض وجوده دليلا على ذلك الاتجاه الذي حصل منه انبثاق الروح القومية في ألمانيا ، ليجعل من ألمانيا « أداة » في يد الإله ، يصدر نشاطها عن مشيئة الإله نفسه ولتأدية الرسالة التي يريدها المولى .

* * *

بقية أوروبا :

وفي غير ألمانيا ، لم تتخذ حروب التحرير ذلك الشكل العنيف ، ولم يكن لها ذلك الأثر الفعلي النافذ بالدرجة التي شوهدت في ألمانيا .

فني أسبانيا : كانت حركة التحرير العبء الذي وقع على كاهل القوات العسكرية ، وخصوصاً القوات العسكرية الإنجليزية ، فقد انتشرت الثورة في هذه البلاد في خريف ١٨١٣ في أقاليم بسكاي ونافار . بصورة ألزمت فريقاً من القوات الفرنسية بقيادة (كلوزيل) Clausel على الوقوف وعدم الحراك في أماكنهم . ثم كان من نتيجة الزحف الذي قام به (ولنجتون) على (سلامنكا) من جهة ، ثم قيامه من عند نهر (دورو) قاصــداً إلى (جاليسكيا) Galicia لإمداد الثوار بالمساعدة من جهة أخرى ، أن اضطر (جوزيف بونابرت) إلى الانسحاب من مدريد مع عسكره حتى نهر (الإبرو) Ebro ، ولقد ذكرنا عند الكلام عن الحرب الأسبانية ضد نابليون ، كيف أن (ولنجتون) بعد أن أنزل الإنجليز جنودهم على الساحل الأسباني بعد تحريره ، استطاع أن يحرز انتصاراً عظيما على الفرنسيين في واقعة (فيتوريو) في ٢١ يونية ١٨١٣ ، وهو النصر الذي أرغم جيش (جوزيف بونابرت) على التقهقر خلف نهر (البيداسوا) ، أي إنه أرغم على ترك أسبانيا بأسرها ، وأما جيش (كلوزيل) في (جاليسكيا) فقد التقى به

خلف الحدود الأسبانية كذلك ، فى حين تقهقر جيش (سوشيه) Suchet صوب (روسيليون) Roussillion . وبالجملة فإن الذى حصل فى أسبانيا لم يكن إلا تعاونا كاملا بين الثورة القومية أو الوطنية فى البلاد والحملة الإنجليزية العسكرية .

* * *

على أن الوقائع العسكرية فى أوروبا الشمالية الغربية ، على خلاف ما حصل فى أسبانيا ، لم يكن لها أثر حاسم فى حركة التحرير التى حدثت ، بل كانت الوقائع السياسية قبل كل شىء آخر هى التى فعلت ذلك ؛ بمعنى أن « السياسة » التى جرت عليها البلدان فى هذا القسم من أوروبا ، كانت المسئولة عن خلاص الشعوب والحكومات وتحريرها من السيطرة النابليونية . ومن ناحية الترتيب الزمنى ، حصل تحرير أوروبا الشمالية الغربية بعد تحرير أوروبا الوسطى ، ولا جدال فى أن وجود عنصر سياسى ، كعامل جوهرى ، وأكثر أهمية من العنصر العسكرى فى بعث أو مولد الشعور القومى فى هذه المنطقة ، مما يضفى على تاريخ « القومية » طابعاً فريداً فى نوعه .

فنى هولندة : اضطر حاكمها الفرنسى (لوبران) — القنصل القديم فى عهد القنصلية بفرنسا — إلى مغادرة العاصمة فى ١٦ نوفمبر ١٨١٣ ، وكانت خطة الإنجليز أن يزحف (برنادوت) مع قواته — التى تؤلف الجناح الشمالى الأقصى لجيوش الحلفاء — على هولندة بكل سرعة لينتزعها من الفرنسيين ، وأن يمد يد المساعدة للقوات الإنجليزية المنتظر نزولها فى هذه البلاد . ولكن بدلا من الزحف صوب هولندة مباشرة ، آثر (برنادوت) أن يزحف عن (هولشتين) Holstein ، مدفوعا بمصالحه الخاصة ، حيث أراد إرغام الدانمارك ، — وقد وصل إليها (الآن) بقواته — على التخلى له (وللسويد) عن النرويج . وعلى ذلك فقد وجد الهولنديون بسبب تخلف (برنادوت) أنه صار عليهم وحدهم القيام بكل الأعباء والجهود اللازمة

للتحرر والخلاص . وكان من هذه الحقيقة أن اتخذت حركة الخلاص والتحرر فى هولندة طابعاً قومياً فى جوهره ، فبدأت الثورة فى ١٧ نوفمبر ١٨١٣ فى لهاى وأمستردام ، وتشكلت حكومة ثلاثية برياسة (هوجندروب) Hogendrop أحد رجال السياسة ؛ وطلبت هذه الحكومة النجدات من لندن ، ووجهت نداء للبرنس أورانج حتى يحضر لقيادة الثورة ، وبالفعل نزل (أورانج) فى البحر عند (شفيننجن) Scheveningen فى ٣٠ نوفمبر ١٨١٣ وسط مظاهرات الشعب الحماسية ، وذلك فى حين أن القائد البروسى (بولو) لم يلبث أن وصل من الغرب مخترقاً هولندة فى بداية شهر ديسمبر ، فبلغ (أوترخت) التى أصدر منها بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨١٣ منشوراً موجهاً إلى البلجيكيين . وكان الموظفون الفرنسيون فى أثناء ذلك كله قد بادروا بمغادرة البلاد بكل سرعة ، خلال النصف الأخير من شهر نوفمبر وبداية شهر ديسمبر من سنة ١٨١٣ .

وواضح أن انتهاء السيطرة الفرنسية من هولندة ، لم يكن نتيجة عمليات عسكرية ، ولقد كان من أثر ثورة الهولنديين لخلاص بلادهم ، أن انتقل خط الدفاع الفرنسى إلى بلجيكا ، ودون أن يكون لهذا (الدفاع) قدرة ما على الافتئات أو (الاعتداء) على هولندة ، وثمة حقيقة يجب ذكرها ، هى أن السيطرة الفرنسية فى سنواتها الأخيرة فى هولندة « كحكومة » أجنبية شديدة الوطأة على البلاد ، قد أفلحت فى أن يزيد تعلق الهولنديين بأسرة أورانج ومحبتهم لها ؛ فرحب هؤلاء فى حماس عظيم بحكومتهم الجديدة ، واستقبلوا بهذا الحماس نفسه (استقلالهم القومى) الذى كان لهم فى الماضى ، والذى استرجعوه الآن بزوال السيطرة الفرنسية .

* * *

وفى بلجيكا : تضافرت فى أول الأمر عوامل عدة جعلت من اليسير انحياز البلجيكيين إلى جانب السيطرة الفرنسية . من ذلك تسوية الخلاف

مع الكنيسة بفضل (الكونكردات) ، أى الاتفاق الذى أبرمته الحكومة القنصلية الفرنسية مع البابا بيوس السابع فى ١٥ يوليو ١٨٠١ (وصار نافذا من التصديق عليه فى ١٠ سبتمبر ، ومنذ أن اعتبر أحد قوانين الدولة فى ١٨ إبريل ١٨٠٢) ، فأعيدت الديانة الكاثوليكية رسمياً فى بلجيكا — والبلجيكيون من المتمسكين بالكاثوليكية ، ومن ذلك الفوائد التى صاروا يجتونها من الإصلاحات الاجتماعية والإدارية التى أدخلها الفرنسيون فى فى بلادهم ، ولقد ساد الرخاء فترة من الزمن فى أول الأمر ، نتيجة لسياسة (الحصار القارى) ، فانتشر الهدوء والأمن الداخلى ، ولم يصعب على البلجيكيين حينئذ قبول السيطرة الفرنسية .

أضف إلى هذا أن البلجيكيين لم يشعروا بأية عاطفة ولاء نحو النظام الذى كان قائماً فى بلادهم قبل عهد (الثورة الفرنسية) ، حيث كانت بلجيكا — الأراضى المنخفضة الجنوبية — جزءا من الأملاك النمسوية ، وخضعت لذلك لسيطرة نمسوية كانت شديدة الوطأة عليها ، ومصحوبة بنوع من التعسف والطغيان الاجتماعى ، الذى أخذ به « السادة » كبار أصحاب الأراضى والأملاك ورجال الدين ، الشعب مأخذا شديدا ، والذى أوجده من وجهة نظر الكنيسة من ناحية أخرى ، فرض سلطان الحكومة على الكنيسة ذاتها .

ولم يكن هناك وجود ، تحت السيطرة النمسوية وفى عهدها « لأراض منخفضة » أو « بلجيكا » ، أو أية « ذكريات » قد تربط البلجيكيين بتراث « قومى » . ولكن ذلك كله لم يلبث أن أخذ فى الظهور تحت السيطرة الفرنسية بسبب ثقل وطأة هذه السيطرة على البلجيكيين ، وخصوصا فى السنوات الأخيرة منها ، وأثناء انهيار الإمبراطورية الفرنسية ، فكان عندئذ أن بدأت تبرز الخطوط الأولى لما سوف يصبح « قومية بلجيكية » ، ولما سوف يصنع كل تلك العوامل التى أفضت بين عامى ١٨١٥ و ١٨٣٠ ،

إلى مولد الدولة البلجيكية ، بعد حوادث الثورة التى قامت فى بروكسل ، وامتدت إلى سائر البلاد فى شهر أغسطس ١٨٣٠ على نحو ما سيأتى تفصيله فى موضعه .

ولقد كان العنصر الأول فى هذه الحركة الوطنية ، والذى كان على درجة كبيرة من الأهمية ، تلك (المقاومة الدينية) التى وجهت ضد الحكومة الإمبراطورية . وكان مبعث هذه المقاومة قبل كل شىء ، تلك (التعاليم الإمبراطورية الدينية) التى تحدثنا عنها فى فصول سابقة [1] ، والتى جعلت معارضة النظام الإمبراطورى السائد ، إنما يستحق مرتكبها اللعنة الأبدية . ورفض رجال الدين والبلجيكيون عموماً قبول هذا النوع من (التعاليم الدينية) أو المسيحية الإمبراطورية ، وأثار نضال الإمبراطور مع البابا بيوس السابع الذى أخذ يشتد فى بداية سنة ١٨١٠ ، واضطهاد نابليون للبابا ، تذمر وغضب البلجيكيين ، ومنذ سنة ١٨١٠ بدأت حركة عميقة من جانب رجال الدين والأهلين الكاثوليك فى بلجيكا ، قوامها المعارضة للحكم الفرنسى . وتزعم المعارضة والمقاومة الأساقفة (حتى الذين كانوا من أصل فرنسى) . نذكر من هؤلاء القادة الكنسيين : أسقف (جاند) Gand وأسقف (تورناى) Tournai ، ومن كبار رجال الدين والمطارنة : (دى بروجلى) Broglie و (هيرن) Hirn ثم غيرهؤلاء ، وقد كانوا جميعا يتمتعون بنفوذ عظيم على الشعب ، خصوصا اثنان منهم ، هما : (فاند فلد) Van de Velde ، و (دوفيفيه) Duvivier ، ولقد تصدى هذان الأسقفان لمعارضة مشروعات نابليون التى اتضحت فى (المجمع الكنسى) Concile الذى عقده فى شهر يونية ١٨١١ ، والتى كان الغرض منها — على نحو ما ذكرناه فى موضعه — أن ينتزع الأساقفة حق رسامة القساوسة ، وهو الحق الذى رفض البابا أن يكون لهم . وكان الأسقفان البلجيكيان فى مقدمة

(1) Catéchisme Imperial.

المعارضين لهذه المشاريع ، فألقى نابليون القبض عليهما ، وسرعان ما نجم من هذه الخطوة انتشار روح تمرد وعصيان حقيق بين رجال الدين فى بلجيكا ، كان على درجـــة بالغة الخطورة . فقد رفض القساوسة فى أبرشياتهم أو أسقفياتهم ، الاعتراف بمن يحل فى مكان هذين المقبوض عليهما ، ثم إنهم رفضوا الاعتراف بالأساقفة الذين صار تعيينهم فى (مالين) Malines ، وفى (ليبج) Lièges بقرار من الحكومة ، وصدر الأمر بتولى العمل فى أبرشياتهم دون انتظار لرسامة البابا (منذ شهر أغسطس ١٨١٠) ، وكان هذان هما الرئيس الديرى (پرادت) L'Abbé Pradt وزميله (لوجياز) Lejeas .

ثم إن تلامذة المدارس الأكليريكية كانوا أقوياء الشكيمة ، لم يلبثوا أن آثروا الالتحاق بالجيش على الاعتراف بالرؤساء الديريين الجدد ، فألقى بعديدين منهم (حوالى مائة وثلاثة وتسعين من تلاميذ المدارس الأكليريكية فى جاند فى سجون بلدة (ويزل) Wesel الواقعة على نهر الراين ، ومات منهم كثيرون . أما الخوارنة فقد رفضوا أن يطلبوا الخير وطول الحياة فى تراتيلهم بعد القداس ، بل صاروا بدلا من ذلك يحرضون الفلاحين على الثورة . ثم كثر عدد أولئك الذين أخذوا يقصون خبر (المعجزات) التى أجازت السماء حدوثها ، «إشارة» إلى قرب زوال عهد السيطرة الفرنسية ، وأفول نجم الإمبراطور نابليون . وكثر عدد أولئك «المتنبئين» والضاربين فى عالم الغيب الذين شرعوا يجولون فى طول البلاد وعرضها يوزعون على الأهلين «الرسائل» التى أخفوها تحت أرديتهم وعباءاتهم . ولقد تضافرت الأدلة على أن مقاومة القساوسة ورجال الدين هذه كانت تلقى تأييداً كبيراً من جانب (الرأى العام) فى بلجيكا ، الأمر الذى جعل لهذه المقاومة آثارا بعيدة .

وثمة سبب ثان لهذه المقاومة ضد السيطرة الفرنسية كان منشأه الأزمة الاقتصادية التى ساعدت على اتساع دائرة التذمر والغضب من الإدارة

الفرنسية ، والذى كان أصلا — كما شهدنا — تذمراً دينياً ، فصار يشمل الآن كل تلك الطبقات التى كانت ذات ميول عدائية ضد الكنيسة ، ثم تلك التى كانت أثناء عهد الرخاء تدين أكثر من غيرها بالآراء الفرنسية . والذى يجب ملاحظته أنه بالرغم من التدين الذى اشتهر به البلجيكيون عموما ، وإيمانهم العميق بالعقيدة الكاثوليكية ، فقد كان هناك فريق من السكان أو الأهلين فى بلجيكا ، اتخذوا — على العكس من ذلك — موقفا عدائيا من الكنيسة ، وأيدوا الحركة (التعقلية) . وتلك حقيقة هامة ، لأن العداء كان مستحكما بين هذين العنصرين ، وهو عداء بين «مثاليتين» كان موجودا من أيام السيادة النمسوية ، ثم إنه لا يلبث أن يتضح مرة أخرى عندما يصبح هذان التياران المتناقضان أساس تأليف الأحزاب السياسية فى بلجيكا ، عند استقلال البلاد بعد ذلك وإنشاء الملكية بها .

أما الأزمة الاقتصادية فقد بدأت تستفحل سنة ١٨١٣ ، نتيجة لنظام الحصار القارى خصوصا الذى أصاب صناعة النسيج بالعجز ، لتعذر الحصول على المواد الخام اللازمة لها ، فاضطر الغزالون فى (جاند) مثلا أن يستغنوا عن ألف وثلاثمائة عامل دفعة واحدة . وفى خريف ١٨١٣ نزل إنتاج الأقمشة إلى العشر فقط من مقداره السابق ، وفى المقاطعة التى بها (بروكسل) خرج حوالى ستة آلاف من العمل (بأن نقص عدد العمال من خمسة عشر ألفاً إلى تسعة آلاف فقط) . ومنذ ١٨١١ كان قد بدأ يتزايد إفلاس المصارف (البنوك) وأشهر عديدون من التجار كذلك إفلاسهم . ولحق الأذى بالموانى ، مثل (أوستند) ، و (انتورب) حيث أصيب بالشلل نشاطهما نتيجة للحصار القارى ، وكان من المتوقع أن يؤدى الحصار القارى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة الذى مبعثه هذه الأزمة الاقتصادية ذاتها ، والذى كان سببه كذلك الضرائب الثقيلة التى فرضتها الحكومة الفرنسية تنفيذا لسياسة الحصار القارى ، ولأنه تعذر بفضل هذا الحصار نفسه ورود المواد الخام وغيرها من السلع من الخارج . وقد عانى سواد الشعب

البؤس والضنك نتيجة غلاء المعيشة والأزمة الاقتصادية . ثم زاد تذمره بسبب (التجنيد) الذى أخذت تشتد وطأته يوما بعد آخر ، فبلغ عدد المجندين من شعب بلجيكا القليل مائة وعشرة آلاف فى سنة ١٨١١ ، ثم ارتفع هذا الرقم إلى مائة وعشرين ألفا فى سنة ١٨١٢ ، وإلى مائة وستين ألفا فى سنة ١٨١٣ ، يضاف إلى ذلك (الحرس الأهلى) الذى بلغ مائة ألف رجل . وكثرت محاولات الشباب الإفلات من الجندية ، وساعدت المجالس البلدية هؤلاء الشبان على الفرار من الخدمة العسكرية ، ولم تتعاون مع السلطات المسئولة عن التجنيد ؛ حتى إنه لم تلبث أن صارت (الجندرمة) تطارد الصالحين للخدمة العسكرية . وكان من بين الحوادث الكثيرة المتصلة بهذه المسألة قيام المجندين بعصيان كبير فى مدينة (بروج) Bruges فى شهر إبريل ١٨١٣ ، فأوسعوا رئيس هيئة التجنيد بها ضربا حتى قتلوه ، ثم مزقوا سجلات التجنيد والتعبئة . وتزايدت وطأة التجنيد حتى صار يشمل الأسر الموسرة والأعيان ، فقد صار يؤخذ أبناء الطبقة المتوسطة (البورجوازى) لإدخالهم المدارس الحربية ، وفى سنة ١٨١٣ فرض نابليون على هؤلاء تأليف حرس شرف ، فبعث هذا الإجراء الرعب والفزع فى قلوب الأسر البورجوازية ؛ عندما رأى الأثرياء الذين دفعوا مبلغاً كبيراً من المال (خمسة آلاف أو ستة آلاف فرنك) لإعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية ، هؤلاء ينتزعون منهم « لتجنيدهم » بالرغم من هذه التضحية .

ولقد كان هناك سبب ثالث للتذمر الذى حدث من السيطرة (والحكومة) الفرنسية ، مبعثه ذلك النظام البوليسى الذى تأسس فى بلجيكا ، والذى نشر نوعا من الاضطهاد والضغط تزايدت صرامته يوما بعد آخر ، حتى صارت الحياة فى البلاد تشبه الحياة فى ظل محاكم التفتيش الرهيبة فى الأزمان السالفة ؛ فعظم الحجر على حرية الرأى ، وحرية الفرد ، بفضل التنظيمات التى أنشأها الحكم الفرنسى .

فمنذ سنة ١٨١١ صار تنظيم (هيئة عليا للبوليس) Haute Police

في بلجيكا ، ذات وكالات أو قوميسيريات خاصة [1] (ولجان عامة[2]) لا تخضع للمديرين أو مأموري البوليس ، ولكنها تتلقى أوامرها من باريس مباشرة ، وفي بعض الأحايين ضد هؤلاء (المأمورين) أنفسهم ، لدرجة أن هؤلاء لم يلبثوا أن شعروا بوطأة هذه « الجاسوسية » المهيمنة عليهم وعلى الأهلين على السواء ، وعلى ذلك فقد كانت هيئة (البوليس العليا) هذه « سلطة » تعسفية ، تتدخل في شئون كل إنسان وفي دقائق كل مسألة . ومع ذلك فقد عرف البلجيكيون كيف يتشبثون بحرياتهم الشخصية ، حينما كانت الحرية الشخصية ، أي حرية الفرد ، مع تقاليد الحكم الذاتي ، عن طريق المجالس البلدية ، أقوى الخصائص التي تميز بها شعور البلجيكيين السياسي .

ولقد حدث في اللحظات الأخيرة للإمبراطورية أن ثارت « فضيحة » أحدثت رجة عنيفة بين أهل البلاد ، وذلك عندما ألقى البوليس القبض على (وربروك) Werbrouck عميد بلدية (أنتورب) الذي ارتاب البوليس خطأ ولا شك ودون أن ينهض دليل على ذلك على كل الأحوال ، في أنه يشجع (التهريب) لاختراق الحصار القاري . ومع أن رئيس البوليس تقدم بشخصه ضامنا له ، فقد أوقف عميد البلدية عن عمـله ووظائفه ، ثم لم يلبث أن صدر أمر شخصي من الإمبراطور نابليون ، فألقى القبض عليه وقدم للمحاكمة في نفس الوقت الذي صودرت فيه أملاكه بصورة غـير قانونية . وبالرغم من أن قضاة المحكمة والمحلفين قد « اختيروا » بعناية ، فقد برأت محكمة بروكسل ساحة (وربروك) في ربيع ١٨١٣ بعد أن تولى الدفاع عنه أحـد المحامين الفرنسيين : (بربيه) Berryer الذي سوف يتولى الدفاع بعد عامين من هذه الحوادث عن المارشال (ناي) Ney في فرنسا (١٨١٥) . وقابل الرأي العـام تبرئة (وربروك) بمظاهرات

(1) Commissariats Spéciaux.

(2) Commissions Généraux.

صاخبة ، وجن جنون نابليون الذى كان فى هذه اللحظة مشغولا بقيادة العمليات العسكرية فى سكسونيا ، فأصدر أوامره من (درسدن) إلى مجلس الشيوخ لإلغاء الحكم الصادر من محكمة بروكسل ، وتقديم عميد بلدية أنتورب للمحاكمة من جديد أمام محكمة أخرى. فأعيد القبض على (وربروك) وأودع السجن ، وكان (وربروك) متقدما فى السن فلم يلبث أن توفى فى محبسه ، وقبل أن يظهر أمام محكمة أخرى . ولكن فى أثناء ذلك كانت امبراطورية نابليون قد تقوضت عروشها .

وعلى ذلك وبسبب كل هذه العوامل الدينية والاقتصادية والسياسية ، تحول الراى العام فى بلجيكا فى غضون سنتى ١٨١٣ ، ١٨١٤ تحولا تاما ضد فرنسا ، فكل الطبقات فى غضب شديد ضد السيطرة (والحكومة) الفرنسية. وكان تحت تأثير السخط والتذمر أن « استيقظت » الذكريات القديمة ، فارتسمت فى أذهان البلجيكيين صور « زاهية » لذلك الحكم الذاتى الذى « تمتعوا » به قبل السيطرة الفرنسية ، وشعر المسنون خصوصا وهم يؤلفون الطبقة المحافظة ، بالحنين لذكريات (السيطرة النمسوية) التى كانت سيطرة « أبوية » لم تسبب للأهلين إرهاقاً ولا عنتا .

ومنذ هزيمة الجيش الأعظم فى روسيا وتقهقره من موسكو ، وذيوع هذا الخبر فى بلجيكا ، أبلغ مديرو البوليس عن إشاعات « مؤذية » صارت رائجة فى كل مكان تقريبا : فى مقاطعة (ليز) Lys ، وفى أكثر المقاطعات اصطباغا بالفرنسية فى بلجيكا مقاطعة (أورت) Ourthe أى فى الجنوب الشرقى ، وفى إقليم (لييج) حذر مديره السلطات من « أن رغبة الأهلين عامة إنشاء دولة منفصلة » ، وفى شهر إبريل ١٨١٣ ، انزعج مدير جديد عين لهذا الإقليم عندما شاهد عند وصوله إلى بروكسل الجدران فى كل مكان وقد غطتها اللافتات والإعلانات ذات العبارات الشديدة اللهجة والمعادية لفرنسا. ولقد تبين من تقارير المديرين فى مجموعها أن ثلاثة أخماس الأهالى فى مقاطعة (أورت) كانوا لا يزالون متعلقين بالفرنسيين ومتمسكين بولائهم لهم قبل

معركة ليبزج ؛ ولكن فى المقاطعات الأخرى لم يلبث أن صار أربعة أخماس السكان على العكس من ذلك أعداء لفرنسا بعد معركة ليبزج ، وانتشر روح التمرد والعصيان انتشار البارود بينهم .

ولقد كان للثورة التى قامت فى هولندة آثار عميقة فى بلجيكا . فقد اشتعلت الثورة فى هولندة — كما شاهدنا — فى ١٧ نوفمبر ١٨١٣ ؛ فلم تمض أيام قلائل حتى أعلن مدير بروكسل فى ٢١ نوفمبر أنه يخشى من حدوث ثورة عامة . ولم يلبث أن امتنع الناس عن دفع الضرائب ، ورفضت المجالس البلدية أن تبعث للامبراطور بالخطب والالتماسات التى طلب منها إرسالها له ، وامتنع المجندون عن الالتحاق بالجيش ؛ وتألفت فى المدن فرق من (الحرس) الخاص بالمدن [1] ، مهمتها ، من حيث المبدأ الدفاع عن هذه المدن ضد الغزاة أو المعتدين على البلاد ، ولكن لم يلبث (المدير) فى جيماب أن صار يتساءل ، إذا لم تكن مهمة هذا (الحرس) الحقيقية هى مد يد المساعدة لجيوش الحلفاء عند حضورها . ولقد حضرت جيوش الحلفاء فعلا إلى بلجيكا فى آخر ديسمبر ١٨١٣ ، فجاءت طلائعها أولا ، ثم جاءت بعدها الجيوش ذاتها فى شهر يناير ١٨١٤ ، فدخلت بروكسل فى أول فبراير آتية من الشمال . وقد استمرت العمليات العسكرية فى بلجيكا حتى نهاية شهر مارس ١٨١٤ تقريبا .

ولكن هؤلاء البلجيكيين الذين اتفقت كلمتهم على الكراهية لفرنسا ، واتحدت جهودهم ضد السيطرة والحكم الفرنسى ، ثم حضرت جيوش الحلفاء لتحرير بلادهم واستنقاذها من هذه السيطرة الفرنسية البغيضة ، لم يكن لهم رأى مسموع لدى دوائر هؤلاء الحلفاء أنفسهم ، العسكرية والسياسية بشأن مستقبلهم . ذلك أن تقرير مصير البلاد سوف لايكون مرتبطا بالرغبات التى يبديها البلجيكيون « لحل » مسألتهم ، بل إن (الحلفاء)

(1) Gardes Urbaines.

هم الذين سوف يتولون إيجاد حل للمسألة البلجيكية ، يستند على اعتبارات سياسية عامة ، قوامها المحافظة على توازن القوى فى أوروبا ودون استشارة الشعب البلجيكى نفسه ، أو حتى التفاهم معه على « المصير » المنتظر له .

فنى اللحظة التى دخل فيها الجنرال (بولو) مدينة (يوترخت) وجه نداء للبلجيكيين ، يدعوهم فيه للثورة ؛ ثم إن دوق (ساكس فايمر) الذى كان قد وقع عليه الاختيار أولا ليحكم البلاد، لم يلبث هو الآخر أن أصدر منشوراً من بروكسل فى ٧ فبراير ١٨١٤ ، جاء فيه : « إن الطغيان قد انتهى أجله ، وإن النظام قد أصبح يسود البـــلاد من جديد ، وإن استقلال بلجيكا قد صار أمراً لا شك فيه » . ودعا البلجيكيين إلى أن يكونوا هم « المحررين » لبلادهم .

ولكن الذى يجب التساؤل عنه ، هو هل قام البلجيكيون بالثورة العامة ، أو بمجهود مسلح تمخضت عنه كراهيتهم الشديدة للفرنسيين وتذمرهم من الحكم الفرنسى ، فساهموا فى استنقاذ بلادهم إلى جانب جيوش الحلفاء التى حضرت إلى بلجيكا لإنهاء السيطرة الفرنسية منها . الحقيقة أن سواد البلجيكيين كانوا قانعين بأن يشاهدوا نهاية الحكم الفرنسى تتقرر على أيدى جيوش الدول المتحالفة ضـــد نابليون ، دون أن يسهموا هم أنفسهم فى العمليات المحققة لهذه الغاية . فلم تحذ أية مدينة من المدن البلجيكية حذو المدن الهولندية ، مثل أمستردام أو لهاى أو غيرهما . بل على العكس مما حدث فى هولندة كان موقف البلجيكيين مدموغاً بعدم الاكتراث ، و « البلادة » أو الخمول ، وعدم المبالاة بما يجرى حولهم . فهم لم يشتركوا فى المعركة ، لا فى جانب الحلفاء « المحررين » ، ولا فى جانب الفرنسيين ، بل تركوا الأمور تجرى فى أعنتها ، وراحوا ينتظرون ما سوف تسفر عنه من نتائج . ولقد أفصح (هوجندروب) زعيم الثورة الهولندية عن اشمئزازه من مسلك البلجيكيين ، فكتب فى يناير ١٨١٤ : لو أن البلجيكيين أظهروا من النشاط ما يكفى لأن ينجحوا وحدهم فى طرد الفرنسيين من بلادهم ،

أنصار يحق لهم أن يقرروا هم أنفسهم مصيرهم ، ولكن المرء لا يسمع منهم إلا مقالة واحدة تتردد من كل مكان ، إنهم يريدون مشاهدة جنود الدول المتحالفة ومجيء هؤلاء إلى بلادهم ؛ وبمعنى آخر إنهم يريدون أن يفتتح غيرهم بلادهم وأن يغزوها » .

ولا جدال فى أن بعض السبب فى ذلك التخاذل أو عدم الاكتراث ؛ كان مرده إلى ذلك الخلاف والانقسام الذى أشرنا إليه فى صفوف البلجيكيين بين جماعة الطاعنين فى السن ، من المحافظين الذين ذكرنا أنهم كانوا يحنون لذكريات العهد النمسوى ، ويريدون عودة النظام القديم ، والذين طالبوا باجتماع ممثلى الأمة عن مجلس الطبقات فى كل من ولايتى (برابانت) Brabant ، و (هينولت) Hainault ، واتصلوا من أجل ذلك بالإمبراطور النمسوى ، فرنسيس الثانى ، اعتقاداً منهم بأن النمسا سوف يهمها الأمر باعتبار أنها الدولة التى كانت تملك الأراضى الواطئة (البلجيكية) قبل (الثورة الفرنسية) . على أن جماعة الشباب من الذين لم يعرفوا (النظام النمسوى) ومن الأهلين الذين اشتغلوا بالصناعة والذين صارت لهم مصالح جديدة ، كانوا جميعا من أنصار « حقوق الإنسان » ، وعدم إلغاء الإجراءات التى تم بها « بيع » الأملاك الأهلية .

ولقد حكم الحلفاء بلجيكا بواسطة قومسييرين من النمسويين ، ثم إنهم احتفظوا — أو على الأقل تظاهروا بأنهم يريدون الاحتفاظ — بالجهاز الإدارى الذى أوجده الفرنسيون دون إدخال تعديل عليه . فعينوا بدلا من الفرنسيين فى الوظائف الكبرى ، موظفين من أهل البلاد ، ولكنهم أبقوا الفرنسية لغة رسمية ، وكان فى الأقاليم الفلمنكية فقط أن اضطروا إلى ترجمة الكتابات الرسمية إلى اللغة الفلمنكية ، بجوار النص الفرنسى ، وفى ٧ مارس ١٨١٤ صدر قرار بإلغاء (الكونكردات) ، وتولت الكنيسة رعاية الشئون الدينية . وكل تلك كانت اتجاهات دلت على أن الحلفاء يريدون انتهاج سياسة تستجيب لمطالب الأهلين ، وترضى رغبتهم

فى الاستقلال ولكن سرعان ما صار (احتلال الحلفاء) عبئاً ثقيلا ، أرهق الأهلين أكثر مما أرهقهم الاحتلال الفرنسى السابق ، لأن الحلفاء الذين عرفوا أن احتلالهم «مؤقت» ولن يدوم بقاؤهم فى بلجيكا ، طفقوا يصادرون ويستولون على الأموال والمواد من الأهالى دون شفقة أو هوادة ، حتى أن احتلال هؤلاء «المحررين» سرعان ما صار موضع كراهية أشد من تلك التى أثارها الاحتلال الفرنسى الذى تخلصت البلاد منه .

ولقد بقى الشعب البلجيكى فى واقع الأمر ، يتخذ موقفاً سلبياً وسط كل هذه الاضطرابات وهياج الخواطر الذى شمل أوروبا بأسرها وقتئذ . حتى إن البارون فنسنت Vincent وهو (القومسيير العام) أو الحاكم الذى تولى الحكم فى بلجيكا إلى أن يحين موعد الفصل فى مصيرها ، سجل فى مذكراته عند الكلام عن البلجيكيين : «أن المرء لايسعه فى حكومة بلادهم إلا أن يتوخى أكثر من اللازم فى إدارة الشئون العامة بها ، الحرص على تجنيب السلطات خطر وجود نفسها فى موضع يجعلها تصطدم بادعاءات ومطالب الأهلين الديمقراطية من جهة ، وبذكريات الدساتير (أو الأنظمة القديمة) ، وهى الذكريات التى يكمن الخطر كذلك فى إحيائها وبعثها» . ولعبارات هذا الحاكم العام النمسوى أهمية كبيرة من حيث إنها تشير إلى وجود ذلك الانقسام الذى تكلمنا عنــــه بين فريق المحافظين من الأهالى المشدودين إلى الماضى ، وفريق الشباب المربوطين بالإصلاحات التى جاءت بها (الثورة الفرنسية) والمبادىء التى نادت بها . وكان هذا الانقسام مبعث عجز البلجيكيين ، ومبعث المنازعات التى حصلت بينهم . ومع ذلك فقد لمس هذا الحاكم النمسوى فى الوقت نفسه وجود رغبة واحدة لدى الفريقين ، هى تحقيق الحرية المحلية ، سواء اتخذت هذه الرغبة صورة (العزلة) والحياة الإقليمية ، أو إنشاء الوطن القومى البلجيكى . ولقد كان متعذراً أن تتحقق هاتان الغايتان معا وفى وقت واحد . ولا جدال فى أن «تفاعل» كل منهما

على حدة من ناحية ، ثم وجودهما « بآثارهما » إلى جانب بعضهما بعضا ، إنما يؤدى إلى ذيوع نوع من الفوضى فى (الفكر) و (العاطفة) ، وينهض فى الوقت نفسه دليلا على وجود هذه الفوضى فى تفكير البلجيكيين وعواطفهم .

والحقيقة أن البلجيكيين فى هذه المرحلة ، وبعد إنهاء السيطرة الفرنسية من بلادهم لم يكونوا بعد قد بلغوا الوضع الذى يؤذن بتأسيس (الدولة) . فهم دائماً متمسكون بحرياتهم وحقوقهم وتقاليدهم المحلية ، وأنظمتهم الإقليمية ومجالسهم البلدية ، وتعوزهم الرغبة أو الإرادة فى أن تكون لهم حريات أسمى وأعلى من تلك التى يتمتعون بها فى ممارسة أعمالهم المحلية « الصغيرة » . ولقد كان هناك من ناحية أخرى إدراك كامل لكل تلك المصالح الاقتصادية ، أو الحقوق المدنية التى نشأت من أيام (الثورة الفرنسية) ، والتى ظلت قائمة بعد سقوط فرنسا ، ولكن من المقطوع به أنه لم يكن هناك وجود بعد (لقومية بلجيكية) ، بل كان كل الذى حدث أن احتوى الانقسام الذى شهدناه بين فريقى المحافظين ، كبار السن ، والشباب المتأثرين بالإصلاحات والمبادىء (الفرنسية) الحديثة ، على البذور التى نبت منها فيما بعد الشعور القومى فى بلجيكا .

* * *

وفى إيطاليا : كانت البلاد مسرحاً للمؤامرات والتيارات السياسية المختلفة التى كان بعضها يستهدف الوحدة الإيطالية ، أو خلق الأداة التى تفيد فى بلوغ هذا الغرض فى النهاية ، ولكن دون أن يتفق ذلك مع « حركة » ما من جانب سواد الشعب الإيطالى . ودون أن يعنى انتقال الفكرة « الإيطالية » — فكرة إنشاء دولة إيطاليا — إلى دور الشعور السياسى وإلى ميدان العمل ، حتى بين الطبقات التى كانت أكثر نمواً وتطوراً فى تفكيرها السياسى من غيرها ، وكانت تدين بهذه الفكرة ذاتها .

وفى عهد السيطرة الفرنسية فى إيطاليا ، كان يساند الفكرة القومية عدد من (الجماعات) التى ظهرت فى ميدان السياسة ، فحاول فريق منهم أن يفيد من أطماع بعض كبار السياسيين أو يبثوا فى نفوسهم هذه الأطماع ؛ وفريق آخر كان مدفوعاً بمصالحه الشخصية ، ثم كان أولئك الذين هم أكثر «مثالية» ويدينون حقيقة بآراء قومية . وهؤلاء الأقوام هم الذين التفوا حول (يوجين بوهارنيه) نائب الملك فى (مملكة إيطاليا) فى الشمال ، أو حول (يواكيم مورا) فى الجنوب . ولقد قامت مؤامرات كبرى ثلاث على أيدى أنصار هذه الجماعات ، لم تلبث أن صفيت واحدة منها بسرعة كبيرة ، وهى التى كان يحيكها (يوجين بوهارنيه) ، وبقيت الأخريان من تدبير (مورا) و (مترنخ) وتحريكهما . وقد بدأ الفريقان نشاطهما بالتعاون فيما بينهما ، ثم انتهى الأمر إلى قيام المنافسة الشديدة بينهما بشأن مصير البلاد . وقد كان بفضل السياسات التى اتبعها هؤلاء الثلاثة : (يوجين بوهارنيه) ، و (مورا) ، و (مترنخ) أن صار ممكنا وضع المسألة الإيطاليــــة على بساط البحث ، ثم إخراج هذه المسألة فى الوقت نفسه من دائرة نشاط الدول القارية المباشر ، والتى لم تكن تهتم بالمسألة الإيطالية ، والتى تركت بين أيدى النمسا وحدها فقط ، منذ بداية سنة ١٨١٣ ، تدبير حل لهذه المسألة .

إلا أن انجلترة بالرغم من ذلك صارت الدولة التى أولت اهتمامها المسألة الإيطالية ؛ فهى قد أيدت أسرة البربون اللاجئة فى صقلية ، ثم إن سفيرها فى نابولى ، لورد (بنتينك Bentinck) قد أخذ من تلقاء نفسه ، ولدرجة معينة ، دون انتظار تعليمات بهذا الشأن من حكومته ، يفرض إرادته على فردنند الرابع ملك نابولى (ملك الصقليتين) ، وساهم فى توجيه السياسة الإيطالية ضد (مورا) الذى حل محل (فردنند) على عرش نابولى .

وفى إيطاليا الشمالية : كانت «مؤامرة» يوجين بوهارنيه تدور حول رغبة هذا الأخير فى الاحتفاظ لنفسه (بمملكة إيطاليــا) ، فلا يقنع

بمنصب نائب الملك ، بل يريد أن يكون الحكم من حقه مباشرة بأن يستمر بقاء هذه المملكة ، وأن يكون هو الملك المتوج عليها . وبعد معركة (ليبزج) — في أكتوبر ١٨١٣ — وكان يوجين قد اشترك في هذه الواقعة التي انهزم الفرنسيون فيها ، رجع (يوجين) إلى ميلان ، ورفض إخلاء إيطاليا الشمالية على خلاف الأوامر التي صدرت إليه من نابليون ، ليفعل ذلك ، وليعود مع الموظفين الفرنسيين إلى فرنسا . ومع ذلك فقد كان مركزه على درجة كبيرة من الخطورة من الناحية العسكرية ، بسبب زحف النمسويين الذين جاءوا من المقاطعات (الإلليرية) بطريق نهر الدراف Drave من جهة ، ثم مجيء نمسويين آخرين بطريق نهر (الأديج) من جهة أخرى ، مما أرغم (يوجين) على الارتداد والتراجع إلى لمبارديا فيما وراء (الأديج) ؛ في حين احتل النمسويون من ناحية إقليم الرومانا ، ثم جبال الألب من ناحية أخرى.

ومع ذلك فقد كان (يوجين) نفسه مترددا ، فهو يريد البقاء على عرشه، ثم هو لا يجرؤ على خيانة نابليون خيانة علنية ، ثم هو لا يجرؤ كذلك على دعوة ممثلي الشعب للاجتماع ، ليعتمد على تأييد الشعب له . وحاول (يوجين) المفاوضة مع الحلفاء ليقر هؤلاء بقاءه على العرش ؛ وبالرغم من أنه في لحظة من اللحظات لقي تأييدا من القيصر اسكندر ، إلا أن تنازل نابليون عن العرش (في ٦ إبريل ١٨١٤) لم يلبث أن ترتب عليه إرغام (يوجين بوهارنيه) عسكريا على التسليم إلى القائد النمسوي (بيلجارد) Bellegarde في ٢٦ إبريل ١٨١٤ .

ولقد ظهرت في ميلان في هذا الوقت الأحزاب السياسية ، فكان أحدها (الحزب النمسوي) الذي تألف قبل كل شيء من أولئك الذين آثروا السكينة والسلام على أية اعتبارات أخرى ، ثم من أولئك « الرجعيين » الذين أرادوا عودة (النظام القديم) ؛ ثم من أولئك الذين عقدوا آمالهم على النمسا ، فتوقعوا أن تنال لمبارديا حكما ذاتيا ، وقاموا بحملة دعاية عريضة في صالح النمسا . ولقد وجد إلى جانب هذا الحزب النمسوي ، حزب لا شك

فى أنه يثير اهتماما أكبر ، هو (الحزب الحر الإيطالى) الذى شمل أكثرية النبلاء فى إقليم ميلان (الميلانيز) ، والذين أرادوا استقلال ميلان (الميلانيز) ، على أن تكون ميلان المستقلة دولة أكبر اتساعاً ، هى مملكة إيطاليا لا يعنيهم أن يكون الأمير أو الملك المنتظر تتويجه على هذه المملكة نمسوياً أو إنجليزياً أو إيطالياً طالما قد تحقق استقلال المملكة ، واطمأنوا لدوام هذا الاستقلال ، ولاحتفاظ مدينة ميلان بأهميتها كعاصمة لهذه المملكة ، وبما كان لها من سيطرة فى إيطاليا الشمالية ، وطالما صحب تأسيس هذه المملكة المستقلة إعطاؤهم حق الإشراف على شئونها وتوجيه نشاطها ؛ وكان رئيس هذا الحزب الحر الإيطالى، (كونفالونييرى) Confalonieri الذى بادر مع حزبه بتحريك أهل ميلان للقيام بالثورة عند تنازل نابليون عن العرش ، حتى يرغم مجلس الشيوخ فى ميلان على دعوة الدوائر الانتخابية ، فقامت الثورة فعلا فى ٢٠ إبريل ١٨١٤ ، وأنشأ مجلس بلدية ميلان حكومة « وصاية » لم تلبث أن أوفدت (كونفالونييرى) نفسه إلى باريس ليتباحث مع الحلفاء فى موضوع استقلال مملكة إيطاليا الشمالية وإعطاء هذه المملكة دستوراً . ولكن (كونفالونييرى) وصل إلى باريس متأخراً و بعد فوات الفرصة ، لأن النمسويين كانوا (المنتصرين) فى الحرب من ناحية ، ولأن (الحلفاء) كانوا قد قرروا من ناحية أخرى تسوية المسألة الإيطالية دون انتظار لمعرفة رغبات الطليان أنفسهم . فدخل (بيلجارد) ميلان فى نهاية شهر مايو ١٨١٤. وصار يبذل الوعود الطيبة للأهالى ، فى الوقت الذى اتخذ فيه احتياطات عسكرية معينة ، بالتخلص من القواد الطليان الذين كان محتملا أن يتزعموا المقاومة ضد السيطرة النمسوية .

والحقيقة أن هذا (الحزب الحر الإيطالى) لم يكن بالقوة التى كان يجب أن تكون له لو أنه كان يمثل حركة إيطالية عامة . ذلك بأن هذا الحزب لم يكن إلا عنصراً من عناصر هذه الحركة وحسب ، فهو حزب محلى (ميلانى) وليس حزبا (إيطاليا) ، واقتصر تفكيره على مصير ميلان ، ولم يشمل

إيطاليا فى مجموعها ، فهو حزب وطنى محلى ، كان قوامه الجيش إلى جانب النبلاء ، وكان الجيش على أهبة الاستعداد لتأييد حكومة مستقلة إذا وجدت هذه الحكومة ، ولكنه فى جوهره كان حزباً محلياً. أضف إلى هذا ان الدولة المستقلة أو مملكة إيطاليا المنتظرة حسب تقدير هذا الحزب، لم تكن تتعدى الأقاليم الميلانية (الميلانيز) ، وأقاليم البندقية ، وعندما جمع الحزب الدوائر الانتخابية ، حدث ذلك فقط فى الجهات التى يتكلم أهلها باللهجة المحلية اللومباردية .

ولقد كانت الدعوة أو النداءات التى صدرت عن القائمين بالحركات التى تزعمها (مورا) أو تلك التى دبرها (مترنخ) تنطوى على « فكرات » أوسع مدى وأبعد عمقاً من تلك التى نادى بها هذا الحزب الميلانى (الحزب الحر الإيطالى) . واستطاع أولئك الذين التفوا حول (مورا) و (مترنخ) تأدية مهمتهم بنجاح ، حتى إن هذين سرعان ما صارا مدفوعين رويداً رويداً، إلى اعتناق أو قبول « الفكرات » أو « المدركات» الواسعة التى نبت أو تولد منها ما صار يعرف باسم : (إيطاليا) .

أما (مترنخ) فقد أراد قبل كل شىء — وتلك كانت نقطة البداية فى سياسته — أن يفصل إيطاليا من نابليون ، أى أن ينتزعها منه، وأن يفصل (مورا) من الإمبراطور ، حتى يتسنى له التخلص من (يوچين بوهارنيه) واستنقاذ إيطاليا الشمالية من الفرنسيين المسيطرين عليها. ولقد كان بسبب هذا الدافع أن صار (مترنخ) ميالا عند الضرورة للتفاهم مع (مورا) . وبقى (مورا) فى نابولى بعد التقهقر من روسيا (٤ فبراير ١٨١٣) وانحصرت غايته فى الاحتفاظ بتاجه وعرشه . وكان (مورا) يعلم جيداً أنه موضع ريبة وشك من جانب نابليون ، بسبب سلوكه كثيراً مسلك « الملك » المستقل ، وبدليل أن نابليون كان قد هدده بالعزل ، وبطلب استدعائه . ولذلك فقد كان (مورا) على أهبة الخروج على نابليون والتخلى عنه عند الضرورة ، فى نظير بقائه على عرش نابولى . ومنذ عودته إلى مقر ملكه بادر بإيفاد بعثة إلى ڤينا برياسة الأمير (كارياتى) Cariati ، مهمتها الحصول على ضمانات

فى صالحه ، معلناً استعداده فى نظير ذلك للترحيب بزحف الجيوش النمسوية على إيطاليا .

ووفد إلى نابولى ، والتف حول (مورا) أناس صاروا يغرونه على المضى فى طريقه ، وهؤلاء كانوا أعضاء (الكاربونارى) الذين هم عنصر ثورى ، ويدينون بآراء جمهورية فى جملتها ، ويرفضون عودة (النظام القديم) بحال من الأحوال ، والذين اشتد عداؤهم له . وإلى جانب هؤلاء (الكاربونارى) الثوريين وجد الوطنيون الذين اعتنقوا فكرة إنشاء إيطاليا حقيقة ، والذين كانوا من الطبقة المتوسطة (البورجوازية) ومن « المستنيرين » الذين أرادوا إنقاذ الحريات المدنية ، والإصلاحات الحرة التى أدخلتها إلى البلاد السيطرة الفرنسية ، والذين كانت تجيش فى صـــدورهم الروح الوطنية (القومية) فى الوقت نفسه . ثم وجدت إلى جانب هؤلاء وأولئك جماعة المناوئين للحركات الثورية . والذين لا يترددون إذا قامت الثورة فى استخدام أسوأ أساليب السياسة لإخمادها . ولقد دفع هؤلاء (مورا) إلى السير فى سياسته دون أن يخشى من أية اضطرابات داخلية قد تحدث بدعوى أن النمسويين سوف يتدخلون لا محالة عندئذ لإخمادها ولإعادة النظام إلى نصابه بعد ذلك . ثم كانت هناك تحريضات لورد (بنتينك) السفير الإنجليزى الذى أنشأ وهو بصقلية علاقات مع (مورا) ، ويريد استخدام (مورا) ضد الفرنسيين ، وعرض عليه إرسال نجدة من خمسة وعشرين ألف إنجليزى على شرط أن يسلم (مورا) ، (جيتا) Gaëte لينزل بها هؤلاء من البحر . والذى لا شك فيه أن السفير الإنجليزى كان يعمل لخديعة (مورا) ، إذ من الثابت أن (بنتينك) إنما كان يخدم مصالح الملك البربونى (فردنند) ، فى صقلية ، فى الوقت الذى حاول فيه إقناع (مورا) وجعله يعتقد أن (بريطانيا العظمى) مستعدة لتأييده فى أى عمل يأتيه ضد « الطاغية » ، أى نابليون .

كل هذه « المجموعات » حول (مورا) اشتركت فى مداهنته وتملق كبريائه

وزين هؤلاء له المجد والشهرة مما سوف يصبح حقاً له ، إذا صار « محرر إيطاليا ومنقذها » ، واستخدموا كل ما لديهم من وسائل الضغط والإغراء ليقنعوه بتزعم حركة التحرير ، ليصبح بطل الحرية الإيطالية . وتردد (مورا) ، وفجأة بمجرد أن طلب نابليون منه الانضمام إليه فى حملة ألمانيا ، تراجع (مورا) ، فكتب إلى الإمبراطور يلبي الدعوة فى ١٢ إبريل ١٨١٣ ، وبادر بالذهاب إليه ، وحارب فى معركة (ليبزج) ، ولكن قبل الهزيمة الأخيرة صح عزم (مورا) على التخلى عن المصلحة الفرنسية نهائياً . فترك نابليون فى (إرفورت) ، وعاد إلى نابولى فى ٤ نوفمبر ١٨١٣ وفى هذه اللحظة كان (مورا) قد قرر إيثار صالحه الخاص على صالح نابليون ، والعمل لنفعه الشخصى هو وحده .

ولقد اقترح (مورا) على نابليون فى ١٠ نوفمبر ١٨١٣ ، إعلان استقلال الطليان ، وإنشاء أمة واحدة فى إيطاليا . ومن المحتمل أن مبعث هذا الاقتراح كان رغبة (مورا) فى اتخاذ رفض نابليون له عذراً يسوغ به انتقاضه عليه وانفصاله عنه ، أو كان مبعثه أن (مورا) نفسه يريد أن يقوم بهذا الدور ذاته : إعلان استقلال إيطاليا ، وإنشاء (الأمة) الإيطالية . وقد لخص (كوليتكور) المقترحات التى تقدم بها (مورا) فى مذكرة لتعرض على نابليون ، كان مما جاء بها تعليقاً على ما يقترحه (مورا) : « إن الغرض الذى يريده الملك (مورا ملك نابولى) هو استقلال إيطاليا . . . ولقد صنعتم جلالتكم (مخاطباً نابليون) من إيطاليا أمة وتريد أكثرية الطليان أن تكون لهم حياة سياسية ولقد أدرك ذلك ملك نابولى ، فأخذ يبذل قصارى جهده مستخدماً كل الوسائل ليصبح هذا هو الرأى السائد فى كل مكان ، وليجمع فى صعيد واحد — إذا استطاع — كل أعضاء (أقسام) إيطاليا » . وفى تلك العبارات تتجسم للمرة الأولى فكرة إنشاء إيطاليا موحدة ومستقلة ، وعلى أن يكون (مورا) صاحب صولجان الحكم بها .

ولقد كانت النمسا صحيحة العزم آنئذ على انتزاع (مورا) من جنب نابليون ، وانتزاع إيطاليا من السيطرة النابليونية ؛ وفى أثناء حملة ألمانيا ، كان (مترنخ) على اتصال مستمر بزوجة (مورا) الملكة كارولين ، شقيقة نابليون ، يتفاوض معها ؛ وبعد عودة (مورا) عقب واقعة (ليبزج) إلى نابولى ، أوفدت إليه النمسا بموافقة انجلترة وروسيا سفيرا هو الجنرال (نايبرج) Neipperg ، تقرر سفره إلى نابولى فى ١٠ نوفمبر ١٨١٣ ، فبلغها فى آخر ديسمبر ، وجرت المفاوضات بين (نايبرج) و (مورا) بكل سرعة ، فأبرم (مورا) فى ١١ يناير ١٨١٤ معاهدة تحالف متبادل مع النمسا ، فضمنت النمسا تاج (مورا) وتعهدت باستخدام وساطتها لدى الحلفاء لاستمرار هذا التاج فى حوزته . ولقد ألحق بهذه المعاهدة اتفاق سرى تعهدت فيه النمسا بأن تبذل قصارى جهدها لتحصل على تنازل من فردنند البربونى عن كل حقوقه فى عرش نابولى ؛ ولتقنع انجلترة بإبرام السلام فورا مع (مورا) . وفى هذا الاتفاق السرى ، قبلت النمسا كذلك أن يزداد حجم مملكة (مورا) . بضم بعض الأراضى من الأملاك البابوية إليها ، بزيادة أربعمائة ألف نسمة . وبالفعل تمكن (مترنخ) من إقناع لورد (بنتينك) بإبرام (هدنة) بين الإنجليز و (مورا) فى ٣ فبراير ١٨١٤ ، وكان (مورا) نفسه تنفيذاً لمعاهدة التحالف مع النمسا ، قد قطع كل صلة له بنابليون منذ ١٤ يناير ، وأعلن الحرب عليه ، وبدأ عملياته العسكرية باحتلال رومة فى ١٩ يناير ، ودخل الجيش النابوليتانى أنكونا فى ٣٠ يناير وفى ٣١ يناير دخلوا (بولونا) فى حين احتل النمسويون من جانبهم الأملاك البابوية فى رافنا Ravenna وفرارة Ferrara وبولونا ، وبذلك تكون قد انهارت السيطرة الفرنسية فى إيطاليا الوسطى ، كانهيارها فى أكبر قسم من إيطاليا الشمالية — على النحو الذى شهدناه عند تسليم (ميلان) للنمسويين فى ٢٦ إبريل ، واحتلال هؤلاء لها . وبمجرد إعادة البابا (بيوس السابع) إلى إيطاليا بعد أن فك إساره من (فونتينبلو) التى كان نابليون قد نفاه

إليها منذ مايو ١٨١٢ ، حاول (مورا) جهد طاقته منذ وصول البابا إلى إيطاليا فى آخر مارس ١٨١٤ ، لإقناعه بالتنازل له عن جزء من الأملاك البابوية .

والذى تجدر ملاحظته أن كل « الترتيبات » والمباحثات التى حصلت حتى هذه اللحظة بين (مترنخ) و (مورا) كانت تدابير سياسية بحتة ، وذات صبغة محلية ، وبصفة شخصية بحتة كذلك . ولكن من اللحظة التى نجحا فيها فى تحطيم السيطرة الفرنسية فى إيطاليا اتسع برنامج كل منهما طفرة واحدة ، فتزايدت أطماع (مورا) الذى استمر يتكتل حوله الطليان من الجماعات التى سبق ذكرها ، وأخذ يفد ضمن من وفدوا عليه فى نابولى وفود من رومة يرجونه الاستيلاء على مدينتهم ، وأراد (البناءون الأحرار) الماسون الذين كان (مورا) أستاذاً أعظم لهم أن يضعوه على رأس إيطاليا بأجمعها . وكان تحت تأثير كل هذه العوامل ، وحتى يزيد عدد أتباعه وأنصاره أن سار (مورا) حثيثا فى طريق الإصلاحات الدستورية التى أرادها لمملكته . وجاءه التأييد من كل جانب ، من ناحية أولئك الذين ابتاعوا أملاك الكنيسة بعد أن صارت هذه علمانية ، وصارت أملاكها أموالا عامة ، أو الذين ابتاعوا كذلك أملاك النبلاء التى بيعت . وكان (مورا) قد أوضح للسفير النمسوى ، أن النمسا لن تربح شيئاً من كل تلك الدويلات الصغيرة التى تريد إنشاءها فى إيطاليا ، ولكن الهدوء والسكينة سوف يسودان إيطاليا ، ونفوذ النمسا سوف يتوطد بها إذا جعل النمسويون فى قدرة (مورا) أن يكون لديه دائما جيش من ستين ألف مقاتل . وفى الوقت نفسه أخذ (مورا) يتراسل مع نابليون فى جزيرة إلبا ، واستمر يتفاوض مع البابا كى يحصل منه على الاعتراف بتاجه ، ولينال قسما من الأملاك البابوية ، يضمه إلى مملكته ، فى نظير استرجاع البابا لبقية أملاكه (أو الدولة) البابوية . وكان لدى (مورا) برنامجان للعمل ، يستندان على وجود « احتمالين » مبعثهما اعتقاد (مورا) أن سقوط نابليون قد ألحق

الضعف على كل الأحوال بمركزه : فهو إما أن ينجح فى الاعتماد على وجود (رأى عام) إيطالى قوى ، يؤيده فى إنشاء دولة إيطالية تحت حكمه ، وإما أن يحصل نهائيا على تاج نابولى ، إذا أخفق المشروع الأول .

وأما (مترنخ) الذى تسنى له الخلاص من نابليون ، فقد أخذ يفكر الآن فى الخلاص من (مورا) ، ولكنه كان مقيدا بالمعاهدة — معاهدة التحالف — المبرمة بين مورا والنمسا فى ١١ يناير ١٨١٤ ، ثم بالاعتبارات المرتبطة بالطريقة التى أراد بها (مترنخ) التصرف فى مصير الأملاك (الدولة) البابونية ، و « الأرشيدوقات » النمسويين الذين يريد ترتيب نظام للحكم لهم فى إيطاليا ، و « دويلاتها » الصغيرة المبعثرة .

وأراد (مترنخ) أن يضع للمسألة الإيطالية حلا يوجد بها ترتيبات ، من نوع تلك الترتيبات التى حصلت فى ألمانيا : فيؤسس اتحادا كونفدرائيا إيطاليا ، يكون أعضاؤه من المؤيدين لسياسة النمسا ، والخاضعين لنفوذها ، فتحتفظ النمسا بمملكة إيطاليا ، باسم (مملكة لمبارديا فينيسيا) وفى بيدمنت يرتب زواج أحد الأرشيدوقات النمسويين من ابنة (فكتور عمانويل) الذى لا ولد له ذكرا ، فيتسنى عندئذ وبعد إلغاء قانون الوراثة المعمول به والذى يمنع النساء وأولادهن من الملك ، أن يصبح هذا الأرشيدوق ملكا على بيدمنت وسردينيا . وفى تسكانيـــا ومودينا تأسست بها حكومة الأرشيدوقين ، أما (مارى لويز) الإمبراطورة القديمة ، وكذلك الحكام من أسرة البربون فى بارما ، فقد أراد مترنخ أن يكون لهم الحكم فى وسط إيطاليا . وكل هذه الحكومات الخاضعة لنفوذ النمسا ، هى التى يضمها الاتحاد الكونفدرائى الذى أراده مترنخ .

ولذلك فقد وجد برنامجان متعارضان لتقرير مصير إيطاليا ، هما برنامج (مورا) و (مترنخ) ، ولكن من المستطاع أن يؤدى كل منهما إلى إعادة تنظيم إيطاليا . وذلك بتأسيس دولة (إيطاليا) ، إما فى صورة (مملكة) ، وإما فى شكل (اتحاد كونفدرائى) وكلا النوعين إن هو إلا تنظيم عام

وشامل ، لم يسبق أن شهدت له إيطاليا مثيلا فى حياتها كلها .

ولكن الفشل كان مزدوجا ، لأن (مورا) اعتقد أن عودة نابليون بعد فراره من إلبا سوف تمكنه من تحقيق مشروعه . وكان (مورا) قبل ذلك قد طلب من مترنخ إعطاءه حق المرور بقواته عبر الأملاك البابوية لمقاومة النفوذ النمسوى . وقابل مترنخ هذا الطلب بالرفض ، ولكن (مورا) لم يلبث أن بدأ عملياته العسكرية بعد نزول (نابليون) فى (فريجوز) ، باختراق خط الحدود الذى يفصل بين نابولى والأملاك البابوية : فقد طلب فى ١٩ مارس ١٨١٥ حق المرور لقواته عبر إقليم (كامبانا) الرومانية ، ورفض البابا ، فاحتل جيش (مورا) إقليم (كامبانا) Campagne ، وفى ٢٩ مارس اجتاز خط الحدود النمسوية ، ودخل إلى (الرومانا) ، فكان معنى ذلك قطع العلاقات مع النمسا . وعمد (مورا) إلى إصدار (نداء) من (ريمينى) Rimini فى ٣٠ مارس ، موجهاً للايطاليين ، جاء فيه : «إن الساعة قد حانت ليتحقق مصير إيطاليا المجيد ، فإن الله يدعو الإيطاليين ليكونوا «أمة مستقلة» فلتدو إذاً صيحة واحدة تتجاوب أصداؤها من جبال الألب فى الشمال ، إلى مضايق صقلية فى الجنوب ، تنادى باستقلال إيطاليا ... إن ثمانين ألفاً من الطليان يزحفون تحت أوامر مليكهم ، ويحلفون يمينا مغلظة أنهم لن يذوقوا طعم الراحة حتى تتحرر إيطاليا» واختتم (مورا) هذا النداء بأن طلب من كل الأحرار الشجعان فى إيطاليا أن يلتفوا حوله ، ليخوضوا المعركة سويا . وفى ٢ إبريل دخل (مورا) بولونا . ثم بعد يومين (٤ إبريل) دخل (مودينا) .

ومع ذلك فإن (الحركة القومية) التى بنى (مورا) آماله على إثارتها ، والاستفادة منها لم تحدث . فلم تثر «حركة» مورا هذه أى حماس ، اللهم إلا بين قسم من الشباب وبعض الطبقات المستنيرة المثقفة . فألف الموسيقار (روسينى) Rossini (أنشودة الاستقلال) ، وتعين (روسى) Rossi أستاذ القانون فى (بولونا) ، قومسيرا للمقاطعات الأربع ، وكان من أنصار

هذه الحركة القومية . وتألفت هذه الجماعة أو هذا الحزب الوطنى (القومى) من عناصر جاءت جميعها من بين الطبقات المتعلمة ، إلى جانب بعض النبلاء ورجال الجيش . فلم يكن هناك وجود لحركة « شعبية » أى من جانب سواد الشعب . وظل الخول وعدم الاكتراث يسيطران تماما على سواد الأهلين ؛ واضطر (مورا) إلى الاعتماد على قواته المقاتلة وحدها . فكان عندئذ أن سهلت هزيمته على يد الجيش النمسوى الذى أرغم (مورا) على التقهقر بكل سرعة صوب (نابولى) ؛ ثم لم يلبث أن تنازل عن عرشه وسلمه للانجليز ، ثم غادر البــــلاد إلى (كان) Cannes فى ٢٠ مايو ١٨١٥ ، ثم ذهب إلى (كورسيكا) التى لم يلبث أن غادرها فى ٢١ سبتمبر ، ليقوم بحركة لاسترجاع عرشه المفقود ، فألقى القبض عليه عند نزوله من البحر فى (بيزو) Pizzo فى أرض (كلابريا)، وحكم عليه بالموت وأعدم رمياً بالرصاص فى ١٣ أكتوبر ١٨١٥ ، على نحو ماسبق ذكره فى موضعه.

ولقد كان بفضل « تدابير » وترتيبات شخصيـة ، أن تسنى (لمورا) أن يصبح بطل (القضية الإيطالية) عندما أراد استخدام هذه التدابير « البسيطة» كوسيلة لصنع أو خلق (دولة) إيطالية . ولم يكن هناك وجود فى الحقيقة لذلك (الحزب الوطنى) أو القومى الذى وجه له (مورا) نداءاته ، لأن هذا الحزب الوطنى لم يكن يوجد إلا فى صورة طائفة من المبادىء والأفكار المثالية ، لم تتح لها الفرصة بعد للذيوع والانتشار ، والتى كان يعتنقها بعض العناصر من المثقفين والعسكريين ، والذين تأثروا كذلك بالفكرة الدستورية .

وكما أخفقت تدابير (مورا) المستندة على (الملكية) و (القومية) ، ولتأسيس دولة إيطالية موحـدة ، فقد أخفقت كذلك تدابير (مترنخ) لإنشاء دولة اتحادية (كونفدراتية) فى إيطاليا : فقد تخلى (مترنخ) عن جزء من أطماعه عندما صار ضروريا الانتهاء سريعـا من وضع تسويات الصلح فى فينا ، فكان من المستحيل أن يحصل على الأملاك البابوية ، بل

استرجع البابا أقاليم (رافنا) و (فرارة) و (بولونا) لتعود أملاكه إلى الوضع الذى كانت عليه فى سنة ١٧٨٩ . وكانت الدول بعد انتهاء الخطر الذى كان يتهددها من ناحية نابليون بعدهزيمة هذا الأخير فى (واترلو) قد صارت تقابل بتحفظ وحذر شديدين مقترحات مترنخ . وتقف من « سياسته » موقفاً أكثر استقلالا من الماضى ؛ وتشعر بأنها صارت قوية بالدرجة التى تقدر فيها على مقاومته . وكانت تلقى الدول تأييداً فى موقفها هذا من جانب روسيا وفرنسا . وعلى ذلك فقد « تجنب » ملك نابولى (فردنند الرابع أعيد إلى عرشه — الآن — باسم فردنند الأول) ، والبابا وملك بيدمنت ، الإصغاء لمقترحات مترنخ ، ورفضوا « الكونفدرائية » التى اقترحها (مترنخ) حلا للمسألة الإيطالية . بل إنهم رفضوا كذلك بعد فترة من الزمن قصيرة ، اقتراحا لإنشاء (اتحاد بريدى) لتنظيم البريد بين الدويلات والإمارات الإيطالية . وعلى ذلك فقد بقيت إيطاليا (مصطلحاً جغرافياً » : حسب التعريف الذى صاغه مترنخ نفسه بعد ذلك ليصف به إيطاليا .

ولعل أهم ما تجدر ملاحظته عند المقارنة بين الحركتين الإيطالية والألمانية أن ثمة اختلافاً كبيراً يميز كلا منهما عن الأخرى . ذلك بأن الطليان لم يشتركوا — وعلى نحو ما فعل الألمان — فى تحرير بلادهم واستنقاذها من السيطرة الفرنسية . فلم يعد الدور الوحيد الذى قاموا به ، تأليف ذلك الحزب الميلانى ، الذى أسمى نفسه (الحزب الوطنى الإيطالى) ، والذى لم يكن إلا حزباً محلياً ، ثم تقوية كل تلك الأمانى الوطنية التى صارت مرتكزة على النشاط الذى سوف يقوم به (مورا) ، والتى كانت فى الحقيقة لا تستند على أصول عريقة ولا تنسيق يربط اتجاهاتها ويوجه نشاطها . ومن ناحية أخرى فقد كان هناك أصحاب المصالح الذين أزعجهم ضياع كل الإصلاحات والتغييرات التى حصلت على أيام السيطرة الفرنسية ، وصاروا لا يريدون عودة (النظام القديم) . بل لقد كانت الفكرة القومية يحوطها

الإبهام الشديد ، حتى فى تفكير الأدباء والمثقفين والذين عرفوا بالتقدم الذهنى أكثر من سواهم . وصفوة القول أن من المتعذر ملاحظة يقظة قومية فى إيطاليا ، من طراز تلك اليقظة القومية التى شوهدت فى ألمانيا آنئذ .

* * *

الخلاصة :

أما وقد انتهينا من هذه الدراسة الطويلة والدقيقة ، التى شملت عهدى الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابليونية ، وموقف « أوروبا » من هذين الحدثين العظيمين ، وتأثرها أو بالأحرى تأثر حكوماتها وشعوبها بهما ، من حيث محاولة تقويض دعائم (النظام القديم) أو القضاء على بقايا (الإقطاع) من كل النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ثم من حيث إفساح المجال لظهور الطبقة المتوسطة (البورجوازية) التى وقع على كاهلها عبء المقاومة «روحية» كانت — وتلك متمثلة فى حركة الفكر والأدب والفن — أم « مادية » فعلية — متمثلة فى العمليات العسكرية — ثم من حيث إفساح المجال كذلك لطبقات النبلاء ورجال الكنيسة فى بقايا المجتمع القديم ، للمساهمة الجدية أحايين كثيرة فى حركات التحرر والخلاص من السيطرة الفرنسية (الأجنبية) ؛ الأمر الذى ترتب عليه جميعه ، وبفضل وجود هذه السيطرة الفرنسية ذاتها والتى بدأت تمتد إلى أوروبا من أيام (الثورة) ، ثم صارت تشمل القارة بأسرها تقريبا أيام (الإمبراطورية) أن تتكشف « قوميات » كان لها كيان ، وإن لم تكن قد أتيحت الفرصة لبروزها إلى حيز الوجود قبل حوادث (الثورة) وحروب نابليون و « سياسته » ؛ وإن بدأ إلى جانب ذلك ميلاد « قوميات أخرى عديدة » .

على أن الذى نود الإشارة إليه مستخلصا من كل هذه الدراسة : أن الثورة الفرنسية والإمبراطورية النابليونية ، لم يكن لديهما قطعا — وكما

شاهدنا ــ أية « سياسة » قومية ، أو سياسة تهدف إلى خلق وصنع (القومية) أى الدول والأمم التى تشعر بقوميتها وكيانها الذاتى الخاص بها. وواضح أن « السياسة » القومية غير « الفكرة » القومية أو « نظرية » القومية ، لأن « النظرية » القومية قد وجدت فعلا على أيام الثورة الفرنسية ، والإمبراطورية النابليونية.

والأمم التى توفر بها وجود العناصر اللازمة لخلق (القومية) كان فى وسعها أن تقطع شوطاً ملحوظاً فى طريق الشعور بذاتيتها وكيانها ، وذلك إما بفضل هذه (النظريات) التى أتت بها الثورة الفرنسية ، وزودت بها هذه الأمم ، وإما بفضل « الأمثلة » التى قدمتها الثورة فى صلاتها مع الشعوب التى أرادت الثورة أن يكون من حق هذه الشعوب وحدها الفصل فى مصيرها ، وإما لأن (الثورة) قد أعطت هذه الشعوب الفرصة للنضال من أجل التحرر من كل سيطرة أجنبية ، وتأسيس « ذاتية » مستقلة. وكانت اليونان وإيرلندة وبولندة من البلدان التى فعلت ذلك. ولو أنه تعذر الوصول إلى نتائج حاسمة ، من نضالها ، لأن أهل هذه البلدان كانوا « معزولين » ويصعب إرسال النجدات إليهم ، ولأن (السياسة الفرنسية) قد تخلت عنهم.

ومع ذلك فقد أثارت (الثورة الفرنسية) والإمبراطورية النابليونية. رد فعل كبير فى البلدان الأخرى ، للدفاع عن الوطن ، والدفاع عن الوطن هو أول الأسس التى تقوم عليها كل « قومية » ، وفى هذه الصورة الوطنية أمكن ظهور بوادر الشعور القومى ، أو الفكرة القومية للمرة الأولى. وذلك كان عين الذى حدث فى الأمم التى تمتعت بكيان ذاتى ، أو وطنى وقومى ، قبل أن تمتد السيطرة الفرنسية على أوروبا ونعنى بذلك أسبانيا وروسيا وهولندة.

وثمة نوع آخر من الأمم ، فى ألمانيا ، ولدرجة أقل فى إيطاليا ، كانت من الناحية السياسية فى مستوى ينخفض عن مستوى الأمم السالفة الذكر ،

حيث إن العاطفة القومية لديها ، لم تكن مع وجودها قد تعدت حتى هذا الوقت النطاق الفكرى والثقافى البحت . وفيما يتعلق بألمانيا وإيطاليا ، كانت المشكلة هى معرفة ما إذا كان الشعور القومى سوف يستمر باقيا بعد زوال ضرورة الدفاع المشترك عن الوطن فى ألمانيا وإيطاليا ، وسوف يجد أسباباً أخرى غير النضال ضد الاحتلال الأجنبى للبلاد ، تكفل له الاستمرار والبقاء .

أما السيطرة الفرنسية ، فمن المسلم به أنها خلفت بعض الآثار و « الجروح » فى أوروبا . فأوروبا سوف لاتعود إلى الحال التى كانت عليها سابقا . ذلك أن هذه السيطرة قد أحدثت « تبسيطا » فى كيانها السياسى ، عندما تاسست فى كل من ألمانيا وإيطاليا والنمسا وحدات إقليمية كانت أكبر حجما من (الدويلات) التى وجدت بها فى الزمن السابق . ثم أحدثت هذه السيطرة « تبسيطا » كذلك فى كيانها الاجتماعى ، عندما ألغيت الامتيازات والإدارات الإقليمية والتى كانت للنبلاء ، وقضى على العراقيل التى قيدت نشاط الأفراد واتصالهم ببعضهم بعضا داخل (الدولة) : مثل الأنظمة الجمركية ورسوم استخدام الطرق وما إلى ذلك ، وفى كل مكان تقريباً ، ترتب على الإصلاحات الاجتماعية شىء من التقريب بين طبقات المجتمع ، لم يسبق إطلاقا حصوله بأية درجة .

وأخيراً فقد ازدحمت فى أذهان الناس ذكريات عديدة تعذر عليهم التخلى عنها أو نسيانها فيما بعد ، وكانت مرتبطة بتلك الآراء والنظريات والمبادىء التى جاءت بها الثورة الفرنسية ، أو نجمت من رد الفعل الذى حصل ضد السيطرة النابليونية . ولقد بقيت شعوب أوروبا متأثرة بهذه « الذكريات » مدة قرن من الزمان ، كانت الثورة الفرنسية تستثير فى أذهانهم دائما معانى الحرية والمساواة والبطولة والتضحية فى سبيل هذه المبادىء ، ومن أجل الدفاع عن الوطن . ولقدكانت هذه (المبادىء) والمثل العليا التى غرستها الثورة الفرنسية والسيطرة النابليونية — الأولى

بفضل المبادىء التى أذاعتها ، والثانية بفضل رد الفعل الذى حصل ضدها — هى التى جعلت ممكنا يقظـــة الشعور القوى على درجاته المتفاوتة التى شاهدناها ، ثم بداية الحركات القومية فى السنوات التالية ، عندما استأنفت الشعوب مباشرة بعد سقوط إمبراطورية نابليون، الصراع ضد الحكومات الراجعة ، وبقايا الإقطاع فى ظل (النظام القديم) الذى أراد الملوك والأمراء الراجعون إلى عروشهم التى كانوا قد طردوا منها ، أن يعيدوه بحذافيره . ولقد كانت (الطبقة المتوسطة) البورجوازية هى التى قامت على أكتافها الحركات القومية فى الأدوار التالية ، ليس من أجل تحرير أوطانهم من السلطان الأجنبى وحسب ، بل ولإنشاء الحكومات الدستورية ، التى انتظرت (البورجوازية) أن يكفل الدستور الذى يجب أن تقوم هذه الحكومات على أساسه ، مشاركتها فى الحكم ، إن لم يكن استئثارها بكل أسبابه ، وذلك كان نضالا شديداً استمر طيلة الفترة التالية (١٨١٥ — ١٨٤٨) التى هى موضع دراستنا فى الفصول التالية ، وهو نضال قد استمر كذلك إلى ما بعد هذه السنوات التى ذكرناها .

الكتاب الرابع

أوروبا تحت نظام مترنخ

١٨١٥ - ١٨٤٨

المقدمة :

كانت مهمة الدول بعد سقوط نابليون وزوال امبراطوريته أن تضع تسوية للمشكلات التى أوجدها التوسع الفرنسى ، أثناء السيطرة النابليونية فى أوروبا ، وذلك بإعادة تنظيم أوروبا من الناحيتين السياسية والإقليمية خصوصاً ، ولقد استرشدت الدول الكبرى عند وضع هذه التسوية بقواعد معينة أساسية : أولها الشرعية ، أى التمسك بمبدأ إرجاع العروش إلى أصحابها الشرعيين . ومعنى ذلك إعادة الأسر الحاكمة القديمة التى أقصيت عن الحكم منذ ١٧٩٢ على أيام الثورة ونابليون ، واستبدل بها غيرها فى حكومة الأقطار أو الدول والممالك التى أنشئت من جديد أو تلك التى أزيل عن عروشها أصحابها الأصليون ؛ وفى أكثر الأحايين لم يكن هؤلاء الحكام (الملوك والأمراء) الراجعون معروفين لشعوبهم كما كرههم هؤلاء كراهية شديدة . فأدى العمل بهذه القاعدة إلى عودة البربون إلى فرنسا ، وحرمان أسرة بونابرت من الحكم . ثم إنه كان من معنى الشرعية أن صار معمولا بالمبدأ القائل بضرورة اعتبار الشعوب أن الواجب يقتضيهم أن يقبلوا الحكام الذين يفرضون عليهم وأن يذعنوا لهم ، وأن يمتنع عليهم حتى مجرد التفكير إطلاقا فى أن لهم حقاً فى اختيار من يريدون تنصيبه حاكما عليهم .

وأما ثانى هذه الأسس فكان المحافظة على توازن القوى بين الدول ؛ ومعنى الموازنة بين القوى — التوازن الدولى — أن لا يسمح لدولة بالتفوق على غيرها من الدول ، وذلك حتى لا تبسط سيطرتها على أوروبا ، على غرار ما فعلت الإمبراطورية النابليونية . ولكن مبدأ المحافظة على التوازن الدولى عند تطبيقه كان معناه العودة إلى ما درج عليه العمل فى القرن الثامن عشر ، من حيث المبادرة إلى توزيع الأسلاب بين المنتصرين على أن يكون لأقوى الدول ، النصيب الأوفر منها . فكان الذى أفاد من تطبيق مبدأ التوازن الدولى بهذه الصورة كل من انجلترة وروسيا ، وبروسيا والنمسا

والسويد . فسوف نرى أن انجلترة احتفظت بمقتضى التسوية الأوروبية بالسيطرة فى البحار ، الأمر الذى ساعد على زيادة نشاطها وتوسعها التجارى ، كما أضافت إلى أملاكها عدداً من المستعمرات . أما روسيا فقد استولت على أكثر الأقاليم التى تكونت منها قديماً مملكة بولندة ، كما احتفظت بفنلندة . ثم إن بروسيا ضمت إليها النصف الشمالى من سكسونيا وكذلك عدداً من الإمارات والمقاطعات عند نهر الراين . وضمت السويد إليها النرويج بعد أن انتزعت هذه الأخيرة من دانمرك . وأما النمسا فقد أفادت من مبدأ التوازن الدولى ، باسترجاع سيطرتها السابقة فى إيطاليا ، والعمل — كما أراد مترنخ — على تفكيك أوصال إيطاليا لتصبح شبه الجزيرة الإيطالية مجرد تعبير أو مصطلح جغرافى .

والمبدأ الثالث كان تأمين أوروبا ضد تجدد الغزو من ناحية فرنسا . فقد خشيت الدول أن تسترد فرنسا أنفاسها بعد الهزيمة التى لحقت بها ، فتبدأ فى التسلح من جديد ، وتصبح خطراً يتهدد أوروبا بالغزو مرة ثانية . ولقد كان هذا الخوف من ناحية فرنسا أهم المؤثرات التى ظلت تسيطر على مباحثات المؤتمرات التى عقدت فى أوروبا لإبرام الصلح أولا ، ثم للمحافظة على السلام بعد إبرام معاهدات الصلح فى الفترة التالية . وكان هذا الخوف بدوره ، هو مبعث ما حدث من ترتيبات سياسية وإقليمية أنشأت حول الحدود الفرنسية حلقة من الدول التى تكون على درجة من القوة تكفى لاحتجاز فرنسا أو لاحتوائها داخل حدودها التى رسمتها لها معاهدات الصلح النهائية . فيكون فى وسع هذه الدول الحاجزة ضد الغزو الفرنسى إذا تجدد . وعملا بهذه القاعدة إذاً ، ضمت بلجيكا إلى هولندة ، ونالت بروسيا الأراضى الألمانية فى جهة نهر الراين ، وضمنت الدول استقلال سويسرة وحيدتها ، كإجراء ضرورى لتقوية الاتحاد السويسرى، وأعطيت سافوى إلى بيدمنت . واقترن العمل بهذا المبدأ ثم بمبدأ توازى القوى قبله باتباع قاعدة (التعويضات) التى أخذ بها السياسيون فى مؤتمر فينا ، من

أجل تعويض الدول التي اقتطعت أجزاء منها ، أو فقدت بعض أملاكها ، بما يساوى مساحة هذه الأجزاء التي فقدتها أو عدد سكانها .

وتلك المبادئ جميعها ، التي أخذت بها الدول « الكبرى » عند وضع التسوية الأوروبية لم تلبث أن صارت — وعلى نحو ما سنفصله في موضعه — مبعث كل الأحداث والمشكلات التي عرفها القرن التاسع عشر ؛ وهى مشكلات قامت على أساس رغبة الشعوب التي اكتمل نضجها القومى في نقض هذه التسوية وإلغائها فيما يتعلق بالترتيبات الأقليمية والسياسية التي قامت على المبادىء الثلاثة السالفة الذكر . فإيطاليا وألمانيا كلتاهما ترغبان في الوحدة أو الاتحاد ؛ وبلجيكا والنرويج كلتاهما تريدان الانفصال والاستقلال الأولى عن هولندة والثانية عن السويد ؛ وبولندة تبغى التحرر والخلاص من روسيا . وإلى جانب هذا كله قامت الشعوب في الدول « الصغيرة » تريد التخلص من الحكام الرجعيين الذين جاء بهم مبدأ « الشرعية » وتعمل للتحرر من تدخل الدول « الكبرى » في شئونها حتى تفرض عليها حكما رجعيا استبداديا أو لترغمها على الرضوخ لحكم أجنبي عنها .

وفى السنوات من ١٨١٥ إلى ١٨٤٨ ، بذلت الدول الكبرى كل ما وسعها من جهد وحيلة « لتنفيذ » هذه المبادىء الثلاثة التي قامت عليها التسوية الأوروبية . وكان معنى « التنفيذ » محاولة التمسك بجوهر هذه التسوية وتفاصيلها في وجه كل الرغبات المشروعة التي كانت تجاهلتها الدول الكبرى عند وضع التسوية الأوروبية . وعلى ذلك فقد تميزت هذه السنوات الثلاثون ، من أجل المحافظة على الأوضاع التي أوجدتها هذه التسوية الأوروبية ، بقيام نوع من المحالفات بين الدول الكبرى على أساس التدخل في شئون الدول « الصغرى » لإخماد كل نزعة أو محاولة للتخلص من الحكم الأجنبي ، ولإنهاء الحكومة الاستبدادية ، أى أن هذه السنوات الثلاثين قد شهدت صراعا مستمرا بين الحكومات « الشرعية »

الراجعة أو العائدة ، وأنصار الرجعية ، وبين الحركات القومية الوطنية وأنصار الحرية ، فى أوروبا .

وأما هذا النظام الرجعى الذى استند على التسوية الأوروبية من جهة ، وعلى ضرورة استمرار هذه التسوية وبقائها والمحافظة على آثارها من جهة أخرى ، وذلك بمحاولة القضاء على الحركات الدستورية (المذهب الحر) والأخرى الاستقلالية (المذهب القومى) ، فقد كان يمثله فى أوروبا البرنس دى مترنخ Clement Metternick-Winneburg (١٧٧٣ - ١٨٥٩) .

وقد أملت على مترنخ الظروف التى نشأ فيها فى خدمة الإمبراطورية النمسوية (وآل هابسبرج) السياسة التى لم يكن هناك مناص من اتباعها ليس فقط من أجل المحافظة على كيان الإمبراطورية النمسوية نفسها ، وكانت هذه تتألف من شعوب وعناصر (أو جنسيات) متعددة : جرمانية ، سلافية ، مجيارية ، الخ وتتكلم هذه الشعوب بلغات مختلفة ، بل ولضمان الفوز بمكان الصدارة الذى يرجو مترنخ أن تحتله هذه الإمبراطورية ، بين الدول فى أوروبا . فهو عدو لكل تغيير فى داخل الإمبراطورية النمسوية يهدف إلى تحرر شعوبها المتباينة عن طريق إنشاء الحكومات الوطنية والدستورية الأمر الذى يهدد بانحلال هذه الإمبراطورية ، وهو عدو لكل تغيير يحدث فى داخل الدول الأوروبية الأخرى أو يطرأ على العلاقات الدولية المؤسسة على التسوية الأوروبية (فى سنة ١٨١٥) ، لأن من شأن هذا التغيير تعكير السلام العام ، وتهديد التوازن الدولى الذى كفلته التسوية الأوروبية ، والذى حفظ للنمسا نفوذاً كبيراً فى كل من إيطاليا وألمانيا . وذلك نفوذ حرصت النمسا دائماً على تدعيمه ؛ وإن كان قد عاد ذلك عليها بالضرر والوبال فى النهاية .

وعلى ذلك فقد صار اسم مترنخ علما على سياسة (التدخل) فى أوروبا ، أى السياسة التى اتبعت من أجل القضاء على الحركات القومية (الاستقلالية)

والدستورية بها . ذلك أن مترنخ كان صاحب سياسة المحالفات العملية التى قام عليها الاتحاد الأوروبى ، وهو الذى يتدخل لقمع الثورات فى إيطاليا وألمانيا ، ويعقد مع روسيا وبروسيا اتفاقات القمع ضد الحركات الدستورية والقومية ، ويمتنع عن تأييد ثورة اليونانيين ضد السلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية عليهم ، بالرغم من اتفاق كلمة الدول الكبرى على إنقاذ اليونانيين من الفناء على يد الجيوش المصرية العثمانية ، ويبادر بتأييد السلطان العثمانى نفسه فى نضاله مع واليه وتابعه فى الباشوية المصرية ، وذلك لتمسك مترنخ فى كلا الحالين بمبدأ الشرعية ، فوق الاعتبارات الأخرى .

أما فى داخل بلاده (النمسا) فقد صار (نظام مترنخ) علما على الدولة البوليسية التى اعتمدت على الأساليب البوليسية الصارمة فى تعقب المناوئين للنظم القائمة ومطاردتهم ، وهم الأحرار والقوميون ، وعمدت إلى إلغاء حرية الفرد السياسية ، وحرية الصحافة ، وفرضت القيود التى وأدت حرية الرأى ، وأخضعت أنظمة التعليم للرقابة الصارمة ، والجامعات للتضييق الشديد ، ولقى الأحرار والقوميون على أيديها السجن والنفى والتشريد . ولقد اتبعت الدول الأخرى فى أوروبا هذه الأساليب نفسها ، بدرجات متفاوتة ، لتحقيق الغاية الكبرى ذاتها التى هدف إليها (نظام مترنخ) بأكمله ، وهى المحافظة على التسوية الأوروبية التى وضعت سنة ١٨١٥ ، دون تغيير .

على أن مترنخ ، بنظامه البوليسى الرجعى إنما كان يناضل ضد قوات لم يكن هناك معدى عن نجاحها فى آخر الأمر ، وبعد شوط طويل من المقاومة ونقصد بذلك قوات الشعوب التى طالبت بحقوقها الدستورية والاستقلالية والتى لم يكن يتسنى لها أن تظفر بهذه الحقوق إلا عن طريق تحطيم التسوية الأوروبية ذاتها ، التسوية التى نهض (نظام مترنخ) للمحافظة والإبقاء عليها . ولذلك فقط اشتعلت الثورات فى كل مكان تقريبا ، وفى أزمنة متفقة أو متفاوتة ، وكان اشتعالها بمثابة رد الفعل لهذا النظام المترنيخى نفسه ، ولغرض القضاء عليه . ثم أن الثورة لم تلبث أن اشتعلت فى النمسا أيضا ،

وذلك على أثر قيام ثورة فبراير ١٨٤٨ المشهورة فى باريس . فوقعت الثورة فى فينا فى ١٣ مارس ١٨٤٨ ، واضطر مترنخ إلى الاستقالة وفى اليوم التالى (١٤ مارس) غادر مترنخ البلاد هربا (مع زوجه) بطريق مورافيا وسكسونيا ثم هانوفر وهولنده ، إلى إنجلترة للانزواء فى برايطون Brighton . ومع أن (نظام مترنخ) لم يقض عليه مباشرة بفرار صاحبه ، فقد خسر هذا النظام أكبر العاملين على تأييده . وكان اختفاء مترنخ من الميدان مؤذنا ببداية انتصار المذهب القومى والمذهب الحر فى أوروبا (والتمهيد بذلك للسيطرة البورجوازية) ، وإن كان هذا الانتصار لم يتم إلا رويدا رويدا ، وفى مراحل متعددة ، استمر فيها النضال طيلة الثلاثين سنة التالية .

الفصل الأول

التسوية الأوروبية

مؤتمر فينا :

لقد تقدم كيف انتهت الحروب التى بدأت فى أوروبا فى عهد الثورة الفرنسية ، ثم استمرت فى عهد الإمبراطورية النابليونية ، بأن انتصر الحلفاء على نابليون فى ليبزج (١٨١٣) ، ثم لم يلبثوا أن غزوا فرنسا نفسها فى أوائل العام التالى ؛ واستطاع البربون أن يعودوا إلى عرش آبائهم ، وأن يعقد الحلفاء الصلح مع فرنسا فى معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤ .

ولكن حروب الثورة ونابليون كانت أكثر من مجرد نضال بين الدول المتحالفة وبين فرنسا بل إن هذه الحروب كانت بمثابة العاصفة الهوجاء التى اجتاحت أوروبا ، لتبيد معالم الحياة القديمة بها ، فلم تستطع دولة أو شعب أو أسرة الإفلات من التأثر بها ، ولذلك فقد بات ضرورياً أن يجتمع (مؤتمر) يتسنى فيه البحث فى شئون أوروبا العامة وتسوية المشكلات التى نجمت من هذه الحروب الطويلة . ووقع الاختيار على فينا لتكون مقر هذا المؤتمر لأنها مدينة أوروبية عظيمة ، وعاصمة لدولة من الدول الكبرى التى انتصرت فى الحرب ، ولأن حكومتها — حكومة الإمبراطورية النمسوية — كانت تمثل كل ما ينطوى عليه معنى المحافظة على التقاليد والقانون والنظام فى أوروبا وقتئذ .

على أن ثمة ملاحظات بشأن هذا المؤتمر جديرة بالذكر ، منها أن هذا

المؤتمر لم ينعقد لإبرام الصلح . والسبب فى ذلك أن شروط الصلح كان قد تم وضعها فى معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤ ؛ ومن ذلك الحين كانت الحرب منتهية فعلا وقانونا بين فرنسا وبين الدول المتحالفة ؛ وفى استطاعة فرنسا لذلك عند انعقاد المؤتمر أن تطلب الانضمام إلى الأسرة الدولية . أضف إلى هذا أن الغرض من عقد هذا المؤتمر لم يكن إعادة تنظيم شئون أوروبا على قواعد جديدة ، باعتبار أن (النظام الأوروبى) قد انهار فعلا من أساسه نتيجة لحروب الثورة ونابليون خلال العشرين سنة الماضية ، وأن الواجب يقتضى أصحاب التسوية أن يؤسسوا نظاماً أوروبياً جديداً تختلف القواعد التى يقوم عليها عن تلك التى استند إليها التنظيم الأوروبى فى القرن الثامن عشر ؛ ولكن الذى حدث أن السياسيين الذين اجتمعوا فى هذا المؤتمر ، اعتقدوا على العكس من ذلك ، أن النظام القديم وبالصورة التى عرفها القرن الثامن عشر ، أى احترام السلطات الحكومية وتمجيد التقاليد ، والمحافظة على التوازن الدولى ، هو خير نظام وجد ليضمن للشعوب حرياتها ، وليحقق سيادة القانون ، وأن كل ما تدعو الحاجة إليه الآن ، لا يعدو حينئذ أن يكون إدخال بعض التحسينات وحسب ، والتى وإن كانت ضرورية فإنها لا يجب أن تنال بحال من الأحوال من جوهر هذا النظام القديم نفسه . ولاجدال فى أنهم قد فعلوا ذلك ، وأنهم أصروا على أن تعود الحال إلى سابق العهد بها ، وأنهم تجاهلوا فيما فعلوا حادث الثورة (الفرنسية) العظيم ، وكل المبادىء الجديدة التى جاءت بها هذه الثورة . الأمر الذى أدى إلى اعتبار فترة انعقاد هذا المؤتمر ، ثم الفترة التالية التى شهدت رجوع الملكيات السابقة إلى الحكم ، والعودة إلى الأنظمة القديمة عموما ، أنها عهد الرجعية فى أوروبا .

وكان الأصل فى نشأة هذا المؤتمر أنه جاء فى معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤) ، فى مادتها الثانية والثلاثين ، أن تتعهد الدولة المشتركة وقتئذ فى الحرب من كلا الطرفين بإرسال مندوبيها فى خلال شهرين إلى فينا

للاجتماع فى مؤتمر عام لوضع التسوية التى تضمنتها نصوص هـذه المعاهدة . على أنه لما كان يحق لفرنسا بحكم هذه المادة ، ولأنها كانت فى حالة سلم مع الدول بفضل إبرام معاهـــدة الصلح هذه ، أن تشترك فى وضع التسوية المزمعة ، فقد أراد الحلفاء أن يحرموها هذا الحق ، فأضافوا مادة سرية ، اضطرت فرنسا إلى الموافقة عليها ، نصت على أن يكون للحلفاء فيما بينهم هم وحدهم فقط الحق فى وضع المبادىء والقواعد التى تجرى عليها تسوية الصلح النهائية .

وعلى ذلك صار المؤتمر يتألف من الدول التى وقعت على معاهدة باريس الأولى، وكانت سبعة هى : بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والسويد وأسبانيا والبورتغال ، وحينما تبين أن العدد كبير ، انحصر النشاط بموجب اتفاق بين الدول الكبرى بين دول أربع فقط هى بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا ؛ تألف منها ما يعرف باسم (لجنة الأربعة) . ولقد نجح تاليران عند اجتماع المؤتمر ، بفضل مهارته السياسية ، فى أن يجعل الدول توافق على انضمام فرنسا إلى هذه اللجنة التى تحولت عندئذ إلى (لجنه خماسية) . وكانت لجنة الخمسة هذه هى المؤتمر فعلا ، فاستأثرت وحدها ببحث المشكلات والمسائل الهامة ، وباتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها . وعندما انتهى مؤتمر فينـــا من أعماله انضمت ثلاث دول أخرى هى السويد وأسبانيا والبورتغال إلى الدول الخمس الأولى فى التوقيع على وثيقة أو قرار المؤتمر النهائى (Final Act) فى ٩ يونية ١٨١٥ .

وأما ممثلو سائر الدول والإمارات الذين بلغ عددهم فى فينا المائة تقريباً ، فقد اشترك قليلون منهم فى أعمال اللجان الأخرى الفنية . ولما كان المؤتمر لم يجتمع إطلاقاً بهيئته الكاملة ، ولم يعقـد جلسة واحدة رسمية تضم جميع أعضائه ، سواء عند البدء فى العمل أو عند الانتهاء منـه ، فقد قضى المؤتمر بمعناه الأعم، وقته فى إقامة الحفلات الراقصة والمـآدب ، ووجد فريق من ممثلي الدول والإمارات والدوقيات وما إليها فراغاً من الوقت لـكتابة

المذكرات والرسائل . فكتب أحد هؤلاء البرنس دى لين Ligne يصف « نشاط » المؤتمر لصديق له : « لقد كان قدومك فى الوقت المناسب ، لأنه إذا كانت تروقك الحفلات الراقصة والأعياد (الزينات) فأنت قمين بأن تجد ما يشبع نهمك منها : فالمؤتمر لا يمشى ولكنه يرقص ! وفينا مزدحمة بأصحاب التيجان ؛ والكل يصرخون : السلام ، العدالة ، التوازن الدولى ، التعويضات . وأما أنا فإنى قانع بالمشاهدة والملاحظة فحسب . وكل ما أطلبه من تعويض هو قبعة جديدة لأن قبعتى بليت من المرات العديدة التى أرفعها لتحية السادة الذين أصادفهم فى كل منعطف وشارع » .

ولقد شهدت فينا أيام هذا المؤتمر عدداً من الشخصيات العظيمة حقا : من هؤلاء مترنخ وزير النمسا وأعظم السياسيين فى أوروبا حنكة وتجربة مع أنه لا يتجاوز الواحـــد والأربعين من عمره ؛ ثم اسكندر الأول قيصر روسيا ، الرجل الخيالى الحالم والعبقرى ، والذى يحمل على كتفيه رأسا مزدحما بالآراء والمشروعات ؛ ثم فردريك وليم الثالث ملك بروسيا ، الرجل الطيب والضعيف ، ثم لورد كاسلريه Castlereagh وزير خارجية بريطانيا ، وهو رجل عمل وجد وذو تجربة ، ويتصف بالاتزان والأمانة ، وأخيراً تاليران الذى خدم نابليون وزيراً لخارجيته حتى سنة ١٨١٤ ، ثم نبذه الإمبراطور وهو يصيح فى وجهه : « إنك لن تحجم عن ارتكاب الخيانة حتى فى حق أبيك نفسه » .

وبدأت أعمال المؤتمر أخيراً باجتماع ممثلى الدول الأربع : بريطانيا ، روسيا ، النمسا ، بروسيا ، فى ١٣ سبتمبر ١٨١٤ . وفى ٢٣ سبتمبر وصل تاليران إلى فينا . ولم يرتح تاليران لعزلة فرنسا وانزوائها بعيدة عن لجنة الأربعة ، فقرر تصحيح هذا الوضع بأساليب سوف يأتى ذكرها فى حينه ، وتحققت رغبته عند إنشاء لجنة الخمسة التى ضمت فرنسا إليها . وإلى جانب هذه اللجنة الخماسية أنشأ المؤتمر عدداً من اللجان الأخرى لدراسة الموضوعات التفصيلية وإعداد البيانات اللازمة . فكانت هناك (لجنة

الثانية) وهى التى وقعت على القرار النهائى كما تقدم فى ٩ يونية ١٨١٥ . ولم تكن مهمة هذه اللجنة سوى تلقى القرارات والبحوث الخاصة بالمسائل الأوروبية الهامة ، ودرست هذه اللجنة موضوع تجارة الرقيق ومسألة الاتحاد السويسرى ، ثم كانت هناك (اللجنة الألمانية) لبحث شئون ألمانيا ووضع دستور لها ، ثم (لجنة الإحصاءات) وقد اختصت بتعداد السكان فى الأراضى التى يراد استبدالها أو إعطاؤها كتعويض كجزء من التسويات التى يتفق عليها المؤتمر .

وأما سكرتيرو المؤتمر فقد تميز منهم اثنان أحدهما فردريك فون جنتز Gentz ، أكبر الدعاة والناشرين الذين حملوا على نابليون الأول ، وكان جنتز فى خدمة بروسيا ثم انتقل فى عام ١٨٠٢ إلى خدمة النمسا ، ومنذ ١٨١٢ صار (الروح الشريرة) المتسلطة على مترنخ أو شيطانه الذى لا يفارقه . ولقد بقى فون جنتز بعد مؤتمر فينا سكرتيراً لكل المؤتمرات التى عقدت حتى سنة ١٨٢٢ . وأما الآخر ، فكان دى مارتنس Martens وهو لا يقل شهرة عن فون جنتز ، وصاحب مجموعة المعاهدات المعروفة Recueil de Traités .

ولقد تناول المؤتمر مسائل تسعاً : تتعلق ببولندة وسكسونيا ، وبحدود الراين ، وببلجيكا وهولندة ، وبالدانمرك والسويد ، وبسويسرة ، وبإيطاليا ، وبالاتحاد الألمانى ، وبالأنهار الدولية ، وبتجارة الرقيق .

غير أنه قبل الكلام عن الحلول التى وصل إليها السياسيون فى هذه المسائل يجب أن نذكر أن المؤتمر كان مقيـــداً فى أعماله بطائفة من المعاهدات والاتفاقات التى أبرمتها الدول فيما بينها أثناء القتال ضد فرنسا . وكانت هذه توضح الطريقة التى يجرى بها توزيع الأراضى والأقاليم فى إيطاليا الشمالية والأراضى المنخفضة السفلى (بلجيكا) ، وعلى ضفة نهر الراين اليسرى ، وكذلك مسألة إعداد دستور فدرالى لسويسرة .

وفيما يلي أهم هذه المعاهدات والاتفاقات :

١ ـ معاهـــدة كاليش Kalisch فى ٢٨ فبراير ١٨١٣ بين روسيا وبروسيا ، تنازلت بروسيا بموجبها عن شطر كبير من ادعاءاتها على بولندة ، فى نظير تعويضها من أراضى ألمانيا (عدا هانوفر) بقدر ما كان لها قبل سنة ١٨٠٦ .

٢ ـ معاهدة ريشنباخ Reichenbach فى ٢٧ يونية ١٨١٣ وهى معاهدة تحالف بين النمسا وروسيا وبروسيا لاقتسام غراندوقية وارسو فيما بينها .

٣ ـ معاهدة تبليتز Teplitz فى ٩ سبتمبر ١٨١٣ ، لدعم أركان المحالفة السابقة ، وكان الظاهر فى سكسونيا ستكون التعويض الذى تناله بروسيا .

٣ ـ معاهدة ريد Ried فى ٨ أكتوبر ١٨١٣ ، وبمقتضاها حصل ملك بفاريا على حق استبقاء ما كان بيده من الأراضى ما عدا التيرول والمقاطعات النمسوية على نهر الإين (Enns) .

٩ ـ معاهدة كييل Kiel فى ١٤ يناير ١٨١٤ ، وبمقتضاها تنازل فردريك السادس ملك الدانمرك عن النرويج فى نظير حصوله على لونبرج Luneberg . واستبقت انجلترة فى يدها جزيرة هيلجولند . وكانت السويد قد حصلت منذ آخر أغسطس ١٨١٢ فى معاهدة أبو Abo مع روسيا على حق الاستيلاء على النرويج فى نظير مساعدتها الحلفاء ضد فرنسا .

٦ ـ معاهدات شومونت Chaumont فى أول مارس ١٨١٤ وكانت ثلاثاً ذات منطوق واحد بين بريطانيا من جانب ، وكل من النمسا وبروسيا وروسيا على حدة من جانب آخر . وقد تقرر فى مادة سرية أن تسترد الولايات أو الإمارات الألمانية استقلالها ولكن فى نطاق اتحاد عام يجمع بينها . وقد صار إدماج هذا النص فى معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤) .

وزيادة على ذلك فإن الحلفاء الذين وقعوا فى أثناء النضال ضد نابليون ، على معاهدة شومونت وهم مترنخ عن النمسا ، وهاردنبرج عن بروسيا ونسلرود عن روسيا ، وكاسلريه عن انجلترة ، قد اتفقوا أيضاً على عقد اجتماعات دورية لتأكيد التفاهم وتوثيق الصلات الودية فيما بينهم . وبذلك تكون معاهدة شومونت قد تضمنت أيضاً أساس نظام المؤتمرات التى عقدتها الدول الكبرى ، عندما أخذت هذه الدول تباشر حقها فى المحافظة على السلم فى أوروبا ، وهى المهمة التى اضطلعت بالقيام بها . وكان مؤتمر فينا نفسه أول وأهم هذه المؤتمرات التى عقدتها الدول لهذه الغاية ، وإن لم يكن آخرها .

٧ ــ معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤ . وهذه المعاهدة تعتبر (المفتاح) لأعمال المؤتمر ، لأنها تضمنت كثيراً من الحلول التى عرضت الآن على المؤتمر كأمر واقع ومفروغ منه ، من ذلك إرجاع الحدود الفرنسية إلى ما كانت عليه فى أول يناير ١٧٩٢ مع زيادة بسيطة فى الجنوب الشرقى والشمال والشمال الشرقى . فتنازلت فرنسا عن حقوق سيادتها على أكثر من اثنين وثلاثين مليون نسمة . ثم نصت المعاهدة على انضمام بلجيكا إلى هولندة فى مملكة واحدة ، وانضمام البندقية ولمبارديا إلى النمسا ، وجمهورية جنوة إلى بيدمنت (سردينيا) . ثم إنها نصت على إنشاء اتحاد من الولايات الألمانية ، كما أبقت جزيرة مالطة وبعض المستعمرات الفرنسية (جزر توباجو ، سانلوسيا، إيل دى فرانس) ثم مستعمرة الرأس الهولندية فى حوزة بريطانيا وأخيراً مهدت معاهدة باريس الأولى لظهور النزاع بين الدول المتحالفة حول المسألة البولندية السكسونية وذلك حينما كانت بولندة (غراندوقية وارسو) من الأراضى التى انتزعت من فرنسا النابليونية ، وكانت مملكة سكسونيا حليفة نابليون ، من أراضى العدو التى يجب النظر فى مصيرها . وذلك كله نتيجة لانكماش حدود فرنسا ــ حسب هذه المعاهدة ــ

إلى ما كانت عليه قبل حروب الثورة ونابليون .

المسألة البولندية - السكسونية :

وكانت هذه فى الحقيقة أصعب المشكلات التى كادت تتحطم بسببها أعمال المؤتمر . ومنشأ هذه المشكلة أن معاهدة كاليش (٢٨ فبراير ١٨١٣) كانت — كما رأينا — قد تضمنت وعدا بتوسع بروسيا فى ألمانيا الشمالية ، بينما نالت روسيا حق التصرف فى بولندة ، فاعتمدت روسيا على هذه المعاهدة فى المطالبة بكل بولندة . وأراد القيصر اسكندر الأول أن يضم غراندوقية وارسو التى أنشأها نابليون ، إلى بقية أجزاء بولندة التى كانت روسيا قد استولت عليها من أيام تقسيم بولندة فى القرن الثامن عشر فى معاهدات التقسيم الثلاث المعروفة فى١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥. والغرض من ذلك أن يتسنى بعث بولندة القديمة إلى الوجود مرة ثانية . ولقد أراد القيصر أن يمنح بولندا دستورا ديمقراطيا ، وأن يقيم بها حكومة برلمانية ، وأن يجمع بين بولندة وروسيا فى اتحاد تحت تاج القيصر الشخصى فقط . ولكن غراندوقية وارسو كانت تتألف من المقاطعات البولندية التى هى أصلا من نصيب بروسيا فى التقسيمات السابقة . ولذلك فقد بات واجبا الحصول على موافقة بروسيا ، وقد وافقت بروسيا على رغبات القيصر لقاء أن تنال هى تعويضاً فى سكسونيا بالاستيلاء خصوصاً على درسدن وليبزج أم مدنها ، بدعوى أن ملك سكسونيا فردريك أغسطس قد سقط حقه وحق أسرته فى الاستفادة من مبدأ الشرعية ، أى إرجاع الحقوق إلى أصحابها الشرعيين ، لأنه استمر مواليا للامبراطور نابليون حتى معركة ليبزج (أكتوبر ١٨١٣) ؛ ولم يعد له أى حق فى الاحتفاظ بأملاكه لأنه خان المصلحة الألمانية . ولم تجد روسيا ما يمنعها من قبول وجهة النظر هذه . وراحت روسيا وبروسيا تعضد كل منهما مطالب الأخرى .

على ان هذه المشروعات لم تكن تلقى تأييدا من جانب مترنخ رجل

المؤتمر الأول ، لأن إحيـاء أو بعث بولندة القديمة على نحو ما أرادت روسيا كان معناه استيلاء روسيا على غاليسيا Galicia وكراكاو Cracow وكانتا كلتاهما من نصيب النمسا فى تقسيمى ١٧٧٢ ، ١٧٩٥ ، ومعناه أيضاً امتداد نفوذ روسيا إلى نهر الفستيولا الذى تقع عليه وارسو ، أى إلى وسط أوروبا . وذلك ما كانت تخشاه النمسا . ثم إن مترنخ كان يخشى من ناحية أخرى من ازدياد نفوذ بروسيا فى ألمانيا الشمالية والوسطى إذا هى استولت على أهم أجزاء سكسونيا . ثم إن كاسلريه ، إلى جانب هذا كله ، مع عطفه على إحياء بولندة وبعثها إلى الوجود ثانية كان متخوفاً هو الآخر من زيادة نمو بروسيا بدرجة تهدد هانوفر (مسقط رأس الأسرة الانجليزية المالكة) بالخطر .

وعلى ذلك فقد انقسمت الدول الأربع فريقين : روسيا وبروسيا فى جانب ، وانجلترة والنمسا فى جانب آخر . ولم تلبث أن تأزمت الأمور بين هذين الفريقين حتى إن القيصر أخذ يتهدد المؤتمر ، ثم قال فى حديث له مع تاليران : إن لدى مائتى ألف جندى الآن يرابطون فى دوقية وارسو . فليحاول من يشاء إخراجى من هذه الدوقية . وأما أنا فقد أعطيت سكسونيا إلى بروسيا ! » . وهذا الخلاف الظاهر على مسألة بولندة — سكسونيا هو الذى أعطى تاليران الفرصة التى كان يتحينها منذ وصوله إلى فينا (٢٣ سبتمبر) ليخرج فرنسا من عزلتها وليشركها فى محادثات لجنة الأربعة . فقد أدرك تاليران أن بوسع فرنسا أن تفعل ذلك إذا هى قبضت الآن على ناصية التوازن بين هذه الدول .

وشارل موريس دى تاليران بيريجور Tallyrand - Périgord كان قد نال حنكة كبيرة وتقلبت به ظروف السياسة منذ أن بدأ حياته فى سلك رجال الدين وبلغ مرتبة أسقف قبل الثورة ، ثم جلس فى مجلس طبقات الأمة الذى انعقد فى ١٧٨٩ ، ولم يلبث أن ترك وظائفه الدينية ليذهب

فى سنة ١٧٩١ إلى لندن فى مهمة سياسية . وقد قضى تاليران بعد ذلك حوالى السنتين ونصف السنة فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٧٩٣ — ١٧٩٥) فلم يعد إلى بلاده إلا فى عهـــد حكومة الإدارة ، وتعين حينئذ وزيراً للخارجية ، حتى إذا سقطت حكومة الإدارة التحق تاليران بخدمة نابليون، فبقى فى خدمته حتى استغنى عنه الإمبراطور فى سنة ١٨١٤ . وعند عودة الملكية الراجعة ، ملكية لويس الثامن عشر ، شغل تاليران منصب وزير الخارجية . وصار يعمل لإنقاذ وطنه من انتقام الحلفاء المنتصرين، مستنداً على أن فرنسا النابليونية قد انتهى أمرها بسقوط نابليون ، وأن فرنسا البربونية ليست مسئولة عن الحروب الطويلة الماضية . وبمجرد وصوله إلى فينا ، أخذ تاليران يعمل لتحقيق مأربه . ولما كان شديد الإعجاب بالنظم الإنجليزية ـــ منذ زيارته للندن فى ١٧٩١ ـــ وكانت انجلترة من ناحية أخرى ، تبدى فى شخص وزيرها كاسلريه عطفاً على فرنسا فقد سهل التفاهم بين كاسلريه وتاليران ، وبخاصة عندما أخذ تاليران يؤيد وجهـــة نظر انجلترة والنمسا فى الخلاف القائم حول المسألة البولندية السكسونية .

وعلى ذلك فما إن عقد المؤتمر أولى جلساته الرسمية فى ٢٤ ديسمبر ١٨١٤ حتى تقدم كاسلريه ومترنخ باقتراح يطلبان فيه أن تضم فرنسا إلى المؤتمر، وأصرا على قبولها ضمن لجنة الأربعة . فأزعج هذا الاقتراح والاصرار على التمسك به كلا من روسيا وبروسيا ولكن تعذر عليهما الرفض لأن فرنسا منذ أن وقعت على معاهدة باريس الأولى (فى ٣٠ مايو ١٨١٤) لم تعد دولة معادية ، هذا من جهة . ولأن تاليران راح يهدد من جهـــة أخرى باستثارة الدول الصغيرة للوقوف موقف المعارضة ، وبتحريضها على المطالبة بالمساهمة الفعلية فى أعمال المؤتمر ، إذا رفض الاقتراح بانضمام فرنسا إلى الدول الأربع الكبرى . وعندئذ اضطرت روسيا وبروسيا إلى القبول ، وكانت الأمور قد تحرجت بينهما وبين انجلترة والنمسا . وفى ٢٤ ديسمبر ١٨١٤ دخل تاليران إلى لجنة الأربعة .

ومنذ أن تشكلت لجنة الخمسة – بدخول تاليران إلى لجنة الأربعة – أقبل تاليران على تعضيد النمسا وإنجلترة وتأييدهما قلباً وقالباً . وأسفر تعضيده لهاتين الدولتين عن عقد محالفة سرية « دفاعية » بين الدول الثلاث ، انجلترة وفرنسا والنمسا فى ٣ يناير ١٨١٥ . وحينئذ لم يكن هناك مناص أمام روسيا وبروسيا ، إذا بقى الفريق الآخر متمسكا بموقفه ، وأرادتا تجنب الحرب ، من قبول حل وسط لفض المشكلة البولندية السكسونية .

أما هذا الحل الوسط الذى تم الاتفاق عليه ، فقد أبقيت بمقتضاه سكسونيا مملكة مستقلة ، ويدخل فى نطاق حدودها كل من درسدن وليبزج ولو أنها اضطرت إلى التخلى عن خمس مساحتها الشمالية إلى بروسيا . كما نالت بروسيا تعويضاً آخر (بدلا من سكسونيا) فى وستفاليا وعلى شاطىء الراين . وأما روسيا فقد استولت على بولندة فيما عدا بوزن Pozen ، وبروسيا الغربية (بما فيها دانزج وثورن Thorn) فقد احتفظت بهما بروسيا وفيما عدا غاليسيا (بما فيها تارنبول Tarnopole التى احتفظت بها النمسا ، وفيما عدا كراكاو التى أعلنت مدينة حرة وبهذا سويت المشكلة البولندية السكسونية .

على أنه إذا كان هذا الحل الوسط قد خدم مصالح انجلترة والنمسا فى هذه المسألة ، فمن المشكوك فيه كثيراً أن تاليران أفاد شيئاً من تأييده لهاتين الدولتين ، وذلك عدا خروج فرنسا من عزلتها ، ودخولها فى لجنة الأربعة ، وانحلال المحالفة ضد فرنسا ، وهى الأمور الثلاثة التى قال هو نفسه أنه جناها من تأييده للمصالح الإنجليزية النمسوية فى مشكلة بولندة سكسونيا .

والحقيقة فى رأى طائفة من المؤرخين أن تاليران ، بتدخله الذى أدى إلى هذا الحل الوسط لفض المشكلة البولندية السكسونية قد تسبب فى ضياع أكبر فرصة أتيحت لسياسى فرنسى كان فى وسعه بانتهازها أن يسدى خدمة جليلة لوطنه . وذلك لأن بروسيا وروسيا كانتا على استعداد فى هذه الآونة لأن تبذلا فى سخاء اقاء حصولهما على مؤازرته لهما ، فتقدم إليه المندوب البروسى (هاردنبرج) Hardenberg ، عن بروسيا وروسيا معاً باقتراح فحواه

أن ينال ملك سكسونيا فى حالة استيلاء بروسيا على مملكته ، تعويضاً فى أقاليم أخرى تقع على شاطىء الراين الأيسر ليؤسس فيها مملكة جديدة ، بحيث تتألف هذه الدولة الناشئة من دوقية لكسمبرج ، ومطرانية تريف Tréves ومدينة بون Bonn وأديرة پروم Prüm ، وستافيلو Stavelot ومالميدى Malmédy ، ويبلغ سكانها ٧٠٠,٠٠٠ نسمة . وقد لقى هـــذا المشروع معارضة شديدة من جانب مترنخ لأن هذا الأخير كان لا يريد إستيلاء بروسيا على سكسونيا كما عرفنا ، ثم انبرى كاسلريه كذلك لمعارضة المشروع لأن الوزير الإنجليزى لم يكن يريد إقامة دولة ذات ميول واضحة نحو فرنسا على شاطىء الراين الأيسر ، فتصبح بلجيكا مهددة بخطر جديد . وتلك جميعها أسباب مفهومة لتفسير معارضة كل من النمســـا وانجلترة للمشروع المقترح . ولكن الذى لم يكن مفهوماً أن يتصدى تاليران لمعارضة مشروع تفيد فرنسا من نجاحه فوائد ظاهرة . وهى فوائد يمكن إجمالها فى الحقائق التالية ، وأولها أن ناخب سكسونيا فردريك أغسطس ، كان صديقا لفرنسا ، وأن الدولة الجديدة من المنتظر أن تكون الكاثوليكية عقيدتها ، وأن يكون أكثرية سكانها من الغاليين ، وأن الأسرة المالكة بها ، وهى التى أبعدت من موطنها الأصلى فى سكسونيا ، من المنتظر أن يشتد نفورها من بروسيا ، وأن الدولة المقترحة سوف تكون بمثابة حاجز بين فرنسا وألمانيا ، ومن المحتمل أن يمنع وجود هذه الدولة الحاجزة وقوع الاصطدام بين هاتين الدولتين أجيالا طويلة . وقد يبدو أن تاليران كان متخوفا إذا هو أيد المشروع البروسى (الروسى) أن تعمد انجلترة والنمسا إلى حوض غمار الحرب لمنعه ووقفه . ومع ذلك فقد كان محتملا كذلك أن يؤدى انحيازه إلى جانب انجلترة والنمسا وإصرار هاتين الدولتين على التمسك بآرائهما إلى نشوب الحرب كذلك . وعندما وقع تاليران على معاهدة التحالف بين الدول الثلاث ، انجلترة والنمسا وفرنسا ، كتب فى اليوم التالى (٤ يناير ١٨١٥) إلى مليكه لويس الثامن عشر ، مزهواً بعمله هذا ، مولاى ! لقد

أجل التحالف الآن ، وإلى الأبد ! » حقيقة حطم تاليران بهــذه الخطوة التحالف الأوروبى ضد فرنسا ، ولكن فى رأى الذين نقدوا سياسة تاليران — « أنه قد نجح فى إعطاء فرنسا شرف القتال من أجل المحافظة على سلامة النمسا وتأييد النصر الذى أحرزته السياسة الإنجليزية » .

تسوية فينا :

ومنذ أن سويت المشكلة البولندية السكسونية صار سهلا أن يتم الاتفاق على حلول مقبولة للمسائل الأخرى . وهكذا فإنه بمجرد أن بلغت المؤتمر أنباء فرار نابليون من جزيرة إلبا فى ٦ مارس ١٨١٥ — وكان نابليون قد غادرها منذ أول مارس — انزعج المندوبون انزعاجاً كبيراً وبادروا يعملون بكل سرعة لإنجاز (القرار النهائى) ، ثم وقعوا على هذا القرار فى ٩ يونيه ١٨١٥ ، أى قبل نشوب معركة واترلو بتسعة أيام فقط . وأما هذا القرار النهائى فقد تضمن التسوية التى وضعها السياسيون للمسائل التسع التى سبقت الإشارة إليها ، وذلك فى الصورة التالية :

أولا — حصلت روسيا على فنلندة من السويد ، ثم على بسارابيا من تركيا ، وبسطت سلطانها — كما رأينا — على دوقية وارسو . فاستطاعت أن تنفذ إلى وسط أوروبا .

ثانياً — رفضت النمسا استرجاع ممتلكاتها فى جنوبى ألمانيا وفى بلجيكا ، لبعد بلجيكا ولصعوبة الدفاع عنها ، ولأن النمسا — كما أراد مترنخ — أرادت أن تؤسس امبراطوريتها بعيدة عن كل اتصال مباشر بفرنسا ؛ وأن تعمل بدلا من ذلك على توحيد قوتها فى وسط وجنوبى أوروبا . فاستولت لذلك على التيرول وسالزبرج . وأما بلجيكا فقد ضمت إلى هولندة فى مملكة واحدة تحت تاج أسرة أورانج Orange ؛ على أمل أن يضمن وجود مملكة متحدة الاستقرار فى هذه المنطقة الخطرة (بين مصبات الشلدت والراين) ، وهى التى تهدد دائماً السلام فى أوروبا . ثم نالت النمسا عن خسارة بلجيكا

تعويضا فى شبه الجزيرة الإيطالية ، فاسترجعت أقليم الميلانيز (لمبارديا) التى خضعت لها منذ معاهدات يوترخت فى سنة ١٧١٣ ، كما حصلت على البندقية ودلماشيا ، وكافة الجزر التى كانت لجمهورية البندقية فى سنة ١٧٩٧ ما عدا جزر الأيونيان : كرفو وزانطى وكيفالونيا وغيرها مما تألف منها الآن دولة واحدة حرة ومستقلة (بمقتضى معاهدة فى ٥ نوفمبر ١٨١٥) ووضعت تحت حماية بريطانيا . وأصبحت النمسا بفضل استيلائها على البندقية وشاطىء الأدرياتيك دولة بحرية .

ثالثاً — ولما صار مترنخ يريد أن يجعل من إيطاليا « تعبيراً أو مصطلحاً جغرافياً » فقد طبقت الدول فى إيطاليا مبدأ « الشرعية » أى إرجاع الحقوق إلى أصحابها الشرعيين ، فرجع ملك سردينيا إلى مملكته ، وضمت إليه جمهورية جنوة القديمة ، وأعيدت أسرة إست Este إلى مودينا Modene ، وأسرة لورين هابسبورج إلى تسكانيا . ثم خولف هذا المبدأ مؤقتاً عندما أعطيت مارى لويز زوجة نابليون وابنة امبراطور النمسا فرنسيس الثانى ، دوقية پارما لمدة حياتها حتى إذا توفيت (وكانت وفاتها فى سنة ١٨٤٧) عادت پارما إلى أسرة بوربون پارما ، بينما عادت لوقا Lucca التى كانت فى يد هذه الأسرة الأخيرة طوال المدة الماضية بمقتضى التسوية إلى غراندوقية تسكانيا . وعندما انضم (مورا) ملك نابولى إلى الإمبراطور نابليون وقت فراره من إلبا وعودته إلى فرنسا ، خرجت مملكة نابولى من حوزته ، ثم أعدم فوراً بعد ذلك وعادت نابولى إلى ملكها القديم فردنند الأول ، من بيت بربون . ولقد أسفرت هذه التسويات عن تمتع النمسا بنفوذ عظيم فى شبه الجزيرة الإيطالية .

رابعا — وكان التعويض الذى أخذته بروسيا فى منطقة الراين يتألف من الإمارات الكنسية القديمة التى كان نابليون استولى عليها فى مايتز ، وتريف ، وكولونيا مع غيرها من المطرانيات ، وهذا إلى جانب عدد من الإمارات العلمانية ، والمدن الامبراطورية الحرة التى كان قد استولى عليها

نابليون أيضا ؛ فتألفت من هذه جميعها الآن مقاطعة الراين السفلى Nieder Rhein وكذلك حصلت بروسيا على مقاطعة وستفاليا (حول مونستر Münster خصوصاً) ؛ ثم أخذت من الدانمرك ، بوميرانيا السويدية Pomerania فى نظير تنازلها للدانمرك عن دوقية لونبرج على نهر الإلب .

خامساً — احتلت انجلترة جزيرة هليجولند (من أملاك الدانمرك) — ومما تجدر ملاحظته أن انجلترة تنازلت عنها فيما بعد إلى بروسيا فى معاهدة أبرمت سنة ١٨٩٠ — ثم احتفظت بمالطة ، وجزر الأيونيان ، ومستعمرة الرأس الهولندية ، وسيلان ، وديمارارا (فى جوايانا البريطانية) وسان لوسيا وتوباجو وترينداد .

سادساً — تضمنت التسويات الباقية : فصل النرويج من الدانمرك وإعطاء النرويج إلى السويد فى نظير إستيلاء روسيا على فنلندة من أملاك السويد ، ثم استيلاء بروسيا على بوميرانية السويدية ؛ تسوية مسألة الاتحاد السويسرى بالإبقاء على الكانتونات (المقاطعات) التسع عشر القديمة مع إضافة ثلاثة كانتونات جدد إليها (منها جنيف) ووضع دستور فدرالى لها ثم ضمان حياد سويسرة بواسطة الدول الثمان ؛ وضع دستور اتحادى لألمانيا ، فصار الاتحاد الكونفدرالى الألمانى يتألف من أربع وثلاثين إمارة (زيدت واحدة فصارت خمساً وثلاثين فى سنة ١٨١٦) ، وأعطيت رياسة الاتحاد إلى النمسا ؛ جعل الملاحة حرة فى الأنهار الدولية ، إعلان الدول الثمان أن إلغاء تجارة الرقيق فى العالم أمر يستحق كل عناية وكل انتباه ، ولو أن تحديد الوقت المناسب لإلغاء هذه التجارة صار من حق كل دولة أن تختاره متى شاءت ، أبقيت الحدود بين أسبانيا والبرتغال على حالها .

سابعاً — لم يتناول المؤتمر مسألة أمريكا الاسبانية . ولو أن كاسلريه على وجه الخصوص كان يدرك أن من المتعذر فى المستعمرات الأسبانية (وكذلك فى المستعمرات البرتغالية) العمل بالنظام الحكومى القديم الذى أعيد فى شبه جزيرة أيبريا . كما كان واضحا أن أمريكا الاسبانية سوف

تصبح «أسواقاً»، ابريطانيا التى زادت أملاكها فى العالم الجديد بمقتضى تسويات الصلح. ولقد كان مفروغا منه أن أزمة سوف تحدث فى أمريكا الأسبانية نتيجة لسياسة القمع والحكومة الأوتقراطية التى تجرى عليها أسبانيا فى أملاكها الأمريكية، كما أنه كان من المتوقع أن تتعقد الأمور فى البرتغال التى أعلن اندماج (البرازيل) مستعمراتها القديمة معها فى مملكة واحدة، ولكن عند انعقاد المؤتمر فى فينا (١٨١٤ — ١٨١٥) لم تكن واحدة من الدول العظمى سوى بريطانيا تريد التدخل فى شئون المستعمرات الإسبانية فى أمريكا، وذلك لأن روسيا كانت تطمع أن تشغل فى البلاط الإسبانى فى مدريد مركز المستشار المخلص الأمين للحكومة الراجعة، فى حين أن فرنسا كانت تؤيد مصالح فرع أسرة بربون الإسبانى.

نقد التسوية:

قامت تسوية فينا على أساسين هما: توازن القوى، والتعويضات، قاعدتا الدبلوماسية الأوربية فى القرن الثامن عشر. فأرجع السياسيون فرنسا إلى ما كانت عليه قبل حروبها الأخيرة كى يعيدوا التوازن الدولى فى أوروبا، ثم إنهم اتبعوا خطة تعويض الدول التى أخذت منها أراضيها لإعطائها إلى دول أخرى. ولو أن كلا من انجلترة وبروسيا والنمسا وروسيا قد احتفظت بما استولت عليه سواء كان هـــذا الذى استولت عليه «حكومات» لم يعد لها وجود مثل مالطة والبندقيـــة، أو مقتطعا من حكومات كانت سابقا من حلفاء فرنسا، مثل السويد وتركيا وبولندة. كذلك صار إرجاع الأسر القديمة إلى الحكم فى الدول التى نحى نابليون أصحابها عن عروشهم وضمها إلى فرنسا، ولكن هذا المبدأ «الشرعية» لم يتبع أيضا بحذافيره. فلم يشأ المؤتمر عودة الأسر الحاكمة التى كان يسوؤه رجوعها أو التى أراد توزيع أملاكها فى شكل «تعويضات» تعطى للدول التى تولى المؤتمر التصرف فى أملاكها. وفى الواقع أن هذا كله إنما كان يجرى وفق المبادىء والتقاليد وما أخذ به العرف الدبلوماسى فى القرن

الثامن عشر ، فلم يفكر إنسان أن هناك ما يدعو لاستشارة الشعوب التى أخذ المؤتمر على عاتقه أن يفصل هو وحده فى مصيرها .

ثم إن المؤتمر لم يلبث أن أضاف إلى قاعدتى توازن القوى والتعويضات اعتباراً آخر ، هو ضرورة الاطمئنان لعدم تكدير السلام من ناحية فرنسا فى المستقبل ، أى اتخاذ التدابير والإجراءات التى تمنع فرنسا من الإقدام على أية اعتداءات جديدة . فأحاط المؤتمر مدن فرنسا بحلقة من الدول التى أرادوا أن تكون قوية بدرجة تكفى لمنع فرنسا من استئناف الاعتداء . فضموا بلجيكا — كما رأينا — إلى هولندة ، وأعطوا الأراضى الواقعة على ضفة الراين اليسرى إلى ألمانيا بينما دعموا استقلال سويسرة التى ضمنت الدول حيادها ، ثم أعطوا سافوى إلى بيدمنت لتقوية الحدود الشرقية الجنوبية بالنسبة لفرنسا .

ولقد ترتب على العمل بمبدأ توازن القوى نتائج هامة . فقد كان أساس النظام الجديد حسب تسوية فينا إنشاء توازن القوى بين مجموعتين من الدول العظمى : انجلترة وفرنسا ، الدولتان الغربيتان فى جانب ، وروسيا وبروسيا والنمسا الدول الثلاث الشرقية فى جانب آخر ، ولم تكن واحدة من هذه الدول العظمى قوية بالدرجة التى تعطيها السيطرة بمفردها على شئون أوروبا أو القدرة على المغامرة بدخول الحرب وإحراز النصر على الدول الأخرى . وكان يقع بين هاتين المجموعتين أقليم وسط أوروبا ، ويشمل ألمانيا وإيطاليا وسويسرة والأراضى المنخفضة (بلجيكا وهولندة) . أما ألمانيا وإيطاليا فكانت كل منهما مجزأة إلى دويلات وإمارات صغيرة ، بينما ضمنت الدول حياد سويسرة ثم الأراضى المنخفضة ، وتمكنت أسرة هابسبرج النمسوية من السيطرة على الدويلات الصغيرة فى إيطاليا وألمانيا ، بفضل ما كان لها من أملاك فى إيطاليا ، وما تمتعت به من نفوذ فى ألمانيا بسبب أن الإمبراطور النمسوى كان رئيس الاتحاد الكونفدرالى بها فلم تعد أسرة هابسبرج فى حاجة إلى توسع جديد من ناحية ، فى حين أنها وجدت من ناحية أخرى أن من

صالحها أن تظل قائمة هذه الدويلات الصغيرة . فصارت سياسة النمسا التمسك بالوضع القائم والمحافظة عليه وإخماد كل الثورات القومية والدستورية فى المستقبل .

ولكن كان من أثر زيادة نفوذ النمسا فى كل من إيطاليا وألمانيا أن تأخرت وحدة الأولى ، وتعطل اتحاد الثانية مدة خمسين سنة تقريباً ، أى حتى ١٨٧٠ — ١٨٧١ ، أضف إلى هذا أن انشغال النمسا وتدخلها فى شئون إيطاليا وألمانيا حرمها فرصة التفرغ لمد نفوذها فى أوروبا الجنوبية الشرقية وكان هذا ميداناً أفضل وأكثر سهولة لتوسعها ، وادعى لخدمة مصالحها السياسية ، من ميدان وسط أوروبا .

ثم إن انسحاب النمسا من الحدود الفرنسية الشرقية ، بتخليها عن بلجيكا ، ثم حصول بروسيا على بعض الأقاليم الواقعة على نهر الراين ، لم يلبث أن جعل منوطاً بمملكة بروسيا حق الدفاع عن ألمانيا عموماً ، فارتفع شأن بروسيا ، ثم انتقلت إليها تدريجياً الزعامة فى ألمانيا حيث صارت قبلة أنظار الدويلات والإمارات الصغيرة التى تطلعت إليها فى الدفاع عنها ، واضطرت بروسيا إلى إنشاء جيش قوى فى قدرته تأدية هذه المهمة . أضف إلى هذا أن التسوية التى حدثت فى فينا وأعطت بروسيا أقاليم متفرقة فى أنحاء ألمانيا ، لم تلبث أن جعلت بروسيا مرغمة على العمل لربط هذه الأقاليم بعضها ببعض ، فكان ذلك بداية السياسة التى أفضت إلى تشييـــد صرح الاتحاد الألمانى (١٨٧٠ — ١٨٧١) .

وفى الوقت الذى قوى فيه نفوذ النمسا وروسيا — وقد أعطيت هذه الأخيرة — كما عرفنا — منفذاً إلى أوروبا الوسطى باستيلائها على بولندة ، فلم يبق من بولندة ذاتها سوى مدينة (كراكاو) التى أنشئت مدينة حرة ذات حكومة جمهورية ارستقراطية ، ثم بدأ يرتفع شأن بروسيا ، كانت السويد مرغمة على الانزواء فى اسكندناوة بعد أن فقدت فنلندة وبوميرانيا

السويدية . وقد نالت السويد - كما رأينا - النرويج تعويضاً لها عن الأقاليم التى فقدتها .

وأما الإمبراطورية العثمانية فلم يكن لها مندوبون أصلا فى مؤتمر فينا ، لأن المؤتمرين تجاهلوا ، خطأ منهم ولا شك ، وجود المسألة الشرقية ، بمشكلاتها الشائكة فى اليونان ، والولايات الدانوبية - الأفلاق والبغدان (ولاشيا وملدافيا) ومصر . وتلك مشكلات لم يكن هناك مناص من مواجهتها عاجلا أو آجلا .

ومما يجدر ذكره أن العمل بمبدأ توازن القوى كان معناه أيضا ، بمجرد أن أعيدت « الدول » التى غيرت الثورة ونابليون حكوماتها ، أن يعود الملوك والأمراء السابقون إلى حكوماتهم القديمة ، وبالطراز الذى كان سائداً أيام (النظام القديم) . وحينئذ انتشرت الملكيات المطلقة فى أوروبا ، فلم يزد عدد الدول التى كان لها دساتير تقيد حكوماتها على ست فقط ، كانت انجلترة وفرنسا والأراضى المنخفضة والجمهوريات السويسرية الاستقراطية التى يضمها اتحاد سويسرة الكونفدرالى ، والنرويج (منذ نوفمبر ١٨١٤) ومملكة بولندة الجديدة (التى أنشأها القيصر اسكندر الأول ومنحها دستوراً سنة ١٨١٥) . ومع ذلك حتى هذه الدول أبقت دساتيرها جميعاً السلطة الحقيقية فى يد الملك أو فى يد أرستقراطية صغيرة .

وكان من المتعذر إغفال آثار المبادىء الحرة التى جاءت بها الثورة الفرنسية والتى هدفت إلى إنشاء نوع من الحكومات أكثر ديمقراطية من الحكومات الراجعة فتزايد عدد المتذمرين الذين أخذوا يعارضون الأنظمة السياسية التى أعادها السياسيون إلى الوجود سنه ١٨١٤ ، ثم أغفلوا رغبات الشعوب (والمذهب القومى وليد حروب الثورة ونابليون) عندما شرعوا يقتسمون الأراضى ويوزعونها بسكانها فيما بينهم دون أن يستشيروا أهلها فى مصيرهم ، فانشأوا دولا غابت منها روابط اللغة والجنس والشعور بالمصلحة أو الاتفاق فى المذهب ، مثال ذلك تجزئة إيطاليا وألمانيا وبولندة

أو توسع النمسا حتى صارت تضم بين حدودها مجموعة من الأمم لا يربط بينها رابط ، فانتشر بسبب هذا العمل التذمر بين الأهلين الذين راحوا يؤلفون في الدول المختلفة أحزاباً « وطنية » للمطالبة بتحقيق الأهداف القومية . ولقد كان من المنتظر - وكما حدث فعلا - أن ينضم المتذمرون « الأحرار » الذين يريدون الحكومة الديمقراطية إلى المتذمرين « الوطنيين » أصحاب المطالب القومية ، فيؤلف الفريقان حزبا أو جماعة واحدة مهمتها المعارضة الشديدة من أجل تحطيم التسوية التي وضعها السياسيون في فينا .

فلما أن عمدت الحكومات الأوتقراطية والرجعية إلى التقرب من بعضها بعضاً كي تتآزر فيما بينها لتدفع عنها هذا الخطر ، شعر « المعارضون » في كل دولة بضرورة التقرب من زملائهم في الدول الأخرى والتعاون فيما بينهم جميعاً ضد الحكومات الاستبدادية والأجنبية التي فرضت سلطانها عليهم .

ولما كانت إمبراطورية النمسا تضم في حدودها أكبر مجموعة من الأمم ، ذات الأهداف القومية والديمقراطية التي يهدد تحقيقها كيان الإمبراطورية نفسه ، فقد اهتمت النمسا قبل غيرها من الدول بضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة والحازمة من أجل القضاء على كل حركة للتذمر والمقاومة في أرجائها وأسمى مترنخ هؤلاء المتذمرين ، « بالثوريين » ، ثم راح يلخص الموقف في قوله : « إن غرض هذه الجمعيات الثورية واحد لا يتغير ، هو قلب كل نظام حكومة قانوني قائم ، فالواجب على الملوك أن يقابلوا هذا بمبدأ واحد لا يتغير أيضاً ، هو المحافظة على كل نظام حكومة قانوني قائم ! » .

وبين أولئك الملوك وأصحاب السلطان الشرعي الذين يريدون المحافظة على كل نظام حكومة قانوني قائم ، وبين أحزاب المعارضة من الوطنيين والأحرار والديمقراطيين الذين أرادوا قلب كل نظام حكومة قانوني قائم ، لم يلبث أن نشب ذلك النضال المستمر الذي استمر طيلة القرن التاسع عشر ؛ عندما صارت بلجيكا تطلب الانفصال عن هولندة ، والنرويج عن السويد ،

وصارت بولندة تنشد استقلالها ، وتحاول كل من إيطاليا وألمانيا تحقيق وحدتها أو اتحادها ، ثم صارت الشعوب فى الدويلات الأقل أهمية تبذل قصارى جهدها للتخلص من حكامها الرجعيين ولإنشاء الحكومات الوطنية والقومية والتحرر من السيطرة الأجنبية المفروضة عليها .

ومع ذلك وبالرغم من كل هذه المثالب والعيوب ، فقد نجحت تسوية فينا فى تحقيق الغرض المباشر الذى هدفت إليه الدول التى وقعت على معاهدة باريس الأولى (فى ٣٠ مايو ١٨١٤) وكانت تريد وقتئذ إقامة نظام حقيق ودائم للتوازن الدولى فى أوروبا . حقيقة طرأ على هذا النظام شىء من التبدل بانفصال بلجيكا عن هولندة فى سنة ١٨٣١ ، أو حينما خطت إيطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها فى سنتى ١٨٥٩ ، ١٨٦٠ ، ولكن هذا النظام لم يتصدع . بل أنه على العكس من ذلك استطاع أن يخدم السلام العام فى أوروبا مدة طويلة . فلم يعكر صفو السلام فى الفترة التالية سوى قيام حرب القرم (١٨٥٣ — ١٨٥٦) ولقد وقعت هذه الحرب فى ميادين بعيدة ، فلم تنشغل الشعوب والدول بحروب كبيرة ، الأمر الذى جعل ممكننا انتشار الانقلاب الصناعى ، وتبعا ذلك ، نمو النظام الرأسمالى فى انجلترة أولا ثم فى سائر أوروبا . والحقيقة أن نظام التوازن الدولى الذى أوجدته تسوية فينا لم تتصدع أركانه إلا حين قامت الحرب السبعينية بين ألمانيا وفرنسا ، ففقدت فرنسا أقليمى ألزاس ولورين لتستولى عليهما الإمبراطورية الألمانية الجديدة على يد مستشارها الأول بسمارك (١٨٧١) .

الفصل الثانى

الاتحاد الأوروبى (1)

أزعج فرار نابليون من إلبا السياسيين المجتمعين فى فينا ، فبادروا — كما تقدم — بالتوقيع على التسوية النهائية (أو القرار النهائى) فى ٩ يونية ١٨١٥ . وفى ١٨ يونيه انهزم نابليون فى واترلو . وواجه السياسيون أمرين : عقد الصلح من جديد مع فرنسا التى آزرت نابليون أثناء حكم (المائة يوم) ، ثم تجديد محالفة الدول العظمى على أساس الاتحاد فيما بينها بعمل مشترك الغرض منه اتقاء أية أخطار قد تهدد السلام العام من جانب فرنسا فى المستقبل ، ثم المحافظة على التسوية النهائية التى تمت فى فينا لعدم تكدير السلم كذلك فى أوروبا .

معاهدة باريس الثانية (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) :

ففيما يتعلق بالأمر الأول ، عقد الحلفاء معاهدة جديدة مع فرنسا ، هى معاهدة باريس الثانية فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ ، فقدت فرنسا بمقتضاها كثيراً من المزايا التى كانت نالتها فى معاهدة باريس الأولى (٣٠ مايو ١٨١٤) بسبب أنها ساعدت نابليون على الحكم مرة ثانية عند عودته من إلبا ، فأرجعت فرنسا الآن إلى الحدود التى كانت لها سنة ١٧٩٠ (أى بدلا من حدود ١٧٩٢ التى كانت نصت عليها معاهدة باريس الأولى) ، ثم طلب منها دفع تعويض قدره سبعمائة مليون من الفرنكات يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملاصقة للحدود الفرنسية ، ويوزع

---

(1) European Concert.

بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التى أصابتها أضرار من ناحية فرنسا . وقد قسم هذا المبلغ الضخم بصورة يتمكن بها الفرنسيون من سداده فى خلال خمس سنوات على أقساط متساوية ، وبشريطة أن يحتل مائة ألف مقاتل من جيوش الحلفاء حصون فرنسا الشمالية الشرقية إلى أن يتم تسديد المبلغ بأجمعه .

ومع أن الفرنسيين وقتئذ شعروا بصرامة هذه الشروط وقسوتها ، فقد كان فى وسع الحلفاء أن يفرضوا على فرنسا شروطاً أشد قسوة ، ولكنهم لم يفعلوا ، بل إنهم رفضوا مثلا إعطاء إقليم (ألزاس) إلى بروسيا ، وكان مندوبا بروسيا قد طالبا بهذا الأقليم ، وهما هاردنبرج وهمبولدت Humboldt . ولقد دلت التجربة بعدئذ على أن احتفاظ فرنسا بالألزاس كان ضرورياً لتأمين التوازن السياسى فى أوروبا . زد على ذلك أن أحداً لم يكن يتوقع أن ترضى انجلترة بأن تنال هولندة كل المستعمرات التى كانت فى حوزتها سابقاً ، فتستعيد هولندة بفضل معاهدة أبرمت معها فى ١٣ أغسطس ١٨١٤ كل المستعمرات التى كانت لها عند أول يناير ١٨٠٣ ما عدا رأس الرجاء الصالح ثم دمارارا Demarara ، ونهرى اسكويبو Essequibo وبربيس Berbice فى جوايانا بأمريكا الجنوبية ، فتترك انجلترة هولندة تستولى على بتافيا (جاوه) ، مما أدهش نابليون نفسه الذى زاد من دهشته كذلك أن تترك انجلترة فرنسا تمتلك جزيرة بربون (إلى الشرق من جزيرة مدغشقر) .

التحالف الرباعى (1) :

وأما عن الأمر الثانى ، فقد انطوت فكرة الاتحاد الأوروبى على إنشاء تحالف بين الدول التى اشتركت فى النضال ضد فرنسا من جهة ، ثم السعى من أجل المحافظة على السلام عموماً فى أوروبا من جهة أخرى . وعلى ذلك

(1) Quadruple Alliance

فإن فكرة الاتحاد الأوروبى إنما ترتد فى أصولها إلى الوقت الذى كانت لا تزال تعقد فيه المحالفات الدولية لمواصلة القتال ضد نابليون . فمن الثابت أن فكرة الاتحاد الأوروبى قد أخذ بها على وجه الخصوص رجال السياسة الإنجليز (بت الأصغر Pitt وكاسلريه) منذ ١٨٠٥ أثناء النضال ضد نابليون. أضف إلى هذا أن كاسلريه لم يكن يقنع أثناء انتصارات نابليون المتكررة وبسببها بمجرد عقد المعاهدات المنفصلة التى عمدت الدول وقتئذ إلى إبرامها متفرقة فيما بينها مثل معاهدة كاليش (فى فبراير ١٨١٣) بين روسيا وبروسيا ، أو معاهدة (ريد) فى أكتوبر من السنة نفسها بين بافاريا والنمسا ، أو تلك التى عقدتها بريطانيا مع كل حليف من حلفائها على حدة . وأدرك كاسلريه ان من الضرورى عقـــد معاهدة عامة تسمو على كل هذه الاتفاقات والمعاهدات المنفصلة والمتفرقة . ولقد تزايد وضوح الحاجة إلى إبرام هذه المعاهدة حينما رفض نابليون شروط الصلح التى كان قد عرضها عليه الحلفاء فى (شاتيون) Chatillon فى ٧ — ٨ فبراير ١٨١٤ ، وذلك بعد انتصارهم على جيوشه فى معركة ليبزج المعروفة منذ أكتوبر من العام السابق . فأسفرت مساعى كاسلريه حينئذ عن إبرام معاهدة (شومنت) فى أول مارس سنة ١٨١٤ ، وهى المعاهدة التى عرفنا أنها تتألف من ثلاث معاهـــدات متشابهة بين بريطانيا وبين كل من النمسا وبروسيا وروسيا على حدة . ولهذه المعاهدة أهمية كبيرة باعتبار أنها احتوت على الأساس الذى قام عليه نظام الاتحاد الأوروبى فى الفترة التالية . فقد قرر الموقعون على هـذه المعاهدات الثلاث مواصلة الحرب ضد نابليون وعدم الدخول فى مفاوضات صلح منفرد مع العدو المشترك ، فرنسا . ثم تعهد كل منهم بتقديم ستين ألف مقاتل إذا ما هاجمت فرنسا إحدى الدول الأعضاء الموقعة على المعاهدة ، بعد إبرام الصلح . ثم أن هذه الدول الأربع التى وقع مندوبوها على المعاهدة عمدت إلى الاحتفاظ بحق الاشتراك فيما بينها متحدة ، وبمجرد عقد الصلح مع فرنسا من أجل اتخاذ أفضل الوسائل القمينة بضمان استمرار السلام

فى أوروبا من جهة واستمراره بين كل دولة وأخرى من بين الدول المتعاقدة من جهة أخرى . وكان معنى هذا أن النص الذى جاء بالمعاهدة خاصاً بتقديم الإمدادات العسكرية عند وقوع العدوان من جانب فرنسا ، لا يجب أن يكون متعارضاً مع أى نظام أوسع مدى لضمان السلام العام قد تضعه الدول عند عقد مؤتمر الصلح النهائى ، أو يكون معطلا له .

ولقد تجددت معاهدة شومنت هذه فى جوهرها عندما عقد الحلفاء مع فرنسا معاهدة باريس الأولى فى ٣٠ مايو ١٨١٤ ، ثم لم تلبث أن تجددت مرة ثانية عندما بادر الحلفاء إلى عقد معاهدة للتحالف فيما بينهم فى فينا فى ٢٥ مارس ١٨١٥ بمجرد ذيوع نبأ فرار نابليون من إلبا . وقد حققت هاتان المعاهدتان (فى شومنت وفينا) الأغراض المتوخاة من عقدهما ؛ فقضى على قوة نابليون ، وأبرم الحلفاء مع فرنسا معاهدة باريس الثانية (فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥) .

وكان عندئذ أن خشى كاسلريه ومترنخ أن يترتب على نجاح المحالفة فى تحقيق الغرض المباشر منها ، وهو هزيمة فرنسا ، انفراط عقدها ، وذلك فى وقت كان الواجب يقتضى رجال السياسة فى أوروبا أن يعملوا من أجل المحافظة على السلم واستقراره ، وأن يتخذوا كل الاحتياطات التى تمنع فرنسا من استئناف عدوانها إذا شاءت تكدير السلام فى أوروبا مرة أخرى .

ولذلك فقد استطاع كاسلريه على وجـــه الخصوص أن يظفر بتجديد « المبدأ » الذى تضمنته معاهدة شومنت السابقة ، من حيث المبادرة بتقديم القوات العسكرية إذا وقع عدوان جديد من جانب فرنسا . وعقد اجتماعات دورية لبحث المشكلات التى يتهدد تأزمها السلم فى أوروبا . ففى اليوم نفسه الذى وقعت فيه الدول : روسيا ، بروسيا ، النمسا ، انجلترة على معاهدة الصلح مع فرنسا ، أى فى ٣٠ نوفمبر ١٨١٥ ، أبرمت هذه الدول الأربع ،

فيما بينها معاهدة (تحالف رباعي) ، كانت هي الأساس الذى قام عليه نظام الاتحاد الأوروبى فى السنوات التالية .

فقد تعهدت الدول الأعضاء فى هذه المحالفة الرباعية بتأييد معاهدة باريس الثانية المبرمة مع فرنسا فى التاريخ نفسه ، ثم أنها أخذت على عاتقها أن تبادر كل منها بتقديم ستين ألف مقاتل لمساعدة أى عضو من أعضاء المحالفة يقع عليه هجوم فى المستقبل . وأبرزت المادة السادسة من المعاهدة فكرة الاتحاد الأوروبى كما صورته معاهدات شومنت وإنما بصورة عملية ، فنصت على ما يأتى :

« حتى يمكن دعم الروابط التى تجمع فى الوقت الحاضر الملوك الأربعة فى اتحاد وثيق ، يوافق المتعاقدون على تجديد عقد اجتماعاتهم فى فترات أو أوقات (دورات) معينة سواء كانت هذه الاجتماعات تحت إشرافهم شخصياً ، أو حضرها وزراؤهم الذين يمثلونهم ، وذلك لتبادل الرأى (أى المشاورة) فيما يتعلق بمصالحهم المشتركة ، ولفحص الوسائل (أو الإجراءات) التى يقر الرأى فى كل فترة أو دورة من هذه الدورات على اعتبارها ذات أعظم أثر طيب فى تأمين هدوء وسكينة الأمم (الشعوب) ورخائها وفى تأييد واستقرار السلام فى (الدولة أو فى) أوروبا » .

ولما كان كاسلريه أكبر المسئولين عن إنشاء هذا التحالف الرباعى ، (على أساس معاهدتى شومنت فى مارس ١٨١٤ وفينا فى مارس من السنة التالية) ، ونص هذا التحالف على عقد اجتماعات دورية لفحص المسائل التى تمس مصالح أعضائه المشتركة ، ولتوطيد السلام فى أوروبا ، ثم ترتب على وجود هذا النص وتطبيقه قيام (الاتحاد الأوروبى) الذى أخذ يعالج المشاكل التى ظهرت فى أوروبا فى الفترة التالية . فقد صار ضرورياً معرفة آراء كاسلريه نفسه فى هذا الاتحاد ، وماذا كان موقفه منه ؛ ثم إنه لاغنى عن هذه المعرفة فى آخر الأمر ، لأن السياسة التى سار عليها كاسلريه إلى

وقت وفاته فى أغسطس ١٨٢٢ ، ثم استرشد بمبادئها الجوهرية ، جورج كاننج Canning الذى خلفه فى وزارة الخارجية البريطانية ، كانت فى النهاية من العوامل التى حطمت الاتحاد الأوروبى ، أى القضاء على ذلك النظام الذى بذل كاسلريه نفسه كل ما يملك من جهد ومهارة سياسية من أجل إنشائه .

وروبرت ستيوارت كاسلريه كان من أقدر الوزراء الإنجليز الذين نالوا احترام رجال السياسة فى أوروبا ، وذلك لما اتصف به من هدوء واتزان وأصالة رأى . وقد قام بدور هام فى سياسة بلاده الداخلية مدة ربع قرن من الزمان تقريباً ، ثم ظهر على مسرح السياسة الأوروبيـة فى السنوات العشر الأخيرة ، ومنذ أن شغل كاسلريه منصب وزير الخارجية (١٨١٢) فى وقت كان فيه نابليون صاحب القوة والغلبـة الظاهرة ، وكان ضرورياً لذلك عدم انفراط عقد المحالفة الأوروبية ضد فرنسا ، لم يلبث أن أبدى كاسلريه مهارة فائقة فى أشد أوقات الحرب حرجاً ليحول دون تفكك المحالفة الأوروبية . وعندما سقط نابليون ، جاء كاسلريه إلى فينا لحضور مؤتمر الدول المنعقد بها ، وكانت المبادىء التى استرشد بها فى سياسته الخارجية هى التعاون مع الدول للمحافظة على السلام فى أوروبا ، ثم التزام خطة عدم التدخل إطلاقاً فى شئون الدول الداخلية . ولقد تمسك كاسلريه بمبدأ عدم التدخل لاعتقاده الراسخ أن مبعث تكدير السلام دائماً إنما هو تدخل الدول الكبيرة فى شئون الأخرى الصغيرة ، وجعل كاسلريه نصب عينيه المحافظة على مصالح الدول الصغيرة . على أنه فى أثناء هذا كله كان شديد الحرص على سلامـة المستعمرات البريطانية ويعمل بجد لتأمين طريق الامبراطورية البريطانية إلى الهند وبقاء هذا الطريق مفتوحاً دائماً . وقد اقتضى كاسلريه العمل بهذه المبادىء ، أن صار يؤيد فيما بعد القوميات الناشئة ويعترف باستقـلال الشعوب وبالحكومات الوطنية « الفعلية أو الواقعية » ، التى تقيمها .

ومع هذا فإن كاسلريه يعتبر بحق مسئولا إلى حد كبير عن التسوية الأوروبية التى وضعت فى فينا ، وهى تسوية أغفلت — كما رأينا — المبادىء التى نادى بها الأحرار والوطنيون القوميون فى أوروبا . غير أن السبب فى انحراف كاسلريه عن هذه المبادىء الحرة والوطنية ، كان اعتقاده بضرورة تحقيق التوازن الدولى عن طريق تقوية كل من النمسا وبروسيا فى وسط أوروبا .

أما الحافز الأكبر لكاسلريه إلى إنشاء التحالف الرباعى ، فكان خوفه من فرنسا وتجدد الاعتداء من ناحيتها فاحتاط للأمر بعقد أواصر المحالفة مع الدول الكبرى من جهة ، وتدبير احتلال فرنسا نفسها (وقد استمر هذا الاحتلال حتى سنة ١٨١٨) من جهة أخرى ، وكان تحقيق هذه الحيطة إذاً فى إبرام المحالفة الرباعية . على أن تلك فى نفس الوقت كانت حقيقة جعلت متعذراً أن يرضى كاسلريه بتاتاً ، بأن يخرج هذا التحالف الرباعى عن الغرض الأساسى الذى أنشىء من أجله . فيتخذ منه السياسيون الرجعيون فى أوروبا وعلى رأسهم مترنخ أداة للتدخـــل فى شئون الدول الداخلية ، بدعوى أن إخماد كل ثورة أو انقلاب قد يحدث فى داخل هذه الدول ضرورى من أجل صيانة السلام العام فى أوروبا . ثم إنه كان واضحاً للسبب نفسه أن من المتعذر أن يقبـل كاسلريه الموافقة على أية محالفات ترمى إلى هذه الغاية .

وفى ضوء هذه الاعتبارات إذاً تكون سياسة كاسلريه عند إنشاء التحالف الرباعى قد نجحت (أولا) فى ضمان تنفيذ الشروط التى فرضها المنتصرون فى الحرب على فرنسا ، بمقتضى معاهدات الصلح ، و (ثانياً) فى أنها بإنشاء نظام الاتحاد الأوروبى قد أتاحت الفرصة لتسوية عدد من المشكلات التى ظهرت فيما بعد ، من غير حاجة للالتجاء إلى الحرب كوسيلة ناجعة لفضها .

الحلف المقدس[1] (٢٦ سبتمبر ١٨١٥) :

وفى الوقت الذى وضع فيه السياسيون هذه القواعد العملية لتنفيذ شروط التسوية الأوربية التى حصلت فى فينا ، ولتأييدها ، وللمحافظة على السلام العام فى أوروبا ، كان قيصر روسيا ، اسكندر الأول ، قد أخرج إلى عالم الوجود مشروعاً آخر للسلام من ثمرات خياله الخصب ، كان قد فكر فيه من مدة طويلة ؛ ثم راح يقلب وجوه الرأى فيه من جديد حينما انتصر الحلفاء على نابليون ، وبدأوا يعقدون اجتماعاتهم لوضع تسوية الصلح الأخيرة . وقام مشروع القيصر على فكرة أن يصبح الملوك أخوة وأن يسترشدوا فى معاملاتهم مع بعضهم بعضا بمبادىء المسيحية وتعاليمها . ومنذ سنة ١٨٠٤ ، وقت أن تألبت الدول ، فى محالفات دفاعية على الأكثر ، ضد نابليون كتب القيصر اسكندر إلى الكونت نوفوسيلتزوف Novossilzoff مندوبه فى إنجلترة ، فى ١١ سبتمبر ١٨٠٤ يشرح الفكرة التى لم تكن ترمى فقط إلى خلاص أوروبا عند القضاء على نابليون ، بل ومن أثرها كذلك خلاص الإنسانية نفسها والمحافظة على (حقوقها) ! وموجز هذه الفكرة إنشاء اتحاد أوروبى مهمته أن يفصل بالطرق السلمية فيما قد يقع من خلافات بين الدول . على أن هذا المشروع القيصرى كان سابقاً لأوانه ، بسبب انتصارات الامبراطور الفرنسى المتتابعة . حتى إذا انهزم نابليون أخيراً ، وظهر الاهتمام بضرورة المحافظه على السلم فى أوروبا ، تقدم القيصر اسكندر بمشروعه من جديد . وفى هذه المرة أراد أن يستند الاتحاد الأوروبى الذى يدعو إليه ، على كل المبادىء والتعاليم التى جاءت بها المسيحية ، أى أن القيصر أراد أن يتخذ من (الدين) أساساً تقوم عليه العلاقات بين الدول وكان لمشروع القيصر بهذا الثوب الدينى الذى أضفى عليه ، والذى عرف باسم (الحلف المقدس) آثار عديدة ومنوعة .

---

(1) Holy Alliance.

فقد كان من المعروف عن القيصر اسكندر الأول أنه رجل تنطوى شخصيته على متناقضات كثيرة ، وأن ثمة عاملين متضادين يتنازعانه دائماً هما التقدم والسير نحو الحرية والأخذ بمبادىء الأحرار ثم الجمود والتوقف بل والاستدارة للمضى فى طريق الرجعية . ثم إنه كان محباً لنفسه ، تستثيره العاطفة ، وصاحب أهواء ونزوات نفسية ، لايستقر على حال . ومن المعروف أنه حينما تقدم بمشروع الحلف المقدس كانت تغمره موجة من التقى والورع ، ويعيش تحت تأثير أرملة أحد السياسيين الروس ، كتبت فيما مضى طائفة من القصص ، هى البارونة جوليانه فون كرودنر Krüdner ، كان القيصر قابلها فى مدينة (بال) بسويسرة فى خريف ١٨١٣ ، فى وقت كانت فيه هذه السيدة قد نبذت حياة الترف واللهو التى انغمست فيها سابقاً ، وصارت تأخذ على عاتقها مهمة اعتقدت أنها موحى بها إليها ، هى إرشاد الملوك والأمراء إلى الطريق السوى . ولقد كان لنشأة القيصر الأولى أكبر الأثر فى أنه صار متقلب الأطوار لدرجة أن غدت شخصيته «لغزاً» غامضاً من الألغاز التى عجز العصر الذى عاش فيه عن فك طلاسمها . فهو قد قضى طفولته فى بلاط الإمبراطورة كاترين الثانية ، وهى جدته لأبيه (١٧٦٢ — ١٧٩٦) ، وكان بلاط لهو ولعب أطلق فيه العنان لشهوات الحياة ولذائذها ؛ ثم قضى دور المراهقة تحت إشراف أبيه القيصر بول الأول (١٧٩٦ — ١٨٠١) ، وكان هذا رجل شذوذ ومتناقضات ، علم ابنه الشغف بالتفصيلات العسكرية ، كما علمه أن يحب « الإنسانية » حباً نظرياً فقط ، وأن يحتقر الرجال مهما علت أقدارهم . ثم كان معلم القيصر فى شبابه ، فرديك سيزاردى لاهارب Harpe ، وهو سياسى سويسرى ، من الذين اعتنقوا مبادىء اليعاقبة وأيدوا الثورة الفرنسية ؛ لم يلبث أن لقن اسكندر المبادىء والتعاليم التى نادى بها فيلسوف الثورة (جان جاك روسو) . وفى أثناء ذلك كله تلقى القيصر تعليمه العسكرى على يد المارشال سوليتكوف Solitkoff والذى حرص كذلك على تدريبه تدريباً صارماً حتى برع فى معرفة تقاليد

الأوتقراطية الروسية . وبعد مقتل أبيه (بول) فى سنة ١٨٠١ أظهر اسكندر ميولا دينية واضحة ، كان لحريق موسكو فيما بعد (١٨١٢) أعظم الأثر فى دعمها ؛ كما زاده إمعاناً فى هذه النزعة الدينية وقوعه تحت تأثير البارونة فون كرودنر . وكانت فون كرودنر هى نفسها التى راجعت فى باريس وثيقة الحلف المقدس ، كما تضمنها الإعلان أو التصريح الذى صدر به فى ٢٦ سبتمبر ١٨١٥ ، وذلك قبل أن يقدم القيصر نص هذه الوثيقة إلى حلفائه .

أما وثيقة الحلف المقدس فكانت تتألف من مقدمة وثلاث مواد . فجاء فى المقدمة ما معناه أن امبراطورى روسيا والنمسا وملك بروسيا صاروا يعتقدون بأنه قد بات ضرورياً أن يسترشدوا فى علاقاتهم مع بعضهم بعضاً بالمبادىء السامية التى نادى بها الدين المسيحى والحقائق العالية التى أتى بها ، وأنهم لا يبغون من إعلانهم هذه الوثيقة إلا أن يطلعوا العالم أجمع على القرارات التى اتخذوها لهذا الغرض . فنصت المقدمة إذاً على أنه : « ليس لهذه الوثيقة من غرض سوى أن تعلن للعالم أجمع أنه قد صح عزم الموقعين عليها — سواء فيما يتعلق بإدارة شئون بلاد كل منهم ، أو فيما يتعلق بشئون علاقاتهم السياسية مع كل حكومة من الحكومات الأخرى — على أن يسترشدوا بمبادىء الديانة المقدسة (المسيحية) وحدها ، وهى مبادىء العدالة والمحبة المسيحية والسلام ، وتلك مبادىء لا ينبغى أن يكون الأخذ بها مقصوراً على العلاقات الشخصية وحسب ، بل يجب أن تكون ذات أثر مباشر على ما يصدر من آراء عن الملوك والأمراء ، وأن يسترشد بها هؤلاء فى كل خطواتهم بوصف أنها الوسيلة الوحيدة لدعم الأنظمة الإنسانية ومعالجة وجوه النقص بها » .

وفى المادة الأولى تعهد الملوك الثلاثة المتعاقدون بالبقاء متحدين ، وتجمع بينهم أواصر الأخوة الحقيقية والتى لا تنفصم عراها ، اهتداء بما جاء به الكتاب المقدس الذى يأمر جميع الناس أن يعتبروا أنفسهم إخواناً .

ولما كانوا يعدون أنفسهم أبناء وطن واحد فإنهم يتبادلون فى كل الظروف والمناسبات (فى كل زمان ومكان) المعاونة والمساعدة والنجدة ، وحيث أنهم يعتبرون أنفسهم آباء لرعاياهم ولأجنادهم فى أسرة واحدة فهم سوف يسوسونهم بروح الأخوة نفسها التى تحفزهم إلى الذود عن الدين والسلام والعدالة والمحافظة على هؤلاء جميعاً » . وفى المادة الثانية جاء ما نصه : « وعلى ذلك فإن المبدأ الوحيد الذى يسير عليه العمل بين الحكومات أو بين رعاياها سوف يكون تأدية الخدمات من جانب كل فريق للآخر ، وإقامة الدليل بفضل الرغبة الطيبة الثابتة على تبادل المحبة التى يجب أن تملأ قلوبهم ليعتبروا أنفسهم جميعاً أعضاء أمة مسيحية واحدة . أما الأمراء الثلاثة المتحالفون فإنهم يعتبرون أنفسهم مجرد وكلاء من قبل الإله ليحكموا فروعاً ثلاثة من أسرة واحدة : النمسا وبروسيا وروسيا . معترفين بذلك بأن الأمة المسيحية التى يؤلفون هم ورعاياهم قسماً منها ليس لها غير سيد واحد هو الإله يسوع المسيح . . . . » .

وبمقارنة ما جاء فى هذه المادة الثانية فى وثيقة (الحلف المقدس) ، والتى دعت لاتخاذ الدين أساساً للمحاولات التى يرجى بها حسم المشكلات السياسية ، بالمادة السادسة التى أتت فى وثيقة التحالف الرباعى ، والتى أقامت الاتحاد الأوروبى على أساس عقد مؤتمرات دورية لفض المنازعات التى قد تهدد بتعكير صفو السلام العام فى أوروبا ، لايلبث أن يتضح الفارق الكبير بين تفكير القيصر اسكندر ، الذى طغى عليه نوع من التصوف المبهم وقتئذ ، وبين الطريقة العملية الإيجابية التى اهتدى إليها كاسلريه لمحاولة المحافظة على التسوية الأوروبية .

وفى المادة الثالثة والأخيرة ، وجهت الدعوة إلى بقية الدول التى تريد الاعتراف بهذه المبادىء المقدسة حتى تنضم إلى الحلف المقدس .

وقد امتدح الشاعر الألمانى جيته Goethe (١٧٤٩ — ١٨٣٢) الفكرة التى أوحت بالمبادىء السامية التى قام عليها الحلف المقدس ، والذى قال (جيته)

عنه أنه خير محاولة إطلاقاً لإسداء خدمة جليلة لقضية الإنسانية .

ولكن وثيقة الحلف المقدس عند إذاعتها لم تلبث أن أثارت دهشة رجال الدين الكاثوليك ، فقال الفيلسوف الديني الفرنسي ، جوزيف دى ميستر Maistre (١٧٥٣ — ١٨٢١) : إن قيام محالفة بين ملوك ثلاثة أحدهم كاثوليكي (النمسا) ، والثاني بروتستنتي (بروسيا) أي مهرطق ، والثالث أرثوذكسي (روسيا) أي منشق ، لأكبر دليل على عدم المبالاة بالفوارق الدينية التي تفصل بين هذه المذاهب المختلفة ، وأنه كذلك لمظاهرة كبرى لتأييد الهرطقة ضد العقيدة الكاثوليكية الصحيحة .

أما رجال السياسة فكانت دهشتهم عند قراءة هذه الوثيقة لا تقل عن دهشة رجال الدين الكاثوليك . من ذلك أن مترنخ راح يصفها بأنها « طبل أجوف » ، « وأمان إنسانية مكسوة بحلة دينية » ، « وفيض من عواطف التقى والورع التي تجيش في صدر القيصر اسكندر » . ثم إن كاسلريه صار يعتبرها « خليطاً من الصوفية والكلام الفارغ » . ووصفها فون جنتز : بأنها « زينات مسرحية » . وهكذا ومع ذلك فقد انضمت أكثر الدول إلى الحلف المقدس مراعاة لشعور القيصر اسكندر — وكان من بين الدول التي انضمت إليه فرنسا ، وهي التي تلمست دائماً كل الطرق للخروج من عزلتها السياسية ، والعودة إلى المجتمع الأوروبي . أما انجلترة فقد امتنعت عن التوقيع على هذه الوثيقة بدعوى أن الدستور يمنع الملك أو الوصي على العرش من فعل ذلك .

ومما يجب ذكره ، من ناحية أخرى ، أن (الحلف المقدس) قد خلف آثاراً عميقة في أذهان سواد الناس مدة جيل بأكمله ، عندما ساد الاعتقاد بأن قيام الحكومات الاستبدادية ، ثم إخماد كل حركات أو ثورات الشعوب التحريرية ، إنما كان من أسباب وجود الحلف المقدس ، كما كان من نتائج إنشائه . ولذلك فقد ظل أعداء الملكية الراجعة في فرنسا مثلا يخلطون بين الحلف المقدس ، وبين المحالفات الدولية التي عقدت سابقاً ضد نابليون ،

فاعتبروا الحلف المقدس أداة موجهة ضد فرنسا وضد المبادىء الحرة في أوروبا . في حين أن الأحرار صاروا يعتبرون الحلف المقدس مسئولا عن انتشار الرجعية في المدة التالية .

ومع ذلك فإن الحلف المقدس لم يكن في ذاته مسئولا لا عن انتشار الرجعية ولا عن قيام (نظام الحكم) المبني على الاستبداد وعلى إخماد الحركات القومية والدستورية في أوروبا . بل كان المسئول في ذلك كله التحالف الرباعي وحده فقط . ويعود ذلك لعدة أسباب من أهمها أن تعهد أعضاء الحلف المقدس بمساعدة بعضهم بعضاً في كل الظروف والمناسبات (في كل زمان ومكان) كان تعهداً يتعذر تنفيذه ، لأن الظروف والمناسبات أو الزمان والمكان ، لم تكن معينة ومحددة ، على عكس ما حدث في معاهدة التحالف الرباعي التي أوضحت هذه الظروف والمناسبات ، ثم عينت قدر المساعدة المطلوبة ونوعها — وهي ستون ألف مقاتل يقدمها كل عضو عند وقوع الاعتداء على أحد أعضاء المحالفة . كما نصت على عقد المؤتمرات الدورية ؛ أي أن التحالف الرباعي ، قد وضع القاعدة التي من شأنها أن تجمع بين الدول في صورة عملية ، في اتحاد أوروبي له أغراض معينة ومحددة معروفة .

وزيادة على ذلك فإن مترنخ سرعان ما أدرك ما كان للتحالف الرباعي من قيمة عملية فاعتمد عليه في نجاح سياسته التي كانت ترمي إلى تأليف جبهة متحدة من الحكومات الأوروبية غرضها إخماد الحركات والثورات التي قد تهدد النظام القائم والسلم في أوروبا . ومع أن مترنخ كان يرى في الحلف المقدس « طبلا أجوف » فقد أدرك أيضا إمكان الاعتماد على هذا الحلف المقدس في الجمع بين الدول الموقعة على وثيقته والتقريب فيما بينها للقيام بعمل مشترك — دائما على أساس التحالف الرباعي — الغرض منه تأييد النظام القائم ، ثم تحويل التحالف الرباعي نفسه إلى أداة فعالة للتدخل في شئون الدول الداخلية إذا اقتضى تأييد النظام القائم هذا التدخل ، حتى

يمكن إخماد الحركات والثورات الدستورية والقومية فى أوروبا .

ولكن لما كانت هذه هى أغراض مترنخ السياسية ، وكان هذا هو موقفه من (الاتحاد الأوروبى) فقد اصطدمت هذه السياسة وهذه الأغراض مع السياسة الإنجليزية التى بدأها كاسلريه ، وظل يسير على منوالها جورج كاننج من بعده . وواضح أن هذا الاصطدام كان أول الأسباب التى أدت فى النهاية إلى فشل (الاتحاد الأوروبى) . وأما هذه الحقيقة فإنها سوف تستبين عند معالجة المشكلات السياسية التى صادفها رجال السياسة بعدئذ .

وكانت المشاكل الأوروبية التى واجهتها الدول فى الفترة التالية مباشرة بعد تسوية الصلح فى فينا (١٨١٥) أربعاً :

أولها — أن فرنسا التى عقدت الدول التحالف الرباعى ، واحتل (الحلفاء) أرضها ، ثم فرضوا عليها غرامة مالية كبيرة ، إمعاناً منهم فى الحيطة والحذر منها ، استطاعت أن تدفع أقساط التعويضات المطلوبة منها بتمامها ؛ وصارت تريد الخلاص من عزلتها السياسية . وبات لذلك ضرورياً أن يفصل السياسيون فيما إذا كان ممكناً أن يؤذن لها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبى ، أو أن تبقى تحت إشراف الدول . وتلك مسألة لا مناص من عقد مؤتمر لبحثها ، استناداً إلى ما جاء فى مواد التحالف الرباعى (والمادة السادسة منها خصوصاً) .

وثانيها — أن الدول المنتصرة ضمنت ممتلكات وأراضى كل عضو من أعضاء المحالفة الرباعية ضد أية اعتداءات خارجية قد تقع عليها (وخصوصاً من جانب فرنسا) . ولكن الدولة المنتصرة لم تضمن بقاء الحكومات الداخلية التى ينشئها أعضاء المحالفة بصورة دائمة ومن غير تغيير ، فكان ضروريا إذاً معرفة ما إذا كان ذلك يعنى أن لهؤلاء الأعضاء أو لغيرهم أن يقيموا إذا شاءوا حكومات دستورية فى داخل بلادهم ، أو أن من المحتم على الحلفاء التدخل فى شئون هذه الدول من أجل تأييد حكومة الملكيات

المستبدة المطلقة بها . وتلك كانت مسألة « التدخل » (Intervention) التي ما لبثت أن واجهت الدول بسبب الثورات والاضطرابات التي وقعت في شبه الجزيرة الإيطالية .

وثالثها — أن الحلفاء ضمنوا ممتلكات وأراضي بعضهم بعضا في أوروبا، ولكنهم تركوا جانبا الامبراطورية العثمانية . فهل كان معنى تقرير مبدأ الضمان في معاهدة التحالف الرباعي أنه مطبق كذلك على الامبراطورية العثمانية بالرغم من إغفال أمرها ، وأن الواجب عليهم أن يضمنوا كذلك ممتلكات هذه الامبراطورية أو أن مبدأ الضمان لا ينسحب عليها . لقد رفض القيصر اسكندر أن يبحث المؤتمر في فينا (المسألة الشرقية)، ولكن قيام الثورة في اليونان ضد السلطان العثماني لم يلبث أن اضطر الدول أن تواجه هذه المشكلة بصورة جدية .

ورابعها — أن الحلفاء كذلك لم يتناولوا شيئاً من شئون المستعمرات الأوروبية في أمريكا . وقد سبق القول كيف ترك الحلفاء في مؤتمر فينا معالجة مسألة المستعمرات التي لإسبانيا في العالم الجديد . ولكن لم تلبث الحوادث في هذه المستعمرات أن أرغمت الدول على بحث هذه المسألة في أحد المؤتمرات التالية (مؤتمر فيرونا) .

مؤتمر إكس لا شابل Aix-La-Chapelle :

وعلى ذلك فقد عقدت الدول أول اجتماعاتها في سبتمبر ١٨١٨ في إكس لا شابل من أعمال وستفاليا في ألمانيا للفصل في موضوع فرنسا . وذلك لأن فرنسا كانت — كما ذكرنا — قد دفعت أقساط التعويضات المطلوبة منها حتى ذلك التاريخ ، وأبدى رئيس وزرائها دوق دي ريشيليو Richelieu استعداد حكومته لسداد بقية التعويضات فوراً ، وطلبت فرنسا أن تسحب الدول جيش الاحتلال من بلادها . وحينئذ لم تر الدول ما يمنعها من الاستجابة لهذه الرغبة . فإن كاسلريه خصوصاً كان قد اطمأن إلى فرنسا ،

وصار لايرى مايحول دون عودتها إلى حظيرة الاتحاد الأوروبى ، ثم إنه كان يرجو عند انعقاد المؤتمر أن تتاح الفرصة أيضاً لتسوية النزاع بين اسبانيا ومستعمراتها الأمريكية ، وإن كانت الدول ، ومن بينها انجلترة كذلك ، لم تلبث أن وافقت على أن تكون أعمال المؤتمر مقصورة على بحث المسائل الخاصة بفرنسا فقط مباشرة .

ولذلك فقد صار على المؤتمر عند انعقاده فى ٢٠ سبتمبر ١٨١٨ أن يفصل فى أمرين : جلاء قوات الاحتلال عن الأراضى الفرنسية ، ثم إدخال فرنسا فى نطاق المحالفة القائمة ، أى المحالفة الرباعية .

ولقد كان ميسوراً الوصول إلى قرار نهائى بصدد جلاء قوات الاحتلال من الأراضى الفرنسية ، وذلك بمجرد أن تم الاتفاق فى المؤتمر على الطريقة التى تسدد بها فرنسا فورا بقية التعويضات المطلوبة منها ، فوافقت كل من بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا على جلاء جيش الاحتلال ، وذلك فى معاهدة (إكس لاشابل) فى ٩ أكتوبر ١٨١٨ . وعندئذ شرعت الدول تبحث طلب فرنسا الانضمام إلى المحالفة الرباعية .

واختلفت آراء الدول فى هذه المسألة . فقد اقترح القيصر اسكندر بقاء التحالف الرباعى كما هو موجها ضد فرنسا ، على أن يسمح لفرنسا فى الوقت نفسه بالانضمام إلى محالفة عامة أخرى ، تعلن فيها الدول عزمها على القضاء على الثورات ، ومساعدة بعضها بعضا ، وعلى الخصوص مساعدة الدول التى تتعرض حكوماتها للتقلقل والاضطراب . على أن هذا ، كان معناه ، إذا قبل المؤتمر اقتراح القيصر أن تأخذ الدول على عاتقها محاربة الشعوب التى ظلت تقوم بالثورة آنئذ وفى السنوات التالية لإنشاء الحكومات الدستورية فى بلادها ، ولذلك لقى اقتراح القيصر — وكما كان متوقعا — رفضا قاطعا من جانب كاسلريه الذى امتنع امتناعا تاما عن أى تدخل فى شئون الدول الداخلية .

فكان حينئذ أن جعل مترنخ الدول الأربع تعقد اتفاقاً سرياً فيما بينها يوم أول نوفمبر ١٨١٨ تتعهد بموجبه باستخدام جيوشها مشتركة ومتحدة ضد فرنسا إذا حدثت بها ثورة ناجحة يترتب عليها تهديد أمن جيرانها وسلامتهم. ولقد وافقت انجلترة على هذا الإجراء ولكن في حالة واحدة فقط ، هي اعتلاء أحد أفراد أسرة بونابرت عرش فرنسا .

وعلى ذلك فقد تقدمت الدول الأربع في ٤ نوفمبر ١٨١٨ بمذكرة مشتركة إلى فرنسا تعلن فيها أن معاهدة ٩ أكتوبر ١٨١٨ التي ينتهي بفضلها احتلال الأراضي الفرنسية إنما هي في نظر هذه الدول آخر ما يتخذ من خطوات تكميلية لتأييد السلام العام . ثم وجهت الدعوة إلى الملك الفرنسي ، ليعمل من الآن فصاعداً بآرائه وجهوده للاتحاد مع الحلفاء الأربعة لتحقيق ما يعود بالنفع على الإنسانية وعلى فرنسا معاً .

ولقد وافق المؤتمر على هذا (الحل الوسط) في ١٥ نوفمبر ١٨١٨ ، وذلك في وثيقتين ، إحداهما تتضمن المبدأ الذي وافقت عليه الدول الأربع في الاتفاق السري بتاريخ أول نوفمبر ، فكانت هذه الوثيقة عبارة عن (بروتوكول سري) تجددت بمقتضاه المحالفة الرباعية لمراقبة فرنسا وحمايتها كذلك من الأخطار الثورية التي تتهددها ، وعلى أن يبلغ هذا البروتوكول إلى دوق دي ريشيليو ، ويطلع عليه بصفة خاصة . وأما الوثيقة الثانية فقد قامت على المبدأ الذي وفق عليه في (المذكرة المشتركة) في ٤ نوفمبر ، فكانت « تصريحاً » Declaration دعيت فرنسا إلى الانضمام إليه ، وجاء فيه أن الدول الخمس ، بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا ، تنوي توثيق عرى الاتحاد فيما بينها على أساس المعاهدات والاتفاقات المعقودة للمحافظة على السلام ، وذلك كان الأساس الذي تمسكت بريطانيا به دائماً ، والمبدأ « العملي » الذي قام عليه التحالف الرباعي ، والذي كان يجب في نظر بريطانيا أن يقوم عليه الاتحاد الأوروبي . ولما كانت انجلترة تعارض فكرة عقد مؤتمرات دورية باعتبار أن هذه ترمز الى النظام نفسه — (التدخل) — الذي وقفت هي كل جهودها على معارضته ، وكانت القاعدة التي رضيت بها

انجلترة أن تنعقد اجتماعات خاصة أى « جزئية » لمعالجة ما قد يطرأ من حوادث معينة وبشروط محددة ، فقد جاء فى ختام «التصريح» توضيحاً لهذه الشروط المحددة أنه لا ينبغى عقد « اجتماعات جزئية » لبحث شئون الدول الأخرى ، من غير أن تطلب هذه ذلك ، وفى حضورها إذا لزم الأمر . وكان معنى ذلك ، وبالرغم من هذه الشروط المحـــددة ، أن تقرر فى هذا « التصريح » مبدأ التدخل .

وهكذا كان مؤتمر إكس لا شابل نصراً بيناً لسياسة مترنخ ، لأن « النتيجة السعيدة » — على حد قوله — التى وصل إليها المؤتمر كانت دعم أركان المحالفة — التى صارت الآن بانضمام فرنسا إليها ، محالفة خماسية Quintuple Alliance — ضد الثورات فى أوروبا ؛ فيكتب : « إن تغييراً ما لن يطرأ إطلاقاً على النظام القائم فى المستقبل » .

وزيادة على ذلك فقد ألبس (الحل الوسط) الذى وافقت عليه الدول فى إكس لاشابل روح الحلف المقدس « هيكلا جثمانياً » . فراح مترنخ يبذل حينئذ كل ما فى وسعه من جهد وحيلة فى السنوات التالية (١٨١٨ — ١٨٢٣) خصوصاً كى يجعل من الحلف المقدس شيئاً حقيقياً وأداة فعالة « كحكومة مديرين أوروبية » تفرض النظام البوليسى على بقية الدول وتسيطر على شئونها لإرغامها على البقاء فى نطاق نظام سياسى لا يتغير ، بإخماد الحركات الدستورية والقومية ، وتأييد الحكومة المطلقة المستبدة ؛ وبذلك كان جوهر (النظام المترنيخى) نفسه الذى سبق لنا وصفه ، وخضعت لسلطانه أوروبا ليس فى علاقات الدول الخارجية وحسب ، بل وفى شئونها الداخلية كذلك من سنة ١٨٢٣ خصوصاً إلى وقت قيام ثورات فبراير ١٨٤٨ ، وفرار مترنخ نفسه كما عرفنا من فينا فى مارس من السنة نفسها .

وإلى جانب انتصار مترنخ فى مؤتمر إكس لاشابل (باستصداره تصريح ١٥ نوفمبر ١٨١٨) أحرز مترنخ انتصاراً آخر ، عزز به نظامه ، وذلك

عندما تمكن من استمالة القيصر اسكندر الأول إلى آرائه ، بعد أن كان هذا الأخير قد منح بولندة دستورا منذ ٢٧ نوفمبر ١٨١٥ ، وافتتح فى وارسو أول (دياط) أو برلمان لمملكة بولندة الجديدة فى ٢٧ مارس ١٨١٨ ، فأراد مترنخ إزالة هذه الأفكار الحرة والخطرة من رأس القيصر وسهل على مترنخ إدراك غايته لأن القيصر كان وقتئذ متأثراً بكتابات (إسكندر ستوردتزا) Stourdza ، وهو كاتب وسياسى رومانى من البغدان (ملدافيا) وضع مذكرة عن الأحوال السائدة فى ألمانيا ، لفتت انتباه القيصر الذى طبع منها عدداً صار يوزعه على الملوك والأمراء والسياسيين المجتمعين فى المؤتمر . وقد أكد (ستوردتزا) فى هذه المذكرة أن الثورة على وشك الاندلاع فى ألمانيا . ولقد أزعج القيصر كذلك قبيل انعقاد المؤتمر أن الطلبة فى وارتبرج Wartburg قاموا بمظاهرات فى أكتوبر ١٨١٧ احتفالا بمرور ثلاثمائة سنة على بداية الإصلاح الدينى فى ألمانيا ومرور أربعة أعوام على معركة ليبزج (أكتوبر ١٨١٣) أو حرب الأمم ضد نابليون ، التى تعتبر مظهر الروح القومية الألمانية ؛ فأحرق الطلبة فى هذا الاحتفال كل ما وقع بأيديهم من كتب تتناول موضوع الحكومات الاستبدادية وتشيد بها . أضف إلى هذا أنه حدث بعد مؤتمر إكس لاشابل أن أقدم كارل ساند Karl Sand أحد الطلاب الألمان بجامعة يينا Jena على اغتيال أحد كبار الصحفيين والكاتب المسرحى الألمانى (أوجست فون كوتزبيو) Kotzebue وذلك فى ما نهايم Mannheim فى ٢٣ مارس ١٨١٩ ، وكان كوتزبيو معدوداً من جواسيس روسيا فى ألمانيا ، كما كان إلى جانب إمداده القيصر بالمعلومات عن أحوال ألمانيا السياسية واتجاهات الرأى العام بها ، صديقاً حميا له . ولكل هذه الأسباب إذاً بدأ اسكندر — وهو الرجل العاطفى دائماً — يشك من ذلك الحين فى « حكمة » تأييده للآراء والمبادىء الحرة . ولقد لقى مترنخ معاونة صادقة من رجل الرجعية الآخر ، فردريك فون جنتز ، فى إقناع القيصر بنبذ هذه الآراء الحرة ظهرياً .

ثم عمد مترنخ إلى « استمالة » فردريك وليم الثالث ملك بروسيا إلى سياسته . فأخذ يهدده بانسحاب النمسا من الاتحاد الألمانى إذا امتنعت بروسيا عن تأييد سياسته . ثم تكللت مساعى مترنخ بالنجاح ، واستطاع أن يبسط « نظامه » على سائر ألمانيا ، عندما انعقد فى كارلسباد من أعمال بوهيميا فى ٧ أغسطس ١٨١٩ ، مؤتمر حضره مندوبون عن النمسا وبروسيا وبافاريا ، وبادن ، ونساو ، وورتمبرج ، ومكلنبرج ، وهيس ، وساكس فايمر (١) ، لم يلبث أن استصدر طائفة من القرارات الرجعية عرفت باسم « مرسومات كارلسباد (٢) » ، صارت بدورها قوانين فدرائية ، أى مطبقة فى أنحاء الإتحاد الألمانى عندما أجازها (دياط) هذا الاتحاد فى فرانكفورت فى ٢٠ سبتمبر ١٨١٩ ؛ ثم لم تلبث أن تأيدت فى مؤتمر عقده فى فينا وزراء الولايات والإمارات الألمانية برياسة مترنخ نفسه ، فصدر بها (قرار فينا النهائى (٣)) فى ١٥ مايو ١٨٢٠ . فكان بموجب هذه القرارات «البوليسية » أن وضعت الجامعات تحت إشراف الحكومات لمراقبة المواد التى تدرس بها ، من الناحية السياسية ، وأنشئت رقابة على الصحف ، وأقيمت لجنة فى (ماينز) مهمتها البحث عن المحرضين على الثورة وإرشاد الحكومات المحلية إليهم لتقبض عليهم ؛ وقد عهد إلى هذه اللجنة نفسها بالبحث فى حوادث الثورات والاضطرابات الماضية ، فقدمت فى هذا الموضوع وحده حتى نهاية ١٨٢٢ أربعة مجلدات ضخمة مشحونة بتقاريرها .

ثم أنه سرعان ماوقع من الحوادث بعد استصـــدار (مرسومات كارلسباد) ماجعل القيصر اسكندر يعرض عن مستشاريه الأحرار مثل كابوديستريا اليونانى (الكرفوى) ودى لاهارب (السويسرى) ، ويزداد اقتناعا بحكمة استصدار هذه المرسومات ، فلا يكتفى بالانحياز إلى مترنخ

(1) Nassau ; Wartemburg ; Mecklenburg ; Hesse; Saxe-Weinar

(2) Carlsbad Decrees.

(3) Vienna Final Act.

فى سياسته ، بل صار هو الآخر يطلب اتخاذ إجراءات رجعيـــة صارمة إمعاناً فى الحيطة والحذر . من هذه الحوادث كان مقتل دوق دى برى Berry ابن شارل شقيق ملك فرنسا لويس الثامن عشر ، طعنه لوى بيير لوفيل Luovel بمدية على باب دار الأوبرا فى باريس فى مساء ١٣ فبراير ١٨٢٠ . فقد كان لهذه الجريمة أثر بالغ فى نفس القيصر الذى شبه عمل لوفيل بفعلة كارل سائد ، وتزعزعت ثقته نهائياً فى آراء (كابوديستريا) الحرة المعتدلة . وأما الحادث الثانى الهام فكان قيـام الثورة العسكرية فى أسبانيا بسبب تمرد الجنود فى ثكنات قادش ، وكان هؤلاء ينتظرون بها منذ ١٨١٦ ترحيلهم إلى أمريكا ، فأعلنوا عصيانهم فى أول يناير ١٨٢٠ ، وراحوا يطالبون بدستور ١٨١٢ وانتشرت الثورة فى البلاد .

وعندئذ تقدم القيصر باقتراح دعوة مؤتمر للانعقاد فى باريس للبحث فى الموقف عموماً ، كما أعلن استعداده لإرسال جيش ، بالنيابة عن حكومات أوروبا ، وباسمها لإخماد الثورة فى أسبانيا ، كما أنه قد اقترح إنشاء لجنة من وزراء الدول المتحالفة تتخذ مقرها فى باريس مهمتها الإشراف على سير الأمور فى فرنسا ذاتها . فكان أن مهدت هـــذه المقترحات لعقد المؤتمر التـالى الذى اجتمع فى (ترباو) فى أكتوبر ١٨٢٠ فى ظروف يمكن إيجازها فيما يلى :

التمهيد لمؤتمر ترباو Troppau :

رفض كاسلريه ومترنخ اقتراح القيصر إنشاء لجنة لمراقبة سير الأمور فى فرنسا ، بدعوى أن ذلك مخالف لمـا سبق الاتفاق عليه مع فرنسا فى مؤتمر إكس لاشابل ، فى معاهدة ٩ أكتوبر ١٨١٨ التى أنهت الاحتلال ، وفى « تصريح » المحالفة الخماسية فى ١٥ نوفمبر ١٨١٨ ، ومن شـأنه إثارة القلاقل بدلا من العمل على تهدئتها ، كما هو الغرض المقصود من إنشاء هذه اللجنة المقترحة . ثم إن كاسلريه عارض دعوة مؤتمر للانعقاد ، دون بيان

الغرض من انعقاده بصورة واضحة جلية ، فى حين أنه لم يكن يرى فى صالح الدول كذلك، الانغماس فى شئون فرنسا الداخلية . وتلك كانت كلها مبادىء متفقة مع ما سارت عليه دائماً السياسة الإنجليزية .

وأما الدوافع التى حفزت مترنخ إلى معارضة دعوة المؤتمر للانعقاد ، فكانت تختلف كلية عن الأسباب التى أبداها كاسلريه . فلم يكن مترنخ يهتم فى قليل أو كثير بما يحدث من اضطرابات خلف جبال البرانس ، فى حين أن تدخل القيصر لإخماد الثورة فى أسبانيا معناه أن جيشاً روسياً كبيراً سوف يجتاز الأراضى النمسوية فى طريقه إلى أسبانيا ، وفى هـــذا خطر مباشر ، عليه أن يدرأه . ولمـا كان متعذراً على مترنخ أن يرفض الدعوة إلى عقد مؤتمر ، بالسهولة التى بدت من جانب انجلترة ، صاحبة سياسة عدم التدخل المعروفة فى شئون الدول الداخلية ، فقد راح ينتحل الأعـذار للحيلولة دون عقد المؤتمر ، تارة بدعوى أن الغرض من المحالفة إنما هو معالجة أدواء أوروبا الأدبية أو الخلقية قبل كل شىء ، فى حين أن الثورة فى أسبانيا حدث « مادى » وحسب ، وتارة أخرى بدعوى أن التدخل بدلا من التهدئة سوف يزيد الأمور ارتباكاً والحالة اشتعالا ، وتارة ثالثة بدعوى أن أعضاء المؤتمر المزمع عقده سوف يكونون خمسة بدلا من أربعة، ومن المتعذر استمالة انجلترا أو فرنسا (وهما من أعضاء المحالفة الخماسية) إلى جانب الدول الثلاثة الأخرى (روسيا ، النمسـا ، بروسيا) ، أى إلى الجانب الذى يريد التدخل فى شئون أسبانيا .

ولقد ظل مترنخ معارضاً لعقد المؤتمر حتى شهر يونية ١٨٢٠ . ولـكنه سرعان ماتخلى عن موقفه عندما حدث فى شهر يوليو ١٨٢٠ أن اشتعلت الثورة العسكرية فى نابولى واضطر ملكها فردنند الأول إلى قبول دستور ١٨١٢ الأسبانى (أى استصدار دستور مثله) فكان لهذا الحادث الذى هدد بالزوال النظام الحكومى النمسوى فى إيطاليا ، أعظم الأثر فى تشكيل الخطة التى اعتزم مترنخ الآن اتباعها .

ذلك أن هذه الثورة التى نشبت فى نابولى ، إذا قدر لها النجاح ، تكون مصدر خطر كبير على (نظام مترنخ) برمته فى إيطاليا . زد على ذلك أن مترنخ لم يلبث أن وجد فى هذه الثورة ، الوسيلة التى تمكنه من تحقيق أغراضه ، لأن اشتعال الثورة فى نابولى ، أى فى مكان قريب من ممتلكات الإمبراطورية النمسوية ومناطق نفوذها فى إيطاليا ، سوف يعطيه الفرصة ليحمل الدول على تحويل انتباهها عن مسألة أسبانيا إلى مسألة أخرى ، هى مسألة الثورة فى نابولى ، فى وسعه إذا تناولها بمهارته السياسية المعهودة ، وعلى نحو ما كان يرجو ، أن يجعل النمسا صاحبة القول فى هذه المسألة ، وليس روسيا ، لو أن مسألة أسبانيا بقيت تستأثر بانتباه الدول . ثم إن البحث فى موضوع الثورة فى نابولى سوف يجعل ممكناً إرجاء النظر فى مسألة أسبانيا ، وبذلك يتسنى تجنب خطر سوق الجيوش الروسية عبر الممتلكات النمسوية فى طريقها إلى أسبانيا . أضف إلى هذا أن النمسا ذاتها صاحبة حقوق ظاهرة تمكنها من التدخل فى شئون نابولى ، وهذه حقوق مستندة إلى معاهدة سابقة كانت النمسا قد عقدتها مع نابولى فى ١٢ يونية سنة ١٨١٥ ، جاء فى مادة سرية بها ، أن تتعهد الحكومة النابوليتانية بعدم إدخال أية تغييرات دستورية ، أى فى طرائق الحكم ، غير مايسمح بإدخاله من تغييرات دستورية فى الممتلكات النمسوية فى إيطاليا . وكان تسويغه التدخل على أساس هذه المعاهدة ، حجة قوية ، لم تستطع الحكومة الانجليزية التى قامت سياستها على عدم التدخل فى شئون الدول إلا أن تعترف بأن للنمسا حقاً فى هذا التدخل ، بناء على ماورد فى معاهدة ١٢ يونيه سنة ١٨١٥ ، مادامت النمسا تعتقد بوجود خطر يتهدد مصالحها ، ويهدم نفوذها فى إيطاليا بسبب الثورة التى حدثت فى نابولى . ولم تتردد فرنسا وبروسيا فى الموافقة على هذا الرأى كذلك .

ولكن روسيا ظل موقفها لايدعو للاطمئنان تماما . لأن النابوليتان (أهل نابولى) الأحرار صاروا يدعون أنهم إنما قد استندوا فى ثورتهم

على معاونة القيصر ومساندته الأدبية لهم . وكان لهذا الادعاء نصيب من الصحة ، لأن وكلاء القيصر ، خصوصاً (دى لاهارب) كانوا يجوبون أرجاء إيطاليا ، لينشروا المبادىء الحرة بها ؛ ولذلك فقد عنى مترنخ بضرورة القضاء على ما كان يعتقده الأحرار فى إيطاليا من أن فى وسعهم الاعتماد على مؤازرة روسيا لهم ، فقد خشى أن يكون لروسيا أهداف بعيدة وغامضة ، مستترة وراء هذه الميول غير الطبيعية لتشجيع الروح الثورية .

وعلى ذلك فقد انتهز مترنخ فرصة وجود القيصر فى وراسو ، فاقترح عليه أن يعقد امبراطورا روسيا والنمسا اجتماعاً يكون مقصوراً عليهما وحدهما لبحث المسائل التى تشغل الأذهان وقتئذ ؛ ولكن القيصر اسكندر رفض أن يتم تفاهم « منفصل » بين الامبراطورين وحدهما فقط ومن غير أن يشركا معهما بقية الدول التى وقعت على « تصريح » إكس لاشابل بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨١٥ ، وهو التصريح الذى قال (كابو ديستريا) مستشار القيصر وقتئذ ، أنه ألغى عند صدوره التحالف الرباعى ، — وأوجد بدلا منه (التحالف الخماسى) — بانضمام فرنسا إلى الدول الأربع . ولا يمكن لذلك أن تعترف روسيا بغير (اجتماع مشترك) تحضره كل الدول . ومعنى ذلك أن القيصر لا يرضيه غير انعقاد مؤتمر على غرار ما حدث فى اكس لاشابل سنة ١٨١٨ .

ولقد لقى هذا الرأى أيضاً كل تأييد من جانب فرنسا استنادا إلى أن الاضطرابات التى وقعت فى أسبانيا وإيطاليا ، إنما هى من نوع المسائل التى كان يدور حولها التفكير وقت أن اتخذت الدول قراراتها المعروفة فى اكس لاشابل. وكان واضحاً أن فرنسا ترغب ملحة ، وإن كانت لا تستطيع إظهار هذه الرغبة علانية ، فى أن تجد نفسها دائماً إلى جانب بقية الدول الكبرى فى عمل مشترك حاسم داخل نظام الاتحاد الأوروبى .

ذلك إذاً كان موقف النمسا وفرنسا . ولكن لماذا دعت روسيا إلى عقد

مؤتمر أوروبي . وهذا سؤال يحاول المؤرخ الفرنسي إميل بورجوا Bourgeois الإجابة عليه بقوله إن القيصر كان يرجو أن يثار الخلاف بين الدول إذا اجتمع ممثلوها في مؤتمر عام ، فيؤدي هذا الخلاف إلى قيام الحرب العامة ، وحينئذ يتسنى لروسيا ، وإلى جانبها فرنسا كحليفة لها ، هزيمة النمسا والقضاء عليها . وقد يكون هذا الرأي منطوياً على مبالغة كبيرة ، وأن غرض القيصر من الدعوة لعقد مؤتمر أوروبي ، لا يعدو أن يكون مجرد إنشاء نوع من (البوليس الدولي) تحت إشراف الحلف المقدس لملاحظة مجريات الأمور في أوروبا .

وعلى كل حال فقد ظل مترنخ يرفض فكرة المؤتمر الأوروبي ، ويتذرع بمختلف الدعاوى لتجنب عقده . ثم كان من محاولاته لمنع المؤتمر ، أنه ما لبث حتى تقدم باقتراح فحواه أن يرفض الحلفاء الاعتراف بحكومة نابولي الثورية ، وأن يؤيدوا بواسطة وزرائهم في فينا الإجراءات التي تتخذها النمسا لقمع الثورة في نابولي . ومعنى العمل بهذا الاقتراح انتفاء الحاجة إلى دعوة مؤتمر أوروبي .

ولكن كاسلريه لم يلبث أن رفض (في ١٦ سبتمبر ١٨٢٠) المساهمة في مشروع قال إن من شأنه ، وبالصورة التي يريدها مترنخ ، إنشاء محالفة عدائية ضد نابولي ، وإرغام انجلترة على الاشتراك في الحرب التي سوف تكون نتيجة هذه المحالفة العدائية . ورفضت انجلترة التدخل عنوة في شئون نابولي الداخلية ، كما رفضت أن تشجع غيرها على هـــذا التدخل . على أن كاسلريه ، أبدى في الوقت نفسه استعداده للتخلي جانباً والسماح للنمسا بالعمل ما دامت هذه ترى في حوادث نابولي خطراً على مصالحها ونفوذها في إيطاليا — باعتبار أن للنمسا حقاً في هذا التدخل مستنداً ، كما ذكرنا ، على المعاهدة مع نابولي المبرمة في ١٢ يونيه ١٨١٥ — وعندئذ يصير (لمؤتمر الوزراء) الذي يقترحه مترنخ فائدة كبرى ، من حيث أن هذا المؤتمر في فينا ، سوف يتسلم — كما قال كاسلريه — « التقرير » الذي تقدمه النمسا

عن أعمالها فى (نابولى) من جهة ، وسوف يحول ، من جهة أخرى ، دون وقوع شىء ، يتعـــارض مع النظام الراهن الذى يسود أوروبا فى الوقت الحاضر ، وواضح أن الأخذ برأى كاسلريه . كان معناه إنشاء « هيئة رقابة » مهمتها الاشراف على أعمال النمسا ، وذلك ما كان لا يمكن بحال من الأحوال أن تقبله النمسا . وعندئذ فقط لم يجد مترنخ مناصاً من قبول الفكرة التى نادت بها روسيا وأيدتها فرنسا لدعوة مؤتمر للانعقاد على غرار مؤتمر إكس لاشابل . ولو أن مترنخ كان لا يزال يرجو أن يسفر هذا المؤتمر عن اتفاق كلمة الدول على عمل مشترك يعطى النمسا ما تصبو إليه من « تأييد أدبى » على الأقل حينما تمضى فى سياستها الإيطالية .

مؤتمر ترباو Troppau (فى سيليزيا) :

حضر هذا المؤتمر القيصر اسكندر الأول ووزيراه كابو ديستريا ونسلرود ثم ولى عهد بروسيا ومعه هاردنبرج وبرنستورف Bernstorff ، ثم فرنسوا الأول امبراطور النمسا ومعه مترنخ وجنتز Gentz ؛ ثم حضر عن انجلترة لورد ستيوارت Stewart شقيق كاسلريه ؛ ثم عن فرنسا دى فيروناى Ferronays سفيرها فى بطرسبرج وصديق القيصر ، والماركيز دى كارامان Caraman من رجال السياسة فى العهد القديم ومن المعجبين بشخص مترنخ .

ومن مبدأ الأمر كان مقضياً بالفشل على رجاء مترنخ فى أن يجمع كلمة الدول على عمل مشترك لتأييد سياسة النمسا فى إيطاليا ، ومبعث هذا الفشل ، الاختلاف العظيم بين المبادىء والقواعد التى أراد مترنخ السير عليها وبين تلك التى استرشدت بها السياسة الانجليزية خصوصاً .

فقد أراد مترنخ ، كما بسط ذلك فى مذكرة له قدمها للمؤتمر أن يجعل مصلحة النمسا من تدخلها فى شئون نابولى متفقة فى صميمها مع مصلحة أوروبا عموماً ، لأن الدول يهمها — كما قال — المحافظة على المعاهدات ، ويهمها أن

تتآزر فيما بينها لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإخماد الثورات الداخلية التي تهدد كيانها . ولذلك فالمؤتمر مهمته أن يحدد المبادىء والقواعد التي يجب أن ينبني عليها التدخل فى نابولى . ومن السهل تحديد هذه المبادىء إذا فرق الحلفاء بين (الثورات المشروعة) التي تأتى من أعلى — وهذه لا تستدعى تدخلا من جانب الدول ، والثورات غير المشروعة ، التي تأتى من أسفل، وواجب الدول فى هذه الحالة عدم الاعتراف بأية تغييرات قد تنجم منها ،بل واجبها العمل من أجل إزالة هذه التغييرات ، كما لو حدثت تماماً هذه التغييرات فى داخل بلادها ذاتها . فإذا أقرت الدول هذه القواعد، تكون فى الحقيقة قد أقرت مبدأ التدخل Intervention الذى أراد مترنخ أن يتخذمنه أساساً ثابتاً يبنى عليه تدخله فى مسألة نابولى باعتبار أن الدول الأوروبية الكبرى ذات حق واضح صريح فى القضاء على الثورات الداخلية إطلاقاً ،محافظة على السلام العام فى أوروبا . على أن مبدأ «التدخل» هذا ، هو ذاته ما كانت انجلترة تسعى دائماً لتجنبه من بداية المؤتمرات إلى نهاية عهدها . ولذلك فقد تمسك كاسلريه بالفكرة الأصلية التي أوجدت (التحالف) على أساس الارتباط بالمعاهدات القائمة دائماً ، وقصر مهمة (التحالف) على تأدية الغرض الذى وجد من أجله . والمعروف أن مهمة التحالف هى منع وقوع الاعتداء على عضو من أعضائه والمحافظة على السلام العام ، ولا يمكن اتخاذ التحالف الرباعى (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) وسيلة للتدخل فى شئون الدول ؛ زد على هذا أن تصريح إكس لاشابل (أو التحالف الخماسى) Quintuple Alliance — (١٥ نوفمبر ١٨١٨) اشترط أن يمتنع على الدول عقد اجتماعات جزئية لبحث شئون دولة أخرى إلا إذا طلبت ذلك هذه الدولة ، ثم جرى البحث — إذا لزم الأمر — فى حضور الدولة المختصة . ولا يعنى هذا كله أن للدول الكبرى أية حقوق تجعل فى قدرتها قانوناً التدخل فى شئون الدول الصغرى الداخلية . وعلى ذلك فقد رفضت انجلترة مبدأ «التدخل» ثم أيدتها فرنسا فى ذلك .

واعتمد مترنخ حينئذ على تعضيد قيصر روسيا ، اسكندر الأول له ، الذى أبدى « أسفه العظيم على كل ما قاله وفعله بين ١٨١٥ ، ١٨١٨ وأحزنه ما ضاع من وقت سدى » ، وأراد الآن أن يتدارس مع مترنخ الوسائل التى يمكن بها تدارك ما فات واعترف أن مترنخ كان مصيباً تماماً فى إدراك الحال على حقيقتها ، وأظهر لذلك استعداده لأن يلبى كل ما يطلبه مترنخ منه . واستناداً على هذا التأييد إذاً استطاع مترنخ أن يغفل معارضة انجلترة وفرنسا ، فتعددت اجتماعات ممثلى الدول الثلاث : النمسا ، روسيا ، بروسيا ، وأسفرت هذه الاجتماعات عن عقد (بروتوكول ترباو) الذى وقعه أعضاء (الحلف المقدس) — أى روسيا ، وبروسيا والنمسا فى ١٩ نوفمبر ١٨٢٠ . ومع أن انجلترة رفضت التوقيع على هذا البروتوكول ، فقد انضمت إليه فرنسا خشية العزلة السياسية .

ونص بروتوكول ترباو على أن « الدول التى يحدث تغيير فى حكوماتها بسبب قيام ثورة بها . ويترتب على هذا التغيير تهديد للدول الأخرى ، تفقد بحكم الضرورة عضويتها فى التحالف (الاتحاد) الأوروبى ، وتظل خارج التحالف ومستبعدة منه إلى أن يجىء الوقت الذى يعطى الموقف الداخلى فى هذه الدول الضمانات اللازمة لتأييد النظام القانونى ، والاستقرار أما إذا نجم من هذه التغييرات أخطار مباشرة تهدد الدول الأخرى ، فالدول المتحالفة تتعهد فيما بينها بإرجاع الدولة المذنبـــة إلى حظيرة التحالف (أو الاتحاد الأوروبى) إما بالوسائل السلمية وإما بقوة السلاح (أى بطريق الحرب) إذا لزم الأمر » .

ولم يكتف كاسلريه بمجرد الرفض (١٦ ديسمبر ١٨٢٠) ، بل نقد البروتوكول نقداً مراً ، لأن انجلترة ، كما قال ، لا يمكنها الموافقة على نظام من شأنه إيجاد نوع من حكومة عامة فى أوروبا لها من السلطان ما تستطيع به تحطيم السيادة العليا فى داخل الدولة . وكعضو من أعضاء المحالفة

لا تستطيع انجلترة كذلك تحمل مسئولية القيام بأعمال (بوليسية) من قبيل ما يريده أصحاب هذا البروتوكول .

ولقد تأجل مؤتمر ترباو من غير الوصول إلى قرار بشأن المسألة الإيطالية . ولكن على أن يجتمع المؤتمر فى شهر يناير من العام التالى (١٨٢١) فى مدينة ليباخ Laibach ، وعلى أن يدعى لحضوره فردنند الأول ملك نابولى ؛ لأن الدول الثلاث التى رفضت المفاوضة مع حكومة ثورية ، أرادت أن يحضر فردنند بنفسه حتى يمكن المفاوضة والاتفاق معه شخصياً .

مؤتمر ليباخ Laibach :

وانعقد المؤتمر التالى فى ليباخ (وتقع فى حوض الساف أحد فروع نهر الطونة فى كرنيولا من أعمال النمسا) وذلك بين ٨ يناير و ١٢ مارس ١٨٢١ وقد حضره امبراطور النمسا وقيصر روسيا ومترنخ ، كما حضره فردنند الأول ملك نابولى . وكان هذا قد أقسم أمام شعبه أن يظل أمينا فى دفاعه عن الدستور الذى منحه له الشعب عند قيام الثورة (وهى التى طالبت باستصدار دستور من نمط الدستور الذى نالته أسبانيا فى عام ١٨١٢) ؛ وجاء إلى ليباخ فى الظاهر كى يتوسط بين شعبه وبين الدول على أساس بقاء الدستور . ولكنه حضر فى الحقيقة ليطلب مساعدة الدول ضد شعبه . فقرر المؤتمر ، ويعنى أصح أعضاء الحلف المقدس الثلاثة : النمسا ، روسيا ، بروسيا ، إلغاء دستور نابولى . ثم عهد ثلاثتهم إلى النمسا بمهمة تنفيذ هذا الإلغاء بالقوة العسكرية . وعلى ذلك فقد ذهب جيش نمسوى بقيادة الجنرال فريمونت Frémont إلى نابولى لتحقيق هذا الغرض ؛ فأخمد الثورة الدستورية ، وأعاد إلى فردنند سلطته الاستبدادية .

وقبل أن يختتم المؤتمر أعماله جاءه نداء آخر من ملك سردينيا لنجدته ضد رعاياه الثائرين ، فأرسلت النمسا جيشها — الذى جمعته فى لمبارديا لهذه الغاية دائما — لإخماد الثورة فى بيدمنت . فانهزم الثوار فى واقعة نوفارا Novara

فى ٨ إبريل ١٨٢١ ، واحتل الغزاة تورين ، العاصمة ، وأعيد بفضل هذه العمليات (النظام القديم) L'Anc'en Régime إلى سردينيا .

وفى مايو ١٨٢١ انفض المؤتمر ، ولكن بعد أن أعد منشورا ، لإرساله إلى الحكومات الأوروبية ، يوضح فيه المبادىء التى استرشدت بها الدول الثلاث خصوصا — وهى دول الحلف المقدس — فى سياستها . فجاء فى هذا المنشور أن الغرض من التحالف الأوروبى إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة الأمم ؛ وأن التغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين التشريعية والإدارية ، والتى تحدث فى داخل الدول يجب أن تأتى من جانب أولئك الذين أعطاهم « الله » مسئولية الحكم فى هذه الدول .

وعلى ذلك فإن المؤتمر لم يقنع بتأييد مبدأ التدخل Intervention الذى أسفر عنه مؤتمر ترباو ، بل عمل على إرجاع النظام القديم بحذافيره ، على أساس الاعتراف من جديد بحق الملوك الإلهى أو المقدس فى الحكم . فكانت هذه القرارات التى اتخذت فى ليباخ والأعمال التى تمت على يد المؤتمر من العوامل التى زادت شقة الخلاف اتساعا بين دول (الحلف المقدس) الأصليين : النمسا ، روسيا ، بروسيا ، وبين انجلترة على وجه الخصوص ، ثم أدت فى النهاية إلى انهيار نظام الاتحاد الأوروبى . ذلك أن هذه الدول الثلاث قد أحكمت فى ترباو وليباخ روابط المحالفة بينها على أساس التدخل فى شئون الدول الداخلية بصورة جعلت من المتعذر على انجلترة إطلاقا أن تجد قاعدة عامة يصلح اتخاذها أداة للعمل المشترك المفيد بينها وبين هذه الدول .

ولكن متاعب الحلف المقدس كانت لا تزال كثيرة . فقد حدث أثناء انعقاد المؤتمر فى ليباخ أن جاءت الأنباء عن قيام الثورة فى بلاد المورة . أضف إلى هذا أن الثوار فى إسبانيا استطاعوا أن ينتزعوا من الملك فردنند السابع دستوراً أقيمت بفضله الحكومة الدستورية فى مدريد ، وهذا بينما

كانت الثورة مشتعلة فى مستعمرات إسبانيا فى أمريكا الجنوبية ، فأعلنت (الأرجنتين) استقلالها منذ ٩ يوليو ١٨١٦ ، وأنشئت ديكتاتورية مستقلة فى براجواى منذ ١٨١٧ ، وأعلنت ديكتاتورية أخرى فى فنزويلا — على يد سيمون بوليفار Bolivar منذ ١٨١٣ واستطاع بوليفار كذلك أن يحرر (كولمبيا) بعد انتصار كبير فى واقعة بوياكا Boyaca فى ١٧ أغسطس ١٨١٩ وبعد ذلك بعامين تحررت (بيرو) فى سنة ١٨٢١ ، وفى مايو ١٨٢٢ أعلنت المكسيك استقلالها . وفى هذا الشهر أيضا أعلن (بدرو) Pedro نفسه امبراطورا مستقلا فى البرازيل . و (بدرو) هو ابن الملك يوحنا السادس البورتغالى الذى عاد (من البرازيل) إلى لشبونة عام ١٨٢١ .

وبسبب هذه الاضطرابات إذاً ، تقرر قبل انفضاض مؤتمر ليباخ أن ينعقد المؤتمر مرة أخرى فى خريف العام التالى (١٨٢٢) فى فيرونا Verona .

وكان أكبر المتحمسين للمسألة الإسبانية — بما فى ذلك مستعمراتها الأمريكية — القيصر اسكندر . ومع أن القيصر كان يشجع فى هذه الآونة بواسطة سفيره بوزو دى بورجو Pozzo di Borgo الحركة الدستورية فى باريس ، فقد اتخذ موقفا رجعيا فى مدريد ، وأبدى استعداده لإرسال جيش روسى إلى إسبانيا لإعادة الحكم المطلق بها ، يجتاز هذه المرة فى سيره إليها الأراضى الفرنسية .

ولم يكن قيصر روسيا هو وحده المتهم بهذه المسألة . فقد استرعت الثورة الدستورية فى إسبانيا انتباه رئيس الوزارة الفرنسية الجديد ، بعد ريشليو ، وهو الكونت دى فيليل Villèle (٢٢ ديسمبر ١٨٢١) . فقد وقعت بعض الاضطرابات بين الضباط الفرنسيين فى بلفور Belfort وستراسبورج ولاروشيل وغيرها ، وأظهرت المدرسة الحربية فى سومير Sumur ، فى هذه الآونة ، ميولا وعواطف واضحة نحو نابليون الثانى

الدوق دى رشتاد Reichstadt وقضيته . ولذلك فقد صار فيليب يخشى من انتقال عدوى الاضطرابات من اسبانيا إلى فرنسا . ولكن فيليب رفض اقتراح القيصر بشأن إرسال جيش روسى عبر الأراضى الفرنسية لإخضاع الثورة فى إسبانيا . ولما كان يؤيد مصلحة أسرة بربون الحاكمة بفرعيها فى فرنسا وأسبانيا ، فقدأسرع بإقامةما سماه(عازلاصحيا) Cordon Sanitaire من الجنود الفرنسيين على طول الحدود الإسبانية ، لحماية فرنسا الجنوبية ، من عدوى الحمى الصفراء المنتشرة وقتئذفى إسبانيا . وعندئذصارمن المتوقع حدوث (تدخل عسكرى) فى إسبانيا . وفى هذه الظروف إذاً : انتشار الثورات فى العالمين الجديدوالقديم ، والتفكير فى التدخل العسكرى فى هذين العالمين من أجل إخماد الثورة المستمرة بهما ، انعقد مؤتمر فيرونافى منتصف أكتوبر ١٨٢٢ .

مؤتمر فيرونا Verona [١] :

حضر المؤتمر إمبراطور النمسا وقيصر روسيا وملوك بروسياوسردينيا ونابولى وغراندوق تسكانيا ودوقة پارما ، ودوق مودنيا ، ثم كثيرون من السياسيين وعلى رأسهم مترنخ . وكان يمثل فرنسا وزير خارجيتها دوق مونتمورنسى Montmorency وسفيرها فى لندن شاتوبريان Chateaubirand ويمثل انجلترة دوق ولنجتون (قاهر نابليون) ولورد ستيوارت Stewart شقيق كاسلريه الأصغر . ولم يحضر كاسلريه لأنه مات منتحراً منذ ١٢ أغسطس ١٨٢٢ قبل انعقاد المؤتمر ، ولم يشأ وزير خارجية انجلترة الجديد جورج كاننج Canning الذهاب إلى فيرونا لأنه لا يرتاح لسياسة مترنخ .

وكان على المؤتمر أن يعالج مسألتى إسبانيا وإيطاليا ، كما كان منتظراً أن تثير اهتمام المؤتمر مسألة هامة أخرى هى ، الثورة التى قامت فى المورة .

---

(١) تقع فيرونا على نهر الأديج فى البندقية بإيطاليا .

وقد استغرقت مسألة إسبانيا معظم نشاط المؤتمر ، فتركت مسألة إيطاليا من غير الوصول إلى حـــل حاسم بشأنها ، ولم يجرؤ المؤتمر على بحث المسألة اليونانية لاختلاف الدول فى أمرها حيث كان مترنخ يعتبر اليونانيين ثواراً فحسب شقوا عصا الطاعة على تركيا صاحبة السيادة والسلطة الشرعية فى البلاد فى حين أن القيصر اسكندر كان يعتبر اليونانيين إخوانه فى الدين الذين إنما يناضلون من أجل الحياة ذاتها . أما فيما يتعلق بأسبانيا فقد أظهر المندوبون الفرنسيون من اللحظة الأولى ماصمم عليه عزم حكومتهم من حيث التدخل ليس فقط للقضاء على الثورة فى إسبانيا ، بل ولإخمادها فى مستعمراتها الأمريكية كذلك . وأيدت النمسا وروسيا وبروسيا المقترحات الفرنسية وفى ٣٠ أكتوبر قرر المؤتمر التدخل المسلح فى شئون اسبانيا وفى ١٩ نوفمبر ١٨٢٢ بعثت هذه الدول بإنذار إلى مجلس الكورتيز الأسبانى وسحبت سفراءها من مدريد . وامتنعت انجلترة عن مجاراة الدول فى هذا العمل . فأعلن (ولنجتون) أن الحكومة الإنجليزية لاتوافق إطلاقاً على أى تدخل فى شئون الدول الداخلية ولا تؤيده ، وانفض مؤتمر فيرونافى ١٤ ديسمبر من السنة نفسها .

ولكن فى بداية العام التالى (١٨٢٣) تعين شاتوبريان فى وزارة الخارجية الفرنسية ، وكان من سياسته التدخل للقضاء على الثورات فى إسبانيا وفى مستعمراتها الأمريكية معاً . وعلى ذلك لم يلبث أن أعلن ملك فرنسا لويس الثامن عشر الحرب على إسبانيا فى ٢٨ يناير ١٨٢٣ ، وغزا البلاد جيش فرنسى أسندت قيادته إلى دوق دانجوليم d'Angouleme (ابن شقيق الملك) فاحتل الفرنسيون مدريد فى ٢٤ مايو ، وفى ٣١ أغسطس سلم الكورتيز من غير قيد ولا شرط إلى الملك فردنند السابع (بمقتضى معاهدة تروكاديرو Trocadero) وعاد فردنند إلى عاصمة ملكه ، على أسنة الرماح الفرنسية .

ولم يكن هذا الغزو بتفويض من الدول ، بل قامت به فرنسا على مسئوليتها

الخاصة ومع ذلك فقد رضى به مترنخ الذى وجد فى انشغال فرنسا بهذا الغزو ما يصرفها عن المسألة اليونانية وتأييد الثوار فى المورة . ولم يكن مترنخ كذلك يتوقع أن يترتب على الانتصارات الفرنسية فى إسبانيا قيام حرب عامة أوروبية .

ولكن المسألة الإسبانية لم تقف عند هذا الحد . بل مضى شاتوبريان يريد إخماد الثورة فى المستعمرات الإسبانية فى أمريكا الجنوبية . وكان من المنتظر أن يلقى فى رغبته هذه تأييداً من جانب القيصر اسكندر الذى أراد هو الآخر من مدة طويلة عودة السلام إلى هذه البلاد البعيدة . ولكن هذه كانت مشروعات لقيت من جهة أخرى كل معارضة من جانب وزير الخارجية البريطانية (جورج كاننج) الذى أراد أن يظل العالم الجديد يعيش فى حرية واستقلال ، وأن يفتح أبوابه للتجارة الأوروبية ، ولانجلترة أكبر نصيب فى هذه التجارة ، وأن يغلق أبوابه دون أى تدخل مسلح من جانب أوروبا .

ولقد كان للموقف الذى اتخذه كاننج فى المسألة الإسبانية ومستعمرات إسبانيا الأمريكية أعظم الأثر فى انحلال (نظام مترنخ) بالصورة التى أظهرته بها فى هذه الآونة فكرة (الإتحاد الأوروبى) .

ولقد كانت تواجه جورج كاننج عندما تسلم شئون وزارة الخارجية البريطانية (منذ أغسطس ١٨٢٢) مسائل ثلاث : ثورة اليونان فى المورة ، وسوء العلاقات بين روسيا وتركيا ، ثم شئون إسبانيا الداخلية ، وأخيراً علاقات إسبانيا مع مستعمراتها الثائرة عليها فى أمريكا الجنوبية . ثم لم تلبث أن أضيفت مسألة أخرى رابعة ، ناشئة عن محاولة تحديد مركز أسرة براجانزا Braganza (الأسرة الحاكمة) فى البورتغال والبرازيل .

ويجدر قبل الحديث عن موقف كاننج من هذه المسألة ، أن نلم بشىء عن المبادىء والقواعد العامة التى استرشد بها فى سياسته الخارجية وقتئذ .

وهى السياسة التى قد يكون أصدق وصف لها ما قاله بعض المؤرخين عند المقارنة بينها وبين سياسة سلفه كاسلريه ، أن الفرق بين هاتين السياستين لم يتناول المبادىء الجوهرية الأساسية ولكنه انحصر أكثر من أى شيء آخر فى مقدار ما تجده بعض الاتجاهات المعينة من تأكيد وبروز أكبر وأوسع ، كما أنه كان فى نوع الوسائل والطرائق التى تتبع فى معالجة بعض المسائل أو إغفال بعضها الآخر . فالثابت أن كاسلريه وكاننج كانا يريدان استعلاء النفوذ الإنجليزى ، ثم أنهما كانا يريدان وقف الاعتداءات الأجنبية ، بمعنى تدخل الدول الكبيرة فى شئون الدول الصغيرة الداخلية . ولكن مع فارق واحد هو أن كاسلريه كان مقيداً بماضيه السياسى عند ما اضطر إلى عقد المحالفات والمعاهدات مع الدول أثناء النضال ضد نابليون ، بينما يجد كاننج أنه حر طليق لا يقيد نشاطه السياسى ارتباطات ما سابقة . ولذلك فقد عارض كاننج فيما سماه « سياسة كاسلريه الأوروبية » وطالب من أيام مؤتمر إكس لاشابل باتباع « سياسة انجليزية » . ولم يوافق بتاتاً على مادة التحالف الرباعى السادسة (٢٠ نوفمبر ١٨١٥) التى نصت على عقد الاجتماعات (أو المؤتمرات) الدورية . بل كان يعارض فى الحقيقة نظام المؤتمرات نفسه الذى ارتبط بفكرة الاتحاد الأوروبى . فهو يريد أن يكون عمل التحالف الرباعى مقصوراً على مراقبة فرنسا فقط ؛ ولم يكن يحفل بالحلف المقدس ، ويخشى إلى جانب هذا أن يغدو التحالف الرباعى بمثابة أداة لتخويف وإرهاب الدول الصغيرة بل ولإثارة شكوك وشبهات الشعب البريطانى فى أغراض ونوايا الوزراء الإنجليز أنفسهم واتهامهم بأنهم يعملون لخيانة الحريات البريطانية نزولا على إرادة الملوك والطغاة المستبدين الأجانب . ولذلك فإنه عند ما اتخذت دول الحلف المقدس قراراتها الرجعية المعروفة فى (ترباو) و (ليباخ) أعلن كاننج (٢٠ مارس سنة ١٨٢١) سياسة انجلترة فى مسألة نابولى ، وموقفها من « الحلف المقدس الجديد » ؛ وموجزها أن تلتزم انجلترة جانب العزلة وعدم التدخل

فى شئون القارة حتى إذا حدث أمر عظيم الشأن ، وجب عليها أن تتدخل ، وهى مستندة حينئذ على مؤازرة قوة كافية تجعل هذا التدخل مجدياً وحاسماً . ثم أعلن سياسة بلاده العامة ، فقال إنها التمسك دائماً بمبدأ عدم التدخل فى شئون الدول الداخلية الأخرى ، وذلك مبدأ لن تحيد عنه انجلترة إطلاقاً . ثم إنها فى الوقت نفسه ترفض كل تطرف سواء حدث فى صالح الاستبداد والطغيان — وكاننج ضـــد الرجعية بكل معانيها — ، أو كان فى جانب الديموقراطية الثورية — وكاننج ضد الروح الثورية كذلك . فنى رأيه أن القوميات النشيطة إنما تستمد حياتها من التاريخ نفسه وتعتمد فى وجودها على الحقائق التاريخية ، فلا يجب إذاً أن يكبح الرجعيون جماحها تطبيقاً لنظريات رجعية معينة ، ولا يجب فى الوقت نفسه أن يحرك المهيجون الشعوب للثورة تطبيقاً لنظريات حرة متطرفة .

ولذلك خشى كاننج فى أواخر سنة ١٨٢١ أن يكون السياسيون الانجليز قد أغفلوا العمل بالسياسة التى وضع قواعدها كاسلريه فى العام السابق ، عندما طلبت منه الوزارة الانجليزية إعداد «مذكرة» Memorandum تبسط وجهة النظر الانجليزية فى المسائل التى شغلت الأفكار قبل انعقاد مؤتمر (ترباو) ، فأعد كاسلريه فى ٥ مايو ١٨٢٠ «الوثيقة الحكومية» State Paper المشهورة التى تضمنت مبدأ «عدم التدخل» Non-intervention الذى تمسكت به انجلترة . فقد جاء فى مذكرة كاسلريه هذه : أن التحالف الذى قام بين الدول إنما كان موجهاً ضد فرنسا ، ولم يكن مقصوداً منه أن يصبح «إدارة» للتدخل فى شئون الدول الداخلية أو للاشراف عليها ، أو أن يصبح «اتحاداً» لحكم العالم بواسطته . ثم تحدثت المذكرة عن مبدأ (عدم التدخل) فقالت : «إن مبدأ تداخل إحدى الدول بطريق القوة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى من أجل تنفيذ واجب الطاعة الذى على رعايا هذه الدولة للسلطات الحاكمة بها ، إنما هو مسألة على جانب كبير من الدقة من الناحية الأدبية (الخلقية) والناحية السياسية كذلك . وبريطانيا

العظمى إنما تتدخل إذا وقع حادث يخل بالتوازن الإقليمى فى أوروبا . وعندئذ يكون تدخلها بصورة مجدية. ولكنها آخر حكومة فى أوروبا ينتظر منها أو يكون فى قدرتها الاجتراء على التداخل فى مسائل ذات طابع نظرى او عام ، وغير محددة » .

وهذه القواعد التى ذكرها كاسلريه فى مذكرته كانت هى بنفسها التى قامت عليها سياسة جورج كاننج .

وقد ساء كاننج أن يرى كاسلريه يجتمع بالبرنس مترنخ أثناء زيارة ملك انجلترة جورج الرابع لهانوفر (فى ألمانيا) فى أكتوبر ١٨٢١ ، لأن مترنخ صاحب مبدأ التدخل الذى تقرر فى ترباو وليباخ ، وبسبب ما ظهر من أن كاسلريه ومترنخ قد صار رأيهما متفقاً تقريباً بصدد المسألة الشرقية . فقد كان موقف كاننج فى هذه المسألة يختلف عن موقف كاسلريه منها ، حيث يرى كاننج أن عرض مسألة اليونان على بساط البحث فى مؤتمر يعقد خصيصاً لهذه الغاية ، إنما هو مضيعـــة للوقت ولا يساعد على حل المشكلة ، فصار يعارض فى دعوة مؤتمر للانعقاد (فى فيرونا) فى حين كان كاسلريه موافقا على انعقاد هذا المؤتمر . وقد أعد كاسلريه قبل وفاته التعليمات التى أعطيت إلى المندوب الانجليزى فى المؤتمر دوق ولنجتون ، وكانت هذه تتناول المسألة التركية ، ومسألة إسبانيا والمستعمرات الإسبانية فى أمريكا الجنوبية ، والمسألة الإيطالية . ويبدو من التعليمات التى أعدها كاسلريه أنه كان يعتقد أن المسألة الشرقية (التركية) سوف تكون موضع اهتمام المؤتمر كلية ، ولا يقيم المؤتمر وزناً كبيراً لمسألة إسبانيا الأوروبية .

ولكن سرعان ما فقدت المسألة الشرقية كل أهمية لها فى مؤتمر فيرونا ، واحتلت مسألة إسبانيا الأوروبية مكان الصدارة فى مباحثات المؤتمر . ولقد كان كاسلريه يتوقع أن تجىء مصاعب المؤتمر من ناحية روسيا ، ولكن سرعان ما تبين كذلك عند انعقاد المؤتمر أن فرنسا كانت هى مصدر المتاعب فى فيرونا . لأن سياسة فرنسا ، وكانت تهدف إلى التدخل فى صالح

البربون فى إسبانيا ، خضعت وقتئذ لتأثير النزاعات الحزبية الداخلية . ولذلك فإنه لما كان محور السياسة الفرنسية « التدخل » ، بينما قامت السياسة الانجليزية على « عدم التدخل » فقد صارت العلاقات الانجليزية الفرنسية هى المحور الذى دارت حوله أعمال المؤتمر . ولقد كان واضحاً من مبدأ الأمر أن (فيليل) إنما يسترشد فى خطته نحو إسبانيا بالمصلحة الفرنسية وحدها ، وأن فرنسا لن تتقيد فى عملها بأية قرارات قد تصدر من المؤتمر مناقضة لهذه المصلحة ، وأن الوزير الفرنسى لن يطلب مساعدة ما من إحدى الدول ، بل ويتعذر عليه قبول هذه المساعدة إذا عرضت عليه من أجل إخضاع إسبانيا ، بل ويجب عليه مقاومتها إذا فرضت هذه المساعدة عليه فرضاً ، أو جاءت فى صورة إرسال جيش يخترق الأراضى الفرنسية فى طريقه إلى إسبانيا . فبات واضحاً إذاً أن كل ما يستطيع المؤتمر فعله هو أن يسدى « مساعدته الأدبية » فحسب لتأييد التدخل الفرنسى فى إسبانيا .

ولقد أدرك كاننج أن مضى فيليل فى إصراره على التدخل المسلح بمفرده فى اسبانيا من شأنه أن يمهد لخروج فرنسا من المحالفة المقدسة الجديدة ، ولانفصالها منها ؛ ومع أن سياسة كاننج كانت الحيلولة بكل وسيلة دون حصول « تدخل مشترك » من جانب دول هذه المحالفة مجتمعة ، فقد تمسك بالسياسة التى سار عليها دائماً ، وكتب إلى دوق ولنجتون ، مندوبه فى المؤتمر (فى ٢٧ سبتمبر ١٨٢٢) أن حكومته مستمسكة بسياسة عدم التدخل « مهما كانت النتائج » . وكان الإصرار على هذه السياسة من جانب انجلترة السبب الذى أدى إلى فشل المؤتمر فى النهاية . وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٢٢ غادر ولنجتون فيرونا .

ولا شك فى أن السبب الآخر فى فشل المؤتمر ، كان تصميم فيليل ، من ناحية أخرى على المضى فى سياسة « تدخل » ثابتة ، ومستقلا عن الدول إذا لزم الأمر . ووجه الخطر فى هذه السياسة أن استعداد فرنسا لخوض

غمار الحروب من أجل إرجاع البربون إلى عرش إسبانيا بسلطاتهم المطلقة السابقة ، إنما كان معناه إحياء سياسة (الميثاق العائلى) القديم بين فرنسا واسبانيا (بتاريخ ٧ نوفمبر١٧٣٣) ومن المحتمل كذلك أن يتبع هذا التدخل محاولات أخرى من أجل إعادة فتح المستعمرات الأسبانية فى أمريكا . فقد صرح فيليل فى ديسمبر ١٨٢٢ : بأنه إذا شاءت الحكومة الأسبانية إرسال أحد أبناء الأسرة المالكة إلى المكسيك أو إلى بيرو أو إلى أى مكان فى أمريكا الأسبانية ، على رأى جيش لمحاولة استئنـــاف العلاقات بين المستعمرات وبين أسبانيا ، فإن الحملة التى يجرى إعدادها الآن فى موانى فرنسا على استعداد لأن تكون تحت أمر الحكومة الأسبانية لنقل عضو البيت المالك مع الجيش المزمع إرساله معه إلى أى مكان يريدون أن يذهبوا إليه » . وذلك ما كان ينطوى على تهديد مباشر لمصالح انجلترة ، التى وجدت حينئذ إذا كان فى استطاعـــة فرنسا إحراز التفوق السياسى فى أسبانيا الأوروبية ، بفضل ما لديها من قوات مسلحة تستخدمها لهذه الغاية ، فمن الواجب على انجلترة أن تعمل لإحراز التفوق التجارى فى أمريكا الأسبانية ، ولكن باستخدام الوسائل الدبلوماسية . وكان موقف كاننج فى هذه المسألة بالذات ، وما تفرع عنها ، من العوامل الحاسمة التى قضت على الاتحاد الأوروبى فى النهاية .

مسألة أمريكا الأسبانية :

وذلك لأن كاننج قد صح عزمه من أول الأمر على أنه إذا أتيح لفرنسا الاستيلاء على أسبانيا ، أو الاستئثار بالنفوذ الأعلى بها — وقد بقيت الجيوش الفرنسية التى أعادت فردنند السابع إلى العرش بحكومته المطلقة ، معسكرة فى أسبانيا حتى سنة ١٨٢٧ — فالواجب أن يكون استيلاء فرنسا على أسبانيا وحدها ، ودون الاستحواز على أملاكها فى « الهند الغربية » . بل اعتقد كاننج أن امتداد النفوذ الفرنسى إلى أسبانيا وتوطده بها من شأنه

أن يؤدى إلى اختلال التوازن الدولى فى أوروبا . ولذلك صار حتما على حكومته أن تبذل كل جهودها لمؤازرة المستعمرات الإسبانية فى نصف الكرة الغربى ، حتى تتحرر هذه من كل نفوذ أسبانى وأجنبى بها ، فتصبح دولا مستقلة وعاملا حاسمـــا لذلك فى إعادة التوازن الدولى فى القارة الأوروبية ، لأن حرمان إسبانيا (أو فرنسا فى حالة امتداد نفوذها إلى إسبانيا) من المستعمرات الأمريكية سوف يحرمهما القوة التى تجعل لهما النفوذ المستعلى فى أوروبا . أضف إلى هذا أن اسبانيا يتعذر عليها معالجة مشكلة الاعتداءات التى كانت تقع من جانب المستعمرات على السفن والملاحة الانجليزية ، فى حين أن كل ما يهتم به الانجليز أن تبقى العلاقات التجارية قائمة لا يعطلها شىء بينهم وبين المستعمرات الاسبانية فى أمريكا : ثم إن وزير خارجية فرنسا (شاتوبريان) يريد التدخل بين إسبانيا ومستعمراتها الثائرة عليها فى كوبا وبرتوريكو ، ويريد علاوة على ذلك أن ينصب أمراء فرنسيين من آل بربون فى المستعمرات الاسبانية التى حصلت على استقلالها الفعلى ، فى المكسيك ، وبيرو ، وبونس إيرس ، وهو مشروع كشف القناع عن نوايا فرنسا ومبلغ أطماعها ؛ وبات واجبا على كاننج أن يعمل لتعطيل هذه المشروعات بكل وسيلة .

ولقد تعددت العوامل التى ساعدت على فشل مشروعات (شاتوبريان) ، عندما لم تكن الحكومة الفرنسية ذاتها متحمسة لها ، ولأن الملك فردنند السابع رفض أن يستولى أمراء البربون الفرنسيون على شىء من الأملاك الاسبانية ، ولأن الحكومة الإنجليزية — وسياستها كما عرفنا — رفضت أن يحصل تدخل فرنسى فى شئون المستعمرات الاسبانية فى أمريكا . أضف إلى هذا كله أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت كل تدخل يأتى من جانب أوروبا . وبالأحرى من جانب فرنسا ، فى شئون أمريكا اللاتينية ، أى الجنوبية .

أما عدم تحمس الحكومة الفرنسية عموما لمشروعات وزير خارجيتها

(شاتو بريان) فقد ظهر عندما استطاع كاننج أن يحصل بعد مفاوضة مع سفير فرنسا في لندن ، الدوق دى بولينياك Polignac على بيان قاطع فى ٩ أكتوبر ١٨٢٣ بأن فرنسا ليست لديها أية نوايا للعمل المسلح ضد المستعمرات الاسبانية .

وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية على قدر كبير من الأهمية لأنه أسفر عن وضع مبدأ عام شامل يمنع العالم القديم ، أى الدول الأوروبية ، من التدخل فى شئون (العالم الجديد) بأجمعه ، وليس فيما هو متصل بالمستعمرات الاسبانية وحدها فقط . فقد بعث الرئيس جيمس منرو Monroe فى ٨ مارس ١٨٢٢ برسالة إلى مجلس الكونجرس الأمريكى يوصى فيها بضرورة الاعتراف بكل مستعمرة اسبانية استطاعت التحرر والخلاص ، أمة مستقلة . وكانت الولايات المتحدة قد أخرجت إسبانيا من أمريكا الشمالية ، منذ أن ابتاعت لويزيانا من فرنسا (فى سنة ١٨٠٣ وكان نابليون قد أرغم اسبانيا على إرجاعها إلى فرنسا قبل ذلك بثلاث سنوات) ، واستولت على فلوريدا نهائيا منذ ١٨١٩ ، وصارت تريد الآن إخراج إسبانيا من أمريكا اللاتينية (الجنوبية) ، فاعترفت بأن لأهل المستعمرات الاسبانية الثائرة صفة المحارب بين النظاميين فى حرب أهلية ، ثم أنها فتحت موانيها لسفنهم . فكانت لا تنظر كذلك بعين الارتياح للتطورات الأوروبية التى أفضت إلى تدخل فرنسا فى المسألة الاسبانية ، وساءتها المشروعات التى أتى بها (شاتو بريان) ، والتصريح الذى أدلى به (ڤيليل) . وهكذا التقت الرغبات الأمريكية فى هذه الناحية ، بالرغبات الإنجليزية .

وحينما كان كاننج يتفاوض مع الدوق بولينياك ، من أجل الحصول على بيان ٩ أكتوبر ١٨٢٣ ، السالف الذكر ، كانت تجرى مفاوضة أخرى بينه وبين الوزير الأمريكى فى لندن (ريتشارد رش) Rush غرضها استمالة الحكومة الأمريكية إلى استصدار تصريح مشترك بينها وبين بريطانيا ، ضد أى تدخل أوروبى فى أمريكا ، وذلك فى وقت كانت حكومات الحلف

المقدس تسعى فيه لدعوة مؤتمر أوروبى جديد لتقرير الوساطة بين أسبانيا ومستعمراتها الأمريكية ، ومن المتوقع أن ينعقد هذا المؤتمر بالرغم من تخلى فرنسا عن أية مشروعات من جانبها للتدخل الفعلى (أو المسلح) .

وعلى ذلك فقد اقترح كاننج على الوزير الأمريكى ، منذ ١٦ أغسطس سنة ١٨٢٣ أن تشترك الحكومتان ، الأمريكية والإنجليزية فى اتخاذ إجراء يمنع فرنسا من التدخل فى شئون المستعمرات الأسبانية فى أمريكا . فعمد الرئيس (منرو) إلى استشارة الرئيسين السابقين : جفرسون Jefferson ، وماديسون Madison فى الأمر ؛ فأوصى كلاهما بقبول مقترحات كاننج . وذلك فى رأى جفرسون لأن أوروبا كانت تعمل جادة فى هذا الحين ، لتغدو مركزاً للطغيان والرجعية ، الأمر الذى يقتضى الأمريكيين أن يعملوا، ويجد كذلك ، ليصبح نصف الكرة الغربى ، موئلا للحرية . وذلك مسعى — كما قال جفرسون — فى مقدور أمة واحدة فقط ، أكثر من غيرها هى الأمة الإنجليزية ، أن تعطله ، ومع ذلك فقد جاءت هذه الأمة نفسها تعرض على الأمريكيين الإرشاد والمعاونة ، والاستعداد للسير معهم فى الطريق الموصل لهذه الغاية ؛ ومن صالح الأمريكيين أن يقبلوا مقترحاتها ، حتى يفصلوا هذه الأمة الإنجليزية من العصبة الرجعية فى أوروبا ، وحتى يجذبوها بقواتها البحرية الكبيرة إلى صف الحكومات الحرة . وذلك من شأنه أن يفضى فى النهاية إلى تحرير قارة بأسرها ، (هى قارة أوروبا) . ولقد كان لهذه القوات البحرية الانجليزية الكبيرة وزن كذلك فى تشكيل الأسباب التى جعلت الرئيس السابق (ماديسون) يوصى بقبول مقترحات كاننج . فنى رأيه أن الولايات المتحدة تستطيع مواجهة العالم دون خوف أو وجل ، فى عصر اشتد فيه النضال بين الحرية والطغيان ، إذا هى ضمت إلى قواتها ، الأساطيل البريطانية ؛ ومن واجب الولايات المتحدة تأييد الحرية على الأقل ، فى هذا الجزء من العالم .

والواقع أنه حينما كان كاننج يريد منع أسبانيا من أن تسترجع فى يدها

احتكار التجارة فى مستعمراتها الأمريكية القديمة ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، تعمل من ناحيتها لتحقيق الغرض المزدوج الذى تحدثنا عنه سابقاً ، وهو منع الدول الأوروبية من فتح بلدان أمريكا اللاتينية (الجنوبية) وإخضاعها لسلطانها ، ثم استمالة إنجلترة إلى الارتباط معها فى سياسة مشتركة ، تصرف إنجلترة نهائياً عن (النظام الأوروبى) ، وتدفعها للوقوف إلى جانب الحكومات الحرة .

ومع ذلك فقد لقى الاقتراح الإنجليزى كل معارضة من جانب وزير الخارجية الأمريكية وقتئذ (جون كوينزى آدمز) Adams (1) الذى بنى رفضه العمل المشترك مع انجلترة على اعتبارات عدة ، مبعثها خوفه من أن تؤدى هذه المشاركة إلى دخول الولايات المتحدة ذاتها دائرة (النظام الأوروبى) الذى تسعى لانتزاع بريطانيا منه ، ثم خوفه من أن التصريح المنشود ضد أى تدخل أوروبى فى أمريكا ، لا يلبث حتى يتخذ شكلا يدل على أن الدولتين ، إنجلترة والولايات المتحدة ليس غرضهما مجرد الحيلولة وحسب دون استيلاء دولة أوروبية على قسم من أملاك أسبانيا فى أمريكا بل أنهما تتعهدان فوق ذلك بالامتناع هما أيضاً عن فعل ذلك ، الأمر الذى يغل يد الولايات المتحدة فلا تستطيع فى المستقبل الاستيلاء على بعض الأقاليم التى كانت تريدها مثل تكساس Texas أو كوبا Cuba . وكان (آدمز) يرغب على وجه الخصوص فى الاستيلاء قريباً على كوبا . فكان فى رأيه إذاً أن من الضرورى أن تبتعد الولايات المتحدة كل البعد عن (النظام الأوروبى) ، وأن تحرص على أن يبقى الباب مفتوحاً لتضم إليها ما تشاء من الأقاليم فى المستقبل . أى أن (آدمز) لم يكن يريد التقيد بتصريح يغل يد الولايات المتحدة عن العمل .

---

(1) John Quency Adams, (1823 - 1825).

ولقد أخذ الرئيس (منرو) بهذه الاعتبارات ، التي عززها انتفاء كل خطر مباشر من جهة أوروبا نتيجة للاتفاق الذى حصل بين كاننج وبولينياك فى ٩ أكتوبر ١٨٢٣ . وكان تحت تأثير هذه الاعتبارات إذاً أن أصدر (منرو) تصريحه المشهور الذى تضمنته رسالته إلى مجلس الكنجرس الأمريكى فى ٢ ديسمبر ١٨٢٣ . وكان هذا التصريح يشمل المبادىء الآتية : وأولها أن الولايات المتحدة ليست لها أية مصلحة ، ولا تريد التدخل فى شئون أوروبا السياسية ، وأنها تريد من الدول الأوروبية وتطلب منها الابتعاد عن التدخل فى شئون العالم الجديد السياسية بل إنها لن تتردد ، فى قتال أية دولة تحاول أن تفرض أو أن تبسط سيطرتها السياسية فى أمريكا ، وأخيراً أن الولايات المتحدة لا تتدخل فى شئون المستعمرات والممتلكات الحالية التى للدول الأوروبية (فى أمريكا) .

تلك كانت القواعد التى يتألف منها (مبدأ منرو) Monroe Doctrine الذى استلفت وقت صدوره أنظار رجال السياسة فى أوروبا ، فسبب انزعاجاً كبيراً للوزير الفرنسى (شاتوبريان) ، الذى اعتقد أنه إنما صدر بناء على تأييد من بريطانيا أو لمجرد إرضائها ، وكتب ليبزيلترن Lebzeltern السفير النمسوى فى بطرسبرج إلى البرنس مترنخ يصف الدهشة العظيمة التى أثارتها فى العاصمة الروسية ، رسالة الرئيس منرو إلى الكنجرس ، وأما مترنخ فقد قابل إعلان هذا المبدأ بشن هجوم عنيف على رسالة الرئيس الأمريكى حتى إنه قال : « ينبغى على الدول أن تتخذ الإجراءات التى تمنع أطفال أوروبا من أن يصبحوا الرجال البالغين فى أمريكا » .

ولقد أبلغ الرئيس منرو الوزير الإنجليزى فى واشنطون ، (أدنجتون) Addington (1) أن السياسة الأمريكية التى أفصح عنها مبدأ منرو ، إنما هى متفقة فى نظره مع السياسة الإنجليزية . ولقد كان ذلك صحيحاً ، لأن مبدأ

(1) Henry Urwin Addington (1823 - 1825).

منرو قد صدر فعلا بموافقة الحكومة الإنجليزية ، بل كان صدوره نتيجة للاقتراح الذى جاء من جانب كاننج لمنع التدخل الأوروبى فى شئون أمريكا ، أو بالأحرى فى شئون المستعمرات الإسبانية فى أمريكا . ومن المحتمل فى رأى كثيرين ، أن الحكومة الإنجليزية هى التى اقترحت استصدار هذا المبدأ من جانب واحد ، كما أنه من المقطوع به ، لو صممت فرنسا على إرسال جيشها لنجدة القوات الإسبانية فى أمريكا لكان الأسطول الإنجليزى قد بادر بمؤازرة الولايات المتحدة فى الحرب التى تنشب حينئذ بينها وبين فرنسا ، لأن بريطانيا وهى صاحبة إمبراطورية مترامية الأطراف كان يعنيها ، كما يعنى الولايات المتحدة تماماً ، أن تبقى أمريكا بعيدة عن كل سيطرة أجنبية . وتلك حقيقة شرحها كثيرون فى قولهم إن مبدأ منرو كان يعتمد دائما فى بقائه على قوة البحرية البريطانية ، بل إن الاعتماد على قوة البحرية البريطانية كأساس على لقيام المحالفة الإنجليزية الأمريكية ، كما ارتسمت فى ذهن كل من جفرسون وماديسون ، كان ركن الزاوية فى ذلك (النظام الأطلنطى) الذى بدأ التفكير فى إقامته فى سنة ١٨٢٣ ، كإجراء مناهض ومعارض (للنظام الأوروبى) ، لتحقيق الغرض المزدوج الذى سبق الكلام عنه : منع الدول الأوروبية من الإقدام على فتح البلدان الأمريكية اللاتينية (فى أمريكا الجنوبية) ، وضمان انضمام انجلترة إلى جانب الحكومات الحرة ، وانصرافها عن النظام الأوروبى المعروف برجعيته الشديدة وقتئذ .

وعلى ذلك فمع أن التصريح الذى تضمنته رسالة الرئيس منرو إلى مجلس الكنجرس الأمريكى ، كان تصريحاً من جانب واحد Unilateral ، فقد جاء محققاً للأغراض التى أرادها كاننج . وبينما انتصرت الرجعية فى أسبانيا ، أمكن أن تنجو أمريكا الجنوبية (اللاتينية) من طغيان الحلف المقدس .

وكانت الحكومة الإنجليزية ، قبل صدور مبدأ منرو ، بستة أسابيع

فقط (فى ١٧ أكتوبر ١٨٢٣) قد أوفدت قناصلها إلى المدن الهامة فى أمريكا الجنوبية . وأما القوات الأسبانية فقد لحقت بها الهزيمة فى آخر المعارك التى خاضت غمارها فى بيرو (فى ديسمبر ١٨٢٤) . وفى هذا العام الأخير نفسه اعترفت انجلترة باستقلال بونس إيرس ، وكولومبيا والمكسيك وفى ٢ فبراير ١٨٢٥ عقدت انجلترة معاهدة صداقة وتجارة وملاحة مع الأرجنتين (بونس إيرس) تعرف بمعاهدة زيودي لا بلاتا ، واعترفت باستقلال (اتحادها الكونفدرالى) . ثم إنها اعترفت باستقلال بوليفيا وبيرو وشيلى فى السنة نفسها . وبذلك تكون قد زالت أو كادت تزول من الوجود كلية الإمبراطورية الإسبانية فى أمريكا .

وهكذا تسببت سياسة كاننج فى فشل الحلف المقدس ، وتبعاً لذلك ، فى إخفاق محاولة الدول أن تحكم أوروبا بطريق « المؤتمرات » . ومرد ذلك إلى أن انجلترة ما كانت تجد فى هذه المؤتمرات مايحقق الأغراض التى أرادتها سياستها . ولم تكن احتجاجات كاننج مجرد عبارات بليغة وحسب ، عندما أخذ يتساءل عن ذلك النفوذ الذى قيل إنه كان لانجلترة فى مشـــاورات التحالف (الأوروبى) ، والذى قال كاننج أن مترنخ كان يحث الحكومة الإنجليزية على عدم التفريط به . ثم انبرى كاننج يقول : « لقد رفعنا صوتنا بالاحتجاج فى ليباخ ، ثم عارضنا معارضة شديدة فى فيرونا ؛ ولكن احتجاجاتنا اعتبرت كقصاصة ورق لاقيمة لها ، وذهبت معارضتنا أدراج الرياح ، فإذا كان لنفوذنا أن يبقى قائماً فى الخارج فالواجب أن يعتمد هذا النفوذ على مصادر القوة فى داخل بلادنا ، وتلك تكون بالتعاطف والتفاهم بين الشعب والحكومة ، وتتم فى الاتحاد بين الشعور السائد والمشورة التى يتفق عليها الرأى العام ، ثم فى الثقة المتبادلة والتعاون الكامل بين مجلس العموم والتاج « البريطانى » .

وأخيراً ، كان موقف كاننج فى المسألة البورتغالية أحد الأسباب

الحاسمة التي أدت كذلك إلى إخفاق محاولة الحكم في أوروبا عن طريق المؤتمرات السياسية.

المسألة البورتغالية :

ويرجع تاريخ المسألة البورتغالية ، فيما يتعلق بسياسة كاننج ، إلى سنة ١٨٠٧ عندما أصدر نابليون الأول قراره المعروف بانتهاء حكم أسرة براجانزا Braganza ، وهي الأسرة الحاكمة في البورتغال . فقد فرت هذه الأسرة من البورتغال في الوقت المناسب ، ونقلت مركز الحكومة إلى البرازيل ؛ وعند سقوط نابليون (١٨١٥) كان من المنتظر أن يعود الملك يوحنا السادس إلى لشبونة ولكنه فضل — كما سبق القول — الإقامة في ريو دي جانيرو . وصارت البورتغال تشغل مركزاً ثانوياً بالنسبة لمستعمراتها . ثم بقي الحال على ذلك إلى أن امتدت الثورة من أسبانيا إلى البورتغال ، سنة ١٨٢٠ ، فاضطر يوحنا السادس للعودة إلى البورتغال ليوطد سلطانه بها (١٨٢١) . أما في البرازيل . فقد عمد أهلها في العام التالي إلى نبذ سلطان البورتغالي ، والمناداة بأكبر أبناء الملك ، (دون بدرو) Dom Pedro امبراطوراً دستورياً عليهم في مايو ١٨٢٢ .

ومع ذلك فإن تدخل فرنسا الناجح وقتئذ في شئون أسبانيا لم يلبث أن أحيا آمال الرجعيين في البورتغال بزعامة الملكة كارلوتا Carlota زوجة يوحنا السادس التي رفضت أن تنفصل البرازيل عن البورتغال ، واعتمدت على مؤازرة ابنها الأصغر ، دون مجويل Miguel وارث عرش البورتغال ، في حمل الملك يوحنا السادس على اعتزال العرش حتى تتمكن من تنفيذ أغراضها . فانتهز الفرصة الوزير الفرنسي في لشبونة (هيد دي نوفيل) Hyde de Neuville وصار يبذل قصارى جهده ليجعل النفوذ الفرنسي يحتل مكان الصدارة في البورتغال بدلا من نفوذ الانجليز ، حلفاء البورتغال من قديم الزمان ؛ وتدخل لإحالة النزاع على الحكومة الفرنسية ، ثم عرض على

الملك يوحنا استقدام جنود فرنسيين من إسبانيا — وكان لا يزال بها بعض الحاميات الفرنسية — إلى البورتغال لنجدته . فعارض كاننج فى هذا التدخل الفرنسى بمجرد أن بلغته أنباؤه ؛ وأخذ يهدد البورتغال بحرمانها من مساعدة بريطانيا لها .

وكان أنصار الدستور فى البورتغال قد طلبوا مساعدة بريطانيا العسكرية، ولكن كاننج الذى نادى دائماً بمبدأ عدم التدخل ، لم يكن فى وسعه إجابة هذه الرغبة ولذلك فقد اكتفى بإرسال أسطول بريطانى صغير إلى نهر التاجة (التاجوس) وراح يوضح فى الوقت نفسه ، لفرنسا ولسائر الدول ، أنه لما كانت انجلترة قد امتنعت عن التدخل لتأييد فريق معين ، فقد بات واجباً على فرنسا أن تمتنع هى الأخرى عن التدخل لتأييد الفريق الثانى . وأفاد وجود الأسطول الانجليزى فى مياه نهر التاجوس ، لأن دون مجويل لم يلبث أن قام بانقلاب حكومى فى إبريل ١٨٢٤ ، فاضطر الملك يوحنا للالتجاء إلى إحدى السفن البريطانية ليستأنف نشاطه منها ، ولينجح فى استرجاع عرشه . وعندئذ ذهب دون مجويل إلى المنفى (١٣ مايو ١٨٢٤) فأعيد النظام ، وأبعد المؤيدون للمصلحة الفرنسية . ورأى (فيليل) أن يحد من غلواء وزير خارجيته (شاتوبريان) فبادر باستدعاء (هيد دى نوفيل) من لشبونة فى ديسمبر ١٨٢٤ . فلم ترسل فرنسا جيشاً إلى لشبونة ، وبالتالى لم تذهب أية قوات — وعلى خلاف ما كان يبغى شاتوبريان — إلى البرازيل ، وانتصرت سياسة كاننج .

وفى العام التالى (١٨٢٥) توسط كاننج لتسوية الخلافات القديمة بين البرازيل والبورتغال ، فأسفرت مساعيه فى مؤتمر عقد لهذه الغاية فى لندن ، عن إبرام معاهدة فى ٢٩ أغسطس ١٨٢٥ اعترف بموجبها يوحنا السادس باستقلال البرازيل ، « وبولده المحبوب » دون بدرو ، امبراطوراً عليها .

ولكن ما أن توفى يوحنا السادس فى مارس ١٨٢٦ حتى قام النزاع بين

أنصار بجويل الرجعيين ، وبين الامبراطور بدرو ، وطلب المجويليون من أسبانيا أن تتدخل فى النزاع القائم . وعندئذ اضطر كاننج للتدخل فى ديسمبر ١٨٢٦ حتى يمنع إسبانيا من تلبية هذا الطلب . وكان المبدأ الذى استند إليه كاننج لتبرير تدخله : أن انجلترة وإن كانت لا تريد التدخل لتأييد جماعة دون أخرى فى البورتغال ، فهى لا يمكنها فى الوقت نفسه ، أن تجيز لغيرها هذا التدخل . وفى البرلمان أعلن كاننج أن قوة بريطانية قد أرسلت إلى البورتغال لخال هذا الموقف الحاسم دون التدخل الأسبانى .

وهكذا تحطمت سياسة التدخل التى أرادها الحلف المقدس ، وذلك فى الوقت الذى كانت تبدو فيه هذه السياسة كأنها حقيقة واقعة فى أوروبا . وكان تحطمها على صخرة المسألتين : الاسبانية الأمريكية ، والبورتغالية البرازيلية . وفى ١٢ ديسمبر ١٨٢٦ استطاع كاننج أن يقف فى البرلمان ليقول فى زهو وافتخار : « هل كان من الضرورى إذا احتلت فرنسا إسبانيا أن نضرب نحن نطاق الحصار على قادش ، حتى نتجنب نتائج هذا الاحتلال ؟ كلا — لقد تطلعت إلى طريق آخر ، وبحثت عن تعويض لنا فى نصف الكرة الثانى . ذلك أنى حين صرت أفكر فى أمر إسبانيا ، وبالصورة التى عرفها بها أجدادنا من قبل ، لم يلبث أن تقرر لدى أنه إذا استولت فرنسا على اسبانيا ، فلتكن إسبانيا وحدها ، ودون الهند الغربية ! لقد أردت أن يبرز العالم الجديد إلى الوجود ، حتى يتسنى إعادة توازن القوى إلى نصابه فى العالم القديم » .

فشل الاتحاد الأوروبى :

كان معنى تحطيم سياسة التدخل ، إخفاق فكرة الاتحاد الأوروبى . ومن أول الأمر تجمعت الأسباب التى أدت إلى هذا الفشل ، وذلك منذ أراد السياسيون الرجعيون وعلى رأسهم مترنخ أن يجعلوا من المحالفة التى استند إليها الاتحاد الأوروبى ، والتى كانت وسيلة فحسب لمراقبة فرنسا ؛

أداة الغرض منها القضاء على كل الثورات والحركات الدستورية والأهلية والتدخل فى شئون الدول الداخلية . ثم إن أعضاء الحلف المقدس لم يجعلوا هذا التدخل مقصوراً على الدول الأوروبية ، بل أرادوا التدخل فى شئون العالم الجديد الأمر الذى عارضته إنجلترة معارضة شديدة كما عارضته كذلك الولايات المتحدة الأمريكية . وعندما تمسكت انجلترة بمبدأ عدم التدخل فى المسألة الإسبانية الأمريكية ، وفى المسألة البورتغالية البرازيلية ، كانت فكرة الاتحاد الأوروبى، مقضياً عليها بالفشل كما أرادته الدول الأوتقراطية. وانقسمت الدول فريقين : فريق الدول الأوتقراطية : روسيا ، النمسا بروسيا ، وهى أعضاء الحلف المقدس الأصيلة ؛ وفريق الدول المتمسكة بالمبادىء الحرة ، وهى الدول الغربية ، انجلترة ، وأخيراً فرنسا ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية التى وقفت إلى جانب انجلترة فى مشكلة المستعمرات الإسبانية فى أمريكا ، فعطلت مطامع وأغراض الدول الأوتقراطية الرجعية صاحبة مبدأ التدخل فى شئون الدول الداخلية .

وفى الفترة التالية زاد الانقسام ، واتسعت شقة الخلاف بين الدول عندما تطلبت المسألة الشرقية حلا حاسماً لتهدئة اليونان وتحريرها من السيطرة العثمانية . فوضع استقلال اليونان — كما سيأتى ذكره — تحت ضمان بريطانيا وفرنسا وروسيا ، بدلا من وضعه تحت ضمان التحالف الأوروبى عامة . أضف إلى هذا أن الدول التى اضطرت إلى العمل المشترك فى مسألة استقلال بلجيكا ، وتوطيد ملكية أورليان فى فرنسا (بعد ثورة يوليو ١٨٣٠) ، لم تلبث أن وجدت نفسها منقسمة بعضها على بعض بسبب الثورات التى انتشرت فى أوربا فى هذا العام نفسه . فتعاقدت كل من روسيا ، النمسا ، بروسيا فى اتفاق برلين السرى فى ١٥ اكتوبر ١٨٣٣ ، على أساس تأكيد المبادىء التى تضمنها بروتوكول ترباو المعروف (١٩ نوفمبر ١٨٢٠) ومن ذلك الحين ، أصبح الحلف المقدس بمثابة اتحاد صريح بين الدول الملكية الثلاث الشرقية للذود عن الأوتقراطية ضد أخطار

الثورة . ومع ذلك فقد كان من نتيجة عقد هذا الاتفاق السرى فى برلين ، أن الاتحاد الأوروبى ، أى العمل المشترك بين الدول فى المسائل التى تعرض لها ، ظل عاملا هاما فى السياسة الدولية ، ويرتكز كما أرادت السياسة البريطانية دائماً ، على قاعدتى احترام الارتباطات التى تضمنتها المعاهدات المبرمة بين الدول ؛ وأن للدول التى يخصها الأمر الحق فى نظر المسائل التى ينجم من إثارتها تهديد لمصالحها . وفى الفترة التالية حدث أول اختبار لفكرة الاتحاد الأوروبى ، فى هذا الوضع الجديد ، عندما تلبدت فى أفق السياسة الدولية غيوم المسألة الشرقية .

الفصل الثالث

المسألة الشرقية

(١) اليونان ومصر

تمهيد:

المسألة الشرقية تعبير يقصد به تعريف الإمبراطورية العثمانية في ضوء علاقاتها مع الشعوب التي خضعت لها وتألفت منها الإمبراطورية ، ثم في ضوء علاقاتها مع الدول الأوروبية خصوصاً ، وموقف هذه الدول منها . ولذلك فإن تاريخ المسألة الشرقية إنما يمر في دورين هامين . أولهما يستغرق القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، حين بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها ، فلم يكن يشغل أوروبا حينئذ غير التفكير في أجدى الوسائل التي يمكن بها تجنب الخطر العثماني ودفعه عنها ، وأما ثانيهما فقد استمر طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر وذلك عندما أخذ الضعف يدب في جثمان الدولة وانهزم العثمانيون أمام أسوار فينا (١٦٨٣) ثم في واقعة موهاكز بعد أربع سنوات (١٦٨٧) . وفي القرن الثامن عشر كان الذي اهتمت به الدول هو البحث في الطريقة التي يمكن بها ملء الفراغ الذي نجم من تقلص سلطان الدولة العثمانية بصورة تدريجية من أوروبا . ولقد كان في أواخر هذا الدور أن اتخذت المسألة الشرقية ذلك الشكل الحديث الذي عرفتها به أوروبا خلال القرن التاسع عشر .

وأهم العوامل التي أبرزت المسألة الشرقية ذلك شكلها الحديث ، كانت ازدياد ضعف العثمانيين في القسطنطينية ، ونهضة شعوب البلقان الصغيرة المسيحية ، واطراد نمو الشعور القومي بين هذه الشعوب ، ثم الأثر الذي

نجم من تفاعل هذين العاملين ، على سياسة الدول الأوروبية الكبرى .

فقد اشتركت كل من روسيا والنمسا بين سنتى ١٧٨٨ ، ١٧٩١ فى مهاجمة تركيا وأخذت روسيا لنفسها حق حماية المسيحيين داخل الإمبراطورية العثمانية ، وتقدمت فى زحفها صوب البحر الأسود ، حتى ضمت إليها ميناء آزوف . ولقد حاول وقتئذ الوزير الإنجليزى (وليم بت الأصغر) إظهار خطر التقدم الروسى على كيان الدولة العثمانية ، وما سوف يترتب عليه من آثار فى محيط السياسة الدولية ، ولكن دون جدوى . ومن ذلك الحين وضعت انجلترة المبدأ الذى استرشدت به سياستها فى المسألة الشرقية عموماً مدة التسعين سنة التالية وهو المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . ثم لم تلبث أن سلكت النمسا فى سنة ١٧٩١ طريق الاعتدال مع تركيا ، فأعادت إليها كل الفتوحات السابقة تقريباً . وأبنت سياستها على الرغبة فى مساعدة الدولة العثمانية وحمايتها .

وكان السبب فى سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، من جانب النمسا وانجلترة ، أن هاتين الدولتين صارتا تدركان منذ ١٧٩١ ، أن تركيا وإن ظلت حقيقة مصدر أخطار على أوروبا ، فإن ذلك لم يكن بسبب قوتها كما كان الحال فى الأزمنة السابقة ، ولكن بسبب ضعفها . ولذلك فحينما كانت روسيا فى مطلع القرن التاسع عشر لاتزال تهتم بمتابعة الزحف على شواطىء البحر الأسود ، وتهدف دائماً لامتلاك القسطنطينية ، جعلت النمسا من نفسها رقيباً على النشاط الروسى ، وهددت بالانقضاض على جناح روسيا إذا أثارت هذه الحرب مع تركيا ، وانشغلت بها . أما انجلترة فقد صممت على حماية التجارة فى حوض البحر الأبيض الشرقى (الليفانت) ، والدفاع عن القسطنطينية ذاتها ضد كل هجوم يقع عليها .

ومن أواخر القرن الثامن عشر ، كان واضحاً أن المسألة الشرقية سوف تحمل الدول الكبرى على التدخل عاجلا أو آجلا فى شئون الإمبراطورية العثمانية ، التى أخذت تنتشر الاضطرابات فى أنحائها بسبب ما ظهر من رغبة

قوية فى التخلص من الحكم العثمانى ، والظفر بالاستقلال ، من جانب الشعوب المسيحية ، فى داخل الإمبراطورية العثمانية ، فى حين اعتبرت الدولة نشاط رعاياها هؤلاء عصيانا يجب إخماده بكل الطرق ، ولو استلزم الأمر ، اللجوء للمجازر ووسائل الإبادة الأخرى .

وثمة سبب آخر للتدخل هو أن الدولة العثمانية لم تحاول أن تصلح شيئا من أحوال « الذميين » وهم رعاياها المسيحيون ، حتى إذا كانت قد اضطرت فى بعض الأحايين إلى منح هؤلاء قدراً من « الامتيازات » التى تحفظ لهم أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ، فإن هذه « الامتيازات » لم تكن لها قيمة من الناحية العملية .

ولذلك ، لم تلبث أن ظهرت بوضوح فى مطلع القرن التاسع عشر ، العناصر الجوهرية التى تألفت منها مشكلة (المسألة الشرقية) ، وهى : أولا — وجود حكومة أو دولة شرقية فى أوروبا تسيء الحكم بين ملايين من الشعوب المسيحية الخاضعة لسلطانها ؛ وذلك فى الوقت الذى كان ظاهرا فيه أن الضعف ينتاب هذه الحكومة أو الدولة الشرقية ، وأنها تسير تدريجيا فى طريق الانحلال ؛ وثانيا — وجود مجموعة من الحكومات أو الدول الأوروبية التى تهتم بمصير هذه الحكومة أو الدولة الشرقية ، ثم وجود روسيا من بين هذه الحكومات . وقد انفردت وحدها فى رغبة العمل على زيادة هذا الانحلال العثمانى سرعة على سرعته ، وثالثا — وأخيرا ، وجود مجموعة من الشعوب التى نضج شعورها القومى ، وصارت تريد التخلص من السيطرة العثمانية .

ولقد كان من هؤلاء الأخيرين الصرب ، الذين بدأوا الثورة ضد تركيا قبل غيرهم من الشعوب البلقانية . فقد ثار الصرب بقيادة قره جورج ، (ومعنى قره Kara الأسود) فى سنة ١٨٠٤ ، واستمر النضال مدة ، حتى نال قره جورج وعداً بإنشاء حكومة ذاتية فى بلاده ، وذلك فى معاهدة

بوخارست التى أبرمت فى ٢٨ مايو ١٨١٢ بين روسيا وتركيا ، ولكن لم تلبث أن لحقت به الهزيمة ، واضطر للفرار من البلاد فى العام التالى (سنة ١٨١٣) ، ثم استطاع منافسه ، وعــدوه ، ميلوش أوبرينوفيتش Milos Obrenovic إشعال الثورة فى الصرب مرة أخرى فى سنة ١٨١٥ ، وأفلح فى إقامة حكومة «واقعية» de Facto ، تكفل استقلالا فعليا لبلاده ، ثم تخلص من قره جورج عند عودة هذا الأخير إلى سربيا بقتله (سنة ١٨١٧) . واختار الزعماء الصربيون (ميلوش) أميراً وراثيا عليهم ، وحصل على اعتراف من تركيا بهذه الإمارة سنة ١٨٢٠ عندما منحته الحكومة العثمانية لقب «أمير الصرب فى باشوية بلغراد» . ثم اعتمد ميلوش على روسيا فى تأييد مركزه ، وقد ظهر أثر هذا التأييد الذى ناله منها فى المعاهدات التى عقدتها روسيا مع تركيا فى أكرمان (١٨٢٦) وإدريانوبل (١٨٢٩) — وسيأتى ذكر هاتين مفصلا — تأكد بفضلهما استقلال الصرب الذاتى . وأعلنت تركيا اعترافها بهذا الاستقلال الذاتى فى ٥ فبراير ١٨٣٠ . وفى السنة نفسها جعلت تركيا لقب الإمارة وراثيا فى أسرته ، ثم صدر خط شريف بعد سنوات ثلاث (١٨٣٣) رسم حدود الإمارة الصربية الجديدة — والتى بقيت مع تمتعها بالاستقلال الذاتى تدين بالتبعية للسلطان العثمانى ، حتى تقرر نهائيا استقلالها فى سنة ١٨٧٨ . فى ظروف سوف يأتى ذكرها .

على أن الذى يعنينا الآن ، أن ثورة الصرب هذه سواء فى سنة ١٨٠٤ ، أو فى سنة ١٨١٥ ، لم تسترع وقتذاك انتباه الدول الكبرى فى أوروبا ، بل بقيت تسير الأمور فى مجراها العادى . فى حين أن الذى لفت أنظار أوروبا ، كان قضية شعب آخر من شعوب البلقان ، هم اليونانيون الذين كانت لهم أطماع تشبه أطماع الصرب ، من حيث الرغبة فى التحرر من سلطان العثمانيين . فقد تحدث عن هذه «الآمال الوطنية» فى مؤتمر فينا ،

كل من القيصر اسكندر ، ووزيره كابوديستريا ، (ومن المعروف أن الأخير من أصل كرفوى) .

ولكن فى مؤتمر فينا ، لم تكن الدول متفقة بينها على موقف معين تجاه المسألة اليونانية . فمن ناحية كانت النمسا ، (ووزيرها مترنخ) ، تريد المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، فى حين أن روسيا (والقيصر اسكندر) تقف ضد هذه السياسة . ولقد بقى الحال على ذلك إلى أن حدث فى ٦ مارس ١٨٢١ أن عبر نهر بروث Pruth ، أحد اليونانيين الذين كانوا فى خدمة روسيا ، هو الأمير اسكندر إبسلانتى Ypsilanty ، ليشعل الثورة ضد تركيا فى ولايتها الدانوبية ملدافيا وولاشيا (البغدان والأفلاق) ، فأثار بعض النجاح الذى لقيه إبسلانتى فى أول الأمر ، اهتمام الدول ولم يلبث أن حرك هذا الاهتمام المسألة الشرقية .

(ا) استقلال اليونان

اشتعلت الثورة فى ياسى Jassy ببلاد البغدان (ملدافيا) فى مارس ١٨٢١ وشجع على قيامها اعتماد الثوار على مساعدة القيصر اسكندر لهم ، وكان غرض هؤلاء ليس فقط تحرير المقاطعات الدانوبية (الأفلاق والبغدان) ، بل وطرد العثمانيين كذلك من أوروبا كلها ، وإحياء إمبراطورية اليونان القديمة فى الشرق ، (أى الدولة البيزنطية) ، وأذاع إبسلانتى أنه يتلق التأييد والعون الكامل من دولة عظمى معينة .

إلا أن القيصر الذى كان قد انحاز إلى مترنخ ، ووقع على (برتوكول ترباو) منذ نوفمبر ١٨٢٠ ، لم يكن فى وسعه تعضيد الثورة العلنية ضد صاحب السلطة الشرعية فى البلاد ، وهو السلطان العثمانى . ثم إن رغبة الثوار فى الاستقلال ، والتحرر من كل نفوذ أجنبى ، وإنشاء الامبراطورية البيزنطية القديمة مرة أخرى ، جعل القيصر يعدل عن مساعدتهم .

ولقد تعددت إلى جانب ذلك العوامل التى جعلت هذه الثورة مقضيا عليها بالفشل من البداية . من ذلك قيام الثورة فى المقاطعات (الولايات) الدانوبية ، أى بعيدة عن أرض المورة (اليونان) . وتوجيه الدعوة للفلاحين ملاك الأرض ، أى طبقة البويار Boyar ، وهم من الفلاحين (الولاشيين) ، ليقوموا بالثورة ، فى حين أن هؤلاء إنما كانوا يكرهون اليونانيين — الذين يحكمونهم مباشرة — أكثر من كراهيتهم للأتراك ، أضف إلى هذا وجود الفوارق الجنسية بين اليونانيين الذين يشعلون الثورة وبين الرومانيين والبلغار أهل مقاطعتى الأفلاق والبغدان ، ثم إن اليونانيين اعتمدوا على تحريك ثورة كانت فى جوهرها (طبقية) ، باستثارة البويار ضد الطبقة الحاكمة العثمانية . وفضلا عن ذلك فإن إبسلانتى بدلا من الزحف فورا على بوخارست واحتلالها قبل أن يتحرك الأتراك لمطاردته ، أضاع

الوقت فى ياسى ، حيث أخذ يسلك مسلك الملك المتوج ، فانفض أتباعه من حوله ، ثم إنه أقرّ المجازر التى ذهب ضحيتها ألوف المسلمين فى (جالاتز) Galatz ، وياسى وغيرهما ، فانصرف كثيرون عن قضيته .

وجاءت بوادر الفشل عندما بعث (كابوديستريا) برسالة إلى إبسلانتى يوبخه فيها على إساءة استخدامه اسم القيصر ، ويأمره بإلقاء السلاح فوراً . وكان فى صالح إبسلانتى أن يفعل ما أمر به ، ولكنه أعلن أن تنصل القيصر وإنكاره العلنى للثورة ليس إلا مناورة غرضها المحافظة على السلام فى أوروبا ، فى حين أن القيصر قد أكد له سراً إسداء روسيا كل معاونة له . ولقد كان هذا ادعاء لا فائدة فيه ، لأن الاختلافات والنزاعات أخذت تتفاقم بين اليونانيين والفلاحين الولاشيين الذين كانوا انضموا إليهم ، ولأن الجيوش العثمانية الزاحفة عليهم لم تلبث أن أوقعت بقوات الثوار اليونانيين الرئيسية هزيمة حاسمة فى معركة دراجاشان Dragashan (فى ١٩ يونية ١٨٢١) فأنهت هذه الهزيمة الثورة فى الأفلاق (ولاشيا) . وعندئذ فر إبسلانتى عبر حدود ترنسلفانيا إلى النمسا .

ثم أمكن إخماد الثورة بسهولة فى البغدان (ملدافيا) عندما تبين أن روسيا لن تبعث بأية نجدات للثوار الفلاحين ، فعزلوا الحاكم المحلى الذى كان يؤيد إبسلانتى واضطروه هو أيضاً إلى الفرار خارج البلاد . فدخل الأتراك إلى ياسى فى ٢٥ يونية ١٨٢١ . وانسحب بقايا اليونانيين إلى نهر بروث ، حيث وقفوا عند (سكالينى) Skaleni ، يدافعون عن أنفسهم ببسالة . ولكن دون جدوى . وبهذه الهزيمة فى (سكالينى) قضى على الثورة الشمالية نهائياً ، وتلاشى بانتهائها كل أمل لدى اليونانيين فى إحياء الإمبراطورية اليونانية القديمة (الدولة البيزنطية) .

أما إبسلانتى فقد اعتقله مترنخ — الذى التزم خطة الحياد التام فى المسألة اليونانية ، وهو الذى قام النظام الرجعى فى أوروبا على يديه — بمجرد

عبوره الحدود النمسوية ، وسجنه فى قلعة موهاكز ، فقضى إبسلانتى فى الحبس سبع سنوات إلى سنة ١٨٢٧ ، ثم توفى فى العام التالى (١٨٢٨) فى فينا .

غير أن حركة إبسلانتى سرعان ما جعلت اليونانيين يقومون بالثورة فى بلاد المورة وفى الجزر اليونانية ، هذه المرة . فبدأ اندلاع الثورة فى بتراس Patras فى أبريل ١٨٢١ ، دون ترتيب أو تنظيم سابق . وأوقع الثوار بالمسلمين مذبحة كبيرة ، ثم امتدت الثورة عبر مضيق كورينث Corinth إلى الشمال ، فانتشرت فى مقدونيا وطراقيا Thessaly . ولقد تبين أن الثورة فى هذه المرة تختلف عن ثورة إبسلانتى فى المقاطعات الدانوبية اختلافاً كلياً وذلك لأن (جمعية الأخوان) Hetairia Philike السرية — وهى التى تأسست منذ ١٨١٤ فى أوديسا لطرد الأتراك من أوروبا وإحياء الإمبراطورية الأغريقية القديمة (الدولة البيزنطية) — لم تكن ترضى عن الحركة التى قام بها إبسلانتى فى المقاطعات الدانوبية ، للأسباب نفسها التى كانت من عوامل فشل هذه الثورة الشمالية . وعمل الأخوان لتحريك الثورة فى المورة ، ليقوم بها شعب متحد فى الجنسية ، هو الشعب اليونانى ، ثم تحددت أغراض الثورة ، فصارت الرغبة فى تحرير اليونانيين من سيطرة شعب أجنبى عنهم هم العثمانيون ، الذين يختلفون عنهم فى الجنس واللغة والدين ، ثم الظفر باستقلال اليونان فحسب ، بدلا من محاولة إحياء الإمبراطورية اليونانية القديمة .

وكان مما شجع الثوار على المضى فى ثورتهم ، عصيان على باشا والى يانينا Janina ، ومشغولية الأتراك فى الحرب ضد فارس . فاحتل الثوار تريبوليتزا Tripolitza مقر الحكومة ، ومثلوا بالأتراك أفظع تمثيل ، وبين سنتى ١٨٢١ ، ١٨٢٥ كان النجاح حليف الثوار عموماً ، بسبب تفوقهم البحرى ، ثم بسبب تدفق المتطوعين من أوربا للذود عن اليونان ، وعن

وحضارتها القديمة ، كما اعتقدوا . ولو أن الحكومات الأوروبية ذاتها لم تتدخل فى المسألة .

وفى هذه الفترة أعد اليونانيون دستوراً (١٨٢٢) أنشأ حكومة فى مجلس تشريعى واحد ، وكان رئيسها اسكندر مافروكرداتس Mavrokordats ؛ ثم تألفت اللجان لمساعدة اليونانيين ، فى جنيف وباريس ولندن . وخضعت سياسة الدول الخارجية لضغط الرأى العام فى أوروبا ، فصار من الواضح أن انجلترة وفرنسا سوف تضطران تحت ضغط هذا الرأى فى كل منهما ، إلى التدخل فى المسألة اليونانية ، حتى ولو بقيت روسيا ممتنعة عن التدخل فى هذه المسألة . ثم لم تلبث أن عظمت الضجة فى أوروبا عندما استقدم السلطان العثمانى ، محمود الثانى ، قوات واليه فى مصر ، محمد على ، لإخماد الثورة فى اليونان ، فنزل ابراهيم بن محمد على بجيشه فى المورة فى فبراير ١٨٢٥ ، وأنزل بالثوار الهزيمة . وصار لزاماً على الدول الكبرى أن تهتم بأمر هذه الثورة . فبدأ من ذلك الحين التدخل الأوروبى بصورة جدية . وانفتح على مصراعيه باب المسألة الشرقية .

وكان من أسباب التدخل الأوروبى ، وفاة القيصر اسكندر ، واعتلاء أخيه الأصغر القيصر نيقولا الأول العرش فى أول ديسمبر ١٨٢٥ . وكان نيقولا مملوءاً بالحمية والنشاط ، ولم يكن يقيد نشاطه وجود اتفاقات سابقة بينه وبين الدول ، على خلاف ما كان عليه الحال أيام أخيه الاسكندر فاسترشد نيقولا بتقاليد روسيا السياسية القديمة فى موقفه من الإمبراطورية العثمانية وأراد مؤازرة اليونانيين فى محنتهم . وساعده على ذلك وجود أسباب كثيرة تدعو للاحتكاك بين روسيا وتركيا . فقد أهملت تركيا تنفيذ المادة الخامسة من مواد معاهدة بوخارست ، التى ذكرنا أنها أبرمت بين تركيا وروسيا فى ٢٨ مايو ١٨١٢ ؛ ومن بين ما نصت عليه هذه المادة ، أن تخلى تركيا البغدان (ملدافيا) من العسكر العثمانى . ولذلك فقد عظم خوف النمسا وانجلترة من أن تقوم روسيا بالهجوم الآن ودون إبطاء ،

على تركيا . ولقد كانت سياسة كل من كاننج ومترنخ متفقـــة فى مبادئها الجوهرية بصدد القضية اليونانية ، منذ قيام الثورة فى اليونان فى سنة ١٨٢١ إلى وقت نزول ابراهيم باشا فى أرض المورة (١٨٢٥) . فقد اعتبر كلاهما هذا النضال مسألة خاصة بالعثمانيين واليونانيين وحدهم ، وأن واجب الدول العظمى أن تحول دون إقدام دولة من الدول على التدخل واستخدام القوة لفض أو تسوية النضال القائم . واعتقد كاننج ، إذا تدخلت روسيا منفردة، بطريق الحرب لتسوية النزاع العثمانى اليونانى ، فذلك معناه أن تلتهم روسيا اليونان أولا ، ثم تركيا ثانياً .

ولكن النجاح العظيم الذى أحرزه ابراهيم فى المورة ، جعل روسيا تقرر قطعاً ضرورة التدخل ، لتحفظ الشعب اليونانى من الفناء والإبادة . واضطر كاننج بسبب التغير الذى طرأ على الموقف، أن يعيد النظر فى سياسته. وكان كاننج يعطف على اليونانيين فى نضالهم من أجل الخلاص والحرية ؛ وإن كان فى الوقت نفسه من مؤيدى سياسة انجلترة التقليدية ، من أيام وليم بت الأصغر ، ومن قواعدها المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . فكانت مهمته إذاً محاولة التوفيق بين هذين الاتجاهين ، وذلك باستمالة روسيا إلى جانب انجلترة فى العمل لتحرير الشعب اليونانى ، ثم منع روسيا فى الوقت نفسه من اللجوء للحرب كوسيلة ظاهرة ومواتية لتحقيق هذه الغاية . وعلى ذلك فقد أراد كاننج أن يحول دون انفراد روسيا بالعمل فى المسألة اليونانية .

واختار كاننج للمفاوضة مع قيصر روسيا ، دوق ولنجتون ، « الدوق الحديدى » ، صاحب الشهرة العسكرية الواسعة فى أوروبا ، وخير شخصية « جذابة » للتأثير على حاكم روسيا الأوتقراطى ، والمعروف بميـــوله العسكرية . فوصل ولنجتون إلى بطرسبرج فى ٢٦ فبراير ١٨٢٦ ، وذلك فى وقت كانت تأزمت فيه العلاقات بين روسيا وتركيا ، فلم تمض أسابيع على وجوده بالعاصمة الروسية، حتى كان قد تم إبرام (بروتوكول بطرسبرج)

فى ٤ أبريل ١٨٢٦ ، وفيه اتفق الفريقان على عرض وساطتهما على تركيا — وكان اليونانيون أنفسهم قد طلبوا من قبل الوساطة بينهم وبين العثمانيين — فإذا قبل الباب العالى وساطة انجلترة وروسيا ، وضعت هاتان الدولتان تسوية للمسألة اليونانية على قاعدة إعطاء اليونان الحكم الذاتى مع بقاء التبعية لتركيا صاحبة السيادة عليها ، أما إذا رفضت تركيا الوساطة ، تظل الدولتان متمسكتين بهذه القاعدة ذاتها كأساس لأية تسوية تحدث على أيديهما للمسألة اليونانية فى المستقبل . ثم نصت المادة السادسة على إبلاغ البروتوكول إلى عواصم فرنسا والنمسا وبروسيا ، ودعوة هذه الدول الثلاث لضمان المعاهدة التى تسوى العلاقات بين تركيا واليونان ، وهو ضمان تعطيه روسيا كذلك .

وفى ٧ أكتوبر ١٨٢٦ سويت الخلافات بين روسيا وتركيا عندما عقد الفريقان معاهدة فى أكرمان Akerman ، تأيدت بفضلها نصوص معاهدة بوخارست (١٨١٢) ، وتدعمت على وجه الخصوص المزايا التى كانت نالتها فى هذه المعاهدة كل من الأفلاق والبغدان والصرب .

أما بروتوكول بطرسبرج ، فقد اتضح عند تبليغه للدول ، أن فرنسا وحدها كانت مستعدة لتأييده ولذلك فقد تحول بروتوكول بطرسبرج إلى معاهدة بين بريطانيا وروسيا وفرنسا ، أبرمت فى لندن فى ٦ يوليو ١٨٢٧ ، واشتملت إلى جانب ماجاء بخصوص التسوية فى البروتوكول الأصلى ، على نص صار للدول بمقتضاه أن تتبادل تعيين القناصل مع بلاد اليونان ، لإنشاء الصلات التجارية معها . إذا رفضت تركيا الوساطة ، وكذلك أن تعمل بقدر المستطاع ، « ومن غير أن تشترك مع هذا فى القتال الدائر » ، لوقف الاصطدام بين الفريقين المتحاربين . ثم نصت المواد الإضافية فى هذه المعاهدة ، على أنه إذا رفض أحد الفريقين المتحاربين « الهدنة » التى تعرضها الدول مع وساطتها ، فالدول المتعاقدة سوف تجد نفسها مرغمة حينئذ على استخدام كل ماتمليه عليها الظروف من وســائل لتحقيق

الأغراض المباشرة من الهدنة المنشودة ، بأن تبذل قصارى جهدها لمنع وقوع الاصطدام بين الفريقين المتحاربين . وتطبيقاً لهذه المعاهدة إذاً ، وافقت الدول الثلاث (انجلترة وفرنسا وروسيا) على إرسال تعليمات متمشية مع هذه القرارات إلى قواد أساطيلها فى (الليفانت) . ولقد كانت معاهدة لندن آخر ماقام به جورج كاننج من نشاط ، لأنه لم يلبث أن توفى فى ٨ أغسطس ١٨٢٧ ، وكان قد وصل إلى رآسة الوزارة منذ شهر أبريل من السنة نفسها ، فخلفه فى رئاسة الوزارة لورد جودريتش Goderich ، وفى وزارة الخارجية ، لورد ددلى Dudley .

وفى اليونان كانت الحوادث تسير بسرعة عظيمة ، ولدرجة أنه لم يعد هناك مفر من التدخل إذا رغبت الدول فى استنقاذ اليونان . وذلك لأن ابراهيم الذى كان قد نزل فى مودن Moden (فى طرف المورة الجنوبى الغربى) ، وأخضعها فى فبراير ١٨٢٥ ، سرعان ما استولى على غيرها من المواقع ، حتى أخضع ميسولونجى Missolongi ، فى ٢٢ أبريل ١٨٢٦ ؛ ثم سقطت فى يده أثينا فى ٥ يونيه ١٨٢٧ ، وبسقوط أثينا صارت المورة بأكملها تقريباً تخضع لسلطان العثمانيين .

وكان بعد حادث سقوط أثينا بشهر واحد فقط أن أبرمت الدول الثلاث انجلترة وروسيا وفرنسا ، معاهدة لندن السالفة الذكر (فى ٦ يوليو سنة ١٨٢٧) . وحينئذ حاصرت أساطيل هذه الدول ، بقيادة هيدن Heyden الروسى ، ودى ريى Rigny الفرنسى ، وكودرنجتون Codrington الإنجليزى — وكانت له القيادة العامة — خليج نفارينو Navarino . وفى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ أمر كودرنجتون أساطيل الحلفاء بالدخول فى الخليج ، وكان يبغى الاتصال بالقيادة العثمانية لوقف تخريب قرى الثوار حول الخليج . ومع ذلك فقد توقع الفريقان أن تؤدى هذه الحركة إلى نشوب القتال . وبالفعل وقعت فى هذا اليوم نفسه معركة نفارينو البحرية التى انتصر فيها الحلفاء ، وحطموا الأسطولين المصرى والعثمانى . فلم تشهد

الإمبراطورية العثمانية كارثة بحرية مثل هذه الكارثة منذ واقعة ليبانتو Lepanto التى انهزم فيها الأسطول العثمانى على يد أساطيل الدول المتحالفة (أسبانيا والبندقية والبابوية) قبل ذلك بقرنين ونصف من الزمان (أكتوبر ١٥٧١).

على أن انجلترة بالرغم من انتصار نفارينو ، بقيت متمسكة بموقف الحياد . فقد سقطت وزارة جودريتش بمجرد ذيوع أنباء المعركة وتحطيم الأسطول العثمانى ؛ وشكل الوزارة الجديدة دوق ولنجتون ؛ واستنكرت انجلترة عمل كودرنجتون ، لأنه كان مكلفاً فقط بوضع الحصار على الأسطول العثمانى من غير الاشتباك معه فى معركة يكون من آثارها إضعاف تركيا ، وخدمة المصالح الروسية ، وإثارة موضوع تقسيم الممتلكات العثمانية . فجاء فى خطاب العرش الجديد بالبرلمان الانجليزى ، ومن المقطوع به أن ولنجتون هو الذى صاغ هذا الخطاب : « أنه بالرغم من البسالة التى أظهرتها الأساطيل المتحدة ، يأسف (ملك بريطانيا) عظيم الأسف لوقوع هذا الاصطدام مع بحرية حليف قديم (هو السلطان العثمانى) . ولكن جلالته لا يزال كبير الرجاء فى أن لا يتبع هذا الحادث المشئوم Untoward Event ، قتال آخر ، وأن لا يعطل الوصول إلى تسوية ودية للخلافات القائمة بين الباب العالى وبين اليونانيين » .

ولقد أفاد ولنجتون من هذا النصر البحرى فى نفارينو بأن أفلح فى الوصول إلى اتفاق مع محمد على ، أبرم بالاسكندرية فى ٦ أغسطس ١٨٢٨ انسحب بمقتضاه الجيش المصرى من المورة . ولكن قبل أن يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ ، كانت فرنسا قد أرسلت إلى المورة الجنرال مازون Maison على رأس جيش كبير ؛ فبلغ (مازون) المورة فى بداية سبتمبر . ولم تلبث أن أخذت القوات المصرية العثمانية المورة . وهكذا كانت نفارينو الخطوة الأولى فى استقلال اليونان . وأما الخطوة الثانية فقد جاءت نتيجة لقيام الحرب بين روسيا وتركيا .

ذلك أن السلطان محمود الثانى الذى انتهز فرصة قيام الحرب بين روسيا وفارس (سنة ١٨٢٦) كان قد رفض شروط معاهدة لندن ، لغضبه من اتحاد الدول وتدخلها المشترك بينه وبين «رعاياه» اليونانيين ، ولأنه وجد مشجعاً له على المضى فى ذلك ، فيما كان يلمسه من معارضة مترنحة لسياسة الدول الثلاث ، انجلترة وفرنسا وروسيا ، ثم لم تلبث نكبة نفارينو أن أثارت ثائرته ، فأبطل معاهدة أكرمان ، وأعلن الجهاد الدينى ضـــد الدول المتحالفة ، خصوصاً روسيا التى عزا إلى دسائسها وقوع هذه الكارثة الكبرى .

ولكن القيصر نيقولا الأول ، منذ أنهى الحرب مع الفرس (فى معاهدة توركمانكى) Tourkmanchai فى ٢٢ فبراير ١٨٢٨ ، كان على استعداد لخوض غمار الحرب ضد تركيا . وفى بداية الحرب لم يكن التوفيق حليف الروس ؛ ثم تحسنت الأحوال فى صالحهم فى العام التالى ، فدخل قائدهم ديبتش Diebitsch أدرنه (أدريانوبل) فى ٢٠ أغسطس سنة ١٨٢٩ . وحصل ما كانت تخشاه انجلترة وفرنسا عندما صارت الدولة العثمانية معرضة بسبب هذه الهزيمة للانهيار ، ولو أن ديبتش نفسه كان فى حالة من الضعف سوف ترغمه على التقهقر دون شك إذا صمد الأتراك فى دفاعهم وأبدوا شيئاً من المقاومة الصادقة . على أن ممثل بروسيا فى القسطنطينية ، فون موفلنج Von Müffling لم يلبث أن تدخل بين الفريقين فعقدت تركيا مع روسيا معاهدة ادريانوبل Adrianople فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩ . وكانت هذه من أقسى المعاهدات التى أرغمت تركيا على قبولها .

ففى معاهدة أدرنه ، صارت الأفلاق والبغدان (الولايات الدانوبية) إمارتين مستقلتين استقلالا فعليا وإن بقيتا تحت السيادة العثمانية . فلكل منهما الحق فى اختيار أمير (هوسبدار Hospodar) يحكم الإمارة مدة حياته ، وتدفع الولايتان الجزية لتركيا عند وفاة الأمير الحاكم واختيار

الأمير الجديد . ثم تعهدت روسيا بضمان رفاهية أهل هاتين الولايتين . وفيما يتعلق باليونانيين ، كفلت المادة العاشرة من المعاهدة تحرير بلادهم ، حيث أعلن الباب العالى موافقته الكاملة على معاهدة لندن المبرمة فى ٦ يوليو سنة ١٨٢٧ (بين بريطانيا وفرنسا وروسيا) بشأن إعطاء اليونان استقلالا ذاتيا تحت السيادة العثمانية ، كما قبلت تركيا (بروتوكولا لاحقا) بين هذه الدول الثلاث (فى ٢٢ مارس ١٨٢٩) لتخطيط حدود اليونان . وهكذا خسر الأتراك اليونان ، ثم إنهم فقدوا إلى جانب ذلك ، وبمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة نفسها دلتا (مصبات) نهر الطونة (أو الدانوب) التى أعطيت لروسيا .

واطمأن اليونانيون بعد جلاء الجيوش المصرية العثمانية من بلادهم ، ثم صاروا لا يخشون جانب العثمانيين بعد أن أوذيت سمعتهم أذى بليغاً بسبب معاهدة ادريانوبل . فاستعصى عليهم قبول الحل الذى تضمنته هذه المعاهدة الأخيرة لقضية بلادهم ، ورفضوا الاستقلال الذاتى تحت السيادة العثمانية . فلم تلبث أن دارت المباحثات فى لندن حول المسألة اليونانية ، بين وزير الخارجية البريطانية لورد أبردين Aberdeen والسفير الفرنسى مونتمرنسى لافال Montmorency - Laval ، والسفير الروسى البرنس ليفين . فعقدوا مؤتمرا لهذه الغاية تعددت جلساته . وكان رأى انجلترة فى النهاية الذهاب فى حل هذه المسألة إلى أبعد مما تضمنته شروط معاهدة لندن . ودفع انجلترة لاعتناق هذا الرأى ، اعتبارها أن تركيا لم تعد قادرة على أية مقاومة ، وأن وجود « دولة تابعة » بالصورة التى تريدها هذه المعاهدة إنما يفسح المجال بسبب عجز الأتراك لتدخل روسيا ، على نحو ما فعلت هذه فى الأفلاق والبغدان .

وأسفرت المباحثات عن عقد بروتوكول بين الدول الثلاث (انجلترة وروسيا وفرنسا) فى لندن فى ٣ فبراير ١٨٣٠ بشأن استقلال اليونان . فنصت المادة الأولى على أن تصبح اليونان دولة مستقلة ، وأن تتمتع بكل

الحقوق السياسية والإدارية والتجارية المرتبطة بالاستقلال التام ، ثم رسمت المادة الثانية حدود الدولة اليونانية الجديدة ، وأدخلت فى نطاقها عدداً من الجزر فى بحر إيجه ؛ ونصت المادة الثالثة على أن حكومة اليونان ملكية وراثية .

وفى ١١ فبراير من السنة نفسها عرض العرش الجديد على الأمير ليوبولد من أسرة ساكس كوبرج Saxe-Coburg فقبله ، ولكنه عاد فرفضه بعد أسابيع قليلة وأشيع أن كابوديستريا الذى كان يشغل منصب رئيس الحكومة اليونانية منذ سنة ١٨٢٧ هو الذى جعل الأمير يرفض العرش . فاستطاع خصوم كابوديستريا (اليونانيين) اغتياله فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٣١ فى نوبليا Nauplia (على ساحل المورة الشرقى) ، وعندئذ قامت الحرب الأهلية .

وفى فبراير ١٨٣٢ عرضت الدول الثلاث العرش على البرنس أوتو Otto ثانى أبناء ملك بفاريا فقبله . ثم وقعت الدول الثلاث مع بفاريا معاهدة فى لندن فى ٢٧ مايو ١٨٣٢ لتنظيم الوراثة فى بفاريا ، ثم لرسم حدود اليونان بشكل أضاف إليها مساحة جديدة ، فأعطيت الجزر التى ذكرها بروتوكول لندن فى ٣ فبراير ١٨٣٠ . ثم وسعت حدودها حتى صارت تمتد من خليج فولا Vola شرقاً إلى خليج أرتا Arta غرباً . ووافقت تركيا على هذه الحدود الجديدة فى اتفاق القسطنطينية فى ٢١ يوليو ١٨٣٢ .

وفى ٢٨ يناير ١٨٣٣ نزل فى نوبليا (أوتو) أول ملك لليونان الحديثة ، يحاول إنشاء الحكومة الموطدة بها وإعادة الهدوء والسلام إليها ، يعاونه فى مهمته الشاقة بين شعب ألف حياة الرعى والنزاعات الداخلية وأعمال القرصنة من أزمنة بعيدة ، نخبة من الموظفين البفاريين ، والجنود (المرتزقة) من البفاريين كذلك .

(ب) مصر وتركيا

كانت ثورة المورة واستقلال اليونان بمثابة المقدمة لعرض المسألة الشرقية بحذافيرها على بساط البحث أمام الدول ، حينما لم تجد هذه بدآ من التساؤل فى السنوات القليلة التالية عما يجب عمله إزاء تركيا ، هل يجب المحافظة عليها من التفكك والانحلال ؟ أم التعجيل بالقضاء على رجل أوروبا المريض حتى تقتسم الدول ممتلكاته فيما بينها ؟ ، وبمعنى آخر تحديد المبادىء التى يجب أن تسترشد بها الدول فى سياستها نحو تركيا .

وقد عمد السياسى والوزير الفرنسى جيزو Guizot إلى تفسير المسألة الشرقية فى خطاب أدلى به أمام مجلس النواب الفرنسى فى ٢ يوليو ١٨٣٩ ، فقال : إن السياسة التى يجب اتباعها هى سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، من أجل المحافظة على توازن القوى فى أوروبا . فإذا حدث أن اقتطعت أجزاء معينة من هذه الإمبراطورية تحت ضغط الحوادث ، فانفصلت إحدى المقاطعات (أو الولايات) من جثمان هذه الإمبراطورية المتداعية فالسياسة الرشيدة حينئذ هى السماح لهذه المقاطعة (أو الولاية) بأن تتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال ، حتى تغدو عضواً من أعضاء الأسرة الدولية ، وتفيد فى إنشاء التوازن الأوروبى الجديد ، الذى ينتظر أن يحل محل التوازن القديم عند زوال العناصر التى كان هذا التوازن يتألف منها » . ولقد كان هذا التفسير فى رأى كثيرين أفضل تفسير للمسألة الشرقية ، وفى وسع المرء أن يفهم فى ضوئه الشىء الكثير عن سياسة انجلترة وفرنسا خصوصاً نحو هذه المسألة فى المائة سنة التالية .

على أن هـــذا التفسير الذى جاء به جيزو لم يكن سوى المعنى الأعم الذى عرف به السياسيون الفرنسيون المسألة الشرقية ؛ فى حين أنه كان

لهذه المسألة فى نظرهم معنى آخر ، وتفسير أخص فى الوقت نفسه فللمسألة الشرقية فى اعتبارهم شقان : مسألة القسطنطينية ، وهى التى ينطبق عليها تفسير جيزو ، ومسألة الاسكندرية ، أو مســـألة ذلك الجزء من الإمبراطورية العثمانية المعروف باسم مصر . وذلك لأن الفرنسيين اعتبروا البحر الأبيض المتوسط وشاطىء أفريقية الشمالية من المسائل المتصلة اتصالا وثيقاً بمصالحهم .

وبين سنتى ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ تحدد معنى المسألة الشرقية بأكملها ، بما فيها مسألتى القسطنطينية والاسكندرية بشكل أثر تأثيراً عميقاً على علاقات الدول الخمس العظمى الأوروبية فيما بين بعضها بعضا . ثم كان من نتيجة ظهور المسألة الشرقية على مسرح السياسة الدولية بمعناها الكامل ، أن وقعت فى سنتى ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ أزمة خطيرة كادت تفضى إلى إشعال حرب أوروبية تقف فيها فرنسا ضد انجلترة . ولم يمكن تجنب وقوع هذه الحرب إلا بصعوبة كبيرة .

أما أسباب هذه الأزمة ، فبعضها مرده إلى التبدل الذى طرأ على سياسة كل من روسيا وفرنسا خصوصاً ؛ ومرد البعض الآخر إلى توتر العلاقات بين السلطان العثمانى وواليه فى الباشوية المصرية ، محمد على . وكان السبب فى تبدل السياسة الفرنسية أن فرنسا اتخذت لنفسها وجهة نظر مزدوجة فى موضوع المسألة الشرقية ، عندما صارت تميز بين ما سمته بمسألة الاسكندرية ، وبين مسألة القسطنطينية . فدعاها العمل من أجل تأييد مصالحها فى البحر المتوسط وعلى شواطىء أفريقية الشمالية إلى إرسال حملة إلى الجزائر (فى عهد وزارة بولينياك) للاستيلاء عليها . وكانت فرنسا تريد أن يقوم والى مصر محمد على بإرسال حملة إلى هذه البلاد لتأديب باى الجزائر الذى ساءت علاقته مع فرنسا . فطلب محمد على مبلغاً كبيراً من المال وأربعة سفن حربية نظير قيامه بهذا العمل . ثم تدخلت إنجلترة وعارضت بشدة أن ينفذ محمد على هذا المشروع تحت إشراف فرنسا ،

وحذرته من النتائج الخطيرة التى يتعرض لها إذا أقدم على ذلك. لأن انجلترة كانت إلى جانب تمسكها بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، تقاوم كل سياسة أو خطة من شأنها دعم نفوذ فرنسا فى الشرق ؛ وعندئذ أرسلت فرنسا منفردة حملتها إلى الجزائر . وفى يوليو ١٨٣٠ ضمت إليها هذه البلاد، واقتطعت بعملها هذا أقليما من أقاليم الإمبراطورية العثمانية . ثم إنها لم تكتف بهذا بل أخذت تشجع محمد على فى ثورته ضد السلطان صاحب السيادة الشرعية عليه ، على أمل أن يساعد نجاح محمد على فى تأييد المصالح الفرنسية ذاتها فى البحر الأبيض المتوسط . ولذلك كانت فرنسا فى هذا الدور من أدوار المسألة الشرقية (١٨٣٠ — ١٨٤٠) عاملا ظاهراً من عوامل تفكك الإمبراطورية العثمانية ، بدلا من روسيا التى كانت عامل التفكك الظاهر أثناء المسألة اليونانية .

أما روسيا فقد أدخلت تغييراً واضحاً على أساليبها السياسية بعد عام ١٨٣٠ عندما اتخذت فى المسألة الشرقية موقفاً « عكسياً » ، فأصبحت لا تهدف الآن للاستيلاء على القسطنطينية والاستيلاء على كل ما يقع فى طريقها من ولايات وأقاليم حتى تصل إلى العاصمة العثمانية ، بل صارت خلال السنوات العشر التالية تبغى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية . والسبب فى هذا أن روسيا التى اضطرت اضطرارا للاعتراف باستقلال اليونان ، سرعان ما أدركت أن « اقتطاع » أحد أقاليم الدولة العثمانية ليس معناه استقلال هذا الإقليم عن تركيا وحسب ، بل ، وهذا هو المهم ، استقلاله عن روسيا أيضاً . فقد تخلصت اليونان سريعا من النفوذ الروسى ، وساعدتها الدول العظمى على ذلك ، لأن المصالح الروسية فى البلقان لم تكن متفقة دائما مع مصالح هذه الدول . وزيادة على ذلك ، فقد أخفقت روسيا فى دعم نفوذها فى الأفلاق والبغدان ، وكره الرومانيون روسيا كراهية شديدة . وفى الصرب جعل اميرها (ميلوش أوبرينوفتش) روسيا بمثابة مخلب القط ، فى منازعاته مع تركيا . وعلى ذلك فقد جمع القيصر نيقولا الأول منذ ١٨٢٩

لجنة من رجال الدولة الروسيين لبحث النتـــائج المتوقعة من انهيار الإمبراطورية العثمانية ، ومدى استفـــادة روسيا من تفكك هذه الإمبراطورية فجاءت نتيجة بحوثهم — وعلى خلاف ما جرت عليه سياسة روسيا التقليدية القديمة — أن من مصلحة روسيا المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ؛ لأنه إذا انحلت هذه الإمبراطورية خرجت إلى حيز الوجود دول بلقانية صغيرة ، ولكنها قوية ، يتعذر على روسيا أن تتدخل فى شئونها بنجاح ، بينما إذا بقيت الإمبراطورية متماسكة ، استطاعت روسيا بفضل ما لها فى تركيا من حقوق وامتيازات كبيرة كفلتها المعاهدات والاتفاقات القديمة ، أن تستخدم هذه الحقوق والامتيازات فى زيادة السيطرة الاقتصادية والتوغل السلمى فى كيان الإمبراطورية . وعلى ذلك يجب على روسيا إذا أرادت التوسع الإقليمى ، أن تتجه صوب أرمينيا أو بغداد ، وتترك جانباً القسطنطينية . ووافق القيصر نيقولا الأول على نتائج بحوث هذه اللجنة ، بالرغم من عدم ارتياحه لها وتذمره منها . وفى السنوات العشر التالية كان هدفه المحافظة على كيان الدولة العثمانية . ثم أبلغ القيصر نبأ هذا التحول الجديد إلى النمسا فنال تعضيد مترنخ وتأييده لسياسته. ولكن كبرياءه منعته من إبلاغ هذه الآراء الجديدة إلى انجلترة ؛ فظل وزيرها بلمرستون Palmerston يعتقد أن القيصر لا يزال يطمع فى القسطنطينية ويريد الاستيلاء على المضايق (البسفور والدردنيل) . وكانت انجلترة فى هذا الدور أيضاً تؤيد المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية كعامل أساسى فى المحافظة على التوازن الدولى فى أوروبا .

وقد ظهرت هذه الاتجاهات والتيارات السياسية المختلفة عندما تأزمت العلاقات بين السلطان محمود الثانى وبين محمد على فمع أن السلطان أعطى محمد على حكومة كريت مكافأة على مساعداته فى حرب اليونان ، فقد ساء محمد على ضياع أسطوله فى نفارينو وأراد تعويضاً كافياً بالحصول على حكومة الشام ، بل إنه لم يكن يتردد فى إعلان استقلاله إذا أمن شر الدول وخصوصاً

انجلترة . وخشى محمود الثانى فى الوقت نفسه من ازدياد بأس وقوة محمد على بعد أن فتح السودان ، ودخلت جيوشه بلاد العرب ، فأضمر لواليه كراهية شديدة . وكان من السهل قيام الحرب بينهما . فغزا ابراهيم الشام فى نوفبر ١٨٣١ ، وسقطت فى حوزته يافا وغزة وبيت المقدس ، ثم عكا ودمشق وحلب (يوليو ١٨٣٢) : وعبر إبراهيم جبال الطورس وهزم الأتراك فى قونية (فى ٢١ ديسمبر ١٨٣٢) ، وباتت القسطنطينية ذاتها مهددة بالخطر . وكان السلطان أمام هذه الهزائم المتوالية قد طلب معونة انجلترة ونجدتها . ومنذ أغسطس ١٨٣٢ اقترح على السفير الانجليزى فى القسطنطينية سترافورد كاننج Strafford Canning عقد محالفة مع انجلترة لإخضاع باشا مصر ولكن بلمرستون رفض مقترحات تركيا وعندئذ لم يجد السلطان مناصا من الالتجاء إلى روسيا ، عدوته القديمة ، لنجدته ، قائلا : « إن الغريق يمسك بالثعبان إذا لزم الأمر لنجاته » . فطلب فى فبراير ١٨٣٣ نجدة روسيا المسلحة ضد محمد على ، وأجاب القيصر نيقولا هذه الرغبة فى التو والساعة . وفى ٢٠ فبراير ١٨٣٣ دخل الأسطول الروسى مياه البسفور ، وأنزل النجدات الروسية قبالة القسطنطينية . وعندئذ نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإرغام محمد على على قبول تسوية مع الباب العالى ، فأصدر السلطان «التوجيهات» الجديدة — وهى قائمة بأسماء الولاة والباشوات الجدد المعينين فى حكومة ولايات الامبراطورية — ومن بينهم محمد على لتثبيته فى حكومة مصر وكل الشام بما فيها دمشق وحلب ، ثم جزيرة كريت . وإبراهيم لتثبيته فى حكومة الحبشة وحكومة جدة . وفى ٣ مايو ١٨٣٣ أبلغ الباب العالى إبراهيم باشا فى كوتاهية إعطاءه (أطنة) وتعيينه محصلا لها . وفى اليوم التالى أعلن الباب العالى عقد السلام رسمياً ، وظهر كأنما قد انفرجت الأزمة .

ومع ذلك فقد بقيت السفن الروسية والجنود الروس بالقرب من القسطنطينية . وفى ٥ مايو وصل إلى القسطنطينية الكونت أرلوف Orloff

سفيراً فوق العادة لروسيا ، وأنالق مسلكه فى العاصمة العثمانية بقية سفراء وممثلى الدول . وبمجرد أن أقلعت العمارة الروسية من المياه العثمانية ساورت الدول الشكوك من ناحية روسيا . وكانت الدول محقة فى شكوكها ، لأن أرلوف قبل ذهابه كان قد عقد مع وزير الخارجية العثمانية ، وقائد الجيوش معاهـــدة تحالف فى سراى هنكاراسكلسى Unkiar Skelessi على شاطىء البسفور الآسيوى فى ٨ يوليو ١٨٣٣ . ولم تبلغ هذه المعاهدة إلى وزارة الخارجية البريطانية إلا بعد مضى أكثر من سبعة شهور على عقدها . وكانت المعاهدة تتألف من « نص » ظاهر أو علنى ، و « مادة » منفردة سرية . وكان « النص » من وجهة نظر الدول لا يبعث على الاطمئنان كلية عندما تضمن عقد محالفة دفاعية هجومية بين روسيا وتركيا لمدة ثمانى سنوات . وأما المادة المنفردة ، فكانت أسوأ أثراً لأنه جاء بها : «أن جلالة أمبراطور روسيا ، رغبة منه فى أن يوفر على الباب العالى العثمانى النفقات والمشقات التى قد تحدث له من جراء تقديم المساعدة الجدية (أى لحليفته روسيا فى حالة الاعتداء عليها حسب المادة الأولى من المعاهدة) ، لن يطلب هـذه المساعدة إذا طرأ من الظروف ما يقضى على الباب العالى بتقديمها . ولكن بدلا من هذه المساعدة التى يتحتم عليه تقديمها إذا دعت الضرورة عملا بمبدأ تبادل المنفعة الذى تتضمنه المعاهدة المذكورة يقصر الباب العالى عمله لمصلحة روسيا على إغلاق بوغاز (مضيق) الدردنيل أى على عدم السماح لأية سفن حربية أجنبية بالدخول فى هذا البوغاز بأية حجة من الحجج » .

وفى نظر (فرسينيه) Frycinet مؤرخ (المسألة المصرية) أن هذه المعاهدة وضعت تركيا تحت حماية روسيا رسميا ، كما جعلت منها حارساً على البحر الأسود لصالح روسيا حتى تمنع أعداء هذه من الدخول إلى البحر الأسود بينما تستطيع روسيا ذاتها الخروج منه حسب مشيئتها . وأما الروس أنفسهم فقد اعتبروا وقت عقد هذه المعاهدة أن حدود دولتهم الجديدة قد صارت عند مضايق الدردنيل ذاتها . وفى الواقع كان واجب تركيا ـــ حسب المعاهدة ـــ إذا

دخلت روسيا الحرب مع إحدى الدول ، وطلبت من تركيا إغلاق البوغازات ــ أن تفعل ذلك فلا يستطيع أعداء روسيا مهاجمتها عن طريق المضايق فى الوقت الذى تستطيع فيه السفن الحربيـــة الروسية الخروج إلى البحر الأبيض المتوسط للهجوم على أعدائها فى أى مكان تريده .

ومع أن الحكومة الروسية لم تبلغ الدول معاهدة هنكار اسكلسى إلا فى ربيع العام التالى (١٨٣٤) ، فقد وقفت أوروبا الغربية على حقيقة المعاهدة عقب إبرامها بأيام قليلة . ثم نشرت إحدى الصحف الإنجليزية (مورننج هيرالد) Morning Herald فى لنـــدن موجز المعاهدة فى ٢١ أغسطس ١٨٣٣ ؛ ونشرت بعد ذلك موجزاً للمادة السرية (فى ١٦ أكتوبر ١٨٣٣) فأثار الوقوف على حقيقة المعاهدة الشعور العام فى لندن وباريس وفى سبتمبر ١٨٣٣ أعطى وزير الخارجية التركية الجديد نسخة من المعاهدة ومن المادة المنفردة (السرية) إلى السفير الإنجليزى (لورد بونسبى) Ponsonby وعندئذ أرسل بلمرستون إلى بونسبى حتى يبلغ الحكومة العثمانية أن فى استطاعتها الحصول على معاونة الأسطول الإنجليزى فى البحر المتوسط إذا هى آثرت ذلك على تأييد القوات الروسية لهـا بمقتضى شروط المعاهدة (مارس ١٨٣٤) . ووقفت كذلك الحكومة الفرنسية موقفاً حاسما ، فذكر وزير خارجيتها دوق دى بروجلى Broglie إلى سفير حكومته فى بطرسبرج (أكتوبر ١٨٣٣) أن روسيا إنمـا تريد بعملها هذا أن تعلن فى وجه أوروبا بأسرها تصميمها على أن تجعل استئثارها بمطلق النفوذ المنفرد فى شئون الإمبراطورية العثمانية ، مبدأ من مبادىء القانون الدولى . وكان واضحاً أن فرنسا وانجلترة لا يمكن أن تقبلا ذلك .

على أن القيصر نيقولا كان قد حصل على تأييد من جانب النمسا وبروسيا عندما اجتمع القيصر مع وزيره نسلرود بولى عهد بروسيا (فردريك وليم) وبالإمبراطور فرنسيس (فرانسوا) الأول ووزيره مترنخ فى منشنجراتز Münchengratz فى بوهيميا بين ١٠ ، ٢٠ سبتمبر ١٨٣٣ . فقد تأكد فى هذا

المؤتمر حق كل «ملك فى طلب نجدة ومساعدة الملوك الآخرين» . ثم أضاف المجتمعون أنه لا يجوز لأية دولة أن تتدخل لتعطيل ومنع هذه المساعدة ما دام لا يطلب أحد منها ذلك . حقيقة وعد القيصر البرنس مترنخ الذى «كره المعاهدة» — معاهدة هنكاراسكلسى — بأنه لن يطلب تنفيذ نصوصها إلا بعد أن يقبل وساطة النمسا أولا ، ولكن الموقف لم يتغير بالرغم من هذا «التعديل» ، وبقيت معاهدة هنكاراسكلسى خطراً يتهدد أوروبا . ولذلك اتفقت كلمة انجلترة وفرنسا على مقاومة روسيا إذا استخدمت هذه الحقوق التى صارت لها بمقتضى المعاهدة (هنكاراسكلسى) .

ومع هذا فإن الاتفاق بين الدولتين الغربيتين (فرنسا وانجلترة) ، فى هذا الوجه من وجوة المسألة الشرقية ، أى فى مسألة القسطنطينية ، لم يمهد أو أنه كان لا يدعو إلى اتفاقهما فى الوجه الآخر للمسألة الشرقية ، وهو المسألة المصرية . إذ سرعان ما ظهر الخلاف بين هاتين الدولتين عندما تحرجت الأمور مرة أخرى بين السلطان ومحمد على فى عامى ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ .

فقد تحرجت العلاقات بين محمود الثانى ومحمد على خصوصاً منذ نشوب الثورة فى سوريا ، لأسباب متنوعة ، منها تحريض تركيا وروسيا عليها (١٨٣٤) ، ولقد حاول محمد على حسما للنزاع إعلان استقلاله عن تركيا ، ثم تكررت محاولاته فى ذلك خلال الأعوام التالية (١٨٣٤ ، ١٨٣٦ — ١٨٣٧ ، ١٨٣٨) ولكن الدول منعته من إعلان الاستقلال . وانحصرت جهود وزير الخارجية البريطانية لورد بلمرستون : أولا — فى إضعاف نفوذ محمد على حتى لا يطغى بقوته على الدولة العثمانية ، وثانيا — فى منع الروس من أن يضعوا موضع التنفيذ معاهدة هنكاراسكلسى . ولما كانت السياسة الفرنسية تسير فى تيارين متضادين (أو متعاكسين) تحقيقاً للمصالح الفرنسية فى مسألة الإسكندرية ، وذلك بتأييد محمد على ، ثم تحقيقاً لهذه المصالح ذاتها فى مسألة القسطنطينية ، وذلك بإبطال معاهدة هنكاراسكلسى ، فقد أمكن أن يتفق كل من بلمرستون ، ورئيس الوزارة الفرنسية المارشال

سولت Soult على أنه إذا قامت الحرب بين السلطان ومحمـــد على ودخل الأسطول الروسى المياه العثمانية (القسطنطينية) تنفيذا لمعاهدة هنكاراسكلسى فإن انجلترة وفرنسا تعلنان الحرب على روسيا . وعندئذ وأمام هذا الإصرار من جانب انجلترة وفرنسا كتب نسلرود إلى سفير حكومته فى لندن (بوزو دى برجو) Pozzo di Borgo فى ١٧ يونيه ١٨٣٩ أنه يريد تجنب أية أزمة يدعو حدوثها إلى تنفيذ المعاهدة ؛ وأكد هذه الرغبة أيضا من جانب روسيا، السفير الانجليزى فى بطرسبرج لورد كلانريكارد Clanricarde إلى حكومته .

ولكن الأزمة سرعان ما وقعت عندما انهزم الجيش العثمانى هزيمة حاسمة على يد إبراهيم فى معركة نصيبين Neseb غرب نهر الفرات فى ٢١ يونيه ١٨٣٩ ثم مات محمود الثانى فى أول يوليو قبل أن تصله أخبار هذه الكارثة ؛ ثم سلم الأسطول العثمانى إلى محمد على فى مياه الاسكندرية فى بداية يوليو . وهكذا فقدت تركيا — كما قال جيزو — فى ظرف أسابيع ثلاثة فقط : سلطانها ، وجيشها ، واسطولها . وأما هذه الكارثة فقد هددت بإلحاق الخلل بالتوازن الدولى فى أوروبا لا محالة إذا لم تتحد الدول الأوروبية فى عمل مشترك فى المسألة الشرقية ، حتى لا تترك السلطان الشاب الجديد ، عبد المجيد ، وتابعه المنتصر محمد على ، يعملان وحدهما ومن غير وساطة أحد لفض النزاع القائم بينهما .

وكان فى هذه الظروف أن تخلت روسيا عن الامتيازات والحقوق التى كانت لها فى معاهدة هنكار اسكلسى ، وأن قدمت فرنسا فى هذه الآونة الخطيرة اهتمامها بمسألة القسطنطينيـة ، للمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية وحرمان روسيا الاستفادة من هنكار اسكلسى ، على اهتمامها بمسألة الاسكندرية ، وتأييد محمد على ، ثم اجتهدت كى تخرج المسألة المصرية من نزاع بين تركيا ومصر فقط ، لتصبح مسألة أوروبية عامة ، فلا ينفرد السلطان بوضع أسس الصلح مع محمد على من غير وساطة أو إشراف الدول فبعث المارشال سولت إلى سفيره فى لندن ، البارون بوركينى Bourqueney فى ٢٦ يوليو ١٨٣٩ بما معناه : أن سرعة سير الحوادث قد تفوت على الدول

الأوروبية فرصة التدخل ، فلا تؤخذ بعين الاعتبار مصالح السياسة العامة الرئيسية ؛ وحيث أنه من مصلحة انجلترة وفرنسا وكذلك النمسا — ولو أنها لا تفصح عن ذلك علناً — أن يكون وجوباً هدف (الاتحاد الأوروبى) أو العمل المشترك الحقيق (بين الدول) هو قسر روسيا على العمل المشترك مع الدول فى شئون الشرق وتعويدها عليه ، ولذلك فإنى أعتقد ، أنه يجب على الدول ، فى الوقت الذى توافق فيه موافقة تامة على الميول السلبية التى يبديها الباب العالى ، أن تطلب من هـــذا الأخير ، عدم التعجل فى شىء ، وعدم المفاوضة مع الوالى (محمد على) إلا عن طريق وساطة حلفائه الذين سوف يكون تعاونهم ولا شك وسيلة أفضل من أجل الحصول له على شروط مضمونة وأكثر ملاءمة لمصلحته » . وكانت فرنسا ترجو أن تمتنع روسيا عن الاشتراك مع الدول فى اتخاذ هذه الخطوة وتتحقق عزلتها . ولكن روسيا وجدت من الحكمة التنازل عن معاهدة هنكار اسكلسى ، بينما رحب بلمرستون بهذه الفرصة المواتية للقضاء على المصالح الروسية وللقضاء على محمد على الذى اعتبره مسئولا عن إذلال الدولة العثمانية وإضعافها . كما كان من أغراض مترنخ تعطيل المفاوضات المباشرة بين السلطان وبين الوالى الثائر على صاحب السيادة الشرعية عليه ، وانحازت بروسيا إلى جانب النمسا . ولذلك ، وبناء على ما تقدم جميعه ، أصدرت الدول الخمس العظمى (انجلترة ، روسيا ، النمسا ، بروسيا ، فرنسا) فى ٢٨ يوليو سنة ١٨٣٩ مذكرة مشتركة ، بعثت بها إلى السلطان حتى لا يبرم صلحا مع محمد على من غير موافقة الدول ، وحتى ينتظر ما قد يسفر عنه اهتمام الدول بالمسألة الشرقية . وهكذا أملت المصلحة المشتركة على الدول ضرورة العمل « المتحد » . وظهر كأنما الاتحاد الأوروبى قد أصبح حقيقة واقعة ؛ وظهر كأنما فرنسا نفسها قد أصبحت المتزعمة للاتحاد الأوروبى .

ولكن فرنسا ارتكبت بعملها هذا خطأ جسيما ولا شك عندما فتحت

بحال التدخل للدول وعطلت الاتفاق المباشر بين محمد على والسلطان. إذ سرعان ما ظهر الخلاف بين فرنسا وبين انجلترة وسائر الدول خصوصاً عندما أرادت انجلترة أن تصبح مصر وحدها فقط لمحمد على وتجلو جيوشه من سوريا ؛ بينما أرادت فرنسا أن يحتفظ والى مصر بسوريا أيضاً. وانحازت روسيا إلى جانب انجلترة فيما ذهبت هذه إليه، حتى لا تبسط فرنسا نفوذها على كل المنطقة الممتدة من مصر إلى جبال طوروس تحت جناح محمد على، وعلى أمل أن يؤدى الخلاف بين فرنسا وانجلترة إلى فصم عرا ذلك التحالف الانجليزى الفرنسى الذى استمر إجمالا طيلة السنوات العشر الماضية (أى منذ ١٨٣٠) تقريباً.

ومع أن السفير الفرنسى فى لندن الجنرال سباستيانى Sebastiani الذى عاد إلى سفارة لندن فى خريف ١٨٣٩، فقد حذر سولت رئيس الوزارة الفرنسية من عواقب الإصرار على مؤازرة محمد على، وما يترتب على ذلك من عزلة فرنسا فى النهاية، فقد صمم سولت على المضى فى تأييد محمد على، وهو يرجو أن يتعذر على الدول الأربع الأخرى الوصول إلى اتفاق فيما بينها. ولكن بلمرستون، الذى لم يكن يريد عزلة فرنسا، لم يلبث أن أبلغ سباستيانى أن انجلترة وروسيا على وفاق تام فيما بينهما. وبادر سباستيانى فأبلغ بدوره هذه الحقيقـــة إلى حكومته. وكان أمام سولت لذلك أحد أمرين: إما أن يتخلى عن تأييده لمحمد على ويترك جانباً المطالبة بسوريا، وإما أن يرضى بعزلة فرنسا وخروجها من الاتحاد الأوروبى. ولكن سولت كان لايزال لديه أمل فى نجاح محاولة أخيرة، فاستدعى سباستيانى من لندن وأرسل بدلا منه رجلا اختص بدراسة التاريخ الانجليزى من زمن طويل، وأظهر فى كتاباته تقديراً طيباً للخلق الانجليزى. ولو أنه لم يزر هذه البلاد فى الماضى. وذلك الرجل كان جيزو، الذى حاضر فى السربون، وشغل منصب وزير المعارف فى فرنسا، والذى كان يقول: « لم أزر انجلترة قط، ولم أشتغل بالسياسة ! ».

ووصل جيزو إلى دوفر فى ٢٧ فبراير ١٨٤٠ ، فى طريقه إلى مقر سفارته فى لندن وكان يحمل تعليمات فحواها : أن يبذل قصارى جهده ليحفظ التفاهم والاتفاق مع انجلترة ، وليحفظ فرنسا مكانا ضمن مجموعة الدول الخمس فى الاتحاد الأوروبى ، على أن يصر فى الوقت نفسه على ضرورة إعطاء سوريا إلى محمد على كشرط أساسى لذلك كله . وفى أول مارس خلف تيير Thiers فى رياسة الوزارة الفرنسية المارشال سولت وكان تيير متمسكا بضرورة إعطاء سوريا إلى محمد على . وبدأ جيزو فى لندن يشعر بعزلة فرنسا . ومنذ ١٢ مارس ١٨٤٠ أنبأ رئيسه (تيير) أن فرنسا إذا استمرت متمسكة بتأييدها لمحمد على فإنها سوف تجد نفسها مضطرة فى النهاية إلى الانسحاب من الاتحاد الأوروبى . ولكن تيير كان مستعداً ، كما كان سولت من قبل ، لمواجهة هذا الاحتمال . ولقد قامر تيير ، وكما قامر سولت من قبل ، على أمرين : أولهما — أن محمد على سوف يقاوم بنشاط كل تدبير الغرض منه انتزاع الشام من قبضته ، وثانيهما — أن وسائل القسر والشدة التى قد تتخذ ضده سوف تذهب جميعها سدى . وكان تيير كما أثبتت الحوادث بعد ذلك مخطئا فى تقديره .

فقد حضر نورى أفندى السفير العثمانى فى باريس إلى لندن فى إبريل سنة ١٨٤٠ ليقدم مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وإلى بقية سفراء الدول الخمس يبلغهم فيها استعداد الباب العالى لإعطاء باشوية مصر وراثة إلى محمد على (أى من غير سوريا) باعتبار ذلك الشرط الوحيد الذى يقبل السلطان بمقتضاه الصلح مع محمد على . وفى ١٢ ابريل عرف جيزو أن انجلترة وروسيا والنمسا وبروسيا متفقة فيما بينها على نوع الإجابة التى يتضمنها الرد على مذكرة السفير العثمانى . وفى اليوم التالى بعث بلمرستون بصورة من هذا الرد إلى جيزو ، وسأله إذا كان فى استطاعته هو الآخر أن يجيب على مذكرة السفير العثمانى بالمعنى نفسه . ولكن تيير رفض الإجابة على المذكرة العثمانية . وفى الشهرين التاليين شغل جيزو بمسائل أخرى . وفى أواخر مايو حضر

إلى لندن سفير عثمانى جديد ، هو شكيب أفندى . وطلب تيير من جيزو عدم التحدث إلى شكيب أفندى فى شيء لاعتقاده — كما قال — أن تسوية المسألة لن تحدث فى لندن مع السفير العثمانى . وأخطأ تيير فى ذلك، لأن بلمرستون لم يلبث أن دعا جيزو إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٧ يوليو ١٨٤٠ ، وقرأ عليه « مذكرة » جاء فيها أنه نظراً لامتناع فرنسا عن الانضمام إلى جانب الدول الأربع : بريطانيا ، النمسا ، روسيا ، بروسيا ، عقدت هذه الدول فيما بينها معاهدة لوضع تسوية نهائية للنزاع القائم بين السلطان ومحمد على . هذه المعاهدة كانت اتفاقية لندن المشهورة التى وقعتها الدول الأربع فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، يحدوها إلى ذلك الرغبة فى المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية . وهكذا وجدت فرنسا نفسها بسبب إصرارها على المطالبة بسوريا لمحمد على بمعزل عن سائر الدول .

وتضمنت اتفاقية لندن ، شروط الصلح المزمع إبرامه بين الباب العالى وبين محمد على ، على أساس أن يحتفظ هـذا الأخير بباشوية مصر فقط وراثة فى أسرته ، كما نصت على تعاون الدول الأربع فى رد الجيش المصرى عن القسطنطينية إذا هدد محمد على العاصمة العثمانية ، وطلب الباب العالى مساعدة الدول . وكان معنى قبول روسيا هـذا « البند » أنها تنازلت عن حقها الخاص فى الدفاع عن القسطنطينية بمقتضى معاهدة هنكار إسكلسى . وزيادة على ذلك فقد نصت المادة الرابعة على استمرار العمل بالقاعدة القديمة التى اتبعتها الامبراطورية العثمانية ، وهى غلق الدردنيل فى وجه جميع السفن الأجنبية الحربية ومادام الباب العالى نفسه فى حالة سلم مع الدول .

وعندما وصلت أخبار هذه الاتفاقية إلى باريس ، شعرت فرنسا بأن إهانة بالغة قد لحقت بها ، ورأت الحكومة الفرنسية أنه كان يجب دعوتها للتوقيع على اتفاقية لندن قبل إبرامها ، ولو أن تيير نفسه لم يلبث أن اعترف بعد ذلك (فى أغسطس) أنه كان من المعروف جيداً أن فرنسا لو أنها

دعيت للتوقيع على المعاهدة لرفضت أن تفعل ذلك . وفى الواقع كان السبب الذى جعل بلمرستون يسرع متكتما فى إجراءات إبرام المعاهدة، أن فرنسا فى هذه الآونة كانت بواسطة سفيرها (پونتوا) Pontois فى القسطنطينية تقوم بمفاوضة منفصلة من أجل عقد الصلح بين محمد على والباب العالى على أساس الشروط الفرنسية. وكان سير المفاوضات فى القسطنطينية السبب الذى جعل (تيير) يطلب من جيزو التمسك بمسألة سوريا ، وتوقع تيير بين لحظة وأخرى أن يسمع من سفيره فى القسطنطينية أن المفاوضات قد انتهت بعقد الصلح على أساس إعطاء سوريا إلى محمد على ، وعندئذ يستطيع (تيير) مواجهة بلمرستون بالأمر الواقع. ولكن بدلا من ذلك ، استطاع بلمرستون الذى أدرك حقيقة ما كان يجرى، أن يواجه الوزير الفرنسى، باتفاقية لندن واشتد غضب تيير ، واشتد غضب الأمة الفرنسية التى ظلت من مدة تتوق نفسها إلى الحرب نتيجة لتأثرها « بالأسطورة النابليونية » ، ولرغبتها فى استعادة مجد الفتوح الماضية فى عهد امبراطورية نابليون . ولم يلطف شيئاً من حدة هذه الروح العسكرية إرسال الحملات والجيوش إلى بلاد الجزائر. وظهر كأنما الحرب واقعة لا محالة . وكان كل ما يشغل ذهن تيير أثناء هذه الأزمة ، إنما هو التفكير فى أى الجهتين عليه أن يبدأ بتسديد ضربته المباشرة : ضد انجلترة ، أم ضد بروسيا (للوصول إلى الراين) . وفى أثناء هذا كله كانت الحوادث تسير بكل سرعة فى سوريا .

فقد رفض محمد على شروط اتفاقية لندن ، وحرك بونسنبى السفير الانجليزى فى القسطنطينية الثورة فى الجبل (لبنان) . وفى ١١ سبتمبر ١٨٤٠ ضرب أمير البحر السير شارلس نابيير Napier بيروت بالقنابل من البحر واستولى عليها ، وأحرز بعد قليل انتصاراً حاسماً على القوات المصرية فى واقعة برية عند نهر الكلب . وفى ١٤ سبتمبر أعلن السلطان عزل محمد على . وكان على فرنسا الآن أن تقرر الحرب أو أن تمتنع عن المحاربة كلية .

وفضلت فرنسا عدم الدخول فى حرب ضد مجموعة من الدول أعاد اتحادها إلى الذاكرة محالفة الدول القديمة فى شومونت ضد فرنسا سنة ١٨١٤ . وكان الملك الفرنسى (لويس فيليب) ضد الحرب ، ويؤيد رغبته فى السلم أصحاب الأملاك والأراضى ، وأرباب الصناعة فى فرنسا . فأرسل تيير إلى لندن مذكرة فى ٨ أكتوبر كانت بمثابة « عرض للسلام » تضمنت استعداد فرنسا للنزول عن إصرارها السابق بشأن بقاء سوريا فى حوزة محمد على إذا حصلت انجلترة وبقية الدول لمحمد على على وراثة الحكم فى مصر . وكانت المذكرة مكتوبة بلهجة شديدة ومفرغة فى قالب إنذار . ومع هذا فقد كان إقلاع فرنسا عن إصرارها السابق ، هو كل ما تريده الدول ، لأن إعلان عزل محمد على لم يكن الغرض منه سوى إرغامه على قبوله التسوية . ولذلك فإن نابيير بعد انتصاره فى بيروت ، وبمجرد أن سقطت فى قبضته عكا أيضاً فى ٣ نوفمبر ، قصد بأسطوله إلى الإسكندرية ، ثم لم يلبث أن عقد فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ مع بوغوص بك ممثل محمد على اتفاقاً فى الإسكندرية تعهد فيه محمد على بإخلاء سوريا فى نظير احتفاظه بالحكومة الوراثية فى مصر ذاتها.

ولما كان هذا متفقا مع ما طلبته فرنسا فى مذكرة ٨ أكتوبر ، فقد أقرت الدول اتفاق نابيير ؛ وفى الشهور الأولى من العام التالى (١٨٤١) أسفرت المفاوضات التى اشتركت فيها فرنسا فى هذه المرة ، بواسطة سفيرها الجديد البارون بوركينى ، والذى خلف جيزو عندما تعين هذا الأخير وزيراً للخارجية ، فى الوزارة التى ألفها سولت ، عقب سقوط تيير فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٤٠ عندما رفض لويس فيليب أن يكون خطاب العرش فى لهجة عسكرية عنيفة — نقول إن هذه المفاوضات أسفرت عن إقناع السلطان بإصدار فرمان فى ١٣ فبراير ١٨٤١ يعطى حق الوراثة لمحمد على ولأسرته من بعـــده فى مصر فقط ومن غير أن يكون معها سوريا أو كريت . وفى أول يونية صدر الفرمان الأخير الذى أكد مبدأ الوراثة وإنما على أن

تكون هذه للأرشد فالأرشد من أسرة محمد على . كما أكد الفرمانان الأول والثانى بقاء مصر جزءاً من أجزاء الامبراطورية العثمانية .

ولقد كان من المتيسر بعد ذلك أن تعمل الدول لاستكمال تسوية المسألة الشرقية بصورة تتناول وجهها الآخر ، أى ما أسمته فرنسا بمسألة القسطنطينية . فانعقد مؤتمر لهذه الغاية فى لندن حضرته فرنسا إلى جانب بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا أيضاً . فعقدت الدول المجتمعة فى ١٣ يوليو ١٨٤١ اتفاقية البوغازات ،أو اتفاقية لندن التى تضمنت المبدأ الثابت الذى كان دائماً القاعدة التى أخذت بهـــا الامبراطورية العثمانية فى الأزمنة السابقة ، والذى كان من مقتضاه منع السفن الحربية الأجنبية من دخول المضايق (الدردنيل والبسفور) ، طالما أن الباب العالى فى حالة سلم مع الدول .

وهكذا ألغى هذا الاتفاق المركز الممتاز الذى كان لروسيا فى علاقاتها مع تركيا ، وفى مسألة البوغازات خصوصاً . بمقتضى معاهدة هنكار اسكلسى . كما أن هذه الاتفاقية قد حلت محل معاهدة ١٥ يوليو ١٨٤٠ (وفاق لندن) بين الدول الأربع ولو أنها كانت لا تلغى هذا الوفاق ؛ ثم أتاحت الفرصة لفرنسا حتى تخرج من عزلتها وتنضم إلى مجموعة الدول فى الاتحاد الأوروبى .

الفصل الرابع

فرنسا (١٨١٥ — ١٨٤٨)

ثورات ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، وفشل نظام الحكم الرجعي فى فرنسا

تمهيد :

عقد الحلفاء معاهدة شومونت فى أول مارس ١٨١٤ لمواصلة الكفاح ضد نابليون ، وفى ٣٠ مارس من السنة نفسها دخلت جنودهم باريس ؛ وعاد البربون معهم إلى عاصمة ملكهم القديمة . فدخل لويس الثامن عشر إلى باريس فى ٣ مايو ١٨١٤ ؛ ثم استتب له الأمر فى فرنسا نهائياً بعد حكم المائة يوم وانهزام نابليون فى واقعة واترلو (يونيه ١٨١٥) وذهابه إلى المنفى .

ومن مبدأ الأمر كان مقضيا بالفشل على ملكية البربون الراجعة لأسباب عدة : بعضها متصل بطبيعة المسائل التى واجهت البربون عند استلامهم أزمة الحكم ، ومن كان من واجبهم أن يجدوا لها حلولا موفقة ثم أخفقوا فى ذلك : والبعض الآخر متصل بالمبادىء الرجعية - مبادىء العهد القديم ، التى أخذ بها البربون والأساليب التى أرادوا أن يطبقوها فى حكومتهم متناسين جميع التغييرات التى حدثت فى داخل البلاد من بداية الثورة الفرنسية (١٧٨٩) إلى وقت عودتهم (١٨١٤) .

وكانت المشكلة الكبرى التى ورثتها الملكية الراجعة من عهد الثورة ونابليون ، محاولة التوفيق بين هدفين مختلفين : إنشاء نوع من الحكومة ترضى عنه البلاد ، واتباع سياسة (خارجية) ترضى عنها الدول . وفى

الخمسين سنة التالية قامت محاولات ثلاث لتحقيق هذين الهدفين ، أولها في عهد الملكية الراجعة ذاتها ،وقد أخفق البربون فيهذه المحاولة لأنهم لم يتمتعوا بالاحترام الكافي ، لعودتهم إلى البلاد كما اعتقد كثيرون وقتئذ في ذيل جيش الاحتلال الأجنبي ؛ ولأنهم أساءوا الحكم الداخلي . أيأنهم فشلوا في إقامة نوع الحكومة التي يرضى عنها الفرنسيون ، فانتهى الأمر بقيام ثورة يوليو ١٨٣٠ وضياع ملكهم . وأما المحاولة الثانية فقد وقعت في عهـــد ملكية أسرة أورليان التي تولت الحكم بعد ثورة يوليو ، وأخفقت لأن لويس فيليب اتبع سياسة خارجية كانت متعارضة تماما مع رغبات الأمة . ومع أن هذه الملكية استندت إلى مؤازرة الطبقة المتوسطة إلا أن هذا أجل فقط سقوطها بعض الوقت ، فنشبت ثورة فبراير ١٨٤٨ ، التيأطاحت بملكية أسرة أورليان، وأعلنت الجمهورية الثانية ، وأما المحاولة الأخيرة فكانت في عهد لويس نابليون الذي استطاع أن يجمع حول العرش قلوب الفرنسيين مدة من الزمن . ولكن هذا النجاح نفسه لم يلبث أن نفر الدول التي أثار لويس نابليون مخاوفها عندما حاول إحياء مجد وانتصارات الامبراطورية الأولى ، فسقطت امبراطوريته في النهاية بعد هزائم سبتمبر ١٨٧٠ وصار إعلان الجمهورية الثالثة .

والحقيقة أن تاريخ فرنسا من وقت رجوع البربون (١٨١٥) إلىوقت إنشاء الجمهورية الثالثة (١٨٧١) إنما يدور حول أمرين هامين ، أولهما : رغبة الفرنسيين في تحطيم التسوية – تسوية الصلح في فينا – التي ارتبطت في أذهانهم بانكماش حدود بلادهم ، واعتبروها مهينة لشرف الوطن ، ثم ارتطام هذه الرغبة بتصميم الدول ، التي وضعت التسوية ، على التمسك بها كأساس للنظام الأوروبي لأنها خشيت من حدوث اضطرابات خطيرة إذ هي سمحت بوقوع أية اعتداءات على هذه التسوية . وأما الأمر الثاني ، فهو رغبة الطبقة المتوسطة (البورجوازية) التي جنت أعظم فائدة من الانقلابات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت أيام الثورة

وعهد نابليون ، فى أن تظل محتفظة بما فى أيديها من مزايا عن طريق إنشاء حكومة دستورية تقف حائلا (أولا) دون مطالب المهاجرين Emigrés الذين عادوا مع الملكية الراجعة وأرادوا استرداد ما كان لهم من حقوق وامتيازات وثروة وأرادوا عودة « النظام القديم » بحذافيره . وبدعاماته الثلاث : الملكية المطلقة ، والكنيسة المتملكة ، ذات الأراضى والأملاك الواسعة ، ثم أرستقراطية النبلاء الوراثية ؛ (وثانياً) دون تسرب المبادىء الاشتراكية إلى طبقات الصناع والعمال وتغلغل هذه المبادىء فى كيان المجتمع حتى لا ينجم من ذلك إفساح المجال لعناصر جديدة تشترك مع الطبقة الوسطى (البورجوازية) فى الحكم عن طريق التوسع فى قواعد الانتخاب وشرائطه أى أن البورجوازية أرادت التمسك (بالمبادىء الحرة) وحسب . ولقد كان من تفاعل هذه العوامل جميعها أن قامت ثورات ١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ؛ كما وقعت الحوادث التى سببت سقوط الإمبراطورية الثانية (١٨٧٠) . ويتضح ذلك كله من دراسة تاريخ فرنسا بعد سنة ١٨١٥ .

الدستور :

كانت مهمة البربون عند عودة لويس الثامن عشر إلى عرش فرنسا التوفيق بين مبدأين متناقضين : الشرعية Legitimacy وهو مبدأ العهد القديم؛ وسيادة الشعب ، وهو ثمار الثورة . وتلك كانت مهمة شاقة . ثم إنه كان عليهم إلى جانب هذا ، عقد الصلح (للمرة الثانية) مع الحلفاء المنتصرين ، وهذه أيضاً لم تكن مهمة يسيرة . وقد رفض تاليران رئيس الوزارة إبرام المعاهدة « القاسية » معتمداً فى رفضه على إمكان إثارة غضب الشعب . ولكن الملك « الحذر » والذى كره تاليران لأنه من رجال الثورة القدامى ووزير نابليون السابق ، لم يشأ إثارة أزمة بينه وبين الحلفاء . فاستقال تاليران واستقالت الوزارة ، وألف دوق ريشيليو Richelieu الوزارة الجديدة (فى ٢٤ سبتمبر ١٨١٥) ؛ ووقع ريشيليو على معاهدة باريس الثانية

فى ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ . ومع هذا فقد كان السبب الأكبر فى استقالة تاليران عجزه عن مقاومة متطرفى المهاجرين ، الذين تألف منهم حزب الملكيين المتطرفين Ultra Royalists واشتطوا فى مطالبهم خارج وداخل مجلس النواب الجديد الذى جرى انتخابه حسب الميثاق أو العهد الدستورى الذى كان أصدره لويس الثامن عشر كما عرفنا فى ٤ يونية ١٨١٤ ، عقب عودته إلى باريس . ولقد حكمت فرنسا وفق أحكام هذا الدستور من حين العمل به إلى وقت قيام الثورة فى يوليو ١٨٣٠ ، وكانت مآخذ الدستور ونقائصه، ثم ما ترتب على إصداره من انقسام الأمة إلى فريقين كبيرين ، يتمسك أحدهما بهذا الدستور ، ويريد الآخر تعديله أو إلغائه ، من أسباب هذه الثورة الرئيسية .

وكان (العهد الدستورى) يتألف من مقدمة وستة وسبعين بنداً ، ومؤرخاً فى السنة التاسعة عشرة من حكم الملك ، كأنما لم يسمع أحد شيئاً عن حدوث ثورة فرنسية أو قيام حكم نابليون . جاء فى المقدمة أن كل السلطة ترتكز فى شخص الملك ، ولو أن الملك — كما فعل أسلافه : لويس الحادى عشر وهنرى الثانى وشارل التاسع ولويس الرابع عشر ، كان على استعداد لأن يعدل طريقة ممارسة هذه السلطة ، وذلك بإعادة إنشاء مجلس للأشراف أو النبلاء ، والاستعاضة بمجلس للنواب عن المجالس القديمة ، كما جاء فى المقدمة ، أن الملك بمحض إرادته ، وباستخدام سلطته الملكية يمنح رعاياه ، بما له من حقوق السلطة هذا (العهد الدستورى) عن نفسه وعن خلفائه وإلى الأبد . فكان معنى هذا القول أن الشعب نفسه لم يسهم بشىء فى إعداد هذا الدستور ، أو تؤخذ موافقته عليه ، ولذلك فالدستور دستور يمكن إلغاؤه Revocable .

ومن مواد الدستور الست والسبعين ، ضمنت الإثنتى عشرة مادة الأولى حقوق المواطنين الفرنسيين ، وهى المساواة أمام القانون ، بصرف النظر عن الرتب والألقاب . وذلك كان المبدأ الأساسى الذى أتت به الثورة ،

وحق الجميع فى إشغال الوظائف المدنية والعسكرية ، فلا تحتكر طبقة معينة الوظائف فى الدولة ، كما كان الحال لدرجة كبيرة قبل الثورة ، ثم ضمان حرية الفرد باحترام القانون ، فلا يجوز القبض على إنسان أو أن توقع عليه عقوبة إلا بمقتضى إجراء قانونى . وقد أنهى الأخذ بهذا المبدأ السجن التعسفى ، ثم حرية العبادة وإقامة شعائر الدين واعتناق أى المذاهب التى يشاؤها الفرد ، ولو أن الكاثوليكية ظلت بمقتضى الدستور دين الدولة الرسمى ، ثم حرية الصحافة « مادامت متفقة مع القوانين التى لا غنى عنها لمنع إساءة استخدام هذه الحرية » ، ثم ضمان الملكية مع عدم استثناء الأملاك الأهلية ، أى ضمان بقاء الممتلكات التى اغتصبها الأفراد من التاج أو الكنيسة أو النبلاء أو حصلوا عليها بصورة من الصور فى أيدى أصحابها الجدد .

وكان ضمان الملكية إلى جانب ماجاء فى مادة أخرى (التاسعة) منعت استقصاء آراء الأفراد ومعتقـــداتهم السياسية فى الأيام التى سبقت عودة « الملكية » خير ما يطمئن أفراد الطبقة البورجوازية على مراكزهم ومصالحهم . وأفراد هذه الطبقة هم الذين ابتاعوا الأملاك الأهلية بعد مصادرة أملاك الكنيسة والنبلاء والتاج فى عهد الثورة ، ثم أيدوا القوانين والأوامر التى أصدرتها حكومات الثورة . وأما النص على حقوق الفرنسيين المدنية عموماً واحترامها ، كما جاء فى هذا الدستور ، فقد دل على أن البربون كانوا مستعدين لقبول ذلك الجزء من تراث الثورة وعهد نابليون الذى من شأنه أن يطمئن الشعب الفرنسى إلى أن الملكية الراجعة لا تريد اجتياح الحريات والحقوق التى أصبحت عزيزة عليه ، والسبب فى هذا أن البربون أرادوا أن يكسبوا عطف الشعب (الطبقة المتوسطة) فى وقت كانت حكومتهم لا تزال فى حاجة ظاهرة إلى الاستقرار ، عند أول قدومهم .

ولكن الدستور فى الوقت الذى أعطى فيه الحرية الفردية لجميع المواطنين الفرنسيين ، ترك الأمة فى مجموعها من غير ضمان لحرياتها ، لأن

ضمان حريات الأمة ، إنما يكون بدعم مبدأ المسئولية الوزارية ، وذلك بأن يتولى السلطة التنفيذية مجلس وزراء يرتبط بقاؤه بثقة المجلس الذي تنتخبه الأمة ، أي البرلمان . وذلك ضمان كان الدستور خلواً منه . فقد جاء في المادة الثالثة عشرة : « إن شخص الملك مقدس ولا يمكن أن يمسه شيء ، ووزراءه مسئولون ، والملك وحده صاحب السلطة التنفيذية » ، ومع ذلك فقد تركت هذه المسئولية الوزارية من غير حل . ففي حين كان للملك الحق في تعيين وزرائه ، لم يذكر الدستور إذا كان من واجب الملك أن يختار هؤلاء من بين الأكثرية في المجلس حتى تكون حكومته برلمانية أو دستورية وعلى كل الأحوال فقد صار يفسر كل من لويس الثامن عشر وشارل العاشر من بعده هذه المادة الثالثة عشرة بأنها تخولهما حق دعوة الوزارة وإقالتها حسب مشيئتهما ودون التقيد في ذلك برغبة مجلس النواب .

وبمقتضى هذا الدستور تألفت الهيئة التشريعية من مجلس للأعيان ، وآخر للنواب وصار للملك الحق في منح ألقاب الشرف والنبل وراثة أو لمدى الحياة فقط . وقرر لويس الثامن عشر أن تكون ألقاب النبلاء وراثية . ولم يكن الملك يميـــل في أول الأمر إلى خلق نبلاء جدد ، ولكن تاليران وغيره من المستشارين سرعان ما أقنعوه بأن خلق مثل هؤلاء سوف يوحي إلى الدول الأوربية بالثقة الكافية في استقرار أنظمة الحكم الفرنسية . ولما كان الدستور (في مادته السابعة والعشرين) يطلق حق « خلق » النبلاء من كل قيد ، فقد استخدم هذا الإطلاق ، في « غمر » مجلس الأعيان بالنبلاء الجدد في المناسبات الهامة . من ذلك خلق ثلاثة وسبعين نبيلا في سنة ١٨١٩ في وزارة ديكاز Decazes ، وستة وسبعين في سنة ١٨٢٧ في وزارة (فيليل) . وأما مجلس النواب ، فكان يتألف من نواب ينتخبون لمدة خمس سنوات وقد جعل حق الانتخاب مقصوراً على الذين يدفعون ضرائب مباشرة قدرها ثلاثمائة فرنك سنوياً ولا تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة ، بينما اشترط في النائب أن يبلغ الأربعين أو يزيد ، ويدفع

ضريبة مباشرة قدرها ألف فرنك سنويا على الأقل ، وهي شروط فى صالح طبقة الأثرياء فقط . ولذلك فإن مجلس النواب سرعان ما صار أداة حكومية تمثل مصالح الأغنياء . وصار عدد المتمتعين بحق الانتخاب يقلون عن مائة ألف ناخب من مجموع تسعة وعشرين مليون نسمة ، هم سكان فرنسا . وأما الذين يصلحون للنيابة فكانوا اثنى عشر ألفا فقط . وكان يتجدد خمس عددالنواب سنويا ؛ وللملك الحق فى حل مجلس النواب فى أى وقت وإجراء انتخابات عامة جديدة .

ومما تجدر ملاحظته أن الدستور لم يعين الطريقة التى تجرى بمقتضاها الانتخابات . وحدد مرسوم ملكى عدد النواب ؛ فكان عددهم (٤٠٢) نائبا فى سنة ١٨١٥ ؛ ثم أنقص هذا العدد بعد حل المجلس فى سبتمبر ١٨١٦ إلى (٢٦٢) فقط .

الإرهاب الأبيض :

وقد تبع عودة الملك إلى باريس (يوليو ١٨١٥) بعد حكم المائة يوم ، وقوع حوادث دامية كثيرة خصوصا فى جنوبى فرنسا حيث قتل كثيرون من رجال الثورة القدامى ومن البونابرتيين (مثل المارشال برون) ؛ واستعرت الأحقاد الدينية من جديد فى نيم Nimes حيث أوقع الكاثوليك بالبروتستنت مذبحة كبيرة ، بدعوى أن هؤلاء الأخيرين عطفوا على نابليون وكان لهم نشاط عظيم إبان حكومة المائة يوم . وهكذا انتشر ما يعرف بالإرهاب الأبيض ، وزادت خطورته فى ليون وأفنيون ؛ وادعى حثالة القوم الولاء للملكية بربون الراجعة ، ولم تتردد حكومة الملك الراجع فى الانتقام من رجال العهد الماضى ، لا سيما أولئك الذين حنثوا فى يمين الولاء للملك لويس الثامن عشر وانضموا إلى نابليون أثناء المائة يوم ، وكان كثيرون من هؤلاء قد استطاعوا الفرار من فرنسا عقب واقعة (واترلو) .

ولما كانت وزارة تاليران التى استمرت فى الحكم من يوليو إلى سبتمبر سنة ١٨١٥ قد أظهرت بعض الاعتدال ، فى موقفها من هـــذه الحوادث الانتقامية ، فقد أبعدت من الحكم ، وتولى الدوق دى ريشيليو رياسة الوزارة . وفى عهده حوكم المارشال (ناى) وأعدم فى ٧ ديسمبر ١٨١٥ . وفى اليوم التالى قدم ريشيليو مشروعا لاستصدار العفو عن جميع الذين اشتركوا فى الحوادث الماضية ، ما عدا أولئك الذين كانت لا تزال تجرى فعلا محاكمتهم ، فوافق المجلسان ، وصدر القانون المنشود . وأما الذين صدرت ضدهم أحكام بسبب أعمال ارتكبوها قبل يوليو ١٨١٥ ، أى قبل عودة الملك ، فقد بلغوا حوالى تسعة آلاف ، ولو أن العقوبة فى أكثر الأحيان كانت مجرد الطرد من الخدمة .

وفى وسط هذه الموجة من الإرهاب الأبيض تم انتخاب المجلس الأول (فى أغسطس ١٨١٥) . فدخل المجلس عدد عظيم من مؤيدى الملكية الراجعة ، عرفوا باسم (الملكيين المتطرفين) Ultras ، وبلغوا فى حماسهم للملكية الراجعة حداً جعل لويس الثامن عشر يسمى مجلسهم « بالمنقطع النظير[1] » ، وينصح هؤلاء المتطرفين بألا يكونوا ملكيين أكثر من الملك .

وتزايد الإرهاب الأبيض ، بعد تأليف مجلس النواب على هذه الصورة شدة على شدته ، وعندئذ اضطر الملك إلى حل المجلس فى سبتمبر ١٨١٦ . وفى الانتخابات الجديدة حصلت وزارة ريشيليو على أكثرية من العناصر الملكية المعتدلة ، أيدت سياسة التهدئة والتسكين التى اتبعها ريشيليو فى الداخل والخارج معاً .

وعلى ذلك فقد أمكن أن تتمتع الملكية الراجعة بمجىء هذا المجلس الجديد بعهد هو أفضل العهود بلا مراء فى تاريخها ، استمر حتى سنة ١٨٢٢ ، أى إلى الوقت الذى قرر فيه (فيليل) العودة إلى أساليب ومبادىء « العهد

(1) Chambre Introuveable

القديم ، فأضاع بذلك أعظم فرصة سنحت لضمان نمو واستقرار النظام البرلمانى الثابت فى فرنسا . وقد مهد (فيليل) بهذا العمل لإشعال ثورة يوليو وسقوط ملكية البربون الراجعة فى النهاية .

الأحزاب السياسية :

ولما كان خمس عدد الأعضاء يتجدد سنويا ، فقد بدأ جماعة من الأعضاء المستقلين والأحرار يدخلون مجلس النواب بعد سنة ١٨١٦ ، حتى إذا كان عام ١٨١٨ أصبح من الميسور ملاحظة وجود اختلاف فى الرأى بين أعضاء المجلس ، وأمكن التمييز بين أحزاب ثلاثة ظاهرة : أولها حزب اليمين ، وهم الملكيون المتطرفون ، وشعارهم « الحرب ضد الثورة » (الفرنسية) . وأقدر رجالهم فيليل وشاتوبريان Chateaubriand ، وصحيفتهم (الجورنال دى ديبا[1]) ، وكان تأسيسها أيام الثورة فى ٢٩ أغسطس ١٧٨٩ ، وكانت « معتدلة » . وثانيها حزب الوسط وهؤلاء من الملكيين المعتدلين ، ويهدفون للتوفيق بين الملكية والثورة ، وأقدر رجالهم ريشيليو وديكاز ، وثالثها حزب اليسار ، وهؤلاء من الأحرار الذين قبلوا الملكية ولكنهم أرادوا إنشاء حكومة مسئولة على الطراز الانجليزى ، وأقدر رجالهم بنيامين كونستان Benjamin Constant ولافيت Lafitte ، وكازمير برييه Casmir Périer ، والأخيران من المصرفيين ثم انضم إليهم أيضاً البونابرتيون . وأهم صحف اليسار كانت « الدستور[2] » ، وهى « معتدلة » كذلك . أضف إلى هذا أنه كان هناك فريق آخر يقرب من اليساريين وإن كان منفصلا عنهم ، ويعرف باسم « النظريين أو المذهبيين » Doctrinaires منهم الفيلسوف (رويه كولار) Royer Collard ، ثم جيزو

(1) Journal des Debats.
(2) Constitutionnel.

Guizot ؛ وصحيفتهم « لوكورنييه »[1] . وكان من جماعتهم فى مجلس الأعيان الدوق دى بروجلى Broglie . وقد وجد فى مجلس الأعيان قلائل من الجمهوريين ، مثل لفاييت Lafayette .

وكان أصحاب السطوة والنفوذ عندعودة الملكية الراجعة ، الملكيون المتطرفون ألد أعداء الثورة ، والذين صمموا ليس فقط على القضاء على كل أثر للآراء الحرة التى جاءت بها الثورة (الفرنسية) . بل أرادوا الرجوع بفرنسا إلى الوراء ، وتوجيه نمو البلاد التاريخى ليسير فى طريق رجعى . ثم إنهم يمثلون سياسة ، المهاجرين ، التقليدية الذين كافحوا الثورة من المنفى بكل شدة واعتزموا بمجرد عودتهم ظافرين إلى وطنهم ، أن يستردوا كل امتيازاتهم وكل أسباب السلطة الاستبدادية ، وبقوا حوالى العشرين سنة يمنون أنفسهم بالانتقام متى رجعوا إلى الحكم فى فرنسا .

وكان برنامج المتطرفين يستند إلى فكرة أساسية هى إحياء النظام القديم وإنما مع تعديلات تتفق قبل كل شىء مع مصالح طبقة النبلاء والأشراف التى هى طبقتهم وإن لم تكن هذه التعديلات ملائمة لصالح الملكية نفسها . وقدوجدوا أن خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية هى إرجاع الكنيسة الكاثوليكية إلى سابق سطوتها ، وعقد محالفة وثيقة بين الكنيسة والدولة ، أو بين المذبح والعرش .كما قالوا. واتخاذ هذه المحالفة أساساً يبنون عليه مشروعاتهم وحتى تتمكن الكنيسة الكاثوليكية من استرجاع سطوتها ومكانتها ، أراد المتطرفون أن تستعيد الكنيسة جميع الأملاك التى اغتصبت منها أيام الثورة وكانت لا تزال فى حوزة الدولة . ثم أنهم أعطوا رجال الدين حق الاشراف على التربية والتعليم . فتعين فى سنة ١٨٢٢ أسقف لرياسة الجامعة وأعطى سلطات واسعة ، كما سمح لليسوعيين (الجزويت) بالعودة إلى فرنسا وتأسيس معاهدهم الدينية والتعليمية بها . وكان الغرض من هذا كله أن يستطيع حزب الكنيسة إعادة بناء النظام السياسى والاجتماعى فى فرنسا تحت ستار العناية بحياة الأمة الروحية والخلقية ، فتتاح الفرصة لبذر بذور الرجعية

(1) Courrier.

وتهيئة الأفكار لقبول تغيير النظام القائم. ثم كان من وسائلهم لتعزيز جهود الكنيسة فى نشر فكرة التسليم والخضوع المطلق أنهم أنشأوا رقابة نشيطة على الصحف والمطبوعات حتى تمنع الحكومة نشر كل ماتراه ضارا بمصالحها ومعطلا لأهدافها ، فيتقيد بذلك الرأى العام ويخضع لتوجيه الحكومة . وكذلك أراد المتطرفون ، أن يستغلوا سياسة البلاد الخارجية بشكل يجعل ممكنا قبول التغييرات التى اعتزموا إجراءها فى حياة مواطنيهم الداخلية وذلك لأنه كان من المتعذر إطلاقا فى رأى أكبر كتابهم شاتوبريان أن تحتل أسرة بربون مكانا ثابتا فى قلوب الشعب الفرنسى إلا إذا انتصر البربون فى معارك عسكرية وأكسبهم هذا الانتصار مجداً وفخراً ، وهكذا كان يتلخص برنامج (المتطرفين) فى إقامة الملكية المستقرة والقائمة على دعائم موطدة ، وإنشاء الكنيسة الغنية صاحبة الأملاك الواسعة ولم يكن الغرض من هذا كله إلا استرداد امتيازاتهم السابقة ، فقد صح عزم هؤلاء (المتطرفين) على استرجاع الممتلكات والحقوق التى كانت لطبقة النبلاء القديمة عند نشوب الثورة الفرنسية . أضف إلى هذا أنهم أرادوا الآن الاستئثار بقسط وافر من السلطة السياسية التى ظلوا حتى هذا الوقت محرومين منها . وما كانوا يرضون بديلا عن هذين الأمرين ثمناً لولائهم للملكية وللكنيسة .

وأما المعتدلون — من جماعات الوسط واليسار و (المذهبيين) ، فقد دافعوا عن الثورة ، وأرادوا استمرارها ولكن من غير الروح الثورية ، كما قالوا . ثم أنهم بنوا الآمال على أن من الممكن أن يتم تحالف بين النظام والحرية ، وبين الشرعية والثورة ، أى أنهم تمسكوا بكل قوة بتراث الثورة ، وما كانوا يرضون بعودة النظام القديم بحال من الأحوال . ولذلك فقد تعذر أى اتفاق بينهم وبين (المتطرفين) أضف إلى هذا أن المعتدلين كانوا ينفرون من الآراء المتطرفة ، ويقبلون الملكية التى فرضت عليهم ، وعلى الفرنسيين قاطبة بسبب الانتصارات العسكرية التى أحرزتها جيوش الأعداء ، ويرون التمسك بالولاء للملك ما دام الملك يحترم من جانبه الشروط التى تبوأ بمقتضاها

عرش فرنسا . ولما كان الحلفاء المنتصرون قد أصروا على أن تكون الملكية الراجعة دستورية كضمان لا معدى عنه لبقاء واستمرار حكومة البربون في فرنسا ، فقد تمسك المتدلون بالدستور الذى أصدره لويس الثامن عشر ، لأن هذا الدستور قضى نهائياً على تقاليد (النظام القديم) وأحل مكانها تقاليد الثورة والإمبراطورية (النابليونية) ؛ حيث قد أخذ عن الثورة مبادىء التسامح والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الطبقات فى خدمة الدولة ، أى فتح أبواب الوظائف أمام الجميع ، بينما أخذ من الإمبراطورية أداة الحكومة المركزية .

وكان واضحاً أن التوفيق متعذر بين حزبى المتطرفين والمعتدلين ، وأن لا مفر من سقوط أحد هذين الحزبين وخروجه من الميدان السياسى فى آخر الأمر ، لأن فرنسا لم تكن تستطيع احتمال الصراع إلى ما لا نهاية من أجل الاستئثار بالسلطة والنفوذ بين هذين الفريقين . وأما نتيجة هذا الصراع فكانت اندحار المتطرفين . ومع ذلك فإن التأثير المباشر على مجرى الحوادث وتسيير دفة الأمور وسط هذه التيارات المتناقضة كان يتوقف على شخص الملك نفسه . وكان من حسن حظ البربون آنئذ أن لويس الثامن عشر لم يكن يجهل (نفسية) الأمة . أو حقيقة مركزه المزعزع ، حينما قال كاسلريه : يبـــدو أن هناك رأياً واحداً فقط ، هو أنه إذا انسحب جنود الحلفاء (من فرنسا) ، لن يبقى جلالة الملك أسبوعا واحدا على عرشه » . ولم يكن لويس الثامن عشر بالرجل الذى يستمرىء حياة « التجول » السابقة ، بل يبغى الاحتفاظ بعرشه . ولذلك عمد الملك إلى حل ذلك المجلس « المنقطع النظير » الذى ضم متطرفى الملكيين ، وعهد بالوزارة إلى ريشيليو — وهو من المعتدلين — فى الظروف التى ذكرناها (فى سبتمبر ١٨١٦) .

ونجحت وزارة ريشيليو فى سياستها الخارجية ، عندما كسب ريشيليو ثقة الحلفاء ، وتقرر فى مؤتمر إكس لاشابل (١٨١٨) ، على نحو ما عرفنا ، انسحاب جيوش الاحتلال من فرنسا . وكان هذا نصرا دبلوماسيا للوزير

ولكن الانتخابات الجديدة السنوية لم تلبث أن أسفرت عن دخول عناصر جديدة عززت جماعة (الأحرار) فى المجلس . فأجبر هؤلاء ريشيليو على الاستقالة فى ديسمبر ١٨١٨ وعندئذ تولى الوزارة دوق ديكاز ، وهو كسلفه من المعتدلين ، وكان ديكاز مقرباً من الملك وصاحب مهارة برلمانية واتسمت إدارته بطابع الحكمة . وقد اعتمد ديكاز على مؤازرة الأحرار فى المجلس كما وعد(المذهبيون) بتأييده ، فألغى فى أول مايو ١٨١٩ الرقابة على الصحف ، وتقررت حرياتها ، ولكن مقتل دوق دى برى فى ١٣ فبراير ١٨٢٠ سرعان ما أثار ضد ديكاز العناصر المتطرفة ، فحمله المتطرفون ، بسبب أساليبه المعتدلة مسئولية هذا الحادث ولم تلبث أن سقطت وزارته وكان سقوط ديكاز مؤذنا ببداية ذلك التغيير الذى أفضى إلى سيطرة الرجعيين والمتطرفين على شئون الحكم فى فرنسا بشكل أدى فى النهاية إلى انفجار ثورة يوليو ١٨٣٠ .

فقد كان من أثر مقتل دوق دى برى أن اختفت جماعة الوسط من المجلس ، فأصبح المجلس ينقسم الآن إلى فريقين ظاهرين فقط : اليمين من المتطرفين ، واليسار من الدستوريين والأحرار . ووجد المتطرفون أن الوقت غير مناسب ليتولى أنصارهم الوزارة ، ولذلك فقد عهد إلى ريشيليو بتأليف الوزارة الجديدة . وفى عهد ريشيليو أعيدت الرقابة على الصحف ، ثم صدر قانون الانتخاب فى يونيه ١٨٢٠ ، ضيق حقوق الانتخاب لمصلحة الطبقة المتملكة الغنية وذلك بإدخال ما يعرف باسم (التصويت الضعفى) Double Vote . فقد رفع عدد النواب من ٢٥٨ إلى ٤٣٠ على أن ينتخب الناخبون النواب فى الأقاليم وعدد هؤلاء (٢٥٨) ، ثم يعود الناخبون أنفسهم ممن يدفعون أكثر الضرائب فى أقاليمهم وهم ربع عدد الناخبين ، فينتخبون من جديد العدد الباقى من النواب ، أى (١٧٢) نائباً ، وبذلك يكون هذا الربع من عدد الناخبين قد اشترك مرتين فى عملية الانتخاب ، أي أدلى بصوته مرتين . وصار لذلك ممثلا تمثيلا ضعيفاً فى مجلس النواب .

وقد ترتب على هذا النظام إذاً أن دخلت بعد حادث مقتل دوق دي برى أكثرية متطرفة إلى مجلس النواب، لم تكن ترضى عن « اعتدال » ريشليو، فلم تلبث أن اضطرته إلى الاستقالة فى ديسمبر ١٨٢١ . فألف الوزارة الجديدة زعيم المتطرفين الكونت دى فيليل الذى استمر فى الوزارة سبع سنوات من عام ١٨٢١ إلى ١٨٢٧ ، واستطاع أن ينفذ برنامج المتطرفين الذى سبق وصفه .

وزارة فيليل :

كانت سياسة فيليل رجعية بحتة ، ولكنه اتبع فى تنفيذها أساليب دلت على المهارة والحنكة ، وكانت تختلف عن تلك التى سببت إخفاق المتطرفين فى سنة ١٨١٦ ، ذلك أنه لم يشأ إزعاج البلاد بإظهار تطرفه ، بل عمد إلى اتباع سبيل التؤدة والاعتدال الظاهر فى تنفيذ سياسته ، حتى وصفه جيزو برجل الاعتدال فى حزبه . ومع ذلك ففى رأى كثيرين ، أن فيليل كان مخطئاً عندما قرر المضى فى سياسة رجعية، نصيبها الإخفاق لا محالة ، وهو الرجل الذى اشتهر بأساليبه الإدارية الحكيمة وبدربته السياسية : وسواء أخطأ فيليل أو لم يخطىء فى تفهم « نفسية » أمته وإدراك ميول الشعب وعواطفه الحقيقية ، فالثابت على كل الأحوال أنه كان مصمما على المضى فى تجربته الرجعية مهما كانت النتائج . ولقد اعتمد فيليل فى ذلك على قوة الكنيسة ، وقوة المصالح المادية ، يستخدم التربية الدينية كأداة للدعاية (البروبجندا) السياسية ولاستئصال ذكريات الثورة وبذر بذور المبادىء التى يستند إليها نظامه السياسى ، ويستخدم (قوة المصالح المادية) فى استمالة الرأى العام وتحويل الشعب من الشئون السياسية إلى الاهتمام بالسعادة المـــادية ، وقد شرع فيليل ينفذ هذا البرنامج خطوة لخطوة وبكل حذر واعتدال وحكمة ؛ وكاد يكون النجاح نصيبه ولا شك ، لولا طغيان المتطرفين ،

والانقسام الذى حدث فى صفوف حزبه ، مما أفسد عليه سياسته فى النهاية .

نفذ فيليل إذاً سياسته تدريجياً ؛ فشدد الرقابة على الصحف (١٨٢٢) ؛ وفرض ضرائب عالية على الواردات إرضاء لأصحاب المصانع الأغنياء ؛ وأعطى الكنيسة حق الإشراف على التربية والتعليم . ولقد كان ظاهرا عند وصول فيليل إلى الحكم أن لامفر من اتخاذ إجراءات صارمة ضد « الثورة » وأنصارها بسبب انتشار الجمعيات السرية وكثرة المؤامرات التى تدبر لإثارة العصيان فى الجيش . فقد ألقى القبض على بعض المتآمرين من العسكر فى (لاروشيل) ، واتضح أنهم ينتمون إلى جمعية الكاربوناري السرية Charbonnerie — على غرار جمعية الكاربونارى التى دبرت الثورة فى إيطاليا عام ١٨٢٠ — وحدث هذا فى وقت اندلعت فيه الثورة فى إسبانيا أيضاً واضطر فيليل ، كما سبقت الإشارة إليه — إلى إنشاء ذلك (الكردون الصحى) على الحدود بين إسبانيا وفرنسا بحجة منع انتقال وباء الكوليرا المنتشر وقتئذ فى إسبانيا . وعندما نجح الغزو الفرنسى فى إسبانيا (فى مارس سنة ١٨٢٣) تدعم انتصار أحزاب اليمين فى مجلس النواب ، فرفع فيليل إلى مرتبة النبلاء سبعة وعشرين نبيلا جديدا تعزيزاً لمركز الحكومة فى مجلس الأعيان ، ولإضعاف الأكثرية « الحرة » فى هذا المجلس واستصدر قانوناً للانتخاب (١٨٢٣) جعل مدة مجلس النواب سبع سنوات بدلا من خمس فيتجدد سُبع أعضاء المجلس فقط كل سنة بدلا من خمس أعضائه . وفى سنة ١٨٢٤ عظم نفوذ (المتطرفين) فى مجلس النواب حتى أعاد هذا المجلس بتطرفه إلى الأذهان ذكرى مجلس ١٨١٥ « المنقطع النظير » ولذلك فقد سمى « بالمجلس الذى عثر عليه ثانية »[1] . وفى ١٦ سبتمبر ١٨٢٤ توفى لويس الثامن عشر ، وتولى من بعده أخوه الكونت دارتوا باسم الملك شارل العاشر .

---

(1) Chambre Retrouvée

وكان الملك الجديد عظيم الاعتقاد بأن للملوك حقا مقدسا فى الحكم ، ثم إنه كان صاحب ميول شديدة نحو الأكليريكية ، (أى لتأييد الكنيسة) ، حتى صار الملكيون يعرفون الآن باسم (حزب القساوسة Parti-Prêtre) . ولم يكن من المنتظر ، وقد ناهز الملك السابعة والستين من عمره أن يتخلى عن معتقداته أو أن ينحرف عن ميوله . ولذلك فقد استطاع فيليل الذى بقى فى رياسة الوزارة أن ينفذ برنامج الملكيين المتطرفين بحذافيره . وكان أهم ما حدث تعويض ، المهاجرين ، الذين خرجوا إلى المنفى فى عهد الثورة وحاربوا فى صفوف الأعداء ضد فرنسا ، بمبلغ جسيم من المال (أربعين مليون جنيه) ، وضعفت مقاومة الأحرار ، فى المجلس فكان عددهم لا يزيد على العشرين . ومع ذلك فقد ضم الأحرار ، إلى صفوفهم طائفة من أكفاء الرجال فى فرنسا . ثم انحاز شوتوبريان إلى جانبهم بعد أن أخرج من سفارة لندن بعد اعتلاء شارل العاشر العرش . فصار يمد بالمقالات جريدة اليمين المعتدلة (جورنال دى ديبا) ، وكانت هذه الصحيفة قد انتقلت نهائيا إلى صف المعارضة فى عهد شارل العاشر . ووضعت خدماتها تحت تصرف جماعة الأحرار . ولما كانت سياسة التحالف بين (المذبح والعرش) التى جرى عليها فيليل قد أيقظت مخاوف الأمة . وتركزت المعارضة الحرة ضده فى مجلس الأعيان ، فقد عمد فيليل من أجل التغلب على هذه الصعوبات إلى « خلق » ستة وسبعين نبيلا جديدا فى سنة ١٨٢٧ . ثم إنه بادر بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة .

ولكن نتيجة الانتخابات جاءت على خلاف ما كان يرجوه ، فاستطاع الأحرار أن يؤلفوا أكثرية معارضة فى المجلس الجديد ، وعندئذ اضطر فيليل إلى الاستقالة بعد حكومة دامت سبع سنوات كانت سياستها فى أثنائها ناجحة إجمالا : تقدم مادى فى الداخل ، ونجاح فى السياسة الخارجية فى الحملة الأسبانية ، وفى انتصار نفارين .

وبعد شهر من استقالة فيليل ، اضطر شارل العاشر إلى قبول وزارة « معتدلة » فألف الكونت دى مارتنياك Martignac الوزارة الجديدة ؛ وكانت غايته الاعتماد على أحزاب الوسط فى الحكم ، ولكنه فشل فى استمالة الأحرار والمعتدلين ، ولم ينل تأييد الملكيين المتطرفين ، كما أن الملك وجده « معتدلا » أكثر مما ينبغى ، فاتحدت كلمة الأحرار والمتطرفين ضده ؛ وسقطت وزارته فى إبريل ١٨٢٩ .

وزارة بولينياك (Polignac) والتمهيد للثورة :

وكان معنى سقوط مارتينياك إخفاق آخر محاولة فى عهد الملكية الراجعة ، ملكية البربون الشرعية ، من أجل التوفيق بين الملكية وبين الحرية الدستورية . وعندما كلف الملك البرنس جول دى بولينياك بتأليف الوزارة الجديدة ، قابل الرأى العام الفرنسى هذا النبأ بغضب شديد ، لأن بولينياك كان أحد زعماء المهاجرين فى عهد الثورة ، واشترك فى مؤامرة (كادودال) المعروفة لاغتيال نابليون وحكم عليه بالإعدام ، واستبدل السجن بالإعدام بناء على وساطة جوزفين . ثم إن بولينياك كان احتج فى سنة ١٨١٥ ضد الدستور ورفض أن يقسم يمين الولاء له وبقى سنوات طويلة من أقرب المقربين إلى شخص شارل العاشر ، ويؤيد أشد القوانين المتطرفة التى اقترحها شارل وأراد استصدارها .

ولم يلبث بولينياك بمجرد وصوله إلى الحكم أن أعلن عزمه على «إعادة تنظيم المجتمع وإعادة ما كان لرجال الدين من نفوذ وشأن فى أعمال الدولة، وإنشاء ارستقراطية قوية وإحاطة هذه الأرستقراطية بالامتيازات» . ولكن بولينياك ، لم يكن لضعفه وتردده الرجل الذى فى استطاعته حقاً تنفيذ هذا البرنامج الرجعى المتطرف . بل إنه صار يعتمد على كسب الانتصارات الخارجية فى استمالة الأمة إلى تأييد سياسته ، فأرسل حملة إلى الجزائر (فى يوليو ١٨٣٠) كانت ناجحة ، واعتمد على هذا الانتصار ،

فأجرى انتخابات جديدة . ولكن نتيجة هذه الانتخابات جاءت على عكس ما كانت الحكومة تنتظره . ومع ذلك أصر بولينياك على بقاء الوزارة على حالها ، وعلى تعديل قانون الانتخاب وتقييد حرية الصحافة ، وهي مسائل اعتقد بولينياك أنها ضرورية ، حتى يمكن « امتزاج » الأحزاب ، وحتى يمتنع الاصطدام بينها ، الأمر الذى دل ليس فقط على عناده بل وعلى قصر نظره ، لأن الإصرار على المضى فى هذه المسائل ذاتها لم يلبث أن أودى بملكية البربون .

ولم تلبث الحكومة أن شعرت بحرج مركزها عندما أتت الانتخابات بأكثرية معارضة لها فى مجلس النواب . ولم يشأ مجلس الأعيان تأييد الحكومة فى إجراءات من شأنها كما قال هذا المجلس « أن تضع الوزارة فى موقف المعارضة الصريحة والعلنية ضد مجلس النواب » . وعندئذ لم يجد شارل العاشر ووزيره مخرجاً من هذا المأزق إلا بحل المجلس ولما يجتمع بعد، وتعطيل الضمانات التى كفلت للشعب حرياته، بدعوى أن هذه الحريات قد أسيء استخدامها . ولما كانت المادة الرابعة عشرة من الدستور تجيز للملك استصدار « مراسيم » للمحافظة على سلامة الدولة ، فقد نشرت الجريدة الرسمية (المونيتور) Moniteur فى ٢٥ يوليو ١٨٣٠ « مراسيم سان كلو الأربعة المشهورة » ، وكان سان كلو أحد قصور شارل العزيزة لديه ؛ وتعلن حل مجلس النواب ، وإدخال تغييرات على قانون الانتخاب (من ذلك إنقاص عدد النواب إلى مائتين وخمسين نائباً) ؛ ودعوة الهيئة التشريعية للاجتماع يوم ٢٨ سبتمبر ، ثم تقييد حرية الصحافة . ولم يكن هناك أى شك فى عدم قانونية المرسومين الخاصين بإدخال التغييرات على قانون الانتخاب ، وتقييد حرية الصحافة . وكان تعليق السفير الانجليزى فى باريس لورد ستيورات دى روثزاى Rothesay ، أن الحكومة قد استصدرت هذه المراسيم كوسيلة تقيس بها قوتها إزاء قوة خصومها .

ثورة يوليو ١٨٣٠ :

وبمجرد ذيوع نبأ هذه المراسيم الأربعة نزلت أسعار الأوراق المالية، واحتج عليها كبار العلماء ، فأثارت الملكية القديمة ضدها — على حد قول لويس بلان — عداء المال والعلم من البداية . فتوقف المصرفيون فى باريس عن إجراء عمليات الخصم ، وتعذر على أصحاب الصناعة الحصول على المال أو الاقتراض ، وطفقوا يخرجون من مصانعهم العمال فى أعداد كثيرة . وعلى ذلك فإنه سرعان ما أقيمت المتاريس فى شوارع باريس ، ووقع الاصطدام بين العمال والجنود ، وسفكت الدماء . وعندئذ تسلح أعضاء (الحرس الأهلى) القديم ، وكان هذا الحرس قد انحل منذ عام ١٨١٨ — فاحتلوا مبنى أوتيل دى فيل ، كما استولى الثوار على مكاتب الحكومة ودواوينها وامتنع عن الحكومة المال (٢٨ يوليو) . وكان أكثرية الثوار من الجنود القدامى وأعضاء الكاربونارى ، وجماعة الجمهوريين والعمال . وتولى الجمهوريون تنظيم الثورة ، وسيطر البورجوازيون عليها واتحدت كلمة العمال الذين هدفوا إلى أغراض سياسية وحسب ، فلم يطلبوا تغييرات اجتماعية ، وكلمة الممولين ، أصحاب العمل ، فتحالفت — كما يقول لويس بلان — الطبقة الوسطى (البورجوازية) مع الشعب فى هذه الثورة ، وهى التى استمرت حوادثها طوال ثلاثة أيام بتمامها (٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ يوليو سنة ١٨٣٠) . وقد عرفت هذه باسم (الأيام المجيدة الثلاثة [١]) .

وفى يوم ٢٨ يوليو اجتمع ثلاثون عضواً من أعضاء المجلس المنحل فى منزل المصرفى الغنى كازمير بريبه Casimir Périer ، وكان يكره الفوضى و « حكم الغوغاء » ، وتقرر تأليف حكومة مؤقتة اتخذت مقرها فى مبنى (أوتيل دى فيل) ، وعرضت رياسة الحرس الأهلى على لفاييت رجل

---

(1) Trois Glorieuses.

الثورة القديم ، وقبل لفاييت المنصب ، وعرض التاج على (لويس فيليب) دوق أورليان ، وعبثاً حاول شارل العاشر إصلاح الخطأ الذى ارتكبه ، فسحبت الحكومة المراسيم الأربعة فى ٢٩ يوليو ، ولكن هذا الإجراء جاء متأخراً كما لم تفلح محاولة أخرى عندما أراد شارل العاشر التنازل لصالح حفيده ابن دوق دى برى Berry وهو دوق دى بوردو Bordeau . فدخل لويس فيليب إلى باريس ، وركب إلى مبنى أوتيل دى فيل مرتديا حلة جنرال ويحمل شارة الثورة المثلثة الألوان ، وظهر على الشرفة وإلى جانبه لفاييت وتعانق الاثنان وسط هتافات الجماهير المحتشدة. وحينئذ لم يجد شارل العاشر مناصاً من مغادرة فرنسا ، فترك سان كلو فى ٣ أغسطس إلى فرساى ، ومنها إلى نورماندى فوصل إلى شربورج فى ٤ أغسطس ١٨٣٠ ومن هناك حملته وحاشيته سفينتان إلى إنجلترة ، حيث عاش بها مدة (فى أدنبره باسكتلندا) ثم انتقل إلى النمسا (إلى براج ثم إلى جوريتز Goritz) وقد توفى بها سنة ١٨٣٦ .

نتائج ثورة يوليو :

ولثورة يوليو أهمية كبيرة فى تاريخ فرنسا ، ولو أنه كان يبدو أن هذه الثورة فى ظاهرها لم تحدث تغييرات جوهرية ، فقد بقيت (الملكية) نظاماً للحكم بالرغم من إقصاء البربون عن العرش ، بل إن العرش انتقل إلى أسرة أورليان ، وهى فرع من أسرة بربون ذاتها ، وهذا مع العلم بأن الجمهوريين هم الذين نظموا الثورة وتسلموا زمامها ، وهم الذين تألفت منهم الحكومة المؤقتة فى (أوتيل دى فيل) ، وكانوا يعتبرون الثورة عملا لايتحدون به فقط ملكية بربون ، بل وكل أوروبا التى كانت أرغمتهم على قبول الإهانة الوطنية فى عام ١٨١٥ . ومع ذلك فقد تعذر على الجمهوريين تحقيق مآربهم ، لأن الظروف التى أفضت الى زوال حكم البربون وسقوط ملكيتهم ، جعلت من المتعذر بل ومن المستحيل إقامة الجمهورية فى فرنسا ، لأن

أوروبا فى عام ١٨٣٠ كانت ولا شك تفسر إنشاء الجمهورية بأنه عمل عدائى تقصد فرنسا أن تتحداها به ، ولا يمكن أن ترضى أوروبا به ، وهى لا تزال تذكر حوادث ١٧٨٩ . ولذلك فقد كان من المتوقع إذا أنشئت الجمهورية أو يعمد (الحلفاء) القدامى إلى اتخاذ خطوات حاسمة لدفع شرور هذا الخطر بكل سرعة . وأمام هذه الاعتبارات كان كل ما استطاع الجمهوريون أن يفعلوه إذاً هو الاحتجاج على إعادة النظام الملكى . وفى هذه الظروف تمكن الأحرار فى المجلس - الذى كان شارل العاشر أعلن حله ، ثم اجتمع الآن من تلقاء نفسه — من إنشاء نظام للحكم فى البلاد يتفق مع رغباتهم ، وذلك بابتداع حل وسط يضمن استمالة الدول الأوروبية بالإبقاء على نظام الملكية فى فرنسا ، واستمالة العناصر الديمقراطية التى تتألف منها الطبقة المتوسطة (البورجوازية) بتقديم الضمان الكافى ضد عودة الأرستقراطية إلى الحكم من جهة ، وضد انتصار الاشتراكية العمالية من جهة أخرى . أما هذا الحل الوسط فكان عرض التاج الفرنسى على (لويس فيليب) الذى اشترك مع الثورة فى معاركها (فى فالمى وجيماب ونرويندن) وابن فيليب المساواة الذى أعدمته الثورة فى سنة ١٧٩٣ .

وزيادة على ذلك فإن ثورة يوليو لم تفشل فقط فى إزالة الملكية ، بل أخفقت كذلك فى إدخال تغييرات واسعة على الدستور نفسه ، ولم تحقق « سيادة الأمة » . فقد اهتم مجلس النواب قبل دعوة لويس فيليب للحكم بإعداد دستور جديد حتى يقسم الملك يمين الولاء له عند تنصيبه ، ولم يكن هذا الدستور الجديد فى الحقيقة إلا دستور عام ١٨١٤ مع تعديلات بسيطة تناولت المواد التى سببت المتاعب فى الماضى . فعدلت المادة الرابعة عشرة بشكل يجيز للملك استصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ القوانين ، ويمنعه فى الوقت نفسه من وقف القوانين أو تعطيلها . وكذلك لم يعد اقتراح القوانين من حق الملك وحده بل صار المجلسان (النواب والأعيان) يتمتعان بهذا الحق أيضاً ، ثم جعلت جلسات مجلس الأعيان علنية مثلها فى ذلك مثل جلسات مجلس

النواب . وبدلا من النص على الكاثوليكية ، أصبح الدين الذى تعتنقه أكثرية الفرنسيين هو دين الدولة الرسمى . ثم نص الدستور على عدم عودة الرقابة على الصحف بتاتاً . وبمقتضى المادة السابعة والستين صار علم الدولة ثم شارتها ، علم الثورة المثلث الألوان ثم شارة الثورة المعروفة (الكوكارد) Cocarde . وزيادة على ذلك فقد اختفت من الدستور الجديد ، تلك المقدمة التى اشتمل عليها دستور ١٨١٤ والتى أيدت نظرية حق الملك المقدس فى الحكم ؛ وذكرت أن إعطاء الدستور كان منحة من الملك لشعبه ، ثم أنقص سن الناخب إلى خمس وعشرين والنائب إلى ثلاثين ؛ ونص الدستور على أنه لا يمكن أن يتم تغيير فى قواعد الانتخاب إلا بقانون ، وذلك لضمان عدم تعطيلها ، ثم صدر قانون بقواعد الانتخاب الجديدة فى ١٨٣١ ظل معمولا به حتى عام ١٨٤٨ ، ألغى بمقتضاه (التصويت الضعفى) ، ووسع حق الانتخاب حتى يشمل الذين يدفعون مائتى فرنك ضرائب عقارية بدلا من ثلاثمائة فرنك وأنقصت الضرائب إلى مائة فرنك فقط فى حالة المحامين والأطباء والقضاة والأساتذة ومن إليهم . وأما النواب فصاروا يدفعون خمسمائة فرنك ضرائب بدلا من ألف فرنك . وبذلك ضوعف عدد الناخبين تقريباً ، أى صاروا مائتى ألف ناخب . وكان عدد سكان فرنسا حسب تعداد سنة ١٨٣١ اثنين وثلاثين مليوناً ونصف مليون نسمة . ومن هؤلاء المائتى ألف كان يتألف جزء البلاد القانونى Pays Legal ، أى ذلك الجزء من الأمة الذى كان يتمتع بحق الانتخاب والنيابة .

وظاهر من هذا أن ملكية يوليو كانت تعتمد على طبقة أصحاب الأملاك ، أى الطبقة المتوسطة الغنية (أرستقراطية المال) ولقد ظلت البورجوازية تتمتع بالسلطة وتحتكرها طوال عهد هذه الملكية . وهكذا وجد أولئك الذين اشتركوا فى ثورة يوليو ، والذين أرادوا على وجه الخصوص توسيع حقوق الانتخاب ، وخصوصاً العمال الذين حرموا السلطة السياسية أنهم قد خدعوا فى آمالهم وأغراضهم . وكان اعتماد ملكية يوليو على الطبقة

المتوسطة (البورجوازية) وعلى جماعة اليمين من هذه الطبقة ، وهم أصحاب سياسة « الجود » من عوامل ضعف هذه الملكية التى سميت بملكية يوليو ، نسبة إلى الثورة التى كانت سبباً فى وجودها ، ثم أن ذلك كان أيضاً السبب فى إشعال الثورة التى أودت بهذه الملكية (ملكية يوليو) ذاتها فى النهاية .

ملكية يوليو : عوامل ضعفها :

ولقد تعددت العوامل — إلى جانب الاعتماد على طبقة البورجوازى وعلى أصحاب سياسة « الجود » — التى سببت ضعف ملكية يوليو وأدت إلى زوالها . وكان من أخطر هذه العوامل ، تلك التى ارتبطت بنشأتها ونجمت من البحث فى طبيعة تكوينها عندما صار يتناقش كثيرون فيما إذا كان لويس فيليب يحكم مستنداً إلى حق الملوك المقدس فى الحكم ، أو إلى رغبة وإرادة الشعب الممثلة فى نوابه ، وواضح أن ملكية يوليو — وهى وليدة الثورة — ما كانت تستند إطلاقاً إلى حق الملوك المقدس في الحكم ، بل لعله كان من حسنات ثورة يوليو أنهـا بنجاحها قد قضت نهائياً على أية إدعاءات من جانب الملوك أن لهم حقوقاً مقدسة فى الحكم ؛ كما أن هذه الثورة قد أطاحت بمبدأ الشرعية الذى أيده مؤتمر فينا وتمسك به المتطرفون الملكيون ، وهو المبدأ الذى كان من نتيجة تمسك البربون به وببرنامج المتطرفين المبنى على أساس الشرعية عموماً ، ليس سقوط ملكية البربون ذاتها فحسب ، بل واختفاء برنامج المتطرفين كذلك من حياة الأمة السياسية بل إن ثورة يوليو من هذه الناحية إنما تعتبر مكملة لثورة ١٧٨٩ على أساس تأييد مبادىء المساواة ، والعلمانية Secularism ، والحرية والدستور .

ومما يؤيد عدم إمكان ملكية يوليو أن تعتمد على حق الملوك المقدس فى الحكم ، أن هذه الثورة (ثورة يوليو) لم تقبل دوق بردو Bordeau ابن دوق برى وحفيد شارل العاشر وارثاً للعرش ، بل اختارت لاعتلائه لويس فيليب ، من فرع الأسرة الآخر (أورليان — بربون) ، ومع ذلك

فقد تساءل كثيرون إذا كان يعني اعتــــلاء لويس فيليب العرش في هذه الظروف أن السيادة قد صارت متركزة في الشعب . وذلك رأى أخذ به فريق ، على اعتبار أن شعب فرنسا هو الذي « انتخب » من الوجهة العملية الملك لويس فيليب وكان في استطاعته وبملء حريته أن ينتخب ملكا آخر غيره ؛ وزيادة على ذلك فإن الشعب الذي انتخبه في إمكانه كذلك أن يعزله أو يبعده من الحكم . وأما الذين خالفوا هذا الرأى فكانت حجتهم أن التشبث بهذا الكلام معناه أن ملكية يوليو ليست في حقيقة الأمر إلا « جمهورية » في حين أن « الجمهورية » كنظام للحكم قد رفضت تماماً ، ولو أن أحداً لا ينكر في الوقت نفسه ــ كما قالوا ــ أن مركز ملكية يوليو مركز « خاص » لأن أساس النظام الجديد كان عبارة عن عقد أو ميثاق الملك والأمة ، وكلاهما يتمتع بقسط من « السيادة » ولذلك فكلا الطرفين ضرورى للآخر ، ويكملان بعضهما بعضاً ، ولم تعترف فرنسا اعترافاً مطلقاً بنظرية سيادة الشعب أو سيادة الملك الكاملة ، بل إن امتزاج السيادتين الكامل والذى لا مفر منه ، هو أساس الدولة . وقد أفصح لويس فيليب نفسه عن نظرية الملكية هذه ، عندما قال « إنه يملك بفضل من الله وبناء على إرادة الأمة » . وهكذا كان الأساس القانونى الذى استندت إليه ملكية يوليو أساساً غير ثابت ، ومن أول الأمر موضع مناقشة كبيرة .

وثمة عامل آخر من عوامل الضعف ، هو أن ملكية يوليو لم تكن لها سيطرة موطدة في داخل البلاد وهيمنة تامة على شئونها . ومرد ذلك إلى أن الذى فصل في سنة ١٨٣٠ في مصير فرنسا كان مجلس النواب . وهو مجلس سبق أن حله شارل العاشر ولكنه اجتمع من تلقاء نفسه لتقرير مسألة إعطاء التاج إلى لويس فيليب ، فلم يكن اجتماعه إذاً قانونياً . أضف إلى هذا أن الذين اشتركوا في بحث هذه المسألة كانوا (٢٥٢) عضواً فقط من (٤٣٠) ، وأن الذين أعطوا أصواتهم في صالح لويس فيليب كانوا

(٢١٩) ، أى أنه كان مشكوكا فى مركز هذه الملكية من الناحية القانونية من البداية . وقد نجم من ذلك أن ملكية يوليو فرغت كل جهودها للعمل على توطيد مركزها ، ووجهت معظم نشاطها لبسط سيطرتها على الشعب الفرنسى ودعم وجودها . وأما محك هذه السيطرة ، أو ضمان هذا الوجود فكان متوقفاً على مقدار احترام الشعب للملكية نشأت فى ظروف ثورية وتشكلت لسبب جوهرى هو الرغبة فى عدم استعداء الدول الأوروبية ضد فرنسا إذا أعلن الجمهورية أولئك الجمهوريون الذين قادوا ثورة يوليو وأشرفوا على تنظيمها . ولذلك لم تكن ملكية يوليو ذات أصول بعيدة أو تعتمد على تقاليد عتيقة تفرض احترامها على الشعب ؛ بل كانت تستمد بقاءها من رغبات الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الغنية ، وتعتمد فى حياتها على تعضيد هذه الطبقة لها ؛ وكان إنشاؤها نتيجة لاعتبارات عملية بحتة ، فى حين أنها محرومة من السمعة الجيدة ، التى تضفى عليها عظمة الملك وأبهته . وقد أظهر مترنخ حقيقة هذا الوضع فى قوله : « إن لويس فيليب وجد نفسه عند اعتلاء العرش فى مركز لا يمكن الاحتفاظ به ، لأن الأساس الذى قام عليه سلطانه لم يكن سوى نظريات جوفاء وحسب ، بينما يفتقر عرشه إلى تأييد ذلك الاستفتاء الذى استندت عليه جميع الحكومات التى تشكلت بين عامى ١٧٩٢ ، ١٨٠١ ، كما أن عرشه يفتقر كذلك إلى التأييد المستمد من الحق التاريخى ، وهو حق استندت عليه ملكية بربون الراجعة ، ثم أن عرشه يفتقر أيضاً لقوة الشعب التى تستند عليها الجمهورية ، والانتصارات العسكرية التى تستند عليها الامبراطورية ، ثم للعبقرية والسلطان اللذين تمتع بهما نابليون ، والمبدأ الذى أيد (حقوق) البربون . وعلى ذلك فإن استمرار هذه الملكية وبقاءها سوف يعتمد على سير الحوادث وتقلبات الظروف » .

حقيقة بقيت واستمرت ملكية يوليو أكثر مما قدر لامبراطورية

نابليون أو لملكية البربون الراجعة أن تبقيا ، ولكن ذلك كان بقاء محفوفا بالمخاطر وتحدق به الصعوبات من كل جانب ، بل وكان لهذا السبب نفسه من العوامل التي مهدت لسقوط هذه الملكية . ومن أشد هذه المخاطر ، وأقسى الصعوبات التي صادفتها ملكية يوليو ، كان وجود الأعداء «الخارجيين» الذين أنكروا عليها حق البقاء نفسه ، ثم وجود الانقسام في صفوف أنصار هذا النظام الجديد الذين اختلفت آراؤهم بشأن السياسة التي وجب على ملكية يوليو اتباعها في الداخل والخارج معا .

أما الأعداء «الخارجيون» فهم «الشرعيون» الذين يطالبون بالعرش لدوق دي بردو (هنري الخامس) ، ابن دوق بري وحفيد شارل العاشر ، والذين اعتبروا لويس فيليب مغتصبا سرق التاج من صاحبه الشرعي ، دوق بردو . وتولى زعامة هذه الجماعة أرملة دوق بري ، كارولين ابنة فرنسوا الأول ملك نابولى ، والتي أدارت المعارضة القوية من منفاها في انجلترة ، واعتمدت في نشاطها على أن الدول سوف تقبل على تأييدها دفاعاً عن مبدأ الشرعية الذي تستند عليه حكوماتها ، كما أنها اعتمدت على قوة الحزب البربوني في فرنسا ذاتها ، وقد اعتقدت دوقة دي برى أن لهذا الحزب قوة يعتد بها في البلاد . ثم إنها كانت متيقنة من مؤازرة رجال الدين والنبلاء ، ومن تأييد إقليم فندية الذي اشتهر أهله بولائهم للبربون دائما . ولقد عظم أملها في النجاح لدرجة أنها أعدت مقدماً دستوراً لإعلانه بمجرد عودة ابنها (هنري الخامس) إلى عرش آبائه ، وكانت لا تفتأ تتأهب للعودة إلى فرنسا .

وإلى جانب هؤلاء الشرعيين ، كان هناك «الجمهوريون» ، وبعض هؤلاء من الطبقة البورجوازية ، والبعض الآخر من العمال ، ويطالبون جميعهم بحق الانتخاب العام . وهؤلاء الجمهوريون الذين استطاع لفاييت أيام الحكومة المؤقتة أن يجذبهم لإقامة ملكية يوليو بعد أن أكدلهم أنها

سوف تكون «أفضل أنواع الجمهوريات» المعروفة ، ثم تبين للجمهوريين بعد ذلك أنهم خدعوا . فكان نشاطهم إلى جانب نشاط الشرعيين مصدر خطر كبير على ملكية يوليو .

ولقد تعرضت هذه الملكية كذلك لنقمة جماعة (الوسط اليسارى) الذين يحتقرون ، الموقف الوسط ، (Juste Milieu) ، ودأبوا على مهاجمة الحكومة . كما كانت هناك بين العمال عناصر اشتراكية ، خصوصا تحت زعامة (برودون) وهو من العمال ، وصاحب الكتاب ، المعروف (ماهى الملكية ؟) ، ثم لويس بلان الصحفى البورجوازى . وكانت الدعاية الاشتراكية منتشرة بين جمعيات سرية عديدة فى فرنسا . أضف إلى هذا ذيوع الأسطورة النابليونية التى روج لها البونابرتيون دائما منذ ١٨١٥ ، وتدفقت المطبوعات التى روجت كذلك لهذه الأسطورة ، ومن أهمها مذكرات (لاس كاسيس) Las Cases المشهورة ، عن سنت هيلانة ، الجزيرة التى نفى بها الإمبراطور نابليون ، وقد نشرت هذه المذكرات بين سنتى ١٨٢١ ، ١٨٢٣ ولم تنل وفاة ابن نابليون ، دوق دى رشتاد Reichstadt فى سنة ١٨٣٢ من قوة هذه الدعاية ، بل إن (تيير) ، ولم يكن بونابرتيا لم يلبث هو الآخر أن ساعد على ترويج الأسطورة النابليونية عندما كتب تاريخه المشهور عن القنصلية والإمبراطورية ، وظهر الجزء الأول منه فى سنة ١٨٤٥ .

ولقد تعرضت ملكية يوليو لأخطار أخرى كذلك ، كان مصدرها هذه المرة وقوع الانقسام فى صفوف مؤيدى هذه الملكية أنفسهم . فقد انقسم هؤلاء فريقين : فريق أصحاب الحركة والتقدم ، وفريق الجمود والمقاومة من المحافظين ، وكان على رأس الحركيين والتقدميين ، لافيت Lafitte وهو من أغنياء المصرفيين فى باريس ، ثم لفاييت . وكان من رأى هذا الحزب أن ثورة يوليو ١٨٣٠ لم تنته بمجرد اعتلاء لويس فيليب العرش بل هى باقية ، ومستمرة ، وطالبوا فى برنامجهم الداخلى بإجراء عدة إصلاحات

ذات صبغة ديمقراطية ، على أن يتم الإصلاح تدريجيا ، دون سرعة ثورية . وفى الخارج أرادوا مساعدة الشعوب التى قامت بالثورة ضد سوء الحكم فى بلجيكا وبولندة وإيطاليا ، حتى إذا غدت فرنسا متمتعة بنظم أكثر ديمقراطية فى الداخل ، وأيدت الحركات الديمقراطية فى الخارج تسنى لها حينئذ تحت رعاية الأحرار (من البورجوازية دائما) أن تستعيد ذلك المركز الذى كفلته لها الثورة الكبرى (فى سنة ١٧٨٩) .

أما حزب الجمود من جماعة المحافظين فكان زعمائه كازمير بريه ، وجيزو ، ودوق دى بروجلى . وهذه الجماعة اعتقدت أن ثورة يوليو ١٨٣٠ قد انتهت ، وذلك بمجرد أن قبل لويس فيليب الدستور المعدل (٩أغسطس سنة ١٨٣٠) واعتلى العرش . وكان فى رأيهم أن ثورة يوليو أحلت ملكا يريد المحافظة على النظام البرلمانى كما تأسس فى سنة ١٨١٤ محل ملك آخر كان يريد القضاء على هذا النظام ، أى أن ثورة يوليو كانت ثورة شعبية قامت لتمنع حدوث ثورة ملكية . ثم إن هدف هذه الثورة إنما هو المحافظة على الأنظمة الموجودة ، وليس المقصود منها توسيع هـــذه الأنظمة فى اتجاه ديمقراطى . وفى رأيهم أخيرا أن الواجب على فرنسا أن تعمل لتستعيد حياتها الطبيعية من غير إبطاء وأن تقضى على الهياج الثورى حتى تهدأ النفوس ولا يسود القلق دوائر الأعمال .

ومع ذلك فقد كان مصير الملكية متوقفا لدرجة بعيدة على الطريق الذى سوف يسلكه فى إدارة شئون الحكم . ولقد فضـــل لويس فيليب الاعتماد على حزب المحافظين أو الجموديين ، ولو أنه لم يستطع فى بادىء الأمر أن يقطع كل صلته بحزب الحركة والتقدم . ولذلك فقد ظل الملك منذ أن استقام له الأمر يشكل وزارات « تجريبية » من الحزبين ، ولكن هذه الوزارات الائتلافية ، بسبب طبيعة تكوينها نفسه عجزت عن السير على سياسة واضحة متماسكة . مما ترتب عليه استمرار هياج الخواطر فى باريس ، ومطالبة الجماهير بإعدام وزراء شارل العاشر الذين كانوا نصحوه

باتخاذ الإجراءات الأوتقراطية التى سببت الثورة ، وهاجم الدهماء فى شوارع باريس ، أنصار « الشرعيين » فنجم عن هذا كله أن ركدت الأعمال ، وتعطل الصناع الذين غادر منهم حوالى مائة وخمسين ألفا باريس للبحث عن عمل فى جهات أخرى ، وتزعزعت الثقة فى الحكومة ، فنزلت أسعار الأوراق المالية بسرعة ، وشعرت الطبقة البورجوازية بعدم الاطمئنان على مصالحها فانحازت إلى جماعة المحافظين الجوديين ، وبذلك تمهد الطريق أمام هذا الحزب ليصل إلى السلطة . وفى ١٣ مارس ١٨٣١ عهد الملك إلى (كازمير بربيه) بتأليف الوزارة من حزب الجوديين المحافظين وهو الحزب الذى ظل يتمتع بالسلطة ، مع تغييرات طفيفة ، حتى نهاية عهد هذه الملكية .

وزارة كازمير بربيه Périer :

وكان كازمير بربيه رجل حزب الجوديين أو المحافظين الأول ، صاحب ثروة طائلة قاد المقاومة ضد « اليمين » وضد « اليسار » على السواء ، وضمن وصوله إلى الوزارة والحكم مصالح الطبقة المتوسطة (البورجوازية) الغنية أفصح عن برنامجه فى الحكم غداة تأليفه الوزارة — وهو برنامج عمل به حزب المحافظين فى المدة التالية — فأعلن أنه يعتزم المضى فى تنفيذ المبادىء التى جاءت بها ثورة يوليو من غير ضعف ، ودون حاجة للتطرف ، وهى مبادىء — كما قال — تتعارض تماما مع الثورة والعصيان ، ومن شأنها فى الوقت نفسه مقاومة اعتداءات السلطة التنفيذية . فهو يعتبر انتصار الثورة فى يوليو نصرا للقانون ، لأن هذه الثورة أقامت حكومة ولم تنشىء عهداً من الفوضى كما أنها لم تقوض أركان المجتمع ، ولكن الذى تأثر بها كان النظام السياسى وحده فقط . أى أن ثورة يوليو قد هدفت — على حد قوله إلى إنشاء حكومة يجب أن تكون حرة ونظامية فى الوقت نفسه ، ولذلك لا ينبغى أن يصطبغ بالعنف نشاط هذه الحكومة فى الدخل أو الخارج على السواء ، لأن كل دعوة لاستخدام القوة فى الداخل ، وكل تشجيع

للثورات الشعبية فى الخارج لايعدو أن يكون خرقا لمبادىء ثورة يوليو . ووصف (بريبه) القواعد التى تسير عليها سياسة الحكومة الداخلية بأنها استتباب النظام وتنفيذ القوانين واحترام السلطات وعودة الأمن العام إلى نصابه واستقرار الهدوء والسكينة . وقال عن سياستها الخارجية ، إن الواجب يقتضى أن تقوم هذه على القواعد نفسها التى ذكرها ، ثم أنه وضع مبدأ عدم التدخل بمعناه المزدوج ، أى عدم تدخل الحكومة الفرنسية فى جانب الشعوب الثائرة على حكوماتها ، ثم عـــدم تدخل الدول الأوربية فيما يجرى من أحداث وراء حدود كل منها ، وذلك مبدأ يتعارض ــ كماهو واضح ــ مع المبدأ الذى استند (الحلف المقدس) عليه فى نشاطه . وجدير بالذكر أن كازمير بريبه نفسه لم يلبث أن تدخل فى شئون إيطاليا وبلجيكا باسم مبدأ عدم التدخل هذا .

فقد اعتمد كازمير بريبه فى سياسته الخارجية لتعزيز مركز ملكية يوليو ، على إنشاء تفاهم وثيق مع بريطانيا كاد يكون محالفة لعب فى دعم أركانها دوراً كبيراً تاليران الذى خرج من عزلته فى فالنساى Valençay عند حدوث ثورة يوليو ، وقابل الملك يوم ٨ أغسطس غداة موافقة المجلس النيابى على إعطائه التاج . وقد ذكر تاليران أن الحديث فى هذه المقابلة تناول وجهات نظر الدول الأوربية وخصوصاً انجلترة بشأن هذه الثورة ، واعتبار أن انجلترة يجب أن تكون أكثر الدول عطفاً على فرنسا وأوضح ميلا نحوها بسبب الأنظمة السائدة بها والثورات التى حدثت بها . وقبل تاليران السفارة فى لندن ، وظل يشغل منصب السفير هناك حتى شهر أغسطس من ١٨٣٤ وفى أثناء الأزمة البلجيكية عند ثورة البلجيكيين ــ متأثرين بثورة يوليو ــ للانفصال عن هولندة ، وأرادت فرنسا التدخل ، فى ظروف سيأتى ذكرها فى موضعها ، عمل تاليران على بقاء العلاقات الوثيقة مع انجلترة على أساس التعاون معها فى هذه المسألة وفى ريس تدعمت هذه العلاقات كذلك ، ونجح هذا التعاون فى منع بروسيا

من بسط نفوذها على نهر الشلدت ، كما نجح فى تطمين أوروبا إلى أن فرنسا لا تريد من تدخلها الاستحواذ على بلجيكا ، الأمر الذى أيد مركز وزارة بريه ، وملكية لويس فيليب نفسه ، ولو أن هذا الأخير لم يلبث أن أثار غضب الشعب الفرنسى لرفضه التاج الذى عرضه البلجيكيون وقتئذ على أحد أبنائه ، دوق دى نيمور Nemours فى فبراير ١٨٣١ .

ولقد بقى هذا التفاهم الودى بين انجلترة وفرنسا دعامة قوية تعتمد عليها ملكية يوليو ليس فى علاقاتها الخارجية وحسب ، بل وفى مركزها الداخلى كذلك ، إلى الوقت الذى قضى فيه على هـــذا التفاهم بسبب اصطدام مصالح الدولتين فى عام ١٨٤٦ فى مسألة الزواج الإسبانى ، على نحو ما سيأتى ذكره .

وكان سبب التدخل فى إيطاليا قيام الثورة سنة ١٨٣٢ ضد سلطان البابوية فى إقليم روماناً Romagna ، مما جعل البابا جريجورى السادس عشر يطلب نجدة النمسا ، ويرسل مترنخ جيشاً لمساعدته . وعندئذ أرسل (بريه) جيشاً فرنسياً لاحتلال أنكونا فى الأملاك البابوية فى فبراير ١٨٣٢ وقد بقيت القوات الفرنسية فى هذه الجهات كل المدة التى بقيت فيها القوات النمسوية فى روماناً ، أى إلى سنة ١٨٣٨ . وكان لاحتلال أنكونا أعمق الأثر فى أوروبا حيث قد تعزز بفضله مركز ملكية لويس فيليب بين الدول الأوروبية العظمى . ولكن كل هذه الجهود التى بذلها كازمير بريه فى الداخل والخارج أضعفت صحته ، فلم يستطع مقاومة مرض الكوليرا الذى أصيب به وتوفى فى ١٦ مايو ١٨٣٢ .

ومع أن الملك ألف جملة وزارات بعد ذلك من حزب المحافظين الجوديين ، فقد بقيت المبادىء التى وضعها كازمير بريه هى المبادىء التى استرشدت بها هذه الوزارات ، وتتلخص فيما يتعلق بالشئون الداخلية ، فى ضرورة المحافظة على دستور ١٨٣١ ، وعدم إدخال أية تغييرات عليه

أو إجراء إصلاحات ديمقراطية دستورية ، ومعنى ذلك عدم تحقيق رغبات الشعب الفرنسي الذى أراد التمتع بقسط أوفر من الحياة الديمقراطية النيابية، وفى الشئون الخارجية ، قامت على عدم التدخل ، أى عدم إجابة رغبات الشعب الفرنسي كذلك ، وهو الذى أراد التدخل فى صف الشعوب التى كانت تطالب بالحياة الدستورية أو تريد تحقيق الفكرة القومية .

إلا أن التمسك بهذا البرنامج بشقيه الداخلى والخارجى ، كان معناه فى نظر الشعب الفرنسي ، أن ملكية يوليو قد أخفقت فى تبرير وجودها . وبمجرد أن اعتقد الفرنسيون بانعدام المبرر لوجود هذه الملكية ، صار زوال ملكية يوليو مسألة وقت فقط ، ومرتهناً بتطور الحوادث ، ولم يعد هناك مفر من سقوط هذه الملكية فى النهاية .

فترة الاضطراب وعدم الاستقرار الحكومى :

وفى عهد الوزارات التالية كان أول ما عنيت به الملكية ، العمل من أجل الاحتفاظ ببقائها أمام معارضة الشرعيين والجمهوريين الذين تآمروا لقلب ملكية يوليو . وكانت الحكومة استطاعت فى عهد وزارة كازمير بريبه إخماد حركات الشرعيين والجمهوريين بعد حوادث دامية عندما قررت دوقة دى برى العودة إلى فرنسا ، بالرغم من نصيحة أنصارها الذين حذروها من عدم استكمال الاستعدادات اللازمة للثورة ، فنزلت فى الأرض الفرنسية فى فبراير ١٨٣٢ وأرادت تحريك الثورة فى إقليم فنديه فى مايو ، ولكنها أخفقت وقضت الحكومة على الثورة ، ثم ألقت القبض على دوقة دى برى ، ولم تطلق سراحها إلا بعد ضياع هيبتها وزوال أهميتها السياسية . ولم يلبث الجمهوريون بعد وفاة كازمير بريبه أن حركوا الثورة فى باريس فى يونيه عام ١٨٣٢ ، ولكن أحداً من الزعماء لم يشترك فى هذه الحركة ، وامتنع العمال عن المساهمة فيها ، فقضت الحكومة على الثورة بعد قتال استمر طيلة يومين فى شوارع باريس . ولقد كان لهذه الثورة بالرغم من فشلها أهمية

كبيرة باعتبار أنها أول عصيان جمهورى سافر حدث منذ سنة ١٨١٥ ، ولأنها كانت أشد حركات المعارضة التى صادفتها الملكية حتى هذا الوقت .
ولم ييأس الجمهوريون بسبب هذا الفشل ، فقاوموا الثورة فى عدة أماكن ، وكانت أعنف هذه الثورات ، ماحدث فى مدينة ليون وذلك فى عهد وزارة المارشال سولت Soult (وهذه تألفت بعد وفاة كازمير بريبه ببضعة أشهر حاول الملك خلالها أن يحكم من غير وزارة) . أما هذه الثورة فقد نشبت فى شهر أبريل ١٨٣٤ ، واستمرت خمسة أيام ، وكان سببها بعض المشاكل المتصلة بالعمل والعمال ، ثم سريعاً ما اتخذت صبغة سياسية . على أن الحكومة التى قضت على هذه الثورات لم تحاول استمالة العناصر المعادية لها ، أو أن تبحث مشاكل العمال التى كانت من أسباب هذا الاضطرابات ؛ بل وجهت كل اهتمامها لمجرد القضاء على الجمهوريين خصومها السياسيين قضاء مبرماً ، وكان من الوسائل التى لجأت إليها الحكومة لتحقيق هذه الغاية فرض رقابة صارمة على الصحف . ولقد ظلت ملكية يوليو من مبدأ نشأتها وبالرغم من ضمان حرية الصحافة فى دستور ١٨٣١ الذى أعلن كذلك إلغاء الرقابة كلية ، تضطهد الصحف الجمهورية على اعتبار أنها أعدى أعداء النظام الحكومى الجديد ، حتى إنها قدمت لنظر القضاء بين يوليو ١٨٣٠ وسبتمبر ١٨٣٤ أكثر من خمسمائة قضية صحفية ، كما أنها فرضت غرامات مالية فادحة على رؤساء التحرير ، وأودعتهم السجون .

ولقد لقيت جريدة تريبون Tribune على وجه الخصوص — وهى جريدة جمهورية متطرفة فى عدائها للحكومة ، كل عنت وإرهاق ، فقدم أصحابها للمحاكمة ما لا يقل عن مائة وإحدى عشر مرة ودفعوا مائة وسبعة وخمسين ألفاً من الفرنكات غرامة مالية ، ثم تفاقمت هذه المحاكمات بعد الحركات الثورية الفاشلة فى سنة ١٨٣٤ ، وقررت الحكومة تقديم بعض الذين قبضت عليهم فى الاضطرابات الأخيرة وعددهم مائة وأربعة وستون متهماً للمحاكمة أمام مجلس الأعيان بدلا من إتباع نظام المحلفين ؛ واستغرقت

محاكمتهم وقتاً طويلا (من مارس ١٨٣٥ إلى يناير ١٨٣٦) ، فسجن البعض ونفى البعض الآخر ، ولكن لم يلبث أن صدر عفو عام بمناسبة زواج أكبر أبناء الملك ، فأخلى سبيلهم .

وكان من أثر هذه المحاكمات والأساليب الصارمة التى اتبعتها الحكومة مع معارضيها أن أمكن إسكات الجمهوريين مدة طويلة ، ولو أنه كان من أسباب ضعف الجمهوريين كذلك الانقسام الذى حصل فى صفوفهم .

ولقد كان من مظاهر الاضطراب وعدم الاستقرار الحكومى ، ماوقع من حوادث الاعتداء على حياة الملك نفسه ، فقد بلغت هذه ستا بين عامى ١٨٣٥ ، ١٨٤٦ ، كما اكتشفت مؤامرات كثيرة لاغتيال الملك اشترك فيها الجمهوريون .

وكان أفظع هذه المحاولات التى دبرت للاعتداء على حياة الملك ، ماحدث فى ٢٨ يوليو ١٨٣٥ عندما أشعل أحد الكورسيكيين براميل محشوة بالبارود فى أحد شوارع باريس وذهب ضحية هذا الحادث عدد كبير من الباريسيين بينما نجا الملك وأبناؤه بأعجوبة .

على أن هذه المحاولات الإجرامية لم تلبث أن أضعفت من شأن الجمهوريين وقيمتهم ، كما أن الذعر الذى سببته هذه المحاولة الجهنمية ، جعل الحكومة تقرر الانتقام من جميع خصومها بكل شدة ، ومن غير تفرقة ، فاستصدرت فى سبتمبر ١٨٣٥ عدة قوانين لمحاكمة الذين يهددون أمن الدولة أمام محاكم خاصة ، ولصدور الأحكام على المتهمين فى غيابهم . وكان أهم القوانين التى استصدرت (قانون الصحافة) لحماية الملك والدستور والمبادىء الأساسية التى يقوم عليها المجتمع ، وذلك بفرض غرامة مالية كبيرة (من خمسين ألف فرنك) على كل من يدعو إلى العصيان ، ولو كانت دعوته فاشلة أو يقذف فى حق الملك ، أو ينشر الصور الكاريكاتورية أو يجمع التبرعات لدفع الغرامات الموقعة على الصحف ، وغير ذلك . ثم فرضت

غرامة مالية فادحة على كل فرنسي يحاول الدفاع عن أنواع حكومات غير نوع الحكومة القائمة ، أو يعلن تأييده لأسرة مالكة سابقة ، أو يناقش حق الملكية القائمة فى العرش . ثم أعيــدت الرقابة على الرسوم والصور الكاريكاتورية ، والمسرحيات ، ورفعت إلى مائة ألف فرنك قيمة الرسوم التى تدفعها الصحف فى نظير التصريح اللازم لصدورها .

هذه القوانين — قوانين سبتمبر ١٨٣٥ — سرعان ما أغضبت الأحرار والمعتدلين الذين اعتبروا هذه الاجراءات التعسفية ، أمرا لا مسوغ له ، بعد مرور خمس سنوات كانت الصحافة متمتعة فى أثنائها بحرية ظاهرة . ومع أنه كان من الواضح أن حماية الملك والدستور شىء مرغوب فيه ، فإن تعدد هذه القوانين الصارمة ، سوف يؤدى — كما قالوا — إلى زيادة عدد الجرائم بدلا من زوالها .

ومع أن المقصود من هـذه القوانين كان الانتقام من « الشرعيين » و « الجمهوريين » على وجه الخصوص وإلحاق الأذى بهم ، فقد كان « الشرعيون » أصحاب ثراء وغنى ، استطاعت صحفهم أن تدفع الغرامات الفادحة التى وقعت عليها . أما صحف الجمهوريين فقد عجزت عن تدبير المال اللازم ولذلك اختفى أكثرها . وهكذا قاست الصحافة فى عهد ملكية يوليو عنتا وإرهاقا يشبهان ما قاسته فى عهد الملكية الراجعة وشعر الفرنسيون أن الحرية الشخصية لم يعد لها وجود فى عهد هذه الملكية . فكان استصدار هذه القوانين إذاً من عوامل إضعاف ملكية يوليو . ولا يقلل من أهمية هذا الأثر أن الحكومة بفضل هذه القوانين استطاعت أن تشعر بالاطمئنان من ناحية خصومها من جماعتى الشرعيين والجمهوريين ، وأنه لم يعد من المعارضين أمامها سوى جماعة البونابرتيين .

ولم يكن لويس فيليب يشعر بأية مخاوف من ناحية البونابرتيين ، بل على العكس من ذلك كان لا يرى سببا يمنعه من السير فى طريق من المقطوع به

أنه طريق محفوف بالمخاطر على عرشه وذلك عندما طفق يعمل بمحض إرادته على تعزيز « الأسطورة النابليونية » ، حتى يقيم الدليل فى زعمه على أن ملكية يوليو ، مختلفة عن ملكية البربون السابقة فى أنها ملكية وطنية ، ولا تسعى لإخماد بقايا العصر النابليونى وإزالة آثاره ، بل تعتز بالتراث النابليونى وتعده من المفاخر الوطنية . فأتم لويس فيليب بناء (قوس النصر) Arc de Triomphe الذى كان بدأه نابليون ، وأطلق على بعض الشوارع والجسور أسماء المعارك النابليونية ، وزين جدران قصر فرساى بالرسوم التاريخية النابليونية إلى جانب رسوم لويس الرابع عشر ، ثم إن حكومته لم تظهر انزعاجا من المحاولات التى كان يقوم بها ، من أجل استرداد العرش ، لويس نابليون ، ابن ملك هولندة لويس (شقيق نابليون الأول) وهورتنس ابنة الامبراطورة جوزفين .

وكان لويس نابليون يطالب بعرش فرنسا منذ وفاة دوق دى رشتاد ابن نابليون . فقد حاول لويس نابليون تحريك الثورة فى ستراسبورج فى عام ١٨٣٦ ، وعند ما أخفق قبضت عليه الحكومة ولكن بدلا من محاكمته ، أذنت له بالإبحار إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ومع أن لويس نابليون عاد فى السنة التالية إلى سويسرة ثم انتقل منها إلى انجلترة ، وظل يعمل دائما لإحياء ذكرى عمه الإمبراطور نابليون فقد طلب لويس فيليب موافقة الحكومة الإنجليزية على نقل رفات نابليون من سنت هيلانة إلى باريس ، حتى يرقد الإمبراطور كما كتب فى وصيته على ضفاف السين وسط الشعب الفرنسى الذى أحبه نابليون حبا عظيما . وفى ديسمبر ١٨٤٠ احتفلت الحكومة بنقل رفات الإمبراطور إلى مرقده الأخير تحت قبة الأنفاليد . فأذكى هــذا العمل « الأسطورة النابليونية » . وكان قد انتهز لويس نابليون الفرصة لجدد محاولته ونزل فى ستين من أنصاره بالقرب من (بولونى) على الشاطىء الفرنسى فى ٦ أغسطس ١٨٤٠ ، ولكنه فشل ، فقدم إلى المحاكمة فى هذه المرة أمام مجلس

الأعيان وحكم عليه بالسجن فى قلعة (هام) مدة حياته ، وبقى بها ست سنوات إلى أن تمكن من الفرار سنة ١٨٤٦ . ولكن خطر البونابرتيين كان قد زال « مؤقتاً » قبل ذلك بمدة طويلة .

وكل هذه ولا شك كانت عوامل ضعف تنال من كيان ملكية يوليو . ومع ذلك فقد كان عجز الملك عن تأليف حكومة برلمانية ثابتة ، وبالتالى عدم الاستقرار الحكومى ، من أكبر أسباب ضعف هذه الملكية وزوالها فى النهاية .

فقد بلغ عدد الوزارات التى تشكلت خلال عشر سنوات (١٨٣٠ — ١٨٤٠) عشر وزارات ، كان رؤساؤها من المحافظين الجموديين الذين انحصرت مهمتهم فى دعم مركز الملكية وتأييد سلطانها والقضاء على أعدائها فى الداخل ، ثم المحافظة على السلام مع الدول فى الخارج . وبمجرد أن انتصر المحافظون والجموديون على أعدائهم من شرعيين وجمهوريين وبونابرتيين ، انقسموا فيما بينهم إلى جماعتين كبيرتين : حزب الوسط اليسارى بزعامة (تيير) ؛ وحزب الوسط اليمينى بزعامة (جيزو) . فكان من مبدأ (تيير) وجماعته أن الملك « يتولى ولا يحكم » ، أى أن الملك يجب أن يختار وزراءه دائماً من بين حزب الأكثرية فى المجلس ، ولا يتدخل فى شئون الحكم . وأما (جيزو) وجماعته فكان مبدأهم ، « أن العرش ليس مقعداً خالياً » ، أى أن الملك مع احترامه لرأى الأكثرية فى المجلس ليس ملزما باتباع رأى هذه الأكثرية وليس مكلفاً باختيار وزرائه من بين حزب الأكثرية ، ومن الواجب أن يكون لسياسة الملك آثار ظاهرة فى توجيه الدولة وإدارة شئونها .

وكان لويس فيليب لا يرضى بأن تكون له رياسة الدولة فحسب ، كما أراد (تيير) بل عمل على أن يكون حاكماً حقيقياً ، أى أنه أراد أن « يتولى ويحكم » ؛ وأصر على أن يكون له رأى مسموع فى السياسة الخارجية خصوصاً ، وأن يتدخل بواسطة وزرائه فى شئون الإدارة والحكم .

وانتهز الملك فرصة القضاء على مقاومة أعدائه من شرعيين وجمهوريين وبونابرتيين ، ثم الانقسام الذى حصل فى صفوف الجموديين ، وأخذ يشكل الوزارات التى تدين بالطاعة له . ولكن هذا العمل سرعان ما أثار المعارضة القوية ضد « سياسة البلاط (أو القصر) وضد وزارات البلاط » ؛ وكثرت الإشارة إلى ما حدث سابقاً للملك شارل العاشر ، وعندئذ اضطر الملك إلى استدعاء (تيير) لتشكيل الوزارة مرة أخرى — وكان تيير قد شكلها مرة قبل ذلك . ووزارة تيير هذه الأخيرة هى التى حصلت على أيامها أزمة المسألة الشرقية — بسبب النزاع بين محمود الثانى ومحمد على — واضطر تيير إلى الاستقالة عندما رفض الملك الانسياق إلى الحرب بسبب هذه الأزمة (ديسمبر ١٨٤٠) . وطلب الملك من جيزو تأليف الوزارة ، فشكلها المارشال سولت الذى ظل يشغل منصب رئيس الوزارة حتى نوفمبر ١٨٤٧ ، فى حين احتفظ جيزو بوزارة الخارجية ولو أنه كان المسيطر الحقيق على الوزارة حتى سنة ١٨٤٨ . وبتشكيل هذه الوزارة تسنى لفرنسا ، فى عهد ملكية يوليو ، أن تتمتع للمرة الأولى ، بالاستقرار الحكومى .

حكومة جيزو : سياسة الجمود وآثارها :

وفى هذه السنوات التى سيطر فيها جيزو زعيم الجموديين (من الوسط اليمينى) ، تجمعت الأسباب المباشرة التى أدت إلى إشعال الثورة فى فبراير ١٨٤٨) ، وزوال ملكية يوليو .

فقد رفض جيزو أن يعترف بحقيقة واضحة هى أن فرنسا تريد تغيير أنظمتها السياسية بل وكانت فى حاجة ملحة لهذا التغيير فبقى متمسكا بالدستور الصادر فى سنة ١٨١٤ والمعدل فى سنة ١٨٣٠ . وكان برنامجه الاحتفاظ بالنظام فى الداخل والسلم فى الخارج كخير وسيلة لزيادة ثراء فرنسا ورفعة شأنها ، أى « المحافظة — كما قال — على السلام فى كل مكان وفى كل وقت » . واقتضى التمسك بالدستور أن يحتفظ جيزو بالشكل البرلمانى

للحكومة ، أى ضرورة الاستناد إلى أكثرية فى مجلس النواب تؤيد الحكومة دائماً وتوافق على تصرفاتها . واستطاع جيزو أن يحصل دائماً على هذه الأكثرية ولذلك فقد شهدت فرنسا فى هذه الفترة (١٨٤٠ - ١٨٤٨) نوعاً من الحكم يقوم على الجمود الشديد ، أى المحافظة على النظم الموجودة وعدم التغيير ، ويعتمد على تأييد مجلس النواب بينما كان معروفاً فى طول البلاد وعرضها أن هذا المجلس لا يمثل الرأى العام فى شىء ، ولا يعبر عن عقائد البلاد فى مجموعها . وتساءل الفرنسيون عن السبب الذى جعل جيزو يظفر — مع ذلك — ، بهذه الأكثرية المؤيدة له فى مجلس النواب دائماً .

ولقد تبين عند البحث أن الرشوة والفساد هما سبب وجود هذه الأكثرية التى أيدت الوزارة دائماً فى مجلس النواب . وتفسير ذلك أن جزء الأمة القانونى Pays Legal الذى عرفنا أنه يتألف من الناخبين والنواب ، كان جزءاً محدوداً حيث بلغ عدد الناخبين مائتى ألف فقط منهم أربعمائة وثلاثون نائباً ؛ وهو عدد يجعل من السهل على الحكومة فى دولة ذات نظام مركزى موحد أن تبتاع إذا شاءت ضمائر وذمم الناخبين والنواب على السواء ، بما يمكن أن تؤديه لهم الحكومة المركزية من خدمات ، تفيد منها أقاليمهم — مثل مد خطوط السكة الحديد فى عصر انتشار السكة الحديد — أو تعود بالنفع على أشخاصهم وذوى قرباهم . . . الخ . وساعد على هذا الفساد أن القانون لم يحرم النواب من أن يجمعوا بين النيابة والوظائف الحكومية . فكان هناك حوالى المائتى نائب يشغلون وظائف حكومية ، وفى سلطة الحكومة ترقيتهم ومكافأتهم . ولا شك فى أن نظاماً من هذا الطراز كان عرضة للامتهان والسخرية ، ويؤثر أصحابه مصالحهم الذاتية على مصالح الوطن ، ولم يكن هناك مفر من قيام معارضة شديدة ضده فى آخر الأمر .

وعلى ذلك فقد تميز تاريخ هذه السنوات السبع من ١٨٤١ إلى ١٨٤٨ بقيام حركة من أجل المطالبة بالإصلاح النيابى فى فرنسا على أساس تخفيض مقدار الضرائب التى يدفعها الصالحون للانتخاب والنيابة ،

وإفساح المجال لهيئات وطبقات معينة لا يستطيع أفرادها دفع أية ضريبة لممارسة حقوق الانتخاب ، ثم منع النواب من شغل الوظائف الحكومية فيكثر بذلك عدد المتمتعين بحقوق الانتخاب والنيابة من جهة بدرجة تجعل من المتعذر على الحكومة رشوتهم ، كما يصبح النواب بعيدين من جهة أخرى عن تأثير الحكومة ونفاذها . ولكن جيزو كان يقابل هذه المطالب بالرفض دائماً ، حتى ضج المطالبون بالإصلاح بالطرق الدستورية، وقال لامارتين Lamartine : إن فرنسا قد باتت متململة ، وتشعر بالسأم والضجر[1] » .

وفي الوقت الذي تمسكت فيه ملكية يوليو بسياسة المقاومة السلبية ، أي مقاومة الفوضى في الشوارع ، مقاومة الشرعيين والجمهوريين ، ومقاومة مطالب الأمة لإجراء الإصلاح النيابي في الداخل واتباع سياسة إيجابية في الخارج تحترم مبادىء الحرية ، وفي الوقت الذي أغفلت فيه معالجة شئون العمال فلم تهتم بإجابة أو فحص مطالب أخرى جديدة في النواحي الاقتصادية والإصلاح الاجتماعي . كانت عناصر المعارضة تزداد قوة ضد الحكومة ، ومن أخطر هذه العناصر جماعة الاشتراكيين الذين بدأوا يظهرون في الميدان وكانوا أكثر راديكالية من الجمهوريين أنفسهم ، لأنهم كانوا لا يريدون تغييراً في شكل الحكومة السياسي وحسب ، بل ويهدفون كذلك إلى تغيير جارف في شكل المجتمع نفسه ، أو بمعنى أدق في طبيعة العلاقات القائمة بين أكثرية الأهلين الذين يكسبون قوتهم بعرق جبينهم وبين الطبقة المتملكة من الرأسماليين وأصحاب العمل في فرنسا .

فقد شهد عهد ملكية يوليو دور الانتقال من نظام الصناعات الصغيرة المنزلية إلى نظام المصانع والورش واستخدام الآلات والبخار في الصناعة . وقد قطع هذا الدور شوطاً كبيراً ، وظهرت نتيجة لهذا الانقلاب الصناعي

---

(1) La France S'ennuie

عدة مشاكل كان لابد من استصدار تشريعات جديدة لتسويتها أو حلها من جهة ، ولحماية الطبقات العمالية من الأضرار والمساوىء التى اقترنت بحدوث هذا الانقلاب من جهة أخرى . ولكن ملكية يوليو التى هى حكومة البورجوازية والطبقات الغنية والرأسمالية ، لم تعر هذه المشاكل أى اهتمام بل استمر الرأسماليون وأصحاب العمل يستغلون مصانعهم والأيدى العاملة بها أسوأ استغلال ، ويجمعون الثروات الطائلة ، فى حين منعت القوانين الفرنسية هؤلاء العمال من تأليف الاتحادات (والنقابات) التى تدافع عن مصالحهم أو تعمل لتحسين أحوالهم . أضف إلى هذا أن الطبقة العمالية بقيت محرومة من التمثيل النيابى عندما تمسكت الحكومة بالدستور دون تغيير أو تعديل ، ورفضت اجراء أى اصلاح نيابى فكان من أثر هذا كله أن صارت الطبقة العمالية فى فرنسا من ألد أعداء النظام القائم بها . وصار من المنتظر فى هذه الظروف أن يتجه المفكرون مثل سان سيمون ، ولويس بلان إلى بحث مشاكل العمل والعمال والعلاقة بين العمل ورأس المال ، ثم يقومون بالدعوة إلى الإشتراكية . فكان ذلك مبدأ ظهور الحزب الإشتراكى فى فرنسا وهو حزب هدد بظهوره وجود الملكية ذاتها كما هدد النظام الصناعى والتجارى القائم . فقد هدف الاشتراكيون إلى إنشاء الجمهورية على اعتبار أن الجمهورية أفضل الوسائل التى تجعل العناصر الديمقراطية تتمكن من السيطرة على الحكومة .

وهكذا تعددت عوامل التذمر من حكومة جيزو ، وكثرت عناصر المعارضة الشديدة ضدها . ومع أنه تعذر أن تتحد هذه العناصر فيما بينها للقيام بعمل إنشائى مشترك لتباين آرائها واختلاف أغراضها ، فقد كان من السهل ، ومن المنتظر ، أن تتفق كلمتها عند التصميم على القيام بعمل من نوع آخر ، هو هدم النظام السائد وتقويض عروشه .

ولقد كان لسياسة الحكومة الخارجية أثر كبير فى زيادة التذمر من

ملكية يوليو، التي ظهرت بسبب جودها شديدة الحرص على المحالفة الودية مع انجلترة لدرجة التفريط أحيانا في حقوق الكرامة الوطنية ، وشديدة الرغبة في استمالة الملكيات المطلقة والرجعية في أوروبا ، وبعيدة كل البعد عن مؤازرة الأحرار في أي مكان ، وحريصة كل الحرص على خدمة مصالح الأسرة المالكة فقط ، ولو أدى هذا إلى التضحية بمصالح الأمة .

فقد عابت المعارضة على حكومة جيزو موقفها من المسألة الشرقية ، وعقد اتفاقية البوغازات (يوليو ١٨٤١) ، كما حملت على سياسة الحكومة في إجازة تفتيش السفن الفرنسية في البحار بدعوى مكافحة تجارة الرقيق ، لأن الاتفاقات التي عقدتها الحكومة في هـــذه المسألة مع انجلترة (منذ ١٨٣١ ، ١٨٣٣) ثم مع النمسا وبروسيا وروسيا (١٨٤٢) وهذه ليست دولا بحرية ، تعطي الأسطول الانجليزي ، وهو المتفوق من حيث العدد على الأسطول الفرنسي ، حقا واسعا في التفتيش من شأنه الإضرار بالتجارة الفرنسية . ثم احتجت المعارضة احتجاجا شديداً على موقف الحكومة المتخاذل من انجلترة في مسألة أو حادث بريتشارد Pritchard (١٨٤٤) ، وكان بريتشارد قنصلا لانجلترة لدى بوماري Pomare ملكة جزيرة تاهيتي Tahiti (في المحيط الهادي إلى الشرق من استراليا) ، طرده الفرنسيون من الجزيرة وضموا تاهيتي إلى أملاكهم فساءت العلاقات بين انجلترة وفرنسا . ولكن لويس فيليب لم يشأ الدخول في حرب مع انجلترة بسبب ما سماه « حماقات تاهيتي ! » ، وأعلن استنكاره لضم الجزيرة وحصل القنصل الإنجليزي على تعويض كبير .

وكذلك أثار هذا التحالف الودي مع انجلترة غضب الفرنسيين عندما توترت العلاقات بين فرنسا ومراكش ، وقد كان من المنتظر بعد أن احتلت فرنسا بلاد الجزائر أن تبسط نفوذها على مراكش . ولكن انجلترة لم تلبث أن تدخلت لتحذر فرنسا من مغبة الإقدام على احتلال هذه البلاد . فعدت المعارضة قبول هذا التحذير إهانة لشرف الوطن .

وأخيراً تحطم التحالف الودى بين انجلترة وفرنسا على صخرة الزواج الأسبانى ، عندما أراد جيزو أن يتخذ من هذه المسألة وسيلة لتأييد مركز حكومته ، فأعلن فى ا كتوبر ١٨٤٦ أن حكومته قد صح عزمها على عقد زواج ابن الملك لويس فيليب ، دوق دى مونبا نسييه Montpensier من لوزا فرناندا Louisa-Fernanda ابنة ملك أسبانيا فردنند السابع (المتوفى سنة ١٨٣٣) . وكانت هذه شقيقة لإيزابلا الثانية ملكة أسبانيا ؛ ثم زواج ايزابلا نفسها من فرنسسكو دى أسيز Asis دوق قادش . وفى سنة ١٨٤٥ كان هذا المشروع قد قطع مرحلة كبيرة . وكان معنى هذا الزواج ، التمهيد لاعتلاء دوق مونبا نسييه عرش إسبانيا ، لأنه لم يكن متوقعاً أن تنجب الملكة إيزابلا وارثا للعرش الأسبانى ؛ ولم ترض انجلترة عن هذا المشروع ؛ فقضى إصرار جيزو على المضى فى مشروع هـــذا الزواج (١٨٤٦) على التحالف الودى مع انجلترة ، الأمر الذى أدى إلى عزلة فرنسا السياسية .

وزادت مصاعب جيز الخارجية عندما أخذ بلمرستون ، كى ينتقم من السياسة الفرنسية يعمل لإقناع مترنخ بأن وجود دوق مونبا نسييه فى مدريد من شأنه إعادة ذلك الاتحاد القديم بين إسبانيا وفرنسا الذى كان على أيام لويس الرابع عشر وفيليب الخامس ؛ كما صار (بلمرستون) يعمل لتعكير العلاقات بين النمسا وفرنسا حول مسألتى إيطاليا وسويسرة ، وحاول بكل الطرق تحطيم حكومة جيزو وحكومة لويس فيليب بتهيئة الوسائل التى تستطيع المعارضة وخصومها أن يحطموها بها .

وكأنما لم يكن ذلك كله كافيا لإرهاق الحكومة وإضعافها ، بل حدث أن فقدت الحكومة سمعتها بسبب فضيحة لم تكن هى مسئولة عنها ، وذلك أن أحد كبار النبلاء ، دوق شوازيل براسلان Choiseul - Praslin قتل زوجه إرضاء لعشيقته ، وكانت زوجة ابنة المارشال سباستيانى . فلما قدم الدوق للمحاكمة انتحر فى سجنه (فى أغسطس ١٨٤٧) ، فكان لهذه الفضيحة أثر كبير فى إشعال ثورة فبراير من العام التـــالى ، كما كتب

سانت بيف Sainte-Beuve ، يضارع الأثر الذى أحدثه عناد جيزو نفسه ورفضه إجابة مطالب المعارضة أو الوصول إلى اتفاق معها .

وزيادة على ذلك فقد نجم من إمعان الحكومة فى اتباع سياسة الحماية الجمركية الصارمة أن اشتدت الأزمة الاقتصادية فى البلاد لاسيما وأن محاصيل سنتى ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ كانت رديئة ، فقاسى الشعب متاعب كثيرة . ومع أن وزارة السير روبرت بيل Peel بانجلترة ألغت قوانين الغلال Corn Laws فى يونية ١٨٤٦ واتخذت قبل ذلك إجراءات لتيسير المعيشة — كإنقاص الضرائب الجمركية على المواشى واللحوم المستوردة ، وما إلى ذلك — فإن شيئاً مثل هذا لم يحدث فى فرنسا . ثم امتدت الأزمة الاقتصادية إلى سنتى ١٨٤٧ — ١٨٤٨ . وفى رأى كثيرين أن هذه الأزمة كانت السبب العميق فى تحريك الثورة ، ولو أن السبب الظاهر والمباشر كان الاصطدام بين الحكومة والمعارضة فى مسألة إصلاح قانون الانتخاب .

الثورة (١٨٤٨) :

فقد سبق بيان فساد النظام البرلمانى فى عهد هذه الملكية التى سميت تارة بملكية الطبقات المتملكة ، وتارة أخرى بملكية دافعى الضرائب للحصول على حق الانتخاب والنيابة[١] . ومع أن المعارضة ظلت تجدد مطالب الإصلاح النيابى كل عام ، فقد تمسك جيزو برفض هذه المطالب دائماً ، معلناً أن المعارضة إنما تبغى مجرد إثارة المشاكل السياسية فى حين أنها لا تمثل رأى الأمة الحقيقى فى شىء . فما لبثت المعارضة حتى وجدت أن من العبث الاعتماد على الطرق البرلمانية المشروعة للوصول إلى الإصلاح المطلوب ، ووجدت أنه صار لزاماً عليها أن تقيم البرهان القاطع على أن الأمة إنما تشاركها حقيقة الرغبة فى الإصلاح .

---

(1) Monarchie Censitaire

وعنـدئذ أعدت المعارضة ما يعرف باسم « مآدب الإصـــلاح » Réform Banquets ، وهي اجتماعات يحضرها عدد غفير من الناس ، يخطب فيهم زعماء المعارضة الذين يطلبون الإصلاح ، وتوزع فيها المنشورات ؛ وكان الغرض من هذه الحركة الضغط على الملك ووزيره جيزو . ومما هو جدير بالذكر أن أصحاب هذه المآدب كانوا من أحزاب المعارضة الموالية للملك والتي أرادت فقط أن تجعل الملكية تغير سياستها . ولكن لم تلبث أحزاب المعارضة المعادية للملكية أن أقامت هي الأخرى اجتماعات شبيهة بهذه المآدب ؛ وكثرت هذه « المآدب الإصلاحية » خلال عام ١٨٤٧ ، فكانت بمثابة استفتاءات غير رسمية أظهرت بوضوح أن الشعب يريد الإصلاح النيابي حقيقة . ولكن الملكية بدلا من إجابة هذه المطالب بقيت غير متأثرة بما يجري حولها ، بل إن الملك لم يلبث أن حمل في خطاب العرش على ما وصفه بأنه هياج إثارته الشهوات العدائية العمياء أو أنكر أن للشعب حقاً من الناحية القانونية في عقد هذه الاجتماعات ، وعندئذ قررت المعارضة عرض قانونية هذه الاجتماعات على القضاء ليفصل في مشروعيتها . وتقرر أن تعقد لهذه الغاية مأدبة كبيرة في باريس يوم ٢٢ فبراير ١٨٤٨ .

وكان من المنتظر أن يحدث بسبب ذلك اصطدام خطير بين الحكومة والشعب . وتوقع الذين راقبوا الحوادث عن كثب قيام الثورة ، فكتب السفير الإنجليزي في باريس لورد نورمانبي Normanby في ٧ فبراير ١٨٤٨ أن الرأي يكاد يتفق بالإجماع على أن هذه الأحوال لا يمكن أن تستمر طويلا ، وأن إصلاح قانون الانتخاب هو مطلب الجميع ، حتى أن الناخبين والنواب أنفسهم ، أي جزء البلاد القانوني (Pays Legal) قد انقلبوا الآن ضد الحكومة . كما أن الحكومة تخسر الانتخابات الفرعية ، ولا تستطيع أن تجمع الحرس الأهلي — وهو الأداة التي تعتمد عليها في تأييد سلطانها ،

ومنـــذ ١٠ فبراير توقع نورمانبي حصول اصطدام خطير بين الحكومة وأخصامها .

وزاد الأمر خطورة عند ما رفض الملك أن يستمع لنصح أسرته التي خشيت من وقوع الكارثة إذا ظل الملك مستمكا بوزيره . فظهر للشعب ، وعلى حد قول جيزو ، أن الأسرة المالكة نفسها قد صارت منقسمة على بعضها بعضاً . وفي هذه الظروف أعلن جيزو فجأة أنه لا يرفض أية اقتراحات غرضها الإصلاح حقيقة . فقوبل هذا التصريح باعتدال كبير من جانب المعارضة ، وفي ١٩ فبراير وصل الفريقان إلى حل بخصوص (المأدبة) المنتظرة على أساس أن تعقد المعارضة الاجتماع في اليوم المحدد له ، حتى إذا حضر البوليس انفض المجتمعون في سلام ، وقدمت القضية للمحاكم للفصل فيها . وكان الغرض من هذا الاتفاق تجنب حدث الثورة . ويشبه ذلك ما فعله الملك شارل العاشر عندما سحب المراسيم الأربعة المعروفة في يوليو عام ١٨٣٠ ، ولكن في كلا الحالين جاء إجراء الحكومة متأخراً ، لأن الشعب الباريسي كان قد بدأ الآن يتحرك للثورة فعلا ، وبالأساليب المتبعة: المظاهرات والشغب وإقامة المتاريس في الشوارع ، وذلك كله رغم أنوف رجال المعارضة البرلمانية .

وفي ٢٢ فبراير وقعت المشاغبات والمصادمات بين المتظاهرين والبوليس وحدث نهب وتخريب ، وأقيمت المتاريس وزادت الحال خطورة في اليوم التالي ، حيث رفض الحرس الأهلي — وكان قد أمكن جمع بعض قواته — تفريق الثوار ، ثم راح الحرس بدلا من ذلك ينادي بسقوط جيزو ، ويهتف بحياة الإصلاح ! وعندئذ أعلن جيزو في مجلس النواب استقالته (٢٣ فبراير) . فقابل الشعب سقوط الوزارة بالتهليل والحماس البالغ ، فارتفعت أسعار الأوراق المالية ، وأزيل كثير من المتاريس من الشوارع وأضيئت بعض أحياء العاصمة ، وأقيمت الزينات ، واعتقد كثيرون أن

الأمور قد هدأت عندما قبل (تيير) و (أوديلون بارو) Odilon Barrot تشكيل الوزارة الجديدة .

ولكن سرعان ما تبدل الحال فجأة ، بسبب أن المتظاهرين أرادوا إضاءة مبنى وزارة الخارجية ، فحدث احتكاك مع البوليس ، وأطلق البوليس الرصاص على المتظاهرين فسقط اثنان وخمسون قتيلا . وعندئذ حمل الثوار جثث رفقائهم القتلى وسط المشاعل وطافوا بها فى شوارع العاصمة . وأعيدت المتاريس ، وبدلا من المناداة بالإصلاح ، صارت الجماهير تطلب الانتقام وتنادى بحياة الجمهورية .

وفى اليوم التالى (٢٤ فبراير) نصحت الأسرة المالكة لويس فيليب بالتنازل عن العرش ، وبعد معارضة شديدة من جانبه ، اضطر لويس فيليب إلى التوقيع على وثيقة بالتنازل وأمر (تيير) الجيش الموجود بالعاصمة أن ينسحب بدعوى ضرورة إبعاده عن مسرح الثورة ، ليبقى محتفظا بنظامه العسكرى . فرضخ الجيش وهو كاره ؛ ويقول السفير الانجليزى نورمانبى : إن الجيش كان مستعداً للدفاع عن الملكية ، ولكنه صدع بما أمر به ، ثم لم يلبث أن قبل الحكومة المؤقتة ، وهكذا كان (تيير) على حد قول (نورمانبى) مسئولا عن نجاح الثورة !

كان تنازل لويس فيليب لمصلحة حفيده الكونت دى بارى de Paris ولكن سرعان ما تألفت فى اليوم نفسه (٢٤ فبراير) الحكومة المؤقتة — التى ذكرها نورمانبى — واتخذت مبنى أوتيل دى فيل مقراً لها . ولقد كان أعضاؤها من الجمهوريين : لامارتين ، ولدرو رولان Ledru-Rollin ، ولوى (لويس) بلان Louis Blanc ، وغيرهم ، وأعلن لامارتين الجمهورية فى مساء اليوم نفسه . وفى الأيام الثلاثة التالية بقى الموقف شديد الخطورة وانتشرت الفوضى فى باريس ، ولكن الحكومة المؤقتة تمكنت من اجتياز الأزمة بسلام ، واشترك لامارتين بنفسه مع قوة الحرس الأهلى فى إعادة

النظام وفى ٢٨ فبراير استطاع أن يقول: لقد تغلبنا تماماً على الفوضويين !. وهكذا طويت صفحة ملكية يوليو ، ملكية البورجوازية ، والطبقة الممتلكة ، أو ملكية أصحاب حقوق الانتخاب والنيابة[1] .

والخلاصة :

لقـــد تجمعت الأسباب الكثيرة التى أدت إلى زوال هذه الملكية (ملكية يوليو) وكلها أسباب ترتد فى أصولها إلى رغبة هذه الملكية فى تعزيز كيانها ، وضمان بقائها ، واستمرارها ، وهى التى اعتبرها أصحاب التيجان فى أوروبا « ملكية دخلية » ، احتلت مكانها بين سائر الملكيات ذات التقاليد العتيقة الموروثة ، دون أن يكون لها من هذه التقاليد شىء تستند إليه ، ثم هى كذلك التى اعتبرها فريق من الفرنسيين « غير شرعية » سواء كان هؤلاء من أنصار البربون ، أو من الجمهوريين ، أو من البونابرتيين .

ولقد كانت هذه الرغبة فى البقاء ، مبعث سياسة الجمود التى اتبعتها ملكية يوليو ،فى تدبير شئون الحكم الداخلى،وفى توجيه علاقاتها الخارجية ثم تشبثت بهذا الجمود لدرجة أنها فقدت فى النهاية كل مبرر لوجودها ، فى نظر الفرنسيين ، فكان زوالها أمراً مفروغاً منه . فهى قد اصطدمت فى الداخل برغبة الإصلاح النيابى ، وكانت تلك هى الصخرة التى تحطمت عليها ، بينما كان التحالف الودى مع انجلترة ،فى علاقاتها الخارجية،النكبة التى جرت عليها الكوارث . فسبق أن أوضحنا كيف أن لويس فيليب أراد الاستفادة من هذا التحالف لتعزيز مركز (الملكية) بين الدول الأوروبية ولتنفيذ مشروع الزواج الإسبانى ، وتلك أغراض اعتبرها الجمهوريون والاشتراكيون ، كما اعتبرها الشعب الفرنسى عموماً ، أغراضاً شخصية فحسب ، لا هدف لها إلا خدمة مصلحة البيت المالك على حساب مصالح

(1) Monarchie Censitaire.

الأمة ذاتها . حتى أن لامارتين ، عند تأليف الحكومة المؤقتة ، قال يشرح السبب فى سقوط حكومة لويس فيليب إنه مشروع الزواج الإسبانى . « لقد قلت دائما إن الرغبة فى تحقيق هذا الغرض الأنانى سوف تكون مبعث هلاك (لويس فيليب) . لأن هذا الزواج دفعه لاتباع سياسة كان لا يمكن أن تقبلها البلاد » . وصرح لامارتين بأن الحكومة المؤقتة، سوف تعلن فى فرصة قريبة ما ينهض دليلا على أن هذه السياسة التى اتبعتها ملكية لويس فيليب فى موضوع إسبانيا لم تكن فى صالح الوطن . وبالفعل نشرت الحكومة بين شهرى مارس وسبتمبر ١٨٤٨ طائفة من الوثائق السرية التى عثر عليها فى قصر التويلرى عقب الثورة ، تؤيد دعواها ، وألحقت الأذى البليغ بسمعة لويس فيليب وبملكية يوليو عموما .

وقال المؤرخ ليبسون Lipson تعليقاً على ثورة ١٨٤٨ : من الطبيعى أن تستميل هذه الثورة المرء لأن يعقد مقارنة بينها وبين الحركات السابقة ضد لويس السادس عشر ، وشارل العاشر . أما الثورة الأولى ، فيمكن القول إجمالا بأنها كانت موجهة ضد ملكية استبدادية ، بينما كانت الثانية ضد الارستقراطية ذات الامتيازات ، فى حين أن الثورة الثالثة كانت ضد حكومة الطبقة المتوسطة . ويقول آخر : لقد تأسست المساواة القانونية فى سنة ١٧٨٩ ، والمساواة الاجتماعية فى سنة ١٨٣٠ ، والمساواة السياسية فى سنة ١٨٤٨ وتحطم سلطان البورجوازية فى حكومة فرنسا بفضل إنشاء حق الانتخاب العام وقد أصبحت السلطة السياسية الآن من نصيب الشعب وكانت ملكية يوليو تفخر بأنها تشغل مركزاً وسطا ، بين الرجعية والثورة بين تطرف الارستقراطية ، ومغالاة (إسراف) الديمقراطية . ولكنها وقد اتخذت موضعاً غير مستقر فى توازنه كان سقوطها من أول الأمر مسألة وقت فقط ، حيث تعرضت للهجوم عليها من كل جانب ، وتضافرت كل القوى فى البلاد لإلحاق الأذى بها . ولقد كانت الطبقات المتوسطة هى دعامة هذه الملكية . واستندت سلطة هؤلاء على أساس قانونى . هو حق

الانتخاب . ولكن لم يكن لهم أى سلطان أدبى أو روحى على سائر أفراد المجتمع ، فهم ليسوا أصحاب حقوق تاريخية لأن يكونوا طبقة حاكمة ، وتلك حقوق لو أنها كانت لهم لجعلت ممكناً رضاء الأمة الفرنسية عن إدعاءاتهم ، ثم أنهم لما كانوا يمثلون الثروة والغنى والقوة المادية ، فقد أثاروا ضدهم عداء أولئك الذين قام فى نظرهم النظام الاجتماعى والاقتصادى السائد على الظلم وانتفاء العدالة . ولذلك فقد صار فى نهاية الشوط تأييد البورجوازية مبعث ضعف بدلا من أن يكون سبباً لقوة هذه الملكية . وأخطأ لويس فيليب خطأ جر الوبال عليه عندما لم يعمل لتوسيع القاعدة التى قام حكمه عليها . ومما زاد فى جسامة الآثار المترتبة على هذا الخطأ ، أن التأييد الذى لقيه من هذه البورجوازية كان فاتراً وغير ثابت . فمع أن مصالح البورجوازية كانت تتطلب استقرار الملكية ، فقد خيم الخمول والتراخى وعدم المبالاة على أهل هذه الطبقات المتوسطة ، فهم قد راضو أنفسهم مكرهين على قبول سياسة الحكومة السلمية ، ولم يلبث أن بطل اهتمامهم بتلك المناقشات الجوفاء التى يثيرها ممثلوهم تحت قبة البرلمان . وكما دلت الأحوال وقتئذ كان الأمل الوحيد فى تغلب لويس فيليب على الصعوبات التى أحاطت بموقفه ، هو استطاعته أن يصرف ذهن الشعب الفرنسى إلى التفكير فى موضوعات أخرى ، وذلك ما فشل فيه لويس فيليب فشلا ذريعاً . فقد قامت سياسته على قاعدة جوهرية هى المحافظة على السلام فى أوروبا . ومع أن هذا الغرض قد تحقق دون التضحية بمصالح الأمة أو دون أن يجلب العار عليها ، فإن الوصول إلى هذه النتيجة أخفق فى إرضاء مشاعر رعاياه وأحاسيسهم . وكان لويس فيليب مكروهاً من البلاد لأنه بدد آمالها ولم يحقق لها أطماعها . لقد كانت فرنسا فى حاجة ملحة مرة أخرى لأن تتطهر بنيران الحرب ، حتى يمكن أن تتذوق نعيم السلام مع الشرف » .

فهرس المجلد الأول

صفحة

فهرس المجلد الثانى

صفحة

صفحة